

في أصول الفقه المقارن

# نفسية النصوص

في الفقه الإسلامي

دراسة مقارنة لمناهج العلماء في استنباط  
الأحكام من نصوص الكتاب والسنة

الدكتور

محمد أديب صالح

المجلد الثاني

المكتب الإسلامي

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الرابعة

١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

المكتبة الإسلامية

بيروت : ص.ب. : ١١/٢٧٧١ - رقيًا : إسلاميًا - تلخيص : ٤٠٥٠١ - هاتف : ٤٥٠٦٣٨

دمشق : ص.ب. : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١٦٢٧

عمّان : ص.ب. : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٦٥٦٦٠٥ - فاكس : ٧٤٨٥٧٤

الْقِسْمُ الثَّانِي

قَوَاعِدُ التَّفْسِيرِ

فِي حَالَاتِ شُمُولِ الْأَلْفَاظِ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى الْأَحْكَامِ وَعَدَمِ شُمُولِهَا





## الباب الأول

دلالة ألفاظ على الأحكام في حالتها لمسموم ولا مشترك

ويشتمل على فصلين :

العام

المشترك

الفصل الأول



## العام

نهر

من خصائص لغة التنزيل في مدلولات ألفاظها ، أن اللفظ كثيراً ما يرد عاماً بحيث يفيد الشمول ، فيدل على أفراد كثيرة غير محصورة يستغرقها ، وأنه قد يطرأ عليه ما يخرج بعض الأفراد التي يشملها في أصل الوضع . أو يرد ما يظهر أن العموم غير مراد .

وقد جاءت الشريعة الإسلامية ، والعربية المباركة لغة البيان في نصوص أحكامها من الكتاب والسنة ، وحين خاطب الله بشريعته العرب خاطبها بلسانها على ما تعرف من معانيها ، وما تألف من اتساع هذا اللسان ، فكان طبيعياً أن تبدو في نصوص الكتاب والسنة خاصة أفادة الشمول وأن العموم قد يكون مراداً كما قد يكون غير مراد <sup>(١)</sup> .

ومن هنا كان لا بد عند استنباط الأحكام من تلك النصوص معرفة العام في ماهيته ، وألفاظه ، وأقسامه ، ونوع دلالة على الحكم ، وأبعاد شموله لما تحته من أفراد ، وما قد يطرأ على ذلك .

ولقد كانت عناية علماء الأصول واضحة في مباحث العام ؛ لأن طابع

---

(١) انظر « الرسالة » للإمام الشافعي : ( ص ٥٢ ) .

التكليف في الكتاب كان يتسم بالإجمال والعموم<sup>(١)</sup> وقد جاء تعريف هذا الكتاب الكويم بأمور الشريعة وأحكامها في قواعد كلية عامة على الأكثر ، فكان لا بد من أن يكون بيانها بالسنة ، ومضى عصر النبي ﷺ ، والصحابة يدركون مفهوم العام من لغة التنزيل في ضوء معهودهم من دلالة الخطاب ، وبيان النبي عليه الصلاة والسلام. ولكن انقراض عصر الصحابة قبل تدوين السنة التي تولت البيان ، جعل الأفهام تختلف في فهم بعض مهمومات الكتاب وكتباته . والكتاب الكويم حمال للمعاني كما هو معلوم .

ولما كان الكتاب والسنة هما الأصلان الأساسيان للشريعة ، والسنة مدينة للكتاب ، كان لا بد عند تدوين قواعد تفسير النصوص من وضع ضوابط للعام وما يتعلق به ، كما يتسنى معرفة ما يشمله العام في النص من الأحكام أولاً ، ثم الأبعاد التي في حدودها يمكن الخروج من العهدة ثانياً . وهكذا كانت مباحث العموم جليلة الخطر عظيمة الأثر ، لما يترتب على المعرفة بها والإحاطة بوجوهها من الصلة بجانب عظيم من جوانب الاستنباط ، وما ينشأ عن ذلك من ادراك لمدى ارتباط الأحكام بأصولها الكبرى ، وضوابطها التي كان عليها البناء .

وسندرس في القادم من أبحاثنا « العام » في ماهيته ، وألفاظه ، ومذاهب العلماء فيما وضعت له تلك الألفاظ ، ثم تخصيص العام ، ونوع دلالة العام على الحكم من حيث القطعية والظنية ، وما يتعلق بهذه الأمور كلها غير ناسين أن نقف عند العديد من الآثار الفقهية التي ترتبت على اختلاف مذاهب العلماء وتنوع نظراتهم في هذه الزمرة من قواعد التفسير .

---

(١) انظر المؤلف « مصادر التشريع الاسلامي ومناهج الاستنباط » :

( ص ٣٣٦ - ٣٣٧ ) جامعة دمشق .

## المبحث الأول

### صيف لعموم

### المطلب الأول

ماهية العام ومذاهب العلماء في ألفاظه

العام في لغة التنزيل اسم فاعل من عم بمعنى شمل ، مأخوذ من العموم وهو لغة : الشمول يقال : مطر عام أي شامل شمل الأمكنة كلها ، رخصب عام أي عم الأعيان ووسع البلاد ، ونخلة عميمة أي طويلة . ولذلك قال ابن فارس : ( العام : الذي يأتي على الجملة لا يغادر منها شيئاً وذلك قول الله جل ثناؤه : « خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ »<sup>(١)</sup> ، وقوله : « خَالَقُ كُلِّ شَيْءٍ »<sup>(٢)</sup> .

أما في الاصطلاح : فيمكن تعريفه أخذاً من كلام الأكثرين بأنه :  
( اللفظ الموضوع وضعاً واحداً للدلالة على جميع ما يصلح له من

---

(١) [ سورة النور : ٤٥ ] .

(٢) انظر « الصحاح » في فقه اللغة لابن فارس ( من ١٧٨ - ١٧٩ ) وانظر :

« المزهر » للسيوطي ( ٤٢٦/١ ) فابعدهما .

الأفراد ، على سبيل الشمول والاستغراق من غير حصر في كمية معينة  
أو عدد معين ( ١ ) .

وذلك كلفظ ( السارق ) و ( السارقة ) في قول الله جل ثناؤه :  
« والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » .

فإنه عام لأنه موضوع وضعا واحداً ، يدل على شمول واستغراق  
كل سارق وسارقة من غير حصر في عدد معين ، فكل من صدق عليه  
أنه سارق قطعت يده .

وكذلك لفظ « من » في قوله عليه الصلاة والسلام يوم الفتح : « من  
ألقى السلاح فهو آمن » ( ٢ ) .

فإنه لفظ عام ، يدل على استغراق وشمول كل فرد ألقى سلاحه من

---

( ١ ) راجع « أصول البزدوي » مع « كشف الأسرار » : ( ٣٣/١ ) « أصول  
السرخسي » : ( ١٢٥/١ ) .

( ٢ ) من حديث طويل رواه أبو هريرة بشأن فتح مكة الذي وقع سنة ثمان من مهاجر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث ورد في صحيح مسلم « وصعد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الصفا ، وجاءت الأنصار فأطاقوا بالصفا ، فجاء أبو سفيان فقال : يا رسول  
الله ، أبعدت خضراء قريش ، لا قريش بعد اليوم . قال أبو سفيان : قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ، ومن ألقى السلاح فهو آمن ،  
ومن أغلق بابه فهو آمن ... » الحديث . صحيح مسلم بشرح النووي ( ١٢/١٣٢ -  
١٣٣ ) وانظر : « طبقات ابن سعد » ( ١٥/١٣٥ ) طبع بيروت ، « نيل  
الأوطار » للشوكاني « شرح منتقى الأخبار » للمجد بن تيمية ( ٨/٢٥ ) .

غير حصر في فرد معين أو أفراد معينين ، فكل من انطبق عليه معنى القاء السلاح كان آمناً<sup>(١)</sup> .

هذا : وقد ضرب الامام الشافعي أمثلة للعام قوله تعالى : « الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل<sup>(٢)</sup> » وقوله سبحانه : « خلق السموات والأرض<sup>(٣)</sup> » وقوله جل وعلا : « وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها<sup>(٤)</sup> » ثم قال : ( فكل شيء من سماء وأرض ، وذو روح وشجر وغير ذلك ، فالله خلقه . وكل دابة فعلى الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها )<sup>(٥)</sup> .

### الفرق بين العام والمطلق

وهكذا يظهر الفرق بين العام والمطلق : فالعام يدل على شمول اللفظ لجميع أفراد من غير حصر ، بينما نجد المطلق - كما سيأتي في مباحث الخاص - يدل على فرد شائع أو أفراد شائعة في جنسه ، لا على جميع الأفراد .  
وهكذا نرى العام يتناول ، دفعة واحدة ، كل ما ينطبق عليه معناه من الأفراد .

---

(١) راجع « أصول البزدوي » مع « كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري ( ٣٣/١ ) ، « إرشاد الفحول » للشوكاني ( ص ١٠٥ - ١٠٦ ) مطبعة السعادة ١٣٢٢ هـ أول ، « أصول الفقه » للشيخ عبد الوهاب خلاف ( ص ٢١٢ ) ، « أصول الفقه » للشيخ زكريا البرديسي ( ص ٣٩٩ ) فابعدها .

(٢) [ سورة الزمر : ٦٢ ] .

(٣) [ سورة التغابن : ٣ ] .

(٤) [ سورة هود : ٦ ] .

(٥) راجع « الرسالة » للامام الشافعي ( ص ٥٣ - ٥٤ ) تحقيق المرحوم أحمد

محمد شاكر .

بينما لا يتناول المطلق الا فرداً شائعاً من الأفراد .

ولذلك قال الأصوليون : عموم العام شمولي وعموم المطلق بدلي . وفوق بين الشمولي والبدلي . قال الشوكاني : ( والفرق بين عموم الشمول وعموم البدل : أن عموم الشمول كلي يحكم فيه على كل فرد فرد ، وعموم البدل كلي من حيث إنه لا يمنع تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ، ولكن لا يحكم فيه على كل فرد فرد ، بل على فرد شائع في أفرادها ، يتناولها على سبيل البدل ولا يتناول أكثر من واحد منها دفعة واحدة )<sup>(١)</sup> . فالحجج من العهدة بالنسبة للمطلق يكون بأي فرد من الأفراد الشائعة في جنسه ، بينما لا يكون ذلك في العام الا بتناول الأفراد التي يشملها جميعاً .

### ألفاظ العموم

للعوم ألفاظ كثيرة تدل عليه نختزىء منها بما يلي :

١ - لفظ « كل » ، ولفظ « جميع » فانهما يدلان على العموم فيما يضافان إليه مثل « كل امرئ بما كسب رهين » ، « خلق لكم ما في الأرض جميعاً » .

غير أن العموم فيما دخلت عليه « كل » إفرادي ، يتعلق بالحكم فيه بكل فرد ، بقطع النظر عن غيره ، وفيما دخلت عليه « جميع » اجتماعي : يتعلق بالحكم فيه بالمجموع<sup>(٢)</sup> .

(١) راجع « إرشاد الفحول » ( ص ١٠٧ ) .

(٢) راجع « أصول البزدرى » : ( ٩/٢ ) ، « التوضيح » : ( ٦٠/١ ) .



وفي أهمية لفظة « كل » ، في العموم نقل الشوكاني عن القاضي عبد الوهاب (١) قوله ( ليس بعد « كل » في كلام العرب كلمة أعم منها ، ولا فرق بين أن تقع مبتدأ بها أو تابعة ) (٢) .

٢ - الجمع المعروف باللام الاستغراقية مثل قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » (٣) ، وقوله : « فد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون » (٤) .

فلفظ « المطلقات » في الآية الأولى ، ولفظ « المؤمنون » في الآية الثانية جمع معروف باللام التي تفيد الاستغراق ، ولهذا كان شاملاً لكل مطلقة في الأولى ، كما أنه شامل لكل مؤمن في الثانية .

٣ - الجمع المعروف بالاضافة كقوله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم

---

(١) هو عبد الوهاب بن علي التتلي البغدادي ، أبو محمد ، القاضي من فقهاء المالكية . سمع وروى وكان شيخ المالكية في عصره ، كان ثقة أثق عليه الخطيب البغدادي بأنه لم يلق أفقه منه . من مصنفاته : ( التلقيب ) في الفقه ، و ( عيون المسائل ) و ( البصرة لمذهب مالك ) و ( شرح المدونة ) و ( الإشراف على مسائل الخلاف ) توفي رحمه الله في مصر سنة ٤٢٢ هـ .

(٢) راجع « إرشاد الفحول » : ( ص ١١٠ ) هذا : ولكاد هذه اللفظة تكون هي رمز العموم عند العرب ، قال السيوطي في الزهر بعد تعريفه للعام : ( وقد عقد له الثمالي في فقه اللغة « باب الكليات » وهو ما أطلق أئمة اللغة في تفسيره لفظة الكل فن ذلك : كل ما عاك فاطلك هو سماء كل أرض مستوية هي صعيد ... ) انظر « الزهر » : ( ٢٥٦/١ ) فابعدا .

(٣) [ سورة البقرة : ٢٢٨ ] .

(٤) [ سورة المؤمنون : ١ ] .

لذلك مثل 'حظ الانثيين' (١) ، وقوله سبحانه : 'خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها' (٢) ، وقوله : 'حوت عليكم أمهاتكم' ، فان كلاً من الألفاظ 'أولادكم' ، في الآية الأولى و 'أموالهم' ، في الآية الثانية و 'أمهاتكم' ، في الآية الثالثة : جمع مضاف يفيد العموم ؛ فهو يشمل جميع الأموال والأولاد والأمهات دون حصر بعدد معين .  
وأما الجمع المنكّر : فقد اختلف العلماء في عمومته ، والأكثر أن أنه غير عام .

وقد استدل القائلون بالعموم بقوله تعالى : 'لو كان فيها آلهة' إلا الله لفستدنا فسبحان الله عما يصفون' (٣) .

فلفظ 'آلهة' جمع منكر ، وهو عام بدليل ما حصل من الاستثناء منه والاستثناء أمانة العموم .

ورد الأكثر أن ، بأنه يطلق على الأفراد التي ينطبق عليها على سبيل البدل ، وأن الاستدلال بالآية غير صحيح ؛ لأن 'إلا' فيها ليست للاستثناء بل هي بمعنى 'غير' صفة لما قبلها ، ولو كانت للاستثناء لوجب نصب ما بعده ، وهو لفظ الجلالة لأن الكلام تام موجب - كما يقول النحويون - ولفظ الجلالة مرفوع بلا خلاف (٤) . فلم يسلم لهم الاستدلال

(١) [سورة النساء : ١١] .

(٢) [سورة التوبة : ٢٠٣] .

(٣) [سورة الأنبياء : ٢٢] .

(٤) وكون 'إلا' في الآية بمعنى غير ، نقله العلماء عن الكسائي وسيبويه . ففي -

بالآية ، ووضح أن القول بأن الجمع المنكّر لا يفيد العموم هو القول المقبول<sup>(١)</sup> .

٤ - المفرد المعروف بآل التي تميد الاستغراق أو بالإضافة مثل قوله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا » وقوله سبحانه : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » .

فلفظ كل من « البيع » و « الربا » في آية الأولى و « الزانية » و « الزاني » في الآية الثانية ، معرف بآل الجنسية التي تفيد الاستغراق ؛ فهو عام يشمل كل الأفراد التي يصدق عليها ، دون حصر بكمية معينة أو عدد معين .

٥ - أسماء الشرط . كقوله تعالى : « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » وقوله « فمن شهد منكم الشهر فليصمه »<sup>(٢)</sup> .

فلفظ « من » الشرطية عام في الآيتين ، يفيد في الآية الأولى : أن

---

- معرض تفسير الآية في « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي ( ٢٧٩/١١ ) جاء قوله : ( قال الكسائي وسيبويه : « إلا » بمعنى غير ، فلما جعلت « إلا » في موضع غير ، أعرب الاسم الذي بعدها بصراب غيره كما قال :

وكل أخ مفارقة أخوه لعمر أهلك إلا الفرقدان

وحكى سيبويه لو كان معنا « حل إلا زيد لهلكنا » .

(١) راجع « أصول السرخسي » : ( ١٥١/١ ) فابعدا « التحرير مع التفسير

والتحجير » ( ١٨٩/١ - ١٩٠ ) .

(٢) [ سورة النساء : ٩٢ ] .

(٣) [ سورة البقرة : ١٨٥ ] .

كل من يقتل مؤمناً على سبيل الخطأ ، فعليه أن يجزر رقبة مؤمنة كقارة لجنايته .  
ويفيد في الآية الثانية : أن كل من يصل إلى علمه حلول شهر رمضان ،  
وجب عليه الصوم .

٦ - أساء الاستفهام كقوله تعالى : « مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً »<sup>(١)</sup> .

هذا : وإن « من » إذا وقعت شرطية أو استفهامية أفادت العموم قطعاً ، أما إذا وقعت موصولة أو موصوفة فقد تكون للعموم ، وقد تكون للخصوص ، كما في قوله تعالى : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ »  
« ومنهم من ينظروُ إليك » فإن المراد بـ « من » في الآيتين بعض مخصوص من المنافقين<sup>(٢)</sup> .

٧ - النكرة الواقعة في سياق النفي كقوله عليه الصلاة والسلام في شأن الهجرة بعد فتح مكة : « لا هجرة بعد الفتح »<sup>(٣)</sup> وقوله في شأن

(١) [سورة البقرة ٢٤٥] .

(٢) راجع « أصول الفقه » الأستاذ البردبسي : ( ص ٤٠٢ ) .

(٣) من حديث أخرجه أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا » وأخرج أحمد والبخاري ومسلم عن عائشة مثله . انظر : « منتقى الأخبار مع نيل الأوطار » : ( ٢٧/٨ - ٢٨ ) « الجامع الصغير » مع « فيض القدير » للناوي : ( ٤٨٣/٦ ) .

هذا : ولما كان من المصحح فتح مكة فقد أخرج أحمد والشيخان عن مجاشع بن مسعود « أنه جاء بأخيه بولد مسعود إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : هذا بجالد جاء يذيع على الصخرة . فقال : لا هجرة بعد فتح مكة ، ولكن أبعه على الإسلام والإيمان والجهاد » انظر « منتقى لأحمد » للمجد بن تيمية ( ٢٨/٨ ) مع « نيل الأوطار » للشوكاني .

الوصية : « إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث » (١) .  
أو في سياق النهي كقوله جل وعلا : « ولا تُصَلِّ على أحدٍ منهم ماتَ أبداً ولا تُقُمْ على قَبْرِه » (٢) .

فكلمتا « هجرة » في النص الأول و « وصية » في النص الثاني كل  
منها نكرة وقعت في سياق النفي فتفيد العموم .  
كما أن كلمة « أحد » في الآية نكرة وقعت في سياق النهي فتفيد العموم  
أيضاً . أما النكرة في سياق الإثبات فلا تنعم (٣) .

---

(١) الحديث أخرجه من رواية أبي أمامة رضي الله عنه أحمد وأبو داود والترمذي  
وابن ماجه، كما أخرجه من رواية عمرو بن خازجة أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه،  
وصححه الترمذي . وأخرجه الشافعي عن سليمان الأحول عن مجاهد بلفظ « لا وصية  
لوارث » « الأم » : ( ٢٧/٤ ، ٣٦ ، ٤٠ ) « الرسالة » : ( ص ١٤٠ ) . وأخرجه  
الدارقطني من رواية ابن عباس بلفظ « لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة »  
ومن رواية عمرو بن شعيب بلفظ « لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة » انظر للحديث  
ورواياته وألفاظه وما قيل فيه : « تصب الراية » للزيلعي : ( ٤٠٣ / ٤ - ٤٠٣ )  
تخريج أحاديث البزدوي للقاسم بن قطلوبغا مخطوطة دار الكتب المصرية ( ٤٣/٦ - ٤٥ )  
« فيض القدير » للناوي « شرح الجامع الصغير » للسيوطي ( ٤٤٠/٦ ) وانظر التعليق  
المستفيض للرحوم أحمد محمد شاكر في « الرسالة » للإمام الشافعي ( ص ١٤٠ - ١٤٣ ) .

(٢) « سورة التوبة : ٨٤ » .

(٣) واقد أوضح بعض العلماء ذلك فقال : ( تحقيق قولهم : النكرة في  
سياق النفي تم وفي سياق الإثبات لا تم ، افك إذا قلت : ما رأيت رجلاً ،  
عم ذلك نفي كل رجل . فانك صرحت بنفي رؤية رجل واحد والباقي على  
الأصل - وهو عدم الرؤية - فيعم كل رجل . وإذا قلت : رأيت رجلاً فقد  
أثبت الرؤية لواحد فقط وبقي الباقي على أصله - وهو عدم الرؤية - فلا نعم ) .  
انظر هامش التمهيد للإسنوي : نسخة دار الكتب المصرية المخطوطة ( ق ٥٨ ) .

٨ - النكرة الموصوفة بوصف عام كقوله تعالى في شأن تحريم زواج المسلمات بغير المسلمين « وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ، وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ » <sup>(١)</sup> وقوله سبحانه : قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى » <sup>(٢)</sup> .

فلفظ « عبد » في الآية الأولى ولفظ « قول » في الآية الثانية كل منهما يفيد العموم لأنه نكرة موصوفة .

٩ - الأسماء الموصولة كما في قوله جل ثناؤه في وصف آكلي الربا « الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ » <sup>(٣)</sup> وقوله سبحانه بعد ذكر المحرمات من النساء : « وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ » <sup>(٤)</sup> .

فلفظ « الذين » في الآية الأولى عام يشمل كل آكل للربا ، ولفظ « ما » في الآية الثانية عام يشمل من عدا المحرمات المذكورات في آية محرمات النساء من قوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم ... » الآية .

---

(١) « سورة البقرة : ٢٢١ » .

(٢) « سورة البقرة : ٢٣٦ » .

(٣) « سورة البقرة : ٢٧٥ » .

(٤) « سورة النساء : ٢٤ » .

## مذاهب العلماء فيما وضعت له ألفاظ العموم

اختلفت أنظار العلماء فيما وضعت له ألفاظ العموم وكانت المذاهب في ذلك ثلاثة :

الأول - مذهب عامة الأشاعرة وبعض المتكلمين وهو « التوقف » فإذا ورد لفظ من ألفاظ العموم وجب التوقف عن العمل به ، حتى يقوم دليل عموم أو خصوص ، وسمي أهل هذا المذهب بـ « الواقفية » . ولم يكن هؤلاء في القرون الثلاثة الأولى بل وجدوا - كما يرى السرخسي - في القرن الرابع الهجري <sup>(١)</sup> .

الثاني - مذهب البلخي <sup>(٢)</sup> من الحنفية والجبائي <sup>(٣)</sup> من المعتزلة

---

(١) راجع « أصول السرخسي » ( ١ / ١٣٢ ) .

(٢) هو محمد بن الفضل بن العباس البلخي أبو عبد الله . فقيه حنفي من الصوفية ومن أجلة مشايخ خراسان من آثاره ( الفتاوى ) مات بسمرقند سنة ٥٣١٩ هـ . هذا وقد جاء في كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري أنه أبو عبد الله الثلجي ونقل ذلك الدكتور الدواليبي في كتابه « المدخل إلى أصول الفقه » ص ١٢٧ . والذي يرجح عندنا أنه البلخي ، ما ذكره السرخسي عن أهل هذا المذهب أنهم من أهل القرن الرابع الهجري والثلجي متوفى سنة ٥٢٦٦ هـ .

(٣) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام أبو علي المعروف بالجبائي نسبة إلى ( جبي ) من قرى البصرة كان إمام أئمة المعتزلة ورئيسهم في البصرة ، له مقالات وآراء انفرد بها في المذهب وعنه أخذ شيخ السنة أبو الحسن الأشعري علم الكلام . من آثاره « تفسير » حافل مطول رد عليه الأشعري . توفي سنة ٣٠٣ هـ ودفن في جبي .

وهو « الجُزْم بأخص الخصوص » ، ومعنى ذلك حمل صيغة العموم على بعض ما يقتضيه الاسم في اللغة دون بعض - كالواحد في الجنس والثلاثة في الجمع - والتوقف فيما وراء ذلك . ويسمى هذا المذهب ( مذهب أرباب الخصوص ) <sup>(١)</sup> .

الثالث - إثبات الحكم في جميع ما يتناوله العموم من أفراد . فالعام على ظاهره ، من شمول ما ينطوي تحته من تلك الأفراد ، لا يصرّف عن ذلك إلا بدليل . وأصحاب هذا المذهب هم الجمهور ويسمونه ( أرباب العموم ) <sup>(٢)</sup> .

وهذا التقسيم الذي أُلحنا إليه ، درج عليه الإمام الغزالي من المتكلمين <sup>(٣)</sup> كما درج عليه من الحنفية صاحب « التوضيح » ومن تابعه من المتأخرين <sup>(٤)</sup> .

غير أن الغزالي جعل الخلاف بين العلماء حول صيغ خمسة من صيغ العموم وهي :

ألفاظ الجموع ، « من » و « ما » إذا وردا للشرط والجزاء .  
ألفاظ النفي . الاسم المفرد إذا دخل عليه الألف ولام التعريف . ولألفاظ المؤكدة . بينما لم يحدد ذلك الآخرون ، بل عرضوا للخلاف في صيغ العموم بوجه عام .

(١) انظر « الإحكام » للأمدى ( ٩٧/٣ ) .

(٢) راجع « أصول البزدوي » مع « كشف الأبرار » : ( ٢٩٨/١ ) فابعد « أصول السرخسي » : ( ١٣٢/١ ) وما بعد .

(٣) راجع « المستقصى » : ( ٣٥/٢ ) .

(٤) راجع « التوضيح مع التلويح » ( ٣٨١/١ ) « مرقاة الوصول شرح

المرآة مع حاشية الازميري » ( ٣٥٠/١ ) وما بعده .



### مسلك البزدوي والسرخسي :

أما فخر الإسلام البزدوي : فقد جعل أرباب الخصوص فرقة من الواقفية ؛ فعنده أرباب العموم ، والواقفية ، ومنهم أرباب الخصوص<sup>(١)</sup> . وكان ذلك اتجاه شمس الأئمة السرخسي الذي ذكر في معرض بيان حكم العام أن ( بعض المتأخرين ممن لا سلف لهم في القرون الثلاثة قالوا : حكمه الوقف حتى يتبين المراد منه ، بمنزلة المشترك أو المجمل ويسمى هؤلاء ، « الواقفية » ) ثم يبين رحمه الله أن أرباب الخصوص فرقة من الواقفية حين قال : ( إلا أن منهم - يعني الواقفية - من يقولون يثبت به أخص الخصوص وفيما وراء ذلك الحكم هو الوقف حتى يتبين المراد بالدليل ) وبعد ذلك بين مذهب أرباب العموم دون أن يطلق عليهم هذه التسمية<sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا يكون اتجاه الواقفية وأرباب الخصوص قد ظهر في القرن الرابع الهجري ، كما أثبتنا ، سواء اعتبرنا أرباب الخصوص فرقة خاصة ، أم اعتبرناهم شعبة من الواقفية .

### مسلك عبد العزيز البخاري :

أما عبد العزيز البخاري صاحب « كشف الأسرار » : فقد قسم الواقفية إلى خمس فوق عدد أرباب الخصوص واحدة منها<sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر « أصول البزدوي مع كشف الأسرار » ( ٢٩١/١ ) وما بعدها .

(٢) راجع « أصول السرخسي » ( ١٣٢/١ ) فما بعد .

(٣) فتراه بعد أن بين أن مذهب الواقفية وجوب الوقف في كل عام حتى يقوم الدليل على العموم أو الخصوص قال : ( وقد تحزبوا فرقتاً :

١ - فمنهم من قال : ليس في اللغة صيغة مبنية للعموم خاصة لا تكون مشتركة بينه وبين غيره ، والألفاظ التي ادعاها أرباب العموم أنها عامة لا تنفذ عموماً ولا خصوصاً ، بل هي مشتركة بينها أو هي بحالة ؛ فيتوقف في حق العمل والاعتقاد جميعاً إلا أن يقوم الدليل على المراد ، كما يتوقف في المشترك أو كما -

## رأينا في التقسيم :

وإننا نرى أن الخطب سهل في جعل مذهب أخص الخصوص قسيماً لمذهب الموافقة أو قسماً منه ، وإن كانت الفرق يبدو في أن أرباب الخصوص يتوقفون فيما وراء ما يدل عليه أخص الخصوص ، وأولئك يتوقفون في مدلول العام كلية ، أو لا يرون للعام صيغة - كما يقول البعض - وهم يتوقفون حتى يقوم دليل عموم أخص خصوص . وعلى كل سنسير على طريقة جعلهم فرقتين ، ليتسنى عرض الأدلة ومناقشتها بوضوح ، وبذلك يتبين في هذا المعترك طريق المذهب الذي يثبت الدليل سلامته واتساقه مع مفهومات الشريعة ولغة التنزيل .

---

- يتوقف في الجمل . والخبر ، الأمر والنهي في ذلك سواء . وهو مذهب عامة الأشعرية وعامة المرجئة وإليه مال أبو سعيد البردعي من أصحابنا . وعند هؤلاء لا يصح التمسك بعام أصلاً .

٢ - ومنهم من قال : يثبت به أخص الخصوص وهو الواحد في اسم الجنس والثلاثة في صيغة الجمع ويتوقف فيما وراء ذلك إلى أن يقوم الدليل ويسمون أصحاب الخصوص وبه أخذ أبو عبد الله الثلجي من أصحابنا وأبو عبد الله الجبائي من المعتزلة .

٣ - ومنهم من توقف في حق الكل في حق الاعتقاد دون العمل فقالوا : يجب أن يعتقد على الإبهام أن ما أراه الله تعالى من العموم والخصوص فهو حق ولكنه يوجب العمل فيصح التمسك بظواهر العمومات في الأحكام لا في الاعتقادات . وهو مذهب مشايخ مرقند ورئيسهم الشيخ الإمام أبي منصور الماتريدي رحمه الله .

٤ - ومنهم من فرق بين الخبر وبين الأمر والنهي على العموم وهذا قول حكاه أبو الطيب بن شهاب عن أبي حسن الكرخي .

٥ - ومنهم من توقف في الأمر والنهي وأجرى الأخبار على ظواهرها في العموم . انظر « كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري ( ٢٩٩/١ - ٣٠٠ ) .

## المطلب الثاني

### موقف العلماء من مذهب الوقف

استدل الواقفية على ما ذهبوا إليه بعدة أدلة أهمها ما يلي :

١ - إن الألفاظ التي يُدعى عمومها هي من قبيل المجمل ، وحكم المجمل التوقف حتى يأتي البيان ، إذ من المحتمل أن يكون المراد بعض ما تناوله ذلك اللفظ ، وهذا البعض لا يمكن معرفته بالتأمل في صيغة اللفظ كما في المشكل ، بل لابد من ورود البيان من الميّن .

أ - يؤيد ذلك أنه يستقيم أن يقرن بالعام على وجه البيان والتفسير ، ماهو المراد به من العموم فيؤكد بكل وأجمع ، حيث يقال : جاء القوم كلهم أو أجمعون ، مما يفيد الشمول والاستغراق . ولو كان مطلق هذا اللفظ يوجب العموم ، فيكون للاستغراق والشمول ، لم يستقم تفسيره بلفظ آخر ، كالحاص ، فإنه لا يستقيم أن يقرن به ما يكون ثابتاً بموجبه ، فلا يقال : جاءني زيد كله أو جميعه .

ولما استقام في العام أن يقرن به ما يفسره ويبينه ، عرفنا أنه غير موجب للاحاطة بنفسه ، والبعض الذي هو مراد منه غير معلوم ، فيكون بمنزلة المجمل<sup>(١)</sup> .

---

(١) راجع « أصول السرخسي » : ( ١٣٤/١ ) « كشف الأسرار »  
لصبي العزيز البخاري : ( ٢٩٩/١ ) « التوضيح مع التلويح » : ( ٣٨/١ ) .

ب - كما أن دلالة اعداد الجمع مختلفة من غير أولوية للبعض ؛ فجمع القلة يصح أن يراد منه كل عدد من الثلاثة إلى العشرة ، وجمع الكثرة يصح أن يراد منه كل عدد من العشرة إلى ما لا نهاية .

فاذا قال مثلاً : لفلان علي أفلس\* ، يصح بيانه من الثلاثة إلى العشرة فيكون مجملًا<sup>(١)</sup> .

وقد أجيب عن الشق الأول من هذا الدليل ، بأن التأكيد دليل العموم والاستغراق ، وإلا لكان تأسيساً لا تأكيداً ، كما صرح بذلك أئمة العربية<sup>(٢)</sup> .

وأجيب عن الشق الثاني ، وهو اختلاف أعداد الجمع ، بأننا نحمل العام على الكل احترازاً عن ترجيح البعض بلا مرجح فلا إجمال<sup>(٣)</sup> .

---

(١) « التوضيح » : ( ٣٨/١ ) .

(٢) راجع « التلويح » لسعد الدين التفتنازي : ( ٨/٩ ) فا بعدها . أما الازميري في حاشيته على « المرأة » فقد أتى بمسألة التأكيد جواباً عن الاجمال ، فبدلاً من أن يكون ذلك دليلاً لواقفية ، اعتبره رداً على دعوى الاجمال ودليلاً لأردب العموم كما يأتي في أدلتهم . قال رحمه الله : ( وأجيب عن الأول - يعني الاجمال - بأن العام يحمل على الكل احترازاً عن ترجيح البعض بلا مرجح . ويأقده يصح تأكيده بكن وأجمعين ، نحو جاءني القوم كلهم أجمعون ، فسجد الملائكة كلهم » إلى غير ذلك ، والتأكيد دليل العموم والاستغراق والا لكان تأسيساً لا تأكيداً وقد أجمعوا على أنه تأكيد لا تأسيس ) . فأنت ترى أن قضية التأكيد كالـ أجمع جاءها الواقفية دليلاً لهم على خصوصهم وإذا دلّ الأزميري رداً على دليله ضد واقفية أنفسهم حيث صاغ الجواب على دليل لواقفية ولا حمل بشكك دليل حديدته رداً على الواقفية . انظر حاشية الازميري على « المرأة » ( ٣٥٠/١ ) .

(٣) راجع « التوضيح مع التلويح » ( ٣٨/١ ) .

٢ - أما الدليل الثاني للواقفية : فهر اعتبارهم العام من المشترك فإنه -  
أي العام - كما يطلق على الكثير ، يطلق على الواحد ، والأصل في الاطلاق  
الحقيقة فيكون مشتركاً .

وقد جاء في القرآن ذكر الجمع مراداً به الواحد ؛ وذلك في قوله  
تعالى : « الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ »<sup>(١)</sup>  
فالمراد بلفظ الناس الأول نَعِيمَ ابن مسعود<sup>(٢)</sup> أو اعرابي آخر كما أن  
المراد بلفظ « الناس » الثاني أهل مكة فاللفظ عام والمراد واحد<sup>(٣)</sup> .

(١) « سورة آل عمران : ١٧٣ » .

(٢) هو نعيم بن مسعود بن عامر الأشجعي ، صحابي من ذوي العقل  
الراجح ، هاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مرأ أيام الخندق فأسلم وكنم  
اسلامه وعاد الى الأحزاب فخذل المشركين وبقي قريظة فتفرقوا ... قال ابن  
عبد البر : وقيل : إنه الذي نزلت فيه « الذين قال لهم الناس أن الناس قد  
جمعوا لكم .. » الآية يعني نعيم بن مسعود وحده ، سكن رضي الله عنه المدينة  
رنوفي في خلافة عثمان نحو سنة ٣٠ هـ وقيل : قتل يوم « الجمل » قبل قدوم  
علي رضي الله عنه إلى البصرة .

(٣) ذهب إلى أن المراد بلفظ « الناس » الأول هو نعيم بن مسعود :  
مجاهد ومقاتل وعكرمة والكبي ، فاللفظ عام ومعناه خاص ، وقال السدي : هو  
اعرابي جعل له جعل على ذلك وذكر القرطبي عن السدي أنه لما تجهز النبي  
صلى الله عليه وسلم وأصحابه للسير إلى بدر الصفري لمبعاد أبي سفيان أثم  
المنافقون وقالوا : أصحابكم الذين نيناكم عن الخروج إليهم وعصيتونا ، وقد  
قاتلوكم في دياركم وظفروا ؛ فان أتيتموم في ديارهم فلا يرجع منكم أحد .  
فقالوا : « حسبنا الله ونعم الوكيل » . « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي :  
(٢٧٩/٤ - ٢٨٠) وانظر « تفسير الطبري » : (٤٠٥/٨) « ابن كثير » : (٢٩/١١) .

## الجواب عن الاشتراك

وقد أجاب السعد التفتازاني صاحب التلويح على هذا الدليل بأن لمجاز راجع على الاشتراك ، فيحمل عليه للقطع بأنه حقيقة في الكثير . ثم أكد ذلك بإجماع أئمة اللغة فقال : ( على أن كون الجمع مجازاً في لوا د ، أجمع عليه أئمة اللغة ) (١) .

ومعلوم أن المراد بالجمع هنا عند أئمة اللغة هو ما يعم صيغة الجمع كالرجال واسم الجمع كالناس .

وبهذا يكون الاستدلال بذكر « الناس » في الآية حين قصد نعيم بن مسعود وعرابي آخر ، أصبح عديم الجدوى ، ما دام اسم الجمع كالناس ، أجمع أئمة اللغة على أنه يستعمل في الواحد . ويبدو أن الواقفية لم يكونوا على استقرار في دعاء لاشتراك أو الاجمال في ألفاظ العموم . وإنما كانوا يستدلون بهذا تارة ، وبذاك تارة أخرى ، كما كشف عن ذلك صاحب « التلويح » (٢) .

## مسلك الامام ابن حزم

أما ابن حزم : فقد كان له من أهل هذا المذهب موقف لا يخفى عن مجته والتأني في الوقوف عنده ، ما مورنا به من مناقشة بعض أئمة الأصول لهذه الطائفة من الباحثين لأن الوقف والأخذ بالظاهر على طرفي نقيض . وقد أورد أبو محمد للواقفية من خلال منهجه الخاص عدداً من الحجج التي

(١) راجع « التلويح » : ( ٣٩/١ ) .

(٢) انظر المصدر السابق : ( ٣٨/١ ) .

يعوزها التنظيم والتسلسل ، وقوى الرد عليها . وسنعرض لطائفة مما استطعنا  
- بعد لأي - استخلاصه من تلك الحجج والرد عليها ، وبيان ذلك فيما يلي :

### الحجة الأولى

كان فيما أورده ابن حزم على لسان الواقية : أن الألفاظ مقتضية  
للعوم بصيغها حين وجدت كما لا يوجد اسم السواد على البياض . فلما  
وجدنا ألفاظاً ظاهرها العوم والمراد بها الخصوص علمنا أنها لا تحمل على  
العوم الا بدليل<sup>(١)</sup> .

### رد ابن حزم

ويرد ابن حزم على هذه الحجة رداً يأخذ طريقه على مرحلتين :

أ - يقرر أبو محمد أن وجود ألفاظ منقولة عن موضوعها في اللغة ،  
ليس بموجب أن يعطل كل لفظ ، ويفسد وقوع الأسماء على مسمياتها .  
ولو عطلنا كل لفظ ، وقطعناه عن معناه لوجود ألفاظ منقولة عن مسمياتها  
في اللغة ، لكان وجودنا آيات منسوخة لا يجوز العمل بها ، موجباً  
لتوك العمل بشيء من سائر الآيات كلها ، الا بدليل يوجب العمل بها  
من غير لفظها .

---

(١) راجع « الإحكام في أصول الأحكام » لابن حزم : ( ٩٨/٣ ) فإ  
بعدها . هذا : وقد أوردنا هذه الحجة من قريب حيث ذكرها على لسان الواقية  
بعض الأصوليين غير ابن حزم وهناك رأينا أن الواقية مثلوا لما ذهبوا إليه  
هنا بقوله تعالى : « الذين قال لهم الناس » الآية إذ كان ظاهر اللفظ « الناس »  
عاماً والمراد به فرد من أفرادهم وهو الصحابي نعيم بن مسعود أو اعرابي آخر  
حسب اختلاف الروايات . وكان رد العلماء - كما سلف - أن ذلك من المجاز  
المعروف في اللغة عند أمة العربية . انظر ما سلف ( ص ٢٥ - ٢٦ ) .

قال أبو محمد : ( ومن قال هذا فقد كفر باجماع . ومن لم يقله فقد تناقض ودل على فساد مذهبه <sup>(١)</sup> ) .

ب - وفي تمة الرد يحاول رحمه الله أن يرد دعواهم بأن الصيغ المدعى افادتها العموم ، ليست موضوعة لذلك كما لا يوضع اسم السواد على البياض . وقام رده على امكان وضع أسود على غير اللون فيقال : فلان أسود من فلان ، من معنى السيادة ، وليس ذلك بمبطل أن يكون السواد موضوعاً لعدم الألوان .

وكذلك على امكان أن يقال للأسود : أبو البياض ، وليس ذلك بمبطل أن يكون البياض موضوعاً للون المفرق للبصر <sup>(٢)</sup> .

### رأينا في رد ابن حزم

وإذ كنا نخالف الواقفية فيما ذهبوا اليه من القول بالوقف ، إنا لا نتفق مع ابن حزم رحمه الله في طريق رده لهذه الحجة المنقولة عنهم في الاستدلال لمذهبهم الذي خالفوا فيه الجمهور .

أ - أما عن الشق الأول : وهو مسألة النسخ ، فنعمل هذا التنضير من ابن حزم غير صحيح على طلاقه ، إذ أن ادعاء أرباب الوقف بأن لا صيغ للعموم لأنهم وجدوا ألفاظاً ظاهرها العموم والمراد بها الخصوص ، هو غير النسخ ، فالنسخ قام الدليل الشرعي على وقوعه في نظر العلماء <sup>(٣)</sup> ، أما صيغ

(١) راجع « الإحكام » ( ٩٩/٣ ) .

(٢) المصدر نفسه ( ٩٩/٣ ) فما بعد .

(٣) من يخالف في النسخ إلا أبو مسلم الأصفهاني فقد منع وقوعه ، لقرآن وجملة عقلا .



العموم : فهؤلاء ينكرون وجودها لهذا الغرض في أصل الوضع وذلك لأنها أطلقت وأريد بها الخصوص كما يدعون .

ب - أما عن الشق الثاني : وهو مسألة السواد والبياض ، فنرى ابن حزم يخرج عن الدائرة التي يجري فيها الاستدلال .

فالقوم في دعواهم أن السواد لا يوضع على البياض ، إنما يحصرون كلامهم في الألوان . أما أن يلزمهم ابن حزم باشتقاق أسود من السيادة الذي هو على وزن أفعل كما أن أسود اللون المعروف على وزن أفعل ، فهذا يذكرنا باتهامه للكثيرين بالسفسطة .

وكان بحسبه أن يرد عليهم : بأن العموم الذي أريد به الخصوص ، كان في حالات قام الدليل عليها ، وإلا فهي داخلة في باب المجاز كما سيأتي في بعض ردوده على المخالفين ، وكما رد غيره من أرباب مذهب العموم ، وقد رأينا ذلك من قبل <sup>(١)</sup> .

### الحجة الثانية

ولأرباب الوقف حجة وصفها ابن حزم بالتمويه ، فذكر أنهم موهوا أيضاً بما هو عليهم لا لهم : وهو تردد بني اسرائيل في أمره تعالى لهم بذبح البقرة . يعني ما جاء في قوله تعالى : « وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤاً قَالَ : أَعُودُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ... » <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر ما سلف ( ص ٢٦ ) .

(٢) الآيات ٦٧ - ٧١ من سورة البقرة .

والحق أنها شبهة واهية ؛ لأن الله ذكر ترددهم في معرض الذم الشديد .  
ولقد نعى ابن حزم على الواقفية تذرعه بهذه الشبهة حيث حاولوا تقوية  
مذهبهم بأنه موافق لأمر ذمه الله عز وجل . ولو لم يكن في تردد بني  
اسرائيل إلا قولهم لموسى عليه السلام : « اتَّخَذْنَا هِزْوَاً ، جواباً لقوله :  
« ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة » لكفى . ومن خاطبه نبي عن الله  
عز وجل بأمر ما فجعله المخاطب هِزْوَاً فقد كفر .

وذكر من شعبهم ... أنهم قالوا : نحن في الخطاب الواوود كالحاكم  
شهد عنده شاهدان ، فلا بد من السؤال عنها والتوقف حتى تصح عدالتها .  
وهذا - كما يقول ابن حزم - تشبيه فاسد ؛ لأن الشاهدين لو  
صححت عندنا عدالتها قبل الشهادة فهما على تلك العدالة ولا يصح التوقف  
في شهادتهما .

وكذلك ما أيقنا أنه خطاب الله تعالى ، أو خطاب رسول الله ﷺ  
لنا . وإنما نتوقف في الشاهدين إذا لم نعلمها ، كما نتوقف في الخبر إذا لم  
يصح عندنا أنه عن النبي ﷺ فلا نحكم بشيء من ذلك <sup>(١)</sup> .

### الحجة الثالثة :

وبما احتج به أرباب الوقف أيضاً قوله تعالى : « الله خالق كل  
شيء » وهو عز وجل غير مخلوق . كما احتجوا بالآية التي ورد ذكرها  
أكثر من مرة فيما سبق وهي قوله تعالى : « الذين قال لهم الناس إن  
الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم » قالوا : وإنما قال لهم ذلك بعض الناس

---

(١) راجع « الإحكام » لابن حزم : ( ١٠٢/٣ ) فا بعدها .

وهو نعيم بن مسعود أو آخر وإنما كان الجامعون لهم بعض الناس لا كلهم .  
ويرى ابن حزم - كما نرى معه - أنه لا دليل لهم في أي من الآيتين :  
أما الآية الأولى : فالمفهوم من النص أن المراد بخلقه تعالى كل شيء :  
كل ما دونه عز وجل على العموم ، لأنه لما كان تعالى هو الذي خلق كل  
شيء ، ومن المحال أن يحدث أحد نفسه ، صح أن اللفظ لم يأت قط  
ليشمل الخالق فيما ذكر أنه خلقه <sup>(١)</sup> .

أما الآية الثانية : فواقع الحال يدل على أن العموم المقصود هو ما قام  
في العقل لا العموم على إطلاقه .

فالتحبرون هؤلاء بأن الناس قد جمعوا لهم غير الناس المتحبرين لهم  
والناس الجامعون لهم غير الناس المتحبرين لهم - كما هو معلوم - والطائفتان  
معاً غير الطائفة المجموع لها <sup>(٢)</sup> .

وهكذا خرجت الألفاظ عن موضوعها في اللغة بدليل ، وهذا ما لا  
ينكره ابن حزم . لذا يقول ( وإنما ننكر دعوى إخراج الألفاظ عن  
مفهومها بلا دليل ) <sup>(٣)</sup> .

#### الحجة الرابعة :

وهذه حجة لأرباب الوقف وأبنا غير ابن حزم يوردها على لسان

---

(١) راجع المصدر السابق : ( ١٠٤/٣ ) فابعدا .

(٢) راجع « الرسالة » للشافعي : ( س ٥٨ - ٦٠ ) « الانصاف »

للطليوسي : ( س ٩٣ ) .

(٣) انظر « الاحكام » ( ١٠٤/٣ ) وراجع « الصاحي » لابن فارس : ( س ١٧٨ )

الواقفية . وهي حجة اعتبرها هو من التموليه أيضاً وهي قولهم : لو كان للعموم صيغة تقتضيه والفظ موضوع له ، لما كان لدخول التأكيد عليه معنى لأنه كان يكتفي في ذلك باللفظ الدال على العموم .

وقد أحسن رحمه الله حين قرر بوضوح : أنه لو كان هذا صحيحاً لكان كلامهم متناقضاً ؛ لأننا نجد التأكيد يأتي مرتين وثلاثاً ، فلو كان التأكيد الأول يأتي لإخراج اللفظ من الخصوص إلى العموم ، لكان التأكيد الثاني مثله أيضاً ، ولوجب أن يكون مخرجاً للكلام المؤكد بالتأكيد الأول عن الخصوص إلى العموم فكان يكون التأكيد الأول خصوصاً عموماً معاً وهذا لا يعقل ، وقد قال تعالى : « فسجد الملائكة » كلهم أجمعون <sup>(١)</sup> أنه أراد مجتمعين بل جائز أن يكون الذين أتوا أقوا أفراداً مفترقين .

وفي بعض جولاته مع الواقفية في رد هذه الحجة اتهمهم بالكفر معتبراً احتجاجهم بالتأكيد تعديماً لهم - والعياذ بالله - أشياء استدركوها ... وأن هذا جرى على عادتهم في الحكم بالقياس في أشياء ادعوا أن

---

(١) « سورة الحجر : ٣٠ » . هذا : وقد ذكر أبو محمد أن بعض أرباب الوقف أجاب عن قوله تعالى : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون » ان معنى قوله : « أجمعون » بعد أن ذكر كلهم هو غير الذي في « كلهم » لأن « كلهم » هو مخرج لقوله تعالى « الملائكة » . من الخصوص إلى العموم و « أجمعون » دال على أنهم سجدوا مجتمعين لا مفترقين . قال ابن حزم : ( وهذه مجاهرة في اللغة لا يصرفاً أهل اللغة ، ولا يعرف أحد من أهل اللسان أن قول القائل : أتاني القوم أجمعون أنه أراد مجتمعين بل جائز أن يكون الذين أتوا أفراداً مفترقين ، وهذه هي الغلظة التي حذر منها الأوائل ) . « الإحكام » : ( ١٢٤/٣ - ١٢٥ ) .

ربهم تعالى لم يذكرها ولا حكم فيها وأعلن براءته إلى الله تعالى من ذلك .

وبعد ذلك قرر أن التأكيد في اللغة كثير الوجود كتكراره تعالى ما كرر من الأخبار وكتكراره عز وجل في سورة واحدة : « فبأي آلاء ربكما تكذبان ، <sup>(١)</sup> إحدى وثلاثين مرة : « وَ دَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ » <sup>(٢)</sup> و « لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ » <sup>(٣)</sup> .

ولهذا التكرار أعظم فائدة ، والتأكيد مثله ، لأنه تعالى علم أن سيكون في خلقه قوم يرومون إبطال الحقائق : فحسم من دعاوهم ما شاء بالتأكيد ، وليقيم بذلك الحجة عليهم .

أما إذا ترك التأكيد فليضلوا فيها ، ويستحق منهم من قلد وعاند العذاب الأليم ويؤجر من أطاع وسلم الأجر الجزيل <sup>(٤)</sup> .

---

(١) « سورة الرحمن » .

(٢) « سورة آل عمران : ٤٠ ، الحج : ١٨ » .

(٣) « سورة الأنبياء : ٢٣ » .

(٤) وأوضح ابن حزم أنه إذا كان التكرار لإقامة الحجة ، كما يملك من هلك عن بينة ، وبجيا من حي عن بينة ، فليس لذلك علاقة بأصل الوجوب ، فليس التكرار موجبا ولا عدمه مسقطا للوجوب . فلو أنه تعالى لم يكرر ما كرر من أخبار الأمم السالفة ومن أمره بإقامة الصلاة ، وأمره بإيتاء الزكاة في غير ما موضع ومن أمره تعالى بالإيمان ، واجتناب الكفر في غير ما سورة ومن ذكر الجنة والنار في غير ما سورة لما كان ذلك مسقطا للوجوب ما وجب من ذلك كله ، ذكره ولكن ذلك واجبا بذكره مرة واحدة ، كوجوبه إذا ذكر الف مرة ولا فرق ، ولكن الشك في كل خبر ذكر مرة واحدة أو -

أما معنى التأكيد عنده فهو كمعنى قول القائل : أنا شهدت فلاناً ، ونظرت إليه بعيني هاتين ، وهو يفعل أمر كذا ، وقد علمنا أن النظر لا يكون إلا بالعينين وكذلك يقول : سمعت بأذني ، والسمع لا يكون منا إلا بالأذنين . ولو سكت عن ذلك لعلمنا من خبره كالذي علمنا إذا ذكر العينين والاذنين ولا فرق <sup>(١)</sup> .

#### الحجة الخامسة :

وبما ذكر ابن حزم عن الواقفية ، اعتبارهم أن بما ينفي أن تكون للعموم صيغة ، حسن الاستثناء منه ، وحسن الاستفهام .

أ - فلو كان العموم حقاً ، لما حسن الاستثناء منه وصرفه إلى الخصوص .

وقد رد ذلك ابن حزم واعتبره في غاية التمرية ، لان العموم صيغة.

---

- نكذبه ، يوجب الكفر ، كوجوب الكفر بالشك فيما كرره ألف مرة ، وكوجوب الكفر بتكذيبه ولا فرق .

ويقرر أبو محمد أنه لا فرق عند أحد من الأمة بين صحة قصة يوسف وبين صحة قصة موسى عليه السلام مع أن قصة موسى ذكرت في مواضع كثيرة من القرآن ، وقصة يوسف لم ترد إلا مرة واحدة ومن شك في ذلك فهو مشرك حلال الدم والمال .

وإذا كانت هذه نظرية ابن حزم إلى التكرار فالتأكيد كالتكرار ولا فرق ، ولو لم يؤكد تعالى ما أكد لكان واجباً وعماماً لما يقتضيه اسمه كوجوبه بعد.

التأكيد ولا فرق . انظر « الإحكام » ( ١٠٥/٣ ) .

(١) راجع « الإحكام » : ( ١٠٥/٣ - ١٠٦ ) .

ورود اللفظ الجامع لأشياء ركب ذلك اللفظ عليها ؛ فإذا جاء الاستثناء  
كان ذلك اللفظ مع الاستثناء معاً ، صيغة للخصوص . قال أبو محمد :

( وهذا نص قولنا ؛ فورد الاستثناء عبارة عن الخصوص ، وعدم وروده  
عبارة عن العموم ) . ولم يكتف بذلك ، بل عكس عليهم السؤال نفسه  
فقال : ( لو كان للخصوص صيغة لما كان للاستثناء معنى ، لأنه لم يكن  
يستفاد به فائدة أكثر من اللفظ قبل ورود الاستثناء ) (١) .

ب - ولو كان اللفظ يقتضي العموم ، لما حسن فيه الاستفهام . ولما  
حسن فيه الاستفهام علمنا أنه لا يقتضي العموم بنص لفظه .

وكان ذلك في نظر ابن حزم كسابقه وهو الاستثناء ؛ والاستفهام  
يحسن من جاهل بحدود الكلام ، أما استفهام المستفهم عن الآية أو  
الحديث فمذموم . وقد أنكر ذلك رسول الله ﷺ وقال : « اتركوني  
ما تركتكم » (٢) .

---

(١) راجع المصدر السابق ( ١٠٦/٣ - ١٠٧ ) .

(٢) الحديث بلفظ « اتركوني ما تركتكم » رواه الطبري في التفسير وحكم  
عليه بالصحة ( ١٠٨/١١ - ١١٢ ) ولفظ « ذروني ما تركتكم » رواه أحمد في  
مسنده ومسلم واللساني . راجع « منتقى الأخبار مع نيل الأوطار » ( ٢٩٤/٤ -  
٢٩٥ ) قلت : والحديث - فيما يبدو من روح الكتاب والسنة - متوجه إل  
السؤال الذي يمكن أن يترتب عليه مزيد من الالتزامات التي قد لا يطبقها  
المسلمون ونؤدي بهم إلى الحرج ، أما الاستفهام للعرفة والإيضاح - كما أشار  
ابن حزم - فهو ممدوح فضلاً عن أن يكون مذموماً . راجع ما قلناه المفسرون  
عند قوله تعالى في سورة المائدة (١٠١) « يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن

وكما عكس عليهم سؤال الاستثناء ، يعكس سؤال الاستفهام ، فيقال لهم - في رأي ابن حزم - لو كان اللفظ يفهم منه الخصوص لما كان للاستفهام معنى . ويؤكد أرباب الوقف حجبتهم بأن الاستفهام لا يحسن في الخبر عن الواحد لأنه مفهوم من نص لفظه .

ويدفع ذلك ابن حزم بأن الاستفهام يحسن في الواحد كحسنه في

---

- أشياء إن تبد لكم تسؤكم» وبخاصة الطبري ( ٩٨/١١ - ١١٦ ) والقرطبي ( ٣٣٠/٦ - ٣٣٤ ) وراجع كذلك ما قاله شراح الحديث نفسه . وقد حلت البنا آيات الكتاب الكثير من الأسئلة والجواب عنها كما في السؤال عن الخمر والميسر : وعن الانفاق ، وعن المحيض ، وعن الأهله - وعن الحلال من الأطعمة وغيرها . كما حلت البنا كتب السنة عدداً من الأحاديث التي جاءت أجوبة لأسئلة سألها الصحابة فيما يتعلق بالأحكام ، من ذلك حديث بيع الرطب ، وحديث الوضوء بماء البحر وحديث ماء يثر بضاعة ، وحديث الخراج بالضمان ، الذي جاء جواباً لمن سأل عن الذي اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد فيه عيباً ... إلى غير ذلك وهو كثير . ولقد أحسن ابن حجر في «الفتح» حين استوفى الكلام عن السؤال الممدوح والسؤال المذموم ، وقد حكى رحمه الله عن ابن العربي قوله في معرض « لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم » . ( وقد اعتقد قوم من الغافلين منع السؤال عن النوازل إلى أن تقع تعلقاً بهذه الآية وليس كذلك لأنها مصرحة بأن المنهي عنه ما تقع المسألة في جوابه ومسائل النوازل ليست كذلك ) . ومقررره صاحب الفتح هناك أن من أمعن في البحث عن كتاب الله محافظاً على ما جاء في تفسيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه الذين شاهدوا التنزيل . وحصل من الأحكام ما يستفاد من منطوقه ومفهومه ، وعن معاني السنة وما دلت عليه كذلك مقتصرأ على ما يصلح للحجة منها فإنه الذي يحمد وبلتفع به ، وعنى ذلك يحمل عمل فقهاء الأمصار من التابعين فمن بعدهم ( فتح الباري ( ٢٠٦/١٣ - ٢٠٨ ) طبعة الخشاب .



العموم ؛ وذلك أن يقول القائل : أتاني اليوم زيد فيقول السامع : أجاءك زيد نفسه ؟ إما على سبيل الاكبار وإما على سبيل السرور ، أو على بعض الوجوه المشاهدة وهذا أمر معلوم لا ينكره ذو عقل <sup>(١)</sup> .

(١) والاستفهام عن الواحد قد يحسن في الشريعة أيضاً من طالب راحة أو تخفيف كما سأل ابن أم مكتوم إذ نزلت آية المجاهدين فطلب أن يخرج له عذر من عموم اللفظ الوارد . وقد كان له كناية في غير هذه الآية في قوله تعالى : « ليس على الضعفاء ولا على المرضى » . وما أشبه ذلك . وكسؤال العباس في الأذخر : فاستثني من العموم في النهي على أن يختل خلا الحرم بمكة « الأحكام لابن حزم ( ١٠٧/٣ ) » .

وبعني ابن حزم ما روى أحمد والبخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فتح مكة قال « لا يختل شوكتها ولا تحل ساقطتها إلا لمنشد فقال العباس : إلا الأذخر ، فانا نجعله لقبورنا وبيوتنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إلا الأذخر . وفي لفظ لهم : « لا يعصده شجرها » . بدل « لا يختل شوكتها » .

وقد يحسن الاستفهام في العدد كقول القائل : أتاني عشرة من الناس وفي أمر كذا : فيقول له السامع : عشرة ؟ فيقول نعم وذلك نحو قول الله عز وجل : « فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة » . فقد كنا نعلم لو لم يذكر الله تعالى العشرة أن ثلاثة وسبعة عشرة . وقد كنا نعلم بقوله تعالى : « تلك عشرة » انها عشرة لكنه تعالى ذكر « كاملة » كما شاء فلما صح كل ما ذكرنا وحسن الاستفهام عن أمم واحد وعن العدد وهو لا يحتمل صرفاً عن وجهه أصلاً . ولم يكن ذلك مجزئاً لوقوع الواحد على أكثر من واحد ، وكذلك في العدد : لم يكن أيضاً وقوع الاستفهام في العموم موجباً لاسقاط قوله على العموم . « الأحكام » ( ١٠٧/٣ - ١٠٨ ) .

## الحل الزمني للوقف :

هذا وفي خاتمة المطاف ، كان لابد من إيراد هذا السؤال الذي أخرج الواقفية ؛ فقد تساءل ابن حزم عن الحل الزمني للوقف وإلى متى يكون ؟ وقرر رحمه الله أنهم - يعني الواقفية - إن حددوا حداً كانوا متحكمين بلا دليل ، وإن قالوا : حتى ننظر في دلائل القرآن والسنة سألناهم : فقلنا لهم : فإن لم تجدوا دليلاً على عموم ولا خصوص ، ولم تجدوا غير اللفظ الوارد ماذا تصنعون ؟ فإن قالوا : نقف أبداً أقروا بالعصيان ومخالفة الأوامر ، وأدى قولهم إلى أن الله تعالى لم يبين مراده ، وأن الرسول ﷺ لم يبين ولا بلغ ، وهذا كفر .

وإن قالوا : إن لم نجد دليلاً على الخصوص صرنا إلى العموم ، فقد وجعوا إلى ما انكروا وأقروا بأنهم إنما حملوا الكلام على العموم بضعفه واقفه وبعدم الدليل ، وهذا هو نفس قولنا الذي أبوه (١) .

وهكذا فقد قطع الامام ابن حزم رحلة طويلة مع الواقفية ، عرضنا على القاريء بعض معالم الطريق فيها ، ولئن بدا أبو محمد قاسياً في الحكم بعض الأحيان ، فهي قسوة مطلوبة حين يكون هناك تعطيل لنصوص الشريعة ومحاولة للاتيان على بنائها من القواعد . نقول هذا مع اختلاف معه - كما سيأتي - في تطبيق المبدأ على كثير من المتهمين .

ولقد كان ابن حزم - على تشعب المسالك في معركته مع

(١) راجع « الإحكام » ( ١١٦/٣ - ١١٧ ) .

الواقفية - واضحاً في بيان ما أراد ، وما اعتقد أنه حق ؛ فالأخذ بالعموم هو الأصل ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل (١) .

رأينا في الموضوع :

والذي نخلص إليه بعد الجولة الماضية بين الواقفية ومخالفهم في الرأي ، أنه ليس للواقفية فيما ذهبوا إليه سند من اللغة أو الشرع ، ولذا فانا نخالفهم في أمر الوقف ، ونرى اعتقاد عموم الألفاظ في الأزمان والأعيان إلا ما قام الدليل على أنه خارج عن العموم ، كما سيأتي في مذهب أرباب العموم وتأييدنا له .

إلا أننا بعد كل الذي رأيناه من خطورة هذا المذهب والتخوف منه على النصوص ، لا بد من أن نتساءل : هل كان لمذهب أرباب الوقف آثار عملية في فروع الأحكام ؟

الواقع أنا لا نرى للواقفية في فروع الفقه رأياً أوقفوا فيه النص دون عموم أو خصوص .

---

(١) انظر اليه بصور المذهب جواباً عن واحد من أسئلة الواقفية حين يقول : ( وسألونا أيضاً فقالوا : كيف تعتقدون في الآية والحديث قبل تفهيمكم ؟ فالجواب إننا نعتقد العموم ، لا بد من ذلك .

إلا أننا في أول سماعنا ، وقبل تفهيمنا ، لسنا مفتين ولا حكاماً ، ولا منذرين حتى نتفقه ؛ فإذا تفهيمنا حللنا حيث كل لفظ على ظاهره وعمومه ، وحكنا بذلك وأفتينا ، وتدبنا إلا ما قام عليه دليل : أنه ليس على ظاهره وعمومه ، فنصير اليه . ولو أن حاكماً أو مفتياً لم يبلغه تخصيص ما بلغه من العموم ، لكان الفرض عليها الحكم بالذي بلغها من العموم . وإلا فهي فاسقان حتى يبلغها «الخصوص نصير اليه» . «الإحكام» ( ١٠١/٣ ) .

ومعنى ذلك أنها أبحاث نظرية اتخذت طريقها في مرحلة ما قبل أن يتبين لهم الدليل ، والنتائج دلت على أنه قد ظهر لهم إما دليل العموم ، وإما دليل الخصوص ، فكانت فروع المسائل منطبقة على هذه الأصول . وإلى جانب ذلك . من الممكن أن نقرر أن المحور الذي كانت تدور حوله أكثر هذه الآراء عند الواقفية ، إنما هو - فيما يبدو - الكلام في العقائد وليس في الأحكام التكليفية التي جاء بها القرآن وتكفلت السنة ببيانها البيان الشافي في أكثر الأحيان ، وإن لم يكن هذا البيان شافياً لحكمة يعلمها الشارع ، كان بياناً ينقل الألفاظ من الاجمال إلى الأشكال ، حيث يعمل الاجتهاد عمله وتساعد القرائن على الاهتداء إلى المعنى المراد .

ومعلوم أن صاحب السنة صلوات الله عليه انتقل إلى الرفيق الأعلى ، وقد أدى أمانة ربه في التبليغ والبيان ، وترك الأمة على بيضاء نقية ليها كنهها ؛ فكل ما كانت الأمة بحاجة إلى بيانه عليه الصلاة والسلام فقد بينه فكما كان أمياً في التبليغ كان أمياً في البيان <sup>(١)</sup> .

ولعل مما يساعد على تقرير ما نقول أن أكثر القائلين بالوقف ، هم من علماء الكلام ، وأبرز من ينسب إليهم المذهب : هم الأشاعرة وضم الغزالي إليهم القاضي - وهو هنا الجبائي - وجماعة من المتكلمين <sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر ما سلف ( ص ٢٠١ - ٢٠٢ ) .

(٢) « المستصفى » ( ٤٦/٢ ) وبلاحظ هنا أن الذي يريده الغزالي من المتكلمين : علماء الكلام ، لا الباحثون على طريقة المتكلمين في الأصول وهم الشافعية ومن سلك نهجهم في أصول الفقه .

أما الأشعري<sup>(١)</sup> نفسه : فلم يُنسب المذهب إليه بجزم ؛ ذكر العضد شارح ابن الحاجب عنه ، أنه مرة يقول بالوقف ، ومرة يحكم على ألفاظ العموم بالاشتراك وإن كان الاشتراك من بعض حجج الواقفة .

والوقف الذي نسب إلى القاضي ، أوضحه الغزالي بأننا لاندري أوضع لها أم لا ؟ أو ندري أنه وضع لها ولا ندري أحقيقة منفرداً أو مشتركاً مجازاً . ولقد نأى ابن الحاجب بالمذهب عن الأحكام التكليفية حين ذكر ما قيل : أن الوقف في الاخبار دون الأمر والنهي<sup>(٢)</sup> مع العلم أن أكثر الأحكام التكليفية مدارها على « افعل » « لا تفعل » وما هو في معناهما .

على أن عدم وجود آثار عملية للمذهب وكونه - فيما يبدو - أقرب إلى أهل الكلام ، لا يعفي من تحديد معالنه وبيان مداه والاهتمام بشأن الحكم عليه ؛ لأنه يحمل بين ثنابه شديد الخطو على الشريعة فيما لو خرج إلى نصوص الأحكام . وأي حاجة بنا للوقف بعد بيان من قلده الله أمانة البيان ، وإعطاء حرية الاجتهاد ضمن حدود الشريعة .

(١) هو علي بن اسماعيل ، أبو الحسن من فسل الصحابي أبي موسى الأشعري ، مؤسس مذهب الأشاعرة ، ومن الأئمة المجتهدين ، بلغت مصنفاته ثلاثمائة كتاب ، منها : ( مقالات الإسلاميين ) و ( الإمامة عن أصول الديانة ) توفي ببغداد سنة ٣٢٤ هـ .

(٢) « مختصر المنهى » بشرح العضد وحاشية السعد ( ١٠٢/٢ ) وراجع الشوكاني في إرشاد الفحول ( ص ١١٦ ) فقد ذكر تسعة مواطن للوقف حسب اختلاف أرباب المذهب - كان أكثرها يدور حول مسائل من العقيدة كالوعد والوعيد وحكم مرتكب الكبيرة ... الخ .

وأخيراً إذا كان ابن حزم يرى في بعض المالكية والحنفية والشافعية من الفقهاء قائلين بالوقف ، فذلك وقف يراه هو ، قد يكون ثمرة من ثمرات ظاهريته رحمه الله (١) .

وما حاول أن يلزمهم فيه من بعض المسائل ، كان لا غناء فيه ؛ إذ أنه لم يُقم دليلاً واحداً على تمطيلهم نصاً واحداً من نصوص الأحكام في كتاب أو سنة (٢) .

فهو ينسب إليهم القول بالوقف من حيث الانجاء ، ثم يتهمهم بالتناقض لأنهم لم يكونوا واقفية في الاستنباط من بعض النصوص ، ففي كتابه « الإحكام » يأتي بجملة من نصوص الأحكام ؛ كآية قطع السارق وآية جلد الزناة ، وآية التحريم بالرضاع (٣) ، وبعد بيان الأحكام التي أخذوها من هذه النصوص والتي لم يسلكوا فيها نهجه في الاستنباط ، حكم عليهم بالتناقض ، فقال : ( تناقضوا في هذه الآيات بلا دليل فحملوا بعضها على العموم وبعضها على الخصوص ، فتروا قولهم بالوقف وحملوا على العموم ما قد صح الخصوص فيه ) (٤) .

وليت الإمام أبا محمد اكتفى بتهمة التناقض ، بل نظمهم فيما بعد في سلك من جعلهم بمنزلة من قال : لما وجدت في الكلام كذباً كثيراً ،

---

(١) انظر « الإحكام » لابن حزم ( ١٠٩/٣ ) فابعدهما .

(٢) راجع « الإحكام » ( ١٠٩/٣ - ١١١ ) .

(٣) راجع المصدر السابق : ( ١١٧.١٠٩/٣ ) وما بعدهما .

(٤) راجع « الإحكام » لابن حزم : ( ١١١/٣ ) فابعد .

فأنا أحمله كله على الكذب ، ووجدت في الشريعة منسوخاً كثيراً لا يحل العمل به ، فأنا أحمله على أنه منسوخ ، أو أقف على العمل بجميعه<sup>(١)</sup> .

ألا إننا مع ابن حزم في أن تعطيل أي نص من نصوص الأحكام ليس من الاسلام في شيء ، بل هو حرب على الشريعة ، ولعلنا نخالفه في تحديد من هم المعطلون لنصوص الأحكام ، فتهمة تعطيل النصوص أمر في غاية الخطورة ، لا نرى الصاغة باولئك الناس الذين كانوا في علمهم وسلوكهم وآثارهم منارات هدى ، ومعالم حق في طريق العمل بنصوص الكتاب الكريم والسنة الصحيحة ، على أساس علمي سليم ، يتسم بالمنهجية ورد القروح إلى الاصول .

---

(١) المصدر السابق : ( ١١١/٣ - ١٢٥ ) .

## الطلب الثالث

### موقف العلماء من القول بالخصوص

أما أرباب الخصوص وهم الذين يحملون الألفاظ على بعض ما تقتضيه في اللغة دون بعض ، وهو أقل قدر يتيقن بأنه مراد ، فكان بما استدلوا به على ما ذهبوا إليه ما يلي :

#### الحجة الأولى :

لقد احتجوا ببعض النصوص كقوله تعالى : « تَدْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا » <sup>(١)</sup> . وقوله سبحانه : « وَأَوْتَيْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ » <sup>(٢)</sup> . وقوله جل وعلا : « مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرَّمِيمِ » <sup>(٣)</sup> .

وذلك بأن ألفاظ العام في هذه الآيات أريد بها الخصوص .  
ففي الآيتين الأولى والثانية ورد لفظ « كل » التي يدعى أنها من ألفاظ العموم .

وفي الآية الثالثة نكرة في سياق النفي وهي كما يدعى تفيد العموم ،

---

(١) « سورة الاحقاف : ٢٥ » .

(٢) « سورة النمل : ٢٣ » .

(٣) « سورة الذاريات : ٤٢ » .



غير أنا علمنا أن الريح لم تدمر كل شيء في العالم ، وأن بلقيس لم تؤث  
كل شيء ... وهكذا .

ولكن ابن حزم لا يسلم بما فهمه أرباب الخصوص من هذه النصوص  
فكله لا حجة لهم فيه .

ففي قوله تعالى : « تدمر كل شيء » لم يذكر ذلك وأمسك ،  
بل قال « بامر ربها » وإذن فهي قد دمرت كل شيء على العموم  
من الأشياء التي أمر الله تعالى بتدميرها ؛ فصح بالنص عموم هذا اللفظ .

وفي قوله : « ما نذر من شيء أتت عليه إلا جعلته كالرميم »  
إبطال لقولهم - كما يرى ابن حزم - لأنه إنما أخبر أنها دمرت كل شيء  
أتت عليه لا كل شيء لم تأت عليه <sup>(١)</sup> .

وأما قوله تعالى عن بلقيس « وأرسلت من كل شيء » فإنما حكى  
تعالى مخبراً به لنا عن علمه ، أو ما حققه الله من خير من نقل إلينا خبره .  
وقد نقل الله تعالى إلينا أقوالاً كثيرة عن اليهود والنصارى ليست بماتصح .  
ولئن جاء في الآيات على لسان سليمان عليه السلام قوله سبحانه :  
« سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ » <sup>(٢)</sup> فإن الله جل

---

(١) راجع « الإحكام » لابن حزم ( ١٠٢، ٣ - ١٠٢ ) وانظر « كشف

الأسرار » شرح المصنف على المنار ( ١١٥/١ ) .

(٢) وفي ( ٩٩/٣ ) من « الإحكام » قال : ( وقد احتج عليهم - يعني  
أرباب الخصوص - بعض من تقدم من الفائلين بالعموم فقال : ليس إلى وجود  
لفظ عام يراد به الخصوص سبيل البينة الا بدليل وارد يبين أنه منقول عن -

وعلا لم يخبرنا أن المهدد صدق في كل ما ذكر فلا حجة لهم في هذه الآية أصلاً .

وفي ختام رده على احتجاجهم بهذه النصوص ، وأنه أريد بها الخصوص لا العموم . أورد عليهم قوله تعالى : « وَجَعَلْنَاهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ » (١) .

وتسأل عن قوله تعالى في هذه الآية بأن سمعهم وأبصارهم وأفئدتهم لم تغن عنهم شيئاً أهو على عمومه ؟ أم يقولون : إنها أغنت عنهم شيئاً ؟ ( فإن قلتم ذلك ، كذبتم ربكم ، وإن لم تقولوا ، تركتم مذهبكم الفاسد ) .

على أن المتبوع لأي القرآن الكريم التي ترد فيها هذه الألفاظ يرى أن الأصل هو العموم ، وما أريد به الخصوص فإنما كان لدليل قام ، وعلى ذلك يقول ابن حزم في أعقاب مناقشته لهم بآية السمع والأبصار والأفئدة : ( ومثل هذا في القرآن كثير جداً ، بل هو الذي لا يوجد غيره أصلاً في شيء من القرآن والكلام ، إلا في مواضع يسيرة قد قام

---

- مرتبة الى غيرها كالدليل على تخصيص قوله تعالى : « قُدم كل شيء بأمر ربها » فصح بالنس وبإظهاره وبمقتضى اللفظ أنها لم تدمر من الأشياء إلا ما أمرت بتدميره . وهذا لفظ خصوص لبعض الأشياء لا لفظ عموم لجميعها لكنه عموم لما قصد به وكذلك كل لفظ عموم أريد به الخصوص ( قال : ( فلما صح ذلك بطل ما احتجوا به من وجودهم لفظاً ظاهره العموم المطلق ويراد به الخصوص ) .

(١) « الإحكام » لابن حزم ( ١٠٣/٣ ) وانظر شرح المصنف على المنار ( ١١٥/١ ) .

الدليل على خصوصها ، ولولا قيام الدليل على خصوصها لم يحل لأحد أن يحملها إلا على العموم وبالله التوفيق ( ١ ) .

### الحجة الثانية :

ومن حججهم - كما يقول أبو محمد - إنهم قالوا : لم نجد قط خطاباً إلا خاصاً لا عاماً فصح أن كل خطاب فإنما قصد به من بلغه ذلك الخطاب من العاقلين البالغين خاصة دون غيرهم .

ورد ابن حزم عليهم بقوله تعالى : « وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ » فإن هذا لا يمكن أن يحمل على الخاص ، وإلا كان الزيغ والخروج على ما جاء في الكتاب .

أما الاحتجاج بتوجيه الخطاب إلى البالغين العاقلين العالمين بالأمر دون غيرهم ، فإنما ذلك بنص وارد فيهم ، إذ أن الشرع حدد مناط التكليف ؛ فحيث كان الخطاب فالمقصود به من حدده الشارع ، فهو عموم لهؤلاء كلهم . ولم يقل أحد بأن العموم معناه أن يقصد بالخطاب العام ، كل موجود في العالم ، وإنما المقصود من اقتضاه اللفظ الوارد ، وكل ما اقتضاه الخطاب . فعلى هذا قلنا بالعموم .

وهكذا يريد القائلون بالعموم حمل كل لفظ على ما يقتضي ، ولو لم يقتض إلا اثنين من النوع فإن ذلك عموم لهما ، لذا فإنهم ينكروا تخصيص ما اقتضاه بلا دليل ، أو التوقف فيه بلا دليل .

---

( ١ ) « الإحكام » في أصول الأحكام لابن حزم ( ١٠٣/٣ ) .

ففي قوله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ »<sup>(١)</sup> ، يلتزم أرباب الخصوص ألا يحرموا كثيراً مما نكح الآباء إلا بدليل غير هذه الآية مبين لكل عين في ذاتها .

وفي قوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ »<sup>(٢)</sup> قد يلزم من مذهبهم إلا ينفذوا قتل نفس إلا بدليل .

وقل مثل ذلك في حديث رسول الله ﷺ عن الربا في الأصناف الستة حيث يقول : « الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ ، مِثْلًا بِمِثْلٍ سِوَاهُ سِوَاهُ بَدَأُ بِيَدٍ ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيُعَوَّضُ كَيْفَ شِئِمَ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ »<sup>(٣)</sup> .

فمقتضى مذهبهم ألا يعتبر الربا في كل بر ، وكل شعير ، وكل تمر وكل ملح ، وكل ذهب ، وكل فضة<sup>(٤)</sup> .

وإذا وقفنا عند قوله عليه الصلاة والسلام : « كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ »<sup>(٥)</sup> نرى من لازم مذهبهم عدم حمل التحريم على كل مسكر ، بل على أقل ما يمكن أن يقع عليه التحريم ، مع أن تفسير النص بشكل سليم يقضي

---

(١) « سورة النساء : ٢٢ » .

(٢) « سورة الانعام : ١٥١ » .

(٣) الحديث بهذا اللفظ رواه أحمد ومسلم .

(٤) راجع « الإحكام » لابن حزم - ( ١٠٠/٣ ) .

(٥) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة وراجع « منتقى الأخبار » :

( ١٨٠/٨ ) والعزيمي مع « الجامع الصغير » : ( ٨٧/٣ ) .

بوجوب حل التحريم في آية المحرمات على كل من ذكر منهم ، وحمله في آية القتل على كل نفس حرم الله قتلها إلا بالحق ، إذ أن القول بالعموم يقضي بداهة بالنكار أن تستباح نفس بلا دليل .

كما يقضي بجمل التحريم في حديث أصناف الربا الستة على كل واحد منها بشكل كلي ، وحمله في حديث تحريم المسكر ، على كل مسكر يقع تحت تلك الكاية المطلقة الواردة في الحديث سواء أكان من العنب أم من غيره .

ولقد كان ابن حزم رحمه الله على حق حين قال : ( وكل من تعدى هذا فقد أبطل حكم اللفظة ، وحكم العقل ، وحكم الديانة ) .

وهكذا يمكن أن يظهر عوار مذهب أرباب الخصوص ، حين يلزمهم ابن حزم في التحليل أو التحريم أن يفتشوا - لكل عين في ذاتها - عن دليل جديد (١) .

### الحجة الثالثة :

وقال أرباب الخصوص : إن الخصوص هو القدر المستيقن دخوله تحت هذه الألفاظ ، لأنها إن كانت موضوعة له فهو المراد ، وإن كانت للعموم كان هذا القدر داخلاً في المراد . فعلى كلا التقديرين يلزم ثبوت أقل الجمع .

---

(١) راجع لإحكام ابن حزم ( ١٠٠/٣ ) وانظر الرد على أرباب الخصوص أيضاً « الإحكام » ( ١١٦/٣ - ١٢٤ ) هذا ويلاحظ أن ابن حزم يكرر كثيراً ويؤكد قوله ( لم ننكر نحن تخصيص العموم بدليل نص آخر أو ضرورة حس وانما أنكرنا تخصيصه بلا دليل ) .

فلفظ « الفقراء والمساكين » مثلاً ينزل على أقل الجمع ، أما الباقي  
فمشكوك فيه ، ولا سبيل إلى إثبات حكم في الشك .  
وهكذا يكون جعل هذه الألفاظ حقيقة للخصوص المتيقن أولى من  
جعلها للعموم المشكوك فيه <sup>(١)</sup> .

### فساد وتناقض :

ونحن مع الإمام الغزالي في حكمه بفساد هذا الاستدلال ، وتناقضه  
أما الفساد : فلأن كون هذا القدر الذي يعنونه مستيقناً ، لا يدل على  
كونه مجازاً في الباقي ، وكون الفعل الواحد مستيقناً في الأمر لا يوجب  
كونه مجازاً في التكرار .

وأما التناقض : فلأن قولهم : أن الثلاثة هو المفهوم فقط يناقض قولهم :  
الباقي مشكوك فيه ؛ لأنه إن كان هو المفهوم فقط فالباقي غير داخل  
قطعاً ، وإن كانوا شاكين في الباقي فقد شكوا في نفس المسألة فأتى  
الخلافاً قائم في الباقي ، وأخطأوا في قولهم : إن الثلاثة مفهوم فقط <sup>(٢)</sup> .

### موقف الشيخ الحصري <sup>(٣)</sup> :

وقد ذهب الحصري رحمه الله إلى تفسير كلام الغزالي بأنه عودة إلى

---

(١) « المستصفي » للغزالي : ( ٤٥/٢ ) .

(٢) راجع « المستصفي » : ( ٤٥/٢ - ٤٦ ) .

(٣) هو محمد بن عفيف الباجوري المعروف بالشيخ الحصري من علماء  
الشرعة الإسلامية والأدب وتاريخ الإسلام . تولى التدريس بمدرسة القضاء الشرعي  
مدة ١٢ سنة ثم كان استاذاً للتاريخ الإسلامي في الجامعة المصرية . له كثير من -

مذهب أرباب الوقف <sup>(١)</sup> . وله في رأينا أن يقول ذلك على ضوء مذهب الغزالي القائل بالعموم . غير أن ذلك لا يجعلنا من القائلين بالوقف بعد أن أثبتنا رأينا في هذا المذهب من قبل ، فنحن نوافق الغزالي بأن كلام أرباب الحصص في هذه الحجة الثالثة يحمل الفساد والتناقض .

على أن النسبة بين أرباب الحصص وأرباب الوقف معروفة حتى عدوا عند كثيرين - كما أسلفنا من قبل - فريقاً منهم <sup>(٢)</sup> .

أما صاحب « التلويح » فقد رد على هذا الاستدلال من قبل أرباب الحصص بأمرين :

الأول - أن في حمل لفظ العموم على أقل الجمع ، إثبات اللغة بالتجميع وذلك لا يجوز ؛ لأن اللغة لا تثبت إلا بالنقل كما هو معلوم ، ونحن من وراء اللغة في أمثال هذه الأمور .

الثاني - لو سلم هذا فإن هذه الألفاظ على العموم ، أحوط ؛ لاحتمال أن يراد بها العموم ، فلو حملناها على أقل الجمع أضعنا غير هذا الجمع مما يدخل في العموم ، وذلك يؤدي إلى مخالفة الأمر وعدم الخروج

---

- المصنفات . منها : ( أصول الفقه ) ( تاريخ التشريع الاسلامي ) ( نور اليقين في سيرة سيد المرسلين ) ( نقد كتاب الشعر الجاهلي ) لطف حسين . توفي رحمه الله في القاهرة ودفن بها سنة ١٣٤٥ هـ .

(١) « أصول الفقه » للشيخ الحضري ( ص ١٨٤ ) .

(٢) راجع « المستصفى » ( ٤٨/٢ ) وانظر ما سلف ( ص ٨٧ ) فابعدا ..

من العهدة عند العمر ؛ فالأخذ بالحيلة أولى حتى إذا قام دليل الخصوص  
جنحنا إليه <sup>(١)</sup> .

#### الحجة الرابعة :

واستدل أرباب الخصوص بما اشتهر عند العلماء <sup>(٢)</sup> حتى صار مثلاً قولهم :  
( ما من عام إلا وقد خص منه ) والظاهر أنه للأغلب حقيقة وفي الأقل  
مجاز تقليلاً للمجاز .

وأجيب عن هذا بأن الحاجة إلى دليل مخصص عند إرادة التخصيص  
في أنها للعموم ولا تحمل على الخصوص إلا بدليل وهو دليل المجاز في  
الخصوص والحقيقة في العموم .

ثم إن ظهور كونها حقيقة للأغلب ، الأمر المفهوم من كلمة : ( ما  
من عام إلا وقد خص منه ) إنما يكون عند عدم الدليل على أنه للأقل  
وقد توافرت الأدلة - كما سيأتي - أن الخروج من العموم إلى الخصوص  
لم يكن إلا بدليل <sup>(٣)</sup> .

#### وأينا في مذهب الوقف والخصوص :

والذي نراه في القول بالوقف أو الخصوص <sup>(٤)</sup> ، أنه مذهب يحمل في

---

(١) انظر « التلويح مع التوضيح » ( ٣٩/١ ) ابن الحاجب بشرح  
العضد ( ٣١٨/١ ) .

(٢) راجع حاشية المرأة للزمبيري ( ٣٥٠/١ ) .

(٣) راجع « المرأة » مع حاشية الزمبيري ( ٣٥٠/١ ) فابعدا .

(٤) سواء في ذلك أعتبرناها مذهبين أم اعتبرنا القائلين بالخصوص فرقة  
من الواقعية .



ثناياه عوامل الحكم عليه وقد حكم عليه فعلاً بالانحزام فلا أثر له في فروع  
الفقه وأقوال الفقهاء وإنما ميدانه علم الكلام .

وحسبك أنه - كما تقدم - قد يؤدي لو عمل به إلى تعطيل بعض  
الأحكام عند الاستنباط من النصوص .

على أنه - والحق يقال - بجانب لما عليه العرب في لغتهم ومفهوم  
الخطاب فيها . ونصوص الكتاب والسنة - وهي عربية من لسان عربي  
مبين لا بد في فهمها من إدراك مدلولات الألفاظ في اللغة ، ونحن من  
ورائنا ما دام لم يثبت لدينا اسم عربي شرعي جديد .

وقد رأينا في صدر هذا البحث أن للعام عند العرب صيغاً تدل عليه  
وسياقي تفصيل ذلك ، وجاءت خطابات الشارع عامة إلا ما قام الدليل على  
خروجه عن العموم .

وعلى أية حال يكفي أن يتنكب القائلون بالوقف أو الخصوص طريق  
اللغة وعرف الشرع ، ليكون مذهبهم غير ذي موضوع .

على أننا نعتقد - كما أسلفنا - أنه انحزام من معترك الاستنباط فلم  
يكن له أي أثر هلي وفي كتب الأحكام وآثار الأئمة خير دليل لما نقول .

## المطلب الرابع

### موقف أرباب العموم

استدل القائلون بالعموم - وهم الجمهور - على مذهبهم بنوعين من الأدلة عقلية ونقلية ونعرض فيما يلي للعقلية ثم للنقلية .

أولاً - الاستدلال العقلي :

كان الأئمة في الاستدلال العقلي لهذا المذهب مسائل تعرض لنماذج منها فيما يلي :

مسلك ابن حزم :

يرى ابن حزم في كتابه « الإحكام » : أن اللغة إنما وضعت ليقع بها التفاهم : فلا بد لكل معنى من أمم يختص به فلا بد لعموم الأجناس من أمم ، ولعموم كل نوع من أمم ، وهكذا أبداً إلى أن يكون لكل شخص اسمه . وبعد أن اتهم ابن حزم المخالفين لذلك بالسفطة قال :

( ولا فرق بين الأخبار والأوامر في كل ذلك ، وكل أمم فهو يقتضي عموم ما يقع تحته ، ولا يتعدى إلى غير ما يقع تحته ، والوعد والوعيد في كل ذلك كسائر الخطاب ولا فرق<sup>(١)</sup> . ثم قال : ( والحديث

١١ راجع « الإحكام » ( ١١٨/٣٤ ) .

والقرآن كله كلفظة واحدة ، فلا يحكم بآية دون أخرى ، ولا بمحدث دون آخر ، بل يضم كل ذلك بعضه إلى بعض ، إذ ليس بعض ذلك أولى بالإيقاع من بعض ، ومن قال غير هذا فقد تحكم بلا دليل (١) .

### مسلك الشيرازي :

أما أبو إسحق الشيرازي : فقد استدل على أن للعموم صيغة بأن العرب فرقت بين الواحد والاثنين والثلاثة فقالوا : رجل ، ورجلان ، ورجال ، كما فرقت بين الأعيان في الأسماء فقالوا : رجل ، وفرس ، وحمار ؛ فلو كان احتمال لفظ الجميع للواحد والاثنين كاحتماله لما زاد ، لم يكن لهذا التفريق معنى . ثم إن العموم بما تدعو الحاجة إليه في مخاطبتهم ، فلا بد أن يكونوا قد وضعوا له لفظاً يدل عليه كما وضعوا لكل ما يحتاجون إليه من الأعيان (٢) .

### مسلك البزدوي :

وكذلك يرى البزدوي أن معنى العموم مقصود بين الناس شرعاً وعرفاً فلا بد أن يكون له لفظ موضوع مختص به كساو المقاصد ، إذ الألفاظ لا تقتصر عن المعاني التي يقصد بها تفهيم الغير (٣) .

### مسلك السرخسي :

أما السرخسي فقد قرر في أصوله ( أن موجب العمل بالعام قوله

(١) راجع « الإحكام » السابق : ( ١١٨/٣ ) .

(٢) راجع « اللع » للشيرازي : ( س ١٥ ) .

(٣) راجع « أصول البزدوي مع كشف الأسرار » : ( ٣٠١/١ ) .

تعالى : « وَاتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا مِنَ رَّبِّكُمْ » ، (١) . والاتباع لفظ خاص في اللغة بمعنى معلوم ، وفي المنزل عام وخاص فيجب بهذا الخاص اتباع جميع المنزل ، والاتباع إنما يكون بالاعتقاد والعمل به وليس في التوقف اتباع للمنزل فعرفنا أن العمل واجب في جميع ما أنزل على ما أوجبه صيغة الكلام إلا ما يظهر نسخه بدليل (٢) .

### مسلك الغزالي :

وقد أورد الغزالي جملة من أدلة أرباب العموم العقلية ونقدتها جميعاً بإيراد العديد من الاعتراضات (٣) .

ومن أهم هذه الأدلة ما رأيناه آنفاً من أن أهل اللغة قد عقلوا معنى العموم واستغراق الجنس واحتاجوا إليه ، فلا بد أنهم وضعوا له صيغة ولفظاً نظير وضعهم أسماء الأعداد والأنواع والأشخاص والاجناس التي عقلوها لحاجتهم إليها .

وأورد على هذا الدليل اعتراضات أهمها : أن هذا قياس واستدلال في اللغة ، . اللغة كتبت توقيفاً ونقلًا لا قياساً واستدلالاً بل هي كسنان الرسول عليه السلام .

ثم : إذا سلّم أن ذلك واجب في الحكمة ، فمن أين لواضعي اللغة

---

(١) « سورة الزمر : ٥٥ » .

(٢) راجع « أصول السرخسي » : ( ١٣٥/١ ) .

(٣) راجع « المنصفي » : ( ٨/٢ ) مع « مسلم الثبوت » .

أن يكونوا معصومين من الخطأ ، حتى لا يخالفوا الحكمة في وضعها وهم في حكم من يترك ما لا تقتضي الحكمة تركه (١) ؟.

على أن الإمام الغزالي الذي تناول أدلة أرباب العموم بالنقد تبنى مذهب العموم وسلك سبيلاً اعتبرها الطريق المختار عنده لإثبات ذلك العموم .

بما دل على أن الغزالي لا ينقد المذهب نفسه ، وإنما ينقد الطرق التي اختارها أرباب العموم للاستدلال على صحة المذهب .

والطريق المختارة عنده في إثبات العموم ، تقوم على أن صيغ العموم محتاج إليها في جميع اللغات لا في لغة العرب وحدها ، فيبعد أن يغفل عنها جميع أصناف الخلق فلا يضعونها مع الحاجة إليها . واستدل على هذا الوضع بأمور أربعة (٢) هي :

١ - الاعتراض على من عصى الأمر العام .

٢ - وسقوط الاعتراض عن أطاع .

٣ - ولزم النقص والحلف عن الخبر العام .

٤ - وجواز بناء الاستحلال على المحلات العامة .

أما عن الأميين الأول والثاني في : فقد قرر الغزالي أن السيد إذا قال لعبده : من دخل اليوم داري فاعطه درهماً أو رغيفاً ، فأعطى كل داخل

---

(١) « المستصلى » ( ٤٨/٢ ) فابعدا .

(٢) اعتبرها الشيخ الحضري رحمه الله ثلاثة إذ جعل الأول والثاني واحداً مع أن الغزالي صرح باعتبارها أربعة انظر : ( ص ١٨٣ ) من كتابه « أصول الفقه » الطبعة الأولى .

لم يكن للسيد أن يعترض عليه ، فإن عاتبه في إعطائه واحداً من الداخلين مثلاً وقال : لم أعطيت هذا من جملتهم وهو قصير وإنما أردت الطوال أو هو أسود وإنما أردت البيض ؟ فالعبد أن يقول : ما أمرتني بإعطاء الطوال ولا البيض بل بإعطاء من دخل ، وهذا دخل ، فالعقلاء إذا سمعوا هذا الكلام في اللغات كلها رأوا اعتراض السيد ساقطاً وعذر العبد متوجهاً ، وقالوا للسيد : أنت أمرته بإعطاء من دخل وهذا قد دخل .

ولو أنه أعطى الجميع إلا واحداً فعاتبه السيد وقال : لم لم تعطه ؟ فقال العبد : لأن هذا طويل . أو أبيض وكان لفظك عاماً فقلت : لعلك أردت القصار أو السود ، استوجب التأديب بهذا الكلام وقيل له : مالك وللنظر إلى الطول واللون ، وقد أمرت بإعطاء الداخل فهذا معنى سقوط الاعتراض عن المطيع وتوجهه على العاصي <sup>(١)</sup> .

وأما لزوم النقض والخلف عن الخبر العام فيتضح فيما لو قال : ما رأيت اليوم أحداً ، وكان قد رأى جماعة ، كان كلامه خلفاً منقوضاً وكذباً ؛ فإن قال : أردت أحداً غير تلك الجماعة كان مستنكراً ، وهذه النكرة من صيغ الجمع ، فإن النكرة في النفي تعم عند القائلين بالعموم .

وحين قال اليهود « ما أنزل الله على بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ » قال تعالى : « قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُوراً وَهُدًى لِلنَّاسِ » <sup>(٢)</sup> وإنما أورد هذا نقضاً على كلامهم ، ولو لم يكن عاماً لما ورد النقض

(١) راجع « المستصفى » ( ٤٨/٢ ) فابعد .

(٢) « سورة الأنعام : ٩١ » وانظر « الكشف » ( ٣٤/٣ ) .

عليهم ، فإن هم أرادوا غير موسى فلم لزم دخول موسى تحت اسم البشر (١) .

أما الاستحلال بالعموم : فإذا قال الرجل : أعتقت عبيدي وامائني ومات عقيب قوله ، جاز لمن سمعه أن يزوج من أي عبيده شاء ، ويتزوج من أي جواريه شاء بغير رضا الورثة . وإذا قال : العبيد الذين هم في يدي ملك فلان ، كان ذلك إقراراً محكوماً به في الجميع . وبناء الأحكام على أمثال هذه العمومات في جميع اللغات لا ينحصر .

ولا خلاف في أنه لو قال : أنفق على عبيدي غانم ، أو على زوجتي زينب أو قال : غانم حر ، وزينب طالق ، وله عبدان : اسمها غانم ، وزوجتان اسمها زينب ، فتجب المراجعة والاستفهام لأنه أتى باسم مشترك غير مفهوم .

فإن كان لفظ العموم فيما وراء أقل الجمع مشتركاً فينبغي أن يجب التوقف على العبد إذا أعطى ثلاثة ممن دخل الدار ، وينبغي أن يراجع الباقي ، وليس كذلك عند العقلاء كلهم في اللغات كلها (٢) .

**دعوى القرائن ورد الغزالي عليها :**

ولقد أتى الغزالي بما قد يرد من أن العموم فيما تقدم إنما كان بالقرائن وأجاب عن ذلك حيث قال :

( فإن قيل : إن سلم لكم ما ذكرتموه فإنما يسلم بسبب القرائن لا بمجرد

---

(١) « المستصفى » ( ٤٩/٢ ) .

(٢) راجع « المستصفى » ( ٤٩/٢ - ٥٠ ) وانظر « تخريج الفروع على

الأصول » : ( ص ١٩ ) بتحقيق المؤلف .

اللفظ . فإن عرى عن القرائن فلا يسلم . قلنا كل قرينة قدرتها فعلينا أن نقدر نفياً ويبقى حكم الاعتراض والنقض كما سبق فإن غايتهم أن يقولوا : إذا قال : أنفق على عبيدي وجواري في غيبي كان مطيعاً بالانفاق على الجميع لأجل قرينة الحاجة إلى النفقة ، أو أعط من دخل داري فهو بقرينة إكرام الزائر .

فهذا وما يجري مجراه إذا قدره ، فسبيلنا أن نقدر أضدادها ، فإنه لو قال : لا تنفق على عبيدي وزوجاتي كان عاصياً بالانفاق ، مطيعاً بالتضييع ولو قال : اضربهم لم يكن عليه أن يقتصر على ثلاثة بل إذا ضرب جميعهم عد مطيعاً ولو قال : من دخل داري فخذ منه شيئاً بقي العموم <sup>(١)</sup> .

#### مسلك ابن الحاجب :

أما ابن الحاجب فقام استدلاله على أن العموم معنى ظاهر يعقله الأكثر ، والحاجة ماسة إلى التعبير فوجب وضع ألفاظ تدل على عادة كثير من المعاني التي وضعت لها ألفاظ تدل عليها لظهورها والحاجة إلى التعبير عنها بما لا يحصى كالواحد والاثنين والخبر والاستخبارات .

وكان ابن الحاجب وهو يثبت أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم ، قد قرر أن للعموم صيغة وذلك في قوله ( فالنكرة في النفي للعموم حقيقة ، فالعموم صيغة ) <sup>(٢)</sup> .

---

(١) « المستقصى » ( ٥٠/٢ ) وانظر « كشف الأسرار » لعبد العزيز

البخاري : ( ٣٠١/١ ) .

(٢) « مختصر المنتهى » بشرح العضد : ( ٢١٦/١ - ٢١٧ ) .



وجاء الشوكاني من المتأخرين فاعتبر كلام ابن الحاجب في أثر الاستدلال على عموم النكرة الواردة في سياق النفي دليلاً من أدلة أرباب العموم العقلية . فبعد أن أورد الدليل الأول الذي جاء به ابن الحاجب والذي تابعه فيه من تابعه قال : ( واحتجوا أيضاً بأن السيد إذا قال لعبده : لا تضرب أحداً فهم منه العموم حتى لو ضرب واحداً عد مخالفاً والتبادر دليل الحقيقة والنكرة في النفي للعموم حقيقة ، فالعموم صيغة ) (١) .

وإذا قارنا بين كلام الشوكاني وما ذكره ابن الحاجب - فيما ألقنا إليه - عن النكرة رأيناه يأتي بكلام ابن الحاجب تماماً ويعتبره دليلاً مستقلاً إلى جانب الدليل الأول الذي جاء به القوم والذي يقوم على أن العموم معنى ظاهر يعقله الأكثر والحاجة ماسة إلى التعبير عنه .

والراجع عندنا أن الشوكاني قد تجاوز حين اعتبره دليلاً مستقلاً ونسبه إليهم مع أنهم قد اعتمدوا الدليل الأول ، كما سنرى عند من تأخروا تاريخياً عن ابن الحاجب .

وإذا كنا نريد اعتبار الكلام عن أحد أدوات العموم دليلاً قائماً بنفسه لأرباب العموم ، فهذا يمكن أن يقال في كل صيغة من صيغ العموم وأدواته .

#### موقف العلماء من دليل ابن الحاجب :

أ - لقد جاء العضد في شرحه لمختصر ابن الحاجب على هذا الدليل وأجاب عنه بأنه قد يستغني عن الوضع للعموم خاصة ، بالجواز والمشترك

---

(١) « إرشاد الفحول » : ( ص ١١٥ ) .

فلا يكون ظاهراً في العموم ، وذلك كخصوص الروائح والطعوم ، استغنى فيها عن الوضع بالتقييد بالاضافة ، نحو رائحة العود والمسك ، ولم يؤد ذلك إلى إهماله (١) .

ب - أما صدر الشريعة فقد أورد في توضيحه وتنقيحه هذا الدليل ولكن التفتازاني لم يسلم له ذلك وجاء عليه باعترضين :

أولهما : ما رأيناه عند العضد من الاستغناء عن الوضع بالمجاز والمشارك (٢) .

وأما الثاني : فهو أن في هذا الدليل إثبات الوضع بالقياس ، واللغة لا تثبت بالقياس (٣) وذلك ما رأيناه عند الغزالي (٤) .

ونحن نميل إلى ما ذهب إليه صاحب التلويح من أن ما استدل به ابن الحاجب جنوح إلى إثبات اللغة بالقياس ، وليس من حقنا أن نتحكم في وضع اللغة ، وإنما نتلقاها سماعاً كما نطق بها أربابها واعتبروا مدلولات كلماتها في الخطاب .

ما نراه في هذه النقطة :

ونحن - على رأي لنا في الاستدلال العقلي لهذه النقطة - نميل إلى ما ذهب إليه ابن حزم والبزدوي والغزالي وغيرهم بأن اللغة إنما وضعت ليقع بها التفاهم فلا بد لكل معنى من اسم يختص به فلا بد للعموم .

---

(١) « شرح العضد لمختصر المنتهى » : ( ٢١٧/١ ) .

(٢) راجع « التوضيح مع التلويح » : ( ٣٩/١ ) .

(٣) « التلويح » : ( ٣٩/١ ) .

(٤) راجع ما سلف ( ص ٦١٦ ) فابعدهما .

الأجناس من امم ، ولعموم كل نوع من امم وهكذا أبداً إلى أن يكون لكل شخص اسمه (١) .

وبذلك يمكن تفادي ما ورد من اعتراض على ما جاء به أولئك المستدلون ، ولعلنا لا نغالي اذا وقفنا مع الامام أبي محمد في أن عدم القول بالعموم على الأساس المذكور عكس للأمور على وجهها وافساد للحقائق .

### ثانياً - الاستدلال النقلي

اذا كنا لا ننكر أهمية الاستدلال العقلي في هذا المضمار فان النقل هنا عن سلف هذه الأمة بعد نبينا أبلغ في الاستدلال وأقوى في الاحتجاج . ومن هنا كانت عمدة أرباب العموم في الاستدلال على ما ذهبوا اليه من القول بالعموم وعدم العدول عنه الا بدليل ، ما ظهر من الاستدلال بالعموم عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة رضي الله عنهم على وجه لا يمكن انكاره .

فقد أجرى الصحابة ألفاظ الكتاب والسنة - وهم أهل اللغة والآخذون عن المبين عليه الصلاة والسلام - على العموم إلا ما دل الدليل على تخصيصه ولقد ثبت أنهم كانوا يطلبون دليل الخصوص لا دليل العموم (٢) فعلموا ذلك والرسول صلوات الله عليه بين ظهرانهم يفقههم ويبين لهم ويسلك بهم سبيل الفهم السليم لكتاب الله عز وجل . وبيان ذلك فيما يلي :

---

(١) انظر ما سلف ( ٦١٤ ) فا بعد .

(٢) راجع « كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري شرح أصول البزدوي ( ٣٠٣/١ ) .

١ - روى أبو جعفر الطبري في تفسيره عن أبي هريرة قال : « خرج رسول الله ﷺ على أبي<sup>(١)</sup> وهو يصلي فدعاه : أي أبي : فالتفت إليه أبي ولم يجبه . ثم أن أياً خفف الصلاة ، ثم انصرف إلى النبي ﷺ فقال : السلام عليك أي رسول الله ! قال : وعليك ، ما منعك إذ دعوتك أن تجيبني ؟ فقال : يا رسول الله كنت أصلي ، قال : أفلم تجد فيها أوحى إلي « استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحبسكم » ، قال : بلى ، يا رسول الله ! لا أعوذ<sup>(٢)</sup> .

ففي توجيه الرسول أخذ بالعموم إذ أن أياً واحداً من وجه الهم الخطاب .  
٢ - وأخرج البخاري من باب « الخيل الثلاثة » من كتاب الجهاد عن أبي هريرة من حديث طویل جاء في آخره : فسئل رسول الله ﷺ عن الحمرة الأهلية ، فقال : ما أنزل الله علي فيها إلا هذه الآية الفاذة الجامعة « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ » ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره<sup>(٣)</sup> ، وفي رواية له قال : « سئل النبي ﷺ عن الحمرة فقال : لم ينزل علي فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفاذة : « فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ » ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره<sup>(٤)</sup> .

(١) هو الصحابي الجليل أبي بن كعب بن قيس الأنصاري البخاري أبو المنذر ، سيد القراء كان من أصحاب العقبة الثانية ، وشهد بدرأ والمشاهد كلها ، وأخرج الأئمة أحاديثه في صحاحهم مات رضي الله عنه في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة ٣٠ هـ . « الاستيعاب » ( ٣٠/١ ) « الإصابة » ( ٣١/١ ) .

(٢) انظر « تفسير الطبري » ( ٤٦٦/١٣ ) .

(٣) « سورة الزلزلة : ٧ و ٦ » .

(٤) انظر « صحيح البخاري » ( ١٧٥/٥ - ١٧٦ ) « السنن الكبرى »

للبيهقي ( ٢٣٠/٩ ) .

فاستدل رسول الله ﷺ بعموم « من » ، لما لم يذكر له حكم ، لأن السائل سأل عن صدقة الحر ، وليس لها حكم خاص <sup>(١)</sup> .

فعلينا ﷺ استنباط الحكم من العموم ، فيما ليس له حكم نصاً <sup>(٢)</sup> .

أما أخذ الصحابة ومن بعدهم من الأئمة بالعموم فهو ثابت متوارث .

١ - فحين اختلف الصديق أبو بكر مع الصحابة في قتال مانعي الزكاة استدل عمر - كما يقول الآمدي <sup>(٣)</sup> - بقوله عليه السلام « أموت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » وهو عام <sup>(٤)</sup> . ثم استدل أبو بكر

---

(١) قال ابن حجر : ( والمراد أن الآية دلت على أن من عمل في اقتناء الحر طاعة ، رأى ثواب ذلك ، وأن من عمل معصية رأى عقاب ذلك ، قال ابن بطال : فيه تعليم الاستنباط والقياس ، لأنه شبه ما لم يذكر الله حكمه في كتابه - وهو الحر - بما ذكره من عمل مثقال ذرة من خير أو شر . إذ كان معناها واحداً ، قال : وهذا نفس القياس الذي ينكره من لا فهم له عنده .

وتمنّيه ابن المنير بأنه هذا ليس من القياس في شيء ، وإنما هو استدلال بالعموم وإثبات لصيغته ، خلافاً لما أنكر أو وقف . رفيه تحقيق لإثبات العمل بظواهر العموم ، وأنها ملزمة ، حتى يدل دليل التخصيص ، وفيه إشارة إلى الفرق بين « الحكم الخاص المنصوص والعام الظاهر » ، وإن الظاهر دون المنصوص في الدلالة ) . « فتح الباري » ( ٢٣/٦ ) .

(٢) راجع « أصول البردوي » مع « كشف الأسرار » : ( ص ٣٠١/١ ) « أصول السرخسي » ( ١٣٥ / ١ ) « المرائد البهية في القواعد والفوائد الفقهية » لمحمود حمزة : ( ص ٣٧٨ - ٣٧٩ ) .

(٣) « الإحكام » : ( ٢٩٥ / ٢ ) وانظر « أصول السرخسي » : ( ١٣٥ / ١ ) .

(٤) الحديث رواه أحمد وأصحاب الكتب السنة . لا أن ما به .

لما ذهب إليه بقوله تعالى « فَإِنْ تَلَّوْا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ » فرجعوا إلى قوله وهذا عام أيضاً .

وفي رواية أن أبا بكر عدل إلى التعليق بالاستثناء وهو قوله ﷺ « إِلَّا بِحَقِّهَا » فدل على أن لفظ الجمع المعروف للعموم .

٢- وحين امتنع أبو بكر رضي الله عنه من توريت فاطمة رضي الله عنها من أبيها عليه الصلاة والسلام مع قوله تعالى « يوصيكم الله في أولادكم للذكور مثل حظ الأنثيين »<sup>(١)</sup> ، احتج بقوله ﷺ : « لا نورث ما تركناه صدقة »<sup>(٢)</sup> .

وقد كان من فاطمة وعدد من الصحابة تساؤل عن وجود هذا الحديث ،

---

(١) « سورة النساء ١١ » .

(٢) الحديث أخرجه أحمد والشيخان عن عدد من الصحابة غير أبي بكر ، فعن عمر أنه قال لعثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعيد وعلي والعباس : « أنشدكم الله الذي يأذنه تقوم السماء والأرض ، أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا نورث ما تركناه صدقة ؟ قالوا : نعم » وعن عائشة : « أن أزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي ، أردن أن يبعثن عثمان إلى أبي بكر يسألنه ميراثهن ، فقالت عائشة : أليس قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « لا نورث ما تركناه صدقة » . وروى أحمد والترمذي وصححه عن أبي هريرة : « أن فاطمة رضي الله عنها قلت لأبي بكر : من يرثك إذا مت ؟ قال : ولدي وأهلي ، قالت : فإلنا لا يرث النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : إن النبي لا يرث ولكن أعول من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعول ، وأنفق عني من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينفق » رجع « منتقى الأخبار » مع « نيل الأوطار » ( ٨١/٦ - ٨٢ ) .

ليكون مخصصاً للعموم آية الميراث ؛ بما دل على فهمهم الطبيعي للعموم من نصوص الأحكام التي وردت بلغتهم .

٣ - ومنها احتجاج عبد الله بن مسعود على علي رضي الله عنه - بما في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها . إذ قال علي : إنها تعتد بأبعد الأجلين أخذاً من قوله تعالى « والذين يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا <sup>(١)</sup> » ، وقوله تعالى « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ <sup>(٢)</sup> » ، أي عدتهن وضع حملهن ، وهذا يقتضي أنها تعتد بوضع الحمل ، والتاريخ غير معلوم فوجب القول بأبعد الأجلين احتياطاً .

وذهب ابن مسعود إلى أنها تعتد بوضع الحمل لا غير ؛ لأن قوله تعالى « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ » متأخر في النزول عن قوله « والذين يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ .. الآية » ، وذلك قوله : ( أجمعون عليها التعليل ، ولا تجمعون عليها الرخصة ، لنزلت سورة النساء القصرى بعد الطولى « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ <sup>(٣)</sup> » ، ويعني

(١) « سورة البقرة : ٢٣٤ » .

(٢) « سورة الطلاق : ٤ » .

(٣) الحديث بهذا اللفظ رواه البخاري والنسائي ، وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجة بلفظ « من شاء لاعنته ... » بعد أن بلغه أن علياً يقول : تعتد آخر الأجلين .

انظر « صحيح البخاري » في تفسير سورة البقرة ( ٢٩/٦ ) وفي تفسير سورة الطلاق ( ١٥٦/٦ ) : « معالم السنن » للخطابي ( ٢٩٠/٣ - ٢٩١ ) « فتح الباري شرح صحيح البخاري » لابن حجر ( ١٤٤/٨ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ) « فصب الراية » للزبيعي ( ٢٥٦/٣ ) « منتقى الأخبار » مع « نيل الأوطار » للشوكاني ( ٣٠٤/٦ ) ، فإبعدها .

بِسُورَةِ النِّسَاءِ الْقَصْرِى سُوْرَةِ الطَّلَاقِ حَيْثُ نَزَلَتْ بَعْدَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ . وَالْمُرَادُ - كَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ - بَعْضُ كُلِّ ؛ فَمِنْ الْبَقَرَةِ . قَوْلُهُ « وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » وَمِنْ الطَّلَاقِ قَوْلُهُ : « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ » .

وَوَجْهَ الِاسْتِدْلَالِ بِهَذِهِ الْوَاقِعَةِ عَلَى الْعُمُومِ ، يَرَاهُ الْبَزْدَوِيُّ وَالسَّرَخْسِيُّ فِي أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَدَلَّ بِالْعَامِ فِي قَوْلِهِ « وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ » عَمَّا نَصَّ عَلَيْهِ الْحَامِلُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ لَا غَيْرَ ، وَجَعَلَ الْخَاصَّ فِي عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا مَنْسُوخًا بِهَذَا الْعَامِ فِي حَقِّ الْحَامِلِ (١) .

(١) رَاجِعْ « أَصُولُ الْبَزْدَوِيِّ » مَعَ « كَشَفُ الْأَسْرَارِ » ( ٣٠١/١ - ٣٠٣ ) « أَصُولُ السَّرَخْسِيِّ » ( ١٣٦/١ ) هَذَا : وَالتَّنَاسُخُ بَيْنَ الْآيَتَيْنِ هُوَ بِوَجْهِهِ ظَاهِرٌ كَلَامُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ لِأَوَّلِ وَهْنَةٍ . وَلَكِنْ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ قَالَ الْخَطَّابِيُّ : ( فَظَاهِرُ كَلَامِهِ - يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ - يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ جَاءَهُ عَلَى النَّسْخِ فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَا فِي سُورَةِ الطَّلَاقِ نَسْخٌ لِمَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، وَبَعْدَ الْعُلَمَاءِ لَا يَحْمِلُونَهُ عَلَى النَّسْخِ بَلْ يَرْتَبُونَهُ إِحْدَى الْآيَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى ، مَجْمُوعُونَ الَّتِي فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي عِدَّةِ أَحْوَالٍ وَهَذِهِ فِي الْحَوَامِلِ ) وَمِنْ هُنَا يُدَلُّ ابْنُ حَجَرٍ كَلَامُ ابْنِ مَسْعُودٍ بِأَنَّهُ : إِنْ كَانَ هُنَاكَ نَسْخٌ فَلِمَ أَخَّرَهُ النَّاسُخَ ، وَبَعْدَ هَذَا الدَّوِيلُ قَالَ : ( وَإِلَّا فَالتَّحْقِيقُ أَنَّ لَا نَسْخَ هُنَاكَ بَلْ عُمُومُ آيَةِ الْبَقَرَةِ بِمَحْصُورِ آيَةِ الطَّلَاقِ ) انْظُرْ « مَعَالِمُ السَّنَنِ » لِلْخَطَّابِيِّ ( ٢٩٠/٣ - ٢٩١ ) « مَتْنُ الْجَارِيِّ » ( ٥٠٢/٨ ) .

فَسَتُ : وَبَيْنَ الْخُتْفِيَّةِ وَغَيْرِهَا اخْتِلَافٌ فِي الْإِصْطِلَاحِ حَوْلَ مَعْنَى التَّخْصِيسِ ، فَالتَّخْصِيسُ عِنْدَ الْخُتْفِيَّةِ - كَمَا سَيَأْتِي - لَا يَدُلُّ أَنْ يَكُونَ بِدَلِيلٍ مُسْتَقَرٍّ مُقْتَرَنٍ ، وَلَا يَشْتَرِطُ غَيْرُهُمُ الْإِفْتِرَاقُ وَمِنْ هُنَا كَانَ مَا يُسَمِّيهِ غَيْرُ الْخُتْفِيَّةِ تَخْصِيسًا فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ يُسَمِّيهِ الْخُتْفِيَّةُ نَسْخًا .



ويرى عبد العزيز البخاري شارح أصول البزدوي أن كلا من النصين في سورة البقرة ، وسورة الطلاق ، عام من وجه ، خاص من وجه .  
فقوله تعالى : « وأولات الأحمال ، عام من حيث إنه يتناول المتوفى عنها زوجها وغيرها .

وخاص من حيث إنه لا يتناول إلا أولات الأحمال .  
وقوله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً ، خاص بالنسبة إلى الأول من حيث إنه لا يتناول إلا المتوفى عنها زوجها .  
عام من حيث إنه يتناول المتوفى عنها زوجها حاملاً كانت أو غير حامل . فنسخ قوله تعالى « وأولات الأحمال » بعمومه حكم هذا النص الخاص بالنسبة في حق الحامل لكونه متأخراً عنه <sup>(١)</sup> .

وهكذا نرى أن كل واحد من علي وابن مسعود رضي الله عنهما عمل بالعموم كما هو موجب الصيغة . إلا أن أحدهما جمع بين النصين لعدم علمه بالتأخير والآخر عمل بالتأخير لمعرفته به .

هذا والذي رأيناه من مذهب ابن مسعود هو ما ذهب إليه الجمهور وهو الراجح عندنا : فأبسط ما يدرك لغة أن النص في سورة البقرة ظاهره العموم ، وأن كل من مات عنها زوجها تكون عدتها أربعة أشهر وعشراً ، ولكن النص في سورة الطلاق « والذين يتوفون ... » أخرج الحامل المتوفى عنها زوجها من العموم فصرف العام عن عمومها ، وهو التخصيص ،

---

(١) راجع « كشف الأسرار » شرح البزدوي ( ٣٠٢/١ ) « كشف الأسرار » مع « شرح المنار » للنسفي ( ١١٥/١ - ١١٦ ) .

أما العمل بالنصين معاً جمعاً بين العام والخاص على هذه الصفة ، فلا يناسب  
- بعد معرفة التاريخ بين النصين - قوانين اللغة ولا قواعد الشرع<sup>(١)</sup>

٤- ولما نزل قول الله تعالى : « لا يستوي القاعدون من المؤمنين  
والمجاهدون في سبيل الله ، سمع بذلك عبد الله بن أم مكتوم ، وكان  
ضرب البصر فأتى رسول الله ﷺ وشكا ضرارته وقال : يا رسول الله  
والله لو أستطيع الجهاد معك لجاهدت ، فنزل قوله جل وعلا : « لا يستوي  
القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله »<sup>(٢)</sup> .

---

(١) قال الشوكاني في « فتح القدير » : ( والحق ما قاله الجمهور ، والجمع  
بين العام والخاص على هذه الصفة لا يناسب قوانين اللغة ولا قواعد الشرع ،  
ولا معنى لإخراج الخاص من بين أفراد العام إلا بيان أن حكمه مغاير لحكم  
العام ومخالف له . وقد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه أذن لسبيعة الأسلمية  
أن تتزوج بعد الوضع والتركض الثاني ، والتصبر عن النكاح ) تفسير « فتح  
القدير » للشوكاني : ( ٢٢١/١ - ٢٢٢ ) .

(٢) « سورة النساء : ٩٥ » والحديث رواه ابن عباس الطبري في  
التفسير ، وقد رواه البخاري والترمذي والنسائي وغيرهم بألفاظ مختلفة ، وفي  
لفظ للبخاري من رواية البراء بن عازب رضي الله عنه أنه ( لما نزلت :  
« لا يستوي القاعدون من المؤمنين » قال النبي صلى الله عليه وسلم : ادعوا  
فلاناً ، فجاء معه الدواة واللوح ، أو الكتف ، فقال : اكتب « لا يستوي  
القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله » وخلف النبي صلى الله عليه  
وسلم ابن أم مكتوم فقال : يا رسول الله أنا ضير ، فنزلت مكانها : « لا يستوي  
القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله » ) . انظر  
« تفسير الطبري » ( ٨٧/٩ - ٩٣ ) « فتح الباري شرح صحيح البخاري »  
( ١٩٥ ، ١ - ١٩٦ ) .

وهكذا عقل ابن لم محسنتوم بعربيه وإدراك معاني ألفاظها عموم  
لفظ « المؤمنين » وخشي على نفسه إن لم يجاهد ، حتى جاءت الرخصة  
بقوله تعالى « غير أولي الضرر » حيث خروج هؤلاء من العموم الذي  
أفاده لفظ « المؤمنين » .

٥ - ولما نزل قوله تعالى : « إنكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم أنتم لها واردون » <sup>(١)</sup> قال ابن الزبيري من الكفار : أنا أخصم  
لكم محمداً ، فجاء وقال : أليس عبد الملائكة وعبد المسيح ؟ فيجب أن  
يكونوا من حصب جهنم فأنزل الله تعالى « إن الذين سبقت لهم منا الحسنى  
أولئك عنها مبعدون » <sup>(٢)</sup> تبنيها على صرف العام عن شموله لبعض أفراد  
بالخصيص ، ولم ينكر النبي ﷺ ولا أصحابه تعلقه بعموم الآية <sup>(٣)</sup> .

٦ - كذلك لما نزل قوله تعالى « الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم » <sup>(٤)</sup> شق ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ وقالوا : أينما لم يظلم  
نفسه فبين لهم النبي ﷺ أن الظلم المراد بالآية هو الشرك <sup>(٥)</sup> ، وليس  
على عمومه في شمول ما ينطوي تحته من أفراد .

(١) « سورة الأنبياء : ٩٨ » .

(٢) « سورة الأنبياء : ١٠١ » .

(٣) راجع « أسباب النزول » للواحدي ( ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ) تفسير

ابن كثير ( ١٩٧/٣ ) فابعد . تفسير ابن جزي ( ٣٣/٣ ) وانظر « كشف

الأمرار » لعبد العزيز البخاري ( ٣٠٣/١ ) .

(٤) « سورة الأنعام : ٨٢ » .

(٥) جاء هذا الخبر في الصحيح من رواية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه -

ومهم الصحابة للعموم من الآية ، هو الذي دعاهم إلى التساؤل والتخوف .  
حتى طمأنهم رسول الله صلوات الله عليه ببيان المواد من الظلم الوارد في  
الآية ، وأنه أعلى أنواعه وهو الشرك <sup>(١)</sup> .

هذا : والذي أوردناه من الشواهد قليل جدا من كثير . وفي ذلك  
كله ما يدل على أن الصحابة كانوا يرون وجوب العمل بالعام ، وإجراؤه  
على عمومته إلا إذا قام دليل على تخصيصه ، وأنهم كانوا يطلبون دليل  
الخصوص لا دليل العموم <sup>(٢)</sup> .

---

- فقد أخرجه الطبري في « التفسير » . كما رواه البخاري في الصحيح في  
كتاب الإيمان وفي التفسير ورواه مسلم والترمذي وأحمد . وانظر « تفسير الطبري »  
( ٢٩٤/١١ ) فا بعد . « فتح الباري » لابن حجر ( ٨١/١ ، ٨٢ ، ٨٣ /  
٢٢١ - ٢٢٢ ) « الموافقات » ( ١٥٨/٣ ) .

(١) هذا وقد ذكر ابن حجر في « الفتح » ( ٨٢/١ ) عن الخطابي أنه .  
قال : ( كان الشرك عند الصحابة أكبر من يلقب بالظلم ، فحملوا الظلم في  
الآية على ما عداه - يعني من المعاصي - فسألوا عن ذلك ...

غير أن ابن حجر قال عن كلام الخطابي : ( وفيه نظر ) وذهب إلى  
أنهم حملوا الظلم على عمومته ، الشرك فا دونه ، وهو الذي يقتضيه صنيع المؤلف  
يعني البخاري بقوله : ظلم دون ظلم . قال : ( وإنما حملوه على العموم ، لأن  
قوله « بظلم » نكرة في سياق النفي لكن عمومها هنا بحسب الظاهر - قال  
المحققون : إن دخل على النكرة في سياق النفي ما يؤكد العموم ويقويه نحو :  
( من ) في قوله : ما جاءني من رجل ، أفاد تنصيص العموم ، وإلا فالعموم  
مستفاد بحسب الظاهر كما فهمه الصحابة من هذه الآية وبين لهم النبي صلى الله  
عليه وسلم أن ظاهرها غير مراد ، بل هو من العام أي أريد به الخاص فالمراد  
بالظلم أهل أنواعه وهو الشرك ) .

(٢) راجع « أصول السرخسي » ( ١٣٦/١ ) فا بعدها .

« بناءً على هذا : نقل إلينا إجماعهم على اجراء قوله تعالى « الزانية والزاني » « السارق والسارقة » « ومن قُتِلَ مظلوماً » (١) « وذروا ما بقي من الربا » (٢) « ولا تقتلوا أنفسكم » (٣) « ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم » (٤) وقوله عليه الصلاة والسلام « لا وصية لوارث » (٥) « من ألقى السلاح فهو آمن » (٦) ... الى غير ذلك مما لا يحصى - على العموم . وذلك ما سلكه التابعون والأئمة من بعدهم قبل ظهور الواقفية في القرن الرابع كما سلف ، لذا كان القول بالتوقف أو بأخص الحصوص - كما يقول عبد العزيز البخاري - مخالفاً للإجماع فوجب رده (٧) .

### إيراد وجوابه :

وأهم ما أورد على الاحتجاج للعموم بهذا القول : القول بأن اجراء الصعابة ما ذكر من الآيات والأخبار على التعميم لم يكن بناءً على عموم تلك الألفاظ وإنما كان بناءً على ما افترق بها من العلل كالسرقة والزنا وقتل الظالم الى غير ذلك .

- (١) « سورة الإمراء : ٣٣ »
- (٢) « سورة البقرة : ٢٨٧ »
- (٣) « سورة النساء : ٢٩ »
- (٤) « سورة المائدة : ٩٥ »
- (٥) انظر ما سلف ( ص ١٧ )
- (٦) انظر ما سلف ( ص ١٤ - ٢٠ )
- (٧) راجع « كشف الأسرار » شرح أصول الفقه

ذكر ذلك الامام الغزالي مع أنه من أرباب العموم لأنه ارتضى سبيلاً آخر للاستدلال كما مر (١) ،

وتابعه الآمدي فيه وهو من أرباب الخصوص (٢) .

**والواقع أن ذلك منقوض** بأن المنقول احتجاج بعضهم على بعض بصيغة العموم فقط ، وهم الذين نزل القرآن بلبقتهم وهذا يقين .

وتوقع القرينة أو البيان شك ، ولا يتوك اليقين للشك لأن في قولهم تعطيلاً للمنقول ، وإحالة عن سبب آخر لم يعرف .

ثم إن لزوم العمل بالمنزل ، كما قال السرخسي ، حكم ثابت الى يوم القيامة ، فلو كان ذلك في حقهم باعتبار دليل آخر ، ما وسعهم ترك النقل فيه ، ولو نقلوا ذلك لظهر وانتشر (٣) .

كيف ورسول الله ﷺ المبلغ عن ربه أعطاه الله وظيفة البيان لكتابه وقد نقل إلينا بيانه عليه الصلاة والسلام . فما احتج به الصحابة رضوان الله عليهم ولا بيان معه والقرينة مشكوك بأمرها ، فرده إلى العموم في هذه الأمثلة المقدمة .

---

(١) راجع « المنصفي » ( ٤٤/٢ - ٤٥ ) أصول السرخسي ( ١٣٦/١ ) .

(٢) راجع « الإحكام في أصول الأحكام » للآمدي ( ٣٠٨/٢ ) .

(٣) وقد أيد شمس الأئمة ما قال بجديث أبي بكر حين بلغه اختلاف الصحابة في نقل الأخبار حيث جمعهم فقال : إنكم إذا اختلفتم فن بعدكم يكون أشد اختلافاً ... الحديث إلى أن قال : فيكم كتاب الله تعالى ، فأحلوا حلاله ، وحرّموا حرامه . قال السرخسي : ( ولم يخالف أحد منهم في ذلك ، فعرفنا أنهم عرفوا المراد بعين ما هو المنقول إلينا ، لا بدليل آخر غير منقول إلينا ) أصول السرخسي ( ١٣٦/١ ) .

ثم إن فتح هذا الباب يؤدي إلى أن لا يثبت للفظ مفهوم ظاهر لجواز أن يفهم بالقرائن ، فإن الناقلين لنا لم ينقلوا نص الواضع بل أخذوا الأكثر في تتبع موارد الاستعمال<sup>(١)</sup> .

### رأينا في الموضوع

ونحن أميل ما نكون إلى الدليل النقلي من اللغة وعمل الصحابة رضوان الله عليهم حسب سلبيةهم وما رسمه لهم المبين عن الله صلوات الله وسلامه عليه .

والطابع العربي للقرآن والسنة ، هو الذي يجعلنا أقل ميلاً إلى الأدلة المنطقية في أمر هو أقرب ما يكون إلى صميم اللغة وطبيعة التعبير في اللسان العربي إلى جانب عرف الاستعمال الشرعي .

ويغلب على الظن أن أكثر الأصوليين عندما كتبوا في أصول الفقه كانوا متأثرين بالطابع المنطقي والفلسفي . وإذا كان تفسير النص قد وضعت له القواعد ورسمت له المناهج ، فعلينا أن لا ننسى أبداً أن نصوص القرآن والسنة عربية قبل كل شيء ووراءها مقاصد للشرعية .

وعلى أية حال فقد ثبت بالمعقول والمنقول صحة ما ذهب إليه القائلون بالعموم ، وهو الاتجاه الذي نواه ونؤمن بوجود اعتباره أساساً من أسس الفهم لكتاب الله وسنة رسوله عند تفسير النصوص

أ - وذلك لأنه الاتجاه الذي يتسم بطابع الحفاظ على مفاهيم اللغة التي نزل بها الوحي .

---

(١) راجع « التوضيح مع التلويح » ( ٣٩/١ ) .

ب -- كما أنه الاتجاه الذي تضمن معه سلامة اتباع السلف في نهجهم  
 المأخوذ عن المين عن ربه محمد صلوات الله عليه .

ج - وهو بعد ذلك كله الاتجاه الذي يباعد بين المكلف وبين أي احتمال لتعطيل نص من نصوص الأحكام .

د - وقد مر بنا في أكثر من مناسبة ، أن العرب قد عرفت العموم في لسانها واستعملت له الصيغ التي تدل عليه حتى رأينا إماماً كالشافعي بعد أن يوضح في رسالته ما هو معلوم من طبيعة اللسان العربي في خطابه بالعموم ، عقد للعام عدة أبواب .

فباب في بيان ما نزل من الكتاب عاماً يراد به العام ويدخله الخصوص .  
وباب في بيان ما أنزل من الكتاب عام الظاهر وهو يجمع العام والخصوص .  
وباب في بيان ما نزل من الكتاب عاماً يراد به كله الخاص ...  
وضرب أمثلة لكل منها توضح ما أراد<sup>(١)</sup> .

من ذلك قوله رحمه الله : « فانما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها ، وكان بما تعرف من معانيها اتساع لسانها . وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاماً ظاهراً يراد به العام الظاهر ، ويستغنى بأول هذا منه على آخره . وعاماً ظاهراً يراد به العام ويدخله الخاص ، فيستدل على هذا ببعض ما خربط به فيه . وعاماً ظاهراً يراد

١١٠ : الرسالة ( ٥٣ - ٦٤ ) - وانظر : « الصحابي » ب فتح الهمزة



به الخاص . وظاهراً يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره . فكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره<sup>(١)</sup> .

وفي أعقاب ما قورناه يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية :

١ - القول بالعموم يتسق مع طبيعة اللغة التي نزل بها الكتاب ، ومع عرف الاستعمال لدى المبين عليه الصلاة والسلام وأصحابه والسلف من بعدهم .

٢ - القول بالعموم قول بالخصوص وزيادة .

٣ - القول بالوقف في نصوص الأحكام تعطيل لأحكام الله كما قال ابن حزم .

٤ - القول بالخصوص دون قرينة أو مخصص أقل ما فيه الخروج على اللغة العربية التي بها نزل الكتاب .

---

(١) « الرسالة » : ( ص ٥١ - ٥٢ ) . وانظر البرهان للزركشي

( ٢ / ٣٦٠ - ٢٧٣ ) .

## المبحث الثاني

### تخصيص العام

كان فيما رأيناه من الحديث عن المذاهب فيما وضعت له صيغ العموم ان الجمهور من المتكلمين والحنفية - وهم أرباب العموم - متفقون على أن العام موضوع لاستغراق ما يصدق عليه من الأفراد ، ولذا فهو يوجب الحكم في جميع هذه الأفراد الداخلة تحته ، وذلك كقوله تعالى : « إن الله بكل شيء عليم » وقوله سبحانه « وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها » .

ونريد أن نبين الآن : أن العام كثيراً ما يرد الدليل الدال على صرفة عن العموم وإرادة بعض الأفراد التي يشملها وذلك هو التخصيص ، مثل قوله تعالى : « والله على الناس حجة البيت من استطاع إليه سبيلاً » حيث قصر العقل الوجوب الوارد في النص على المكلفين دون غيرهم مع أن لفظ « الناس » عام يشمل المكلفين وغيرهم كالصبيان والمجانين ، ونظائر ذلك في الكتاب والسنة كثيرة (١) .

فالتخصيص : هو ( صرف العام عن عمومته وإرادة بعض ما ينطوي تحته من أفراد ) وسنعرض أهم الجوانب التي تتعلق به من حيث تفسير النصوص فيما يلي :

---

(١) مثل تخصيص الحديث الصحيح : « لا تقطع يد السارق إلا في ربيع دينار فصاعداً » لعموم قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » فإن هذا يقتضي عموم القطع ، فخص بالحديث ما دون ربيع دينار فلا قطع به . وانظر : « منتقى الأخبار مع نيل الأوطار » ( ١٣١/٧ ) .

## المطلب الأول

### موقف العلماء من جواز التخصيص

لم يتفق العلماء على عدم وجود من يخالف في جواز التخصيص ؛ فبينما يطالعنا الغزالي بأنه لا يعلم خلافاً في ذلك ، يحدثنا الآمدي وابن الحاجب وابن الهمام أن شذوذاً قد خالفوا في الأمر ، ولعل الغزالي لم يعبأ بهذا الشذوذ .

جاء في المستصفى : ( لا نعرف خلافاً بين القائلين بالعموم في جواز تخصيصه بالدليل : إما بدليل العقل أو السمع أو غيرها ، وكيف ينكرو ذلك مع الاتفاق على تخصيص قوله تعالى : « خالق كل شيء » و « تجي إليه ثمرات كل شيء »<sup>(١)</sup> و « تدمر كل شيء بأمر ربها » و « أوتيت من كل شيء » وقوله : « فاقتلوا المشركين »<sup>(٢)</sup> ، « والسارق والسارقة »<sup>(٣)</sup> ، « والزانية والزاني »<sup>(٤)</sup> و « ورثه أبواه »<sup>(٥)</sup> ، و « يوصيكم الله في أولادكم »<sup>(٦)</sup> ، و « فيما سقت السماء العشر »<sup>(٧)</sup> .

(١) « سورة القصص : ٥٧ » .

(٢) « سورة التوبة : ٥ » .

(٣) « سورة النساء : ١١ » .

(٤) « سورة النساء : ١١ » .

(٥) بهذا اللفظ ذكر الغزالي الحديث في « المستصفى » وهو ما رواه —

فإن جميع هذه العمومات مخصصة بشروط في الأصل والحل والسبب ،  
وقلما يوجد عام لا يخص . مثل قوله « والله بكل شيء عليم » فإنه باق  
على العموم <sup>(١)</sup> .

أما الآمدي : فقد قرر في كتابه « الإحكام » : أن اتفاق القائلين  
بالعموم قائم على جواز تخصيصه على أي حال كان من الإخبار والأمر ،  
خلافاً لشذوذ لا يؤبه لهم في تخصيص الخبر .

وما أجمله الغزالي في استدلاله على جواز تخصيص العام فصله الآمدي  
حين أثبت أن جواز التخصيص قائم على الشرع والمعقول .

أ - أما في الشرع : فقد وقع التخصيص في الكتاب كقوله تعالى :  
« الله خالق كل شيء » ، وهو على كل شيء قدير ، وليس خالقاً لذاته ولا  
قادراً عليها وهي شيء ، وقوله تعالى : « ما تَدْرُ من شيء أتت عليه إلا  
جَعَلْتَهُ كَالرَّيمِ » ، وقد أتت على الأرض والجبال ولم تجعلها ريماً . وقوله  
تعالى : « تدمر كل شيء » ، و « أوتيت من كل شيء » إلى غير ذلك من

---

— الشافعي في « الأم » ( ١٨٠/٧ ) . وقد روى أحمد وأصحاب الكتب الستة  
إلا مسلماً عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « فيما سقت السماء  
والعيون أو كان عَثْرِيَا العشر ؛ وفيما سقي بالنضح نصف العشر » لكن لفظ  
النسائي وأبي داود وابن ماجه « بعلًا » بدل « عَثْرِيَا » والعثري : بفتح العين  
المهمله وفتح التاء المثناة وكسر الراء وتشديد التحتانية هو الذي يشرب بعروقه  
من غير سقي « منتقى الأخبار مع نيل الأوطار » ( ٤١٩/٤ ) « نصب  
الرأية » للزيلعي : ( ٣٨٥/٢ ) .

(١) راجع « المستصفى » ( ٢٧/٢ ) طبع مصطفى محمد سنة ١٣٥٦ هـ أولى .

الآيات الجبرية المخصصة ، حتى إنه قد قيل : لم يرد عام الا وهو مخصص  
إلا في قوله تعالى « وهو بكل شيء عليم » ولو لم يكن ذلك جائزاً  
لما وقع في الكتاب <sup>(١)</sup> .

ب - أما عن الاستدلال بالمعقول : فقد قرر الآمدي أنه لا معنى  
لتخصيص العموم سوى صرف اللفظ عن جهة العموم الذي هو حقيقة فيه  
إلى جهة الخصوص بطريق المجاز والتجاوز غير ممتنع في ذاته .

وأضاف الآمدي إلى ما سبق قوله : ( وبدل على جواز التخصيص  
الأوامر العامة ، وإن لم نعرف فيها خلافاً ، قوله تعالى « اقتلوا المشركين »  
مع خروج أهل الذمة عنه وقوله تعالى : « السارق والسارقة فاقطعوا  
أيديهما » ، والزانية والزاني فجلدوا كل واحدٍ منها مائة جلدة » مع  
أنه ليس كل سارق يقطع ، ولا كل زان يجلد ، وقوله تعالى « يوصيكم  
الله في أولادكم للذكور مثل حظ الأنثيين » مع خروج الكافر والرفيق  
والقاتل عنه <sup>(٢)</sup> ) .

أما ابن الحاجب فقد اقتصر على قوله : ( التخصيص جائز الا عند  
شدوذ ) دون أن يحاول مناقشة المخالفين أو الرد عليهم واكتفى بأثر  
ذلك من الشذوذ .

---

(١) راجع « الأحكام الآمدي » ( ٤١٠/٢ ) ، وانظر : البرهان في  
علوم القرآن الزركشي ( ٢٧١/٢ - ٢٧٣ ) « إرشاد الفحول » للشوكلي  
( م ١٣٤ ) مطبعة السعادة سنة ١٣٢٧ هـ .

(٢) راجع « الإحكام في أصول الأحكام للآمدي » ( ٤١٠/٢ - ٤١١ ) .

وجاء شارحه القاضي العضد ليستدل ويرد بما رد به الفزالي والآمدي.  
ولكن بإيجاز<sup>(١)</sup> .

وهكذا نرى أنه إلى جانب المعقول - وهو أنه لا يترتب على  
التخصيص محال ؛ لأنه عدول عن الحقيقة إلى المجاز بدليل - توافرت النصوص  
على وقوع التخصيص . واذن فهو جائز لا محالة .

---

(١) راجع « مختصر المنتهى » مع شرحه للعضد وحاشية السعد ( ١٣٠/٢ ) ،  
وانظر التحرير مع التقرير والتحرير ( ٢٤٣/١ - ٢٤٥ ) . وثبوت التخصيص  
جعل الخصري رحمه الله يعتبر أنه لا داعي للاشتغال بالاعتراض وجوابه في هذا  
المقام نقال : ( ولما كنا لا نعقل أن يوجد شخص يرى الحجر على المتكلم أن  
يتكلم بلفظ عام ينتظم أفراداً ثم يبين كلام متصل به أنه يريد بعض أفراد هذا  
العام لا كلها ، وخصوصاً بعد أن ثبت وجود هذا النوع في كلام الله وكلام  
رسوله وكلام الناس في متعارفهم ؛ لم نشأ أن نشغل بالاعتراض والجواب في هذا  
المقام ) ، « أصول الفقه » للخصري ( ص ٢١٢ - ٢١٣ ) .

## المطلب الثاني

### التخصيص بين الجمهور والحنفية

إذا كان الاتفاق واقعاً - إلا عند شذوذ - على جواز تخصيص العام بالدليل ، وذلك بصرفه عن عمومه إلى إرادة بعض الأفراد التي يتناولها ، فإن الخلاف واقع بين الجمهور والحنفية فيما يجب توفره في الدليل الذي يدل على هذا الصرف ليكون ذلك تخصيصاً .

#### مذهب الجمهور

فالجمهور يرون أن صرف العام عن عمومه في شمول ما ينطوي تحته من أفراد وقصره على بعض تلك الأفراد هو التخصيص والبيان مطلقاً<sup>(١)</sup> سواء أكان الدليل الذي صرف العام عن عمومه وقصره على بعض أفراده مستقلاً أم غير مستقل ، وسواء أكان موصولاً في العام بالذکر أم منفصلاً عنه .

إلا أنهم يشترطون فيه إذا كان منفصلاً عن العام أن لا يتأخر وروده عن العمل بهذا العام ، فإن تأخر وروده عن العمل به كان

---

(١) راجع « الرسالة » للشافعي ( ص ١٤٨ ) ابن الحاجب مع العضد

والسعد ( ١٢٩/١ ) .

نسخاً للعام لا تخصيصاً له ، و فرق بين النسخ الذي هو رفع الحكم بالدليل وبين التخصيص الذي هو بيان أن المراد من العام بعض أفرادهِ (١) .

ولهذا كان التخصيص عندهم : هو صرف العام عن عمومهِ وقصره على بعض ما يتداوله من الأفراد لدليل يدل على ذلك . قال ابن الحاجب :  
( التخصيص قصر العام على بعض مسمياته ) (٢) .

(١) والعلماء بعد تعريفهم للنسخ بأنه رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر ذكروا عدداً من الوجوه التي بها يفترق النسخ عن التخصيص . منها : أن التخصيص لا يكون إلا لبعض الأفراد والنسخ يكون لها كلها . ومنها : أن النسخ يتطرق إلى كل حكم سواء أكان ثابتاً في حق شخص واحد أم في حق أشخاص كثيرة ، والتخصيص لا يتطرق إلا إلى الأول . ومنها : أنه يجوز تأخير النسخ عن وقت العمل بالنسخ ولا يجوز تأخير التخصيص عن وقت العمل بالمخصوص ، ومنها : أن النسخ رفع الحكم بعد ثبوته بخلاف التخصيص ؛ فإنه بيان المراد باللفظ العام ومنها : أن التخصيص بيان ما أريد بالعموم . والنسخ بيان ما لم يرد بالنسخ . ومنها : أن النسخ لا يكون إلا بقول وخطاب ، والتخصيص قد يكون بأدلة العقل والقرائن وسائر أدلة السمع . ومنها : أن التخصيص يجوز أن يكون بالإجماع والنسخ لا يجوز أن يكون به . ومنها : أن التخصيص لا يدخل في غير العلم ، أما النسخ فإنه يرفع حكم العلم والخاص . وعند الحنفية لا بد من إقتران المخصص للعام والاتصال به . بينما يكون الناسخ متأخراً عن العام ومتراجحاً عنه ليكون رافعاً للحكم عن بعض الأفراد بعد ثبوته لها .

انظر « ارشاد الفحول » للشوكاني ( ص ١٤٢ - ١٤٣ ) المدخل الى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ( ص ١١٣ ) « اصول العقه » للأستاذ الشيخ زكريا البرديسي ( ص ٤٢٨ - ٤٢٩ ) .

(٢) راجع « مختصر المنتهى » مع « شرح العصد » و « حاشية السعد » ( ١٢٩/١ )



وعرفه الشوكاني بقوله : ( هو إخراج بعض ما كان داخلًا تحت  
العموم على تقدير عدم التخصيص )<sup>(١)</sup> .

## المخصصات وأنواعها

هذا وقد دل الاستقراء على أن الدليل التخصيص إما أن يكون مستقلًا  
وإما أن يكون غير مستقل .

### التخصص المستقل :

فالتخصص المستقل هو ما لا يكون جزءاً من النص الذي ورد فيه اللفظ  
العام وهو على عدة أنواع أهمها :

- ١ - دليل الحس : فإذا ورد الشرع بعموم يشهد الحس باختصاصه  
بعض ما اشتمل عليه العموم كان ذلك مخصصاً للعموم ، وبه خصص قوله  
تعالى حكاية عن بلقيس ملكة سبا « وأوتيت من كل شيء » وما كان  
في يد سليمان - كما يقول الغزالي - لم يكن في يدها وهو شيء . كما  
خصص بالحس قوله تعالى « تدمر كل شيء بأمر ربها » فقد خرج من  
العام الوارد في النص السماء والأرض وأمور كثيرة دل عليها الحس .
- ٢ - دليل العقل : وذلك كما في النصوص التي ورد فيها الخطاب  
بتكاليف شرعية على سبيل العموم كقوله جل ثناؤه « وفيه على الناس  
حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » وقوله « فمن شهد منكم الشهرَ  
فليَصُمْهُ » .

---

(١) - « شرح » إرشاد المصنفين ( ص ١٤٢ ) وانظر أصول الفخري ( ص ٢٠٨ ) .

فالخطاب بالحج والصوم للعموم ، ولكن العقل قد دل على إخراج من ليس أهلاً للتكليف كالصبي والمجنون لاستحالة تكليف من لا يفهم <sup>(١)</sup> .

هذا وقد ذكر العلماء أن هنالك من أنكر جواز التخصيص بالعقل وكان ممن ردّ عليهم مقالاتهم هذه أبو الحسين البصري ، وأبو حامد الغزالي أ - أما البصري فقد رد عليهم بمسألة التكليف بالعبادة ودخول الصبي والمجنون تحت الخطاب ، أو عدم دخولهما . وذلك ما جاء في كتابه المعتمد من أنه يقال لهؤلاء : ( أتعلمون بالعقل أن الله سبحانه لم يرد بقوله : « يا أيها الناس اعبدوا ربكم » المجانين والأطفال أم لا ؟ فإن قالوا : نعم ذلك لكننا لا نسميه تخصيصاً ، خالفوا في الاسم ووافقوا في المعنى ، وقيل لهم : ليس للتخصيص معنى إلا أن يخرج من الخطاب بعض ما تناوله من الأشخاص .

وإن قالوا بالثاني فهو فاسد ؛ لأن الصبي والمجنون لا يمكنهما فهم المراد لا على جملة ولا على تفصيل . وإرادة الفهم من لا يتمكن منه تكليف لما لا يطاق ، وتعالى الله عن ذلك <sup>(٢)</sup> .

ب - أما الغزالي فقد كان في مسلكه أكثر وضوحاً حين أورد على لسان المفكرين لاعتبار العقل مخصصاً لإرادين وأجاب عنها :

(١) راجع المعتمد لأبي الحسين البصري ج ١ مخطوطة معهد المخطوطات بالجامعة العربية ( فيم ) جمع الجوامع لابن السبكي مع شرح المحلى وحاشية البناني ( ٢٤/٢ - ٢٥ ) .

(٢) راجع « المعتمد » لأبي الحسين البصري ج ١ فيم معهد المخطوطات بالجامعة العربية .

الإيراد الأول - أن المخصص يجب أن يكون متأخراً والعقل سابق على أدلة السمع .

الإيراد الثاني - أن التخصيص إخراج ما يمكن دخوله تحت اللفظ وخلاف المعقول لا يمكن أن يتناوله اللفظ .

وقد أجاب عن الإيراد الأول بأن تسمية الأدلة مخصصات تجوز ، والمقصود أن الدليل يعرف بإرادة المتكلم ، وأنه أراد باللفظ الموضوع للعموم معنى خاصاً . قال في ذلك : ( ودليل العقل يجوز أن يبين لنا أن الله تعالى ما أراد بقوله : « خالق كل شيء » نفسه وذاته ، فإنه وإن تقدم دليل العقل فهو موجود أيضاً عند نزول اللفظ ، وإنما يسمى خصصاً بعد نزول الآية لا قبله ) (١) .

وأجاب عن الإيراد الثاني - وهو أن خلاف المعقول لا يمكن دخوله تحت اللفظ - بأنه يدخل تحت اللفظ من حيث اللسان ، ولكن يكون قائله كاذباً ، ولما وجب الصدق في كلام الله تعالى تبين أنه يمتنع دخوله تحت الإرادة مع شمول اللفظ له من حيث الوضع (٢) .

٣ - دليل العرف : والعرف قولي وعلمي (٣) .

أ ( فالقولي : هو استعمال اللفظ في معنى هو غير تمام مدلوله بحيث

---

(١) راجع « المستهمى » ( ٢٧/٢ ) مطبعة مصطفى محمد سنة ١٣٥٦ هـ اول .

(٢) راجع المصدر السابق ، وانظر التحرير مع التقرير والتحجير ( ٢٤٣/١ ) .

(٣) انظر : رسالة نشر العرف لابن عابدين . المجموعة ( ١١٥/٢ ) ، وقاريخ

التشريع الاسلامي ومصادره لاستاذة محمد سلام مدكور ( من ٢٤٤ ) .

إذا أطلق انصرف إليه من غير قرينة <sup>(١)</sup> ، وقال ابن أمير الحاج :  
( هو أن يتعارف قوم إطلاق لفظ لمعنى بحيث لا يتبادر عند سماعه إلا  
ذلك المعنى ) <sup>(٢)</sup>

وطريقة تكوين العرف القولي : أن يتفق على هجر المعنى الأصلي  
للفظ ، ونقل هذا اللفظ بواسطة الاستعمال الشائع المتكرر إلى المعنى الثاني .  
مثال ذلك : إطلاق الدرهم على النقد الغالب ، مع أنه كان يطلق في  
الأصل على كل فرد من أفراد الدراهم <sup>(٣)</sup> .

وهذا النوع من العرف متفق على أنه يخص العام : ففي قول الله  
تعالى : « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا » ، البيع بالمعنى اللغوي هو  
المبادلة في المال وغيره ، وبالمعنى الشرعي مبادلة المال بالمال ؛ فحين يراد  
تفسير هذا النص يؤخذ البيع على المعنى الذي هو في عرف الشارع لا المعنى  
اللغوي ، فيخصص به العموم . وفي شأن الدراهم قال العلماء : إذا  
ذكر لفظ الدراهم في عقد من العقود ينصرف إلى النقد الغالب للبلد لا  
إلى كل فرد من أفراد تلك الدراهم ، حملا للفظ على معناه العرفي ،

(١) راجع « المستقصى » ( ٣٤٧/١ ) فابعد . مع مسلم الثبوت ( ٣٤٥/١ )  
رسالة نشر العرف لابن هابدين . العرف والعادة في رأي الفقهاء لأحمد فهمي .  
أبو سنة ( ص ١٨ - ١٩ ) .

(٢) « التقرير والتحجير مع التحرير » ( ٢٨٢/١ ) .

(٣) « التقرير والتحجير » ( ٢٨٢/١ - ٢٨٣ ) نشر العرف لابن هابدين ،  
العرف والعادة لأبو سنة ( ص ١٨ - ١٩ ) .

فيخصص العام بالعرف (١) .

ب ( أما العرف العملي : فهو ما تعارف عليه الناس وجري عليه العمل عندهم ، سواء أكان ذلك عاماً كاستصناع الأواني والأحذية ، ودخول الحمام من غير تعيين زمن ولا أجرة ، أو خاصاً ببلد كتعارف أهل العراق إطلاق لفظ الدابة على الفرس ، وكتعارف أهل البوادي على اعتبار الأنعام رأس المال عندهم ، أو ببلد كجعل العيد الأسبوعي للمسلمين يوم الجمعة ، وسبب هذا العرف هو التعامل (٢) .

ولقد اختلفت أنظار العلماء في تخصيص العام بالعرف العملي :

فذهب الحنفية وجمهور المالكية إلى التخصيص ، بحيث يحمل العام على ما يقضي به العرف (٣) . وذهب العلماء الآخرون إلى عدمه (٤) .

---

(١) نهاية السؤل للأسنوي شرح منهاج الأصول البيضاوي (٤٦٩/٢ - ٤٧٠) مع تعليق الشيخ بخيت . التحرير مع التقرير والتحجير (٢٨٢/١) العرف والعادة في رأي الفقهاء للشيخ أبي سنة (ص ٩١) . المدخل لاستاذنا الشيخ مصطفى الزرقا (٨٨٢/٢) .

(٢) رسالة نشر العرف لابن عابدين من مجموعة الرسائل (١١٥/٢ - ١١٦) العرف والعادة لأحمد فهمي أبو سنة (ص ١٩) .

(٣) راجع « التحرير » مع التقرير والتحجير (٢٨٢/١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (١٤٣/٢) هذا : وأما القرافي من المالكية فقد ذهب غير هذا المذهب وقرر أن العرف لا يصلح لتخصيص اللفظ ولا تقييده ، وتابعه على رأيه خليل بن اسحاق المالكي . الفروق للقرافي (١٧٣/١ الفرق/٢٨) العرف والعادة لأبي سنة (ص ١٢٤) المدخل الفقه العام لأستاذنا مصطفى الزرقا (٨٨٨/٢) .

(٤) راجع « منهاج البيضاوي » مع شرحه للأسنوي (٤٦٩/٢) فأبعدها ، التحرير مع التقرير والتحجير (٢٨٢/١) العرف والعادة في رأي الفقهاء (ص ٩١ - ١٢٤، ١٩٤) .

وعلى هذا : لو كان الطعام الغالب في البلد الذي جرى فيه العرف هو البر ، وقال الشارع : حرمت الربا في الطعام ، اقتضت الحرمة على الغالب من الطعام - وهو البر - عند القائلين بالتخصيص وعمت في كل ما يطعم عند غيرهم .

ومن أمثلة ذلك : تخصيص الوالدات في قوله تعالى : « والوالدات يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرضاعة » .

فلفظ « الوالدات » عام في هذا النص ، ولكن العرف خص منه الوالدة الرفيعة القدر التي ليس من عادة مثيلاتها ارضاع أولادهن إن كان يقبل ثدي غيرها للمصلحة العرفية كما ذهب إلى ذلك الإمام مالك رحمه الله . وهكذا أصبح العام وهو « الوالدات » قاصراً على غير هذا النوع الذي خصه العرف العملي <sup>(١)</sup> .

وعلى أية حال فسواء أكان العرف قولياً أم عملياً ، لا بد أن يكون موجوداً عند صدور العام الذي يراد حمله عليه وبيان به . ولذلك كان من الأهمية بمكان معرفة معهودات العرب في أساليب كلامهم في بيئتهم التي كانت مهبط الوحي ومنتزل الشريعة .

أما إذا كان العرف طارئاً فلا يمكن تخصيص العام به ، إلا إذا كان عاماً وأمكن رده إلى أصل من الأصول الشرعية ، كالإجماع السكوتي بأن مجري العرف في عصر المجتهدين بفعل شيء أو تركه ويقرّ منهم ،

(١) راجع « أحكام القرآن » لابن العربي (٢٠٤/١) الفروق للقراي (١٨٧/١) .

وكالسنة التقريرية بحيث يجري عرف بأمر في عصر النبي ﷺ فيرد إليه العرف ، ونسبة التخصيص إليه تجوز (١) .

### وأينا في التخصيص بالعرف :

والذي يظهر لنا أن التخصيص بالعرف ، ضمن الحدود التي ذكرنا يتلاءم كل الملاءمة مع قصد الشارع ، في حرصه على فهم الشريعة التي نزلت بلسان عربي ، فإذا وضعنا في الاعتبار عادات العرب الذين نزل فيهم الكتاب العربي ، وراعينا عرفهم في الألفاظ والمعاني ومدلولات الخطاب ، كان ذلك خير عون لفهم كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام (٢) .

ومن هنا قرر الشاطبي في الموافقات أنه ( لا بد لمن أراد الخوض في علم القرآن والسنة من معرفة عادات العرب في أقوالها وأفعالها ومجاري عاداتها حالة التنزيل من عند الله والبيان من رسوله ، لأن الجمل بها موقع في الاشكالات التي يتعذر الخروج منها إلا بهذه المعرفة ) .

وقد أتى الشاطبي لذلك بعدة أمثلة كان منها قوله تعالى « وأتموا الحج والعمرة لله » إذ ( يحتمل أنه أمر بالانتهاء كما يحتمل أنه أمر بأصل الحج ، فإذا علم أن العرب كانوا قبل الإسلام آخذين به ، ولكن على تغيير بعض الشعائر ، ونقص جملة منها كالوقوف بعرفة وأشباه ذلك في وثنياتهم ، علم أن هذا أمر بالانتهاء ، وإزالة النقص الذي أحدثته وثنياتهم .

---

(١) راجع « المستصفى » ( ٣٤٨/١ ) أميرية ، إعلام الموقعين ( ٨٩/٣ ) ، العرف والعادة في رأي الفقهاء لأحمد فهمي أبو سنة ( ص ٩٥ ) .

(٢) العرف والعادة في رأي الفقهاء للشيخ أحمد فهمي أبو سنة ( ص ٥ - ٦ ) .

وإنما جاء بإيجاب الحج نصاً في قوله تعالى : « والله على الناس جميع البيت - من استطاع إليه سبيلاً »<sup>(١)</sup> .

كما أن اعتبار العرف في هذا المجال يؤكد طابع الاتساع والشمول في هذه الشريعة والقدرة على مواصلة طريقها الانساني مهما تطور الزمن<sup>(٢)</sup> .

٤ - النص من الكتاب والسنة : سواء أكان وارداً بعد ذكر العام أي موصولاً به أم منفصلاً عنه . وأمثلة ذلك كثيرة في القرآن والحديث .  
( أ ) فمن تخصيص العام بنص مخصوص به ، قوله تعالى في شأن الصيام :  
« فمن شهد منكم الشهر فليصمه ، ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » .

فإن قوله « فمن شهد » عام في دلالة على وجوب الصيام على كل من ثبت له دخول شهر رمضان من المكلفين ، وقد صرف هذا العام عن عمومته ، فخص منه المريض والمسافر ، فلها أن يفطرا ويقضيا . وكان التخصيص بنص مستقل موصول بالعام في النزول وهو قوله جل ثناؤه :  
« ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر »<sup>(٣)</sup> .

ومن ذلك قول الله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا » .

فإن لفظ « البيع » في هذا النص عام يشمل كل ما يطلق عليه مبادلة مال بمال ، والربا مبادلة مال بمال فيدخل في عموم لفظ البيع ولكن .

---

(١) راجع « الموافقات » ( ١٥١/٣ ) .

(٢) المدخل الفقهي العام إلى الحقوق المدنية لأستاذنا مصطفى الزرقاء ( ٨٢٤/٢ ) .

(٣) « سورة البقرة : ١٨٤ » .



الربا خص من هذا العموم بنص مستقل عن جملة موصول به في النزول ، وهو قوله تعالى « وحرم الربا » فتبين من النص أن البيع مصروف عن عمومه في شمول جميع الأفراد التي تنطوي تحته بالنسبة لحكمه وهو حل التعامل بتلك الأفراد ، فالربا محرم ، قصر عموم البيع عن شموله بالحل (١) .

ب ( ومن تخصيص العام بنص منفصل عنه قول الله جل ذكره في شأن عدة المطلقات « والمطلقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ »

فهذا النص يوجب بعمومه العدة ثلاثة قروء على كل مطلقة سواء أكانت حاملاً أم حائلاً ، وسواء أكان طلاقها بعد الدخول أم قبله

ولكن قوله تعالى « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » (٢) يدل على أن المطلقة الحامل مخصوصة من هذا العموم ، وكذلك قوله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن يمسوهن فما لكم عليهن من عِدَّةٍ تعتدونها » (٣) يدل على أن المطلقة قبل الدخول لا تجب عليها العدة ، فيكون هذا النص مخصصاً لعموم المطلقات في الآية الأولى صارفاً للنص عن عمومه حيث لا يشمل اللواتي يكون طلاقهن قبل الدخول (٤) .

ومن ذلك أيضاً قول الله تعالى « والذين يُتَوَقَّؤْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ

---

(١) راجع « التوضيح مع التلويح » ( ٤٤/١ ) أصول الفقه للبردبسي (ص ٤٠٧) .

(٢) « سورة الطلاق : ٤ » .

(٣) « سورة الأحزاب : ٤٩ » .

(٤) « تفسير القرطبي ( ٢٠٢/١٤ ) أصول الفقه لاستاذة البردبسي (ص ٤٠٧) .

أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ، فهذا النص يدل بعمومه .  
على أن كل متوفى عنها زوجها فعدتها أربعة أشهر وعشرة أيام ولكن .  
قوله تعالى « وأولات الأحمال أجلتهن أن يضعن حملهن » خصص هذا  
العموم فصرف عن عمومته وخرجت منه الحوامل بحيث حدد انتهاء عدتهن  
بوضع الحمل (١) .

ومنه أيضاً قوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة (٢) » مع قول الرسول  
ﷺ في شأن البحر حين سئل عن حل الوضوء بمائه « هو الطهور ماؤه .  
الحل ميتته (٣) » .

فلفظ « الميتة » في الآية الكريمة عام يشمل كل ميتة سواء أكانت  
ميتة من حيوان البحر أو البر ، ولكن الحديث صرف هذا العام عن  
عمومه فخصص الميتة بغير البحر ، فأصبحت الميتة المحرم أكلها لا تشمل  
هذه الميتة ؛ فحيوان البحر حلال لا تلزم فيه الذكاة الشرعية التي تلزم في  
غيره من أجل الحل .

---

(١) راجع « الإحكام » في أصول الأحكام للأمدي ( ٤٦٥/٢ ) .

(٢) « سورة المائدة : ٣ » .

(٣) روى أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة  
رضي الله عنه قال : « سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال :  
يا رسول الله إنا نركب البحر ، ونحمل معنا القليل من الماء ، فإن توضأنا به  
عطشنا أفنتوضأ بماء البحر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هو الطهور  
ماؤه الحل ميتته » « منتقى الأخبار مع نيل الأوطار » ( ٢٤/١ ) والنظر  
« الهداية مع فتح القدير والعناية » ( ٤٧/١ - ٤٨ ) .

## المخصص غير المستقل

إذا كان المخصص المستقل هو ما لا يكون جزءاً من النص المشتمل من العام فإن المخصص غير المستقل هو ما يكون جزءاً من هذا النص المشتمل عليه ، فهو غير تام بنفسه . وله عدة أنواع أهمها ما يلي :

١ - الاستثناء المتصل كقوله تعالى : « مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْزَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ »<sup>(١)</sup> .

فإن قوله « من كفر بالله » عام يشمل كل كافر ، ولكن الاستثناء في قوله « إلا من أكزره » وقلبه مطمئن بالإيمان ، صرف هذا العام عن عمومه وجعله قاصراً على من كفر راضياً مختاراً<sup>(٢)</sup> .

---

(١) « سورة النحل : ١٠٦ » .

(٢) هذا وقد ذكر العلماء للاستثناء أحكاماً كثيرة كان منها : حكم الجمل المتعاقبة بلوار ونحوها إذا دخلها الاستثناء . فقد ذهب أصحاب الشافعي إلى أن الاستثناء يرجع إلى جميعها ، وذهب أصحاب أبي حنيفة إلى أنه يرجع إلى الجملة الأخيرة ، وقد انبنى على ذلك اختلاف في بعض الأحكام . ومن هذا القبيل قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا » . فالشافعية يرفعون رد شهادة الفاسق عندهم إذا تاب ، كما يرفعون الفسق بناء على الاستثناء إلى جميع الجمل . أما الحنفية فقد ردوا شهادة المحدث بالقذف وإن تاب ، بناء على عودة الاستثناء إلى الجملة الأخيرة فقط . انظر « البرهان » لإمام الحرمين ( لوحة ١٠١ - ١٠٣ ) « تخریج الفروع على الأصول » للزنجاني بتحقيق المؤلف ( ٢٠٧ - ٢٠٨ ) « التحرير مع شرحه تيسير التحرير » ( ٣٠٢/١ ) فابعدا ، « الإحكام » للأمدی ( ٤٣٧/٢ ) .

٢- الشرط - كقوله تعالى في آية الميراث : « ولکم نصفُ ما ترک أزواجکمُ إن لم یکن لهن ولد »<sup>(١)</sup> .

فعالة عدم الولد للزوجة ، هي الشرط الذي قصر استحقاق الأزواج لنصف ما ترکت الزوجة من الميراث ولولا هذا الشرط ، لأفاد النص استحقاق الأزواج النصف في جميع الحالات .

ومن ذلك قوله جل ثناؤه : « ليس علی الذین آمنوا وعملوا الصالحات جنّاحٌ فیما طعیما إذا ما اتقوا وأحسنوا... »<sup>(٢)</sup> ، الآية . أي إذا ترکوا ما نهى الله عنه .

فهذا الشرط خصص عموم الآية فيما جاءت فيه .

٣- الصفة : قال الشوكاني : ( والمراد بها هنا : المعنوية - علی ما حققه علماء البیان لا مجرد النعت المذكور في علم النحو<sup>(٣)</sup> .

فهذه الصفة تصرف العام عن شموله . وتوجب قصره علی ما توجد فيه فقط ، وذلك كقوله تعالى : « ومن لم یستطیع مِنکم طوّلاً أن ینکح المحصنات المؤمنات فمما ملکت أیمانکم من فتيات المؤمنات » .

فلفظ « الفتيات » في الآية عام يشمل المؤمنات وغير المؤمنات ولكن وصفه بالمؤمنات ، جعله مقصوداً علی المؤمنات دون غیرهن ، فالذي یحل من ملک الیمین لغير مستطیع الطول ، هو الفتاة الموصوفة بالإیمان .

---

(١) « سورة النساء : ١٢ » .

(٢) « سورة المائدة : ٩٣ » .

(٣) راجع « إرشاد الفحول » ( ١٥٣/١ ) .

٤ - الغاية : وهي نهاية الشيء المقضية لثبوت الحكم قبلها وانتفائه بعدها ، وذلك كقوله تعالى : ولا تقربوهن حتى يَطْهَرْنَ ، وقوله : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق .

وقد قيد التخصيص بالغاية من قبل بعض المتأخرين ، وذلك بأن يتقدما لفظ يشملها لو لم يؤت بها . قال صاحب إرشاد الفحول : ( وقد أطلق الأصوليون كون الغاية من المخصصات ولم يقيدوا ذلك ، وقيد ذلك بعض المتأخرين بالغاية التي تقدمها لفظ يشملها لو لم يؤت بها كقوله تعالى : « حتى يؤتوا الجزية » عن يدٍ وهم صاغرون <sup>(١)</sup> .

فإن هذه الغاية لو لم يؤت بها لقاتلنا المشركين ، أعطوا الجزية أو لم يعطوها <sup>(٢)</sup> .

٥ - وقد عد ابن الحاجب من هذه المخصصات : بدل البعض من الكل <sup>(٣)</sup> ، وذلك كقولك : أكرم القوم علماءهم ، ومثل له الشوكاني بقوله تعالى : « ثم عَمُوا وصَعُوا كثير منهم » <sup>(٤)</sup> .

هذا : وقد ذكر القرافي في « تنقيح الفصول » أن المخصصات عند المالكية خمسة عشر وكانت :

١ - العقل ٢ - والإجماع ٣ - والكتاب بالكتاب ٤ - والقياس

---

(١) « سورة التوبة : ٣٩ » .

(٢) « إرشاد الفحول » : ( ص ١٥٤ ) .

(٣) راجع « مختصر المنتهى مع شرحه للعضد وحاشية السعد » : ( ١٣٢/٢ ) .

(٤) « سورة المائدة : ٦١ » .

الجلي والحقي ولو كان العام كتاباً أو سنة متواترة ٥ - والسنة المتواترة:  
بمثلا ٦ - والكتاب بالسنة المتواترة ٧ - والكتاب بنحو الآحاد ٨ - والكتاب  
والسنة بفعله وإقراره عليه السلام ٩ - والعادات ١٠ - والشرط  
١١ - والاستثناء ١٢ - والصفة ١٣ - والغاية ١٤ - والاستفهام ١٥ - والحس .

ويرى أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة أن كثيراً من هذه الخصصات  
ليست في حقيقة الأمر مخصصات وإنما هي قرائن حالية أو قيود في القول  
لا يتم الكلام إلا بها ، فالعقل والحس من القرائن الحالية والاستثناء والشرط  
والصفة والغاية قيود .

ولا يصح في نظر أستاذنا أن تحسب هذه الأمور على المالكية ؛ ( لأن  
غيرهم سلم بمعناها وإن لم يعطها الاسم الذي أعطوا ) . فليس تقييد العام  
بها موضع الخلاف وإنما الخلاف في تسميتها بمخصصات .

ولست أدري سر التخوف على المالكية من أن تحسب عليهم هذه  
الأمور من المخصصات ما دام الأمر يدور في ساحة الاصطلاح ، وماذا عليهم  
إذا سموا أمراً من الأمور مخصصاً وأسماء غيرهم قيوداً أو قرينة ، ما دما  
نسلم أن تقييد العام بما ذكروا ليس موضع خلاف وإنما الخلاف في تسميتها  
كلها بمخصصات . وإذا كان إمام كالقرافي يرتضي ذلك وبعد خمسة عشر  
مخصصاً للعام ، فمعنى ذلك أن هذا أمر مقرر في المذهب ومعروف عند  
المحققين ، فلماذا نتخوف على المالكية ما ارتضوه لأنفسهم في دائرة منهج  
لتفسير النصوص خرجوا فيه الفروع على الأصول ، وقد ذكر القرافي نفسه  
في مقدمة كتابه أنه يذكر ما يتعين أن يكون على خاطر الفقيه من أصول

الفقه وقواعد الشرع واصطلاحات العلماء حتى تخرج الفروع على القواعد والأصول ، فإن كان فقه لم يخرج على القواعد فليس بشيء (١) .

### مذهب الحنفية

أما الحنفية : فانهم يشترطون في الدليل ليكون مخصصاً للعام أن يكون مستقلاً عن جملة العام مقارناً له في الزمان ، بأن يردا عن الشارع في وقت واحد (٢) وذلك كقوله تعالى : « وأحل الله البيع وحرم الربا » فإن دليل التخصيص في هذه الآية مستقل مقارن ، وكقوله سبحانه : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام آخره ، فهذا تخصيص أيضاً لأن الدليل المخصص مستقل مقتون بالعام .

ولذلك جاء عبد العزيز البخاري بعدة تعاريف وقرر أن المعتبر عند الحنفية أن التخصيص هو : قصر العام على بعض أفرادها بدليل مستقل مقتون .

قال في كشف الأسرار : ( فقيل : تخصيص العموم بما لم يرد باللفظ العام ، وقيل : هو إخراج ما تناوله الخطاب عنه ، وقيل : هو تعريف أن المراد باللفظ الموضوع للعموم إنما هو الخصوص ، وقيل : هو قصر العام على بعض مسمياته ) وبعده أن أورد ذلك كله قال : ( وفي كل هذه

---

(١) انظر « مالك » ( ص ٢٧٠ ) لأستاذنا أبي زهره ، « تنقيح الفصول » .

( ص ٥٦ - ٨٦ ) مع « الذخيرة » .

(٢) « التوضيح مع التلويح » ( ٤٢/١ ) فابعد . « كشف الأسرار »

لعبد العزيز البخاري ( ٣٠٦/١ ) .

العبارات كلام ، والحد الصحيح على مذهبنا أن يقال : هو قصر العام على بعض أفراده بدليل مستقل مقتون (١) .

وهكذا نرى أن الدليل غير المستقل كالاستثناء والشرط والغاية والصفة ، لا يسمى صرف العام عن عمومه بواسطة تخصيصاً ، بل يسمى قصراً ، لأنه لا بد للتخصيص عند الحنفية من معنى المعارضة وليس في الاستثناء والصفة ونحوهما ذلك (٢) .

وإذا كان الدليل مستقلاً ، ولكنه لم يكن مقارناً للعام بل متراخياً عنه ، فلا يسمى قصر العام بواسطة على بعض أفراده تخصيصاً ، بل نسخاً أي رفعاً للحكم كقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ، بالنسبة لقوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ، فان ذلك نسخ جزئي عندهم لا تخصيص .

وكقول الرسول ﷺ في شأن البحر : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » (٣) . بالنسبة لقول الله تعالى : « حرمت عليكم الميتة » .

وذلك ما قرره عبد العزيز البخاري حين تكلم عن المحترزات في تعريف التخصيص فقال : ( وبقولنا : « مقتون » احتراز عن الناسخ فإنه

(١) راجع « كشف الأسرار » شرح أصول البزدوي ( ٣٠٦/١ ) .

(٢) انظر « أصول الفقه » للخضري ( ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ) .

(٣) انظر ما سلف ( ص ٩٤ ) .



إذا تراخى دليل التخصيص يكون نسخاً لا تخصيصاً<sup>(١)</sup> .

هذا : وبناء على أن دليل التخصيص عند الحنفية يجب أن يكون مستقلاً مقترناً ، انحصر المخصص للعام عندهم في ثلاثة أشياء هي : العقل ، والعرف ، والنص المستقل المقترن للعام .

ولهذا رأينا في الأمثلة المقدمة أن ما أسماه غير الحنفية تخصيصاً لم يكن عند الحنفية كذلك ؛ لأن حد التخصيص عندهم هو غيره عند أولئك<sup>(٢)</sup> .



---

(١) راجع « كشف الأبرار » شرح أصول البزدري : ( ٣٠٧ / ١ ) ، وانظر : « التوضيح مع التلويح » ( ٤٢ / ١ - ٤٣ ) .  
(٢) راجع « التوضيح مع التلويح » : ( ٤٢ ، ١ - ٤٣ ) « أصول الحضري : ( ص ٢٠٨ ) فإيها .

## أنواع العام

وفي أعقاب التخصيص نريد أن نبين أنه ثبت للعلماء نتيجة لاستقراء النصوص وإدراك أساليب الخطاب فيها أن العام يتنوع حسب وروءه إلى أنواع ثلاثة :

الأول - ما أريد به العموم قطعاً : وهو العام الذي صاحبه قرينة تنفي احتمال تخصيصه ، فإذا ورد في النص عام على هذه الشاكلة ، حكمنا بعمومه على وجه القطع ، فكان شاملاً لكل ما يستغرقه من أفراد .

وذلك كما في قوله تعالى : « وما مِن دابةٍ في الأرض إلا على الله رزقها » وقوله سبحانه : « خلق السماوات والأرض » وقوله جل وعلا : « وجعلنا من الماء كل شيء حي »<sup>(١)</sup> .

ففي كل واحدة من الآيات الثلاث : تقرير سنة إلهية لا تتبدل ولا يطرأ عليها التخصيص ، لذا كان العموم مقطوعاً به في كل منها جميعاً ولا يحتمل أن يراد به الخصوص<sup>(٢)</sup> .

---

(١) « سورة الأنبياء : ٣ » .

(٢) راجع « الرسالة » للشافعي : ( ص ٥٣ - ٥٤ ) « أصول الفقه » للرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف ( ص ٢١٩ ) « أصول الفقه » لأستاذنا البرديسي ( ص ٢٠٤ ) .

وذلك قول الشافعي في شأن الآيتين الأولى والثانية : ( فكل شيء من سماء وأرض وذبي روح ، وشجر ، وغير ذلك : فانه خلقه ، وكل دابة فعلى الله رزقها ، ويعلم مستورها ومستودعها ) (١) .

الثاني - ما أريد به الخصوص قطعاً : وهو الذي اصطحب بقريئة تنفي أن يكون العموم مراداً ، وتدل على أن المراد من هذا العام إنما هو بعض الأفراد .

مثال ذلك قول الله جل ذكره : « والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » .

فلفظ « الناس » في هذا النص عام يشمل المكلفين وغيرهم كالأطفال والمجانين ، ولكن هذا العام أريد به خصوص المكلفين ؛ لأن العقل يقضي بخروج الصبي والمجنون ، فتخصيص العام بالعقل في النص المذكور ، جعل من المقطوع به أن العام وهو « الناس » مراد منه الخصوص .

ومثله قوله تعالى : « ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ، ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه » (٢) . فكل من « أهل المدينة » و « الأعراب » في الآية عام أريد به خصوص القادرين ، لأن العقل يقضي بخروج العجزة . وهكذا كان المراد من العموم في الآية من أطاق الجهاد من الرجال .

على أنه ليس لأحد منهم أن يرغب بنفسه عن نفس النبي ، أطاق الجهاد ، أو لم يطقه (٣) .

(١) « الرسالة » : ( ص ٥٤ ) .

(٢) « سورة التوبة : ١٢٠ » وانظر « أصول الفقه » لخلاف (ص ٢١٩) .

(٣) راجع « الرسالة » للإمام الشافعي : ( ص ٥٤ ) .

ومثله أيضاً قوله سبحانه : « وما لكم لا تُقاتلون في سبيلِ اللهِ  
والمستضعفين من الرجالِ ، والنساءِ والولدان الذين يقولون : رَبَّنَا  
أُخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا واجعل لنا من لدنك ولياً ، واجعل  
لنا من لدنك نصيراً » (١) .

ففي قوله : « القرية الظالم أهلها » عموم أريد به الخصوص ، لأن كل  
القرية - كما يقول الشافعي - لم يكن ظالماً ، فقد كان فيهم المسلم ، ولكنهم  
كانوا مكثورين ، وكانوا فيها أقل (٢) .

الثالث - العام المطلق : - وهو الذي لم تصحبه قرينة تنفي احتمال  
تخصيصه ، ولا قرينة تنفي دلالة ، نجد ذلك في أكثر النصوص التي  
وردت فيها صيغ العموم مطلقة عن القرائن اللفظية أو العقلية أو العرفية .  
وهذا النوع من أنواع العام ظاهر في العموم ، حتى يقوم الدليل على  
تخصيصه (٣) مثل قوله تعالى : « وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ  
أَشْهُرٍ » .

---

(١) « سورة النساء : ٥٧ » هذا : والمراد بالقرية هنا « مكة » قال  
أبو جعفر الطبري : ( والعرب تسمي كل مدينة « قرية » - يعني : التي  
قد ظلمت أهلها - وهي في هذا الموضع ، فيما ضم أهل التأويل « مكة » )  
« تفسير الطبري » ( ٥٤٣/٨ ) .

(٢) انظر « رسالة الشافعي » ( ص ٥٥ ) .

(٣) راجع « إرشاد الفحول » للشوكاني ( ص ١٤٠ - ١٤١ ) « أصول  
الفقه » للشيخ عبد الوهاب خلاف ( ص ١١٩ - ٢٢٠ ) « أصول الفقه »  
لأستاذنا البرديسي ( ص ٤٠٤ ) .

### الفرق بين العام الذي أريد به الخصوص والعام المطلق :

وبما سبق يتبين الفرق بين العام الذي أريد به الخصوص والعام المطلق .  
فالأول : هو العام الذي يرد - حين يرد - وقد صاحبه قرينة تدل على أن المراد به الخصوص لا العموم ، وذلك كما في خطابات التكليف العامة ، وقد رأينا منها آنفاً قوله تعالى : « والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » حيث تدل القرينة على أن المراد به بعض الأفراد التي يشملها ، وهذا - كما أسلفنا - ظاهر في دلالة على العموم حتى يقوم دليل على التخصيص ، بحيث يراد بعض أفرادها دون بعض <sup>(١)</sup> .

أما الثاني : فهو مطلق عما ينفي احتمال تخصيصه ، وعما ينفي دلالة على العموم .

(١) هذا وقد جاءت الفروق التي ذكرناها على لسان العلماء تفريقاً بين العام الخصوص والعام الذي أريد به الخصوص ، وقد جاء الشوكاني في إرشاد الفحول بعدد من المذاهب في ذلك : منها ما ذكره عن ابن دقيق العيد أن العام الخصوص أعم من الأول وقد أوضح ذلك بقوله : ( ألا ترى أن المتكلم إذا أراد باللفظ أولاً ما دل عليه ظاهر العموم ثم أخرج بعد ذلك ما دل عليه اللفظ ، كان عاماً خصوصاً ولم يكن عاماً أريد به الخصوص ، ويقال : إنه منسوخ بالنسبة إلى البعض الذي أخرج ، وهذا متوجه إلى قصد العموم بخلاف ما إذا نطق بالعموم مريداً بعض ما يقتضيه ) .

وبعد عرض المذاهب في التفريق قرر الشوكاني أن العام الذي أريد به الخصوص مجاز على كل تقدير ، وأما العام الخصوص فهو الذي لا تقوم قرينة عند تكلم المتكلم به على أنه أراد به بعض أفرادها فيبقى متناولاً لأفرادها على العموم ، وهو عند هذا تناول حقيقة . فإذا جاء المتكلم بما يدل على إخراج البعض منه كان على خلاف المتقدم - يعني خلاف العلماء حول العام بعد تخصيصه - هل هو حقيقة في الباقي أم مجاز ( « إرشاد الفحول » : ( ص ١٤٠ - ١٤١ ) وانظر ما ذهب إليه صاحب المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل في « المدخل » : ( ص ١١٢ - ١١٣ ) .

# المبحث الثالث

## دلالة العام

### المطلب الأول

#### دلالة العام بين القطعية والظنية

لقد كانت أدلة أرباب العموم على مذهبهم - كما رأينا - واضحة كل الوضوح بحيث انتصر هذا المذهب ، وظهرت آثاره في استنباط الأحكام ، إذ مآله العقل وطبيعة اللغة ، وموارد الاستعمال عند السلف رحمهم الله . ولكن الذي اختلفت فيه أنظار القائلين بالعموم هو دلالة العام على ما يشمل من أفراد .

وقد فرقوا بين أن يكون عاماً قد دخله التخصيص ، وبين أن يكون عاماً لم يدخله التخصيص .

أ - أما النوع الأول - وهو العام الذي دخله التخصيص - فهم متفقون على أن دلالاته على ما بقي من الأفراد بعد أن خص منها البعض : دلالة ظنية لا قطعية ، فيجوز تخصيصه بالدليل الظني كخبر الواحد والقياس بلا خلاف (١) .

---

(١) راجع « أصول السرخسي ( ١٣٤/١ ) » كشف الأسرار « لعبد عزيز البخاري ( ٢٩٤/١ ) » .

ومرد ذلك عندم ، أن الغالب في الدليل الذي يدل على التخصيص لا بد أن يكون معطلاً بمعنى قام عليه التخصيص ، وهذا المعنى الذي هو العلة قد يتحقق في بعض الأفراد الباقية بعد ذلك التخصيص .

وإذا كان الأمر كذلك : فكل فرد من الباقي بعد التخصيص محتملاً لأن يكون خارجاً عن دلالة العام .

ومع قيام هذا الاحتمال لا يكون العام في دلالته على الأفراد الباقية قطعي الدلالة بل ظنيها فيجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس <sup>(١)</sup> .

ب - هذا فيما يتعلق بالنوع الأول . أما النوع الثاني - وهو العام الذي لم يدخله التخصيص : فالعلماء على خلاف في دلالته من حيث القطعية والظنية :

أ - فذهب الجمهور من الفقهاء والمتكلمين ، ومعهم أبو منصور الماتريدي

---

(١) مثال ذلك قوله تعالى : « وفاتلوم حتى لا تكون فتنة » عام خص منه الذمي والمستمن بإجماع فأصبح ظنياً وجاز أن يخص بخبر الواحد وهو قوله صلى الله عليه وسلم لخالد بن الوليد : « لا تقتل امرأة ولا عسفاً » . وصح - بناء على القاعدة المذكورة - أن يخص بالقياس ، فإذا قلنا : المشلول كالمرأة يجامع أن كلاً ليس من أهل الحراة ، فكما لا تقتل المرأة لا يقتل المشلول ؛ كان هذا القياس مخصصاً لعموم قوله تعالى : « وفاتلوم حتى لا تكون فتنة » وهكذا تخرج المرأة من عموم النص بخبر الواحد ، كما يخرج المشلول بالقياس . وإنما كان ذلك ممكناً لأن العام سبق تخصيصه فأصبح ظنياً يقوى الدليل الظني على تخصيصه عند الحنفية . راجع « كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري ( ٣٠٦ / ١ ) فابعدا . « أصول الفقه » للأستاذ الشيخ زكريا البرديسي ( ص ٢٠٣ ) .

من الحنفية ومن تابعه من مشايخ سمرقند إلى أن دلالة العام على كل فرد بخصوصه دلالة ظنية <sup>(١)</sup> لا قطعية بخلاف دلالة الخاص على معناه التي هي قطعية لا يعدل عنها إلا بقربة .

ب - وذهب عامة مشايخ العراق من الحنفية ، وفيهم أبو الحسن الكرخي وأبو بكر الجصاص ، إلى أن دلالة العام على كل فرد بخصوصه قطعية لاظنية ، بمنزلة دلالة الخاص على معناه ، إذ أن دلالة الخاص قطعية كما يأتي . وتابعهم في ذلك القاضي أبو زيد الدبوسي وعامة المتأخرين ، والشاطبي من المالكية <sup>(٢)</sup> .

#### ما استدل به الجمهور :

ولقد استدل الجمهور على ما ذهبوا إليه من ظنية الدلالة في العام ، بأن

---

(١) راجع « البزدوي » مع « كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري : ( ٣٠٤/١ ) ، وانظر « طلعة الشمس » للسالمي الإناضي : ( ٣٠/١ ) .  
أن النقل قد اختلف عن الشافعي في ذلك ، ففي كلام إمام الحرمين وابن القثيري ما يشعر بالقطعية ، ولكن الإمام أبا الحسين الطبري قرر في كتابه « التلويح » - كما نقل الزركشي - أن الشافعي على غير ذلك ، ومثله ما نقل الأبياري في « شرح البرهان » .

ومما يكن من أمر فإن تخصيص الشافعي لنصوص الكتاب بخبر الواحد الذي كثيراً ما دافع عنه ، مع تسميته الظواهر نصوفاً يدل على قوله بالظنية ، قال الكيا الطبري : ( وهذا - يعني القطع - لم يصح عنه ، وإن صح عنه فالخطأ غيره ، فإن المسلمات النادرة يجوز أن لا تراد بلفظ العام ، ويجب منه أن التخصيص إذا ورد في موضع آخر كان نسخاً ، وذلك خلاف رأي الشافعي) .  
« البحر المحيط » للزركشي ج ١ مخطوطة دار الكتب المصرية .

(٢) راجع « أصول الفقه » للجصاص ( ١/١٩ ) فابعد ، « أصول البزدوي » مع « كشف الأسرار » للبخاري ( ٣٠٤/١ - ٣٠٦ ) .  
« الوامقات » ( ١٦٤/٣ - ١٦٥ ) بتعليق الحضرة حسين .



كل عام يحتمل التخصيص تقريباً ، بمعنى أن العام لا يخلو من قصره على بعض ما يتناوله من الأفراد إلا بقوينة تصرف هذا الاحتمال كما في قوله تعالى : « والله بكل شيء عليم » وقوله : « وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها » . ولقد شاع ذلك حتى صار قولهم : ( ما من عام إلا وقد خص منه البعض ) بمنزلة المثل . وكان هذا نتيجة لما ثبت من الاستقراء لنصوص الشريعة العربية التي دخل التخصيص الكثير من ألفاظ العموم فيها . ومن الطبيعي أن يورث ذلك شبهة في دلالة العام على كل فرد بخصوصه ، سواء أظهر له مخصص أم لا ، وبصير دليلاً على احتمال الاختصار على البعض .

وإذا ثبت الاحتمال انتفى القطع واليقين ، لأن القطع واليقين لا يثبتان مع الاحتمال ، فلا نقول : دلالة العام قطعية وهو محتمل للتخصيص <sup>(١)</sup> .

#### ما استدل به الحنفية :

لقد أخذ الحنفية قطعية العام من فروع الإمام أبي حنيفة وأصحابه . قال البزدوي : ( العام عندنا يوجب الحكم فيما تناوله قطعاً وبقيناً بمنزلة الخاص فيما يتناوله . والدليل على أن المذهب هو الذي حكينا أن أبا حنيفة رحمه الله قال : إن الخاص لا يقضي على العام ، بل يجوز أن ينسخ الخاص به مثل حديث العرينين في بول ما يؤكل لحمه نسخ - وهو خاص - بقول النبي عليه السلام : « استنزهوا من البول » <sup>(٢)</sup> ومثل قوله عليه السلام : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » نسخ بقوله : « مامسته السماء ففيه »

(١) انظر « روضة الناظر » لابن قدامة ( ١٦٦/٢ ) « التلويح على التوضيح » : ( ٤٠/١ ) .

(٢) حديث العرينين رواه أحمد والبخاري ومسلم . أما حديث « استنزهوا .. » : فقد أخرجه الدارقطني وإلهاكم من حديث ابن عباس وأخرجه الطبراني من حديث أنس وقال : المحفوظ أنه مرسل .

العشر « (١) . ولما ذكر محمد رحمه الله فيمن أوصى بخاتمه لإنسان ثم بالفص منه لآخر بكلام مفصول : إن الحلقة الأول والفص بينها ، وإنما استحقه الأول بالعموم ، والثاني بالخصوص . وهذا قولهم جميعاً (٢) .

ثم استدلوا على ما ذهبوا إليه من القطعية ، بأن العموم بما وضع له اللفظ باتفاق جمهور العلماء - كما مر سابقاً - واللفظ إذا وضع لمعنى كان ذلك المعنى لازماً له وثابتاً به قطعاً عند إطلاقه حتى يقوم الدليل على خلاف ذلك ، وما دام اللفظ مؤشراً للعموم فإن العموم يلزم ويثبت به قطعاً حتى يقوم دليل - سوس - كالخاص يثبت مساه قطعاً حتى يقوم دليل الجواز ، وبحجود الاحتمالات التي لا دليل عليها لا أثر لها في الألفاظ (٣) .

فقوله تعالى : « وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » . يشمل قطعاً كل متوفى عنها زوجها إلا إذا جاء النخص ، سواء أكانت الوفاء قبيل الدخول أم كانت بعده (٤) .

وكذلك قوله جل وعلا : « وَاللَّائِي بَيْتِسْنَ مِنَ الْخَبِيزِ مِنْ نَسَائِكُمْ - فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَخْضَنْ » (٥) . يشمل عدة كل معتدة .

(١) انظر ما سبق : ( ج ١ / ص ٢٨٧ ، ٢٧٠ ) .

(٢) « أصول البزدوي » مع « كشف الأسرار » ( ٣٩١/١ - ٣٩٢ ) .

(٣) راجع « أصول البزدوي » ( ٢٩٤/١ ) « أصول السرخسي » .

( ١٣٧/١ ) « التوضيح » ( ٤٠/١ ) .

(٤) راجع « التوضيح » مع « التلويح » ( ٣٩/١ - ٤٠ ) المرأة .

مع المرقاة والحاشية ( ٢٥٣/١ ) .

(٥) « سورة الطلاق : ٤ » .

لا ترى الحُبْصَ ، يأساً أو صغراً ، على سبيل القطع ، سواء أكان ذلك قبل الدخول أم بعد الدخول ، إلا إذا ثبت المحصص (١) .

### الجواب عن الاحتمال :

ومسألة احتمال التخصيص في العام التي هي معتمد دليل القائلين بالظنية ، أجاب عنها الحنفية بأنهم لا ينفون أي احتمال كان ، وإنما ينفون الاحتمال الناشئ عن دليل ، فلا اعتبار لاحتمال غير ناشئ عن دليل - كما ذكر آنفاً - فإذا خص من العام بعض أفرادها ، كان احتمال التخصيص فيما بقي ناشئاً عن دليل فيعتبر ؛ لذا يصبح العام في هذه الحال ظني الدلالة (٢) .

وقد قرر الحنفية ذلك بناء على اصطلاحهم في المحصص ، حيث لا يعتبرون التخصيص إلا بدليل مستقل مقترن - كما أسلفنا -

فما اعتبره غيرهم تخصيصاً حتى شاع أنه ما من عام إلا وقد خص منه البعض ، هو منفي في نظرهم بناء على اصطلاحهم في تحديد الدليل الذي يكون به التخصيص .

قال صدر الشريعة في التوضيح : ( لا نسلم أن التخصيص الذي يورث الشبهة ، الاحتمال شائع فيه : بل هو في غاية القلة ، لأنه إنما يكون

---

(١) راجع «نور الأنوار» للميهوي «شرح المنار» للنسفي (١١١/١) .

(٢) راجع «أصول البزدوي» مع «كشف الأسرار» لعبد العزيز

البخاري (١٠٤/١ - ٣٠٧) «المنار وشرحه» لابن ملك (٢٨٧/١)

«نور الأنوار» للميهوي (١١١/١) قال الميهوي في شرحه لكلام النسفي :

( نقول : هذا احتمال فاشئ بلا دليل وهو لا يعتبر ، وإذا خص منه البعض

كان احتمالاً فاشئاً عن دليل فيكون معتبراً ) .

بكلام مستقل موصول بالعام ( <sup>(١)</sup> ) فرد صدر الشريعة على الجمهور بما هو اصطلاح الحنفية في المخصص .

### موقف التفتازاني :

غير أن التفتازاني لم يرتض كلام صدر الشريعة ، وأوضح ذلك بأن القائلين بظنية دلالة العام بناءً على الاحتمال الناشئ من وفرة التخصيص ، إنما يريدون بالتخصيص قصر العام على بعض المسميات ، سواء أكان بغير مستقل أم بمستقل ، موصول أو متواخ ، ولا شك في شيوعه وكثورته بهذا المعنى ، وعلى ذلك قرر صاحب « التلويح » أنه إذا وقع النزاع في إطلاق اسم التخصيص على ما يكون بغير المستقل ، أو بالمستقل المتراخي ، فلجمهور أن يقولوا : قصر العام على بعض مسمياته شائع فيه ، بمعنى أن أكثر المسميات مقصور على البعض ، فيورث الشبهة في تناول الحكم لجميع الأفراد في العام ، سواء أظهر له مخصص أم لا ، وبصير دليلاً على احتمال الاقتصار على البعض فلا يكون قطعاً <sup>(٢)</sup> .

واقعد تابع الكمال بن الهمام صاحب التحرير السعد التفتازاني في هذا حين قرر ( أن المؤثر في ظنية العام من حيث الدلالة على العموم كثرة إرادة البعض فقط ، لا مع اعتبار تسميته مخصصاً في الاصطلاح إذ لا دخل للتسمية في هذا المعنى ) <sup>(٣)</sup> .

(١) راجع « التوضيح » : ( ٤٠/١ - ٤١ ) .

(٢) راجع « التلويح على التوضيح » : ( ٤٠/١ - ٤١ ) .

(٣) راجع « التحرير » مع شرحه « تفسير التحرير » : ( ٢٦٦/١ ) .

موقف الحُضري من ابن الهمام وأينما في ذلك :

ومن العجيب أن الشيخ الحُضري رحمه الله لم يرتض ملاحظة الكمال على هذا الرد ، وقرر أنه لا حق له في ذلك لأن الخلاف ليس في الأسماء والاصطلاحات وإنما هو خلاف حقيقي .

فقد جاء باستدلال الجمهور بمسألة ( ما من عام إلا يخصص ) ثم برد بعض الحنفية عليه بما يشترطونه للتخصيص من كون الدليل المخصص مستقلاً مقترناً وقال : ( وهو كلام وجه جداً بناء على ما قرره الحنفية من اشتراط المقارنة في المخصص ، وأن النص المتراخي فضلاً عن أنه لا يسمى مخصصاً ، لا يدل على أنه أريد بالعام بعض أفرادهِ . ومن هذا يفهم أنه لا حق لابن الهمام في ملاحظته على هذا الرد ، لأن الخلاف ليس في الأسماء والاصطلاحات وإنما هو خلاف حقيقي ) (١) .

صحيح أن الخلاف بين كون العام قطعي الدلالة أو ظنيها خلاف حقيقي لما ترتب عليه من الآثار ، التي كان لها شأن في الفروع والأحكام - كما سيأتي - ولكن الذي يريدُه ابن الهمام ومن قبله السعد التفتازاني ينصبه - في رأينا - على فكرة الاحتمال على إطلاقها . ومن هنا جاءت الملاحظة على التقييد بالمستقل المقترن ؛ إذ هو اصطلاح القائلين بهذا القول وحدهم . وهذا ينفي الوجهة التي أرادها الحُضري : فالراجح - كما يبدو - ، ذهب إليه التفتازاني وابن الهمام .

موقف الشاطبي :

مر بنا أن الشاطبي من القائلين بقطعية دلالة العام ، ولقد أبدى تخوفاً شديداً من القول بالظنية واعتبر أن في ذلك ما يقتضي إبطال

(١) راجع « أصول الحُضري » : ( ص ١٨٧ ) .

الكليات القرآنية ، وإسقاط الاستدلال بالقرآن جملة ، إلا لجهة من التسهيل وتحسين الظن ، لا على تحقيق النظر والقطع بالحكم .

ويرى الشاطبي أن القول بالظنية يتنافى مع ما هو معلوم من أن النبي ﷺ بعث بجوامع الكلم واختصر له الكلام اختصاراً على وجه هو أبلغ ما يكون ، وأقرب ما يمكن التحصيل <sup>(١)</sup> .

### وأينا في دلالة العام :

والذي نيل إليه في دلالة العام هو ما ذهب إليه الجمهور ، لأن احتمال صرف العام عن عمومه وقصره على بعض أفرادها قائم ، يلاحظ ذلك كما سبق - في غالب عمومات الكتاب والسنة ، سواء أسمى القائلون بالقطعية

(١) جاء في الموافقات بعد الحديث عن شناعة الاختلاف في حججة العام بعد التخصيص أو عدم حججته ( ولقد أدى إشكال هذا الموضع إلى شناعة أخرى وهي أن عمومات القرآن ليس فيها ما هو معتد به في حقيقة من العموم وإن قيل بأنه حجة بعد التخصيص . وفيه ما يقتضي إبطال الكليات القرآنية وإسقاط الاستدلال به جملة إلا بجهة من التسهيل وتحسين الظن لا على تحقيق النظر والقطع بالحكم . وفي هذا إذا تؤمن توهم الأدلة الشرعية وتضعيف الاستناد إليها ) وبعد أن عرض لذكر ما يروى عن ابن عباس أنه ما من عام إلا يحصى ، قال : ( وجميع ذلك مخالف لكلام العرب ، ومخالف لما كان عليه السلف الصالح من القطع بمعلوماته التي فهموها تحقيقاً بحسب قصد العرب في اللسان ، وبحسب قصد الشارع في موارد الأحكام ) . ثم عرض لابتعاث النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجوامع الكلم وقرر أن رأس هذه الجوامع في التعبير العمومات ( فإذا فرض أنها ليست بوجوده في القرآن جوامع ، بل على وجه نعتقر فيه إلى محصلات ومقيدات وأمور أخرى ، فقد خرجت تلك العمومات عن أن تكون جوامع مختصرة ) .

ثم قال : ( وما نقل عن ابن عباس إن ثبتت عن طريق صحيح فيجوز التأويل . فالحق في صيغ العموم إذا وردت أنها على عموم في الأصل الاستعمالي ) الموافقات بتعليق الحضرة حسين ( ١٦٤/٣ - ١٦٥ ) .

هذا القصر تخصيصاً أم لم يسموه ، كما أوضح ذلك التفتازاني وابن الهمام .

ولا نرى مبرراً لتخوف الشاطبي على كليات القرآن وعموماته ، فالعدول إلى التخصيص لا يكون إلا بالدليل ، وليس الأمر متروكاً بلا ضوابط أو قيود .

ثم إن إبطال الكليات القرآنية يمكن أن ينطبق على مذهب الوقف فيما لو تعدى إلى نصوص الأحكام ، ولا ينطبق على القائلين بالعموم .

وعلى الأخص إذا علمنا أن الظنية المرادة ، هي الظنية في دلالة العام على كل فرد من أفرادها ، لأن دلالة العام على أصل المعنى هي في نظرم دلالة قطعية .

ثم ماذا يقول أبو إسحق في واقع نصوص الكتاب والسنة التي صرف غالبها عن عمومها إلى الخصوص ، وهي واردة بلسان من نزل القرآن بلغتهم ! إنه فيما نحسب لا يملك دفع هذا الواقع ، ولو أنه اعتبر أن ما ذهب إليه الجمهور خارجاً على العربية واستعمال السلف .

وبعد ذلك فإننا لا نرى أي تناف بين كون دلالة العام ظنية وبين ثبوت جوامع الكلام فيما بعث به رسول الله ﷺ ، فلا عدوان على ذلك ما دمنا نعتبر العام على ظاهره ولا نجنح إلى التخصيص إلا بدليل .

ورسول الله صلوات الله عليه إذا كان قد بعث بجوامع الكلام ؛ فهذا لا يتنافى مع ما قلده من أمانة البيان الذي كان منه تخصيص كثير من عمومات القرآن كما ثبت ذلك بالنقل السليم .

نقول هذا كله دفعاً لما قد يتوهم إطلاق بعضهم : إن القرآن الكريم قطعي الثبوت ظني الدلالة . علماً بأن اصطلاح « ظنية العام » عند الجمهور هو الذي جعل لخبير الآحاد المقبول دوراً في بيان القرآن الكريم كما سيأتي .

## المطلب الثاني

### ما ترتب على الاختلاف في دلالة العام

ولقد ترتب على الاختلاف في دلالة العام اختلاف العلماء في مسألتين هامتين كان لهما أثر كبير في تفسير النصوص واستنباط الأحكام .  
المسألة الأولى : جواز تخصيص العام من الكتاب أو السنة المتواترة بالدليل الظني ابتداء كخبر الواحد <sup>(١)</sup> والقياس .

(١) **الخبر المتواتر** : هو الخبر الذي انفصل بنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم اتصالاً بلا شبهة حتى صار كالمعائن المسموع ، وذلك أن يرويه قوم لا يتوهم نواطؤهم على الكذب لكثرتهم وعدالتهم وثبائهم أمانتهم ، ويدوم هذا الحد فيكون آخره كأوله ، وأوسطه كطرفيه ) ، وقد قرر العلماء أن المتواتر يوجب علم اليقين بمنزلة العيان علماً ضرورياً . وانظر « أصول البزدوي » : ( ٣٦/٢ ) .

**أما خبر الواحد** : فهو كل خبر يرويه الواحد والاثنان فصاعداً دون أن يبلغ درجة التواتر ، وهو عند الأكثرين لا يفيده العلم بنفسه سواء أفاده بلقرائن أم لم يفده أصلاً ولكن يوجب العمل . وانظر « أصول البزدوي مع كشف الأسرار » : ( ٢٧٠/٢ ) ، « التوضيح والتلويح » : ( ٣/٢ ) .  
**الخبر المشهور** : وقد ألحق الحنفية بالمتواتر من حيث تخصيص العام بالخبر المشهور وهو عندهم : ( ما يكون من الآحاد في العصر الأول - أي عصر -



فالحنفية لا يجيزون هذا التخصيص ، لأن العام من الكتاب أو السنة المتواترة قطعي في ثبوته وفي دلالة ، والقطعي لا يصح تخصيصه بالظني<sup>(١)</sup> .

قال عبد العزيز البخاري : ( العام من الكتاب والسنة المتواترة لا يحتمل الخصوص أي لا يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس لأنهما ظنيان فلا يجوز تخصيص القطعي بهما ، لأن التخصيص بطريق المعارضة والظني لا يعارض القطعي )<sup>(٢)</sup> .

أما الجمهور فيجيزون هذا التخصيص لأن العام عندهم - كما أسلفنا - ظني الدلالة ، فيصح أن يخص بالظني كخبر الآحاد ، والقياس الذي

---

- الصحابة - ثم ينقله في العصر الثاني وما بعده قوم لا ينوم تواطؤهم على الكذب ) .  
أما « المشهور » في علم أصول الحديث : فهو ( ما يرويه أكثر من اثنين في كل طبقة من طبقات الرواة ولم يصل إلى حد التواتر ) وهكذا يكون الحديث المشهور عند الحنفية قسماً للآحاد والمتواتر ، فهو واسطة بينهما . أما عند المحدثين : فهو قسم من الآحاد ، وهو ما لم يبلغ رتبة التواتر . قال ابن عابدين : ( والذي وقع الخلاف في تبديع منكره أو تكفيره هو المشهور المصطلح عند الأصوليين - يعني الحنفية - لا عند المحدثين وقد قرر الكمال بن الهمام أن الحق الاتفاق على عدم الإكفار بالمشهور لآحادية أصله فلم يكن تكذيباً له عليه السلام بل تخطئة لمجتهدين . وانظر حاشية ابن عابدين ( ١٧٦/١ - ١٧٧ ) . نعود إلى التذكير بهذا وإن مر الكثير منه في المجلد الأول لضرورة ذلك هنا .

(١) راجع « تقويم الأدلة » للدبوسي : ( ٣٧٨ - ٣٧٩ ) . مخطوطة دار الكتب المصرية ، « أصول البزدوي » : مع « كشف الأسرار » : لعبد العزيز البخاري ( ٢٩٤/١ ) .

(٢) راجع « كشف الأسرار » : لعبد العزيز البخاري ( ٢٩٤/١ ) .

ثبتت علته بنص أو إجماع<sup>(١)</sup> .

هذا وقد أيد الحنفية رأيهم بأن ما ذهبوا إليه هو قول أبي بصير وعمر وعبد الله بن عباس وعائشة رضي الله عنهم : وأوردوا قصة فاطمة بنت قيس مع عمر رضي الله عنه حين ادعت أنه عليه السلام جعل لها النفقة والسكنى وهي مبتوتة ، فقال عمر : « كيف نترك كتاب ربنا لقول امرأة ، ورفض أن يأخذ بحديثها<sup>(٢)</sup> ، والمقصود بالكتاب هنا قوله تعالى : « اسكنوهن من حيث سكتن من وجدكم<sup>(٣)</sup> » .

وقد أجاب القائلون بالتخصيص : بأن عمر إنما قال مقالته هذه لتردده في صحة الحديث لا لرده تخصيص عموم الكتاب بالسنة الأحادية ؛ فإنه لم يقل : كيف نخصص كتاب ربنا بخبر آحادي وإنما قال : « كيف نترك كتاب ربنا لقول امرأة<sup>(٤)</sup> » ، ولو كان خبر الآحاد مردوداً مطلقاً لما احتاج إلى هذا التعليل . قال الشوكاني : ( ويؤيد ذلك ما في صحيح مسلم وغيره بلفظ قال عمر : لا نترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لعلها حفظت أو نسيت . فأفاد هذا أن عمر تردد في كونها حفظت أو نسيت ،

---

(١) راجع « مختصر المنتهى » لابن الحاجب مع « شرحه للعضد وحاشيته السعد » : ( ١٤٩/٣ - ١٥١ ) « الإحكام » للآمدي : ( ٤٧٦/٢ ، ٤٩١ ) « أصول الفقه » للجاجرمي : ( ق ٣٢ ) مخطوطة دار الكتب المصرية .

(٢) انظر ما سلف ( ص ٧٢٣ ج ١ ) .

(٣) « سورة الطلاق : ٦ » .

(٤) راجع « الإحكام » للآمدي : ( ٤٧٢/٢ - ٤٧٧ ) ابن الحاجب مع « العضد والسعد » : ( ١٥٠/٢ - ١٥١ ) .

ولو علم أنها حفظت ذلك وأوردته كما سمعته لم يتردد في العمل بما روته (١) .  
وكان من الجمهور أن أيدوا ما ذهبوا إليه أيضاً بما عرف عن الصحابة  
من تخصيص عموماً الكتاب بمنحصر الآحاد ؛ فقد خصصوا قوله تعالى :  
« وأحل لكم ما وراء ذلكم » الذي يشمل نكاح المرأة على عمتها وخالتها -  
بما جاء في الحديث الصحيح « نهى النبي ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها  
أو خالتها » (٢) ، كما خصصوا قوله تعالى : « يوصيكم الله في أولادكم للذكر  
مثل حظ الأنثيين » وهو يوجب الميراث للأولاد عموماً ، بقوله عليه السلام :  
« لا نورث ما تركناه صدقة » (٣) ، ومثل ذلك كثير .

وقد رد الحنفية ذلك بأن مثل هذه الأحاديث من المشهور فهي آحاد  
في العصر الأول ولكنها تواترت فيما بعد . والمشهور يخص العام عندهم (٤) .

---

(١) راجع « إرشاد الفحول » للشوكاني : ( ص ١٥٨ ) وانظر « نهاية  
الوصول » للمطهر الحلي : ( ص ١١٠ ) مخطوط دار الكتب المصرية .

(٢) الحديث أخرجه أحد وأصحاب الكتب الستة من رواية أبي رضي الله  
عنه ، وفي رواية « نهى أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها » رواه أحد  
وأصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه والترمذي . وفي لفظ لأبي داود من رواية  
أبي هريرة أيضاً « لا تنكح المرأة على عمتها ، ولا العمه على ابنة أخيها ، ولا  
المرأة على خالتها ، ولا الحالة على بنت أخيها » وانظر « معالم السنن » للخطابي :  
( ١٩٨/٣ ) « متفقاً للأخبار » مع « نيل الأوطار » : ( ١٥٦/٦ ) فما  
بعدها . وراجع « المبسوط » للرخسي : ( ١٩٠/٤ ) .

(٣) انظر ما سلف ( ص ٦٥ ) .

(٤) ما عده الحنفية من المشهور الذي يخص العام قبل تخصيصه حديث  
الدارقطني « ولا يرث القاتل شيئاً » : وعد الرخسي من المشهور أيضاً حديث -

## من آثار الاختلاف عند التطبيق

كانت للاختلاف في تخصيص العام ابتداء بخبر الواحد والقياس أثر واضح في كثير من الأحكام . نذكر من ذلك على سبيل المثال ما يلي :

قال الله تعالى في سورة الأنعام : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمُ الله عليه وانه لفسق » وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « المسلم يذبح على اسم الله ممي أو لم يسم <sup>(١)</sup> » وفي رواية « ذبيحة المسلم حلال

« لا تنكح الأمة على الحرة وتنكح الحرة على الأمة » . راجع المبسوط : ( ١٩٧/٤ ) « التقرير والتحجير شرح التحرير » : ( ٢١٩/٢ ) على أن الإجابة بشبهة الأخبار لا تدفع في نظرنا واقع الاحتجاج بأخبار الآحاد ؛ لأن الاصطلاح على تسمية نوع من خبر الآحاد مشهوراً لاعتبارات معينة عند الحنفية لا ينفي عنه صفة الآحادية ، وحسبنا من خبر الآحاد أن يكون مستوفياً شرط القبول بسنده ومنتنه . ولذا كان من غير المقبول عندهما ما قرره الأستاذ الفاضل عمر عبد الله من أنه تخصيص الكتاب بخبر الواحد غير معقول . إن الرسول عليه السلام هو المبين فهل إذا وجدنا الحديث الصحيح قف عن بيان الكتاب به لأنه ليس متواتراً ولا مشهوراً . لقد رأينا إماماً كالشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ يعنى في رسالته أشد العناية بضبط طرق الاستدلال فلا يتكرر التخصيص بخبر الآحاد ولكن يحرص كل الحرص على أن يكون هذا الخبر صحيحاً ، أتراد أن يتصرف تصرفاً غير معقول أم كان يأخذ بالكتاب أولاً وبالسنن التي فيها بيان القرآن نائياً ؟ انظر : « سلم الوصول إلى علم الأصول » للأستاذ عمر عبد الله ( ص ٢٠٢ ) « الرسالة » للشافعي ( ص ٦ : ٣٦٩ ، ٧٣ - ٤٧١ ) وأنظر ما يقوله الدهلوي في « الانصاف » ( ص ٧١ ) « حجة الله البالغة » ( ١٤٦/١ ) .

(١) الحديث بهذا اللفظ ذكره صاحب « الهداية » وقال عنه الزيلعي في « نصب الراية » : ( غريب بهذا اللفظ ) ثم ذكر أحاديث بمعناه منها ما أخرجه الدارقطني عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المسلم يكفيه اسمه ، فإن نسي أن يسمي حين يذبح فليسم . وإذا ذكر اسم الله ، ثم ليأكل » « نصب الراية » : ( ١٨٢/٤ ) .

ذكر اسم الله عليها أو لم يذكره<sup>(١)</sup> .

فذهب الحنفية إلى تحريم الأكل من الحيوان الذي لم يذكر اسم الله عليه عند ذبحه عمداً تمسكاً بعموم الآية « ولا تأكلوا مما .. » ولم يخصصوا هذا العموم بالحديث المذكور ؛ لأنه خبر آحاد وهو ظني فلا يخص عموم نص الآية ابتداءً ، الذي هو قطعي الدلالة إلى جانب كونه قطعي الثبوت<sup>(٢)</sup> .

قال صاحب العناية : ( وقوله : « ولا تأكلوا مما .. » لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق ، عام مؤكداً بمن التي تفيد التأكيد ، وتأکید العام ينفي احتمال الخصوص فهو غير محتمل للتخصيص )<sup>(٣)</sup> .

وهكذا يكون من مقتضى العموم عند الحنفية وعدم تخصيص الآية بالحديث ، حرمة الأكل من الذبيحة التي لم يذكر اسم الله عليها سواء أكان ذلك عمداً أم نسياناً .

غير أنهم أجازوا الأكل من الذبيحة اذا تركت التسمية عليها نسياناً لأنهم اعتبروا النامي ذا كراً حكماً ، فهو ليس ببارك ذكر اسم الله تعالى ؛ لأن الشارع - كما يرون - أقام الملة في هذه الحال مقام الذكر ، مراعاة لعذر كان من جهة المكف وهو النسيان ، وذلك لدفع الحرج ، كما أقام الأكل ناسياً في أثناء الصوم مقام الامساك ، واذا اعتبر النامي ذا كراً

---

(١) الحديث من مراسيل أبي داود من رواية ثور بن يزيد عن الصلت .

« فصب الزابة » ( ١٨٢/٤ ) .

(٢) راجع « أصول البزدوي » مع « كشف الأسرار » لعبد العزيز

البخاري ( ٢٩٥/١ - ٢٩٦ ) .

(٣) راجع « الهداية مع العناية » ( ٥٥/٨ ) .

حكماً بقيت الآية على عمومها . وإلى حل ما تركت التسمية عليه نسياناً ذهب علي وابن عباس رضي الله عنهما<sup>(١)</sup> .

أما الشافعية : فقد خصصوا الآية بالحديث ، فأباحوا الأكل من ذبيحة المسلم ، إذا ترك التسمية عليها عمداً ، جرياً على قاعدتهم في جواز تخصيص العام ابتداءً بخبر الواحد ، فعام الكتاب ظني الدلالة وإن كان قطعي الثبوت والظني يجوز تخصيصه بالظني .

وتأولوا الآية أيضاً بأن المقصود ما ذكر عليه غير اسم الله تعالى كالذي يذبح للأوثان بدليل قوله تعالى : « وما أهل به لغير الله » . قال الرملي : ( وسياق الآية دال عليه فإنه قال : « وانه لفسق » والحالة التي يكون فيها فسقاً هي الإهلال لغير الله تعالى ، قال تعالى : « أو فسقاً أهل لغير الله به »<sup>(٢)</sup> ) .

ويرى بعض الحنفية من المتأخرين كالمهري وغيره ، أن الشافعية قد ذهبوا إلى ما ذهبوا إليه عملاً بتخصيص العام بخبر الواحد والقياس أيضاً ، إذ قاسوا تارك ذكر اسم الله عمداً على تاركه نسياناً ، ورد الحنفية هذا القياس ، بأن التارك نسياناً غير خارج من عموم الآية ، فهو ذاكر حكماً كما مر<sup>(٣)</sup> .

(١) راجع « الهداية » مع « العناية ونتائج الأفكار » لقاضي زاده : ( ٥٤/٨ ) .

(٢) راجع « المذهب » لشيرازي : ( ٢٥١/١ ) « تخريب العرور على الأصول » للزنجاني بتحقيق المؤلف : ( ص ١٩٤ ) « نهاية المحتاج » للرملي : ( ١١٢/٨ ) مع « حاشيتي الشبراملسي والرشيدي » .

(٣) راجع « نور الأنوار شرح المنار » لميهوي : ( ١١٣ - ١١٥ ) .

## دعوى الإجماع في كل من المذهبين

هذا : وقد أيد كل من الحنفية والشافعية ما ذهبوا إليه بعد الاستدلال المذكور بدعوى الإجماع فيما اتجهوا إليه ، وكل يدعيه في جانب من جوانب المسألة .

فقد جاء في الهداية مثلاً : ( والشافعي مخالف للإجماع ، فإنه لا خلاف فيما كان قبله ، في حرمة متروك التسمية عامداً ، وإنما الخلاف بينهم في متروك التسمية ناسياً ، فمن مذهب عمر أنه يحرم ، ومن مذهب علي وابن عباس رضي الله عنهم أنه يحل ، بخلاف متروك التسمية عامداً .

ولهذا قال أبو يوسف والمشايع رحمهم الله : إن متروك التسمية عمداً لا يسع فيه الاجتهاد ، ولو قضى القاضي بجواز بيعه لا ينفذ لكونه مخالفاً للإجماع ) (١) .

أما صاحب « نهاية المحتاج » - من الشافعية - : فقرر أيضاً في معرض استدلاله على أن المقصود من الآية تحريم ما ذكر عليه اسم غير الله تعالى أن ( الإجماع قام على أن من أكل ذبيحة مسلم لم يسم عليها فليس بفاسق ) (٢) .

---

(١) « الهداية » ( ٥٤/٨ ) ، وانظر « نتائج الأفكار » لقاضي زاده الذي لم يرفض كلام صاحب الهداية من دعوى الإجماع على حرمة متروك التسمية عمداً قبل الشافعي ، ثم دعوى عدم احتمال « ما لم يذكر اسم الله عليه » للتخصيص مع أن جعل الناسي ذاكرة لا يتصور بدون تخصيص الناسي من عموم قوله تعالى « ما لم يذكر اسم الله عليه » لمن كان عامداً وناسياً قال رحمه الله : ( وتخصيص الشيء مما هو غير محتمل للتخصيص غير متصور أيضاً فتحقق التناقض بين الكلامين ) . « نتائج الأفكار » ( ٥٦/٨ ) .

(٢) راجع « نهاية المحتاج » : ( ١١٢/٨ ) مع « حاشيتي الشبراملسي -

## المسألة الثانية :

وبما ترتب على الاختلاف في دلالة العام ما إذا ورد عام وخاص واختلف حكمهما ؛ بأن دل أحدهما على حكم يخالف ما دل عليه الآخر .

فالجهور تمثيلاً مع ظنية العام ، لا يحكمون بالتعارض بينهما ، وإنما يخصون العام بالأخص منه ، فيعملون بالخاص فيما دل عليه ، ويعملون بالعام

---

- والرشدي « . وانظر « المذهب » للشيرازي : ( ٢٥١/١ ) . هذا وأما عن التخصيص بالقياس : فقد جاء الرنجاني على ذكر أن الشافعي حيث ذهب إلى أن دلالة العام ظنية يجوز تخصيص العام بالقياس - إذ هو دليل شرعي معمول به - قياماً بمسألة تفرعت عن هذا الأصل هي : حكم مباح الدم يلتجئ إلى الحرم فقال :

( ويتفرع عن هذا الأصل أن مباح الدم إذا التجأ إلى الحرم لا يعصمه الالتجاء عند الشافعي طرداً للقياس الجلي - يعني أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما قُتل عاصم بن ثابت الأنلح وخبيب بقتل أبي سفيان في داره بمكة إن أمكن - كما ذكر الرازي . أو أمره بقتل نفر ، منهم ابن الأخطل يوم الفتح - .

ثم قال : ( وعندم - يعني الحنفية - يعصمه ذلك لعموم قوله تعالى : « ومن دخله كان آمناً » .

فالشافعي خصص عموم هذا النص بالقياس لقيام موجب الاستيفاء وبعد احتمال المانع ، إذ لا مناسبة بين اللباز إلى الحرم ، وإسقاط حقوق الآدميين المبينة على الشرح والضنه والمضابفة . كيف وقد ظهر إلغاؤه فيما إذا انشأ القتل في الحرم ، وفي قطع الطرق . وأبو حنيفة لم يجوز تخصيص هذا العموم بالقياس وإن كان جلياً ) . « تخريج الفروع على الأصول » للإمام الرنجاني : ( ص ١٧٥ - ١٧٧ ) بتحقيق المؤلف وانظر « كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري : ( ٢٩٦/١ - ٢٩٨ ) « التفسير الكبير » للفتن الرازي : ( ٥٣/٤ - ٥٣ ) .



خفا وراء ذلك ، لأن التعارض منتف بين العام الذي هو ظني الدلالة وبين الخاص الذي هو قطعيها<sup>(١)</sup> .

أما الخفية : فجرباً على قاعدتهم في قطعية العام يحكمون في هذه الحالة بالتعارض بينها في القدر الذي دل عليه الخاص لتساويها في القطعية<sup>(٢)</sup> . وعندئذ نكون أمام ثلاثة أحوال<sup>(٣)</sup> .

أ - فإذا علم مجيء الخاص بعد العام من غير تراخ كان مخصصاً له ومبيناً - كما ذكر من قبل<sup>(٤)</sup> .

وذلك كقول الله تعالى : « فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر » مع قوله جل وعلا « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » . وكقوله جل ثناؤه « وحرم الربا » مع قوله « وأحل الله البيع » ففي آيتي الصيام والبيع علم مجيء الخاص بعد العام وكان ذلك من غير تراخ ، فكان الخاص مبيناً للعام على سبيل التخصيص .

ب - أما إن علم تأخر مجيء الخاص عن العام ، بأن جاء بعده على التراخي ، كان هذا الخاص ناسخاً للعام في القدر الذي اختلفا فيه ، متى تساوى

---

(١) انظر « أصول الفقه » للخضري : ( ص ٢٢٣ - ٢٢٤ ) .

(٢) راجع « التوضيح مع التلويح » : ( ٤١/١ ) .

(٣) راجع « أصول السرخسي » : ( ١٤٢/١ ) « التوضيح مع التلويح » : ( ٤١/١ ) .

(٤) راجع « أصول السرخسي » : ( ١٤٢/١ ) « التوضيح مع التلويح » : ( ٤١/١ ) .

معه في الشبوت <sup>(١)</sup> .

يتضح ذلك بقوله تعالى في شأن حد القذف : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً <sup>(٢)</sup> ... » الآية ، مع قوله جل ثناؤه في شأن اللعان : « والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين <sup>(٣)</sup> . »

فالنص الأول عام يشمل الأزواج وغيرهم وذلك واضح في قوله والذين يرمون ... » .

والنص الثاني خاص بالأزواج كما هو ظاهر ، وقد ثبت تأخر هذه الآية في النزول عن الآية الأولى وإن كانت متصلة بها من حيث النظم والترتيب . ودليل التأخر في النزول ما جاء في الصحاح أن هلال بن أمية <sup>(٤)</sup> قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سمعاء فقال له النبي عليه السلام : البينة أو حد في ظهرك ، فقال هلال : يا رسول الله إذا رأى أحداً على امرأته رجلاً ، ينطلق بيلمس البينة ؟ فجعل النبي ﷺ يقول : البينة أو حد في ظهرك ، فقال هلال : والذي بعثك بالحق إني لصادق ، ولينزلن

---

(١) راجع « التوضيح مع التلويح » : ( ٤١/١ ) فا بعدها . « المنار » للنسفي مع « نور الأنوار » لليهوي : ( ١١١/١ - ١١٢ ) فا بعدها .

(٢) « سورة النور : ٤ » .

(٣) « سورة النور : ٦ » .

(٤) هو الصحابي هلال بن أمية بن عامر الأنصاري الواقفي ، شهد بدرًا وما بعدها . وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا - رضوان الله عليهم - وقاب الله عليهم .

الله ما يبيري ظهري من الحد فنزل جبريل وأنزل عليه « والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم » (١) . . . فتكون هذه الآية - وهي من الخاص - قد تأخرت عن سابقتها - وهي من العام - فتعتبر ناسخة لها نسخاً جزئياً فيما تعارضاً فيه بما يشملها العام قبل التخصيص - وهم الأزواج - فبعد أن كان حكم الزوج إذا قذف زوجته وعجز عن البينة إقامة حد القذف - كما تقضي بذلك الآية الأولى - أصبح حكمه إجراء اللعان بينه وبين زوجته على الطريقة التي نصت عليها الآيات فيما بعد ، وهي أن يشهد الزوج أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين فيما رماها به ، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، فإذا شهد ذلك وأرادت الزوجة أن تدرأ عن نفسها العذاب ، فعلها أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماها به ، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين .

ج - وإن لم يعلم تأخر الخاص عن العام ولا مقارنته له ، وقع التعارض بينهما ، فيعمل بالراجح منها . فإن لم يتوفر ما يرجح أحدهما على الآخر تساقطا فلم يعمل بواحد منها فيما دل عليه الأخص (٢) .

### من آثار الاختلاف في التطبيق :

كما كان للاختلاف في مسألة تخصيص العام بخبر الواحد والقياس أثر

(١) حديث هلال بن أمية أخرجه أحمد وأصحاب الكتب الستة باللفاظ مختلفة من رواية ابن عباس ، وأخرجه النسائي من رواية أنس . وانظر « معالم السنن » للخطابي : ( ٢٦٢/٣ - ٢٦٣ ) « منتقى الأخبار مع نيل الأوطار » : ( ١٦٢/٣ - ٢٦٣ ) فابعدا .

(٢) راجع « التوضيح مع التلويح » : ( ٤١/١ ) .

في الاستنباط ، كذلك كان لهذه المسألة التي نحن بصددھا أثره في عدد من الأحكام نذكر منه على سبيل المثال ما يلي :

ورد في شأن نصاب الزكاة عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « فيا سقت السماء والعيون ، أو كان عثريا العشر ، وفيا سقى بالنضح نصف العشر » (١) .

كما ورد في ذلك أيضاً عن أبي سعيد الخدري أنه قال : قال رسول الله ﷺ : « ليس فيا دون خمسة أوسق من تمر ولا خب صدقة » (٢) .  
فالنص الأول عام ، يدل على وجوب الزكاة في القليل والكثير مما يخرج من الأرض ، دون تحديد نصاب معين لزراع أو ثمر ، ومقتضى ذلك وجوب العشر في كل ما تأتي به الأرض قل أو كثر .

والنص الثاني خاص ، يدل على عدم وجوب الزكاة فيا دون خمسة أوسق ؛ فهو لا يشمل ما دون ذلك من الزرع والثمار .  
ومقتضى هذا أن العشر لا يجب إلا إذا بلغ ما تعطيه الأرض نصاباً مقداره خمسة أوسق فما فوق (٣) .

وهكذا يقع الاختلاف بين الحديثين فيا دون خمسة أوسق ، فالعام يثبتُه والخاص ينفيه .

---

(١) الحديث رواه رجال الصحيح إلا مسلماً . والنضح : الساقية ، ويقال للبعير الذي يستقى به الماء من البئر : الناضح . وانظر ( من ٨٠ ) مما سلف .  
(٢) رواه مسلم وأحمد والنسائي . وانظر « نيل الأوطار » : ( ٩٤٩ / ٤ )  
فا بعدها .

(٣) راجع « الأم » للشافعي : ( ٣٢ / ٢ ) .

وذهب أبو حنيفة رحمه الله إلى عدم اشتراط نصاب معين لوجوب الزكاة فيما يخرج من الأرض ، ذلك لأن العام والخاص قد تعارضا فيما دون الخمسة أوسق ولم يعلم الراجح منها ، ولكن يرجع الحديث الأول لأنه أشهر من الثاني .

ثم أن في وجوب الزكاة في كل ما يخرج من الأرض احتياطاً لتبرئة الذمة والخروج من العهدة .

وذلك بالإضافة إلى أن في ذلك مصلحة لذوي الحاجة والمستحقين ، وهكذا رجح أبو حنيفة العام على الخاص لتوفر هذه المرجحات <sup>(١)</sup> .

وذهب الجمهور إلى تخصيص الحديث الأول بالثاني فاشتراطوا لوجوب الزكاة فيما يخرج من الأرض ، أن يبلغ نصاباً قدره خمسة أوسق فلا تجب الزكاة فيما دون ذلك <sup>(٢)</sup> .

وكان ذلك بناء على تخصيص العموم الوارد في حديث « فيما سقت السماء . . . » بحديث الأوسق ، حيث يقضي الخاص على العام فيخصه ويبينه <sup>(٣)</sup> . وهكذا اختلف الحكم في الفرع بناء على الاختلاف في الأصل .

---

(١) وما ذهب إليه الحنفية هو قول ابن عباس وزيد بن علي والنخعي راجع « الهداية وفتح القدير » : ( ٣ / ٢ ) « كشف الأسرار » شرح أصول البزدوي لعبد العزيز البخاري : ( ٢٩٨ / ١ ) .

(٢) راجع « المهذب » للشيرازي : ( ١٥٤ / ١ ) « نهاية المحتاج » للرملي ( ١١٢ / ٨ ) « المغني » لابن قدامة ( ٦٨٩ / ٢ ) فابعدها . « بداية المجتهد » : لابن رشد ( ٢٦٥ / ١ - ٢٦٦ ) .

(٣) قال النووي : ( اختلف العلماء في أنه هل تجب الزكاة في كل ما أخرجت الأرض .. إلا الحشيش والخطب ونحوها أم يختص ؟ فعمم أبو حنيفة وخصص الجمهور ... ) « شرح النووي على صحيح مسلم » : ( ٥٤ / ٧ ) .



## الفصل الثاني





# المشرك

## المبحث الاول

### ماهية المشترك وأسباب وجوده

يرى المتتبع لأساليب الخطاب في اللغة العربية وكيفية وقوع الأسماء على مسمياتها ، أنه كثيراً ما تسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد ، كما نرى في عين الماء ، وعين المال ، وعين السحاب . وهذا ما يدعى في اللغة بالمشترك<sup>(١)</sup> .

ولقد تعرض للباحث في الكتاب والسنة كثير من النصوص التي تشتمل على ألفاظ مشتركة ، حيث يدل اللفظ على أكثر من معنى ، وكان ذلك سبباً لاختلاف أنظار العلماء فيما أراده الشارع من تلك الألفاظ ، وهذا الاختلاف انبنى عليه اختلاف فيما يدل عليه النص المشتمل على اللفظ المشترك من أحكام .

ولما للمشترك من أثر في استنباط الأحكام عني العلماء بتحديد ماهيته ، وإيضاح أسباب الاشتراك ، ودلالة المشترك على الحكم كيف تكون . وسنعرض - ولو بإيجاز - لأهم الجوانب في المشترك والتي لا بد منها في

---

(١) انظر « الصاحبي » لابن فارس : ( ص ١٧١ ) « المزهر » للسيوطي

( ٣٦٩/١ ) فإبعدها .

طريق الاستنباط من نصوص الكتاب والسنة التي جاءت بلفظ كثيراً ما يقع الاسم الواحد فيها على شئين أو أشياء كثيرة .

### تعريف المشترك :

المشترك : هو اللفظ الموضوع للدلالة على معنيين أو معانٍ مختلفة بأوضاع متعددة <sup>(١)</sup> .

وقد عرفه البزدوي في الأصول بأنه ( كل لفظ احتمل معنى من المعاني المختلفة أو اسماً من الأسماء على اختلاف المعاني على وجه لا يثبت إلا واحد من الجملة مراداً به ) <sup>(٢)</sup> .

وقد تخوف الشارح عبد العزيز البخاري من أن يوهم قول البزدوي : ( من المعاني ) أن عدد الثلاث شرط في الاشتراك كما هو شرط في العموم ، فأبان أن الأمر ليس كذلك ، وأن الاشتراك يثبت بين المعنيين والاسمين أيضاً قال رحمه الله : ( ولهذا قيل في حده : هو اللفظة الموضوعة لحقيقتين مختلفتين أو أكثر وضعاً أو لا من حيث هما مختلفتان ) <sup>(٣)</sup> .

(١) قال السيوطي : ( وقد حده أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين دلالة واحدة فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة ) « المزهري » : ( ١٧١/١ ) .

(٢) راجع « أصول البزدوي مع كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري : ( ٣٧/١ - ٣٨ ) وانظر : « طلعة الشمس » للسالمي الإباضي : ( ١٣٤/١ ) .

(٣) « كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري ( ١٣٤/١ ) ومن هنا قال السالمي في « طلعة الشمس » : ( وحاصله أن المشترك هو ما تكرر فيه الوضع بحسب معانيه من غير إهمال لبعضها ، ويكون اسماً : كالقرء للظهر والحيض . ومفعلاً : كحَسَسَ لـ « أقبل » ولـ « أدبر » وحرماً : كـ « من » الجارة تتكون بتبعيض وللابتداء وغيرهما من معانيها .

مثال ذلك : لفظ العين : فإنه يطلق على الباصرة ، وعين الشمس وما ينبع من الماء ، والجاوس ، وعلى سحاب ينشأ من قبل القبلة والمال الناض ، وقد وضع لكل منها بوضع على حدة .

وكذلك القراء : فإنه يطلق على الحيض ، كما يطلق على الطهر وهو الفترة الزمنية بين الحيضتين وقد وضع لكل منها بوضع خاص ، جاء ذلك في قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » .

ومن المشترك في كتاب الله أيضاً لفظ ( قضى ) فقد جاء بمعنى ( حتم ) كقوله جل ثناؤه : « فيمنك التي قضى عليها الموت » <sup>(١)</sup> ، ومعنى : ( أمر ) كقوله تعالى : « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه » <sup>(٢)</sup> ، أي أمر ، كما جاء بمعنى ( أعلم ) كقوله جل وعلا : « وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب » <sup>(٣)</sup> أي أعلمناهم ، وجاء بمعنى ( صنع ) كقوله جل ثناؤه : « فاقض ما أنت قاض » <sup>(٤)</sup> ، وكقوله « ثم اقضوا إليّ » <sup>(٥)</sup> أي اعملوا ما أنتم عاملون <sup>(٦)</sup> .

---

(١) « سورة الزمر : ٤٢ » .

(٢) « سورة الاسراء : ٣٣ » .

(٣) « سورة الاسراء : ٤ » .

(٤) « سورة طه : ٧٢ » .

(٥) « سورة يونس : ٧١ » .

(٦) انظر « الصاحبي » لأحمد بن فارس : ( ص ١٧١ ) « كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري : ( ٣٨/١ - ٣٩ ) وانظر الكثير من الأمثلة في « المزهر » للسيوطي : ( ٣٦٩/١ - ٣٨٤ ) .

## أسباب وجود المشترك :

يبدو للباحث أن وجود المشترك يرجع إلى عدة أسباب منها :

١ - اختلاف القبائل العربية في إطلاق الألفاظ على المعاني ، حيث تصطلح قبيلة على إطلاق لفظ على معنى معين ، وتصطلح قبيلة أخرى على إطلاق اللفظ نفسه على معنى آخر وتصطلح قبيلة ثالثة على معنى ثالث وهكذا ..

وقد لا يكون بين المعنيين أو المعاني مناسبة ما ، فيصير اللفظ موضوعاً لمعنيين أو أكثر ، وينقل إلينا اللفظ مستعملاً في معنيين أو أكثر من غير نص على اختلاف الواضع <sup>(١)</sup> .

٢ - أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنى مشترك بين معنيين ، فتصلح الكلمة لكل من المعنيين ، لوجود المعنى الجامع بينهما ، وعلى توالي الزمن يغفل الناس هذا المعنى الجامع ، فيعدون الكلمة من قبيل المشترك اللفظي كالقراء ، فإنه اسم لكل وقت اعتيد فيه أمر خاص فيقال : ( للحمى قراء ) أي دور معتاد تكون فيه ، ( وللبرأة قراء ) أي وقت تحيض فيه ووقت تطهر فيه ، ( وللثريا قراء ) أي وقت اعتيد معها نزول المطر فيه .

---

(١) وقد يكون ذلك من واضع واحد لفرض الإيهام على السامع في المعنى الثاني . وقد ذكروا في ذلك ما روى عن أبي بكر الصديق وقد سأله رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم وقت ذهابها إلى الغار ، من هذا ؟ قال : هذا رجل يهديني السبيل . « كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري : ( ٣٩/١ ) « المزهر » للسيوطي : ( ٣٦٩/١ ) .

٣ - أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنى ، ويستعمل في معنى آخر على سبيل المجاز لعلاقة بين هذا المعنى والمعنى الأول ، ثم يشتهر استعمال هذا اللفظ في المعنى المجازي ، وينسى التجوز مع الزمن حتى يصير حقيقة عرفية فيه ، وينقل اللفظ إلى أبناء اللسان على أنه حقيقة في المعنيين ، لا على الأول أنه حقيقة وعلى الثاني أنه مجاز .

٤ - أن ينقل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى اصطلاحى فيكون حقيقة لغوية في الأول وعرفية في الثاني ، وينقل اللفظ إلينا على أن له معنيين حقيقيين ، وبذلك يكون مشتركاً بينهما <sup>(١)</sup> .

---

(١) راجع « مفتاح الوصول » للنمساوي : ( ص ٤٤ ) ، « كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري : ( ٣٩/١ ) . « طلعة الشمس » للسالمي : ( ١٣٤/١ ) « أصول الفقه » للبرديسي : ( ص ٣٩٦ ) .

## المبحث الثاني

# دلالة المشترك

### المطلب الأول

#### موقف العلماء من دلالة المشترك

لا شك أن العمل بما تدل عليه الألفاظ هو المطلوب في التشريع ، فإذا ورد المشترك من غير أن يرد تصريح بإرادة معنيه أو معانيه ، فعنى ذلك أن هنالك لبهاً في النص الذي ورد فيه المشترك ، فلا بد من سلوك السبيل لازالته كي يتسنى العمل بمدلول اللفظ ، ويخرج المكلف عن العهدة . ومن هنا قرر العلماء أن الاشتراك خلاف الأصل ، فإذا دار اللفظ بين الاشتراك وعدمه ، فعلم الاشتراك أرجح (١) : وإذا تحقق الاشتراك فالباحث في نص من نصوص الأحكام يكون أمام حالتين :

الحالة الأولى - أن يكون اللفظ المشترك الوارد في نص شرعي

(١) انظر « نهاية الوصول » للعطهر الخلي : ( ص - ٣٥ ) مخطوطة دار الكتب المصرية .

مشتراكاً بين معنى لغوي ومعنى اصطلاحى شرعى ؛ فهنا يتعين أن يراد بالمشترك معناه الاصطلاحى الشرعى ؛ وذلك كالألفاظ الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، والطلاق ، الواردة فى الكتاب والسنة ؛ فالمراد من كل واحد منها المعنى الشرعى ، لا اللغوي . ولا يراد اللغوي إلا إذا وجدت قرينة تصرف اللفظ عن معناه الاصطلاحى الشرعى .

فلفظ الصيام موضوع لغة للامساك ، وجاء الشارع ليضعه للعبادة المعروفة ، فعندما يرد فى كتاب أو سنة ، فالمراد المعنى الشرعى ما دامت القرينة الصارفة لم توجد .

وإذا كنا نقول أنه لا خلاف بين العلماء فى لزوم الأخذ بالمعنى الذي تدل عليه القرينة ، إن الأنظار تختلف فى تقويم هذه القرينة أو القرائن الموجهة لمعنى على آخر ، فما يكون صالحاً للترجيح عند فريق ، قد لا يكون صالحاً عند آخرين ، وكثيراً ما ينتج ذلك اتجاه كل إلى معنى غير المعنى الذي اتجه إليه غيره ، بناء على تفاوت الأنظار فيما يصلح للترجيح .

مثال الصرف بالقرينة قوله تعالى : « إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً » (١) فإن الصلاة من الألفاظ المشتركة بين المعنى اللغوي - وهو الدعاء - والمعنى الشرعى ، وهو الأقوال والأفعال المفتحة بالتكبير المحتمة بالتسليم - كما مر فى المجلد - وقد دلت القرينة اللفظية على أن المراد فى هذا النص المعنى اللغوي - وهو الدعاء - لا المعنى الشرعى الذي هو العبادة المخصوصة (٢) .

---

(١) « سورة الأحزاب . ٥٦ » .

(٢) راجع « أصول الحضري : » ( ص ١٧٥ ) « أصول الفقه » خلاف :

( ص ٢١١ ) « أصول الفقه » للبرديسي : ( ص ٣٩٧ ) .

وهكذا يؤخذ بالمعنى الشرعي الذي وضعه الشارع للفظ ، إلا إذا توفرت  
القربة بإرادة المعنى اللغوي ، لأن الشارع عندما نقل اللفظ عن معناه  
اللغوي إلى المعنى الخاص الذي استعمله في خطابات الشريعة ، كان هذا اللفظ  
في لسان الشارع متعين الدلالة على ما كان اصطلاحاً للشارع ، لأن المطلوب  
في التشريع - كما أسلفنا - هو العمل بما تدل عليه الألفاظ (١) .

**الحالة الثانية -** أن يكون اللفظ المشترك الوارد في النص الشرعي  
مشتركاً بين معنيين أو عدة معان ، وليس للشارع عرف خاص يعين واحداً  
من المعنيين أو المعاني التي وضع لها المشترك .

فإذا كان كذلك وجب الاجتهاد لتعيين المعنى المراد حيث يستعين  
المجتهد بالقرائن والامارات وحكمة التشريع ومقاصد الشريعة على هذا  
التعيين (٢) .

ففي قوله تعالى : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسمُ الله عليه وإنه  
لفسق » رجع الحنفية كون الواو للاستئناف في قوله « وإنه لفسق »  
فكان ذلك مؤيداً لما اتجهوا إليه من أن النهي في الآية إنما هو عن الذبيحة  
التي لم يذكر اسم الله عليها مطلقاً سواء أذكر غيره كالأنعام أم لم يذكر ،  
فتروك التسمية من الذبائح على وجه العمدة ، حرام أكله عندهم (٣) .

---

(١) « أصول الحضري » : (١ ص ١٧٥) .

(٢) راجع « أصول الفقه » للحضري : (١ ص ١٧٥) « أصول الفقه »

خلاف (٢ ص ٢١٢) .

(٣) راجع « الهداية مع العناية » : (٨/٥٤ - ٥٥) « أصول الفقه » .

للبرديسي : (٣ ص ٣٩٧) .



ويرجع الشافعية أن الواو في قوله : « وإنه لفسق » للحال ، فكان ذلك مؤيداً لما ذهبوا إليه من أن المقصود في الآية النهي عما ذكر عليه غير أمم الله ؛ كأن تذكر الأصنام مثلاً ، فكأنه قال : ولا تأكلوا مما لم يذكر أمم الله عليه والحال إنه لفسق ، أي ذكر عليه غير أمم الله ، ولذلك كان الحكم عندهم حل متروك التسمية من الذبائح ، ولو كانت الترك متعمداً (١) .

وقد مر بنا في مبحث التخصيص بخبر الواحد والقياس ما كان للسنة من أثر فيما اتجه إليه كل مذهب ، في هذا الحكم (٢) .

### عموم المشترك

حين لا تقوم القرينة التي تعين المعنى المراد من المشترك بحيث ترجحه على غيره ، هل يصح في هذه الحال إن يراد من المشترك كل واحد من معنيه أو معانيه بإطلاق واحد ، بحيث يكون الحكم المتعلق به ثابتاً لكل واحد منها ؟

أم لا يصح ذلك ، ويجب التوقف حتى يقوم الدليل على تعيين واحد من المعنيين أو المعاني ؟

لقد جرى في ذلك ، اختلاف العلماء :

١ - فذهب الشافعي والقاضي أبو بكر الباقلاني وجماعة من الشافعية وفريق من مشايخ المعتزلة كالجبائي والقاضي عبد الجبار وغيرهم ، إلى جواز

(١) راجع « نهاية المحتاج » للرملي : ( ١١٢/٨ ) .

(٢) انظر ما سلف ( ص ١٢٠ - ١٢٢ ) .

أن يراد من المشترك جميع معانيه ، سواء أكان رارداً في النفي أم في الإثبات ، ولكن بشرط أن لا يمتنع الجمع بين المعاني ؛ وذلك كاستعمال العين في الباصرة والشمس . أما إذا امتنع الجمع : كالقوة في الحيض والطمهر ، لم يصح ذلك <sup>(١)</sup> .

فتوى مذهب الشافعي - كما حكى الآمدي - أنه إذا تجرد اللفظ المشترك عن القرينة الصارفة إلى واحد من معنييه ، وجب حمله على المعنيين <sup>(٢)</sup> . وقد استدل على هذا المذهب بأمرين :

أولهما : أن اللفظ استوت نسبته إلى كل المسميات ، فليس تعين البعض منها بأولى من البعض ، فيحمل على الجميع احتياطاً .

الثاني : بما يدل على الجواز ، وقوعه كقول الله تعالى : « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ، وَالشَّمْسُ ، وَالْقَمَرُ ، وَالنُّجُومُ ، وَالْجِبَالُ ، وَالْدُّوَابُّ ، وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقٌّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ » <sup>(٣)</sup> .

فقد أريد بالسجود - وهو لفظ واحد - معنيان مختلفان ؟ لأن سجد الناس إنما يكون بوضع الجبهة على الأرض ، أما سجد غيرهم : فعناه الخشوع والانقياد .

---

(١) راجع « الأحكام » للآمدي : ( ٣٥٢/٢ ) فابعدا .

(٢) راجع « البرهان » لإمام الحرمين : ( لوحة ٨٦ ) مخطوطة دار الكتب .

المصرية « الأحكام » للآمدي : ( ٣٥٢/٢ ) فابعدا .

(٣) « سورة الحج : ١٨ » .

قالوا : والدليل على أن المراد من سجود الناس وضع الجبهة على الأرض لا الخشوع ، تخصيص كثير من الناس بالسجود دون من عداهم ممن حق عليه العذاب ، مع استوائهم في السجود بمعنى الخشوع والخضوع (١) .

٢ - وذهب الخفية وبعض الشافعية ، ومنهم إمام الحرمين ، وجماعة من المعتزلة كآبي هاشم وأبي عبد الله البصري وغيرهما ، وكذلك الإباضية في الصحيح عندهم : إلى منع ذلك مطلقاً ، فلا يراد بالمشترك إلا واحد من معانيه سواء أكان وارداً في النفي أم في الإثبات (٢) .

وقد عرض إمام الحرمين لمذهب الشافعي والواقعة التي علم منها هذا المذهب ، ثم أعرب عن رأيه المخالف لما ذهب إليه الإمام محمد بن إدريس ، وهو عدم جواز إطلاق المشترك على معانيه إطلاقاً واحداً ؛ معللاً ذلك بأن المشترك صالح لاتخاذ معان على البدل ، ولم يوضع وضعاً مشعراً بالاحتواء عليها (٣) .

---

(١) راجع « مختصر المنتهى » لابن الحاجب مع شرحه « للفضد وحاشية السعد » : ( ١١١/٢ - ١١٤ ) .

(٢) راجع « الإحكام » للآمدي : ( ٣٥٢/٢ ) « كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري : ( ٤٠/١ ) « طلعة الشمس » للسالمي الإباضي : ( ١٣٨/١ ) .

(٣) قال إمام الحرمين : ( المشترك إذا ورد مطلقاً فقد ذهب ذاهبون من أصحاب العموم إلى أنه محمول على جميع معانيه إذا لم يمنع مانع ولم يفرق هؤلاء بين أن يكون اللفظ حقيقة في محمله وبين أن يكون حقيقة في بعضها مجازاً في بعضها وهذا ظاهر اختيار الشافعي ، فإنه قال في مفاوضة جرت له في قوله تعالى : « أو لاستم النساء » . فقيل له قد يراد باللامسة الواقعة . قال : هي محمولة على المس باليد حقيقة وعلى الوقاع مجازاً . والذي أراه أن اللفظ -

واستدل لهذا المذهب : بأن المشترك لم يوضع لمعانيه بوضع واحد ، وإنما وضع كل معنى من معانيه بوضع خاص ، فإرادة جميع المعاني منه في نص واحد مخالفة لهذا الوضع العربي في اللغة ، ومخالفة الوضع العوي في اللغة لا تجوز لما يلزم من الجمع بين المتنافين إذ يكون كل واحد من المعنيين مثلاً مراداً وغير مراد بأن واحد (١) .

### الجواب عن آية السجود :

وقد أجاب أصحاب هذا المذهب عن آية السجود التي استدل بها أولئك : بأن السجود في الآية الكريمة معناه الحشوع والانقياد ، سواء أكان قهرياً أم اختيارياً . وهذا كما يتحقق في الناس يتحقق في غيرهم ، فلا يختلف المعنى .

المشترك إذا ورد مطلقاً لم يحمل في موجب الاطلاق على المحامل : فإنه صالح لاتخاذ معان على البدل ، ولم يوضع وضعاً مشعراً بالاحتواء عليها ، فادهاء إشعاره بالجميع بعيد عن التحصيل ( على أن الجويني قد صرح بأنه لا يمنع أن يراد بالمشترك جميع عامله إذا كانت قرينة متصلة مشعرة بذلك — وذلك قوله : ( فإن قبل لم تنفصلون عما ذكره القاضي . قلنا : ما ذكره يؤول إلى اشتقاق لفظ الحقيقة والجاز فإذا ورد الكلام إلى حل الملامسة على المحس باليد والوقاع فيها معنيان كغيرها ) « البرهان » لامام الحرمين : ( لوحة ٨٦ ) مخطوطة دار الكتب المصرية نسخة مصورة .

(١) قال عبد العزيز البخاري : ( يوضحه أن اللفظ بمنزلة الكسوة للمعاني لا يجوز أن يكتسبها شخصان ، كل واحد بكمالها في زمان واحد . فكذا لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على أحد مفهوميه بحيث يكون هو تمام معناه ويدل على المفهوم الآخر كذلك أيضاً في ذلك الزمان ، نعم إنما يجوز ذلك لو كان كل واحد من مفهوميه جزء المعنى فتكون دلالاته على المجموع من حيث هو مجموع وقد اتفقوا أنه ليس كذلك ) راجع « كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري شرح أصول البزدوي : ( ٤٠/١ — ٤١ ) « المنار » للفلسفي مع شرح ابن ملك وحاشيتي ابن الطليبي وعزمي زاده : ( ١٤٣/١ ) فابعدهما . وانظر : طلعة الشمس للسالمي الاباضي : ( ١٣٨/١ ) .

### موقف البخاري والتفتازاني :

ولكن هذا الجواب لم يرضه عبد العزيز البخاري ولا التفتازاني ، لأنه إن أريد بالانقياد امتثال أوامر التكليف ونواهيها : فهو لا يصح في غير المكلفين . وإن أريد امتثال حكم التكوين والتسخير ، أو مطلق الاطاعة أعم من هذا وذلك فشموله لجميع الناس ظاهر ، فلا بد أن يكون في كثير من الناس بمعنى آخر يخصهم كوضع الجبهة أو امتثال التكليف . ولذلك قال صاحب « التلويح » : ( الأظهر في الجواب عن الآية ما ذكره القوم من أنها على حذف الفعل أي : ويسجد كثير من الناس ، على أن المراد بالسجود الأول الانقياد والخضوع ، وقد دل على شموله جميع الناس ذكر « من في الأرض » ، وبالتالي سجود الطاعة والعبادة وهو غير شامل لجميع الناس )<sup>(١)</sup>

٣ - وقال بعض فقهاء الحنفية : انه يجوز أن يراد بالمشترك كل واحد من معانيه في النفي دون الإثبات ، وقد بنوا على ذلك ما جاء في باب الوصية من « أن من أوصى بثث ماله لمواليه ، وكان له موال أعفقوه ، وموال أعفقهم ، ومات الموصي قبل البيان بطلت وصيته »<sup>(٢)</sup>.

---

(١) راجع « التلويح » للتفتازاني : ( ٦٩/١ ) وانظر « الكشف » : ( ١١٧/٣ ) حيث يقرر الزمخشري من المعتزلة أنه يرفع « كثير » بفعل مضمر يدل عليه قوله « يسجد » ( أي ويسجد له كثير من الناس سجود طاعة وعبادة ، قال : ( ولم أقل : أفسر « يسجد » الذي هو ظاهر بمعنى الطاعة والعبادة في حق هؤلاء : لأن اللفظ الواحد لا يصح استعماله في حالة واحدة على معنيين مختلفين .

(٢) انظر « الهداية مع العناية » : ( ٤٧٧/٨ ) .

وإنما حكموا ببطلان الوصية لأن أمم المولى مشترك بين المعتق والمعتق فيحتمل أن يكون المراد في الوصية المولى الأعلى وهو الذي أعتق ، ويحتمل أن يكون المراد المولى الأسفل وهو الذي أعتق ، ولا يصح أن يكون كل منهما مراداً : لأن المشترك وارد في الاثبات ، والمشارك إذا ورد في الاثبات لا يفيد العموم بل يكون المراد منه واحداً من معانيه فقط ، ولما كان الموصي قد مات ولم يعين من هو المراد في وصيته ، وقعت الجهالة في الموصى له ، والوصية للمجهول لا تصح <sup>(١)</sup> . وقد مر بنا أن المشترك الذي انسد باب التوجيه فيه هو نوع من أنواع الجمل عند الحنفية <sup>(٢)</sup> .

وبنوا على ذلك أيضاً ما جاء في باب الأيمان : من أن من حلف لا يكلم موالي فلان ، كان قسمه شاملاً للمولى الأعلى والأسفل فيحتمل بتكليمه أي واحد منها .

لأن لفظ المولى في هذه المسألة وارد في سياق النفي ، والمشارك الوارد بعد النفي يراد به جميع معانيه . قال ابن الهمام في التحرير : ( وفي المبسوط حلف لا أكلم مواليك وله أعلون وأسفلون ، فأهم كلم حذت به ؛ لأن المشترك في النفي يعم وهو المختار ) <sup>(٣)</sup> .

ففي المسألة الأولى وهي مسألة الوصية لم يعم المشارك لأنه كان في سياق الاثبات ، وفي المسألة الثانية وهي مسألة اليمين شمل لأنه كان في سياق النفي .

---

(١) راجع « الهداية مع العناية ونتائج الأفكار » : ( ٤٧٧/٨ - ٤٧٨ ) .

(٢) انظر ما سلف ( ص ٢٩٠ - ٢٩١ ج ١ ) .

(٣) راجع « التحرير مع التفرير والتجوير » : ( ٢١٢ - ٢١٣ ) .

## المطلب الثاني

### من آثار الاختلاف في التطبيق

كان من الطبيعي أن ينبني على الاختلاف في بعض مسائل المشترك اختلاف في بعض الأحكام عند تفسير النصوص ومن ذلك ما يلي :

أ - مر بنا في أكثر من مناسبة قول الله تعالى في سورة البقرة :  
« والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » ، ولقد تبأينت أنظار العلماء في الفترة الزمنية التي يجب أن تعتدها المطلقة ، بناء على تبأين أنظارهم في المراد من القراء في هذه الآية .

ولقد عرفنا من قريب أن القراء من الألفاظ المشتركة في اللغة العربية ، لا خلاف في ذلك بين أئمة اللغة والفقهاء ، وقد حكى يعقوب بن السكيت<sup>(١)</sup> وغيره من اللغويين أن العرب تقول : أقرأت المرأة إذا طهرت ،

---

(١) هو يعقوب بن إسحاق أبو يوسف ابن السكيت : إمام في اللغة والأدب ، أصله من خوزستان وتعلم ببغداد ، قال ثعلب : أجمع أصحابنا أنه لم يكن بعد ابن الأعرابي أعلم باللغة من ابن السكيت . له كثير من المصنفات منها : ( إصلاح المنطق ) الذي قال المبرد فيه : ما رأيت للبغداديين كتاباً أحسن منه و ( الألفاظ ) و ( الاضداد ) و ( القلب والابدال ) و ( غريب القرآن ) وعدد من الشروح لعدد من دواوين الشعر العربي . توفي رحمه الله سنة ٥٢٤ هـ .

واقرات : إذا حاضت ، وذلك أن القراء في كلام العرب معناه الوقت  
فلذلك صلب للطهر والحيض معاً .

ولعل على ذلك قول الشاعر :

شفت العقر عقر بني شليل إذا هبت لقارئها الرياح <sup>(١)</sup>

وقد جاء القراء بمعنى الطهر في قول الأعشى :

أفي كل عام أنت جاثم غزوة تشد لأقصاها عزم عزائك  
مورثة مالا وفي الحي رفعة لما ضاع فيها من قروء نساءك  
أي لما ضاع من أطهار زوجاته وذلك لاشتغاله بالغزو والقتال عن  
الاستمتاع بهن .

وجاء القراء بمعنى الحيض في قوله ﷺ بشأن أحكام المستحاضة :

« تدع الصلاة أيام أقرائها » <sup>(٢)</sup> ، أي أيام حيضها لأنها هي الفترة التي  
يجب فيها ترك الصلاة .

---

(١) شليل : هو جد جرير بن عبد الله البجلي ، والبيت لمالك بن الحارث  
الهذلي ، وانظر الانصاف للبطليني ( ص ١٣ ) .

(٢) من حديث أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذي عن عدي بن ثابت  
عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المستحاضة :  
« تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل وتتوضأ عند كل صلاة وتصوم وتصلي »  
وروى أحمد وابن ماجه من حديث فاطمة بنت أبي حبيش أن الرسول صلى الله  
عليه وسلم قال لها : « اجتنبِي الصلاة أيام يحيضك » « نصب الراية » :  
( ٢٠٣/١ ) « تخريج أحاديث البزدوي » للقاسم بن قطلوبغا . مخطوط دار  
الكتب المصرية ( ص ٤٧ ) « منتخب الأخبار مع نيل الأوطار » :  
( ٢٩٧/١ - ٢٩٨ ) .



وهو في الآية الكريمة « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء »  
مجتمعة كلاً من الطهر والحيض .

فإن حملناه على الطهر ، كان الواجب على المطلقة أن تعتد بثلاثة  
أطهار ، فإن احتسبنا الطهر الذي وقع الطلاق فيه من العدة اعتبرت العدة  
منتبهة بابتداء الحيضة الثالثة ، وإن لم يحسب من العدة لم تنته عدتها إلا  
بابتداء الحيضة الرابعة .

وإن حمل القرء على الحيض وجب على المطلقة أن تعتد بثلاث حيضات  
فلا تنتهي عدتها إلا بانتهاء الحيضة الثالثة .

وقد اختلف في تعيين المعنى المراد في الآية :

فذهب مالك والشافعي وأحمد - في رواية - وداود الظاهري وأبو ثور  
إلى أن المراد الطهر . وهو قول عائشة ، والمروني عن ابن عباس وابن  
عمر وزيد بن ثابت ، كما أنه قول فقهاء المدينة السبعة <sup>(١)</sup> ، وقتادة  
والزهري وأبان بن عثمان <sup>(٢)</sup> .

---

(١) هؤلاء الفقهاء هم أشهر فقهاء المدينة في عصر التابعين الذين أخذوا الفقه  
عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم : مسيب بن المسيب المتوفى  
سنة ٩٤ هـ وعروة بن الزبير المتوفى سنة ٩٤ هـ وأبو بكر بن عبد الرحمن المتوفى  
سنة ٩٤ هـ وعبيد الله بن عتبة بن مسعود المتوفى سنة ٩٨ هـ وخارجة بن زيد  
المتوفى سنة ٩٩ هـ والقاسم بن محمد بن أبي بكر المتوفى سنة ١٠٥ هـ وسليمان بن  
يسار المتوفى سنة ١٠٧ هـ . وانظر : « محاضرات في تاريخ الفقه الإسلامي  
للدراستات العليا في حقوق القاهرة » ( ص ٣٢ ) لأستاذنا الشيخ فرج السنهوري .  
(٢) انظر « الرسالة » للامام الشافعي : ( ص ٥٦٥ - ٥٧٠ ) مع  
الحاشية للشيخ أحمد شكر . « المفتي » لابن قدامة ( ٤٥٣/٧ ) « فرق  
الزواج للخفيف : ١ ص ٣٣٩ ) فإبعدها .

وذهب أبو حنيفة وأحمد بن حنبل إلى أن المراد الحيض . وهو قول الخلفاء الراشدين ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عمرو ، وأبي موسى الأشعري ، وكثير من الصحابة والتابعين ، وهو مذهب العترة والحسن البصري والأوزاعي والثوري والحسن بن صالح (١) .

ما استدل به القائلون بالطهر :

استدل القائلون بأن القروء في الآية مواد بها الأطهار بأدلة أهمها ما يلي :

١ - إن تانيث اسم العدد وهو « ثلاثة » يدل لغة على أن المعداد مذكر والمذكر هو الطهر لا الحيضة ، وعلى ذلك تكون الأطهار هي المراد من لفظ « القروء » الوارد في الآية الكريمة .

٢ - ومن جهة ثانية فإن الله تعالى يقول في سورة الطلاق « إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ » (٢) ، والمعنى : في عدتهن ؛ لأن اللام هنا بمعنى في ، مثل قوله تعالى « وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » (٣) أي في يوم القيامة وقد أمر الرسول صلوات الله عليه أن يكون الطلاق وقت الطهر ، وذلك حين قال لعمر وقد أخبره أن ابنه عبد الله طلق امرأته وهي حائض : « مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض ثم تطهر ، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق فيها النساء » (٤) .

(١) انظر « بداية المجتهد » لابن رشد : ( ٩/٢ ) « المضي » لابن قدامة :

( ٤٥٢/٧ ) « فرق الزواج » للخفيف : ( ص ٣٣٩ ) فما بعدها .

(٢) « سورة الطلاق » : ١ .

(٣) « الأنبياء » ٤٧ .

(٤) عن ابن عمر « انه طلق امرأة له وهي حائض ، فذ - ذلك عمر لنبي سبي لله عليه وآله وسلم . فتغيظ منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم -

وإذا كان الأمر كذلك ، وجب أن يكون الطهر هو المعتبر في بني العدة فإن قول الله تعالى « فطلقوهن لعدتهن » أي لوقت يعتدون به فيكون ذلك الوقت هو الوقت الذي أمر الرسول أن يكون الطلاق فيه وهو الطهر .

فما قاله الرسول ﷺ لعمر في شأن طلاق ابنه عبد الله لزوجته ، يدل على أن زمن الطهر هو الذي يسمى عدة ، وهو الذي تطلق فيه النساء ؛ إذ أن العلماء متفقون على أن المرأة إذا طلقها الرجل في حيضها لم تعتد بتلك الحيضة ؛ فإذا طلقها الرجل في طهر لم يطأها فيه اعتدت بما بقي منه ، ولو كان هذا الباقي لحظة ، ثم استقبلت طهراً ثانياً بعد حيض ، ثم ثالثاً بعد حيضة ثالثة ، فإذا رأت الدم من الحيضة الثالثة حلت للزواج وخرجت من العدة (١) .

ما استدل به القائلون بأن القروء هو الحيضة :

واستدل القائلون بأن القروء في الآية مراد بها الحيض بأدلة أهمها ما يلي :

١ - أن قول الرسول ﷺ بشأن المستحاضة « تدع الصلاة أيام

---

قال : ليراجعها ، ثم يسكنها حتى تطهر ، ثم تحيض فتطهر ، فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها قبل أن يمسه ، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء « وفي لفظ « فتلك العدة كما أمر الله تعالى » رواه أحمد وأصحاب الكتب الستة إلا الترمذي : فإن له منه إل الأمر بالرجعة . وانظر « شرح معاني الآثار » للطحاوي : ( ٢٩/٢ ، ٣١ ، ٣٤ - ٣٧ ) « منتقى الأخبار مع ذيل الأوطار » : ( ٢٣٥/٦ ) فابعدا .

(١) راجع « فرق الزواج » للخفيف : ( ص ٣٤٠ ) .

أقراءها ، واستعماله للقرء في الحيض بما يدل على أن عرف الشريعة قائم على تخصيص القرء بالحيض دون الطهر .

وبما يؤيد ذلك في نظرهم قول الله تعالى « واللّائِي يَنسِيْنَ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّةٌ لَهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ <sup>(١)</sup> » . حيث جعل الاعتداد بالأشهر مكان الاعتداد بالحيض الميؤوس منه ، وفي ذلك دلالة على أن الحيض هو المعتبر في العدة لا الطهر .

٢ - إن العدة إنما شرعت للمرأة بعد حصول الفرقة بينها وبين زوجها ، لتعرف براءة الرحم من الحمل كيلا تختلط الأنساب ، وإنما يكون ذلك بالحيض لا بالطهر .

٣ - وبما استدلوا به أن لفظ « ثلاثة » الوارد في الآية خاص ، ودلالة الخاص على معناه دلالة قطعية ، ولا يتحقق مدلول الثلاثة التي هي الخاص هنا إلا بأن تعدد المطلقة ثلاثة قروء كاملة من غير زيادة ولا نقصان ، وذلك لا يحصل إلا إذا اعتبر المراد من القرء الحيض لا الطهر ، لأن من المتفق عليه أن الطلاق المشروع - كما مر قريباً - هو ما يكون والمرأة في حال طهرها .

فإذا حصل الطلاق في الطهر واحتسب من العدة ، كانت العدة طهرين كاملين وبعض الطهر ، وهو الفترة الزمنية التي بقيت من الطهر الذي وقع الطلاق فيه .

وإن لم يحتسب ذلك الطهر من العدة ، كانت العدة ثلاثة أطهار وبعض الطهر ، ففي كلا الحالين : - حال احتساب الطهر الذي وقع

---

(١) « سورة الطلاق : ٤ » .

الطلاق فيه من العدة ، وحال عدم احتسابه - يؤول الأمر إلى عدم تحقق مدلول الخاص وهو ثلاثة بالنقصان منها أو الزيادة عليها وذلك غير جائز (١) .

وهكذا نرى الاتفاق قائماً على أن القرء مشترك بين الحيض والطمهر ولكن الخلاف كان لتفاوت الأنظار في تقييم الأدلة التي ترجح أحد المعنيين على الآخر في الآية الكريمة ، وعلى أساس ذلك تحتسب العدة إما بالحيض وإما بالأطهار (٢) .

ب - وبما ارتبط الخلاف فيه بالمشترك - كما يرى الزنجاني - مسألة تخيير ولي المقتول عمداً بين القصاص والدية .

فقد ذهب الشافعي رحمه الله إلى أن موجب العمد التخيير بين القصاص

(١) راجع « أصول السرخسي » : ( ١٢٨/١ ) .

(٢) زيادة في إيضاح المذهبين راجع « الرسالة » للإمام الشافعي : ( ص ٥٦٣ - ٥٦٩ ) . « الأم » مع « مختصر المزني » : ( ٢/٥ - ٤ و ١٩١ و ١٩٢ ) . « شرح معاني الآثار » للطحاوي : ( ٣٤/٢ - ٣٧ ) . « المغني » لابن قدامة : ( ٤٥٢/٧ ) ، فابعدهما ، وانظر كلام المرحوم الشيخ أحمد شاكر المسهب في إثبات أن القرء الوارد في الآية مراد به الحيضة ، وذلك في تعليقه على كلام الشافعي في « الرسالة » : ( ص ٥٦٧ - ٥٧١ ) ثم رد الأستاذ الشيخ عبد الغني عمد الخالق الرد المفصل على ما ذهب إليه الشيخ شاكر ، وذلك في التعليق على أحكام القرآن للشافعي الذي جمعه البيهقي ( ٢٤٤/١ ) فابعدهما . ولعل من الخير أن نثبت هنا ما قاله أستاذنا الحفيف في « فرق الزواج » : ( ومسألة يحدث فيها الخلاف بين من ذكرنا وليس يوجد فيها دليل قاطع - مسألة لا يتيسر البت فيها ولا القطع فيها برأي ، وإن كان ابن القيم قد رجح أن المراد بالقرء في الآية : الحيض ؛ بناء على أن ذلك رأي كبار الصحابة الذين يرجع إليهم في الفتيا ، وأن ظاهر آية الأقراء يدل على ذلك .. ) « فرق الزواج » : ( ص ٣٤٦ ) .

والدية أخذاً من قوله تعالى : « ومن قُتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً » (١)  
فإن السلطان يحتمل الدية والقصاص .

فالشافعي خير بينهما وأثبت وصف الوجوب لكل واحد منها سيراً  
مع قاعدته في عموم المشترك .

قال النووي في المنهاج : ( موجب العمد القود ، والدية بدل عند  
سقوطه . وفي قول : أحدهما ، مبهما ، وعلى القولين : للولي عفو على الدية  
بغير رضا الجاني ) (٢) .

وذهب الحنفية إلى عدم التخيير بين القصاص والدية ، لأنه لا عموم  
للمشترك عندهم . جاء في الهداية بشأن القود ( وهو واجب عينا وليس  
للولي أخذ الدية إلا برضا القاتل ) (٣) .

ح - ومن أمثلة المشترك الذي وقع الخلاف فيه اختلاف الفقهاء  
في معنى « نكح » في قوله تعالى : « ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم  
من النساء » (٤) .

فإن هذه اللفظة مشتركة بين العقد والوطء ، وبسبب هذا الاشتراك  
نشأ الاختلاف في معنى الآية وهو اختلاف في أمر بالغ الأهمية في شؤون  
الامرة والبيت .

---

(١) « سورة الإسراء : ٣٣ » .

(٢) انظر : راجع « مفني المنهاج شرح المنهاج » : ( ٢٠/٤ ) ،  
« المذهب » للشيرازي : ( ١٨٨/٢ ) ، « تخريج الفروع على الأصول »  
للزنجاني بتحقيق المؤلف : ( ص ١٦٦ - ١٦٧ ) مع الحاشية .

(٣) انظر « الهداية مع العناية » و « نتائج الأفكار » : ( ٢٤٧/٨ ) .

(٤) « سورة النساء : ٢٣ » .

وقد وردت هذه الكلمة في القرآن ولسان العرب ، بمعنى الوطء مرة  
كما وردت بمعنى العقد أخرى ، وكان طبيعياً أن يختلف المجتهدون في تعيين  
المعنى المراد ، وكان لابد من البحث عن القرائن والأدلة التي ترجح في  
نص من النصوص أحد المعنيين أو المعاني إذا لم يعينه الشارع .

ففي قوله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا  
مَا قَدْ سَلَفَ »<sup>(١)</sup> حملها أبو حنيفة على الوطء فحكم بحجومة زواج الابن  
بجوزية أبيه<sup>(٢)</sup> .

وحملها الشافعي وآخرون على العقد ، وترتب على ذلك عدم تحريم  
من زنى بها الأب على الابن<sup>(٣)</sup> .

وهكذا كان الاشتراك في كلمة « نكح » وعدم تصريح الشارع  
بإرادة أحد المعنيين : الوطء أو العقد في الآية الآتفة الذكر مدعاة  
الاختلاف والبحث عن القرائن والمؤيدات لترجيح أحد المعنيين .

وأمثلة المشترك يراها المتبع لكتب الأحكام وقد ذكر البطلومي  
صاحب « الانصاف » من الأمثلة : « أو » في قوله تعالى : « إِنَّا جَزَاءُ  
الَّذِينَ يُجَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ  
يُصَلَّبُوا ... » الآية : حيث ذهب قوم إلى أن « أو » في الآية للتخيير  
كما ذهب آخرون إلى أنها للتفصيل والتعيين ، وهي تستعمل في لسان  
العرب لكلا المعنيين .

---

(١) « سورة النساء : ٢٢ » وانظر « الإسلام عقيدة وشريعة » للمفتي :  
( ص ٥٢٣ ) .

(٢) انظر « الهداية » مع « فتح القدير » : ( ٣٥٧/٢ ) ، « المنهاج  
مع مفتي الخرج » : ( ١٧٨/٣ ) .

(٣) راجع « المذهب » للشيخ الرازي : ( ٤٢/٢ ) .

وبناء على أنها للتخيير يكون الإمام مخيراً في العقوبات التي عرضت لها الآية ، وبناء على أنها للتفصيل لا يكون تخيير بل من حارب وقتل وأخذ المال صلب ، ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ، ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده <sup>(١)</sup> .

والحق أن ميدان الاجتهاد متسع - كما أسلفنا - في تفسير النصوص لإزالة الغموض الطارئ من الاشتراك ، بحيث يمكن تعيين المعنى المراد من اللفظ المشترك لينسئ الخروج من العهدة في العمل بمذلول اللفظ الوارد في النص الشرعي من كتاب أو سنة .



---

(١) انظر « الإنصاف » للبطليني : ( ص ١٩ ) .



## الباب الثاني

دلالة الألفاظ على الأحكام في حالة النصوص

الخاص

ويشتمل على فصلين :

ماهية الخاص ودلالته على الأحكام

أنواع الخاص

الفصل الأول



## تمهيد :

كما يطلق اللفظ في لسان العرب فبدل على الاستغراق والشمول دون حصر بعدد معين فيكون عاماً ، كذلك يطلق في المقابل لبذل على معنى واحد على سبيل الانفراد أو على كثير محصور فيكون خاصاً . ولدراسة الخاص في ميدان تفسير النصوص أهمية يرى أثرها في عناية العلماء وجهودهم ، ذلك لأن الخاص في ماهيته ودلالته وأنواعه له علاقة واضحة بمسالك الأئمة في الاستنباط ، وما نشأ عن ذلك من اختلاف في الفروع والأحكام فهو يقابل العام ، كما أنه قطعي في دلالته على الأحكام . وأنواعه كثيرة منها العدد ، والمطلق والمقيد ، وصيغ التكليف من أمر ونهي .

وسنعرض في القادم من أبحاثنا إلى ماهية الخاص ودلالته وبعض أنواعه لندرس منها المطلق والمقيد وحمل المطلق على المقيد ، كما نعرض للأمر ودلالته وما يتعلق به ، وللنهي ودلالته وأثره في المنهي عنه ، إلى غير ذلك من بعض الجوانب التي لها أثرها في تفريع الأحكام عند الاستنباط من النصوص .

# ماهية النخاص ودلالته على الأحكام

## المنبحث الأول

### ماهية النخاص ودلالته

الاختصاص في اللغة التفرد وقطع الشركة ، وكل اسم لمسمى معلوم على الانفراد يقال له : خاص ، ومنه خصه بالشيء أفرده به دون غيره . ويقال : اختص فلان بالأمر وتخصص له إذا انفرد . وخصني فلان بكذا أي أفرده لي . وفلان خاص فلان <sup>(١)</sup> ومنه قول أبي زيد :  
إن امرأ خصني عمداً مردثة على التثاني لعندي غير مكفور <sup>(٢)</sup>  
ولا يبدو في تعريف الخاص في الاصطلاح ابتعاد عن المعنى اللغوي

---

(١) راجع « أصول السرخسي » : ( ١٢٥/١ - ١٢٦ ) . « أساس البلاغة المزعشري » : ( ص ١١٢ ) . « اللسان » : ( ٢٤/٧ ) .

(٢) في « اللسان » : ( ٢٤/٧ - ٢٥ ) فإنه زاد ( خصني بمودته ) فحذف الحرف وأوصل الفعل . وقد يجوز أن يريد خصني لمودته إياي فيكون كقوله : واغفر عوراء الكريم ادخاره .

قال ابن سيده : وإنما وجهناه على هذين الوجهين لأننا لم نسمع في الكلام خصصته متعدية إلى مفعولين .

فقد عرفه فخر الإسلام البزدري / بأنه : كل لفظ وضع لمعنى واحد على انفراد وقطع المشاركة <sup>(١)</sup> .

وبمثل ذلك عرفه شمس الأئمة السرخسي فقال : هو كل لفظ وضع لمعنى واحد على الانفراد <sup>(٢)</sup> .

ويبدو أن العلماء يعنون بالمعنى الواحد : ما يتناول الحقيقي والاعتباري ، فيدخل فيه أسماء العدد كاثنتين وثلاثة وأربعة التي تدل على كثير محصور إذ أنها وضعت وضعاً واحداً للكثير ، وهي مستغرقة جميع ما يصلح لها لكن هذا الكثير محصور ومن هنا كانت من الخاص <sup>(٣)</sup> .

وما دام المراد بالخصوص الانفراد وقطع الاشتراك ، فقد يكون الخاص واحداً بالشخص كزبد ، وقد يكون بالنوع كرجل وإنسان ، وقد يكون بالجنس كحيوان ، وقد يكون واحداً بالمعاني كالعلم والجهل <sup>(٤)</sup> .

وعلى ضوء ما ذكر يمكن أن نقول في تعريف الخاص : ( هو اللفظ الذي وضع على معنى واحد على سبيل الانفراد أو على كثير محصور ) . وبقولنا ( أو على كثير محصور ) نكون كشفنا عن المعنى الواحد الاعتباري كأسماء الأعداد فشمله التعريف مع المعنى الواحد الحقيقي .

والمثال الحقيقي : إنسان وأحمد وكتاب ، والمثال الاعتباري أربعة وخمسة وستة وسائر أسماء الأعداد .

---

(١) « أصول البزدوي » مع « كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري : ( ٣٠/١ - ٣١ ) .

(٢) « أصول السرخسي » : ( ١٢٥/١ ) .

(٣) راجع « التوضيح » مع « التلويح » : ( ٣٣/١ ) « المرأة » :

( ١٢٢/١ ) .

(٤) 'نظر « أصول التشريع الإسلامي » لعلي حسب الله : ( ص ١٦٠ ) .

### دلالة الخاص :

لقد تناول العلماء الخاص بالمعنى المتقدم وقرروا نتيجة للبحث والاستقراء حكمه من حيث الدلالة على المعنى المراد ، وهل هي قطعية أو ظنية . وإنما عمنوا بذلك لما يترتب على القطعية والظنية من الآثار في الفروع والأحكام .

ولقد كان ما وصلوا إليه أن دلالة الخاص قطعية : فهو يتناول مدلوله قطعاً وبهذا يتيقن ما أريد به من الحكم الشرعي . ولا يصرف عن المعنى الذي دل عليه إلا بدليل يدل على تأويله وإرادة ذلك المعنى الآخر .

قال فخر الإسلام البزدوي : ( اللفظ الخاص يتناول المخصوص قطعاً ويقيناً بلا شبهة لما أريد به الحكم ، ولا يخلو الخاص عن هذا في أصل الوضع وإن احتمل التغير عن أصل وضعه لكن لا يحتمل التصرف فيه بطريق البيان لكونه بيناً لما وضع له ) (١) .

وذلك ما عبر عنه شمس الأئمة السرخسي ( بعبارة المراد باللفظ ووجوب العمل فيما هو موضوع له لغة ، لا يخلو خاص عن ذلك ، وإن كان يحتمل أن يتغير اللفظ عن موضوعه عند قيام الدليل فيصير عبارة عنه مجازاً ، ولكنه غير محتمل للتصرف فيه بياناً فإنه مبين في نفسه عامل فيما هو موضوع له بلا شبهة ) (٢) .

---

(١) راجع « أصول البزدوي » مع « كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري : ( ٧٩/١ ) .

(٢) راجع « أصول السرخسي » : ( ١٢٨/١ ) . « التوضيح والتلويح » ( ٣٥/١ ) .

وهكذا جاءت القطعية من كونه بيناً في نفسه يتناول المحصوص قطعاً وبقيناً بلا شبهة .

فمن أمثلة الخاص لفظ « مائة » في قوله تعالى في حد الزنا : « والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منها مائة جلدة » .

ولفظ « ثمانين » في قوله تعالى في حد القذف : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » (١) .

فالأمثلة ، والثمانون ، وهما من أسماء الأعداد ، تدل كل منها على المعنى الذي وضعت له دلالة قطعية ولا تختمل التصرف فيه بطريق البيان (٢) .

ومنها أيضاً لفظ « رقبة » و « عشرة مساكين » و « ثلاثة أيام » في قول الله تعالى : ( لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم . ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة . فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام . ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم . واحفظوا أيمانكم كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون ) (٣) .

وإذا كانت هذه الألفاظ من « الخاص » ، فإن الآية تدل دلالة قطعية على أن كفارة اليمين المنعقدة هي عتق رقبة ، أو إطعام عشرة مساكين ، أو صيام ثلاثة أيام من غير زيادة أو نقصان ، لأن هذه الألفاظ تناولت الحكم المحصوص قطعاً حسبما وضعت له بلا شبهة .

---

(١) « سورة النور : ٢ - ٤ » .

(٢) راجع « أصول التشريع الإسلامي » لشيخ علي حسب الله :

( ص ١٦١ ) .

(٣) « سورة المائدة : ٨٩ » .

وقد ذهب إلى هذا القطع البزدوي والسرخسي ومن تابعهما ، وإثبات  
كان الخاص محتمل التغير قبل أن يراد به غير موضوعه مجازاً إذا قام الدليل .  
وإنما جنحوا إلى ذلك ، لأن هذا الاحتمال لما لم يدل عليه دليل اعتبر  
كأن لم يكن ، وجعل هو والعدم سواء ، فلم يؤثر في تناول الخاص  
للحكم بخصوص على وجه القطع (١) .

ويمكن الاستعانة بالمجاز لإيضاح ما نقول ، فإذا قال قائل : واجهت  
أسداً ، من غير قرينة : فإن لفظ الأسد ، يدل في هذه العبارة على  
الحيوان الخصوص الذي وضعت له الكلمة على وجه القطع . ومع هذا  
محتمل أن يكون المراد منه على سبيل المجاز الرجل الشجاع ، إلا أن  
هذا الاحتمال مع كونه موافقاً للقطع في المعنى الأول لما لم يكن ناشئاً  
عن دليل لم يقم له أي وزن ، واعتبر مع العدم على حد سواء .

قال صاحب « كشف الأمرار » : وبيانه أن لفظ الأسد الموضوع  
للحيوان الخصوص في قولك : رأيت أسداً من غير قرينة تقبل أن يراد  
به الشجاع مجازاً ، فهذا هو الاحتمال ، وإرادة الشجاع هو المحتمل . فإذا  
قلنا : المراد منه موضوعه قطعاً فالمراد بالقطع المحتمل لأن ثبوته متوقف  
على قيام الدليل ولم يوجد فيكون منقطعاً لا محالة لا قطع الاحتمال إذ  
صلاحية للفظ باقية ؛ حتى لو انقطع الاحتمال أيضاً يسمى محكماً فثبت  
أن القطع يجتمع مع الاحتمال (٢) .

(١) قال عبد العزيز البخري : ( ألا ترى أنه لم يمتنع أحد من الدخول  
تحت سقف مع أن الاحتمال للسقوط ثابت جزمياً . لكنه لما لم يقم عليه دليل ،  
ألحق بالعدم هذا هو المسموع عن الثقات ) « كشف الأمرار شرح أصول  
البزدوي » : ( ٧٩/١ ) .

(٢) راجع المصدر السابق .



### مع عبد العزيز البخاري :

ولقد بسعنا أن نسير مع عبد العزيز البخاري في محاولته التدليل على إمكان اجتماع القطع مع الاحتمال ؛ وذلك أن الاحتمال - كما يقول - صفة اللفظ وهو صلاحية لأن يراد به غير الموضوع له ، وإرادة الغير هو المحتمل فقولنا : ( قطعاً ) راجع إلى المحتمل لا إلى الاحتمال .

رحم الله صاحب « كشف الأمرار » فقد أجهد نفسه في التفريق بين القطع المحتمل وقطع الاحتمال ، ثم ثبات أن المراد القطع المحتمل لا قطع الاحتمال ، مع أنه كان يكفيه تجلية أن المراد بالقطع معناه الأعم ؛ لأننا مهما حاولنا فلاحتمال واقع ، وما أحسب القادحين في القطعية من أجل هذا الاحتمال متتبعين طريق الجادة . وإن كان التفريق بين المعنى الأعم للقطع والمعنى الأخص ، تفريق مقبول ومقتنع إلى حد كبير ، بحيث يكاد الأمر يكون في حدود الاختلاف اللفظي والوقوف عند المصطلحات <sup>(١)</sup> .

ولقد زاد الرهاوي في حاشيته على « المنار » هذه النقطة إيضاحاً ؛ حين قرر أن القائل بالقطع لا يقول بالمعنى الأخص ، إذ احتمال المجاز قائم اتفاقاً . ولهذا يحق تأكيده فيكون المراد القطع بالمعنى الأعم ، إذ الخلاف في الجهد عن القرائن الصارفة ، والمعنى الأعم فيه قرينة . فيكون المراد نفي القطع بالمعنى الأخص <sup>(٢)</sup> .

(١) « التلويح مع التوضيح » : ( ٣٤/١ - ٣٥ ) .

(٢) راجع « حاشية الرهاوي على شرح المنار » لابن ملك : ( ٦٧/١ - ٦٨ )

وانظر « المرأة » : ( ١٣٢/١ ) .

وعلى هذا نكون انتهينا إلى أن أهل المذهب الأول والمعتضدين ملتقون عند الاحتمال ، ولكن الأولين لا يرون مانعاً من القطعية لأنه احتمال غير ناثير عن دليل ، والمعتضدين يرون أن الاحتمال مطلقاً - قاذح في القطعية ؛ فإذا اعتبرنا القطع على نوعين : أعم وأخص ، أصبح الخطب سهلاً وانحلت العقدة .

هذا وأمثلة الخاص كثيرة موفورة في نصوص الأحكام من الكتاب والسنة .

فقول الله تعالى : « وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول <sup>(١)</sup> » يدل دلالة قطعية على وجوب إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وإطاعة الرسول ، لأن صيغ الأوامر من قبيل « الخاص » .

وفي قول الله جل وعلا : « ولا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ » <sup>(٢)</sup> دلالة قطعية على تحريم القتل بدون حق ، لأن صيغ النواهي من « الخاص » أيضاً .

كذلك العدد من « الخاص » ففي قوله تعالى من آيات المواريث : « يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ . فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ . وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ . وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمِثْلِ الشُّتْرُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْمِثْلِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ ، آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ

(١) « سورة البور : ٥٦ » .

(٢) « سورة الأنعام : ١٥١ » .

لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعاً فريضة من الله إن الله كان عليماً  
حكماً<sup>(١)</sup> ، نرى الفاظ الثلثين ، والنصف ، والثلث ، والرابع ، والثلثين ،  
تدل على معانيها وتعطي أحكامها بشكل قطعي ولا تحتل الصنف عنه  
إلى غيره من ذاتها ، لأنها من الخاص .

ومثل ما مر أيضاً قوله ﷺ : « في صدقة الغنم في سائتها من كل  
أربعين شاة شاة<sup>(٢)</sup> » .

فالحكم المستفاد منه هو تقدير النصاب الذي تجب الزكاة فيه من الغنم  
بأربعين ، وتقدير الواجب بشاة بلا احتمال زيادة أو نقص في النصاب  
وما يجب فيه . وكذلك ما ورد في مثل تلك النصوص ، فإنه من الخاص  
وتدل على معانيها الدلالة المذكورة .

### القطع المواد في دلالة الخاص

لقد اتضح مما سبق أن القطع فيما نحن فيه يطلق ويراد به أحد معنيين :  
أما الأول - فهو إطلاقه على نفي الاحتمال أصلاً .  
وأما الثاني - فهو إطلاقه على نفي الاحتمال الناشئ عن دليل .  
والثاني أعم من الأول ، لأن الاحتمال الناشئ عن دليل أخص من  
مطلق الاحتمال . ونقيض الأخص أعم من نقيض الأعم .  
والقطع المراد في قولهم : ( الخاص يتناول الخصوص قطعاً . . )

(١) « سورة النساء : ١١ » .

(٢) انظر ما سلف : (ص ٣٨٧ ج ١) « تخريج الفروع على الأصول » :

( ص ٧٣ ) .

إنما هو القطع بالمعنى الأعم ، وهو نفي الاحتمال الناشئ عن دليل لا نفيه الاحتمال أصلاً .

قال صدر الشريعة عندما قرر أن الخاص من حيث هو خاص يوجب الحكم قطعاً : ( والمراد هنا المعنى الأعم وهو أن لا يكون له احتمال ناشئ عن دليل ، لا أن لا يكون له احتمال أصلاً ) (١) .

ولقد يرد على هذا أن الاحتمال قادح في اليقين ، فلا قطع مع الاحتمال ، لذا قالوا : إن الخاص يوجب اليقين ما دام الاحتمال قائماً :

ولكن هذا الإراد دفع - كما مر - بأن الاحتمال لما لم يقم عليه دليل ألحق بالعدم فلا يمتنع القطع به . فالخاص يحتمل أن يكون المراد به معنى آخر غير معناه الذي وضع له ، ولكن لما لم يقم دليل على أنه المراد صار المعنى الموضوع له مقطوعاً به ، (٢) ولهذا فالخاص عند الحنفية لا يحتمل البيان .

### علم الطمأنينة وعلم اليقين :

هذا ومن الجدير بالذكر أن القطع بالمعنى العام ، وهو عدم الاحتمال الناشئ عن دليل ، يسمى عند العلماء « علم الطمأنينة » ، كالعلم المستفاد من الظاهر ، والنص ، والخاص ، والعام ، والحديث المشهور عند الحنفية .

أما القطع بالمعنى الخاص ، وهو عدم الاحتمال مطلقاً سواء أكان ناشئاً عن دليل أم غير ناشئ عن دليل ، فيسميه العلماء علم اليقين .

(١) « اتوضيح مع التلويح » : ( ٣٥/١ ) .

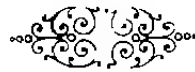
(٢) راجع « كشف الأسرار » : ( ٧٩/١ ) . وانظر « أصول

السرخصي » : ( ١٢٨/١ ) .

وذلك كالعلم المستفاد من المتواتر والمفسر والحكم ، والنص عند الشافعية كما تقدم . فالخاص - وهو بما يوجب علم الطمأنينة - يمكن أن يتحول إلى معنى آخر بطريق المجاز ، إذا قام الدليل المناسب ، وإن كان لا يحتمل البيان من ذاته فيما وضع له <sup>(١)</sup> .

وهكذا إذا قام الدليل الذي لا ينزل عن درجة الخاص في القوة ، يمكن به تأويل ذلك الخاص عن معناه إلى معنى آخر من المعاني التي يحتملها . كالذي رأينا من تأويل الحنفية الشاة في حديث نصاب الأربعين السابق بما يعم الذات والقيمة ، وتأويلهم اطعام الستين مسكيناً باطعام مسكين واحد ستين يوماً ، وغير ذلك من الفروع التي مر بنا بعض نماذجها في مباحث التأويل <sup>(٢)</sup> .

ومن هنا كان حديث الآحاد مثلاً - لا يقوى على تأويل الخاص عن معناه إلى معنى آخر يحتمله ، لأن الخاص يفيد القطع فيما يدل عليه بينما لا يفيد حديث الآحاد إلا الظن .



(١) راجع « التوضيح مع التلويح » : ( ١٢٩/١ ) .

(٢) انظر ما سلف ( ص ٤٠٢ - ٤٠٩ ج ١ ) .

## المبحث الثاني

### من آثار قطعية النحاص في التطبيق

لقد كان للقول بأن الحاص قطعي دلالة وأنه لا يحتمل البيان أثر كبير في تفسير النصوص ومآخذ الأحكام .

ثم إن المتبوع لكتب الأصول عند الحنفية - مثلاً - يرى أنهم جنحوا إلى بناء بعض الفروع على قطعية الحاص ، وخرجوها عليها ، وهي فروع قال بها أئمة المذهب أو بعضهم ، ولكن لم يكن ذلك منهم بناء على قطعية الحاص ، وإنما كان في الغالب لأدلة أخرى قامت لديهم على ما ذهبوا إليه .

وكان ما قصده هؤلاء الأصوليون رحمهم الله - شأنهم في كثير من الفروع التي يخرجونها على القواعد الأصولية - تقوية مملك أولئك الأئمة فيما ذهبوا إليه في استنباط الأحكام من نصوص الكتاب والسنة ، وتأكيده أن فروع الأحكام مرتبطة بما تتصل به من قواعد الأصول ، وليست خلواً من هذه القواعد التي تود إليها ، وترتبط بها ارتباط الجزئيات بالكليات . وإن كانوا قد اعتبروا تلك الفروع - في كثير من الأحيان - سبيلهم إلى القاعدة بعد البحث والاستقراء .

وإنها لجهود بعثت في القواعد الأصولية نوعاً من الحياة جعلتها تعيش مع الفروع الفقهية في إطار من النسب المتصل في العديد من النصوص وإن كانت تبدو أحياناً مع بعض الفروع وهي على غير هذه الحال .

من أمثلة ذلك ما رأينا في بعض أنواع المجمل وهو المشترك الذي يندس فيه باب الترجيح والتفريق عند بعضهم في هذه الحالة بين الإثبات والنفي في عموم المشترك، ومنها ما جاء في قاعدة عموم المقتضى واللجوء إلى التفريق بين المقتضى والمخذوف عندما خرجت بعض الفروع عن القاعدة، ولعل من ذلك أيضاً ما يلاحظ في أمر تخصيص العام بنحو الواحد، أو تقييد المطلق به، حيث وضعت قاعدة الحديث المشهور جواباً على تخصيص كثير من العمومات، أو تقييد المطلق أحياناً بأخبار الآحاد إلى غير ذلك من الأمثلة التي ترمى في مظانها من كتب الأصول والفروع وقد أشرنا إلى ذلك من قبل .

١- وما بناه أصوليو الحنفية على قطعية الخاص : الحكم على الأقراء أنها الحيض في قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء » وجعل عدة المطلقات غير الحوامل وغير الصغيرات والآيات فحسب بالحيض لا بالأطهار خلافاً للشافعية والمالكية (١) .

ومنزع ذلك عندهم أن لفظ « ثلاثة » من الخاص لأنه موضوع لعدد معلوم لغة لا يحتمل النقصان عنه أو الزيادة عليه . ولا يتحقق مدلول هذا العدد إلا إذا حملت الأقراء على مرات الحيض . إذ بذلك يكون التربص بثلاثة قروء كوامل .

أما احتساب الأطهار : ففيه ترك للعمل بلفظ الثلاث ، لأنه لا يمكن بالأطهار استكمال قروء ثلاثة . وعدم الاستكمال إما بنقصان أو زيادة .

---

(١) راجع « أحكام القرآن » للجصاص : ( ٤٣٣/١ ) « أصول البزدوي مع الكشف » : ( ٨٠/١ ) « أصول السرخسي » : ( ١٢٨/١ ) « المرأة » : ( ١٤٠/١ ) « الهداية وفتح القدير » : ( ٢٧٠/٣ - ٢٧٢ ) « المهذب للشيرازي » : ( ١٤٣/٢ ) « حاشية الدسوقي على الشرح الكبير » : ( ٢٧٢ ) .

ذلك أن الطهر الذي يقع فيه الطلاق عملاً بالسنة ، إن احتسب من الأقراء ، تكون مدة العدة المطلقة قرأين وبعض القراء ، وهو الذي يقع فيه الطلاق .

وإن لم يحتسب ذلك الطهر من الأقراء ، وأوجبنا على المرأة أن تترقب ثلاثة أطهار كاملة خلاف الطهر الذي يقع الطلاق فيه ، لزم الزيادة وكانت العدة ثلاثة قروء وبعض القراء ، وهو الذي يقع الطلاق فيه .

وفي كلا الحالين - من النقص والزيادة - تقويت لموجب الحاص ، وهو هنا ثلاثة آحاد . أما إذا حملت القروء على مرات الحيض واحتسبت العدة بها - كما قال الحنفية - فإن موجب الحاص وهو الثلاثة قروء يتحقق بثلاث حيضات كوامل ، دون زيادة ولا نقصان (١) .

وذلك ما ذهب إليه أبو بكر الجصاص في « أحكام القرآن » عند قوله تعالى : «ثلاثة قروء» وتابعه علماء الأصول كالبزدوي والسرخسي وغيرهما من العلماء .

قال أبو بكر : ( واعتبار الطهر فيه يمنع استيفاءها بكمالها فيمن طلقها للسنة ، لأن طلاق السنة أن يوقعه في طهر لم يجامعها فيه ، فلا بد إذا كان كذلك من أن يصادف طلاقه طهرأ قد مضى بعضه . ثم تعتد بعده بطهرين آخرين - فهذان طهران وبعض الثالث فلما تعذر استيفاء الثلاث إذا أراد طلاق السنة علمنا أن المراد الحيض الذي يمكن استيفاء.

---

(١) انظر « الهداية وفتح القدير » : ( ٢٧٠/٢ - ٢٧٢ ) « أصول البزدوي مع كشف الأسرار » : ( ٨٠/١ ) « أصول الفقه » للشيخ زكريا البرديسي : ( ص ٤١١ ) .



العدد المذكور بكلمه (١) .

وقد جاء الجصاص على اعتراض يمكن أن يورده الآخرون ، وهو أن الله تعالى قال في كتابه : « الحج أشهر معلومات » والمواد شهران وبعض الثالث ولم يعتبر ذلك عدواناً على مدلول الأشهر .

وبما أجاب به عن هذا الاعتراض المحتمل ، أن الأشهر لم تحصر بعدد وإنما ذكرت بلفظ الجمع ، والأقراء محصورة بعدد لا يحتمل الأقل منه وهو الثلاثة . قال أبو بكر : ( ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : رأيت ثلاثة رجال ومرادك رجلان ، وجائز أن تقول رأيت رجالاً والمواد رجلان ) (٢) .

والراجع عندنا : أن استخدام قطعية الخاص للاستدلال على أن القروء هي موات الحيض وأن عدة أولئك المطلقات تحتب بالحيض لا بالأطهار هو جانب من الاستدلال أو مما يستأنس به للاستدلال ، وإلا فالمسألة من باب « المشترك » (٣) وجميع الفقهاء متفقون على أن القروء موضوع لغة لكل من الطهر والحيض . والأمور بعد ذلك أمر ترجيح بالأدلة والقرائن ولكل وجهة في الموضوع (٤) . وقد أثبتنا على ذكر المسألة في موطنها

---

(١) انظر « أحكام القرآن » : ( ٤٣٣/١ - ٤٣٤ ) « أصول البزدوي » : ( ٧٩/١ ) فابعدهما مع « كشف الأسرار » .

(٢) المصدر السابق .

(٣) راجع « أبو حنيفة » : ( ص ٢٤٧ ) لأستاذنا أبي زهرة ، ما سلف ( ص ١٥١ - ١٥٢ ) .

(٤) راجع « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي : ( ١١١/٣ ) « فرق الزواج » لأستاذنا علي الحليف : ( ص ٢٢٩ ) فابعدهما .

من بحث المشترك حيث رأينا أدلة كل من الائمة على ما يرى أنه الصواب ،  
وأنه هو الذي به يتحقق موجب قوله تعالى : ( والمطلقات يتربصن  
بأنفسهن ثلاثة قروء ) (١) .

٢ - ومن ذلك مسألة فرضية الطمأنينة في الصلاة ، فالإمام أبو حنيفة  
ومعه محمد بن الحسن لا يشترطانها لصحة الصلاة ، بينما يراها أبو يوسف والإمام  
الشافعي فرضاً من الفروض لا تصح الصلاة إلا بها .

والأصل عند أبي حنيفة وصاحبه قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا  
اركعوا واسجدوا » (٢) والركوع يتأدى بأدنى انحناء لأن اللفظ موضوع  
لغة للميل عن الاستواء يقال : ركعت النخلة إذا مالت وركع البعير  
إذا طأطأ رأسه (٣) .

فدلالة الركوع في ذلك من دلالة الخاص فهي قطعية في موجه الموضوع  
له لغة ، فلا تحتل البيان وراءها ، فإذا أريد تقييد ذاك الميلان فيجب  
أن يكون بدليل في قوة الخاص ، وإلا كان ذلك تركاً للعمل بما وضع  
له هذا الخاص لغة ، كما لو اعتبرنا الطمأنينة فرضاً ، وأخذنا من حديث  
الأعرابي المسمى صلاته الذي هو حديث آحاد (٤) .

---

(١) انظر ما سلف ( ص ١٤٩ ) فما بعدها .  
(٢) قال تعالى في سورة الحج / ٧٧ : « يا أيها الذين آمنوا اركعوا  
واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون » وراجع « القرطبي »  
( ٢٩٣/١ ) .

(٣) وقال البيهقي :

اخبر أخبار القرون التي مضت أدب كأنى كلما قت راصع  
(٤) وراجع « أصول البزدي وكشف الأسرار » لمبد العزيز البخاري :  
( ٧٩/١ ) « الهداية » للمرغيناني مع « فتح القدير » لابن الهمام : ( ٢١١/١ ) .

فقد جاء في الحديث الصحيح « أن النبي ﷺ دخل المسجد فدخل رجل فصلی ، ثم جاء فسلم على النبي ﷺ فقال : ارجع فصل فإنك لم تصل . فرجع فصلی كما صلى ثم جاء فسلم على النبي ﷺ فقال : ارجع فصل فإنك لم تصل » - ثلاثاً - فقال : والذي بعثك بالحق لا أحسن غيره فعلمني ، فقال : إذا قمت إلى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، وافعل ذلك في صلاتك كلها ، (١) .

فقوله ﷺ : « ارجع فصل فإنك لم تصل » ، حديث آحاد رتبته ظنية ، لا يقوى على الزيادة على الخاص القطعي وهو قوله تعالى : « اركعوا واسجدوا » ، باعتبار أن الخاص لا يجتمع التصرف فيه بطريق البيات لكونه بيناً لما وضع له من ذلك (٢) .

(١) أخرجه عن أبي هريرة أحد وأصحاب الكتب الستة ، واللفظ للبخاري . وفي الباب عن رفاع بن رافع عند الترمذي وأبي داود والنسائي . وانظر « شرح معاني الآثار » للطحاوي : ( ١٣٦/١ - ١٣٧ ) « الإحكام لابن دقيق العيد » : ( ٢٧٤/١ ) « فتوح الباري » : ( ٢٣١/٢ - ٢٣٢ ) « الهداية مع فتح القدير » : ( ٢١١/١ ) « منتقى الأخبار مع نيل الأوطار » : ( ٢٧٢/٢ ) « هذا وقد ذكر ابن أبي شيبة أن المسيء صلاته هو خلاد بن رافع رضي الله عنه .

(٢) « أصول البزدوي مع كشف الاسرار » لعبد العزيز البخاري : ( ٨١/١ - ٨٢ ) هذا وقد استدل بحديث المسيء صلاته السابق على وجوب الظلمة أنه في أركان الصلاة وبه قال الجمهور . والخنفية فيما وراء الإمام أبي يوسف أيضاً لم يتفقوا على السنية ، فالناظر في كلام الإمام أبي جعفر الطحاوي مثلاً يراه كالصريح في الوجوب عندم فإنه ترجم في كتابه « شرح معاني الآثار » -

### ٣ - ومن ذلك قوله تعالى في سورة المائدة : يا أيها الذين آمنوا

— مقدار الركوع والسجود ، ثم ذكر الحديث الذي أخرجه أبو داود وغيره في قوله : « سبحان ربي العظيم ثلاثاً في الركوع ، سبحان ربي الأعلى ثلاثاً في السجود » وقال : ( فذهب قوم إلى أن هذا مقدار الركوع والسجود لا يجزيه أقل منه ) ... ثم قال : ( وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا مقدار الركوع أن يركع حتى يستوي رакماً ، ومقدار السجود أن يسجد حتى يطمئن ساجداً ... ) وذكر بعد ذلك احتجاجهم لذلك بحديث المسيء صلته مورداً له رواه ابن أبي شيبة عن رفاع بن رافع ، والثانية عن أبي هريرة ، ثم قال : ( فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذين الحديثين بالفرض الذي لا بد منه ولا يتم الصلاة إلا به ، فعلمنا أن ماسوى ذلك إنما أريد أنه أدنى ما يبتغى من الفضل ، وإن كان ذلك الحديث - الذي ذكره فيه - منقطعاً عنه غير مكافئ لهذين الحديثين في إسنادهما ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ) « شرح معاني الآثار » : ( ١٣٧/١ ) وانظر « فتح الباري » : ( ٢٣٠/٢ - ٢٣١ ) أميره .

وقال ابن دقيق العيد - من الشافعية - : ( تكرر من الفقهاء الاستدلال على وجوب ما ذكر في الحديث - حديث قم فصل - وعدم وجوب ما لم يذكر فيه . فأما وجوب ما ذكر فيه فلتعلق الأمر به ، وأما عدم وجوب غيره ، فليس ذلك لجرد كون الأصل عدم الوجوب ، بل لأمر زائد على ذلك وهو أن الموضع موضع قطع ريبان للجاهل ، وتعريف لواجبات الصلاة وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر ... ويتقوى ذلك بكونه صلى الله عليه وسلم ذكر ما تعلق به الإساءة ... قال : إذا تقرر هذا فكل موضع اختلف الفقهاء في وجوبه وكان مذكوراً في هذا الحديث ، فلنا أن تمسك في وجوبه وبالعكس ... لكن يحتاج إل جمع طرق هذا الحديث ، وإحصاء الأمور المذكورة فيه ، والأخذ بترائد فالزائد ، ثم إن عارض الوجوب أو عدمه دليل أقوى منه عمل به ، وإن جاءت صيغة الأمر في حديث آخر بشيء لم يذكر في هذا الحديث قدمت ) « إحكام الأحكام » لابن دقيق العيد : ( ٢٧٤/١ - ٢٧٥ ) وانظر « فتح الباري » : ( ٢٣٠/٢ - ٢٣٢ ) حيث نقل الحافظ كلام ابن دقيق العيد ، ثم كيف امتثل ما أشار إليه لجمع طرق الحديث القوية ، رأيت الزوائد التي اشتملت عليها .

إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ، .

فدلالة الآية على أفعال الوضوء من غسل ومسح ثابتة بهذا النص على وجه القطع ، فلا تحتمل البيان وراء ذلك .

فاشترط النية كما في قوله عليه السلام : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » (١) ، واشترط التسمية كما في قوله عليه السلام : « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لا يذكر اسم الله عليه » (٢) ليكون كل من النية والتسمية فرضاً لا يزول الحدث بدونه مع وجود الغسل والمسح ، لا يكون عملاً بالخاص ، وإنما يكون من باب نسخ القطعي ، وهو الخاص ، بالظني وهو خبر الواحد .

وهكذا فإن الآية عند الحنفية لا تحتاج إلى بيان من ذاتها ، والحديثان المذكوران وأمثالهما أحاديث آحاد لا تقوى على نسخ القرآن (٣) .

هذه مسائل قليلة من عدد كثير ذكره البزدوي والسرخسي وتابعها فيها أو في أكثرها الأصوليون الذين أتوا بعدهما من الحنفية ، وأنت ترى أنا أننا بنموذجين من هذه المسائل :

---

(١) من حديث عمر الذي أخرجه أحمد وأصحاب الكتب السنة .

(٢) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه . وانظر « منتقى الأخبار ونبل الأوطار » : ( ١٥٠/١ ) .

(٣) راجع « أصول السرخسي » : ( ١٢٨/١ - ١٢٩ ) « كشف الأمرار » لعبد العزيز البخاري : ( ٨٣/١ ) « الهداية وفتح القدير » : ( ١٣/١ - ٢١ ) .

أولها مسألة القروء وأنها مرات الحيض تحقيقاً لموجب النص .

والثاني ثلاث مسائل من الوضوء والصلاة ، وقوامها أن الخاص القطعي لا يقوى على بيانه حديث الآحاد الظني .

وللنموذجان وإن كانا يلتقيان عند تأكيد قطعية الخاص ، وبناء الحكم عليها بناء يحقق موجه فيما وضع له دون أن يحتمل البيان ، إلا أن مسألة الأقراء تحقيق مجرد للقطعية يرتبط به الحكم ، دون أن يكون هناك بحث حول دليل ظني كخبر الآحاد يراد بيان الخاص عن طريقه .

ففي اعتبار أن القروء مرات الحيض ، وأن بها تحتسب عدة ذلك النوع من المطلقات ، تحقيق لموجب الخاص فيما وضع له ، ولقد قلنا هناك : إن المسألة من بحث « المشترك » ، وموضوع الخاص فيها جانب من الاستدلال أو بما يستأنس به للاستدلال .

هذه حال النموذج الأول . أما النموذج الثاني : ففيه زيادة على الأول ، وهي أن الحكم مرتبط بعدم بيان الخاص بالظني وهو خبر الآحاد فالطمانينة في الصلاة : القول بفرضيتها ترك لموجب الخاص ، وذلك ببيانه بالظني مع أنه هو قطعي .

وكذلك الأمر في فرض التسمية والنية للوضوء ، فإن مرد القول بعدم الفرضية في ذلك كله ، الوقوف عند مدلول الخاص ودلالته القطعية عليه .

ولعل من المفيد أن نشير إلى أن الأصوليين رحمهم الله لم يرد في كلامهم ما يشعر بنسبة قاعدة قطعية الخاص إلى الإمام أبي حنيفة وأصحابه

وإنما أسندوها للمعتمد<sup>(١)</sup> .

وقد أثمرنا من قبل إلى جهود أولئك الأعلام في الاستقراء لربط ماورد  
عن أئمة المذهب من جزئيات بقواعد أصولية<sup>(٢)</sup> ، ونحن إذا كنا نحمد  
لهم هذا الصنيع الكريم ، فما نحسب أن فقهاء العراق كان الأمر في هذه  
النقطة عندهم أمر « خاص قطعي » ، و « خبر آحاد ظني » ، وإنما مرد  
الأمر — كما تلمه ظروفهم وصلتهم بالحديث — حبيطة في الأخذ بخبر  
الواحد ما أمكن العمل بالنص القرآني .

وأكثر من هذا ، لعل ما بلغ أبا يوسف من حديث الاطمثان في  
الصلاة مثلاً لم يبلغ الامام أبا حنيفة رحمه الله ، إضافة إلى ما عهد عنه  
من تورع في شأن العبادات<sup>(٣)</sup> .

---

(١) راجع « أصول البزدوي » : ( ٧٩/١ ) فا بعدهما « أصول  
السرخسي » : ( ١٢٨/١ ) .

(٢) انظر ما سلف ( من ١٧٠ ج ٢ ) .

(٣) يقول أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة : ( وعندني أن الفروع التي  
ذكروها تدل على أن فقهاء العراق ما كانوا يأخذون بحديث الواحد ما أمكن  
إعمال النص القرآني وما تبينت دلالاته ، وذلك هو المنهاج الذي ذكره العلماء  
عنه ، فهم يأخذون بدلالات القرآن ، ومفهوم عبارته ، وإشارته ، ويتركون  
حديث الآحاد عند ذلك احتياطاً في قبول الرواية ، وترجيحاً لنص قرآني لا شك  
في صدقه ، على رواية حديث محتمل الصدق في وقت راج فيه الكذب على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا على فرض أن أبا حنيفة عندما قرر  
هذه الفروع كان يعلم بالأحاديث المروية في بينها ، وإني أشك في أنه كان يعلم  
بهذه عندما قرر هذه الأحكام ، إذ أن أكثرها يتعلق بالعبادات ، وأبو حنيفة —

واذن فليكن مناط القبول أو الرفض ، صحة الحديث أو عدم صحته لاتوهينه واعتباره لا يقوى على بيان الخاص لأنه خبر آحاد ، علماً بأن المقبول من الحديث في ساحة الأحكام هو الصحيح والحسن كما أسلفنا من قبل .

وأغلب الظن أن من أحجم عن قبول خبر الآحاد من أئمة المذهب إنما كان إجماعه لما كان من رواج الكذب على رسول الله ﷺ ، أما وقد ماز علماؤنا الحثيث من الطيب وبينوا صحيح السنة من غيره فليكن ما نبتغيه صحة الحديث وذلك بانطباقه على تلك القواعد المنضبطة الأمانة التي تفردت بها أمتنا عن أمم الأرض قاطبة . ولن تعوزنا موارد السنن التي هي قانون البيان ، ولن يهيم الباحث الواعي في الليل بعد أن طلع النهار . وما أحسب الباحث إلا سيجد كثيراً من النماذج ، كالذي رأينا من أخذ الإمام أبي يوسف بحديث المسيء صلاته ، وحكمه بفرضية الطمأنينة في الصلاة ، مع أن الحديث خبر آحاد .

---

— كان يحتاط في العبادات ، والأحاديث المروية وإن كانت أحاديث آحاد ، تحتل الآيات المذكورة الاجتماع بها وإعمال نصها بجوار ما قدل عليه ، كما عمل أبو يوسف حديث الاطمئنان في الركوع والسجود مع الآية الكريمة : « يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا » انظر كتاب « أبو حنيفة » : ( ص ٢٤٨ - ٢٤٩ ) .



## الفصل الثاني

### أنواع الخصاص

تمهيد :

للخاص أنواع كثيرة - كما أشرنا من قبل - تتعدد باعتبار الحالة والصفة التي يرد فيها ، فقد يرد مطلقاً عن التقييد ، فيكون فرداً شائعاً في جنسه ، وقد يرد مقيداً بقيد من وصف أو شرط أو نحوهما فيتحدد شيعه ، وقد يأتي على صيغة الأمر بالفعل ، كما يأتي على صيغة النهي عن الفعل ، وذلك حين يكون وارداً للطلب ، وقد يكون الخاص عدداً .

وسنعرض في أمثالتنا : للمطلق والمقيد وحكمهما ، وحمل المطلق على المقيد ، كما نعرض للأمر والنهي ومداهما . لما لذلك من ارتباط بالتشريع اللفظي .

فنصوص الأحكام في الكتاب والسنة جاءت وفي ألفاظها الكثير من المطلق والكثير من المقيد ، وقد يكون هنالك ما يوجب حمل المطلق على المقيد ، وقد لا يكون ؛ جرى في ذلك اختلاف العلماء .

كذلك يلاحظ أن غالبية الأحكام التكليفية في الشريعة قائمة على طلب الفعل ، وطلب الكف ، اللذين هما الأمر والنهي على تعدد الصور التي تعبر عنها . والخروج من العهدة لا بد له من إدراك المدلول الواضح لما كانت به التكليف . ومن هنا كان البحث في أنواع الخاص هذه ، بالغ الأهمية ، في تفسير النصوص واستنباط الأحكام . وسوف نجد مصداق ذلك فيما نتناوله في الأبحاث التالية من تلك الأنواع .



## الفرع الاول

### المطلق والمقيد

أسلفنا أن اللفظ في النص : قد يرد في حالة إطلاق لا يقيده قيد ، وقد يرد في حالة تقييد بصفة ، أو شرط ، أو نحوهما ، وأنه في الحالة الأولى « مطلق » ، وفي الحالة الثانية « مقيد » .

ولا بد عند تفسير النصوص من معرفة مدلول اللفظ في حالة إطلاقه ، ومدلوله في حالة تقييده .

وإلى جانب ذلك لا بد من معرفة مدى سلطان المقيد على المطلق من حيث تقييده ، أو عدم تقييده ، وقد كان ذلك مجال اختلاف بين العلماء تعددت فيه آراؤهم ، وتقاربت أو تباعدت أنظارتهم ، مما ترتب عليه اختلاف في كثير من الفروع والأحكام .

لذا كان لا بد من عرض للمطلق والمقيد لغة واصطلاحاً ، وبيان حكم كل من المطلق والمقيد ، ومنه يحمل المطلق على المقيد ؟ مع وقفات موضوعية ، عند بعض ثمرات الاختلاف في التطبيق ؛ تلك الثمرات التي بنيت على اختلاف العلماء في هذه الضوابط ، التي كان إليها مرد الفروع والأحكام .

# المَبْحَثُ الأول

## ماهية المطلق والمقيد وحكما

### المطلب الأول

#### ماهية المطلق والمقيد

قال ابن فارس في كتابه «الصاحي» تحت عنوان «الخطاب المطلق والمقيد» : ( أما الأطلاق - فإن يذكر الشيء باسمه لا يقرون به صفة ، ولا شرط ، ولا زمان ، ولا عدد ، ولا شيء يشبه ذلك .

والتقييد - أن يذكر بقربين من بعض ما ذكرناه ، فيكون ذلك القرب زائداً في المعنى - من ذلك أن يقول القائل : « زيد ليث » فهذا إنما شبهه بليث في شجاعته ، فإذا قال : « هو كالليث الحرب » فقد زاد « الحرب » وهو الغضبان الذي تحرب فريسته ، أي : مسلها ، فإذا كان كذا كان أدهى له <sup>(١)</sup> .

---

(١) ثم أنى الصاحي على شعر العرب فقال : ( ومن المطلق قوله : ترائبها مصقولة كالسجنجل . قال الصاحي : فشبه صدرها بالمرأة ، لم يزد على هذا . ثم قال : وذكر ذو الرمة أخرى فزاد في المعنى حق قيد ، فقال : -

هذا : ويبدو كما يذكر ابن قدامة : ( أن المطلق والمقيد في الألفاظ مستعاران منها في الأشخاص يقال : رجل أو حيوان مطلق إذا خلا من قيد أو عقال أو شكل . ومقيد إذا كان في رجله قيد أو عقال أو شكل أو نحو ذلك من موانع الحيوان من الحركة الطبيعية الاختيارية التي ينتشر بها بين جنسه فإذا قلنا : « أعتق رقبة » فهذه الرقبة شائعة في جنسها شيوع الحيوان المطلق بحركته الاختيارية بين جنسه ، وإذا قلنا : « أعتق رقبة مؤمنة » كانت هذه الصفة لها كالقيد المميز للحيوان المقيد

- ووجه كمرأة الغريبة أسجح . فذكر امرؤ القيس السجندل ، وزاد الثاني ذكر الغريبة فزاد في المعنى ، وذلك أن الغريبة ليس لها من يعلها عاسنها من مساويها ، فهي تحتاج أن تكون مرآتها أصفى وأنقى لتربها ما تحتاج إلى رؤيته من سنن وجهها ومنه قول الأعشى :

تروح على آل الخلق جفنة كجاية الشيخ العراقي نفهق

فشبه الجفنة بالجاية وهي الخوض ، وقيدها بذكر الشيخ العراقي ، لأن العراقي إذا كان بالبدو ولم يعرف مواضع الماء ومواقع الغيث ، فهو على جمع الماء الكثير أحرص من البدوي العارف بالمنافع والاحساء .

ثم قال الصاحبى : ومن هذا الباب قول حميد بن ثور يصف بعيراً :  
على بأطواق عتاق يبينها على الضر راعي التلة المتعفف

فقال : « راعي التلة » ولم يطلق اسم الراعي ، وذلك أنهم يقولون : إن راعي الفتي أجهل الرعاة ، فيقول : إن هذا البعير على بأطواق عتاق ، أي كريمة ، يبينها راعي التلة على جهله فكيف بغيره ممن يعرف . « الصاحبى » : ( ص ١٦٤ - ١٦٦ ) .

من بين أفراد جنسه ومانعة لها من الشروع ، كالقيد المانع للحيوان من الحركة في جنسه ( ١ ) .

### المطلق والمقيد في الاصطلاح

#### أولاً - المطلق

أما المطلق : فقد عرفه علماء الأصول تعريفات متعددة تلتقي عند دلالة على الحقيقة من حيث هي ، وذلك أنه يدل على فرد غير مقيد لفظاً بأي قيد ، فهو شائع منتشر في جنسه . قال الرازي : ( المطلق هو اللفظ الدال على الحقيقة من حيث هي ) وبمثل ذلك عرفه صدر الشريعة من الحنفية ( ٢ ) .

وعرفه ابن قدامة المقدسي من الحنابلة بأنه : ( المتناول لواحد لا بعينه باعتبار حقيقة شاملة لجنسه ) وتابعه عبد القادر بدران شارح روضة الناظر فقال : ( المطلق ما تناول واحداً غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجنسه ) ( ٣ ) . وقال الآمدي في الإحكام : ( المطلق هو اللفظ الدال على مدلول

---

( ١ ) « روضة الناظر » لابن قدامة مع شرحها « نزهة الخاطر العاطر » لعبد القادر بدران : ( ١٩١/٢ ) .

( ٢ ) « المحصول للرازي » . مخطوط دار الكتب المصرية . « التوضيح » لصدر الشريعة مع « التلويح » للتفتازاني : ( ٦٣/١ ) .

( ٣ ) راجع « روضة الناظر » مع « نزهة الخاطر العاطر » : ( ١٩١/٢ ) « المدخل » لبدران أيضاً : ( ص ١١٩ ) .

شائع في جنسه (١) .

### التعريف الذي نراه :

وهكذا يمكن لنا - في ضوء ما مر - جنوحاً إلى التيسير أن نعرف المطلق بأنه « اللفظ الذي يدل على الماهية بدون قيد يقلل من شيعه » . فهو يتناول عند دلالة على موضوعه واحداً غير معين ، باعتبار حقيقة شاملة لجنسه ، دون أن يكون هنالك ما يقيده من وصف ، أو شرط ، أو زمان ، أو مكان ، أو غيرها .

وبذلك نخرج عن المطلق مثلاً ألفاظ الأعداد المتناولة لأكثر من واحد ، كما نخرج المعارف كـ « زيد » و « أحمد » وهكذا ...

فلفظ « رقبة » في قوله تعالى : « وما أدراك ما العقبة » . فكـ « رقبة » (٢) لفظ خاص مطلق ، إذ أنه تناول واحداً غير معين من جنس الرقاب ، لم يقيد بأي قيد يقلل من شيعه في أفواده .

---

(١) راجع « الإحكام » للأمدى : ( ٣/٣ ) وبمثل ذلك عرفه ابن الحاجب فقال : ( انطلق ما دل على شائع في جنسه ) راجع « مختصر المنتهى بشرح العضد » : ( ٢٨٤/٢ ) متسلسل .

أما صاحب « مسلم الثبوت » فقال في تعريف المطلق : ( هو ما دل على فرد ما منتشر ) راجع « مسلم الثبوت بشرح فوائج الزهوت » : ( ٣٦٠/١ ) وانظر « مرآة الأصول » : ( ٣٣٨/٣ ) « إرشاد الفحول » للشوكاني . ( ص ١٥٣ ) مطبعة السعادة .

(٢) « سورة البلد : ١٣ » .

فالمطلوب تحرير رقبة من غير ملاحظة <sup>(١)</sup> أن تكون واحدة أو أكثر ،  
مؤمنة أو غير مؤمنة ، بل المراد ما يسمى « رقبة » .

ومثله لفظ « الدم » في قوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة والدم »  
فالدم فرد شائع في جنس الدماء لم يقلل من شيوعه أي قيد من القيود ،  
فهو مطلق .

كذلك لفظ « ولي » في قوله <sup>(٢)</sup> ﷺ : « لا نكاح إلا بولي وشاهدي  
عدل » <sup>(١)</sup> مطلق <sup>(٢)</sup> ، إذ أن اللفظ تناول واحداً غير معين من جنس الأولياء  
دون أي قيد بقيده .

### ثانياً - المقيد

أما المقيد : فهو ما يقابل المطلق على اختلاف التعريفات التي ذكرناها .  
للمطلق ، والتي تدور حول دلالة اللفظ على الماهية ، بدوئ قيد يقلل  
من شيوعه .

فمثلاً عرفه ابن قدامة المقدسي بأنه ( اللفظ المتناول لمعين أو غير معين  
موصوف بأمر زائد على الحقيقة الشاملة لجنسه ) <sup>(٣)</sup> .

---

(١) الحديث، أخرجه من رواية عمرو بن حصن أحد بن حنبل بطريق ابنه  
عبد الله ، وباللفظ نفسه أخرجه البيهقي من رواية عائشة ، كما أخرجه موقوفاً  
على عمر رضي الله عنه . انظر « السنن الكبرى » : ( ١٢٥/٧ - ١٢٦ )  
« المحلى » لابن حزم : ( ٤٦٥/٩ ) .

(٢) راجع « تخريج الفروع على الأصول » للزنجاني : ( ص ١٣٤ -  
١٣٥ ) تحقيق المؤلف .

(٣) راجع « روضة الناظر وجنة المناظر » لابن قدامة مع الشرح  
لبدران : ( ١٩١/٢ ) .



وقد عرفه العضد في شرحه مختصر المنتهى لابن الحاجب بأنه ( ما يدل  
لا على شائع في جنسه ) وذلك بعد أن عرف ابن الحاجب المطلق بأنه  
( ما دل على شائع في جنسه ) وقال : ( والمقيد بخلافه ) <sup>(١)</sup> . أما  
صاحب مسلم الثبوت فقد عرفه بأنه ( ما خرج عن الانتشار بوجه ما ) <sup>(٢)</sup>  
بعد أن عرف المطلق بأنه : ( ما دل على فرد ما منتشر ) - كما أسلفنا - .  
التعريف الذي نراه :

لذا فمن الممكن تعريفه بأنه « اللفظ الذي يدل على الماهية بقيد  
يقلل من شيعه » فهو يتناول عند دلالاته على موضوعه واحداً توفر فيه  
قيد من القيود .

فلفظ « رقبة مؤمنة » مثلاً في قوله تعالى « فتحرير رقبة مؤمنة » من  
الخاص المقيد ، فالمراد بالتحرير رقبة موصوفة بالإيمان لا يجدي غيرها  
للخروج من عهدة الامتثال .

وفي قوله سبحانه : « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين » قيد  
الشهران بالتتابع .

وفي قوله : « أو دماً مسفوفاً » قيد الدم بكونه مسفوفاً .

ومن الأمثلة الثلاثة يتبين أن القيد جاء وصفاً زائداً على حقيقة اللفظ  
نفسه ، فـ « الإيمان » وصف زائد على حقيقة الرقبة نفسها ، لأن الرقبة قد  
تكون مؤمنة وقد تكون كافرة . كما أن « التتابع » وصف زائد على

---

(١) « مختصر المنتهى مع شرحه » : ( ٢٨٤/٢ ) متسلسل .

(٢) راجع « مسلم الثبوت مع فوائدها » : ( ٣٦٠/١ - ٣٦٩ ) .

حقيقة الشهورين نفسيهما . كذلك « السفع » وصف زئد على حقيقة نفس  
الدم : فكان اللفظ في كل هذا من المقيد .

وهكذا تتبين لنا مقابلة المقيد للمطلق - كما أسلفنا - ، فالمطلق خال  
عن القيد في دلالة على الحقيقة ، إذ الفرد الذي يدل هو عليه شائع منتشر .  
أما المقيد : فالفرد الذي يدل هذا المقيد عليه ، غير شائع في أفرادهِ ،  
إذ قلل من شيعه قيد من القيود .

هذا : وبلاحظ أن كلاً من الاطلاق والتقييد ، قد يكونان في سياق  
الأمر حيناً ، وفي سياق الخبر حيناً آخر .

فمن الأول - قوله تعالى : « فتحرير رقبة » ، « فتحرير رقبة مؤمنة » ،  
فلفظ الرقبة هو في الآية الأولى مطلق ، وفي الثانية مقيد وكلاهما جاء  
في سياق الأمر .

ومن الثاني - قوله ﷺ « لا نكاح إلا بولي وشهود<sup>(١)</sup> » ، « لا نكاح  
إلا بولي وشاهدي عدل<sup>(٢)</sup> » ، فالشهادة في الحديث الأول جاءت مطلقة وفي  
الحديث الثاني جاءت مقيدة . وكلاهما جاء في سياق الخبر .

---

(١) أخرجه البيهقي عن الحارث عن علي رضي الله عنه .

(٢) انظر ما سلف (ص ٦٣٧ ج ١) وراجع «تخريج الفروع» : (ص ١٣٤) .

## تفاوت مراتب المقيد

ولست الألفاظ المقيدة كلها بمرتبة واحدة ، فذلك تابع لكثرة القيود وقلتها ، فمقدار ما تكثر القيود أو تقل ، تتفاوت مراتب المقيد في تقييده .  
فالمقيد في قوله تعالى : « عسى ربّه أن يبدلّه أزواجاً خيراً منكُن مسلماتٍ مؤمناتٍ قانتاتٍ عابداتٍ سائحاتٍ ثيباتٍ وأبكاراً <sup>(١)</sup> » ، هو أعلى وأدخل في التقييد منه في قوله جل وعلا : « مؤمناتٍ قانتاتٍ » ، لا غير وهكذا ...



---

(١) « سورة التحريم : ه » .

## المطلب الثاني

### حكم المطلق والمقيد

أولاً - حكم المطلق :

من المسلم به أن اللفظ إذا ورد في نص من النصوص مطلقاً فالأصل العمل به على إطلاقه إلا إذا وجد دليل التقييد . ففي معرض تفسير النص ليس من حق المفسر أن يقلل من شيوخ ذلك اللفظ المطلق ، إلا إذا قام الدليل على التقييد بحيث يثبت وجود ما يفيد أن المراد من اللفظ المطلق الشائع في أفراد كثيرة ، فرداً واحداً معين مقيد بقيد ما : من شرط ، أو وصف ، أو غير ذلك مما يجده من ذلك الشيوخ ، وبمحصر مدلول اللفظ في دائرة معينة محدودة بذلك القيد ، فالمطلق على إطلاقه حتى يثبت ما يقيد<sup>(١)</sup> .

قال الزركشي : والضابط أن الله تعالى إذا حكم في شيء بصفة أو شرط ، ثم ورد حكم آخر مطلقاً نُظر ، فإن لم يكن له أصل إلا ذلك الحكم المقيد وجب تقييده به ، وإن كان له أصل غيره لم يكن رده إلى أحدهما بأولى من الآخر .

(١) « البرهان » للزركشي : ( ١٥/٢ ) فإبعدهما .

ولقد يتضح ذلك بالأمثلة التالية :

١ - جاء في سورة البقرة بشأن عدة المرأة المتوفى عنها زوجها وأنها أربعة أشهر وعشرة أيام قول الله تعالى : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً » .

فلفظ « أزواجاً » ورد في النص القرآني - كما نرى - مطلقاً عن التقييد بكون هؤلاء الأزواج مدخولاً بهن ، أو غير مدخول بهن ، ولم يرد هذا اللفظ في نص آخر مورداً يفيد تقييده .

كما لم يقم عند العلماء دليل يفيد أن الأزواج اللاتي تتحدث عنهن الآية الكريمة لبيان عدتهن ، إنما تكون العدة لهن بهذا القدر ، إذا كن على حال كذا أو حال كذا ، من دخول أو عدمه مثلاً .

وعلى ذلك فالعالم عند تفسير النص ، يعمل بهذا اللفظ على إطلاقه ، ومن هنا كان الحكم في ذلك : أن الرجل إذا توفي فعلى زوجته أن تعتد عدة الوفاة المقدرة في الآية بقوله تعالى : « أربعة أشهر وعشراً » سواء أكانت هذه الزوجة مدخولاً بها أم غير مدخول<sup>(١)</sup> .

٢ - وفي حكم المريض أو المسافر في رمضان جاء قول الله تعالى : « ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر »<sup>(٢)</sup> .

---

(١) راجع « حاشية ابن عدي » : ( ٨٣٠/٢ ) « فرق الزواج »  
لأستاذنا الحبيب : ( ص ٣٣٠ ) .

(٢) « سورة البقرة : ١٨٥ » .

فلفظ « أيام » ، وارد في الآية مطلقاً عن أي قيد ، كالتتابع أو غيره .  
 مثلاً ، فظاهر قوله تعالى : « فعدة من أيام أخر » ، يقتضي إيجاب العدد فقط  
 لا إيجاب التتابع<sup>(١)</sup> ، وليس في نص آخر ما يفيد تحديد هذه الأيام  
 بقيد ما . كما لم يعم لدى الجمهور دليل على أن المقصود بالأيام الواردة  
 في آية الصوم أيام يشترط فيها كذا ، أو أيام موصوفة بكذا ، وعلى  
 ذلك فليس أمام من يريد تفسير هذا النص القرآني إلا أن يبقى المطلق  
 على إطلاقه .

فالأيام يمكن أن تكون متتابعة ، ويمكن أن تكون متفرقة ، ومن  
 هنا كان الحكم عند الجمهور : أن من أفطر في رمضان لعذر المرض ، أو  
 السفر ، وأراد قضاء الأيام التي فاتته ، لم يجب عليه أن يصوم تلك الأيام  
 بالتتابع ، بل له أن يصومها متتابعة ، وله أن يصومها متفرقة ، يختار ما يشاء  
 من الحالين ، لأن النص الذي ألزمه قضاء أيام مما فاتته ، لم يقيد تلك الأيام  
 بصفة معينة ، أو شرط معين<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر : « بداية المجتهد » لابن رشد : ( ٢٩٩/١ ) « نيل الأوطار »  
 للشوكاني : ( ٢٤٦/٤ ) .

(٢) بقابل قول الجمهور ما ذهب إليه البعض من وجوب التتابع وكانت  
 الحجة في ذلك ما رواه الدارقطني عن عائشة قالت : نزلت « فعدة من أيام أخر »  
 متتابعات « فسقطت » متتابعات « وجاء في « الموطأ » أن « متتابعات »  
 هي قراءة أبي بن كعب . وقد أجيب عن ذلك بما قائلته عائشة نفسها من سقوط  
 « متتابعات » . على أن بين العلماء خلافاً حول العمل بقراءة الآحاد ، ومنشأ  
 الاختلاف تقويمها بعد الحكم عليهم بأنها ليست بقرآن ؛ فالمتفق عليه عند المسلمين  
 أن القرآن هو ما ثبت بالتواتر . وأقوى ما يقال في القراءة الأحادية اعتبارها -

جاء في « المبسوط » للسرخسي قوله : ( وكل صوم في القرآن لم يذكره الله متتابعاً فله أن يفرقه ، وما ذكر متتابعاً فليس له أن يفرقه ) ... وبعد أن أتى على ذكر الصوم المقيد قال : فأما ما لم يذكره متتابعاً : فصوم القضاء ، قال الله تعالى : « فعدة من أيام أخر » ويجوز القضاء متتابعاً ومتفرقاً ، لأنه مطلق عن الوصف ، وقال ابن عباس رضي الله عنه : أبهموا ما أبهم الله <sup>(١)</sup> .

على أن السنة قد أبدت ما جاء في الكتاب من اطلاق لفظ « أيام » ، دون تقييد . فعن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « قضاء رمضان إن شاء فرتق وإن شاء تابع » ، قال البخاري : قال ابن عباس : لا بأس أن يفرق لقول الله تعالى : « فعدة من أيام أخر » <sup>(٢)</sup> .

ـ بدرجة أخبار الآحاد ، وفيما نحن فيه ، عارضها ما هو أقوى منها من الأحاديث وقد احتج أهل القول بالتتابع أيضاً بما أخرج الدارقطني عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال : « من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا يقطعه » ولكن في رواية الحديث مقالاً عند الأئمة فقد قال عنه البيهقي : لا يصح إذ أن في إسناده عبد الرحمن بن إبراهيم القاضي وهو يختلف فيه ، وقد صرح ابن أبي حاتم عن أبيه بأنه أنكر هذا الحديث بعينه على عبد الرحمن « نيل الأوطار » للشوكاني : ( ٢٤٦/٤ - ٢٤٧ ) هذا ولابن رشد رأي فيما قام عليه الاختلاف بين الجمهور وغيرهم . انظره في « بداية المجتهد » : ( ٢٩٩/١ ) .

(١) راجع « المبسوط » : ( ٧٥/٣ ) .

(٢) الحديث أخرجه الدارقطني ، وقد أخرجه أيضاً من حديث ابن المنكدر قال : بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن تقطيع قضاء شهر -

وهكذا عملاً ببدأ « المطلق على إطلاقه حتى يثبت ما يقيد » قرر الإمام السرخسي عدم الالتزام بالتتابع في قضاء الصوم إذا كان الوارد في الشرع غير مقيد بالتتابع .

أما إذا قام الدليل على تقييد المطلق : أصبح مدلوله مقيداً وانتهى عنه ذلك الشروع في أفراده .

فبينما كان الخروج من العهدة في المطلق يمكن أن يحصل بأي فرد من أفرادها الشائعة يرى أن الخروج من العهدة في المقيد لا يكون إلا بذلك الفرد الذي توفر فيه ذلك القيد .

ومن المطلق الذي قام الدليل على تقييده كلمة ( وصية ) التي وردت مطلقة في نص قرآني ، وجاءت السنة فقيدتها .

قال الله تعالى : « من بعد وصية يوصي بها أو دين ، فلغظ » وصية ، مطلق لم يقيد بمقدار معين من ربيع ما يملك المكلف أو نصفه أو ثلثه ... الخ ولكن ثبت في السنة ما يدل على تقييد الوصية بما لا يزيد عن الثلث ، وذلك فيما روي عن ابن عباس أنه قال : « لو أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع ، فإن رسول الله ﷺ قال : « الثلث والثلث كثير »<sup>(١)</sup> ، وجاء

---

— رمضان فقال : ذاك إليك ، أرأيت لو كان على أحدكم دين مقضى الدرهم والدرهمين ألم يكن قضاءه ؟ والله أحق أن يعفو » وقال : إسناده حسن مرسل . وهذه الرواية هي التي جاء بها السرخسي . انظر « المبسوط » : ( ٧٥/٣ ) « بيل الأوطار » : ( ٢٦٤/٤ ) .

(١) أخرجه أحمد والشيخان .



ذلك بوضوح عن النبي ﷺ حين قال لسعد بن أبي وقاص : « الثلث  
والثلث كثير انك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة  
يتكففون الناس »<sup>(١)</sup> .

فمنعه من الوصية بأكثر من الثلث ، فكانت السنة بياناً لذلك المطلق  
الوارد في الآية بحيث قيده وأوضحت حدوده ، فأوجب أن تكون  
الوصية في حدود الثلث من مال ذلك الموصي<sup>(٢)</sup> .

### ثانياً - حكم المقيد :

إذا كان من الواجب أن يؤخذ بالمطلق على إطلاقه حتى يرد ما يقيد به ،  
إن الواجب في المقيد أن يعمل به مع تقييده ، ولا يصح العدول إلى

---

(١) تفصيل ذلك ما روى أحد وأصحاب الكتب الستة عن سعد بن أبي وقاص  
أنه قال : جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني من وجع اشتد لي ،  
فقلت يا رسول الله إني قد بلغ لي من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ، ولا يرثني  
إلا ابنة لي ، أفأتصدق بثلاثي مالي ؟ قال : لا . قلت فالشطر يا رسول الله  
قال : لا ، قلت : فالثلث قال : الثلث كثير أو كبير إن تذر ورثتك أغنياء  
خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس » ، انظر « منتقى الأخبار مع نيل  
الأوطار » : ( ٤٠/٦ - ٤١ ) « نصب الرابة » للزيلعي : ( ٤٠٠/٤ - ٤٠١ ) .

(٢) راجع « المذهب » للشبراوي : ( ٥٥٠/١ ) هذا : ولا بد للحنفية  
من ادعاء شهرة حديث الوصية ليقيد مطلق القرآن لأن خبر الأحاد - كما مر -  
لا يخص عموم الكتاب ولا يقيد مطلقه عديم .

الاطلاق الا بقيام دليل يدل على ذلك<sup>(١)</sup> :

أ- ومن المقيد الذي لم يقم دليل على اطلاقه « صيام شهرين » فيما ورد بشأن كفارة القتل الخطأ ، حيث قال تعالى : « فصيام شهرين متتابعين » .

ب- ومثله ما ورد في كفارة الظهار حيث قال الله تعالى : « فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتامسا<sup>(٢)</sup> » .

فأوجب النص القرآني صوم الشهرين وقيدهما بأن يكونا متتابعين ، وهكذا لا يكون من وجبت في حقه كفارة الصيام هذه مؤدياً ما وجب عليه ، خارجاً من العهدة إلا اذا صام شهرين متتابعين ، فلا يجزئه عمومها متفرقين ولو فعل ، لم يخرج من العهدة واعتبر كأنه لم يكفر<sup>(٣)</sup> .

ففي الكفارتين المذكورتين : كفارة القتل ، وكفارة الظهار ، ورد النص بقدر معلوم من المدة الزمنية مقيد بوصف التتابع ، فيجب العمل بهذا القيد ما دام لم يثبت دليل يخرج المقيد الى الاطلاق .

وكما لا يجوز الاخلال باقدر المنصوص وهو الشهران فكذا لا يجوز الإخلال بالوصف الذي قيدا به وهو التتابع<sup>(٤)</sup> .

---

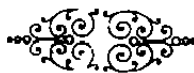
(١) راجع « البرهان » لنزركشي : ( ١٥/٢ ) فما بعده ، « إرشاد الفحول » : ( ص ١٥٤ ) « أسباب اختلاف الفقهاء » لأستاذنا الحفيف : ( ص ١٣٤ ) .

(٢) « سورة المجادلة : ٤ » .

(٣) انظر « الجامع لأحكام القرآن » للقرطبي : ( ٢٨٣/١٧ - ٢٨٤ ) .

(٤) راجع « المبسوط » : ( ٧٥٣ ) « إهداية مع فتح القدير والعناية » : ( ٢٣٣/٣ ) فما بعدها .

ولقد أوضح شمس الأئمة السرخسي - كما أسلفنا - بأن كل صوم في القرآن لم يذكره الله متتابعاً فله أن يفرقه وما ذكر متتابعاً فليس له أن يفرقه ، ثم قال رحمه الله : ( أما المذكور متتابعاً فصوم كفارة القتل وكفارة الظهار ، فإن النص ورد بقدر معلوم مقيد بوصف ، وكما لا يجوز الإخلال بالقدر المنصوص ، فكذا بالوصف المنصوص )<sup>(١)</sup> .



---

(١) راجع « المبسوط » : ( ٧٥/٣ ) .

## المبحث الثاني

### حمل المطلق على المقيد

#### المطلب الرابع

##### مسالك العلماء في حمل المطلق على المقيد

كان فيما ذكرناه آنفاً بيان حكم الخاص المطلق ، إذا ورد مطلقاً في نص ولم يرد مطلقاً في نص آخر ، أو لم يقم عند العلماء دليل على تقييده ، وبيان حكم لمقيد إذا ورد مقيداً في نص ، ولم يرد مطلقاً في نص آخر أو لم يقم دليل أن المواد به الاطلاق لا التقييد ، وحكم ما جاء مطلقاً وورد نص بتقييده .

وفي مقابل ذلك تعرض حالات أخرى لا بد من بيان حكم كل من لمطلق وللقيد فيها .

ومنشأ هذه الحالات كلها : أن يرد اللفظ مطلقاً في نص ، ويرد هو بعينه مقيداً في نص آخر ، ففي مثل هذا الوضع يؤول العمل بكل من المطلق والمقيد في موضعه ، ويؤخذ الحكم من مدلول كل منهما على حدة ، أم يحمل المطلق على المقيد ، ويكون المرد بذلك المطلق الوارد في هذا النص ، هو لمقيد لوارد في نص آخر ؟

الواقع أن مذاهب العلماء تعددت في الموضوع ، وقبل أن نعرض لتلك المذاهب ، نود أن نشير إلى أن حمل المطلق على المقيد معناه بيان المقيد للمطلق بأن يقلل من شيعه . فبدلاً من أن يكون مدلول اللفظ حكماً في فرد منتشر ، يصبح حكماً في فرد مقيد بالمقيد نفسه الذي هو في المقيد . فعندما يطلب الشارع مثلاً عتق رقبة ، يفيد في تحقيق المطلوب أي رقبة ، ولكن عندما نحمل هذا المطلق على المقيد الذي وصفت فيه الرقبة بالإيمان في نص آخر ، لا تجزئ إلا الرقبة التي توفر فيها ذلك الوصف .

ولقد اتفق العلماء على جواز حمل المطلق على المقيد ، ولكن اختلفت أنظارهم في الحالات التي يصح فيها هذا الحمل .

وعن هذا الاختلاف نشأ اختلاف في عدد من الأحكام الشرعية لأن تفاوت الأنظار في الأصول ، يبنى عليه اختلاف فيما يتولد عنها من فروع وأحكام ، وبيان حالات الاتفاق والاختلاف في حمل المطلق على المقيد فيما يلي :

إذا ورد اللفظ الخاص مطلقاً في نص ، ورد بعينه مقيداً في نص آخر فهو على وجهين :

أولهما : أن يكون الاطلاق والتقيد في سبب الحكم ، والحكم والموضوع متحدان .

الثاني : أن يكون الاطلاق والتقيد في الحكم نفسه .

١ - فإذا ورد في موضوع واحد نصان قد أفادا حكماً واحداً ،

ولكن جاء الاطلاق والتقييد في سبب هذا الحكم ؛ فبين العلماء خلاف :  
أما الحنفية : فلا يحملون المطلق على المقيّد بأن يجعلوا المقيّد بياناً  
للمطلق ، بل يعتبرون كلّاً منها سبباً للحكم ، ويعمل بكل في دأثره  
وحسب مدلوله<sup>(١)</sup> .

وحجّتهم في ذلك أن الأصل التزام ما جاء عن الشارع في دلالات ألفاظه  
على الأحكام ، فالمطلق على إطلاقه والمقيّد على تقييده ، لأن كل نص حجة  
قائمة بذاتها ، وتقييده من غير دليل من ذات اللفظ أو من الكلام في  
موضعه تضيق من غير أمر الشارع .

فلا يلزم حمل المطلق على المقيّد إلا إذا كان الأخذ بكل من المطلق  
والمقيّد على حدة ، مدعاةً للتناقض ، بأن يكون هناك تناف بين الاطلاق  
والتقييد . ونحن يكون الاطلاق والتقييد في سبب الحكم ، لا يقع أي  
تناف بينهما ، فليس ما يمنع أن تتعدد الأسباب لحكم واحد ، وهذا  
الحكم يثبت بأي واحد من هذه الأسباب ، كما في انتقال الملك من شخص  
إلى آخر ، فإنه حكم واحد وله أسباب كثيرة ؛ كالبيع والهبة والوصية ،  
فيصبح أن يثبت بأي واحد منها<sup>(٢)</sup> .

٢ - وذهب الشافعية وغيرهم إلى حمل المطلق على المقيّد ، فيكون

(١) انظر « التحرير مع التقرير والتحجير » : ( ٢٩٦/١ ) .

(٢) راجع « التوضيح مع التلويح » : ( ٦٤/١ ) « أصول الفقه »

للخضري : ( ص ٢٣٢ ) .

المقيد بياناً للمطلق (١) .

وحجتهم في ذلك ، أن التنافي واقع في هذه الحال بين الاطلاق والتقيد ، لأنها واردات في أمر واحد والأمر الواحد لا يجوز أن يكون مطلقاً ومقيداً في آن واحد ، ولهذا لا بد من جعل المقيد أصلاً يبين به المطلق ، لأن المطلق ساكت عن القيد والمقيد ناطق به ، فهو أولى أن يكون أصلاً للبيان . وفي عدم حمل المطلق على المقيد وجعل المقيد مبيناً له ، لا يكون لذكر القيد فائدة ، ونصوص الشارع منزوعة عن العبث .

مثال ذلك : ما ورد في السنة بشأن صدقة الفطر حيث جاء سبب الحكم مقيداً بنص ومطلقاً بنص آخر :

أ ( فقد ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين » وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة » (٢) .

ب ( وفي رواية أخرى عن عبد الله بن عمر أيضاً « فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر - أو قال : رمضان - على الذكر والأنثى ، والحر

---

(١) راجع « التوضيح مع التوبيع » : ( ٦٤/١ ) « التحرير مع التفرير والتجوير » : ( ٢٩٦/١ ) ، « إرشاد الفحول » للشوكاني : ( ص ١٥٤ ) ، مطبعة السعادة ، « أصول الفقه » للأستاذ الشيخ زكريا البرديسي : ( ص ٤١٣ ) .

(٢) أخرجه البخاري ومسلم وفي رواية بدون « وأمر بها ... » وانظر « منتقى الأخبار مع نيل الأوطار » : ( ١٥٣/٤ ) « بوج المرام مع سبل السلام » : ( ١٨٦/٢ ) .

والمملوك : صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير ، قال : فعدل الناس به نصف صاع من بر على الصغير والكبير ، <sup>(١)</sup> .

فالموضوع في النصين واحد : وهو زكاة الفطر ، والحكم فيها واحد أيضاً ، وهو وجوب زكاة الفطر ، وجاء الاطلاق والتقييد في سبب الحكم ، وهو من يمونه المزكي ؛ فإنه سبب لوجوب صدقة الفطر .

ففي الرواية الأولى : جعل سبب وجوب هذه الصدقة من يمونه المزكي ويلى عليه من المسلمين ، وفي الرواية الثانية جعل سبب الوجوب من يمونه المزكي مطلقاً ، سواء أكان من المسلمين أم لم يكن ، فالسبب في الرواية الأولى مقيد بصفة الاسلام ، وفي الثانية مطلق . وعلى هذا وقع الاختلاف بين العلماء :

فالحنفية لم يحملوا المطلق على المقيّد ، بل عملوا بكل منهما ؛ فلم يعتبروا الاسلام سبباً في وجوب صدقة الفطر : فالمسلم وغير المسلم سواء في استحقاق هذه الصدقة عملاً بالمقيد في النص الأول ، والمطلق في النص الثاني .

بل إن جعفر الطحاوي رحمه الله - من أئمة الحنفية - أراد أن يخرج المسألة عن حدود المطلق والمقيد ، فحاول الجمع بين الروایتين بأن جعل قيد « الإسلام » في « من المسلمين » صفة لمخرجي الصدقة لا المخرج

---

(١) انظر « إحكام الأحكام » لابن دقيق العيد : ( ١٥٠/١ ) « نصب  
الرأية » للزيلعي : ( ٤٠٦/٢ ) « تخريج الفروع على الأصول » للزنجاني :  
ر ( ١٣٥ ) تحقيق المؤلف .



عنهم ، ونحن أميل إلى ما ذهب إليه الصنعاني من أن هذا التأويل يآباه ظاهر الحديث (١) .

أما الشافعية ومن معهم من المالكية والحنابلة : فقد حملوا المطلق على المقيد ، فلم يعتبروا إلا الإسلام سبباً في وجوب صدقة الفطر ، وجنح إلى ذلك الشوكاني (٢) .

وبناء على ما تقدم أوجب الحنفية على المسلم صدقة من يومن من مسلمين وغيرهم (٣) .

وقال غير الحنفية ممن ذكرنا : لا يخرج المسلم الصدقة إلا عن يومن من المسلمين .

---

(١) انظر « سبل السلام » : ( ١٨٧/٢ ) .

(٢) انظر « المذهب » للشيرازي : ( ١٦٣/١ ) « المغني » لابن قدامة : ( ٥٦/٣ ) « حاشية الدسوقي على الدردير » : ( ٥٠٥/١ ) « نيل الأوطار » : ( ١٥٤/٤ ) .

(٣) « الهداية مع فتح القدير » : ( ٣٥/٢ ) « تخريج الفروع على الأصول » للزنجاني : ( ص ١٣٥ ) . هذا : ومن قال بقول الحنفية الإمام ابن حزم ، فقد صح عنه إلى جانب رواية لأبي سعيد « من المسلمين » رواية أبي هريرة « ليس على المسلم في فرضه وعنده صدقة ، إلا صدقة الفطر في الرقيق » وقد عمل بهذه الرواية لأن ما فيها زائد على ما جاء فيها قبلها ولا تعارض بين الروایتين قال : ( فوجب تأدية زكاة الفطر على السيد عن رقيقه لا على الرقيق ) « المحلى » : ( ١٣٣/٦ ) .

### معنى تطبيق القاعدة عند المخفية :

هذا : وقد اورد على الحنفية أنهم لم يلتزموا هذه القاعدة عند التطبيق في بعض النصوص .

فإذا كانوا قد التزموها في صدقة الفطر ، فأوجبوا على المسلم زكاة من يونه مسلماً كان أو غير مسلم ، لأنهم يلتزموها في وجوب الزكاة في النعم . ذلك أن زكاة النعم ورد في وجوبها عدد من النصوص كان فيها اختلاف في الاطلاق والتقييد ، إذ جاءت النعم في بعضها مطلقة عن أي قيد ، وجاءت في بعضها الآخر مقيدة بصفة السوم ، وهو الرعي في الكلاء المباح ، إذ ورد في شأن الإبل مثلاً قوله عليه السلام : « في خمس من الإبل شاة » ، كما ورد أيضاً : « في خمس من الإبل سائمة شاة » (١) وكلا الروايتين في الصحيح .

وواضح أن الاطلاق والتقييد في سبب الحكم ، والموضوع واحد وهو الزكاة ، فحمل الشافعية المطلق على المقيد وأوجبوا الزكاة في السائمة فقط .

---

(١) الرواية الأولى من حديث الصدقة في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمه الذي رواه سالم عن أبيه ، والرواية الثانية من حديث الفرائض والسنن والديات في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن الذي رواه أبو بكر محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده . وانظر لتفصيل روايات الحديثين ، « السنن الكبرى » للسيهقي : ( ٩٨/٤ - ١٠٢ ) ، « المحلى » لابن حزم : ( ٤٦٦ ) ، « نصب الراية » للزيلعي : ( ٣٣٨/٢ - ٣٤٣ ) ، « فتح الباري » لابن حجر : ( ٢٥٠٣ ) .

ولكن الحنفية أيضاً أوجبوا الزكاة في السائمة دون المعلوفة والعاملة .  
وهذا ما يخالف قاعدتهم في عدم حمل المطلق على المقيد في هذه الحال ؛ إذ  
لو عملوا بالمطلق والمقيد كليهما لأوجبوا الزكاة في السائمة والمعلوفة على السواء ،  
واعتبروا كلاهما منها سبباً للحكم وهو وجوب الزكاة <sup>(١)</sup> .

وقد يجاب عن ذلك بأن ما أخذ به الحنفية في هذا الحكم من إيجاب  
الزكاة في السائمة من النعم فقط ، لم يكن من طريق حمل المطلق على  
المقيد ، وإنما كان من طريق النسخ ، حيث يرون أن النص المقيد جاء  
متأخراً عن النص المطلق ، فكان ناسخاً له في غير السائمة .

ولكن هذا الجواب - على فرض التأكد من ثبوت تأخر المقيد عن  
المطلق .. إنما يصلح لدفع ما ورد عليهم لو أنهم يقولون بمفهوم المخالفة حيث  
يأخذون بمفهوم الوصف في النص الذي ورد فيه القيد ، فيكون بين النصين  
تعارض ويكون الأخير ناسخاً .

ولكنهم لا يقولون بمفهوم المخالفة ، وعلى ذلك لا تعارض بين النصين ،  
ولا يكون المتأخر منها ناسخاً .

ولكن هذا أيضاً لا يجدي ، ولو فرض - كما قال أستاذنا الحقيف -  
لأن المنطوق أقوى دلالة من المفهوم فيعمل به ويكون السبب ملك  
مطلق النعم <sup>(٢)</sup> .

---

(١) راجع « الهداية مع فتح القدير والعناية » : ( ١٢٧/٢ ) فما بعدها .

(٢) راجع « أسباب اختلاف الفقهاء » لأستاذنا الشيخ الحقيف : ( ص ١٣٦ ) .

وهكذا اتفق الحنفية مع الشافعية في هذا الحكم ، وكان المفروض - لو أن الحنفية التزموا قاعدة عدم حل المطلق على المقيد في هذه الحال - أن يكون مذهبهم هو ما ذهب إليه المالكية من وجوب الزكاة في السوائم وفي غير السوائم<sup>(١)</sup> .

وإن كان لهم أن يقولوا بأن الأصل عدم الزكاة ، ثم جعل الرسول الزكاة في السائمة فالتزمنا بهديه عليه الصلاة والسلام .

وإذا أثبتنا على حالة الاطلاق والتقييد في سبب الحكم مع أن الموضوع والحكم متحددان ، فلنتنقل إلى حالة الاطلاق والتقييد في الحكم نفسه .

٢ - إذا وقع الاطلاق والتقييد في الحكم نفسه فلذلك عدة صور ؛ لأنه :

إما أن يتحد الحكم في النصين ، ويتحد أيضاً السبب الذي بني عليه الحكم في كل منها .

وإما أن يختلف الحكم في النصين ، ويتحد السبب الذي بني عليه كل من الحكمين .

وإما أن يتحد الحكم في النصين ، ويختلف السبب الذي بني عليه الحكم في كل منها .

أ ( فإن اتحد الحكم والسبب الذي بني عليه الحكم في النصين الواردين ؛ فلا اتفاق حاصل بين العلماء على اعتبار المقيد بياناً للمطلق وحمل المطلق عليه .

---

(١) راجع د حاشية لدسوقي على الدردير ، ( ١ : ٤٣٢ ) .

على أن بعضهم نقل اختلافاً عن الحنفية ، وأن بعضهم ذهب إلى الحمل والآخر ذهب إلى عدمه . ونقل آخرون اختلافاً عن المالكية وبعض الحنابلة ولكن المحققين صححوا أنه لا خلاف يعتد به .

قال الشوكاني رحمه الله : ( وقد نقل الاتفاق في هذا القسم القاضي أبو بكر الباقلاني والقاضي عبد الوهاب وابن فورك والكبائي الطبري وغيرهم . وقال ابن برهان في « الأوسط » : اختلف أصحاب أبي حنيفة في هذا القسم فذهب بعضهم إلى أنه لا يحمل والصحيح من مذهبهم أنه يحمل . ونقل أبو زيد الحنفي وأبو منصور الماتريدي في تفسيره أن أبا حنيفة يقول بالحمل في هذه الصورة . وحكى الطرطوسي الخلاف فيه عن المالكية وبعض الحنابلة . وفيه نظر فإن من جملة من نقل الاتفاق القاضي عبد الوهاب وهو من المالكية <sup>(١)</sup> .

مثال ذلك قوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به » وقوله جل ثناؤه : « قل لا أجد فيها أوحى إلى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير » <sup>(٢)</sup> . والدم المسفوح هو الدم المهرق الذي سال عن مكانه <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر « إرشاد الفحول » : ( ص ١٥٤ ) مطبعة السعادة .

(٢) « سورة الأنعام : ١٤٥ » .

(٣) قال ابن جرير : ( يقال منه : سفحت دمه ، إذا أرقت ، أسفحه سفحاً ، فهو دم مسفوح كما قال طرفة بن العبد :

إني وجدتك ما هجوتك والأنصاب يسفح فوقهن دم

وكما قال عبيد بن الأبرس :

إذا ما عادته منها نساءً سفحن الدمع من بعد الرنين

بمعنى صبين رأسهن الدمع ) « تفسير الطبري » : ( ١٤٥/١٢ ) .

فلم يختلف العلماء - أخذاً من هذين النصين - أن المحرم هو الدم المسفوح لا سواه .

وبيان ذلك أن الحكم في النصين واحد ، وهو تحريم تناول الدم ، والسبب واحد ؛ وهو ما يصيب الموء من الأذى في هذا التناول ، وجاء لفظ « الدم » مطلقاً في أحد النصين ومقيداً بكونه مسفوحاً في الآخر . فحمل الأئمة المطلق على المقيّد ، فكانت دلالة النصين مجتمعين : أن المحرم ليس هو الدم مطلقاً ، وإنما هو الدم المسفوح ، أما ما يبقى في اللحم والعروق فإنه حلال يجوز تناوله <sup>(١)</sup> .

جاء عن قتادة قوله : « حرّم الدم ما كان مسفوحاً ، وأما لحم خالطه دم فلا بأس به . » وذلك ما قرر الطبري أن في اشتراط أن يكون الدم مسفوحاً ، الدليل الواضح على أن ما لم يكن منه مسفوحاً فحلال غير نجس <sup>(٢)</sup> . ومثله قوله تعالى : « وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » <sup>(٣)</sup> وقول الرسول ﷺ في بيانه للتيمم فيما رواه ابن عمر وجابر : « التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين » <sup>(٤)</sup> .

---

(١) انظر « جامع البيان عن تأويل آي القرآن » : ( ١٢ / ١٩٣ ) .

(٢) المصدر السابق : ( ١٢ / ١٩٣ ) .

(٣) « سورة المائدة : ٦ » وفي سورة النساء : ٤٣ بدون « منه » .

(٤) حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي ، أما حديث —

فالأيدي وردت في الآية مطلقة عن القيد ، وهي في الحديث مقيدة بالمرفقين ، والحكم في النصين واحد : هو وجوب المسح . والسبب واحد : وهو الحدث وإرادة الصلاة ، فجعل المقيد بياناً للمطلق وحمل المطلق عليه ، فكان الواجب في التيمم مسح اليدين إلى المرفقين ، وذلك ما ذهب إليه الحنفية والشافعية <sup>(١)</sup> .

أما المالكية : فلا يوجبون المسح إلى المرفقين ، وإنما يكفي عندهم المسح إلى الكوعين <sup>(٢)</sup> . وكذلك الحنابلة ؛ فقد نصوا على الرسغين ، حتى نقل ابن قدامة عن الإمام أحمد قوله : من قال : ( إن التيمم إلى المرفقين

---

— جابر : فأخرجه الدارقطني والحكم . وانظر « منتقى الأخبار » مع نيل الأوطار : ( ٢٨٦/١ ) « نصب الراية » للزيلعي : ( ١٥٠/١ - ١٥١ ) « سبل السلام » للصنعاني : ( ٩٦/١ ) .

(١) راجع « المبسوط » للسرخسي : ( ١٠٧/١ ) « الإحكام » لابن دقيق العيد : ( ١٥١/١ - ١٥٢ ) وانظر « تفسير الطبري » : ( ٤١٤/٨ ) فا بعدها .

(٢) راجع « المقدمات الممهدة » لابن رشد الجد : ( ٧٩/١ ) « الذخيرة » للقرافي : ( ٣٥٣/١ ) فا بعدها . « الدسوقي على الدردير » : ( ١٥٥/١ ) هذا : وقد نقل ابن رشد الحفيد في « بداية المجتهد » أن المشهور في المذهب المالكي هو المسح إلى المرفقين ، وأن المروني عن مالك فرضية المسح إلى الكفين واستحبابه إلى المرفقين . على أن ما أمم ابن رشد الحفيد مشهور المذهب قد اقتصر ابن رشد الجد على نسبته إلى نافع ومحمد بن الحكم من المالكية ، « بداية المجتهد » : ( ٦٨/١ - ٦٩ ) « المقدمات الممهدة » : ( ٧٩/١ ) .

فهو شيء زاده من عنده ( ١ ) .

ولكن لم يكن ذلك ، لأنهم لا يحملون المطلق على المقيد في هذه الصورة ، بل الذي صح عندهم من السنة هو ما رواه عمار بن بامر قال : « أجبت فتمعكت في الصعد وحليت ، ذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : « إنما كان بكفك هكذا ، وضرب النبي بكفيه على الأرض ونفخ فيها ثم مسح بها وجهه وكفيه » وفي رواية عنه أن النبي ﷺ قال له : « في التيمم ضربة للوجه واليدين » (٢) فجعلوا حديث عمار الذي لا يأتي على ذكر « المرفقين » بياناً للآية وقيدوا ما ورد فيها من إطلاق .

وهكذا نرى أن الاختلاف في القدر المطلوب بمسح اليدين في التيمم لم يكن لاختلاف في حمل المطلق على المقيد فيها نحن فيه ، ولكن من الاختلاف في نظرهم إلى النص الذي جرى به التقييد .

فالفريقان حملوا المطلق على المقيد ، ولكن كل منها قيد الإطلاق بالنص الذي ثبت عنده من السنة .

### وأينا في المسألة

وفي رأينا أن الاتفاق على حمل المطلق على المقيد في هذه الصورة - وهي

---

(١) راجع « المفني » لابن قدامة : ( ٢٤٤/١ ) فما بعدها . « المدخل » لابن بدران : ( ص ١٢٠ ) .

(٢) أخرجه البخاري بالفاظ مختلفة في الطهارة والتيمم ، وأخرجه مسلم وأبو داود ، والنسائي والترمذي وابن ماجه . وانظر « فتح الباري » للحافظ ابن حجر : ( ٣٧٧/١ ) .



صورة اتحاد الحكم في النصين واتحاد السبب الذي بني عليه الحكم - يبدو هو المقبول . ذلك لأن اتحاد الحكم والسبب الذي بني عليه الحكم ، لا يتصور معه اختلاف بالاطلاق والتقييد فذلك يؤدي إلى التناقض ، لأن ما يقتضيه الإطلاق يخالف ما يقتضيه التقييد .

فإذا كان المكلف يخرج من عهدة العمل بالمطلق بأن يمثل في أي فرد من أفرادها ، فإنه لا يخرج من العهدة في الحقيقة في المقيد ، إلا بالامتناع في هذا الفرد المعين الذي اقتون به ما أفاد التقييد .

ب ( وهذه صورة أخرى جرى فيها اتفاق العلماء أيضاً ، ولكن لا على حمل المطلق على المقيد ، بل على عدم حمله عليه . وهي : ما إذا اختلف الحكم في النصين واختلف السبب الذي بني عليه الحكم في كل منهما . فهذا لا يعتبر المقيد بياناً للمطلق ، ولا يحمل المطلق عليه ، بل يعمل بكل منهما حيث ورد ، إذ ليس ما يدعو للحمل فلا ارتباط بينهما ولا علاقة ، وقد حكى الاتفاق على ذلك القاضي أبو بكر الباقلاني وإمام الحرمين الجويني ، والكيا الهراسي الطبري وغيرهم<sup>(١)</sup> .

مثال ذلك قوله تعالى في شأن حد السرقة : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » وقوله في آية لوضوء : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق » .

فالحكم في هذين النصين مختلف ؛ إذ أنه وجوب القطع في الأول ، ووجوب الغسل في الثاني .

(١) راجع د. إسماعيل العبدل (١٠٠٠) .

كما أن السبب في الحكمين مختلف أيضاً ؛ فهو في الحكم الأول جنابة السرقة ، وفي الحكم الثاني القيام إلى الصلاة وإرادتها .

فلم يعتبر العلماء المقيد بياناً للمطلق ولم يحملوا المطلق عليه (١) .

ولكن الإطلاق في آية السرقة الذي يقتضي قطع يد السارق دون قيد يقيد بها قد جاء في السنة مادل على تقييده بالرفع ، حيث روي أن النبي ﷺ أمر بقطع يد سارق من المفصل (٢) .

ج ( والصورة الثالثة لهذه الحال أن يختلف الحكم في النصين ويتحدد السبب الذي بني عليه الحكم في كل منها ، فلا يحمل المطلق على المقيد بالاتفاق أيضاً شأن الصورة السابقة .

مثال ذلك : ما جاء في شأن الوضوء من قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق » وقوله في شأن التيمم : « فلم تجيدوا ماء فتميموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » .

(١) راجع « التوضيح مع التلويح » : ( ٦٤/١ ) ، « شرح ابن ملك على المنار » : ( ٥٣٦/٢ - ٥٣٧ ) .

(٢) أخرج ابن عدي في « الكامل » والبيهقي في « السنن الكبرى » عن عبد الله بن عمرو « قطع النبي صلى الله عليه وسلم سارقاً من المفصل » كما أخرج ابن أبي شيبة في « مصنفه » والبيهقي في « السنن الكبرى » عن رجاء بن حيوة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد سارق من المفصل » والمراد بالمفصل هنا - كما ذكر البيهقي - مفصل الكف . انظر « السنن الكبرى » لبيهقي : ( ٢٧٠/٨ - ٢٧١ ) « نصب الرابطة » للزبيدي : ( ٢٨٠/٣ ) فابعدا . وراجع « تفسير القرطبي » : ( ١٧١/٦ ) « الأحكام السلطانية » للقاضي أبي يعلى . ( ص ٢٥٠ ) .

فالحكم في النصين مختلف ، وهو وجوب الغسل في النص الأول ،  
ووجوب المسح في النص الثاني ، والسبب في الحكمين متحد ؛ فهو في  
الوضوء والتيمم : القيام إلى الصلاة وإرادتها ، وجاء لفظ الأيدي مقيداً  
بالموافق في النص الأول ، كما جاء مطلقاً عن هذا القيد في النص الثاني .

فلم يكن خلاف بين العلماء في عدم حمل المطلق في آية التيمم على  
المقيد في آية الوضوء . وكان مقتضى هذا أن يكون الواجب في التيمم  
مسح اليدين كلها ، فلا يجزئ المكلف إلا ذلك . غير أن هذا الإطلاق  
في آية التيمم ورد في السنة - كما مر بنا من قبل - مادل على تقييده  
بالموافق كما في حديث ابن عمر وجابر الذي أخذ به المالكية والحنابلة<sup>(١)</sup> .

وعلى أية حال ، لقد بينت السنة آية التيمم فقيدت إطلاقها تقييداً  
اختلفت الأنظار في تحديده بناء على القدر الذي جاءت به السنة التي تبين  
عن الله ما أراد .

فالمالكية والحنابلة يجزئ عندهم في التيمم مسح الكفين ، بينما لا يجزئ  
عند الحنفية والشافعية إلا مسح الدراعين<sup>(٢)</sup> .

د ( أما الصورة الرابعة التي تتطوى تحت حالة الإطلاق والتقييد في  
الحكم : فهي : أن يكون الحكم في النصين متحداً ، ويكون السبب الذي  
بني عليه الحكم في كل منهما مختلفاً .

(١) انظر ما سلف ( ٢ / ٢١٠ ) ف، بعدها .

(٢) انظر ما سلف ( ٢ / ٢١١ - ٢١٢ ) .

ولقد اختلفت أنظار العلماء حول حمل المطلق على المقيد في هذه الصورة . أو عدمه .

١ - فذهب الحنفية إلى أن المطلق لا يحمل على المقيد هنا وإنما يعمل بكل منها ، فالمطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده<sup>(١)</sup> .

٢ - وذهب الشافعية إلى حمل المطلق على المقيد ، ولكنهم كانوا في ذلك فريقين : فالجمهور منهم يرون الحمل دون شروط فهو حمل من طريق اللفظ .

وبعض المحققين منهم كالشيرازي والبيضاوي من المتأخرين يرون تقييد المطلق بالقياس على المقيد ، وهم لا يدعون وجوب هذا القياس ولكن يقولون : إن حصل القياس الصحيح ثبت التقييد وإلا فلا .

وإذن فهؤلاء المحققون يرون حمل المطلق على المقيد إذا توفرت العلة الجامعة بينهما ، وإلا فلا يقيدون المطلق بالمقيد ، واعتبر الرازي هذا المذهب أعدل المذاهب ونسبه الآمدي وغيره إلى الإمام الشافعي<sup>(٢)</sup> .

وقد نقل عن بعض الشافعية ، أن حمل المطلق على المقيد من جنسه موقوف على الدليل ؛ فإن قام الدليل على تقييده قيد ، وإن لم يقم الدليل ، صار كالذي لم يرد فيه نص ، فيعدل عنه إلى غيره من الأدلة .

وقد رد الزركشي هذا المذهب حيث قال : ( وهذا أفسد لمذاهب

---

(١) راجع « التوضيح مع التوبيع » : ( ٦٤١ - ٦٥ ) .

(٢) راجع « الإحكام » للآمدي : ( ٧٣ ) . « المحور لمخطط الزركشي

عطوطة دار الكتب المصرية . ( إشتاد المحو ) . شه كى ( ١٥٠ )

لأن النصوص المحتملة يكون الاجتهاد فيها عائداً إليها ولا يعدل إلى غيره<sup>(١)</sup> .

٣ - وقد اختلف النقل عن المالكية : فقال التلمساني منهم : ( وأما إن اختلف السبب واتحد الحكم : فإنه يحمل المطلق على المقيد بجامع ، وقيل : بغير جامع ، ولا يحمل إن لم يكن جامع )<sup>(٢)</sup> .

ونقل الشوكاني عن القاضي عبد الوهاب من المالكية أيضاً ، أن أكثر المالكية لا يميزون حل المطلق على المقيد ، دون تفصيل .

كما أن ابن قدامة المقدسي من الحنابلة : ذكر في كتابه « روضة الناظر » عن المالكية القول بالحمل دون أي تفصيل أيضاً ، وتابعه في ذلك شارحه ابن بدران<sup>(٣)</sup> .

ونرى من نقل التلمساني والقاضي عبد الوهاب ، أن المالكية إجمالاً يقولون بالحمل إذا توفرت العلة الجامعة ، ولعلمهم في ذلك يلتقون مع بعض محققي الشافعية الذين أوردنا مذهبهم آنفاً .

٤ - أما الحنابلة : فقد اختلفوا في الحمل أو عدمه .

فالقاضي أبو يعلى<sup>(٤)</sup> يرى في هذه الصورة حمل المطلق على المقيد وتقييده به .

---

(١) « البحر المحیط » للزركشي ، « إرشاد الفحول » : ( ص ١٥٤ ) .

(٢) « مفتاح الوصول » للتلمساني : ( ص ٦٢ ) .

(٣) انظر « روضة الناظر ونزهة الخاطر » : ( ١٩٣/٢ - ١٩٤ ) .

(٤) هو القاضي محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء أبو يعلى ، من أعلام الحنابلة في الأصول ، والفروع ، والحديث ، وأصول الدين . له كثير من المصنفات جاء على ذكرها ولده محمد في « طبقات الحنابلة » . منها « أحكام القرآن » و « صيون المسائل » و « الأحكام السلطانية » و « فضائل أحمد » توفي رحمه الله سنة ٤٥٨ هـ .

واختار أبو إسحاق بن شاقلا عدم جواز الحمل ، فيعمل بكل من المطلق والمقيد في موضعه ، وذكر ابن قدامة المقدسي أنه روي عن أحمد رحمه الله ما يدل على ذلك .

وقال أبو الخطاب<sup>(١)</sup> : إن عضده قياس حل عليه وإلا فلا .

وبهذا يكون للحنبلة ثلاثة أقوال :

قول يتفقون فيه مع الحنفية ، وهو القول بعدم الحمل .

قول يتفقون فيه مع جمهور الشافعية ، وهو القول بالحمل مطلقاً .

قول يتفقون فيه مع بعض محققي الشافعية ، وهو القول بالحمل إذا

توفر القياس<sup>(٢)</sup> .

هذا : وقد نقل الشوكاني مذهباً يقوم على أن يعتبر أغلظ الحكمين

في المقيد ، فإن كان الحكم المقيد أغلظ ، حمل المطلق على المقيد ،

ولا يحمل على إطلاقه إلا بدليل ، لأن التغليظ إلزام ، وما تضمنه الإلزام

لا يسقط التزامه باحتمال .

وكان عجيباً أن يعتبر الماوردي ههنا المذهب أولى المذاهب ، ونحن

---

(١) هو عفوظ بن أحمد بن حسن الكوذاني من رجال الطبقة السادسة في

المذهب الحنبلي ومن أصحاب القاضي أبي يعلى توفي سنة ٥١٦ هـ .

(٢) راجع « روضة الناظر » : ( ١٩٤/٢ ) « القواعد والفوائد

الأصولية » لعلاء الدين بن اللحام : ( ص ٢٨٠ ) فابعدهما . « المدخل إلى

مذهب الإمام أحمد بن حنبل » لعبد القادر بدران : ( ص ١٢٠ - ١٢١ ) .

مع الشوكاني الذي اعتبره أبعدّها عن الصواب<sup>(١)</sup> ، إذ ما الحكمة في أن  
نحكم تفسير النصوص روح الحرج والتغليظ ، والله تعالى يقول : « وما  
تجعل عليكم في الدين من حرج » ؟

### المذاهب الأساسية في الموضوع :

وهكذا يكون لدينا في حمل المطلق على المقيد عند اتحاد الحكم  
واختلاف السبب ثلاثة مذاهب أساسية هي :

- ١ - عدم جواز الحمل لفظاً دون شرط .
- ٢ - وجوب الحمل لفظاً دون شروط فيكون الحمل لغة من طريق اللفظ .
- ٣ - وجوب الحمل عن طريق القياس حين تتوفر العلة المشتركة بين  
المطلق والمقيد .

هذا : والمثال لما نحن في صدد قوله تعالى في كفارة القتل الخطأ :  
« وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٌ » وقوله تعالى في كفارة  
الظهار : « وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ  
رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا »<sup>(٢)</sup> .

فإن الرقبة المطلوب تحريرها وردت في النص الأول مقيدة بالإيمان ،  
أما في النص الثاني : فقد وردت مطلقة من هذا القيد ، والحكم في كفارة

---

(١) راجع « إرشاد الفحول » للشوكاني : ( ص ١٥٥ ) .

(٢) راجع « أحكام القرآن » للشافعي جمع أبي بكر البيهقي : ( ٢٣٦/١ )

« الأم » : ( ٢١/٧ - ٢٢ ، ٢٦٦ - ٢٦٧ ) « سنن البيهقي مع إسناده »

النقي : ( ٣٨٧/٨ ) .

القتل الخطأ وكفارة الظهار متعدد وهو تحرير الرقبة ، ولكن السبب في الحكم مختلف ، فهو في الأول : القتل الخطأ ، وفي الثاني : إرادة المظهر العود إلى الاستمتاع بزوجه حيث بحث بيمينه .

فالحنفية لا يحملون المطلق على المقيد في النصين ، ويوجبون العمل بكل منها حيث ورد ، ففي كفارة الظهار تجزئ الرقبة الكافرة ، عملاً بالمطلق الوارد في شأنها وهو قوله تعالى : « فتحرير رقبة » ، أما في كفارة القتل الخطأ : فلا تجزئ إلا الرقبة المؤمنة ، عملاً بالمقيد الوارد في شأنها وهو قوله تعالى : « فتحرير رقبة مؤمنة » (١) .

أما القائلون بحمل المطلق على المقيد : فاعتبروا أن آية القتل الخطأ قد قيدت إطلاق آية الظهار ؛ ففي كلا الكفارتين : كفارة القتل الخطأ وكفارة الظهار لا تجزئ إلا الرقبة المؤمنة (٢) .

وحجة الحنفية - كما ذكرنا سابقاً في حالة اتحاد الموضوع والحكم واختلاف السبب - أن الأصل التزام ما جاء به الشارع من دلالات ألفاظه على الأحكام ، فكل نص حجة قائمة بذاتها ، والتقييد بلا دليل عدول عن هذا الاعتبار ، ولذلك فلا يلجأ إلى حمل المطلق على المقيد إلا عند التنافي بين الحكمين ، بحيث يؤدي العمل بكل منهما إلى التناقض ، وهذا

---

(١) راجع « التوضيح مع التلويح » : ( ٦٤/١ - ٦٥ ) « التحرير مع التقرير والتجبير » : ( ٢٩٦/١ ) « الهداية مع فتح القدير » : ( ٢٣٤/٣ ) .  
فا بعدها . « الهداية مع نتائج الأفكار » : ( ٢٥٢/١ ) .

(٢) راجع « جمع الجوامع لابن السبكي مع شرحه لأجلال المحلي وحاشية البنا » ( ٥١/٢ ) فا بعدها ، « المهذب » للشيرازي : ( ١١٤/٢ - ١١٥ ) .



حَامُونَ فَمَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ اخْتِلَافِ السَّبَبِ ؛ فَالْشَّارِعُ فِي خُطَابِهِ أَوْجِبَ الرُّقْبَةَ عَلَى إِطْلَاقِهَا فِي مَوْضِعٍ وَأَوْجِبَهَا مَقِيدَةً بِالْإِيمَانِ فِي مَوْضِعٍ ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مِنْ تَعَارُضٍ ، وَالْعَمَلُ بِكُلِّ مِنَ الْحَكَمَيْنِ يُمْكِنُ بِدُونِ أَيِّ تَنَافٍ <sup>(١)</sup> .

أَمَّا الْقَائِلُونَ بِجَمَلِ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمَقِيدِ دُونَ شَرْطٍ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ؛ فَقَدْ عَتَبُوا ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْمَحْذُوفِ الَّذِي سَبَقَ إِلَى الْفَهْمِ مَعْنَاهُ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

نَحْنُ بَمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بَمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ  
أَيُّ نَحْنُ بَمَا عِنْدَنَا رَاضُونَ .

وَمَا احتج به هؤلاء على اعتبار المطلق محملاً على المقيد ههنا : أَنَّ الْقُرْآنَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ فِي وَجُوبِ بِنَاءِ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ ، فَإِذَا وَرَدَتْ كَلِمَةٌ فِي الْقُرْآنِ مَبْنِيَةٌ حَكْمًا مِنْ أَحْكَامِهِ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ وَاحِدًا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَذَكَّرَ فِيهِ الْكَلِمَةُ ، فَإِذَا نَصَّ عَلَى الْإِيمَانِ فِي كُفْرَةِ الْقَتْلِ لَزِمَ هَذَا الْإِيمَانُ فِي كُفْرَةِ الظَّهَارِ أَيْضًا ، كَأَنَّ الْقَيْدَ مُتَّصِلٌ بِهِ كَذَلِكَ ، لِثَلَاثِ كَوْنِ هُنَاكَ تَخَالُفٍ بَيْنَ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ .

وَلَكِنْ يَرُدُّ عَلَى هَذِهِ الْحُجَّةِ أَنَّ الْقُرْآنَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ فِي أَنَّهَا لَا تَتَنَاقَضُ ، لَا فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَإِلَّا وَجِبَ أَنْ يَتَّقِيدَ كُلُّ عَامٍ وَمَطْلُوقٍ بِكُلِّ خَاصٍّ وَمَقِيدٍ <sup>(٢)</sup> .

---

(١) رَاجِعْ « أَصُولُ الْبَزْدَوِيِّ مَعَ كَشْفِ الْأَسْرَارِ » لِعَبْدِ الْعَزِيزِ الْبُخَارِيِّ : ( ٦٠٨/٢ ) ، « فَتَحُ الْقَدِيرِ » لِابْنِ الْهَيْثَمِ : ( ٢٣٥/٣ ) .

(٢) رَاجِعْ « الْمَنَاجِجَ » لِلْبَيْضَاوِيِّ مَعَ « شَرْحِهِ » لِلَّاسَنَوِيِّ : ( ١٧٠/٢ ) « التَّحْرِيرُ مَعَ التَّفْهِيمِ وَالتَّجْوِيدِ » : ( ٢٩٦/١ ) « الْبَرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ » لِلزَّرْكَشِيِّ : ( ١٧/٢ ) .

وعلى هذا فاعتبار الوحدة في كلام الله إنما يكون عند الحاجة إلى التفسير ، وهذه الحاجة قد تكون عندما يؤدي العمل بكل من المطلق والمقيد إلى التناقض ، كما إذا كان كل من الحكم والسبب الذي بني عليه في النصوص المختلفة متجداً ، أما فيما نحن فيه من اختلاف السبب الذي بني عليه الحكم في هذه النصوص فلا حاجة لاعتبار الوحدة لعدم التناقض - كما سلف - .

ولقد كان إمام الحرمين شديد الوطأة على من احتجوا بوحدة كلام الله على حمل المطلق على المقيد ههنا واعتبر كلامهم من الهذيان لأن كلام الله فيه الأحكام المختلفة المتباينة من نفي وإثبات وأمر وزجر ... فادعاء الوحدة مع الأحكام المتغايرة أمر غير مقبول .

قال رحمه الله : ( إن هذا الاستدلال من فنون الهذيان ، فإن قضايا الألفاظ في كتاب الله مختلفة متباينة ، لبعضها حكم النعق والاختصاص ، وبعضها حكم الاستقلال والانقطاع ، فمن ادعى تنزيل جهات الخطاب على حكم واحد - مع العلم بأن كتاب الله فيه النفي والإثبات ، والأمر والزجر - فقد ادعى أمراً عظيماً ( ١ ) .

وبما احتجوا به أيضاً : أن المطلق ساكت عن ذكر القيد ، فلا يدل عليه ولا ينفيه ، والسكوت عدم . أما المقيد فهو ناطق بالقيد الذي يوجب الجواز عند وجوده ، وينفيه عند عدمه ، فكان كالمفسر ، فكان أولى أن

---

(١) راجع « البرهان » مخطوطة دار الكتب المصرية . « البرهان في علوم القرآن » للزركشي : ( ١٧/٢٠ ) . إرشاد الفحول « للشوكاني : ( ص ١٥٤ ) -

يجعل أصلاً يبني المطلق عليه ، وبذلك يكون المقيد صارفاً للمطلق عن إطلاقه ومبيناً المراد منه <sup>(١)</sup> .

### أثر مفهوم المخالفة فيما نحن فيه

وأنت ترى أن هذه الحجة قائمة على اعتبار مفهوم المخالفة ، والواقع أن الاختلاف فيما نحن فيه يرجع إلى الاختلاف في ذلك المفهوم ، فقوله تعالى في شأن كفارة الظهار : « فتحرير رقبة » يدل على إجزاء كل من الرقبة المؤمنة وغير المؤمنة ، وقوله في شأن كفارة القتل الخطأ « فتحرير رقبة مؤمنة » يدل بنطوقه على إجزاء الرقبة المؤمنة ، وبديل بمفهومه المخالف - عند القائمين به - على عدم إجزاء الرقبة غير المؤمنة ، لانتفاء القيد الذي قيد به الحكم في المنطوق .

وعلى ذلك يرى بين النصين تعارض في الرقبة غير المؤمنة ، إذ النص المطلق يدل على أنها تجزئ في الكفارة . والنص المقيد يدل على أنها لا تجزئ ، فيجب حمل المطلق على المقيد . وعندها يشترط لتكون الرقبة مجزئة في كفارة الظهار وفي كفارة القتل الخطأ ، أن تكون مؤمنة .

أما الحنفية - وهم ينكرون مفهوم المخالفة - : فتقيد « الرقبة » في كفارة القتل الخطأ بوصف الإيمان ، لا يدل عندهم على أن حكم ما عداها بخلافها ؛ فالنص يدل على إجزاء الرقبة المؤمنة ، ولكنه لا ينفي الجواز

---

(١) انظر « جمع الجوامع مع شرحه للحلي وحاشيته للبناني » : ( ٤٨/٢ ) -

( ٤٩ ) « منهاج ابيضاوي مع نهایه السؤل لاسنوي » : ( ١٧٠/٢ - ١٧١ )

« التوضيح مع التوبیح » : ( ٦٤/١ - ٦٥ ) .

عن غير المؤمنة ، بل هو ساكت عنها ، فلا تنافي بين المطلق والمقيد ، ولا داعي للحمل <sup>(١)</sup> .

ولذلك ردوا هذه الحجة السابقة بما ردوا به مفهوم المخالفة ، حتى إن فخر الإسلام البزدوي بعد رد مفهوم المخالفة بأنواعه كحجة شرعية قل : ( وأبعد من هذه الجملة ما قاله الشافعي من حمل المطلق على المقيد في حادثة واحدة بطريق الدلالة ) <sup>(٢)</sup> .

ومعنى كلامه - كما يرى عبد العزيز البخاري - أنه إذا كان الخطأ في مفهوم المخالفة من وجه واحد - وهو إضافة النفي إلى النص الموجب - فهو في حمل المطلق على المقيد أبعد عن الصواب ، لأن الخطأ فيه من وجهين : أولهما - إضافة النفي إلى النص الموجب . والثاني - إبطال الإطلاق بما هو ساكت <sup>(٣)</sup>

على أنه مما يجب التنبيه إليه ، أن فخر الإسلام البزدوي عندما أراد أن ينفي القول بحمل المطلق على المقيد في الصورة المذكورة ، جاء في كلامه ( وعندنا لا يحمل المطلق على المقيد أبداً ) مما اضطر الكاتبين إلى تأويل قوله : ( أبداً ) أنه لا يعني نفي الحمل بالكلية . قال عبد العزيز البخاري في شرحه لكلامه : ( ولا تلتفت إلى ما توهم البعض أن المواد نفي الحمل بالكلية وإن كان القيد والإطلاق في حكم واحد في حادثة واحدة ، فإن

---

(١) راجع « كشف الأسرار على أصول البزدوي » : ( ٦٠٩/٢ - ٦١٠ ) .

(٢) راجع « أصول البزدوي مع كشف الأسرار » : ( ٦٠٨/٢ ) فابعدما .

(٣) « أصول البزدوي » : ( ٦٠٩/٢ - ٦١٠ ) فابعد .

ذلك مخالف للروايات اجمع ) ثم أورد عدة نصوص عن القوم تؤيد مايقول .  
 منها ما نقله عن شيخ الإسلام خواهرزاده رحمه الله في شرح كتاب الصوم :  
 إنما لا يحمل المطلق على المقيد عندنا إذا وجد القيد والاطلاق في سبب  
 الحكم كما في صدقة الفطر ، أو في نوعين مختلفين من حكم السبب كما في  
 كفارة الظهار ، فإنه ذكر الاعتاق والصوم فيها مقيدتين بالقبيلة على المسيس  
 والاطعام مطلقاً ولم يحمل المطلق على المقيد ، فأما إذا وردا في شيء واحد  
 من حكم السبب فإنه يحمل المطلق على المقيد كما في حديث الأعرابي : قال  
 له النبي ﷺ : « صم شهرين متتابعين » وروي أنه قال له : « صم شهرين »  
 وهذا لأن الحكم الواحد لا يجوز أن يكون مطلقاً ومقيداً .

قال : ( وذكر شمس الأئمة رحمه الله في شرح كتاب الزكاة في أثناء  
 مسألة ، أن المطلق محمول على المقيد في هذا الباب ، لأنها في حادثة واحدة في  
 حكم واحد . وذكر في شرح كتاب الأيمان في اشتراط التتابع في صوم  
 كفارة اليمين ، وهما المطلق والمقيد في الحكم وهو الصوم الواجب كفارة  
 وبين التتابع والتفرق منفاة في حكم واحد ، فمن ضرورة ثبوت صفة التتابع  
 أن لا يبقى مطلقاً )<sup>(١)</sup> .

القائلون بالجل قياساً وموقف الحنفية منهم :

أما الذين يقولون بالجل عن طريق القياس - وهم من محققي الشافعية -

(١) انظر « أصول البزدوي » : ( ٦٠٩/٢ - ٦١٠ ) .

كالشيرازي ، والرازي ، والبيضاوي من المتأخرين وبعض المالكية ، وآبي الخطاب من الحنابلة فهم - كما قدمنا - لا يوجبون القياس كلما وجد مطلق ومقيد ، وإنما يرون حمل المطلق على المقيد فيما نحن فيه ، من طريق القياس ، إذا توفرت علة جامعة بين المطلق والمقيد <sup>(١)</sup> .

وذلك ما جزم به البيضاوي في « المنهاج » ، حين قرر أنه إن حصل قياس صحيح مقتضى لتقييد المطلق قيد ، كاشتراك الظهار والقتل الخطأ في خلاص الرقبة المؤمنة عن قيد الرق لتشوف الشارع إليه ، وإن لم يحصل ذلك فلا <sup>(٢)</sup> .

ومثله ما جاء في « جمع الجوامع » من تعليل الحمل باشتراك الكفارتين في القتل الخطأ والظهار بجرمة سببها <sup>(٣)</sup> فلا تكون الكفارة إلا بتحقيق الغاية العلوية وهي خلاص الرقبة المؤمنة ، لما ثبت من تشوف الشارع إليه وطلبه بتأكيد ، فلولاً هذا الاشتراك لم يقولوا بالحمل .

وهكذا يرى القائلون بالحمل عن طريق القياس ، أن ذلك قد توفر في نصي هاتين الكفارتين ، فلا يكون الخروج من العهدة إلا بتحرير الرقبة المؤمنة التي حرص الشارع كل الحرص على تحريرها ، فهو مع حرصه على تحرير الرقاب الأخرى ، يرى أن المؤمنة أولى وأحرى .

هذا : ومن ثمات الاختلاف بين القول بحمل المطلق على المقيد لفظاً ،

---

(١) راجع « المنهاج البيضاوي وشرحه لاسنوي » : ( ١٧٠/٢ - ١٧١ ) مع البدخشي . وانظر « اللع » للشيرازي : ( ص ٢٥ )

(٢) راجع « جمع الجوامع لابن السبكي مع شرحه للمحلي » : ( ٤٨/٢ - ٤٩ ) و « حاشية البناني مع تعليقات الشربيني » .

وبين القول بالحمل قياساً ، ما ذكره الرازي في « المحصول » حيث قال :  
 ( إذا أطلق الحكم في موضع وقيد مثله في موضعين بقيدتين متضادتين كيف  
 يكون حكمه ؟ مثاله : قضاء رمضان الوارد مطلقاً في قوله سبحانه « فعدة  
 من أيام أخر » وصوم التمتع الوارد مقيداً بالتفريق في قوله « فمن لم يجد  
 فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم » وصوم كفارة الظهار الوارد  
 مقيداً بالتتابع في قوله « فصيام شهرين متتابعين » قال : فمن زعم أن  
 المطلق يتفيد بالمقيد لفظاً ترك المطلق هنا على إطلاقه لأنه ليس بتقيده  
 بأحدهما أولى من تقيده بالآخر ، ومن حمل المطلق على المقيد للقياس حمله  
 هنا على ما كان القياس عليه أولى ) . وهذه قاعدة يظهر أثرها في كثير  
 من الأحكام <sup>(١)</sup> .

وقد منع الحنفية الحمل عن طريق القياس أيضاً ، لأن القياس يجب  
 ألا يعارضه مقتضى نص في المقيس ، وحمل المطلق على المقيد هنا رفع لما  
 اقتضاه المطلق من أجزاء المقيد وغيره ، وحكم بأن غير المقيد لا يجزئ ،  
 ففي مثالنا : حين نحمل المطلق على المقيد ، لا يخرج المكلف عن العهدة إلا  
 بتحرير الرقبة المقيدة بالإيمان ، حتى في كفارة الظهار . وهذا رفع لما يقتضيه  
 المطلق من أجزاء أي رقبة ، سواء أكانت مؤمنة أم لم تكن <sup>(٢)</sup> .

- 
- (١) « المحصول » للرازي ، مخطوط دار الكتب المصرية « نهاية السؤل »  
 للاسنوي : ( ١٨١/٢ ) مع البدخشي « إرشاد الفحول » للشوكاني : ( ص ١٥٦ ) -  
 (٢) راجع « أصول البزدوي مع كشف الأبرار » : ( ٦٠٨/٢ )  
 « فتح القدير » لابن إمام : ( ٢٣٥/٣ ) « التحرير مع التقرير والتحجير » :  
 ( ٢٩٦/١ ) ف. بعدها .

## المطلب الثاني

### شروط حمل المطلق على المقيّد

أقد أحاط القائلون بمحمل المطلق على المقيّد مذهبهم بإطار من الاحتراس والدقة ، فاشتروا للحمل شروطاً أوصلها الشوكاني في « إرشاد الفحول » إلى سبعة <sup>(١)</sup> ، معظمها متفق عليه ، نذكر أهمها فيما يلي :

الأول : أن يكون المقيّد من باب الصفات ، مع ثبوت الذوات في الموضوعين ، فأما في إثبات أصل الحكم من زيادة أو عدد : فلا يحمل المطلق على المقيّد .

وذلك كما في إيجاب غسل الأعضاء الأربعة بقوله تعالى : « يا أيّها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ومسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » مع الاقتصار على عضوين في التيمم بقوله سبحانه : « فتيّموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » فإن الاتفاق حاصل على أن المطلق لا يحمل على المقيّد في هذين النصين في آية الوضوء ، وذلك لأن في الحمل إثبات حكم لم يذكر وحمل المطلق على المقيّد يختص - كما ذكرنا - بالصفات .

(١) انظر « البرهان » للزركشي : ( ١٥/٢ - ١٨ ) « إرشاد الفحول » : ( ص ١٦٦ - ١٦٧ ) .



الثاني : أن لا يكون المطلق إلا أصل واحد ، كما في تقييد ميراث الزوجين بأن يكون بعد الوصية والدين ، وذلك بقوله تعالى : « من بعد وصية يوصون بها أو دين » <sup>(١)</sup> مع اطلاق الميراث فيما أطلق فيه ، فيكون ما أطلق من الموارث كلها مقيداً بأن يكون بعد الوصية والدين .

الثالث : أن يكون المطلق والمقيد على صورة لا يمكن معها الجمع بينهما إلا بالحمل ، لأن إعمالهما ما أمكن ، أولى من تعطيل ما دل عليه أحدهما <sup>(٢)</sup> .

الرابع : أن لا يذكر مع المقيد قدر زائد يشعر أن القيد إنما كان لأجل ذلك القدر الزائد ، فإذا كان الأمر كذلك ، فالمقطوع به عدم جواز الحمل .

الخامس : أن لا يقوم دليل يمنع من التقييد ؛ فإن قام دليل على ذلك لم يصح حمل المطلق على المقيد <sup>(٣)</sup> .

### وأينا في الموضوع :

والذي نراه هو ماذهب إليه الجمهور في اختلافهم مع الحنفية من حمل المطلق على المقيد .

فما لا ريب فيه أن المقيد ناطق والمطلق ساكت ، فالمقيد أولى أن

(١) « سورة النساء : ١٢ » .

(٢) ينقل الشوكاني أن ابن الرفعة من الشافعية قد ذكر هذا الشرط في كتابه « المطلب » . « إرشاد الفحول » : ( ص ١٦٦ ) .

(٣) راجع « التوضيح مع التلويح » : ( ٩٤/١ ) « إرشاد الفحول » : ( ص ١٦٨ ) . « الفروق » : ( ١٩٥/١ ) .

يكون بياناً للمطلق ، ما دام الحكم متحداً وإن اختلف السبب : وجعل ما ذكره الزنجاني في تعليل الحمل حين قال : ( لأن الحكيم إنما يزيد في الكلام لزيادة في البيان ، فلم يحسن الغاء تلك الزيادة ، بل يجعل كأنه قالها معاً ، ولأن موجب المقيد متيقن وموجب المطلق محتمل ) (١) .

ولقد رأينا من قبل كيف أن الحنفية لم يمكنهم - في نظر الآخرين - التزام قاعدتهم في عدم حمل المطلق على المقيد في حالة اتحاد الموضوع والحكم ، واختلاف السبب في الاطلاق والتقييد ، فلم يوجبوا الزكاة إلا في السائئة من النعم مع وجود الاطلاق عن السوم إلى جانب التقييد به في النصوص .

ثم إن وحدة كلام الله تعالى منها قيل في شأنها ، فهي بمعنى نأخي الأحكام وتجانسها واقعة ومحقة . ففي القتل والظهار ، الكفارة في كل منها كفارة عن ذنب ، وقد أوجب الله في إحداها أن تكون عتق رقبة مؤمنة والمعنى الذي من أجله كان ذلك - وهو تحرير رقاب المؤمنين نظراً لأخوتهم بسبب الإيمان - متحقق في الظهار فوجب في كفارته أن يكون الحكم كذلك .

وعلى أية حال : فإن اتحاد الحكم بين المطلق والمقيد يقتضي - كما قال الشوكاني - حصول التناسب بينهما بجهة الحمل قال رحمه الله : ( ولا نحتاج في مثل ذلك إلى هذا الاستدلال البعيد فالحق ما ذهب إليه القائلون بالحمل (٢) ) .

(١) راجع « تخریج المروءة إلى الأصول » بتحقيق المؤلف : ( ص ١٣٤ ) .

(٢) راجع « إرشاد الفحول » : ( ص ١٥٥ ) ، وأسباب اختلاف

النفقة : ( ص ١٢٨ ) .

ومن هنا فان القائلين بحمل المطلق على المقيد بما أحاطوه من ضوابط لم يخرجوا على قواعدهم في ذلك ، حتى رأينا إماماً كالقراfi المالكى يؤكد هذا المعنى ويدافع عنه . قال رحمه الله : ( وكان قاضى القضاة صدر الدين الحنفى يقول : ان الشافعية تركوا أصلهم لا لموجب فيما ورد عن رسول الله ﷺ : « إذا ولغ الكلب فى إناء أحدكم فليغسله سبعاً إحداهن بالتراب » وورد « أولاهن بالتراب » فقوله : « إحداهن » مطلق ، وقوله عليه السلام : « أولاهن » مقيد بكونه أولاً ، ولم يحملوا المطلق على المقيد فيعينوا الأولى بل أبقوا الإطلاق على إطلاقه ... ثم قرر القراfi أن هذا لا يلزمهم - يعنى الشافعية - لأجل قاعدة أصولية مذكورة فى هذا الباب ، وهى أنا إذا قلنا بحمل المطلق على المقيد ، فورد المطلق مقيداً بقيدى متضادى فتعذر الجمع بينهما تساقطاً ، فان اقتضى القياس الحمل على أحدهما ترجع ، وفى هذا الحديث ورد المطلق فى مقيداً بقيدى متضادى ، فورد « أولاهن » وورد « أخراهن » فتساقطاً وبقي « إحداهن » على إطلاقه فلم يخالف الشافعية أصولهم <sup>(١)</sup> ) .

---

(١) انظر « الفروق » للقراfi . المسألة الأولى من الفرق الحادى والثلاثين ( ١٩٢/١ - ١٩٣ ) قلت : ذكر القاعدة التى ذكرها القراfi الرازى فى « المحصول » والاسنوى فى « نهاية السؤل » وقد أشرت إلى ذلك من قريب ( ٣٢٧/٢ ) .

## الفرع الثاني

### الأمر والنهي

#### تمهيد

قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله : ( أحق ما يبدأ به في البيان الأمر والنهي ، لأن معظم الابتلاء بهما ، ويعرفتهما تتم معرفة الأحكام ويتميز الحلال من الحرام ) (١) .

قال ذلك في مقدمة كتابه « الأصول » وهو كلام - بمنهجيته ودقته - جدير بأن يقال ونحن في معرض تفسير النصوص ومسالك الأئمة في الاستنباط ، لأن الأحكام التكليفية أكثرها قائم على طلب الفعل وطلب الكف . فالطلب بأمره ونهيه قدر مشترك منبث في نصوص الأحكام من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ .

لهذا كان لا بد لمن يريد تفسير هذه النصوص أن يعرف « الأمر والنهي » ومداهما في شريعة الإسلام .

ومن الجدير أن لا ننسى ما كان لهما ، من أثر في علم الاختلاف حيث تعددت أنظار المجتهدين في المدلول الشرعي لهما ، وما يمكن أن يترتب على ذلك من اختلاف في الفروع والأحكام .

(١) راجع « أصول السرخسي » : ( ١١/١ ) .

ثم إن خروج المكلف عن العهدة ، لا يمكن إلا بضبط ما تدل عليه  
الأوامر والنواهي ، حيث يكون على بينة من أمره في أداء الأمور به ،  
واجتناب المنهي عنه .

ومن هنا كان لأئمة الاستنباط جهودهم المبرورة في هذه السبيل ، التي  
يتعلق بها أكثر الأحكام التكليفية في شريعة الاسلام .

ولسوف نرى في الصفحات التالية إن شاء الله مظاهر ذلك وآثاره ،  
فيما حققوا من قواعد ، وفيما خرجوا من الفروع على الأصول .



## المبحث الأول

### الأمر

#### المطلب الأول

### ماهية الأمر ودلالاته

الأمر « هو اللفظ الدال على طلب الفعل على جهة الاستعلاء »<sup>(١)</sup> سواء أ كان هذا الطلب بصيغة فعل الأمر التي هي « افعل » كقوله تعالى : « اتقوا الله حقّ ثقافته »<sup>(٢)</sup> ، « أقيموا الصلاة وأتوا الزكاة » ، ( أقيم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل )<sup>(٣)</sup> .

أم كان بصيغة المضارع المقترن بلام لأمر كقوله سبحانه : « فمن شهد منكم الشهرَ فليصمه »<sup>(٤)</sup> ، « وليوفوا نذورهم ، وليطوفوا بالبيتِ

---

(١) راجع « مختصر المنتهى مع شرح العضد وحاشية السعد » : ( ٧٧/٢ ) .

(٢) « سورة آل عمران : ١٠٢ » .

(٣) « سورة الإمام : ٧٨ » .

(٤) « سورة البقرة : ١٨٥ » .

العتيق»<sup>(١)</sup> ، «لِينْفَقُ ذَوْ سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَلْيَنْفِقْ  
بِمَا آتَاهُ اللَّهُ»<sup>(٢)</sup> .

أم كان بالجملة الحبرية التي لم يقصد منها الإخبار ، وإنما قصد منها  
الطلب كما في قوله جل وعلا : «والوالدات يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلِينَ  
كَامِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمَ الرِّضَاعَةَ» وقوله : «والمطلقاتُ يتوبصنَ بأنفسِهِنَّ  
ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ» .

فالمقصود من الجملة الحبرية في الآية الأولى ، ليس الإخبار عن إرضاع  
الوالدات لأولادهن فترة زمنية مقدارها حولان كاملان لمن أراد أن يتم  
الرضاعة . وإنما المقصود الطلب ، فكأنه قال : «ليرضع الوالدات أولادهن»  
قال تاج الدين السبكي : ( وهذا أبلغ من عكسه ؛ لأن الناطق بالحبر مريداً  
به الأمر ، كأنه نزل المأمور به منزلة الواقع<sup>(٣)</sup> ) .

وكذلك في الآية الثانية ، ليس المقصود الإخبار وإنما المقصود أمر  
المطلقات بأن تكون عدتهن ثلاثة قروء . وهذا أيضاً أبلغ من عكسه كما  
قال تاج الدين السبكي هناك .

وجوه استعمال الأمر :

لم يكن موقف العلماء متفقاً في معنى الأمر الذي هو دلالة - كما

(١) «سورة الحج : ٢٩» .

(٢) «سورة الطلاق : ٧» .

(٣) راجع «الابحاج» لتاج الدين السبكي «شرح منهاج البيضاوي» :

( ١٢/٢ - ١٣ ) «الدر المنثور» للسيوطي : ( ٢٨٧/١ ) .

سيأتي - ولكن قوروا من حيث الاستعمال أن صيغة الأمر تستعمل في عدد كبير من الوجوه .

فقد يجيء الأمر للإيجاب كما في قوله تعالى : « أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة » وللندب كما في قوله سبحانه : « والذين يبتغون الكتاب بما ملكت أيماكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً » إذ يرى الكثيرون أن المكاتبه مندوبة أخذاً من الآية <sup>(١)</sup> . كما يجيء للتأديب كقوله ﷺ لعمر بن أبي سلمة <sup>(٢)</sup> : « سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك » <sup>(٣)</sup> .

وللارشاد كقول الله جل وعلا في شأن كتابة الدين والاشهاد عليه فيما ذهب إليه الجمهور <sup>(٤)</sup> : « يا أيها الذين آمنوا إذا قدامتكم دين إلى أجل

---

(١) « سورة النور : ٣٣ » وذهب مسروق وعطاء والضحاك وعمر بن دينار وعكرمة إلى أقي الأمر في قوله : « فكاتبوهم » للوجوب واختاره ابن جرير الطبري والظاهرية . انظر « المحلى » لابن حزم : ( ٢٢٢/٩ ) فابعدا . « أحكام القرآن » لابن العربي : ( ١٣٧٠/٣ ) « الكشف » : ( ٢٨٨/٣ ) « التفسير الكبير » للرازي : ( ٢١٧/٢٣ ) « الرافعي على الموطأ » : ( ١٠٣/٤ ) .

(٢) هو الصحابي أبو حفص عمر بن أبي سلمة وأم سلمة عبد الله بن عبد الأسد المخزومي القرشي ابن الصحابين ربيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولد بأرض الحبشة مع أبويه وهما مهاجران ، روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنا عشر حديثاً روى البخاري ومسلم منها حديثين . توفي رضي الله عنه عام ٨٣ هـ .

(٣) أخرجه البخاري ومسلم .

(٤) وذهب الضحاك وابن جريج إلى الوجوب ، واختاره ابن جرير الطبري والظاهرية . انظر « تفسير الطبري » : ( ٤٧/٦ ) « تفسير القرطبي » : ( ٣٨٣/٣ ) .



مسمى" فاكتبوه... الآية" . وقد فرق العلماء بين الندب ، والارشاد بأن  
الندب طلب فعل يتعلق به ثواب الآخرة ، والارشاد طلب فعل يتعلق به  
منافع الدنيا .

ومن وجوه استعمال الأمر : الإباحة كما في قوله سبحانه : « كلوا من  
الطيبات »<sup>(١)</sup> وكما في قوله عليه السلام حينما سئل عن الجنين يوجد في بطن  
الناقة أو البقرة أو الشاة ميتاً أننقيه أم نأكله : « كلوه فان ذكاته ذكاة  
أمه »<sup>(٢)</sup> . والوعيد نحو قوله جل ثناؤه : « اعملوا ما شئتم » ، ومن الوعيد  
الانذار كقوله سبحانه : « فتمتعوا فسوف تعلمون »<sup>(٣)</sup> .

ومنها : الامتنان كقوله تعالى : « فكلوا مما رزقكم الله »<sup>(٤)</sup> والاكرام  
كقوله : « ادخلوها بسلام آمنين » والتعجيز كقوله سبحانه : « فأتوا بسورة  
من مثله » وقوله : « يامعشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من

---

(١) مثل البيضاوي في « المنهاج » للإباحة بقوله تعالى : « كلوا واشربوا »  
قال الاسنوي : ( هكذا قرروه وفيه نظر ، فإن الأكل والشرب واجبان  
لإحياء النفس . فالصواب حمل كلام المصنف - يعني البيضاوي - على إرادة  
قوله تعالى : « كلوا من الطيبات » انظر الاسنوي على « المنهاج بهامش التقرير  
والنحير » : ( ٢٥٥/١ ) .

(٢) انظر ما سلف ( ص ٢٢٤ ج ١ ) ومن الإباحة عند الجمهور ، الأمر  
بالانتشار والابتغاء في قوله تعالى في سورة الجمعة : « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا  
في الأرض ... » راجع « فتح الباري » : ( ٣٥٦/٢ ) .

(٣) « سورة الروم : ٣٤ » .

(٤) « سورة النحل : ١١٤ » .

أقطار السماوات والأرض فانفثوا لا تنفثون الا بسلطان<sup>(١)</sup> ، ومن ذلك أيضاً استعمال الأمر للإهانة كقوله جل ذكره : « ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ »<sup>(٢)</sup> وللتسوية كقوله تعالى : « اصبروا أو لا تصبروا ، وللدعاء كقوله جل ثناؤه : « ربنا اغفر لنا ذنوبنا » وللمعنى كقوله لشخص تراه : « كن فلاناً » . وللخبر كقوله تعالى : « فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً »<sup>(٣)</sup> والمعنى أنهم سيضحكون قليلاً ويبكون كثيراً . وللتفويض والتسليم نحو قوله سبحانه : « فاقض ما أَنْتَ قاضٍ ، وللمشورة كقوله : « فانظر ماذا ترى ، وللتلفف والتحسير كما في قوله تعالى : « قل موتوا بغيظكم إِنْ االلهُ عليم بذات الصدور » .

ومن وجوه استعماله أيضاً :

الاعتبار ، نحو قوله : « انظروا إلى ثمرِهِ إِذَا أثمرَ وَيَتَنَعَّه<sup>(٤)</sup> » والتكذيب : كقوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم » والتبصير : نحو قوله سبحانه : « فَذَرْنَهُمْ مَخُوضًا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ »<sup>(٥)</sup> والتسخير : كقوله جل وعلا : « كونوا قِوْدَةً خَاسِئِينَ »<sup>(٦)</sup> .

(١) « سورة الرحمن : ٣٣ » .

(٢) « سورة الدخان : ٤٩ » .

(٣) « سورة التوبة : ٨٢ » .

(٤) « سورة الانعام : ٩٩ » .

(٥) « سورة الزخرف : ٨٣ » .

(٦) « سورة البقرة : ٦٥ » .

وبعد هذا العرض للمعاني التي يستعمل فيها الأمر ، نود أن نبين أن بعضها قد يكون متداخلاً مع غيره في بعض الأحيان ، مما جعل العلماء يختلفون في تعدادها كثرة وقلة<sup>(١)</sup> وللقرينة - كما سيأتي - أثر كبير في اعتبار وجه الاستعمال وتحديد الصنف الذي ينتمي إليه .

ولذلك قال الغزالي بعد أن ذكر الوجوه الخمسة عشر الأولى مما أثبتناه : ( وهذه الأوجه عدها الأصوليون شغفاً منهم بالتكثير - وبعضها كالتداخل ، فإن قوله : « كل مما يليك » جعل للتأديب وهو داخل في النذب ، والآداب مندوب إليها . وقوله : « تمتعوا » للأنذار قريب من قوله « اعملوا ما شئتم » الذي هو للتهديد<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر « المستقصى » للغزالي : ( ١٦٤/١ ) تجارية أولى سنة ١٣٥٦ هـ .  
(٢) راجع « المستقصى » : ( ١٦٤/١ ) وانظر تفصيلاً وافياً لأكثر هذه المعاني عند الإسنوي في شرحه « لمناهج القاضي البيضاوي » : ( ٢٥٣/١ - ٢٥٧ ) بهامش « التقرير والتحجير » : . وراجع « الإيهام لتاج الدين السبكي في شرحه للمناهج » : ( ١٢/٢ - ١٣ ) . على أن أكثر المعاني التي أوردها علماء الوصول في وجوه استعمال الأمر لها من اللغة العربية شواهد ففي شعر العرب وكلامهم كثير مما يدل على ذلك .

فن الوعيد في القول قول عبيد :

حتى سقينام بكأس مرة      فيها المثلث فاقعاً فليشربوا  
ومن النذب قول الشاعر :      فقلت لراعيتها افقشر وتقبل  
ومن التعجيز قول القائل :

خل الطريق لمن يبني المنار بها      وأبرز ببرزة حيث اضطرك القدر  
ومن التعجب قول كعب بن زهير :  
أحسن بها خلة لو أنها صدقت      مودودها ولو أن النصيح مقبول

## دلالة الامر :

لقد اتسع ميدان الاختلاف بين العلماء فيما يدل عليه الأمر ، إذ كونه يستعمل على وجوه متعددة كما رأينا آنفاً لا يعني أن كل معنى من هذه المعاني هو على الحقيقة .

ومدار الخلاف هو المعنى الحقيقي للأمر ، لأن التسوية مثلاً أو غيرها مما سبق ، إنما استقيدت من القرائن .

فإذا ورد أمر من الأوامر في نص من نصوص الكتاب أو السنة ، فهل يدل على الوجوب ؟ ومعنى ذلك أن تاركه عاص مستحق للعقاب والمكلف لا يخرج من العهدة إلا بالأتیان بالمأمور به . أم أنه للندب فلا يستحق المكلف العقاب بتوكله ، أم هو للإباحة فقط ، أم هو لغير ذلك من المعاني ؟.

لقد حملت إلينا كتب الأصول عدداً من المذاهب في هذا الموضوع نعرض لأهمها ، ثم نرجع ما نختار فيما يلي :

---

ومن التلبيف والتحسير قول جرير :

موتوا من القبط غماً في جزيرتكم      لن تقطعوا بطن راد دونه مضر

ومن الدعاء قول الراجز :

ما مسها من نقب ولا دبر      أغفر له اللهم إن كان فجر

ومن التمني قول امرئ القيس :

ألا أيما الليل الطويل ألا انجلي      بصبح وما الإصباح منك بأمثل

وغير ذلك كثير مما يرى مبثوثاً في كتب اللغة والأدب . وانظر « الصاحبي »

لابن فارس : ( ص ١٥٤ - ١٥٧ ) .

الأول - ما ذهب إليه الجمهور : وهو أن الأمر يدل على الوجوب حقيقة ، وإنما يصرف إلى غيره بقريضة ، وقد ذكر الجويني والآمدي أنه مذهب الشافعي<sup>(١)</sup> وقال أبو بكر الجصاص من الحنفية : ( هو مذهب أصحابنا ، وإليه كان يذهب شيخنا أبو الحسن )<sup>(٢)</sup> وصحح هذا المذهب ابن الحاجب والبيضاوي ، والمطهر الحلبي من الشيعة ، وقال الامام الرازي : إنه الحق - وقيل : هو الذي أملاه الأشعري على أصحاب<sup>(٣)</sup> أبي اسحق الاسفراييني<sup>(٤)</sup> .

الثاني - أن الأمر حقيقة في النذب : وإليه ذهب أبو هاشم وعامة المعتزلة وجماعة من الفقهاء ، وقد حكاه الغزالي والآمدي قولاً للشافعي<sup>(٥)</sup>

---

(١) راجع « الإحكام » للآمدي : ( ٢١٠/٢ ) « مختصر المنتهى » لأن الحاجب مع العضد والسعد .

(٢) راجع « أصول الفقه » للجصاص : ( ق ٩٦/ب ) عطاوط دار الكتب المصرية .

(٣) راجع « منهاج البيضاوي مع نهاية السؤل » لاسنوي : ( ٢٥٧/١ ) .  
« نهاية الوصول إلى عم الأصول » لعطهر آخي : ( ص ٤٨ ٥٢ ) عطاوط دار الكتب المصرية .

(٤) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران . الأستاذ الإسفراييني من أعلام الشافعية في الكلام ، والأصول ، والفقه . وكان ثقة في رواية الحديث ، ومن أركان المذهب الأشعري وقيل : إنه بلغ رتبة الاجتهاد . من مصنفاته كتاب « الجمع في أصول الدين » توفي رحمه الله سنة ٤١٨ هـ .

(٥) راجع « مختصر المنتهى مع عضد وحاشية السعد » . ( ١٩/٢ ) .

الثالث - لوقف في تعيين مدلول الأمر حقيقة : وأصحاب هذا المذهب يسمون بالواقفية . وهؤلاء يرون أن الأمر ما دام يستعمل في معان كثيرة بعضها على الحقيقة اتفاقاً ، وبعضها على المجاز<sup>(١)</sup> اتفاقاً ؛ فعند الإطلاق يكون محتملاً للكثير من المعاني ، وبسبب هذا الاحتمال ، يتوقفون حتى يأتي البيان . وهؤلاء فريقان .

أ - فقد حكى عن ابن سريج<sup>(٢)</sup> من الشافعية وعن الأشعري - في رواية - وكذلك عن بعض الشيعة ، الوقف في تعيين المعنى المراد من الأمر عند الاستعمال ، لا في تعيين المعنى الموضوع له عند الاستعمال ، لأنه موضوع عند هؤلاء بالاشتراك للوجوب ، والندب ، والإباحة ، والتهديد . فإذا جاء الأمر ، كان محتملاً لهذه المعاني الأربعة ، ولا بد لتعيين المراد من البيان فيتوقفون حتى يرد ذلك البيان<sup>(٣)</sup> .

ب - أما الغزالي والقاضي الباقلاني والأشعري - في رواية - وجماعة من المحققين : فتوقف كأئن عندهم في تعيين الموضوع له الأمر حقيقة ، وقد صرح

---

(١) والمجاز - كما هو معوم - استعمال اللفظ في غير ما وضع له لقربة مانعة من الاستعمال الأصلي .

(٢) هو أحمد بن عمر بن سريج البغدادي ، أبو العباس فقيه الشافعية في عصره . تولى القضاء بشارار ونشر المذهب الشافعي في كثير من الآفاق ، له نحو ٤٠٠ مصنف . توفي رحمه الله سنة ٣٠٦ هـ .

(٣) راجع « مختصر المنتهى » . ( ٧٩٢ ) « إرشاد العجوة » :

( ص ٨٩ ) .

الغزالي بهذا المذهب في « المستصفى » واختاره <sup>(١)</sup> .

وقد نقله الرازي عنه في « المحصول » - كما يقول الإسكندر - على الصواب غير أن الذي جاء في « المنحول » يدل على أن الغزالي يقول بالوجوب ، فقد قال هناك : ( وظاهر الأمر الوجوب ، وما عداه فالصيغة مستعارة فيه ) قال الإسكندر : ( هذا لفظه وهو مخالف لكلامه في المستصفى ) <sup>(٢)</sup> وذكر مثل ذلك ابن اللحام <sup>(٣)</sup> من الحنابلة في قواعده <sup>(٤)</sup> .

الرابع - القول بالاشتراك : فقل : الأمر مشترك بين الوجوب والندب اشتراكاً لفظياً . وهو قول للشافعي في رواية عنه وقيل : أنه مشترك اشتراكاً لفظياً بين الوجوب والندب والإباحة .

---

(١) راجع « المستصفى » : ( ٢/٢ ) فما بعدها ، « الفصول الوأولية في أصول الزيدية » : ( ص ٥١ - ٥٢ ) مخطوطة دار الكتب المصرية ، « البرهان » لإمام الحرمين : ( لوحة ٤٦ ) مخطوطة دار الكتب المصرية ، « التوبىح » : ( ١٥٢/١ ) .

(٢) انظر « الاسكندر على المنهاج » : ( ٢٥٩/١ ) وراجع « المنحول » للإمام الغزالي : ( ص ١٠٧ - ١٠٨ ) بتحقيق الأستاذ الشيخ محمد حسن هبتو وقد صدر لأول مرة قبيل بدنا بطبعة هذا الجزء من الكتاب .

(٣) هو عبي بن عباس البعلبي الحنفي علاء الدين المعروف ببن اللحام وهي حرفة أبيه درس في الجامع الأموي بدمشق في حمقة ابن رجب بعده . من مصنفاته « القواعد والموائد الأصولية » « اختيارات ابن تيمية » . توفي رحمه الله سنة ٨٠٣ هـ .

(٤) « القواعد والموائد الأصولية » لابن اللحام : ( ص ١٦٠ ) .

وحكي عن جمهور الشيعة أنه مشترك بين هذه المعاني الثلاثة ، ومعها التهديد وغيره <sup>(١)</sup> .

الخامس - القول بأن الأمر للقدر المشترك بين الوجوب والندب وهو الطلب ، أي ترجيح الفعل على الترك : وهذا المذهب منسوب إلى أبي منصور المتريدي ومشايخ سقند ، وقد أوضح ذلك المحلّي في شرحه على « جمع الجوامع » فحين ذكر السبكي أن صيغة الأمر عند أبي منصور هي للقدر المشترك بين الوجوب والندب ، قرر المحلّي أن القدر المشترك بينهما هو الطلب ، حذراً من الاشتراك والمجاز ( فاستعملها في كل منهما من حيث إنه طلب استعمال حقيقي ، والوجوب الطلب الجزم كالإيجاب تقول منه : وجب كذا : أي طلب بالبناء . للمفعول طلباً جازماً ) <sup>(٢)</sup> وعلى هذا فوجب الأمر واحد وهو الطلب ، فهو حقيقة فيه .

السادس - القول بأن الأمر للقدر المشترك بين الوجوب والندب والإباحة ، وهو الاذن برفع الحرج عن الفعل : وعلى هذا فوجب الأمر حينئذ واحد أيضاً وهو الاذن فهو حقيقة فيه <sup>(٣)</sup> .

---

(١) « الإحكام » للآمدي : ( ٢١٠/٢ ) « نهاية الوصول » لعنبر الحلي : ( ٥٠ - ٥٢ ) مخطوطة دار الكتب المصرية .

(٢) راجع « المستقصى » : ( ٤٢٦/١ ) « جمع الجوامع مع شرحه للمحلي وحاشية البناني » : ( ٣٧٦/١ - ٣٧٧ ) .

(٣) انظر « جمع الجوامع مع شرحه » للمحلي : ( ٣٧٦/١ - ٣٧٧ ) « إرشاد المبحول » : ( ص ٨٩ ) « الفصول الأولية في أصول الزيدية » : ( ٥٢ ) مخطوط دار الكتب المصرية .



## المطلب الثاني

### مسالك الفائلين بالوجوب

وقبل عرضنا لأدلة القول بالوجوب ، نرى لزماً علينا أن نوضح أن القائلين بالوجوب اختلفوا : هل كان الوجوب بوضع اللغة والشرع أم بوضع الشرع فقط ؟

فذهب الجمهور إلى أنه بوضع اللغة والشرع .

وذهب البلخي وأبو عبد الله البصري والجويني إلى أنه بوضع الشرع فقط .

والواقع أن الاستفادة من اللغة جزم الطلب ، إذ أن صيغة ( افعل ) أو ما في معناها ، هي في وضع اللغة لجزم الطلب على الحقيقة وفي غيره مجاز . أما الوجوب : فقد استفيد من الشرع ؛ وذلك بما حص من التواعد بالعقاب على مخالفة ذلك الطلب الجازم . قال ابن القيم : ( ويستفاد لكون الأمر المطلق للوجوب من ذمّه - يعني الشارع - لمن خالفه وتسميته إياه عاصياً ، وترتيبه عليه العقاب العاجل أو الآجل )<sup>(١)</sup> .

وقد أوضح السعد التفتازاني العلاقة بين الطلب الجازم في اللغة ،

---

(١) راجع « سائق الفوائد » لابن القيم . ( ٣٤ ) .

وترتب العقاب على الترك في الشرع بما أفاد الوجوب ، فقال : ( الأمر حقيقة لغوية في الإيجاب بمعنى الالتزام وطلب الفعل وإرادته جزماً ، وحقيقة شرعية في الإيجاب بمعنى الطلب والحكم باستحقاق تاركه الذم والعقاب لا بمعنى إرادة وجود الفعل ، والأدلة يدل بعضها على الأول وبعضها على الثاني<sup>(١)</sup> ) .

وهكذا نرى أن هذه الشريعة التي جاءت بلسان عربي مبين يدل الأمر في نصوصها على الوجوب ، إذ أن الأمر في أصل اللغة حقيقة في جزم الطلب ، وجاء الشرع فأمر ورتب على ترك المأمور به المؤاخذه والعقاب ، فكانت دلالة الأمر على لوجوب في نصوص الشريعة العربية تابعة من اللغة والشرع معاً .

ولقد سار استدلال القائلين بالوجوب في طريقتين :

أولها - الاستشهاد بموقف أهل اللغة والسلف من دلالة الأمر ، بما يعطي أنه للوجوب .

الثاني - استقراء دلالة الأمر في عدد من نصوص الكتاب والسنة ، بما دل على أنه للوجوب .

#### الدليل الأول :

أ - من المعلوم أن الأمر في اللغة - كما ذكرنا آنفاً - هو للطلب الجزاء ، ومن الأمور التي لا تقبل الجدل أن أهل اللغة متفقون على ذم من

---

(١) راجع « التوضيح على التوضيح » . ( ١٥٣/١ ) « طلعة الشمس »

للسالمي : ص ٣٨/٢ - ٣٩ .

يخالف الأمر ، فلو أمر والد ولده بأمر فلم يمثل عدو عاصياً ، ولا يذم ويوصف بالعصيان ، إلا من كان مخالفاً لما كان عليه أن يفعله<sup>(١)</sup> .

ويكفي ذلك من مدلول اللغة ، فإن الوجوب بمعناه الشرعي مرتبط بما جاءت به الشريعة من مفهومات جديدة عن الحلال والحرام والثواب والعقاب .

قال أحمد بن فارس : ( الأمر عند العرب ما إذا لم يفعله المأمور ممي عاصياً ) .

وقال في مسألة الوجوب : ( فإن قال قائل : فما حال الأمر في وجوبه وغير وجوبه ؟ قيل له : أما العرب فليس يحفظ عنهم في ذلك شيء ، غير أن العادة جارية بأن من أمر خادمه بسقيه ماء فلم يفعل : أن خادمه عاص وأن الأمر معصي )<sup>(٢)</sup> .

ب - وأما عن موقف السلف : فإن في الآثار المروية عنهم - وهي السبيل التي تصلنا بفتوة التنزيل - ما يدل بوضوح على تكرار استدلالهم بصيغة الأمر أو ما في معناها على الوجوب مع تجردها عن القرائن . ولقد شاع هذا الاستدلال واستفاض ، وظهرت آثاره في ما أخذهم الاحكام دون أن يلقى ما يدل على استنكار ما يجنحون اليه ، مما أوجب العلم العادي بأن دلالة الأمر هي الوجوب .

---

(١) راجع « مختصر المنتهى مع العضد وحاشية السعد » : ( ٨٠/٢ )  
« انتحار مع التقرير والتجوير » : ( ٣٠٤/١ ) « الفصول الوَلُؤِيَّة في أصول الرَبْدِيَّة » : ( ص ٥٢ ) .

(٢) انظر « الصاحبي » : ( ص ١٥٤ - ١٥٧ ) .

### ما يرد على هذا الدليل وجوابه :

ولقد يرد على ذلك ، أن الوجوب الذي يرى في استدلال السلف إنما مرده إلى قرائن حقت به ، فنقلته من النذب إلى الوجوب ، بدليل أنهم استدلوا بالأمر على كثير من الأحكام التي تقع في دائرة النذب .

ولكن هذا مودود بما دل عليه الاستقراء من أن القرائن التي صرفت الوجوب إلى النذب في صنيع السلف ، هي قرائن تقيد بذاتها النذب . أما الوجوب : فلا يحتاج إلى قرينة ، لتبادره إلى الذهن ، فهو الأصل ، والتحول عنه إنما كان بالقرائن التي عينت معنى من المعاني الأخرى .

وذلك ما قرره الشوكاني تبعاً لابن الحاجب والكمال بن الهمام وغيرهما حين ذكر أن استدلالهم - يعني السلف - بما استدلوا به على النذب ، إنما كان بقرائن صارفة عن المعنى الحقيقي - وهو الوجوب - معينة للمعنى المجازي - وهو النذب - علمنا ذلك باستقراء الواقع منهم في الصيغ المنسوبة إليها الوجوب ، والصيغ المنسوبة إليها النذب في الكتاب والسنة ، وعلمنا بالتبع أن فهم الوجوب لا يحتاج إلى قرينة ، لتبادره إلى الذهن ، بخلاف فهم النذب ، فإنه يحتاج إليها<sup>(١)</sup> .

ولقد يرد أيضاً على الاستدلال بصنيع السلف ، أنه استدلال بدليل ظني والأدلة الظنية غير مقبولة في الأصول .

---

(١) راجع « أصول السرخسي » : ( ١٤/١ ) « مختصر المنتهى لابن الحاجب مع شرحه للمصنف وحاشية السعد » : ( ٨٠/٢ ) « التحرير مع التقرير والتحبير » : ( ٣٠٤/١ ) « الفصول اللؤلؤية في أصول الزيدية » : ( ص ٥٢ ) « إرشاد الفحول » : ( ص ٨٩ ) .

وابن الحاجب لم يسلم بهذه الظنية ، ولكنه قرر مع شارحه العضد :  
أنه لو سلم كون ما ينقل عن السلف دليلاً ظنياً ، لكفى في الأصول ،  
وإلا تعذر العمل بأكثر الظواهر ، لأنها لا تفيد إلا الظن ، والقطع لا سبيل  
إليه ، فالظهور ونقل الآحاد كافيان في مدلولات الألفاظ (١) .

### الدليل الثاني :

أما الدليل الثاني : فتعرض فيه لمجموعة من نصوص الأحكام في الكتاب  
والسنة ونوردها فيما يلي :

أولاً - من نصوص الكتاب :

١ - إن الله تبارك وتعالى ذم إبليس على مخالفة ما أمر به من السجود  
لآدم ؛ وذلك في قوله جل وعلا : « وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا  
لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ،  
قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ  
نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ » (٢) .

فإبليس لم يسجد إذ أمره الله بالسجود ، بينما امتثل الملائكة فسجدوا .  
ولقد دلت الآية على توجيه الذم لإبليس على هذه المخالفة باستفهام  
فيه الإنكار والتوبيخ ، وذلك في قوله سبحانه : « مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ  
إِذْ أَمَرْتُكَ »

فاذا ثبت الذم على ترك المأمور ، ثبت أن الأمر للوجوب ، ولو لم

(١) راجع « مختصر المنتهى مع شرحه للعضد وحاشية السعد » : ( ٨٠/٢ ) .

(٢) راجع المصدر السابق : ( ٨٠/٢ )

وانظر « جمع الجوامع للسبكي مع شرحه المحلي بحاشية إليه في » : ( ٣٧٧/١ ) .

تقد صيغة الأمر لوجوب لما كان مجرد ترك السجود - وهو المأمور به ،  
المعلوم من فعل الأمر « اسجدوا » - موجباً للزم الذي رأيناه في هذا  
الاستفهام ، ولو حصل الزم في مثل هذه الحال لكان عبثاً ، ولكن  
لإبليس الحق في أن يقول : إنك ما ألزمتني فلم التوبيخ والإنكار  
والاعتراض ؟ <sup>(١)</sup> .

وهكذا يكون ذم إبليس وطرده من الجنة دار الكرامة لمخالفة ما أمر  
وعدم امتثاله ، دليلاً على أن صيغة الأمر تفيد الوجوب .

وقد يرد على هذا التعميم ، أن صيغة الأمر تفيد الوجوب مطلقاً ، فهاً  
من قوله : « اسجدوا » ، إذ لا مانع أن تفيد وجوب السجود ، ولكن من  
أين جاء كونها جقيقة لهذا ؟

وفي رأينا أن قوله تعالى : « إذ أمرتك » بعد قوله « ما منعك  
أن لاتسجد » يفيد تحليل ذلك الزم بعبود ترك الأمر ، لأن قوله : « إذ  
أمرتك » مذكور في معرض التحليل والأمر الوارد في الآية والمذكور في  
قوله : « أمرتك » يفيد كونه أمراً على إطلاقه ، لا كونه أمراً مخصوصاً  
في صورة مخصوصة .

هذا إلى أن الأمر بالسجود في قوله تعالى : « اسجدوا » كان بلا  
قوة ، إذ لا مانع من الصرف إلى المجاز لو وجدت القوة .  
وعلى هذا وجب أن يكون ترك الأمر - من حيث هو أمر -  
موجباً للزم ، وذلك يفيد أن كل أمر فإنه يقتضي الوجوب <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر « ابن الحجب مع العضد والتفتازاني » : ( ٨٠/٢ ) .

(٢) راجع « مختصر المنتهى مع شرحه للعضد » : ( ٨٠/٢ ) « المنهاج -

٢ - قل تعالى : « وإذا قيل لهم اركعوا لا يركعون ويل يومئذ للمكذبين » (١) .

فدلت الآية على ذم هؤلاء القوم بأنهم لا يركعون إذا أمروا بالركوع ، وقد جاء الذم من ترك ما أمروا بفعله فلم يفعلوه ، ولو كان الأمر لا يفيد الوجوب ، لما كان تركهم لما أمروا به سبباً لذمهم ومقت الله إليهم (٢) . وقد يرد على هذا الاستدلال : أن الذم إنما كان بسبب كفرهم . ولكنه مدفوع بأنه تعالى ذمهم على كفرهم من وجوه كثيرة ، إلا أن ذمه لهم في هذه الآية إنما كان - كما هو النص - لأنهم تركوا الامتثال ، فلم يفعلوا المأمور به .

فعلم أن ترك المأمور به مدعاة للانكار والذم ، وأن المأمور لا يخرج من العهدة إلا بامتنال ما أمر به ، والالتيان بما اقتضته صيغة الأمر (٣) .

---

— للبيضاوي مع شرحه نهاية السؤل لاسنوي « : ( ٢٦٠/١ ) بهامش « التقرير والتحجير » « طلعة الشمس » للسالمي الابضي : ( ص ٣٩ ) .

(١) قيل : نزلت الآية في ثقيف حين أكرم رسول الله صلى الله عليه وسلم باصلاة فقالوا : لا نتحنى فيها مسبة علينا . أخرجه أبو داود وأحمد وابن أبي شبة والطبراني . وانظر « الكشف للزعشري مع الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشف للحافظ ابن حجر » : ( ٥٤٦/٤ ) « تفسير القرطبي » : ( ١٦٦/١٩ ) .

(٢) راجع « الاسنوي على المنهج » : ( ٢٦٠/١ ) « إرشاد الفحول » : ( ص ٨٩ ) .

(٣) راجع « التحرير مع التقرير والتحجير » : ( ٣٠٤/١ ) « طلعة الشمس » لسالمي الابضي : ( ٣٩/٢ ) « إرشاد الفحول » : ( ص ٨٩ ) .

٣ - قال الله جل ثناؤه : « فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ » (١) .

يلاحظ في هذا النص القرآني أن الله عز وجل يحذر الذين يخالفون أمره أن تحمل بهم المحنة في الدنيا ، أو يصيبهم العذاب الأليم في الآخرة . فرتب العقوبة على تلك الجناية التي حذرهم منها وهي المخالفة عن أمره (٢) . وهكذا نجد في الآية تهديداً يعطي أن ظاهر الأمر الوجوب ، إذ أن الذي استحق العقاب إنما استحقه على ترك المأمور به .

ولا أدل على معنى الوجوب في الأمر ، من أن يستحق المكلف العقاب على ترك موجب الأمر ومقتضاه ، ولولا ذلك لكان التحذير من المخالفة لامعنى له وُعِد من العيب . قال السعد التفتازاني : ( والأقرب أن يقال : المفهوم من الآية التهديد على مخالفة الأمر وإلحاق الوعيد بها ،

---

(١) « سورة البور : ٣٦ » والآية هي قوله تعالى : « لا تجعلوا دعاء الرسول كدعاء بعضكم بعضاً قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذاً ، فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم » .

(٢) والمقصود بالمخالفة عن الأمر جرى فيه الخلاف : فجنح الأخفش وابن قتيبة إلى اعتبار « عن » صلة فكأنه قل : « يخالفون أمره » ، وذهب الزمخشري إلى أن المخالفة عن الأمر هي : الصد عنه ، قال في « الكشف » : ( الذين يخالفون عن أمره : الذين يصدون عن أمره ، يحذف المفعول ) ويرى البعض تضمين المخالفة معنى الاعراض ، فيصبح المعنى : « يعرضون عن أمره ويميلون عن سنته » . ولا تخفى وجاهة القول الذي ذهب إليه الأخفش وذكره ابن قتيبة . انظر « تأويل مشكل القرآن » لابن قتيبة : ( ص ١٩٥ ) « الكشف » : ( ٢٠٥/٣ ) « التفسير الكبير » لرازي : ( ٤٠/٢٤ ) .



فيجب أن تكون مخالفة الأمر حراماً وتركاً للواجب ليلحق بها الوعيد والتهديد ( ١ ) .

هذا وقد جاء الإمام الشافعي بهذه الآية في ( الرسالة ) ضمن مجموعة من النصوص القرآنية الأخرى في ( باب ما أمر الله من طاعة رسول الله ) وقال في آخر كلامه حول تلك النصوص : ( فأحكم فرضه بإلزام خلقه طاعة رسول الله وإعلامهم أنها طاعته ... فجمع لهم أن أعلمهم أن الفرض عليهم إتباع أمره وأمر رسول الله ، وأن طاعة رسول الله طاعته ، ثم أعلمهم أنه فرض على رسول الله إتباع أمره جل ثناؤه ) ( ٢ ) . وهذا واضح في ذهاب الشافعي إلى أن الأمر للوجوب بدليل من الآية السابقة وغيرها . وقد قرر ذلك الغزالي وصوّبه حين قل : ( والشافعي حل أوامر الشرع على الوجوب . وقد أصاب إذ ثبت لنا بالقرائن أن من خالف أمر رسول الله ﷺ عصى وتعرض للعقاب ) ( ٣ ) .

٤ - وبما استدل به القائلون بالوجوب ، ' يقرره القرآن من الحكم على تارك المأمور به أنه عاص وذلك في قوله تعالى على لسان موسى مخاطب أخاه هارون عليه السلام : « أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي » حين ترك مقتضى ما أمره به وهو أن يخلفه في قومه ، فقد قال له من قبل « اخلفني في قومي » وهو أمر مجرد عن أي قرينة . وكذلك في قوله تعالى : « ومن يعص الله ورسوله فإن له ثواباً عظيماً » .

ففي هذا دلالة على أن تارك الأمر عاص . ولقد اعتبر ابن الحاجب وشارحه العضد ، أن الاستدلال على الوجوب بهاتين الآيتين يبيّن لا يحتاج

( ١ ) انظر « التوضيح مع التلويح » : ( ١٥٤/٦ ) .

( ٢ ) راجع « الرسالة » للإمام الشافعي ( ف ٢٨٠ ، ٢٨١ ) .

( ٣ ) انظر « المنحول » : ( ص ١٠٨ ) .

إلى تفصيل<sup>(١)</sup> وذلك ما ذهب إليه ابن الهمام حين قرر أن العاصي متوعد  
وذلك بقوله تعالى : « ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم » فترتيب  
الوعيد على الترك - كما يقول - دليل الوجوب<sup>(٢)</sup> .

هـ - ومن الأدلة على أن الأمر للوجوب قوله تعالى : « وما كان  
للمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من  
أمرهم » ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً<sup>(٣)</sup> .

ومعنى الآية ، أنه ليس لمؤمن ولا مؤمنة ، اختيار مع أمر الله وأمر  
رسوله ، بل الواجب عليهم الانقياد والامتثال ، وهذا ليس خاصاً بجماعة  
أو طائفة من المؤمنين بل هو للجميع ؛ لأن الضمير في قوله : « من أمرهم » ،  
راجع إلى الجمع الذي يقتضيه قوله : « للمؤمن ولا مؤمنة » ، فإن معناه

---

(١) جاء في « مختصر المنتهى وشرحة » : ( ٨٠/٢ ) : ( ) ولنا أيضاً  
أن تارك الأمور به عاص ، وكل عاص متوعد . وهو دليل الوجوب . أما الأول  
فلقوله : « أف عصيت أوري » أي تركت مقنضاه ، إجماعاً . وأما الثاني فللقوله :  
« ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم » والثلث بين . وانظر « نهاية السؤل  
شرح الاسنوي لمنهاج البيضاوي » : ( ٢٦٤/١ ) « إرشاد الفحول » للشوكاني :  
( ص ٩٠ ) « الفصول اللؤلؤية في أصول الزيدية » : ( ص ٥٢ ) « غاية  
السؤل في علم الأصول » للزيدية : ( ص ١٠٩ ) .

(٢) راجع « التحرير مع التقرير والتحجير » : ( ٣٥٠/١ ) وإن كانه  
ابن الهمام يرى أن الأمر في قوله : « اخلفني » ليس مجرداً عن القرينة التي تدل  
على الوجوب وهي قوله : « واصلح ولا تتبع سبيل المفسدين » .

(٣) « سورة الأحزاب : ٣٦ » والقضاء هنا معناه الحكم الذي هو إتمام  
الشيء قولاً لأنه المناسب للاسناد إلى الرسول صلى الله عليه وسلم .

العموم لأنه نكرة في سياق النفي . وهذا لا يتعارض مع وجود سبب خاص للنزول - كما سيأتي - لأن خصوص السبب عند الكثيرين لا يعم عموم اللفظ .

والذي نقوله من دلالة هذه الآية على أن الأمر للوجوب ، هو ما فهمه ابن عباس رضي الله عنه ، فقد روى ابن كثير في تفسيره عن ابن جريج قال : أخبرني عامر بن مصعب عن طاوس قال : أنه سأل ابن عباس عن ركعتين بعد العصر فنهاه ، لأن السنة غير ذلك وقرأ ابن عباس رضي الله عنه : « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » (١) .

وهذا الأثر ، جاء أوضح من ذلك في رسالة الشافعي حيث قال : أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج أن طاووساً أخبره أنه سأل ابن عباس عن الركعتين بعد العصر و فنهاه عنها ، قال طاووس : فقلت ما أدعها ، فقال ابن عباس : « وما كان لمؤمن ولا مؤمنة أن يكون لهم الخيرة من أمرهم » .

قال الإمام الشافعي : ( فرأى ابن عباس الحجة قائمة بخبره عن النبي ، ودله بتلاوة كتاب الله على أن فرضاً عليه أن لا تكون له الخيرة إذا قضى الله ورسوله أمراً ) (٢) .

هذا : وقد صدق الشافعي بهذه الآية ما ذكره في باب ( طاعة

---

(١) « تفسير ابن كثير » : ( ٤٩٠/٣ ) .

(٢) راجع « الرسالة » ( ف ١٢٢٠ ) « تفسير ابن كثير » :

( ٤٩٠-٤٨٩/٣ ) .

رسول الله مقرونة بطاعة الله ومذكورة وحدها ( وختم الباب بقوله تعالى :  
« يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله » (١) .

ولقد أورد ابن حزم الآية أيضاً دليلاً على أن الأمر في الكتاب والسنة  
للولجوب حيث رأى النص جازماً في نفي الاختيار وإذا بطل الاختيار  
فقد لزم اللجوب ضرورة ؛ لأن الاختيار إنما يكون فيما ليس بواجب .  
جاء في « الإحكام » قوله : ( فكل ما أمر الله به ورسوله فلا اختيار فيه  
لأحد ، وإذا بطل الاختيار فقد لزم اللجوب ضرورة ؛ لأن الاختيار هو

---

(١) في سورة الأنفال : ٢٠ « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ورسوله  
ولا تتولوا عنه وأنتم تسمعون . ولا تكونوا كالذين قالوا سمعنا ولم نسمع  
إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون . ولو علم الله فيهم خيراً  
لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا عنه ولم معرضون » .

ومما يساعد على فهم أن الأمر للوجوب من الآية السابقة في « الأحزاب »  
ما ذكره العلماء من سبب النزول فقد روي « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
خطب زينب بنت جحش بنت عمته أميمة بنت عبد المطلب على مولاه زيد بن  
حارثة وأبى أخوها عبد الله فنزلت الآية فقال : رضينا يا رسول الله ،  
فانكحها إياه » .

وقيل : هي أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ، وهي أول من هاجر من  
النساء وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : قد قبلت ، وزوجها زيداً  
فسخطت هي وأخوها وهالا : إنما أردنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجنا  
عبد الله فنزلت الآية راجع : « تفسير ابن كثير » : ( ٤٨٩/٣ ) .  
« الكشاف للزخشري » : ( ٤٢٦/٣ - ٤٢٧ )

في الندب والاباحة للذين فيها الخيرة إن شئنا فعلنا وإن لم نشأ لم نفعل ، فأبطل الله عز وجل الاختيار في كل أمر يرد من عند نبيه ﷺ ، وثبت بذلك الوجوب والفرض في جميع أوامرها ، ثم لم يدعنا تعالى في شك من القسم الثالث وهو التوك فقال تعالى : « ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً » وهكذا يكون عند ابن حزم وجوب الفعل فيما جاء به الأمر ، والندب والاباحة فيما جاء به التخيير ، وترك الأمور معصية ، والمعصية ضلال مبين .

وقد أوضح ذلك مرة ثانية فقال : ( وليس يقابل الأمر الوارد إلا بأحد ثلاثة أوجه لا رابع لها ، فعلم ذلك بضرورة الطبيعة بل بيدها العقل : ( إما الوجوب - وهو قولنا - وإما الندب والتخيير في فعل أو ترك وقد أبطل الله عز وجل هذا الوجه في قوله تعالى : « أن تكون لهم الخيرة من أمرهم » وإما التوك - وهو المعصية فأخبر تعالى أن من فعل ذلك فقد ضلّ ضلالاً مبيناً ، فارتفع الاشكال جملة ) (١) .

### ثانياً - من نصوص السنة :

١ - ومن أوضح الأدلة في نصوص السنة ما ورد في كتب الصحيح من قوله عليه الصلاة والسلام : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » (٢) .

ووجه دلالة هذا النص على أن الأمر للوجوب ، أنه لو أمر الرسول

(١) راجع « الأحكام » : ( ٢٠/٣ - ٢٢ ) وانظر « إرشاد الفحول » : ( ص ٩٠ ) « طلعة الشمس للسالمي الااضي » : ( ٤٠/٢ ) .

(٢) رواه عن أبي هريرة أحمد وأصحاب الكتب الستة وذكره البخاري في مواضع مختلفة وانظر « إحداهم الأحكام » لابن دقيق العيد : ( ١٠٤/١ ) .

ﷺ بالسواك عند كل صلاة لوجب فعله ، سواء أكان في ذلك مشقة أم لم يكن .

ولكنه لا يريد أن يشق على أمته فلم يأمرهم به .

وإنما فهم ذلك من أن « لولا » عند علماء العربية حرف امتناع لوجود ، فهي كلمة تمنع الشيء لوقوع غيره ، فيكون امتناع الأمر بالسواك في الحديث إنما حصل لوجود المشقة ، واستجاب السواك عند كل صلاة ثابت ، وإذن فالمستفى المشقة إنما هو الوجوب ، وإن التنب لا مشقة فيه فهو كجائز .

وهكذا لم يأمر الرسول ﷺ الأمة باستعمال السواك عند كل صلاة لئلا يوقع الناس في المشقة ، لأن الخروج عن عهدة الأمر ، لا يكون إلا بالعمل بالمأمور به ، والعمل بالمأمور به ما هو الاستيناء عند كل صلاة ، وفي ذلك من الحرج ، فلم يأمر به لئلا يكون واجباً . وهذا يقتضي أن الأمر للوجوب (١) .

رائد عبر الخطائي عن ذلك بكل جلاء ووضوح ، فبعد أن أخذ من الحديث عدم وجوب السواك قال . ( وفيه دليل أن أصل أوامره - يعني الرسول عليه السلام - على الوجوب ، ولولا أنه إذا أمرنا بالشيء صار واجباً لم يكن نقوله لأمرهم به ، معنى ، وكيف يشق عليهم من الأمر بالشيء وهو إذا أمر به لم يجب ولم يلزم ؟ فثبت أنه على الوجوب ما لم يقم دليل على ح ) (٢) .

---

(١) راجع « مفتاح الوصل » ، للحمادي (١٠ ص ١٧) « إرشاد الفحول »

لأشوكاني : ( ص ٩٠ )

(٢) راجع « معالم الأس » للخطائي . ( ٢٩/١ ) .

قال أبو الوليد الباجي<sup>(١)</sup> في شرحه للموطأ : ( فالمراد هنا الوجوب وال لزوم دون التذب ، فقد ندب ﷺ إلى السواك ، وليس في التذب إليه مشقة ؛ لأنه اعلام بفضيلته واستدعاء لفضله ، لما فيه من جزيل الثواب )<sup>(٢)</sup> .

وهذا الاتجاه كان صنيع الزرقاني<sup>(٣)</sup> أيضاً ولكن بشكل أوضح ، إذ قال عندما عرض للحديث في شرحه للموطأ : ( وفيه دليل على أن الأمر للوجوب من وجهين : أحدهما أنه نفى الأمر مع ثبوت الندبية ولو كان للتذب لما جاز النفي . ثانيها - أنه جعل الأمر للمشقة عليهم وإنما يتحقق إذا كان للوجوب ، إذ التذب لا مشقة فيه لأنه جائز الترك )<sup>(٤)</sup> .

ولقد كان من آثار ذلك ، عملاً بهذا الحديث ، أن اتجه جمهور العلماء إلى عدم وجوب السواك ؛ لأن لرسول ﷺ لو أراد من الأمة أن تفعله

---

(١) هو سليمان بن خلف بن سعد النخعي القرطبي أبو الوليد الباجي ، أحد أئمة المسلمين ومن كبار رجال الحديث ، وفقهاء المالكية ، تنقل بين عدد من بلدان المغرب والمشرق ، وكانت إقامته بالمشرق نحو ثلاثة عشر عاماً ، وبينه وبين ابن حزم مناظرات وفصول ، له عدد من المصنفات منها : ( المنتقى ) شرح موطأ مالك نو ( شرح المدونة ) و ( أحكام الفصول في أحكام الأصول ) توفي رحمه الله بالمدينة سنة ٤٧٤ هـ .

(٢) راجع « الموطأ مع شرحه » للباجي : ( ١٢٩/١ ) .

(٣) هو محمد بن عبد الباقي الزرقاني المصري الأزهري المالكي أبو عبد الله قال صاحب « الأعلام » : إنه خاتمة الحديثين بالدير المصرية ، من مصنعاته ( شرح موطأ الإمام مالك ) ( تخيص المقصد الحسن ) في الحديث . توفي رحمه الله سنة ١١٢٢ هـ .

(٤) راجع الزرقاني في « شرح الموطأ » : ( ١٣٣/١ ) .

لأمرهم به شق عليهم أو لم يشق ، ويبقى حكم الاستيناء في حين الندب والاستجباب (١) .

(١) قال ابن قدامة : ( أكثر أهل العم يرون السواك سنة غير واجب . ولا نعم أحداً قال بوجوبه إلا إسحاق وداود لأنه مأمور به والأمر يقتضي الوجوب ) « المغني » : ( ٩٥/١ ) .

وما يستند إليه داود وإسحاق من راهويه هو ما رواه أبو داود من طريق عبد الله بن حنظلة « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالوضوء عند كل صلاة طهراً وغير طاهر ، فله شق ذلك عليه أمر بالسواك عند كل صلاة » .

والذي نقله الزرقاني عن إسحاق من راهويه أنه قال . هو واجب لكل صلاة فمن تركه عامداً بطلت صلاته ، قال : وعن داود هو واجب ولكن ليس شرطاً .

ونفى الزرقاني أن يكون قد ثبت شيء من يروى في ورود الأمر بالسواك على إطلاقه ، وذلك كالذي رواه ابن ماجه عن أبي أمامة مرفوعاً « تسوكوا » وما رواه أحمد عن هذا النحو وذلك في حديث ابن عباس . « الموطأ مسند شرحه الزرقاني » : ( ١٣٣/١ ) .

وهكذا لا يبقى لدى من يقول بالوجوب إلا حديث استئذان الوضوء لكل صلاة بالسواك الذي رواه أبو داود من طريق حنظلة .

هذا وحديث أبي داود الذي جعل السواك فيه بدلا عن الوضوء لكل صلاة لم يعرض له خطائي عند شرحه لما ورد في شأن السواك من سنن أبي داود وما أورده الحديث ثم قال :

فيه من الفقه أن السواك غير واجب وذلك أن كلمة « لولا » كلمة تمنع الشيء لوقوع غيره ، فصار الوجوب بها ممنوعاً ، ولو كان السواك واجباً للأمر به شق أو لم يشق ( « معالم السنن » : ( ٢٩/١ ) .

ولعل الخطأ في هذا في ذلك حذف الإمام الشافعي الذي نفى عنه أنه قال عند ذكر حديث . وفيه دليل على أن السواك ليس بواجب ، لأنه لو كان واجباً لأمرهم به شق عليهم أو لم يشق .



## ٢ - ومن الأدلة ما ورد في الحديث أن رسول الله ﷺ أنكر على

— هذا : وقد جرت محاولة للجمع بين الحديثين من أبي جعفر الطحاوي وابن قدامة المقدسي .

أما أبو جعفر الطحاوي : فقد نفى أن يكون السواك واجباً عملاً بحديث : « لولا أن أشق على أمتي ... » والأمور في حديث ابن حنظلة إنما هو النبي صلى الله عليه وسلم ولا علاقة للأمة به « شرح معاني الآثار » : ( ٢٨ - ٢٥ / ١ ) .  
فقد أنى أبو جعفر بالحديثين . وبعد أن أخذ من حديث ابن حنظلة نسخ الوضوء لكل صلاة وأن الوضوء يجزئ ما لم يكن الحدث ، وبعد أن بين مجال كل من الحديثين ، قال رحمه الله :

( فثبت بقوله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » أنه لم يأمرهم بذلك ، وأن ذلك ليس عليهم ، وأن في ارتفاع ذلك عنهم - وهو المعمول بدلاً من الوضوء لكل صلاة - على أن الوضوء لكل صلاة لم يكن عليهم ولا أمروا به ، وأن الأمور به النبي صلى الله عليه وسلم دونهم ، وأن حكمه كان في ذلك غير حكمهم ) .

وهكذا ترى أن أبو جعفر الطحاوي أخرج حديث ابن حنظلة عن حيز المعارضة لحديث « لولا أن أشق ... » فالأول خاص بالرسول صلوات الله عليه ، والثاني يثبت أن الأمر بالسواك لم يحصل . والسواك جعل بالحديث الأول بدلاً من الوضوء لكل صلاة ، والأمة لم تؤمر في الأصل بالوضوء لكل صلاة ، بدليل أنها لم تؤمر بالسواك الذي جعل بدلاً عن الوضوء لكل صلاة . فلا البدل ولا المبدل منه تعلق واحد منها بالأمة ، وإذن فالسواك لكل صلاة خاص بالرسول عليه السلام ، وأما بالنسبة لأئمة فذلك غير واجب بل هو أمر مستحب .

أما ابن قدامة فقد أورد الحديثين وأراد الجمع بينهما عن أحد طريقين :

أ - فبما أن يقال : إن الأمر في حديث القائلين بالوجوب هو أمر ندب واستحباب لأن الذي امتنع في حديث « لولا أن أشق ... » أمر إيجاب .

ب - وبما أن يقال : إن ما جاء في حديث استبدال الوضوء لكل صلاة بالسواك يحتمل أنه كان واجباً على النبي صلى الله عليه وسلم بالخصوص . —

أبي سعيد بن المعلى إذ ناداه فلم يستجب له - وكان يصلي - فقال له رسول الله ﷺ : « ألم يقل الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله والرسول إذا دعاكم لما يحييكم » (١) .

— وهكذا أراد ابن قدامة الجمع بين الحديثين بأحد طريقين كان أحدهما احتمال أن يكون الوجوب في حق النبي صلى الله عليه وسلم على الخصوص . « المغني » : ( ٩٥/١ ) .

بينما رأينا أنه جعفر الطحاوي يحزم بهذه الخصوصية . وما ذهب إليه أبو جعفر هو الراجح في نظرنا لأن السواك الذي جعل بدلاً عن الوضوء لكل صلاة لم يأمر الرسول صلى الله عليه وسلم به الأمة ، ومعنى ذلك أن الوضوء لكل صلاة لم يكن عليها أيضاً ، فهي لم تخاطب بالأصل ، والرسول لم يأمرها بالسواك الذي هو البدل ، وهكذا يكون لكل من الحديثين دائرته التي هي مجال دلالة على الحكم ؛ فأحدهما يقرر أمراً خاصاً بالرسول ، والآخر يقرر عدم وجوب السواك لأن الرسول لم يأمر به .

ولقد رأينا الإمام الشافعي يأخذ من الحديث الذي هو دليل الجمهور عدم وجوب السواك دون أن يعرض للحديث الآخر ، كما رأينا من تابعه إماماً كالخطابي يصنع صنيعه فيقتصر على الاستدلال من الحديث على أن السواك غير واجب أيضاً ، ثم يردف ذلك باستنتاج أن أوامر الرسول صلوات الله عليه على الوجوب .

(١) جاء في رواية أخرى ذكر أن بن كعب ، بدلاً من أبي سعيد المعلى ، فقد أخرج ابن عبد البر بالسند عن أبي هريرة قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي بن كعب وهو يصلي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أي ، دلتعت إليه ولم يجبه وصلى فخفض ثم انصرف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله : يا أي ما منعك أن تجسني إذ دعوتك فقال : يا رسول الله كنت أصلي ، قال : أهد تجد بها أوحى إلى أن « استجبوا لله والرسول إذا دعاكم لما يحييكم » ؟ قال : بلى يا رسول الله ، ولا أعود من شاء الله » انظر تفسير الطبري : ( ١٣/٦٦ ) « جامع بيان العلم » ٢ ( ٦٤ ) مسلف ( ٦٢ ج ٢ ) .

فقد أفهم النبي أصحابه بهذا أن مطلق الآخر يفيد الوجوب ، وكان إنكاره على أبي سعيد بن المعلى أنه لم يجب ندائه ، مع كونه واقفاً في الصلاة . نال هذا الإنكار على أن الأمر في قوله تعالى : « استجبوا » يشمل كل الاحوال ، حتى ولو كان المسلم واقفاً في الصلاة ، لا بعد ذلك عذراً في عدم الاستجابة التي فرضت بقول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحكيكم » (١) .

وفي خاتمة الاستقراء لمواطن دلالة الامر في هذه المجموعة من نصوص الكتاب والسنة يتضح لدينا أن ما يدل عليه الامر : هو الوجوب على وجه الحقيقة ، وليس أيمن من استعمال كتاب الله ، وسنة رسوله حيث أن الكتاب هو المصدر الاول لهذه الشريعة والسنة هي بيانه والمصدر الثاني من بعده . فعلى هدي الاستعمال فيها يسير استنباط الأحكام من النصوص في طريق بعيدة عن الانحراف لا تجافي عرف الشريعة ، ولا تهمل مدلولات الخطاب في لسان العرب (٢) .

---

(١) راجع « الإحكام في أصول الأحكام » لابن حزم : ( ٢٠/٣ - ٢١ ) .

(٢) راجع « التلويح على التوضيح » : ( ١٥٥/١ ) ، « مفتاح

الوصول » للشمساني : ( ١٧/١ ) .

## المطلب الثالث

### مسالك القائلين بغير الوجوب

#### مسلك القائلين بالندب :

كان من أهم ما استدل به القائلون بأن الأمر حقيقة في الندب ما ثبت في السنة الصحيحة من حديث أبي هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم ، وإنا أهلك الذين من قبكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم » (١) .

ووجه الاستدلال بالحديث أن الرسول صلوات الله عليه رد الأمر إلى مشيئتنا وذلك هو معنى الندب ، حيث لا يأثم المأمور بالتوك فله أن يفعل ، وله أن لا يفعل

وكان جواب الجمهور على ذلك أن الحديث في الواقع يصح دليلاً للقول بالوجوب ؛ لأن ما لا نستطيعه لا يجب علينا ، وإنا يجب علينا ما نستطيعه ، أما المندوب : فلا حرج في تركه مع الاستطاعة وهو مرتبط بمشيئتنا أيضاً .

واقعد اعتبر صاحب التقرير والتحجير ذمولا عظيما ، القول بأن حديث

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ، وراجع « إرشاد لفقهاء » : ( ص ٩١ )  
« التحرير مع التقرير والتحجير » : ( ٣٠٦١ ) .

رد الأمر إلى مشيئة المأمورين ، فقال عند الرد على أصحاب هذا المذهب :  
( ثم لا خفاء في أن قولهم : رده إلى مشيئتنا مع روايتهم للحديث بلفظ  
« ما استطعتم » ذهول عظيم ) (١) .

### مسلك القائلين بالاشتراك :

والقائلون بالاشتراك اللفظي سواء بين الوجوب والندب ، أو بين  
الوجوب والندب والاباحة ، أو بين هذه الثلاثة ومعها التهديد استدلوا  
بثبوت إطلاق الأمر حقيقة على أكثر من الوجوب .

فالقائلون بالاشتراك بين الوجوب والندب ، يدعون ثبوت إطلاق  
الأمر حقيقة عليها .

والقائلون بالاشتراك بين الوجوب والندب والاباحة ، يدعون ثبوت  
إطلاق الأمر حقيقة على هذه المعاني الثلاثة .

والقائلون بالاشتراك بين الوجوب والندب والاباحة والتهديد يدعون  
ثبوت إطلاق الأمر حقيقة عليها جميعاً .

ووجه ثبوت إطلاق الأمر حقيقة على أكثر من الوجوب عندهم أنه  
قد ثبت الاطلاق والأصل فيه الحقيقة .

والرد الطبيعي على هذا الادعاء ، أن المجاز أولى من الاشتراك ، وذلك  
من أبسط القواعد في خطابات العربية التي هي لغة الكتب والسنة .

ولقد تبين من أدلة الجمهور أن الوجوب متعين للحقيقة عند الاطلاق  
فتكون دلالة الأمر على المعاني الباقية من قبيل المجاز (٢) .

---

(١) راجع « مختصر المنتهى مع شرحه للعضد وحاشية السعد » : ( ٨١/٤ ) .

(٢) انظر « التحرير مع التقرير والتحجير » : ( ٨٠٦/١ ) .

### مسلك القائلين بطلق الطلب :

أما القائلون بأن الأمر لمطلق الطلب : فقد حتموا بأنه ثبت رجحان الطلب ، أي هو المعنى المشترك ، بين الوجوب والندب بالضرورة من اللغة ولم يبق ما يدل على تخصيصه بواحد منها ، وهو الوجوب .

ومعنى ذلك أن الرجحان قد ثبت لغة في الواجب ، كما ثبت في المندوب ، وجعل هذا الرجحان لواحد منها - وهو الواجب - تقييد بلا دليل ، فيكون القول به عارياً عن السند . وإذن فلا بد من القول بأن الأمر للقدر المشترك بين الوجوب والندب ، وهو مطلق الطلب ، وقالوا هذا دفعاً للاشتراك والمجاز<sup>(١)</sup> .

ولكن الذي قلناه هؤلاء مدفوع بما يلي :

أ - في أدلة الوجوب التي ساقها الجمهور ، ما يدل على أن تقييد الأمر بالوجوب حقيقة قائم على الدليل ، وليس تخصيصاً بدون دليل .

ب - ثم إن جعل الأمر لمطلق الطلب لإثبات لغة بلوازم الماهيات ، وذلك - كما يرى ابن الحاجب وشارحه العضد - أن القائلين بهذا القول جعلوا الرجحان لازماً للوجوب والندب ، فجعلوا باعتباره صيغة الأمر لها مع احتمال أن تكون لمقيد بأحدهما والمشارك بينهما<sup>(٢)</sup> وذلك باطل .

وهكذا ، يبدو تجاه القائلين بأن الأمر لمطلق الطلب في نظره غير سليم .

---

(١) راجع « مختصر المنتهى وشرحه للعضد مع حاشية السعد » : ( ٨١/٢ ) .

(٢) راجع « مختصر المنتهى » السابق : ( ٨١/٢ ) « جمع الجوامع لابن السبكي بحاشية البناني » : ( ٣٧٥/١ - ٣٧٧ ) « منهاج البيضاوي مع نهاية السؤل الاستنوي » : ( ١٦٥/١ ) بهامش التقرير والتحجير .

فالدليل قائم على تقييد الأمر بأنه حقيقة في الوجوب ، ودعاؤهم إثبات  
لغة بلوازم لماهيات .

وما قيل هنا ، يقال لمن جنحوا إلى أن الأمر يقيد الإذن ؛ لأنه  
موضوع للقدر المشتوك بين الوجوب والندب والإباحة ، ذلك أن هؤلاء  
أيضاً احتجوا بأن الإذن ثبت بضرورة اللغة وأن التقييد بواحد من المعاني  
الثلاثة - وهو لوجوب - لا دليل عليه .

### مسلك القائلين بالوقف

وإذا أتينا إلى القائلين بالوقف ، رأيناهم يستدلون على ما ذهبوا إليه  
من التوقف ، بأنه لو ثبتت دلالة الأمر على الوجوب أو غيره لثبت بدليل  
وليس هناك من دليل ؛ ذلك أن الدليل إما أن يكون عن طريق العقل  
أو عن طريق النقل .

أما العقل : فلا مدخل له في مثل هذه الأمور .

وأما النقل : فإما نقل آحاد فلا يفيد العلم ، وإما نقل بالتواتر الذي  
يوجب استواء طبقات الباحثين فيه ، فلو وقع هذا التواتر في النقل لامتنع  
الاختلاف في مدلول الأمر حقيقة ، ولكن الاختلاف واقع ، ومعنى ذلك  
أن النقل لم يحصل بالتواتر . فإذا كان العرب قد أطبقوا الصيغة للندب  
مرة ، وللوجوب أخرى مثلاً ، ولم يوقفونا على أنها موضوعة لواحد دون  
الآخر وجب التوقف<sup>(١)</sup> .

---

(١) راجع « المستصفى » : ( ٢٧/١ ) « الإحكام » الأمدى :  
( ٢١٠/٢ ) « مختصر المنتهى مع شرح المضد وحاشيته لسعد » : ( ٨١/٢ )  
« التحرير مع التقرير والتجوير » : ( ٣٠٦/١ ) هذا وقد فصل الفزالي هذا  
الدليل الذي اعتمدناه قاطعاً حين قرر أن أهل اللغة لم يبينوا أن صيغة « افعل » -

هذا ما يحتاج به الوقفية ، سواء منهم من يتوقف في تعيين المعنى المراد من الأمر ، ومن يتوقف في تعيين الموضوع له الأمر حقيقة

ولكن لجمهور لم تعوزهم الاجابة على هذا الاستدلال ، فمن غير المسلم به أنه ليس إلا دليل النقل الذي يريدون وهو غير متوفر ، بل هنالك الأدلة الاستقرائية الكثيرة . وقد رأينا قسماً منها - التي كانت ثمرة جهود العلماء في تبسّع مظان استعمال الألفاظ ودلالاتها على معانيها ، وفي تلك الأدلة من نصوص الكتاب والسنة ما يجعل القول بالتوقف غير ذي موضوع <sup>(١)</sup> .

— أو ما في معناها موضوعة لواحد من الوجوب ، والدب والإباحة والتهديد ، إذ أن ذلك يجب أن يعلم بطريق النقل حيث أنه لا دخل للعقل في اللغات . وطريق النقل للغات لا يقبل الغزالي فيه اخبار الآحاد . أما التواتر فلا يعدو أربعة أوجه :

أ — فإما أن ينقل عن أهل اللغة عند وضعهم أنهم صرحوا بأنهم وضعوه لكذا وأقروا به بعد الوضع .

ب — وإما أن ينقل عن الشارع الاخبار عن أهل اللغة بذلك أو تصديق من ادعى ذلك .

ج — وإما أن ينقل عن أهل الإجماع .

د — وإما أن يذكر بين يدي جماعة يمتنع عليهم السكوت على الباطل ولم يكرره . وهذه الأوجه الأربعة التي هي أوجه تصحيح النقل يرى الغزالي أن دعوى شيء منها في قوله : « أمرنا بكذا » لا يمكن وما دام لا يمكن فعلى ذلك ألا نستطيع أن نقف من طريق النقل السليم على أن أهل اللغة قد وضعوا الأمر لمعنى دون آخر على الحقيقة . وإذا كان الأمر كذلك فليس من حقننا أن ننسب إليهم ما لم يصرحوا به بل نتوقف عن القول والاختراع عليهم . انظر « المستقصى » : ( ٤٢٧،١ ) فابعدا .

(١) راجع « مختصر المنتهى » : ( ٨١/٢ ) « طلعة الشمس » للسالمى الأباضي : ( ٢ / ) .



على أن القائلين بالتوقف لا يعدو مذهبهم - في نظرنا - الحدود النظرية للنقاش المنطقي ، وهم لا يعدمون حين يتضح إطلاق الأمر على الوجوب ، أن يجدوا قرينة يدعون أنها هي التي رجحت معنى على آخر .  
ولو رأيت توقفاً في نصوص الأحكام بعد بيان السنة واتضح معالم الطريق ، قلنا مع ابن حزم أن هذا الاتجاه تجميداً للنصوص وتعطيلاً للأحكام .

### رأينا في دلالة الأمر :

والآن ، وبعد تطوف مجرد مع أدلة العلماء في دلالة الأمر ، نرى أن نقى عصا التسيير لنختار مذهب الجمهور ، في أن الأمر يدل بحقيقته على الوجوب ، ونرى أن يكون ذلك قاعدة لفهم مدلولات الطلب في نصوص الكتاب والسنة عند التفسير .

وما أحسب هذا الاتجاه بحاجة إلى مزيد من التأييد ، فالقرآن - وهو كلي الشريعة - الذي أنزله الله بلسان عربي مبين ، والرسول الذي أنزل عليه القرآن أرسله الله من ذؤابة العرب بلسان قومه ليين للناس ما نزل إليهم .

والأمر في هذا اللسان الذي هو لغة الكتاب والسنة يفيد الطلب الجازم على وجه الحقيقة ، واللفظ عند إطلاقه يدل على معناه الحقيقي الذي وضع له ولا يصرف عنه إلا لقرينة .

ثم إن الأوامر في كلام الله تعالى وسنة رسوله عليه السلام ، اقترن أكثرها بالوعيد على المخالفة بالعقاب العاجل ، أو الآجل ، أو كليهما معاً ، مما جعل العرف الإسلامي يقضي بأن الامتثال طاعة تجلب الخير والثواب وأن المخالفة معصية توقع في المهلكة والعذاب .

ولقد كان من ثمرات ذلك أن أصبح شعار المسلم ، هو امتثاله لما  
يؤمر به خروجا من العهدة ، وأداءه لحق الله وحق رسوله .

كما أصبح ذلك هو التبراس الواضح والطريق المتبع لأولئك القوم من  
أصحاب رسول الله صلوات الله عليه الذين تربوا في مدرسة النبوة مؤهدين  
- مع الإيمان - بسلقة عربية يدركون معها مدلولات الخطاب في أوامر  
الله وأوامر رسوله .

ولقد رأينا من قبل كيف أن ابن عباس رضي الله عنهما ، احتج على  
طاووس في شأن الركعتين بعد العصر اللتين هما خلاف السنة بقوله تعالى :  
« وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم  
الخيرة من أمرهم » (١) .

وروي عن ابن مسعود « أنه جاء يوم الجمعة والنبي ﷺ بخطب ، فسمعه  
يقول . اجلسوا ، فجلس بباب المسجد ، فرآه النبي ﷺ فقال له : تعال  
يا عبد الله بن مسعود » (٢) . و « سمع عبد الله بن أبي ربيعة - وهو  
بالطريق - رسول الله وهو يقول : اجلسوا ، فجلس في الطريق ، فمر به  
رسول الله ﷺ فقال : ما شأنك - فقال : سمعتك تقول : اجلسوا ،  
فجلست ، فقال له النبي ﷺ : زادك الله طاعة » (٣) .

أما توقف أبي سعد بن المعلى - كما رأينا من قبل - أو أبي بن كعب

---

(١) انظر ما سلف ( ص ٢٥٥ ج ٢ ) .

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الجمعة من « السنن » . وانظر « جامع  
بيان العلم وفضله » لابن عبد البر : ( ٦٤/٢ ) .

(٣) ذكره ابن عبد البر في « جامع بيان العلم وفضله » : ( ٦٤/٢ ) -

عن الاستجابة لنداء رسول الله صلوات الله عليه لم يكن لأنه لا يفهم الأمر للوجوب ، وإنما كان لأنه لم يكن يتصور أن الاجابة مطلوبة في كل الأحوال ، حتى لو كان من يناديه رسول الله واقفاً في الصلاة (١) .

### الأمر مع القرينة :

وإذا كنا نقرر اختيار أن الأمر للوجوب ، فإنما ذلك عند تجرد الأمر عن القرائن الصارفة إلى معنى آخر . فإما إن احتفت بالأمر قرينة تبين المواد من الطلب : خرجت المسألة عن موضوع الاختلاف ، وحمل الأمر على ما دلت عليه هذه القرينة .

فقد يرد الأمر في نص وتدل القرينة على أن هذا الأمر للندب ، ويرد وتدل القرينة على أنه للإباحة أو الإرشاد ، وقد نرى أمراً في نص ثالث تدل القرينة على أنه للتهديد ... وهكذا نستطيع أن نقرر أن الاستعمالات المجازية التي أوردناها في صدر هذا المبحث ، والتي لها من اللغة وكلام العرب الأصل شواهد ، هي معان مجازية يتحول الوجوب إليها بما يصحب الأمر من قرائن .

وفي نصوص الكتاب والسنة الكثير من الأوامر ، التي دلت على غير الوجوب . وما كان ذلك إلا لقرائن صحبتها فحولت مدلول الأمر من الوجوب إلى غيره .

وفي أمثلتنا على المعاني التي يستعمل فيها الأمر ، كثير من هذا .

من ذلك قول الله تعالى : « كلوا واشربوا من رزق الله » . حيث حمل العلماء الأمر في الآية على الإباحة والإذن ؛ وذلك لأن الأكل

(١) انظر ما سلف ( ص ٢٦٠ - ٢٦٣ ج ٢ ) .

والشرب من لأمر التي تستدعيها طبيعة الحياة ولا يستغني عنها الإنسان في نمو جسمه والحفظ عليه .

فكان ذلك قرينة على أن الأمر بالأكل والشرب في الآية ليس للوجوب وإنما هو الإباحة والإذن . على أن هذا لا ينفي من وجوب الأكل أو الشرب عندما يكون في ترك واحد منها قتل للإنسان ؛ إذ حرام عليه أن يمتنع حتى يقتل نفسه .

ومنه قول الرسول صلوات الله عليه لعبد الرحمن بن عوف في شأن وليمة الزفاف : « أولم بشاة »<sup>(١)</sup> فالأمر عند الجمهور محمول على الندب بقرينة أن مثل هذه الأمور إنما يتعلق بأحوال الناس الخاصة وأعرافهم وعاداتهم ، وقد يكون في الوجوب حرج يباعد عنه الدين .

ومنه قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه » فإن الجمهور - كما سبق - ذهبوا إلى أن الأمر بالكتابة في هذا النص ليس للوجوب ، وإنما هو للإرشاد إلى ما يضع التعامل بين الناس في إطار من الحيلة يحفظ الحقوق لأصحابها ، والقرينة التي صرفت الأمر بكتابة الدين عن الوجوب إلى الإرشاد ، هو قول الله جل وعلا بعد هذه الآية : « فإن أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي أؤتمن أمانته » .

---

(١) أخرج أحمد والشيخان من رواية أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف آثار صفرة فقال : ما هذا ؟ فقال : يا رسول الله إنه تزوجت امرأة على نواة من ذهب فقال له الرسول : أو لم بشاة ؟ وذهب الظاهرية ، وكذلك الشافعية في قول أو وجه إلى وجوب الوليمة . انظر « المحلى » : ( ٤٥٠/٩ ) « المتهاج مع مفني المحتاج » : ( ٢٤٥/٣ ) « نيل الأوطار » : ( ١٨٧/٦ ) .

إذ دل هذا النص على أن الدائن إذا وثق بمدينه ، فله أن لا يكتب الدين عليه ومعنى ذلك أنه إذا لم يكتب في هذه الحالة لا يكون مخالفاً لأمر الله (١) .

ومن ذلك أيضاً ما روى من قول الرسول صلوات الله عليه لعمر بن أبي سلمة وهو غلام صغير : سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك ، (٢) حيث قرر العلماء أن الأمر فيه ليس للوجوب وإنما هو محمول على التأديب والتهديب ، وتعويد الطفل بحسن الأخلاق والعادات .

وقرينة صرف الأمر عن الوجوب إلى ما ذكرنا ، هي كون المأمور ليس أهلاً للتكليف حتى يكلف ويلتزم .

#### موقفنا من مسالك العلماء في دلالة الأمر

لقد كان للخلاف بين العلماء في دلالة الأمر أثره الواضح في الأحكام التي استنبطوها من نصوص الكتاب والسنة ، وإذا كان الجمهور على أن مدلول الأمر هو الوجوب ولا يصرف عنه إلا بقرينة ، فكثيراً ما اختلفت أنظارهم في وجود القرينة ، أو عدم وجودها ، وفي تقويم هذه القرينة إن وجدت ومقدار صلاحها أصرف الأمر عن ظاهره - وهو الوجوب - إلى معنى آخر ؛ فقد تصلح للصرف عند أناس ، ولا تصلح عند آخرين .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ؛ فإن الخلاف لم يكن بينهم وبين القائلين بأن مدلول الأمر هو الندب أو غيره من المعاني الأخرى ، بقدر ما كان بينهم وبين الظاهرية ، ذلك أن القائلين بأن الأمر للندب أو غيره

(١) انظر ما سلف ( ص ٢٣٦ ج ٢ ) .

(٢) راجع « متقى الأخبار مع نبيل الأوطار » : ( ١٣٤/٨ )

ما سلف ( ص ٢٣٦-٢٣٨ ج ٢ ) .

مثلاً يتفقون أحياناً مع الجمهور في النتيجة وإن اختلفت الطريق .  
فالجمهور يقولون : الأصل هو الوجوب ، والندب مثلاً جاء من القرينة  
وأولئك يقولون الأصل هو الندب . ويظهر ذلك في كثير من أبواب الفقه  
لمن أراد الاستقصاء (١) .

أما الظاهرية : فالأصل عندهم هو الأخذ بالظاهر على الشكل الذي  
يرون . والظاهر في دلالة الأمر هو الوجوب ، ولقد رأينا في مبحث التأويل  
أن ابن حزم يرى في العدول عن الوجوب - الذي هو الظاهر - إلى  
غيره ، انحرافاً عن الطريق الصحيح ، وتقولاً على الله ورسوله ، وخروجاً  
على مدلولات الخطاب في لغة القرآن (٢) .

وعند استدلالنا فيما سبق على الأمر للوجوب ، رأينا القسمة عند ابن  
حزم ثلاثية : فإما أمر : فهو يقتضي الوجوب ، وإما تخيير : فهو يقتضي  
الندب ، وإما ترك : فهو المعصية والضلال .

فإن حزم لا يرى صرفاً عن الوجوب إلى غيره يسمى القرينة ، وإنما  
يرى ندباً يقوم على التصريح بالتخير ، والعدول عن ذلك معصية أخبر الله  
أن من فعلها فقد ضل ضلالاً مبيناً .

وهكذا تأثرت لأحكام في الفروع باختلاف العلماء فيما بنيت عليه من  
قواعد وأصول ؛ فمن وقوف عند الظاهر بحكم بأن كل أمر فهو للوجوب  
دون التفات إلى القرائن ، إلى تفاوت الأنظار في الوجوب أو الندب أو  
الإباحة ... ولاشتراك أو غير ذلك ، إلى تعدد الآراء عند القائلين

---

(١) انظر م. سلف ( ص ٢٧١ ج ٢ ) فابعدا .

(٢) انظر م. سلف ( ٤٣٨ ج ١ ) فابعدا .

بالوجوب أنفسهم في وجود القرينة أو عدم وجودها ، وإن وجدت ففي مقدار صلاحيتها لصرف الأمر عن الوجوب .

وعلى أية حال : فإذا كنا نرى أن الأمر في حقيقته للوجوب ، فلسنا مع ابن حزم في عدم الالتفات مطلقاً لأي قرينة لأن الاستعمالات المجازية عن طريق القرائن واقعة في اللغة التي ينتم ابن حزم الجمهور بالخروج عنها ، وهذا واضح في فهم السلف رضي الله عنهم أتم الوضوح .

\* \* \*

## من ثمرات الاختلاف في التطبيق

مرّ بنا في خلال عرضنا لبعض مباحث الأمر عدد من الأمثلة التي وضع فيها اختلاف العلماء في بعض الأحكام ، نتيجة الاختلاف في مدلول الامر في نص من كتاب أو سنة .

وذلك كالذي رأينا في أحكام كتب الدين ، والإشهاد عليه ، وكون الإشهاد على شكل معين . تلك الأحكام الواردة في آية المدابنة من سورة البقرة ، حيث تعددت مذاهب العلماء في مدلول الامر فكانت وجوباً أو غيره .

وكالذي سلف في حكم مكاتبة الرقيق أخذاً من الامر في قوله تعالى : « والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيراً » حيث تعددت الأقوال في حكم هذه المكاتبة من وجوب وغيره .

وكالذي رأينا أيضاً من حكم الوليمة في الزفاف أخذاً من قوله عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن بن عوف : « أو لم بشاة » حيث رأي الظاهرية ، وقول أو وجه عند الشافعية وجوب الوليمة ، ورأي غيرهم استحبابها ؛ لأن الأمر في الحديث محمول على الندب في نظرهم . وأمثال ذلك كثير وكثير ، يراه المتتبع لكتب الأحكام .

ونقدم الآن يسيراً من الأمثلة الأخرى ، لعل فيها شيئاً من البيان لبعض ثمرات الاختلاف في مدلول الأمر عند التطبيق ، وإنا إذ نكتفي



باليسير ، نأمل أن يشفع لهذا الاكتفاء كون اليسير دليلاً على ما رواه .  
من الكثير .

٩ - من ذلك ما يرى الباحث في أحكام الحوالة ، بما يدور حول  
مدلول الأمر في قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه :  
« مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ ، فَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ » (١) .

فقوله ﷺ : « فليتبع » . وهو أمر ، مأخوذ من قولنا : اتبعت  
فلاناً : إذا جعلته تابعاً للغير . والمراد هنا تبعيته في طلب الحق بالحوالة ،  
قال الحافظ بن حجر : « ومعنى قوله أتبع فليتبع ، أي أحيل فليحتل » (٢) .  
فإذا أحال المدين دائنه على شخص ثالث مليء ليستوفي منه دينه ، فهل يجب  
على هذا المدين قبول الحوالة على المليء أم لا يجب ؟ لقد اختلفت في مدلول  
هذا الأمر أنظار العلماء :

---

(١) أخرجه مالك في « الموطأ » ، وأحمد والبخاري بألفاظ مختلفة هذا  
أحدهما ، ومسلم وأبو داود واللساني والترمذي وابن ماجه والبيهقي ، ولفظ الموطأ  
ورواية البخاري ومسلم « وإذا أتبع » بلوإو وبهذا اللفظ ذكره ابن حزم في  
« المحلى » وفي رواية لأحمد « وإذا أحيل على مليء فليحتل » وفي لفظ لابن  
ماجه برواية ابن عمر « فإذا أحلت على مليء فاتبعه » بتشديد التاء . وانظر  
« معالم السنن » للخطابي : ( ٦٥/٣ - ٦٦ ) « المنتقى شرح الموطأ » لأبي الوليد  
الباجي : ( ٦٦/٥ - ٦٧ ) « المحلى » لابن حزم : ( ١٠٨/٨ ) « إحكام  
الأحكام » لابن دقيق العيد : ( ١٥٦/٢ - ١٥٧ ) « فتح الباري » :  
( ٤ - ٣٨١ ) فإبعدها .

(٢) راجع « إحكام الأحكام » لابن دقيق العيد : ( ١٥٧/٢ ) « فتح  
الباري » : ( ٣٨١ - ٣٨٢ ) .

١ - فذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي والأكثر إلى أن الأمر في الحديث مصروف عن الوجوب .

أ - وإذا كان كذلك فقد اعتبره البعض كخطائي للإذن والإباحة . جاء في « معالم السنن » : ( وقوله : « فليتبع » معناه : فليحتل ، وهذا ليس على الوجوب وإنما هو على الإذن له والإباحة فيه ، إن اختار ذلك وشاء ) وإليه جنح ابن المهام في فتح القدير واعتبره هو الحق الظاهر (١) .

ب - والجمهور على أن الأمر في الحديث للندب كما قرر ابن دقيق العيد ؛ فلم يدين اختيار الاحتياط وله عدمه . ومن ذكر ذلك الحافظ ابن حجر ، الذي اعتبر أن القول بالإباحة قول شاذ (٢) .

وعلى أية حال : فقد صرف الأمر عن الوجوب إلى الندب عند الجمهور ؛ لما في هذا الأمر من الإحسان إلى المحيل بتحصيل مقصوده والتخفيف عنه ، وذلك بتحويل الحق عنه وترك تكليفه التحصيل بالطلب والإحسان مستحب (٣) .

٢ - وحمله أكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير الطبري وأهل الظاهر على ظاهره من الوجوب ولم يروا ما يدعو إلى صرفه عنه ، فإذا أحيل

(١) انظر « معالم السنن » لخطائي : ( ٦٦/٣ ) « فتح القدير » لابن المهام : ( ٤٤٤/٥ ) .

(٢) راجع « فتح الباري » : ( ٣٨٢/٤ ) هذا وقد نقل محمد الزرقاني كلام ابن حجر بنصه في شرحه للموطأ . انظر ( ٣٢٥/٣ ) .

(٣) انظر « إحكام الأحكام » لابن دقيق العيد : ( ١٥٧/٢ ) « فتح القدير » لكمال بن الهمم : ( ٤٤٤/٥ ) « شرح الزرقاني لموطأ الإمام مالك » : ( ٣٢٥/٣ ) فابعد .

الدائن على مليء فواجب أن يحول ماله عليه <sup>(١)</sup> ونقل الخطابي عن دارد الظاهري أنه يكره على ذلك إن أباه <sup>(٢)</sup> .

وهكذا كان لاختلاف العلماء في مدلول الأمر في هذا النص من نصوص السنة أثره في الحكم المقرَّب عليه .

٣ - ومنه ما جاء في حكم الإمراع بالجنابة : فقد جاء عن رسول الله ﷺ فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه : « أمرعوا بالجنابة ، فإن تك صالحة فخير تقدمونها إليه ، وإن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم » <sup>(٣)</sup> .  
فقد جرى اختلاف العلماء في مدلول الأمر من قوله عليه السلام : « أمرعوا » .

أ - فالجمهور على أن هذا الأمر للاستحباب ، قال ابن قدامة المقدسي : ( لا خلاف بين الأئمة ورحمهم الله في استحباب الإمراع بالجنابة ) <sup>(٤)</sup> وقد صرح أبو إسحاق الشيرازي بذلك في « المذهب » حين قال : ( ويستحب الإمراع بالجنابة ) مستشهداً لما ذهب إليه بالحديث اللانف الذكر والذي

---

(١) راجع « فتح الباري » : ( ٣٨٢/٤ ) « المغني » لابن قدامة : ( ٤٢٧/٤ ) قال الحرق : ومن أحيل بحقه على مليء فواجب عليه أن يحتال .

(٢) راجع « معالم السنن » : ( ٦٦/٣ ) وانظر تفصيلاً أرفى عند ابن حزم في « المحلى » : ( ١٠٨/٨ ) فابعداً . هذا وقد نقل ابن العربي إجماع أهل القرون الثلاثة السابقة على خلاف القول بلوجوب وانظر « طرح التثريب » للزين العراقي : ( ١٦٥/٦ ) .

(٣) أخرجه أحمد وأصحاب الكتب الستة وانظر ابن دقيق العيد مع التعليق ( ٤٧٣/٢ ) .

(٤) راجع « المغني » : ( ٤٧٣/٢ ) .

ورد فيه الأمر بالإسراع بالجنائزة (١) .

ب - وذهب ابن حزم إلى أن الإسراع واجب حملاً للأمر على ظاهره في قوله عليه الصلاة والسلام : « أمرعوا » (٢) .

هذا : والمراد بالإسراع عند الجمهور ما فوق سجية المشي المعتاد ، وذلك بحيث لا ينتهي الإسراع ، إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة باليت (٣) ، قال الحافظ في « الفتح » : ( والحاصل أنه يستحب الإسراع ، لكن بحيث لا ينتهي إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة باليت ، أو مشقة على الحامل أو المشيع ؛ لئلا ينافي المقصود من النظافة ، أو عدم إدخال المشقة على المسلم ) (٤) .

وبما يؤيد ذلك مما جاء في الحديث أنه « أمرت على رسول الله ﷺ بجنائزة تمخض تمخض الزق » ، فقال رسول الله ﷺ : عليكم بالقصد في جنائزكم ، (٥) .

---

(١) راجع « المذهب » : ( ١٣٥/١ ) وقال ابن دقيق العيد : ( والسنة الإسراع كما جاء في الحديث ) « إحكام الأحكام » : ( ٣٩٨/١ ) .

(٢) راجع « المحلى » : ( ١٥٤/٥ - ١٥٥ ) قال ابن حزم . ( ويجب الإسراع بالجنائزة واستدل بحديث « أمرعوا .. » وبعمل الصحابة حيث روى عن أبي بكر قال : « لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنا لنكاد نرمل بالجنائزة » ) .

(٣) انظر « إحكام الأحكام » لابن دقيق العيد : ( ٣٩٨/١ ) .

(٤) « فتح الباري » : ( ١٤٧/٣ ) وانظر « المغني » لابن قدامة :

( ٤٧٢/٢ - ٤٧٣ ) « الهداية مع فتح القدير » : ( ٤٦٨/١ ) .

(٥) أخرجه أحمد في المسند عن أبي سعيد رضي الله عنه ، وفي رواية له -

وهكذا وجد الجمهور القرينة التي صرفت الأمر عن الوجوب إلى الاستحباب ، بينما حمل ابن حزم على الوجوب ليس إلا . واعتبر ما ذهب إليه شذوذاً عند الكثيرين <sup>(١)</sup> .

٣ - جاء في الحديث أن الرسول ﷺ قال : « إن مما أدرك الناس من النبوة الأولى إذا لم تستع فاصنع ما شئت » <sup>(٢)</sup> .  
ولقد كان البحث حول تحديد مدلول الأمر في قوله ﷺ : « فاصنع ما شئت » مجالاً لتعدد الأقوال فيما هو المراد من هذا الأمر في نص من نصوص السنة ، يعطي للحياة عظيم الأهمية والاعتبار .  
وكانت أهم هذه الأقوال ثلاثة :

أحدها - أن الأمر في النص معناه الخبر وإن كان لفظه لفظ الأمر .  
فكانه يقول : إذا لم يمنعك الحياء فعلت ما شئت أي ما تدعوك إليه نفسك قال الخطابي : ( وإلى نحو من هذا ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله عليه ) <sup>(٣)</sup> .

---

- عن أبي موسى رضي الله عنه قال : « مرت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جنازة تمخض تمخض الرق ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عليكم القصد » وانظر « المغني » لابن قدامة : ( ٧٣/٢ ) « فتح القدير » لابن الهمام : ( ٤٦٨/١ ) « نيل الأوطار » للشوكاني : ( ٧٣/٤ - ٧٤ ) .  
(١) راجع « فتح الباري » : ( ١٤٧/٣ ) « نيل الأوطار » : ( ٧٦/٤ ) .  
(٢) أخرجه أبو داود . وانظر « معالم السنن » للخطابي : ( ١٠٩/٤ - ١١٠ ) .  
(٣) انظر « معالم السنن » : ( ١١٠/٤ ) .

الثاني - أن الأمر هنا الوعيد كقوله تعالى : « إعملوا ما شئتم »  
وإليه ذهب أبو العباس أحمد بن فارس .

الثالث - ما ذهب إليه أبو إسحاق المروزي أن قوله عليه السلام :  
« فاصنع ما شئتم » معناه أن ينظر فإذا كان الشيء الذي يريد أن يفعله  
بما لا يستحي منه فافعله ، قال الخطابي : ( يريد أن ما يستحي منه  
فلا يفعله ) (١) .

وهكذا تبدو الأقوال الثلاثة نتيجة لاجتهاد العلماء في البحث عما يمكن  
أن يصرف الأمر عن مدلول إلى آخر .

هذا وقد رتب أبو سليمان الخطابي الأقوال الثلاثة على الشكل  
الذي أوردناه .

والذي نختاره هو القول الأول ؛ لما يلاحظ من أن الرسول عليه  
الصلاة والسلام جعل ما يفعله الإنسان من القبيح إنما يكون نتيجة  
لفقدان الحياء .

ولقد جئنا بهذا القدر من الأمثلة نموذجاً لما تزخر به بطون الكتب  
في هذه الشريعة ؛ فأكثر الأحكام - كما ذكرنا أكثر من مرة - قائم على  
الطلب في أمره ونهيه ، ولقد أدى علماؤنا لأمانة حين لم يألوا جهداً في  
بذل المستطاع عند تفسير النصوص ببيان مدلولات الأمر كاشفين أثر  
ذلك في الأحكام ، نجد ذلك في كتب الأصول والفروع وتفسير نصوص

---

(١) المصدر السابق ( ١١٠/٤ ) .

الأحكام من الكتاب والسنة . وقد بلغ من عنايتهم في ذلك أن عالماً من علماء الحديث كالبيهقي <sup>(١)</sup> رحمه الله أفرد في السنن الكبرى باباً خاصاً ، للأمر متى يكون للوجوب ومتى يكون للنذب والإرشاد ومثل ذلك كثير .

---

(١) هو أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي من أعلام الشافعية وأئمة الحديث ومفخر الإسلام ، قال الذهبي : ( لو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهباً يجتهد فيه ، لكان قادراً لسعة علومه ومعرفته بالاختلاف ) وقد عمل في كتبه جاهداً لنصرة مذهب الشافعي وتأييد آرائه . صنف زهاء ألف جزء منها : « السنن الكبرى » و « السنن الصغرى » و « دلائل النبوة » و « المبسوط » و « الجامع المصنف في شعب الإيمان » توفي رحمه الله سنة ٤٥٨ هـ .

## المطلب الثالث

### ما يدل عليه الأمر المطلق في الوحدة والكثرة

يرى المتتبع لمباحث العلماء في تفسير النصوص أن مسألة هامة قد عرضت لهم في مدلول الأمر : وذلك من ناحية ما يقتضيه من الوحدة أو الكثرة . ولقد كان ذلك ميدان اختلاف في وجهات النظر ، حتى تعددت المذاهب وعنى كل فريق بالاستدلال على ما أراد .

وسنعرض لأهم هذه المذاهب ثم نأتي بأدلة كل منها ونرجع ما نراه المختار . وبيان ذلك فيما يلي :

١ - كان في مقدمة هذه المذاهب القول ، بأن الأمر لمطلق الطلب من غير إشعار بالوحدة أو الكثرة ، فهو لا يقتضي المرة كما لا يقتضي التكرار ، وعلى ذلك : فهو لا يدل على فعل المأمور به مرة واحدة بخصوصها ، كما لا يدل على فعله متكرراً ، وإنما يدل على ما به يحصل وجود الفعل ، والمرة أقل ما يمكن أن يتحقق به هذا الوجود للفعل ، فصارت من ضروريات الإتيان بالمأمور به .

فإذا ورد الأمر في الكتاب أو السنة ؛ فإن المكلف يخرج من عهده الامتثال بأن يأتي بما يحقق وجود ما أمر به ، وأقل ما يمكن أن يحقق



ذلك هو المرة ، فإذا فعل المأمور به مرة فقد خرج من العهدة واعتبر مؤدياً لما أمر به .

وإتيانه بالمرة مطلوب ، لا على أن الأمر يدل عليها بذاته ، بل على أنها أقل ما به يمكن حصول الفعل المطلوب أداؤه .

وبناء على هذا المذهب ؛ فإن دلالة الأمر على تكرار المأمور به أحياناً لا تستفاد من الأمر ، وإنما تستفاد من القرائن التي تحيط به ؛ كأن يكون الأمر معلقاً على شرط ، أو مقيداً بوصف يعتبر الشارع كلاً منها علة أو سبباً للمأمور به ؛ وذلك كتنقييد الأمر بجلد الزاني بالزنى في قول الله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحدٍ منهما مائة جلدة » فإن الأمر يدل في هذا النص على طلب الجلد وإقامة حد الزنى وتكراره كلما وجد الزنى ؛ لأن الشارع جعل الزنى علة أو سبباً لوجوب الجلد فيتكرر بتكرره .

وقد ذهب إلى أن الأمر مطلق الطلب - كما يقول الشوكاني - جماعة من المحققين ، واختاره الحنفية وإمام الحرمين ، والآمدي ، والرازي ، وابن الحاجب . وهو ما نراه عند البيضاوي والسبكي الذي قال : ( وأراه رأي أكثر أصحابنا ) .

واختاره أيضاً المعتزلة وأبو الحسين البصري<sup>(١)</sup> . والمتأخرون من

---

(١) راجع « أصول السرخسي » : ( ٢٠/١ ) ، فابعدا ، « أصول البزدوي مع كشف الأسرار » : ( ١٢٣/١ ) ، فابعدا ، « مختصر المنتهى مع شرحه للعضد وحاشية السعد » : ( ٨١/٢ ) ، « التحرير مع التقرير والتحبير » : ( ٣١١/١ ) ، « نهاية السؤل » للإسنوي مع « المنهاج » للبيضاوي : ( ٢٦٩/١ ) على هامش التقرير والتحبير ، « إرشاد الفحول » : ( ص ٩٢ ) .

أئمة الزيدية ، وهو أيضاً مذهب الإباضية كما نص على ذلك السالمي في طلعة الشمس<sup>(١)</sup> .

٢ - وقال قوم : إن الأمر يقتضي المرة الواحدة لفظاً ؛ فإذا ورد الأمر في الكتاب والسنة : فالخروج من العهدة يكون بالإتيان مرة واحدة ؛ لأن الأمر يدل عليها بذاته .

والفرق بين هذا المذهب وسابقه - كما يلاحظ - أن المرة هناك لا يدل عليها الأمر بذاته ، وإنما هي أقل ما به يتأدى للمأمور به ، أما هنا : فالمرة الواحدة بخصوصها يدل عليها الأمر بذاته . فمدلوله هناك مطلق الطلب ، ومدلوله هنا المرة الواحدة .

وقد عزا هذا المذهب أبو إسحق الإسفراييني إلى أكثر الشافعية وقال : ( إنه مقتضى كلام الشافعي وإنه الصحيح الأشبه بمذاهب العلماء ، وهو رواية عن أبي الحسين البصري ) .

على أن ابن الحاجب لم يصرح بأصحاب هذا المذهب وإنما عبر عنهم بالكثير ، وقال العضد : ( وقال كثير مثل أبي الحسين وغيره هو للمرة ولا يجتمل التكرار )<sup>(٢)</sup> وعزاه الشوكاني إلى أبي علي الجبائي وأبي عبد الله البصري وأبي هاشم وإلى جماعة من قدماء الحنفية<sup>(٣)</sup> .

---

(١) راجع « الفصول اللؤلؤية » : ( ٥٣ - ٥٤ ) غطوطة دار الكتب المصرية ، « طلعة الشمس مع الشرح » للسالمي الإباضي : ( ٤٦/٢ ) .

(٢) راجع « مختصر المنتهى مع شرح العضد وحاشية السعد » : ( ٨٠/٢ ) « التحرير مع التقرير والتحبير » : ( ٣١١/١ ) « إرشاد الفحول » : ( ص ٩٢ ) .

(٣) راجع المصدر السابق ( ص ٩٢ ) .

٣ - وقال آخرون : إن الأمر يقتضي التكرار مدة العمر مع الامكان ، إلا إذا قام دليل على خلاف ذلك : وقيدوه بالامكان ، لتخرج أزمدة ضروريات الانسان وقضاء حاجاته ، فالأمر يدل عند هؤلاء على فعل المأمور به متكرراً ، فلا يكون الخروج من عهدة الامتثال إلا بذلك .

واليه ذهب أبو إسحق الشيرازي والأستاذ أبو إسحق الإسفراييني وجماعة من الفقهاء والمتكلمين<sup>(١)</sup> .

٤ - وقيل : إن الأمر يدل على المرة مع احتمال التكرار ، وعزاه بعضهم إلى الشافعي<sup>(٢)</sup> . والفرق بين هذا وسابقه أنه على المذهب الأول يثبت التكرار من غير قرينة . أما على هذا المذهب : فلا يثبت التكرار إلا بقرينة ، فالأمر هناك يوجب التكرار ، وهنا يحتمله .

٥ - ومن المذاهب في ذلك القول بالوقف في كون صيغة الأمر لمطلق الطلب ، أو للمرة ، أو للتكرار ؛ على اختلاف في تفسير هذا الوقف .

ف قيل : المراد منه لاندري أوضع للمرة ، أو للتكرار ، أو للمطلق ومن غير دلالة على مرة أو تكرار ، وقيل : المراد أنه لا يدري مراد المتكلم للاشتراك اللفظي بين المعاني المذكورة ، وهو قول القاضي أبي بكر

---

(١) راجع « مختصر المنتهى مع شرح العضد وحاشية السعد » : ( ٨٢/٢ )  
« التحرير مع التقرير والتحجير » : ( ٣١١/١ ) .

(٢) راجع « التحرير والتحجير » : ( ٣١١/١ ) « إرشاد الفحول » :  
( ص ٩٢ ) .

الباقلائي ، وجماعة ، ويراہ الإسنوي مذهب إمام الحومين<sup>(١)</sup> - كما سيأتي - .  
مسلك القائلين بمطلق الطلب :

١ - كان من أهم ما استدل به أصحاب هذا المذهب أن صيغة الامر في اللغة بهيئتها ومادتها ، إنما تدل على طلب الفعل فقط ، فقد أطبق أهل العربية - كما يرى ابن الهمام وغيره<sup>(٢)</sup> - على أن هيئة الأمر لا دلالة لها إلا على الطلب في خصوص زمان ، أما خصوص المطلوب من قيام وقعود وغيرهما فإنما هو من المادة ، ولا دلالة للمادة على غير مجرد الفعل ، فحصل من مجموع الهيئة والمادة في الأمر أن تمام مدلول الصيغة هو طلب الفعل فقط ، والبواء بالخروج عن عهدة الامتثال في الأمر نحصل بفعل المأمور به مرة واحدة ، لأن المرة الواحدة تحقق ما هو المطلوب بإدخاله في الوجود لأنه لا يوجد بأقل منها .

وبهذا يندفع ما يحتج به القائلون بالمرة - كما سيأتي - من أن الامتثال يحصل بالمرة فيكون الأمر لها .

وإنما تندفع هذه الحجة وتصبح عديمة الجدوى ؛ لأن حصول الامتثال بالمرة لا يستدعي اعتبارها جزءاً من مدلول الامر ، بل هي لازم من لوازم معناه ؛ لأن ما حصل كان على تقدير الاطلاق كما عرفنا ، لا على التقييد بمرة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) راجع « نهاية السؤل للإسنوي شرح منهاج البيضاوي » : ( ٢٧٠/١ )  
بماش التقرير والتحجير .

(٢) راجع « التحرير مع التقرير والتحجير » : ( ٣١١/١ ) « إرشاد الفحول » : ( ص ٩٢ ) .

(٣) راجع « التحرير مع التقرير والتحجير » : ( ٣١١ - ٣١٢ ) .

٢ - وما استدلوا به - وهو ما نراه عند ابن الحاجب وغيره - : أن مدلول صيغة الأمر طلب حقيقة الفعل ، والمرة والتكرار خارجان عن حقيقته ، فيجب أن تحصل البراءة من عهدة الامتثال به في أيها وجد ولا يتقيد بأحدهما دون الآخر .

وقد أورد على ذلك أنه استدلال بمحل النزاع ؛ فإن نفاة كون الأمر لمطلق الطلب ، منهم من يرى أن صيغة الأمر للحقيقة المقيدة بالمرة ومنهم من يرى أنها للحقيقة المقيدة بالتكرار .

٣ - كما استدلوا أيضاً بأن المرة والتكرار من صفات الفعل ؛ كالفلة والكثرة ، لأنك تقول : ضرباً قليلاً أو كثيراً أو مكرراً وغير مكرر . فيقيد الفعل بصفاته المتنوعة ، قال القاضي العضد : ( ومن المعلوم أن الموصوف بالصفات المتقابلة لا دلالة له على خصوصية شيء منها ، وإذا ثبت ذلك فعني « اضرب » طلب ضرب فلا يدل على صفة للضرب من تكرار أو مرة ) .

ولكن أورد على هذا أيضاً أنه إنما يقتضي انتفاء دلالة المادة - وهي المصدر - على المرة والتكرار ، والكلام في الصيغة هل هي تدل على شيء منها أم تدل على مطلق الطلب ؟ وعلى ذلك فلم لا يجوز أن تدل الصيغة على المرة والتكرار وهو المتنازع فيه ، واحتمال الصيغة لهما لا يمنع ظهور أحدهما ، والمدعى إنما هو الدلالة ظاهراً لا نصاً .

على أن الإرادين في نظونا ليسا من الظهور بحيث يصلح واحد منها للقضاء على ما أورد عليه .

فالذي نحن فيه ، هو الذي يدل عليه صفة الأمر على وجه الحقيقة

من الوحدة والكثرة ، وقد دل استعمال اللغة أنها تدل على مطلق الطلب .  
ولذا نرى القاضي العضد نفسه حين أوردتها على ابن الحاجب ، أوردتها  
على صيغة التضعيف ، حيث قال بعد أن عرض الدليلين بوضوح . ( وقد  
يقال : دليلاك يفيدان عدم الدلالة عليهما بالمادة ، فلم لا يدل عليهما بالصيغة  
وهو المتنازع فيه واحتمالهما لا يمنع ظهور أحدهما ) ( ١ ) .

٤ - ويرى الرازي أن الأمر قد ورد في نصوص الكتاب والسنة  
للتكرار ، كما ورد للمرة ، ويرد مثل ذلك في حق العباد ، والجهاز  
والاشتراك خلاف الأصل . فلا بد من جعله للقدر المشترك بين التكرار  
والمرة وهو ما به يتحقق وجود المأمور به ، وبناء على ذلك لا يدل على  
التكرار ولا على المرة الواحدة . جاء في « المحصول » : ( أن صيغة الفعل  
لطلب إدخال ماهية المصدر في الوجود فوجب أن لا تدل على التكرار .  
بيان الأولى أن المسلمين أجمعوا على أن أوامر الله تعالى منها ما جاء  
على التكرار كما في قوله تعالى : « أقيموا الصلاة » ومنها ما جاء على غير  
التكرار كما في الحج

وفي حق العباد أيضاً قد لا يفيد التكرار فإن السيد إذا أمر عبده  
بدخول الدار أو بشراء اللحم لم يعقل منه التكرار ، ولو ذمه السيد على  
ترك التكرار لالامه العقلاء . ولو كرر العبد الدخول حسن من السيد أن  
يلومه ويقول له : إني أمرتك بالدخول وقد دخلت فيكفي ذلك ، وما  
أمرتك بتكرار الدخول . وقد يفيد التكرار ، فإنه إذا قل : احفظ دابتي

( ١ ) انظر « شرح العضد لمختصر المنتهى مع حاشية السعد » ( ١ ، ٨٢ ) .

فحفظها ثم أطلقها يقدم) (١) .

قال رحمه الله : ( إذا اثبت هذا فنقول : الاشتراك والمجاز خلاف الأصل ، فلا بد من جعل اللفظ حقيقة في القدر المشترك بين الصورتين ، وما ذلك إلا طلب ادخال ماهية المصدر في الوجود ، وإذا ثبت ذلك وجب أن لا يدل التكرار ، لأن اللفظ الدال على القدر المشترك بين الصورتين المختلفتين لا دلالة فيه على ما به تمتاز إحدى الصورتين عن الأخرى ، لا بالوضع ولا بالاتزام . والأمر لا دلالة فيه البتة على التكرار ولا على المرة الواحدة ، بل على طلب الماهية من حيث هي هي ، إلا أنه لا يمكن ادخال تلك الماهية في الوجود بأقل من المرة الواحدة ، فصارت المرة الواحدة من ضروريات الأمور به ، فلا جرم دل على المرة الواحدة من هذا الوجه ) (٢) .

### الاختلاف في مذهب إمام الحرمين ورأينا في الموضوع :

هذا : وقد ذكر الآمدي عن إمام الحرمين الجويني أنه من القائلين بأن الأمر المطبق لا يقتضي المرة ولا التكرار ، ولكن يقتضي ما به يتحقق وجود الفعل ، وقال ابن الحاجب : ( صيغة الأمر بمجردا لا تدل على تكرار ولا على مرة وهو مختار الإمام ) وجاء شارحه القاضي العضد

---

(١) « المحصول » للرازي مخطوطة دار الكتب المصرية « إرشاد المحصول » :

( من ٩٣ ) .

(٢) راجع « المحصول » للرازي ، « إرشاد المحصول » . ( ص ٩٣ )

وانظر « مفتاح الوصول إلى بناء المروع على الأصول » للنهضي . ( ص ١٨ -

١٩ ) ، « طبعة الشمس » للسالمي : ( ٥١ ، ١ ) .

ليقول : ( صيغة الأمر بمجرد أنها لا تدل على فعل المأمور به متكرراً ولا على فعله مرة واحدة وهو مختار لإمام الحرمين ) (١) والشوكاني ، من المحدثين ، نص على ذلك أيضاً في كتابه « إرشاد الفحول » غير أن الإسنوي في شرحه لمنهاج البيضاوي ينكر أن يكون لإمام الحرمين من أهل هذا المذهب ، وإنما هو من أهل التوقف ، قال في « نهاية السؤل » : ( واختار الإمام الحرمين التوقف ، ونقل عنه ابن الحاجب المذهب الأول تبعاً للآمدي ) ثم قال الإسنوي : ( وليس كذلك فافهمه ) (٢) .

وأنت ترى أن الإسنوي لم يرفض ما ذهب إليه الآمدي ومن تابعه ، دون أن يأتينا بما يثبت مدعاه ، فقد اقتصر على نفي ما رآه الآمدي وابن الحاجب في مذهب الإمام الحرمين ، وقرر أن مذهب التوقف وحض القاري على أن يفهم ذلك .

ونحن الآن أمام نقلين : أحدهما الآمدي وتابعه فيه ابن الحاجب و الآخر الإسنوي .

والحق في نظرنا هو ما ذهب إليه الآمدي :

ذلك لأننا لو صرفنا النظر عن قرب صاحب الأحكام من الجويني زمناً ، وأنه قد يكون عرف من مذهبه وآرائه في تفسير النصوص ما لم يعرفه المتأخرون ، ثم احتكنا إلى كلام الإمام الحرمين في البرهان - الذي هو بالنسبة إلينا مصدر كلامه حتى الآن - فسنجد نص البرهان صريحاً في أن

(١) راجع « الإحكام » للآمدي : ( ٢٢٥ ، ٢ ) في بعدها « مختصر المنتهى

مع لخصه برأسه » . ( ٨١ ، ٢ - ٨٢ ) .

(٢) « نهاية السؤل » ( ٢٦٠ / ١ ) « مش التقرير والتحجير » .



الأمر عند الجويني يقتضي ما به يتحقق وجود الفعل - وهو المرة - ولكنه يتوقف فيما وراء ذلك حتى يرد البيان .

قال رحمه الله : ( الصيغة المطلقة تقتضي الامتثال ، والمرة الواحدة لا بد منها ، وأنا على الوقف في الزيادة ، فلست أنفيها ولست أثبتها ، والقول في ذلك يتوقف على القرينة .

والدليل القاطع فيه : أن صيغة الأمر وجملة صيغ الألفاظ عن المصدر ، والمصدر لا يقتضي استغراقاً ، ولا يختص بالمرة الواحدة ، والأمر استدعاء المصدر ، فنزل على حكمه ووجب من ذلك القطع بالمرة الواحدة ، والتوقف فيما سراها ، فإن المصدر لم يوضع للاستغراق وإنما هو صالح له لو وصف به ... وذلك يستدعي إثباته بقرينة ( ١ ) .

وهكذا نرى هذا الكلام واضحاً في ثبوت ما ادعاه الآمدي عن إمام الحرمين في أن الأمر لمطلق الطلب ، وأن المرة ضرورية لذلك ، أما توقفه فيما زاد على تلك المرة : فموضوع آخر . ولعل نقطة التوقف فيما وراء المرة التي هي ضرورية للامتثال ، هي التي جلبت الالتباس للإسنوي ، خصوصاً وإن إمام الحرمين معروف عنه التوقف في عدد من المواطن .

#### اختلاف حول احتمال التكرار في المذاهب :

عرفنا أن أصحاب هذا المذهب هم الحنفية وكثير من محققي المتكلمين كإمام الحرمين ولامدي وابن الحجب والرازي وغيرهم ، والعلاء حين

---

( ١ ) « البرهان » : ( ١ ، لوحة ٤٧ ، أ ) مخطوط دار الكتب المصرية ،

نسخة مصورة .

يتحدثون عن هذا المذهب والقائلين به يتحدثون دون وضع فوارق ضمن المذهب بين الحنفية وغيرهم ، غير أن هنالك أمراً يدعونا للنسأؤل وهو احتمال التكرار الذي صرح به بعض المتكلمين كالآمدي ، حين قرر أن الأمر لمطلق الطلب والمرة ضرورية لتحقيق وجود المأمور به ، ولكنه يحتمل التكرار ، فإذا توفرت القرينة انصرف إليه <sup>(١)</sup> .

واستدل الآمدي على ذلك بأنه إذا قال انسان لآخر : ( صلّ أو صم ) فقد أموه بإيقاع فعل الصلاة والصوم وهو مصدر ( افعل ) والمصدر محتمل للاستغراق والعدد ، ولهذا يصح تفسيره به فانه لو قال لزوجته : ( أنت طالق ثلاثاً ) وقع به لما كان تفسيراً للمصدر وهو الطلاق ولو اقتصر على قوله : ( أنت طالق ) لم يقع سوى طلاق واحدة مع احتمال اللفظ الثلاث <sup>(٢)</sup> .

هذا هو المذهب كما يراه الآمدي ، ولكن ذلك لم يمنع علماء الأصول من الحنفية ، من عد الآمدي وغيره ، مع الحنفية القائلين بأن موجب الأمر مطلق الطلب ، والمرة ضرورية الامتثال كما فعل صاحب « مسلم النبوت » وغيره كصاحب « تيسير التحرير » وصاحب « التقرير والتحجير » <sup>(٣)</sup> .

---

(١) قال الآمدي : ( واختار أن المرة الواحدة لابد منها في الامتثال وهو معلوم قطعاً والتكرار محتمل ، فإن افترن ، قرينة أشعرت بإرادة المتكلم التكرار حل عليه وإلا كان الافتصار على المرة الواحدة كافياً ) « الإحكام » : ( ٢٢٥/٢ ) .

(٢) انظر « الإحكام » : ( ٢٢٥/٢ ) .

(٣) راجع « تيسير التحرير » : ( ٣٥٣/١ ) « التقرير والتحجير » : ( ٣١١/١ ) .

مع تصريح السرخسي والبزدوي وغيرهما من قبل أن الأمر لا يقتضي التكرار ولا يحتمله .

فهل من فارق بين الاتجاهين بعد التقائهما في أن الأمر لمطلق الطلب ؟ .  
لقد اعتبر صاحب « مسلم الثبوت » ، أن الاتجاه واحد بين الحنفية ،  
وبين من يقول بهذا القول من المتكلمين ، حيث قال في حديثه عن  
مذهب الحنفية ( والأمر لطلب الفعل مطلقاً عندنا فيراً بالمرّة ويحتمل  
التكرار )<sup>(١)</sup> .

فكلام صاحب « مسلم الثبوت » ، كما ترى - يلتقي قام الالتقاء  
مع كلام الآمدي ، فكلاهما يقرر ضرورة المرة للامتثال وكلاهما يقرر  
احتمال التكرار .

غير أن صاحب « سلم الوصول إلى نهاية السؤل »<sup>(٢)</sup> في شرحه لكلام  
الإسنوي ، أورد كلام صاحب مسلم الثبوت ، واعتبر من بجانب الصواب  
التسوية بين اتجاهي الحنفية والمتكلمين ، وقد قال في ذلك : ( فالحنفية  
يقولون بأن الأمر لطلب الفعل مطلقاً وأنه لا يحتمل التكرار ، لأن  
التكرار اثبات الفعل مرة بعد أخرى فهو ملزوم العدد ، وقد نص صاحب

---

(١) راجع « سلم الوصول إلى نهاية السؤل » للشيخ نجيت :

( ٢٧٤/٢ - ٢٧٥ ) .

(٢) هو الشيخ محمد بن نجيت بن حسين المطيعي من كبار رجال الأزهر  
في القرن الرابع عشر الهجري تولى إفتاء الديار المصرية سنة ١٩١٤ وتخرج على  
يديه كثير من العلماء ، من مصنفاته « سلم الوصول إلى نهاية السؤل » « إرشاد  
الأمة إلى أحكام أهل الذمة » توفي رحمه الله سنة ١٣٥٤ هـ .

المسلم نفسه بعد ذلك أنه لا يحتمل العدد عند الحنفية ، وإذا لم يحتمل العدد لم يحتمل التكرار بالطريق الأولى ) ثم قرر أن الفرق بين الانجمايين : بعد اتفاق الفريقين على أن الأمر لطلب الفعل مطلقاً : أنه عند الحنفية لا يحتمل التكرار ، وعند الآخرين يحتمل التكرار<sup>(١)</sup> .

### وأينا في المسألة :

ويبدو لنا أنه ليس هناك ما يمنع من القول باحتمال التكرار بعد الاتفاق على أن مدلول الأمر ليس هو المرة ، وإنما هو ما يتحقق به وجود المأمور به . وإذا ذاك تكون دلالة على هذا القدر الذي يحصل بالمرة من طريق الحقيقة ، ودلالته على ما وراء ذلك من طريق المجاز . فإذا توفرت القرينة فيها ونعمت وإلا اقتصر على مدلوله الأول ، كما قلنا عند دلالة الأمر على الوجوب .

والحنفية لا يجافي قواعدهم اعتبار أن دلالة الأمر في هذا المقام من باب الظاهر الذي يمكن تأويله بالقرينة .

ولعل ذلك هو ما دعا علماء الأصول الحنفية إلى عدم التفرقة بين الحنفية والمتكلمين في هذا المذهب<sup>(٢)</sup> ، وهو أيضاً ما دعا صاحب « مسلم الثبوت » لأن يصرح باحتمال التكرار ، إذ كون الأمر يدل على العدد مثلاً عند توفر القرينة كأن يقول لزوجته : ( أنت طالق ثلاثاً ) ليس معناه

---

(١) راجع « سلم الوصول إلى نهاية السؤل » للشيخ محمد نجيب المطيعي :

( ٢٧٤/٢ - ٢٧٥ ) .

(٢) راجع « التحرير مع شرحه والتقريب والتحصيل » ( ١١٦/١ ) .

القول بأن مدلول الأمر هو المرة ويحتمل التكرار كما يقول أصحاب هذا المذهب<sup>(١)</sup> .

على أن الجصاص من متقدمي علماء الأصول الحنفية ، قد صرح بما يستأنس به لما نحن فيه فقد قال في كتابه « الأصول » : ( والذي يدل عليه مذهب أصحابنا أن الأمر يقتضي الفعل مرة واحدة ويحتمل أكثر منها ، إلا أن الأظهر حملة على الأقل حتى تقوم الدلالة على إرادة أكثر منه لأن الزيادة لا تقوم إلا بدلالة<sup>(٢)</sup> ) .

وقد استند في ذلك إلى فروع الأصحاب حيث قال : ( والذي يدل على ذلك من مذهب أصحابنا قولهم فيمن قال لامرأته : ( طلقي نفسك ) أن هذا على واحدة إلا أن يريد ثلاثاً فيكون ثلاثاً ... فهذا يقتضي أن يكون مذهبهم في الأمر إذا لم يتعلق بعدد مذكور في اللفظ أنه يتناول مرة واحدة ، ويحتمل أكثر منها ، إلا أنه لا يحمل على الأكثر إلا بدلالة<sup>(٣)</sup> ) .

#### مسلك القائلين بالمرة

كان من أهم ما استدل به أصحاب هذا المذهب أن فعل المرة هو عنوان البراءة من عهدة الامتثال .

---

(١) راجع « مسلم الثبوت » : ( ٣٨٤/١ ) فابعدا .

(٢) راجع « أصول الفقه للجصاص » : ( ١/١ ق ١٠١ / أ ) . مخطوطة دار الكتب المصرية وانظر « تقويم الأدلة » للدبوسي : ( ص ٤٨ ) مخطوطة الدار أيضاً .

(٣) راجع « أصول الفقه » للجصاص : ( ١/١ ق ١٠١ / أ ) .

وما دام الامتثال يحصل بالمرة ، فمعنى ذلك أن الأمر يدل عليها ، فلو قال الرجل لولده مثلاً : ادخل الدار فدخلها عد بمثلًا عرفاً .

وقد رأينا عند استدلالنا المذهب الأول القائم على أن الأمر مجرد الطب ، أن أصحاب هذا المذهب لا يعوزهم الرد على هذا الاستدلال ، فمن المسلم به أن المرة تخرج عن عهدة الأمر ، ولكن لا على اعتبارها جزءاً من مدلوله بحيث يدل عليها بذاته ، بل على أنها لازم معناه ، لأن أهل اللغة متفقون - كما أسلفنا - على أن تمام مدلول صيغة الأمر هو طلب الفعل ، والمرة هي أقل مراتبه يمكن الخروج من عهدة الامتثال فدلالة الأمر عليها حاصلة من هذه الناحية ، لا من ناحية كونها مرة واحدة بخصوصها<sup>(١)</sup> .

ففي المثال المذكور نرى عد الولد بمثلًا لأن المأمور به - وهو الحقيقة - حصل في ضمن المرة ، لا لأن الأمر ظاهر في المرة بخصوصها فإنه غير ظاهر فيها ، ولا في التكرار ، بل في المشترك ، ويحصل في ضمنها ولولا ذلك لما امتثل بالتكرار .

#### حول وجود مذهب المرة

لقد علمنا من قبل أن القول بالمرة معزو إلى أكثر الشافعية ، وأن أبا إسحق الاسفراييني يرى أنه مقتضى كلام الشافعي ، وأنه الصحيح الأشبه بمذاهب العلماء .

غير أن بعض العلماء يرى أن القول بأن مقتضى الأمر مرة واحدة بخصوصها ليس مذهباً قائماً بذاته ، وأن الذين يعبرون بالمرة إنما يريدون

---

(١) انظر ما سلف ( ٢٨٤-٢٨٥ ج ٢ ) فابعدا .

ما يقوله أصحاب المذهب الأول من أن المرة ضرورية لتحقيق وجود الفعل  
المأمور به ، فإذا عبروا بالمرة فهذا مرادهم .

فقد نقل عبد القادر بدران في كتابه « نزعة الخاطر العاطر شرح  
روضة الناظر » لابن قدمه المقدسي ، عن الواسطي أحد شراح « مختصر  
المنتهى » لابن الحاجب : أنه قال عند ذكره لمذهب أكثر الشافعية :  
( وإنما تفيد - أي صيغة الأمر - طلب الماهية من غير اشعار بالوحدة  
والكثرة ، ثم لا يمكن ادخال الماهية في الوجود بأقل من مرة فوقعت  
المرة ضرورية ) وأضاف إلى ذلك قوله : ( وهو رأي أكثر أصحابنا - يعني  
الشافعية - وإن صرح أحد منهم باقتضاء المرة فهذا مراده <sup>(١)</sup> ) .

والسبكي بعد أن عرض للقائلين بالمرة قال : ( النقلة لهذا عن أصحابنا  
لا يفرقون بينه وبين الرأي المختار ، وليس غرضهم إلا نفي التكرار ،  
والخروج عن العهدة بالمرة ) واستدل السبكي على ذلك بقوله : ( ولذا لم  
يحك أحد منهم المذهب المختار مع حكاية هذا ، فهو عندهم هو <sup>(٢)</sup> ) .

وعلى أية حال سواء أكان هذا القول مذهباً قائماً بذاته ، أم كان قولاً  
يراد به غيره ، فإن الاستدلال لادعاء أن مقتضى الأمر مرة واحدة بخصوصها  
على غاية من الضعف - كما رأينا - فهو لا يقوى على الصمود أمام المذهب  
الذي اختاره الأكثرون .

---

(١) انظر « نزعة الخاطر العاطر » لبدران شرح « روضة الناظر »  
لابن قدامة : ( ٧٨/٢ ) .

(٢) راجع « جمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية البناني » : ( ٣٧٩/١ )  
« التقرير والتحجير شرح التحرير » : ( ٣١١/١ ) .

## مسلك القائلين بالتكرار

لقد كان أهم ما احتج به أصحاب مذهب التكرار ما ورد في الحديث الصحيح عن أبي هريرة قال : « خطبنا رسول الله ﷺ فقال : أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا - فقال رجل : أكل عام يا رسول الله فسكت حتى قالها ثلاثاً فقال رسول الله ﷺ : لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ، ثم قال : ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم ، واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء ، فدعوه » (١) .

(١) وفي رواية للنسائي تصريح بأن السائل هو الأقرع بن حابس رضي الله عنه ونص هذه الرواية ( عن ابن عباس رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فقال : إن الله كتب عليكم الحج فقال الأقرع بن حابس التيمي : كل عام يا رسول الله ؟ فسكت ، فقال : لو قلت نعم لوجبت ، ثم إذا لا تسمعون ولا تطيعون ، ولكنه حجة واحدة ) . وقد أشار الإمام النووي إلى هذه الرواية في شرحه لصحيح مسلم حين قال : ( هذا الرجل السائل هو الأقرع بن حابس كذا جاء مبيناً في غير هذه الرواية ) . وللنسائي أيضاً رواية أخرى باختلاف يسير عن رواية مسلم وهي : ( عن أبي هريرة قال : خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فقال : إن الله عز وجل قد فرض عليكم الحج ، فقال رجل : في كل عام ؟ فسكت عنه حتى أعاده ثلاثاً ، فقال : لو قلت : نعم لوجبت ، ولو وجبت ما قمت بها ، ذروني ما تركتكم ، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم ، فإذا أمرتكم بالشئ فأتوا منه ما استطعتم ، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ) « صحيح مسلم بشرح النووي » : ( ١٠٠/٩ ) النسائي بحاشية السندي على شرح السيوطي : ( ١١٠/٥ - ١١١ ) . وانظر ما سلف ( ٢٦٤ ج ٢ ) .



وضريق لاحتجاج بهذا الحديث عند أصحاب هذا المذهب ، أنه لو لم تكن صيغة الأمر في قوله عليه الصلاة والسلام : « حُجُّوا » توجب التكرار لما شكك ذلك على السائل وهو الأقرع بن حابس ، مع أنه من أهل اللسان .

قالوا : ولا يرد على ذلك أن الأقرع بن حابس لو فهم لما سأل لأننا نقول : علم أن في حمل الأمر على موجب من التكرار حرجاً عظيماً ، والخرج منفي في الدين بقول تعالى : « وما جَعَلْ عليكم في الدين من حرجٍ »<sup>(١)</sup> ومن هنا جاءه الاشكال فسأل .

هذا من جهة : ومن جهة أخرى فإن الرسول ﷺ ، لما لم ينكر عليه سؤاله عما ليس من احتملات اللفظ ، وإنما اشتغل ببيان معنى دفع الحرج في الاكتفاء بمرة واحدة ، عرفنا أن موجب هذه الصيغة<sup>(٢)</sup> التكرار .

وهكذا : ففي استشكل الأقرع بن حابس - وهو من أهل اللسان - والنصوص عربية ، وعدم انكار النبي ﷺ ، وبيانه أن في التكرار حرجاً ودفع الحرج يكون بالمرة ولو واحدة في العمر ، دليل على أن صيغة الأمر توجب التكرار ، فيكون معنى قوله عليه الصلاة والسلام : « لو قلت نعم لوجبت » لو قلت نعم ، لتقرر الوجوب كل عام ، وهو ما دمن الأمر . ويرى البزدوي في تصويره لهذا الاستدلال أنه لو لم يحتمل اللفظ ، لما أشكل عليه أي أن اللفظ عند الأقرع احتمل المرة والتكرار ولولا الاحتمال ، لما أشكل عليه والتكرار من المرة يجري مجرى العموم من

(١) « سورة الحج : ٧٨ » .

(٢) انظر « أصول الشرحسي » : ( ٢٠/١ ) .

الخصوص فيجب القول بالعموم حتى يقوم دليل الخصوص<sup>(١)</sup> .

وقد أجيب عن هذه الحجة بأن الأقوع رضي الله عنه لم يكن سؤاله لأنه فهم التكرار ، وإنما كان سؤاله لما أشكل عليه من سبب الحج أهو الوقت وهو متكرر ؟ فيتكرر الحج بتكرره قياساً على سائر العبادات من الصلاة والصوم والزكاة حيث تكررت بتكرار الأوقات أم هو البيت الحرام وهو ليس بتكرر فلا يتكرر الحج<sup>(٢)</sup> ؟

أما شمس الأئمة الرسمي : فقد رد عليهم بما احتجوا به حين قرر أن الحديث نفسه ناطق بنفي التكرار . ففي قوله عليه السلام : « لو قلت في كل عام لوجبت » دليل على أن الوجوب كل عام كان منوطاً بأن يقول : نعم ، لا بطلق الأمر<sup>(٣)</sup> .

ويرى الإمام النووي<sup>(٤)</sup> : أن قوله عليه الصلاة والسلام « ذروني

---

(١) انظر « البزدي » : ( ١٢٤/١ ) و « كشف الأمرار » لعبد العزيز البخاري : ( ١٢٥/١ ) .

(٢) انظر صدر الشريعة في « التوضيح » والتفتازاني في « التلويح » : ( ١٥٨/١ - ١٥٩ ) .

(٣) راجع « أصول الرسمي » : ( ٢٥/١ ) .

(٤) هو الإمام العالم العامل المحقق يحيى بن شرف بن مري بن حسن الخوراني النووي الشافعي أبو زكريا عي الدين الذي اشتهر بزهادته وصدقه بالحق مولده ووفاته في فوا ( من قرى حوران بسورية ) كان علامة بالغة والحديث والأصول والرجال وما إليها من علوم الشريعة له كثير من المصنفات في شتى العلوم منها : « شرح صحيح مسلم » « رياض الصالحين » « المنهاج » « المجموع » من أوسع مراجع الفقه الشافعي « شرح المذهب » للشبراخي ولم يتم . « تهذيبه الأسماء واللغات » توفي رحمه الله سنة ٦٧٦ هـ .

ما تركتكم ، ظاهر في أن الامر لا يقتضي التكرار <sup>(١)</sup> .  
كما يرى بعض العلماء أن احتمال التكرار قد يكون جاء للأقوع من  
جهة الاشتقاق لا من جهة الامر لان الحج في اللغة قصد فيه تكرار .  
قال الازهري : ( الحج من قولك : حججته إذا أتيت به مرة بعد أخرى )  
وقال الخليل : ( الحج كثرة القصد إلى معظم ) .

ولقد نقل النووي عن الماوردي أنه قال : ( ويحتمل أنه إنما احتمل  
التكرار عنده - يعني الأقوع - من وجه آخر ، لان الحج في اللغة قصد  
فيه تكرار فاحتمل عنده التكرار من جهة الاشتقاق لا من مطلق الامر <sup>(٢)</sup> .

هذا : وللقائلين بالتكرار شبه أوردها العلماء وردوا عليها ، وقد حصرها  
الإمام الغزالي بثلاث ، وأوصلها الآمدي إلى إحدى عشرة ، وقد وصلت  
عنده إلى هذا العدد من تفصيل لبعض ما أجمله الغزالي حيناً وزيادة على  
ما أتى به حيناً آخر ، أما ابن الحاجب : فقد أورد شيئاً من كلامهم ورد  
عليه دون أن يسميه شيئاً .

**الشبهة الاولى :** أن قوله تعالى : « اقتلوا المشركين » يعم كل مشرك  
فقوله : « صم وصل » ينبغي أن يعم جميع الازمان لان اضافته إلى جميع  
الازمان واحد كإضافة لفظ المشرك إلى جميع الأشخاص .

وأنت ترى أنهم يريدون أن يجعلوا من قوله : « صم وصل » نظيراً  
لقوله : « اقتلوا المشركين » من ناحية شمول جميع الازمان في الثاني مقابل  
شمول كل مشرك في الاول .

(١) « شرح النووي مع صحيح مسلم » : ( ١٠١/٩ ) .

(٢) وانظر « شرح النووي على صحيح مسلم » : ( ١٠١/٩ ) .

ولم يرتض الإمام الغزالي ومن تابعه هذا التنظير ، فقرروا أنه عند تسليم صيغة العموم فليس « صم وصل » نظيراً لقوله : « اقتلوا المشركين » ، بل نظيره أن يقال : « صم الايام » و « صل في الاوقات » أما مجرد قوله « صم » : فلا يتعرض للزمان لا بعموم ، ولا بخصوص ، لكن الزمان من ضرورته كالمكان ، ولا يجب عموم الاماكن بالفعل ، وإن كان نسبة الفعل إلى كل مكان على وتيرة واحدة وكذلك الزمان (١) .

الشبهة الثانية : أنهم أرادوا أن يقيسوا الامر في قوله « صم » على النهي في قوله « لا تصم » فكما أن موجب النهي ترك الصوم أبداً فليكن موجب الامر فعل الصوم أبداً .

وهذا مردود من عدة أوجه :

أولها : أن هذا قياس في اللغات وهو باطل لانها تثبت بالتوقيف (٢) .

الثاني : غير مسلم أن لزوم الانتهاء مطلقاً كان بمجرد اللفظ .

بل لو قيل للصائم : لا تصم ، يجوز أن يقول : نهائي عن صوم هذا اليوم أو عن الصوم أبداً ؟ فيستفسر ، بل التحريم أن يقول : لا تصم أبداً ، ولا تصم يوماً واحداً ، فإذا اقتصر على قوله : « لا تصم » فأنهى يوماً واحداً جاز أن يقال : قضى حق النهي .

ولا يرد على ذلك أن هناك مناهي شرعية وعرفية ، قد أخذت حالة

(١) انظر « المستصنى » : ( ٥/٢ ) « الإحكام » للكمدي : ( ٢٣١/٢ )

« مختصر المنتهى بشرح العضد وحاشية السعد » : ( ٨٢/٢ ) .

(٢) انظر « الإحكام » للكمدي : ( ٢٣١/٢ ) « مختصر المنتهى بشرح

العضد وحاشية السعد » : ( ٨٢/٢ ) « إرشاد الفحول » : ( ص ٩٢ ) السعادة .

الدوام ؛ كعدم الزنا والسرقة ، وسائر الفواحش مطلقاً ، فهذا الدوام انما عرف بأدلة أفادت علماً ضرورياً ، بأن الشرع يريد عدمها على الدوام وفي كل حال ، لا بمجرد صيغة النهي .

فالأدلة هي التي أفادت العلم الضروري هنا ، لا بمجرد صيغة النهي قال الغزالي : ( وهذا كما أنا نوجب الايمان دائماً لا بمجرد قوله : « آمنوا » لكن الأدلة دلت على أن دوام الايمان مقصود )<sup>(١)</sup>

الثالث : أنا نفرق - ولعله الأصح - بين الأمر والنهي ؛ فالأمر يدل على أن المأمور ينبغي أن يوجد مطلقاً ، والنهي يدل على أن المنهي عنه ينبغي أن لا يوجد مطلقاً .

والنفي المطلق يعم ، والوجود المطلق لا يعم ؛ فكل ما وجد مرة فقد وجد مطلقاً ، وما انتفى مرة فما انتفى مطلقاً ، ومثل الامام الغزالي لهذا بن قال في اليمين : لأفعلن ؛ فإنه يبره بمرة . ومن قال : لأصومن ؛ صدق وعده بمرة . ومن قال : لأصوم كان كاذباً بصيام مرة .<sup>(٢)</sup>

أما الآمدي : فقد فرق بينها ؛ بأن من رآمر غيره أن يضرب فقد أمره بإيقاع مصدر الأمر وهو الضرب ، فإذا ضرب مرة واحدة يصح أن يقال : وجد الضرب ، وإذا قال له : لا تضرب ، ففقتضاه عدم إيقاع الضرب ، فإذا انتهى في بعض الأوقات دون البعض ، يصح أن يقال : لم يعد الضرب

---

(١) راجع « المستصفى » للغزالي : ( ٥/٢ - ٦ ) مع « مسلم الثبوت »  
« إرشاد الفحول » : ( من ٩٢ ) .

(٢) راجع « المستصفى » : ( ٦/٢ - ٧ ) .

ومن جهة أخرى : فإن حمل الأمر على التكرار بما يفضي إلى تعطيل  
الأشغال كلها ، مما ينتج عنه توقف الحوائج المهمة .

كما أنه يفضي كذلك إلى امتناع الاتيان بالمأمورات التي لا يمكن اجتماعها  
بينما نرى أن حل النهي على التكرار ، لا يفضي إلى ذلك ؛ إذ يمكن الانتهاء  
عن أشياء كثيرة في حال واحدة<sup>(١)</sup>

هذا وقد سار ابن حزم من قبل في هذه الطريق فقرر أن ترك المراء  
فعال كثيرة في وقت واحد موجود واجب وفعله بخلاف ذلك ، بل إن  
المراء في حال نومه وأكله وصلاته ونظوه في أسبابه ترك لكل ما نهى عن  
تركه إن أراد الترك وليس الأمر كذلك بل لا يقدر على أداء أكثر  
الأوامر في الأحوال التي ذكرنا .

وإذا كان النهي أمراً بالترك فإن الترك ممكن لكل أحد وليس يمتنع  
الترك على مخلوق . أم الفاعل فهو بخلاف ذلك فإنه الممكن ومنه ما  
لا يقدر عليه<sup>(٢)</sup>

الشبهة الثالثة : أن أوامر الشارع في الصوم والصلاة والزكاة ، حملت  
على التكرار ، فدل ذلك على أن الأمر موضوع له .

وأجيب عن ذلك بأن التكرار إنما استفيد من أدلة أخرى لا من  
ظاهر الأمر ، والا كان ماحل من الأوامر على المرة الواحدة ؛ كالطج ونحوه  
مستفاداً من ظاهر الأمر ، ويلزم من ذلك إما التناقض ، أو اعتقاد الظهور  
في أحد الأمرين دون الآخر من غير أولوية ، وهو محال .

---

(١) راجع « الإحكام » للأمدى : ( ٢٣١/٢ ) .

(٢) راجع « الإحكام » لابن حزم : ( ٧٣/٣ ) فابعدا .

وقد حمل الأمر في الحج على المرة الواحدة ، وإذن فليبدل على أنه موضوع له ، فإن كان هذا الأمر بالدليل ، كما هو واضح في حديث الإقوع ابن جابس ، فكذلك الأوامر الأخرى بالصلاة والزكاة والصوم ، حملت على التكرار بأدلة وقرائن <sup>(١)</sup> .

### الزنجاني ونسبة المذهب إلى الشافعي نفسه :

مر بنا عند الحديث عن مذهب اقتضاء الأمر للتكرار ، أن من قال به أبو إسحق الشيرازي وأبو إسحق الأسفراييني ، وجماعة من الفقهاء والمتكلمين . ولم نر فيمن نقلنا عنهم نسبة المذاهب إلى أصحابها من نسب هذا المذهب إلى الشافعي رحمه الله بالذات .

غير أن أبا المناقب الزنجاني أحد أئمة الشافعية في القرن السابع الهجري ، تفرد بذلك في كتابه « تخريج الفروع على الأصول » . حيث قرر بكل وضوح أن الأمر المطلق عند الشافعي يقتضي التكرار <sup>(٢)</sup> .

وقد وضع في مقابل ذلك مذهب عدم التكرار الذي ذهب إليه الحنفية - كما يقول - ثم احتج لكل من المذهبين ، وعلى طريقته لم ينتصر لأحدهما على الآخر <sup>(٣)</sup> وبني على ذلك عدداً من الفروع .

---

(١) راجع « المستصلى » : ( ٧/٢ ) « الإحكام » للأمدى : ( ٢٣٠/٢ ) .

(٢) راجع « تخريج الفروع على الأصول » للزنجاني بتحقيق المؤلف :

( م ص ٢٢ - ٢٤ ) .

(٣) لم يكن م الزنجاني في كتابه نصر مذهب على مذهب وإنما كان همه بيان المنهج الذي انتظم بناء الفروع على الأصول عند الحنفية والشافعية ، ومع -

ولتفرده فيما جنح إليه من نسبة المذهب إلى الشافعي بالذات ، نرى من  
الافضل أن نثبت نص كلامه . قال رحمه الله : ( ذهب الشافعي رضي الله  
عنه إلى أن مطلق الامر يقتضي التكرار ، وإليه ذهب طائفة من العلماء ..  
واحتج في ذلك بأن قول القائل : « افعل » ، أمر بإيجاد جنس الفعل ،  
فإنه لو صرح بذلك وقال : « أوجد الضرب » كان ذلك صحيحاً ، واسم  
الجنس يقتضي الاستغراق ، وهذا المعنى لا يثنى ولا يجمع ، فيتناول أعداداً  
من الفعل لا نهاية لها ؛ فإن الجنس متناول للوجود الكائن ، والذي يكاد أن  
سيكون إلى قيام الساعة .

فلا جرم نقول : يجب عليه إثبات ما قدر عليه ، فإن عجز سقط ، لا  
لأنه من مقتضى الصيغة بل لعجزه .

ثم قال : وذهب الحنفية إلى أنه لا يقتضي التكرار .

واحتجوا في ذلك بأن التكرار معنى زائد عن الفعل ، لان مقتضى  
قوله : « افعل » أن يفعل م بصير به فاعلاً ، وهو بالمرّة الواحدة يصير  
فاعلاً على الحقيقة ، فمدعي الزيادة يحتاج إلى دليل (١) .

---

— أنه شافعي المذهب تراء في عرضه للأصل المختلف عليه ، والأحكام التي تفرعت  
عنه عن غاية من التجرد . وانظر إيضاحنا لهذه النقطة في مقدمتنا للكتاب  
( ص ١٧ ) .

(١) ثم رتب على ذلك عدداً من الأحكام فقال : ( ويتفرع عن هذا  
الأصل مسائل . منها : أنه لا يجمع بين فريضتين بقيم واحد عند الشافعي ، لأن  
مقتضى قوله تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم . إلى قوله :  
فم تجددوا ماء فتييموا » أن كل قائم إلى الصلاة يؤمر بالغسل بماء إن قدر —



وإذا تركنا الزنجاني أمر نسبة هذا المذهب إلى الشافعي نفسه ، فإننا مع القائلين بنفي اقتضاء التكرار عن صيغة الامر المطلق ، لما رأينا سابقاً من أدلة ذلك ولما ذكر هو دليلاً للحنفية في الموضوع . ولهذا الرأي مزيد من البيان نأتي إليه قريباً إن شاء الله .

### مسلك القائلين بالموة مع احتمال التكرار

لقد أورد فخر الاسلام البزدوي سؤال الاقرع بن حابس الذي استدل به القائلون بالتكرار دليلاً لاحتمال التكرار ؛ حيث قرر هؤلاء أنه لو لم يحتمل اللفظ في قوله عليه السلام : « حجوا » لما أشكل ذلك على الاقرع ؛ فاحتمال التكرار هو الذي دعا هذا الصحابي - وهو من أهل اللسان - أن يستفهم من الرسول صلوات الله وسلامه عليه عن التكرار .

ولكن يرد على هذا الاستدلال أن كون الامر ظاهراً في المرة ، لا يستلزم كون السؤال في محل الحاجة ؛ لجواز العمل بما كان الامر ظاهراً

— وبالمسح بالتراب إن عجز ، والمتيمم في المكتوبة الثانية قائم إلى الصلاة مأمور بالفصل إن قدر ، فليكن مأموراً بالمسح إن عجز . هذا ما يقتضيه ظاهر اللفظ أن يستثنى منه ما يقوم الدليل عليه ، وعى هذا لا يجوز فعل النوافل على وجهه . ومنها : أنه لا يجوز التيمم لفريضة قبل دخول وقتها عند الشافعي ، لأنه أمر بالفصل عند القيام إلى الصلاة ، والأمر عام ، غير أنه ترك الفصل به في الوضوء لدليل ، وهو أنه صار مقصوداً في نفسه ، حتى تعبدنا فيه بالتكرار والتجديد ، بخلاف التيمم فيبقى على مقتضى الصيغة .

وعنده - يعني أبا حنيفة - يجوز : لما ذكرناه ( انظر ( ص ٢٣ ) من « تخريج الفروع على الأصول » وراجع معها « الإحكام » لابن حزم : ( ٧٥/٣ ) « معناه الوصول » للتلساني : ( ص ١٩ ) .

فيه - وهو المرة - دون الحاجة إلى الاستخبار عن الاحتمال المرجوح وهو التكرار .

وهذا بخلاف ما لو كان مراد المتكلم خفياً على السامع ، فإن السؤال حينئذ يكون في محل الحاجة .

ثم يقال هنا أيضاً ما قاله الاكثرون في رد وجوب التكرار : من أن الاشكال عند الاقارع ، قد يكون مرده سبب الحج ؛ فإذا كان السبب هو الوقت ، فمعنى ذلك أن الحج مطلوب على التكرار ، قياساً على الصلاة والصوم وغيرهما ، وإذا كان السبب هو البيت ، فالحج غير مطلوب على التكرار ؛ لان البيت لا يتكرر .

ومن هنا يكون ما نُقي به وجوب التكرار ، صالحاً لنفي احتمال التكرار بعد المرة <sup>(١)</sup> .

وهكذا يرى أن الاستدلال على أن الامر للمرة مع احتمال التكرار - بحديث الاقارع بن حابس - لم يسلم لاصحابه .

حول نسبة المذهب إلى الشافعي :

درج أكثر علماء الاصول من الحنفية على نسبة هذا المذهب إلى الامام الشافعي رحمه الله ، فتراهم يوردون القول باحتمال التكرار في مقابل القول بوجوبه ، مع الاستدلال له ، والرد على هذا الاستدلال أو تركه ثم إقامة الدليل على المذهب المختار .

---

(١) راجع « أصول البزدوي مع كشف الأمرار » : ( ١٢٥/١ ) وانظر ما سلكه ( ص ٣٠١ ج ٢ ) فابعدا .

فاليزدوي يعرض لمذهب احتمال التكرار ويقول : ( وهو قول الشافعي )<sup>(١)</sup>  
ويقول السرخسي في معرض تعداده للمذاهب : ( وقال الشافعي : مطلقة لا  
بوجوب التكرار لكن محتمله )<sup>(٢)</sup> .

وقابعها في ذلك من بعدم من المؤلفين ، فترى صدر الشريعة مثلاً  
يقول : ( وعند الشافعي رحمه الله محتمله )<sup>(٣)</sup> وقد مشى على ذلك بعض  
المحدثين وأكد صحة ما ذهب إليه بقوله : ( هكذا هو منقول  
في المحررات )<sup>(٤)</sup> .

الا أن فريقاً آخر منهم صرح بنفي ذلك ، فقد نقل عبد العزيز  
البخاري في « كشف الأسرار » عن أبي اليسر قوله : ( الأمر بالفعل  
لا يقتضي التكرار ولا محتمله معلقاً كان أو مطلقاً وهو قول مالك والشافعي  
وعامة الفقهاء )<sup>(٥)</sup> وعند قول النسفي في « المنار » : ( وقال الشافعي  
محتمله ) قال عزمي زاده في حاشيته : ( وإن كان لا يوجب ، يعني  
التكرار ، وهذا رواية عن الشافعي رحمه الله ، والصحيح أن مذهبه  
كذهبننا كذا في فصول البدائع )<sup>(٦)</sup> .

---

(١) « أصول اليزدوي » : ( ١٢٥/١ ) مع « كشف الأسرار » .

(٢) « أصول سرخسي » : ( ٢٠/١ ) .

(٣) راجع « التوضيح مع التلويح » : ( ١٥٨/١ ) ، وانظر « ابن  
ملك في شرحه لمنار النسفي » : ( ١٣٧/١ ) مع حواشي ابن الحلبي وعزمي  
زاده والرهاوي .

(٤) راجع « الوسيط في أصول فقه الحنفية » للشيخ أحمد فهمي أبو سنة .

(٥) « كشف الأسرار » : ( ١٢٣/١ ) .

(٦) راجع « المنار مع شرحه لابن ملك وحواشيه » : ( ١٣٧/١ ) .

هذا ما نراه عند أصولي الحنفية في نسبة المذهب إلى الإمام محمد  
ابن إدريس .

وإذا توجهنا شطر الذين كتبوا على طريقة المتكلمين رأيناهم لا ينسبون  
ذلك إليه <sup>(١)</sup> . إلا أن الشوكاني رحمه الله ذكر أن المذهب مروي عن  
الشافعي ، دون أن يقفنا على من رواه عنه . جاء في « إرشاد الفحول » :  
( وقيل : إنها - أي صيغة الأمر - المرة ونحتمل التكرار ، وهذا  
مروي عن الشافعي ) <sup>(٢)</sup> .

### رأينا في المسألة :

على أن الشافعي لم يفرد للأمر باباً خاصاً في الرسالة لنجد فيه ما يدل  
عليه الأمر من وحدة وكثرة ، وإنما جاء الحديث عن الأمر فيما ذكره  
تحت باب « فرض الله طاعة رسوله مقرونة بطاعة الله » ، ومذكورة  
وحدها <sup>(٣)</sup> وما ذكره تحت باب « ما أبان الله خلقه من فرضه على  
رسوله اتباع ما أوحى إليه » <sup>(٤)</sup> مما يفهم منه أن الأمر في الأصل للوجوب ،  
أما ما نحن فيه من تكرار واجب ، أو محتمل : فلم يعرض له .

---

(١) راجع على سبيل المثال « المع » للشيرازي : ( ص ٨ ) « المستصفى »  
للغزالي : ( ٢/٢ - ٤ ) « الإحكام » للآمدي : ( ٢٢٥/٢ ) فابعدهما  
« مختصر المنتهى » لابن الحاجب وشرحه للمضد : ( ٨١/٢ - ٨٢ ) مع  
حاشية السعد « المنهاج للمضاوي وشرحه للسنوي » : ( ٤٣/٢ ) مع البدخشي  
« جمع الجوامع للسبكي وشرحه للبحراني مع حاشية البنان » : ( ٣٩٧/١ ) .  
(٢) « إرشاد الفحول » : ( ص ٩٢ ) .

(٣) راجع « الرسالة » للإمام الشافعي : ( ص ٧٩ ) .

(٤) المصدر السابق : ( ص ٨٥ ) .

ويبدو إلى جانب ذلك أن الأصوليين من المتكلمين لم يجدوا في الأحكام التي استنبطها الشافعي من النصوص ما يدل على جنوحه إلى هذا المذهب ، ولذلك لم ينسبوه إليه .

وقد يكون من الواضح أن امكان الالتباس واقع بين القول بأن صيغة الأمر لمطلق الطلب مع احتمال التكرار ، وبين القول بأن صيغة الأمر تدل على المرة مع احتمال التكرار ، خصوصاً إذا وضعنا في الحسبان ما جنع إليه الواسطي أحد شراح مختصر المنهى ، والسبكي - كما مر سابقاً<sup>(١)</sup> - من أن القائلين بالمرة من الشافعية إنما يعنون القول المختار - وهو أن الأمر يدل على مطلق الطلب ، وأقل ما يتحقق به هو المرة .

هذا : مع العلم أن القول بالمرة ، يراه أبو إسحق الاسفراييني مقتضى كلام الشافعي كما أسلفنا ذلك من قبل<sup>(٢)</sup> .

نقول هذا كله غير ناسين أن من المتفق عليه بين الفريقين - إذا كان هنالك فريقان - أنه إذا توفرت القرينة التي تدل على التكرار وكانت من القوة بحيث يمكن بها التحويل عن الظاهر إلى المحتمل ، كان لا بد من السير مع مادلت عليه تلك القرينة من التكرار ، وعدم الاكتفاء بالمرة للخروج من العهدة ، سواء أكان ذلك من جهة أن المرة أقل ما به يتحقق وجود المأمور به في الأصل ، أم من جهة أنها مدلول عليها بخصوصها في صيغة الأمر .

---

(١) انظر ما سلف ( ص ٢٩٨-٢٩٩ ج ٢ ) .

(٢) انظر ما سلف ( ص ٢٨٦-٢٨٧ ج ٢ ) .

### مسلك القائلين بالوقف

مر بنا أن القائلين بالوقف يتوقفون في كون صيغة الأمر ، هي لمطلق الطلب ، أو للمرة ، أو للتكرار .

وقد استدلوا على مذهبهم بما استدلوا به للتوقف في كون صيغة الأمر المطلق الوجوب أو الغيرة .

فإذا كانوا هنالك ينفون قيام دليل على أن مدلول الأمر هو الوجوب أو غيره ؛ فإنهم هنا ينفون قيام دليل على أن مدلول الأمر من ناحية الوحدة والكثرة ، هو واحد من الثلاثة التي هي مطلق الطلب ، والمرة ، والتكرار . وذلك لأن الدليل على استعمالها في هذا الواحد ، دون غيره إما أن يقوم من طريق العقل ، أو من طريق النقل ، والعقل الصرف لا مدخل له في هذه الأمور ، فلم يبق غير النقل .

فإما أن يقوم الدليل من طريق الآحاد ، أو من طريق التواتر . فإذا قام من طريق الآحاد ، فهو غير مقبول ، إذ الآحاد لا تنفي العلم ، وهو المطلوب في هذه المسألة التي نحن بصدددها .

أما التواتر : فلو حصل ، لم يكن خلاف ؛ لأنه يوجب استواء طبقات الباحثين فيه ، إذ لا بد لكل من الاطلاع عليه لبذلهم جهدهم في طلبه ، ولكن الاختلاف ثابت ، ومعنى ذلك أن التواتر لم يقع .

ويجاء عن ذلك بأن الظن كاف في مثل هذه الأمور ، وإلا لتعطل العمل بكثير من الظواهر<sup>(١)</sup> . وقد رأينا عند الاستدلال المذهب الأول

(١) راجع « مختصر المنتهى مع شرحه للمضد وحاشية السمد » :

( ٨٣/٢ ) « التحرير مع التقرير والتحجير » : ( ٣١٣/١ ) .

اطباق أهل العربية على أن الأمر لمطلق الطلب ، وما وراء ذلك يثبت بالقوية ، فلا داعي للتوقف<sup>(١)</sup> .

وقد توسط إمام الحرمين بين الأكثرين أهل المذهب الأول . والواقفية فتوقف فيما وراء المرة التي هي أقل ما يحقق وجود المأمور به ، وشارك أوائك بأن الأمر لمطلق الطلب ، وقد رأينا في كلامه من قبل ما ينفي ادعاء الإسني أن صاحب « البرهان » من الواقفية الذين يدور الحديث معهم في هذه النقطة<sup>(٢)</sup> .

### رأينا في دلالة الأمر من ناحية الوحدة والكثرة :

هذا : وبعد الذي رأينا من أدلة المذاهب سنختار ما درج عليه الأكثرون والذي يعبر عنه بالمذهب بالاختار وهو الدلالة على مطلق الطلب .

فهو المذهب الذي يحدد مدلول صيغة الأمر المطلق في الوحدة والكثرة ، في ضوء مفهومات العربية التي بها نزل الكتاب .

وغير خاف أن في حمل الأمر على التكرار تفسيراً للغة بما يرجع إلى المشقة والتعذر كما قرر الإمام ابن حزم .

والرسول صلوات الله وسلامه عليه حين ذكر النهي ، أمراً أن نجتنب ما نهانا عنه .

وفي معرض المأمورات : « أمراً أن نفعل بما أمرنا به ، ما استطعنا ، ولم يقل عليه الصلاة والسلام : « فاتوا ما استطعتم » وكان حينئذ يلزم التكرار

---

(١) انظر ما سلف ( ص ٢٦٧ ج ٢ ) فابعدا .

(٢) انظر ما سلف ( ص ٢٩٢ ج ٢ ) .

وإنما جاء ( بمن ) التي تفيد التبعض وقال : « فأتوا منه ما استطعتم » .  
ومن أدى من الأمر ما استطاع فقد فعل ما أمر به ، ومن فعل  
ما أمر به فقد سقط عنه موجب الأمر .

وفي هذا بعد عن التكليف بما لا يطاق ، الذي يلزم من حمل صيغة  
الأمر على التكرار <sup>(١)</sup> .

قال ابن حزم : ( والقول بالتكرار باطل ، لأنه تكليف مالا يطاق ،  
أو القول بلا برهان ، وكلاهما باطل ، لأننا نسألهم - يعني أهل المذهب -  
عن تكرار الأوامر المختلفة ، وبعضها يقطع عن فعل بعض ، فلا بد  
ضرورة من ترك جميعها إلا واحداً ، فأيهما هو الواجب ؟ وهذا هو القول  
بلا برهان . وكل ما كان كذلك فهو باطل بلا شك <sup>(٢)</sup> .

وهكذا يرجع في نظرنا أن الأمر المطلق ، يدل على مجرد الطلب دون  
إشعار بالوحدة أو الكثرة ، ويتحقق ذلك بمرة واحدة ، فإذا قامت قرينة  
تشعر بإرادة التكرار جنحنا إليه لهذه القرينة ، وإلا اقتصرنا عند تفسير  
النص على أقل ما يتحقق به وجود المأمور به .

مثال ذلك قوله تعالى : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه <sup>(٣)</sup> » ، فقد دل  
الأمر في هذا النص على التكرار ، ولم يكن ذلك من ذات الأمر ، وإنما  
كان من تعليق هذا الأمر - وهو طلب الصوم - على شرط متكرر

(١) انظر « الإحكام في أصول الأحكام » لابن حزم : ( ٧٥/٣ ) .

(٢) راجع « الإحكام في أصول الأحكام » لابن حزم : ( ٧٥/٣ ) .

(٣) راجع « أصول الفقه » للشيخ زكريا البرديسي : ( ص ٤١٨ ) .



هو شهود الشهر ، فعلى المكلف كلما شهد الشهر أن يصوم ، ولا يخرج  
عن عهدة الامتثال إلا بذلك . وقد أمرنا من قبل إلى وجوب إقامة حد  
الزنى وتكراره كلما وجد الزنى ، لأن الشارع قيد الأمر بجلد الزاني بالزنى  
إذ جعله سبباً أو علة لوجوب الجلد ، ومن هنا جاء التكرار لا من كون  
الأمر يدل على التكرار .

وهكذا : فالأصل في مدلول الأمر مطلق الطلب ، وما وراء ذلك  
لا بد لثبوته من القوية .



## المطلب الخامس

دلالة الأمر المعلق بشرط أو المقيد بصفة

من ناحية الوحدة والكثرة

هناك اتفاق على أن مسألة الأمر المعلق بشرط ، أو المقيد بصفة لا ترد إلا عند القائلين بأن الامر المطلق لا يقتضي التكرار .

أما عند أولئك القائلين بأن الأمر المطلق يقتضي التكرار : فإن اقتضاء المعلق بشرط ، أو المقيد بصفة للتكرار كائن عندهم بالأولى .

وسنعرض للمسألة لنراها عند كل من الحنفية والمكلمين فيما يلي :

أولاً - عند الحنفية

نسب إلى بعض العلماء من الحنفية القول بأن الأمر إذا علق بشرط أو قيد بصفة يقتضي التكرار .

١ - واحتجوا بنصوص من الكتاب والسنة كقوله تعالى : « وإن كنتم جنباً فاطهروا » وقوله : « أقم الصلاة لدلوك الشمس » .

ففي النص الأول قيد الأمر بالطهارة بكونه عند تحقق وصف الجنابة ، فهو يتكرر بتكرر الجنابة المتعلقة به .

وفي النص الثاني : قيد الأمر بالصلاة بتحقيق وصف دلوك الشمس ، فهو يتكرر بتكرار الدلوك لتقيده به .

٢ - واحتجوا أيضاً بأن الشرط كالعلة ؛ فإنه إذا وجد الشرط وجد المشروط ، كما أنه إذا وجدت العلة وجد المعلول ، ثم لا خلاف أن الأمر المتعلق بالعلة يتكرر بتكررها فكذا المتعلق بالشرط <sup>(١)</sup> .

وقد نسب البزدوي هذا المذهب - في خلال عرضه للمذاهب - إلى بعض مشايخ الحنفية <sup>(٢)</sup> وتابعه في ذلك من تابعه من المصنفين <sup>(٣)</sup> ونسبه السعد التفتازاني إلى الدبوسي <sup>(٤)</sup> . غير أن شمس الأئمة السرخسي ، بعد أن جاء على ذكر المذهب قال في موضع آخر : ( والصحيح عندي أن هذا ليس بمذهب علمائنا رحمهم الله ) <sup>(٥)</sup> .

ويفهم من كلام السرخسي الذي نراه ، أنه ما دام العلماء الذين يعينهم لم يقولوا باقتضاء التكرار في الأمر المطلق فهم - أو فريق منهم - لا يقولون بالتكرار أيضاً ، ولو كان الأمر معلقاً بشرط أو مقيداً

---

(١) راجع « كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري : ( ١٢٤/١ ) .

(٢) قال رحمه الله : ( وقال بعض مشايخنا : لا يوجب ولا يحتمله - يعني التكرار - إلا أن يكون معلقاً بشرط أو مخصوصاً بوصف : « أصول البزدوي » : ( ١٢٢/١ ) و « كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري : ( ١٢٤/١ ) وانظر « التحرير وشرحه التيسير » : ( ٣٥١/١ ) فابعدا .

(٣) انظر مثلاً « التوضيح » : ( ١٥٨/١ ) و « المنار وحواشيه » : ( ١٣٨/١ ) و « مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول » : ( ١٨٩/١ ) .

(٤) راجع « التلويح » : ( ١٥٩/١ ) .

(٥) راجع « أصول السرخسي » : ( ٢١/١ - ٢٢ ) .

يوصف ؛ إذ أن المعلق بالشرط يكون عند وجود الشرط كالمنجز<sup>(١)</sup> .  
ثم إن السرخسي بعد أن نفى المذهب عن علماء الحنفية ، أيّد رأيه  
بمسألة من مسائل الفقه ، ثم قرر أن النصوص التي يوردها أصحاب هذا  
المذهب ، مثل قوله تعالى : « وإن كنتم جنباً فاطهروا » وقوله : « أقم  
الصلاة لدلوك الشمس » ، إنما جاء التكرار من تجدد السبب الذي جعله  
الشرع موجباً للحكم<sup>(٢)</sup> .

ففي قوله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس » جعل الدلوك وهو  
زوال الشمس<sup>(٣)</sup> سبباً موجباً للصلاة فكلمة دلوك الشمس وجبت الصلاة

---

(١) انظر المصدر السابق : ( ٢١/١ ) فا بعدها .

(٢) قال رحمه الله : ( فإن من قال لامرأته : إن دخلت الدار فأنت  
طالق ، لم تطلق بهذا اللفظ إلا مرة . وإن تكرر منها الدخول لم تطلق إلا  
واحدة وإن نوى أكثر من ذلك ، وهذا لأن المعلق بالشرط عند وجود الشرط  
كالمنجز . وهذه الصيغة لا تحتمل العدد والتكرار عند التنجيز فكذلك عند  
التعليق بالشرط إذا وجد الشرط . وإذا اعتبرنا التعليق بالشرط معدوم الأثر  
كالمنجز ، فالتكرار في النصوص التي يوردها أصحاب المذهب من مثل « وإن  
كنتم جنباً فاطهروا » و « أقم الصلاة لدلوك الشمس » النخ إنما كان من تجدد  
السبب المقضي لتجدد المسبب لا من مطلق الأمر أو المعلق بشرط أو المقيد  
بوصف ؛ فلا أثر للتعليق بالشرط أو التقييد بالوصف في التكرار ، وإنما جاء  
التكرار من تجدد السبب الذي جعله الشرع موجباً له ) « الأصول » :  
( ٢١/١ - ٢٢ ) .

(٣) للدلوك معنيان : الفروب والزوال ، جاء في الكشاف ( دلكت  
الشمس : غربت . وقيل زالت . وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم : أتاني

فلم يتجدد وجوب الصلاة من التقييد بالوصف ، وإنما تجدد بتجدد السبب وهو الدلوك .

وهكذا ارتبط الأمر هنا بالزمان المتكرر ، وهو السبب ، فتكرر بتكرره <sup>(١)</sup> .

### موقف صاحب « المرأة » ورأينا في المسألة

على أن بعض المتأخرين - وهو صاحب « المرأة » - أورد على القول بتكرار الحكم بتجدد السبب ( أن أداء العبادات كالصوم والصلاة مثلاً واجب على سبيل التكرار فلا يخلو : إما أن يكون مضافاً إلى الأسباب أو إلى الأوامر . وإضافة هذا الوجوب إلى الأسباب باطل ؛ لأن وجوب الأداء لا يضاف إلى السبب ؛ فتعين الثاني وهو الإضافة إلى الأوامر . وأجيب عن هذا الإيراد ، بأن المراد هنا العلل لا الأسباب المحضة كما

---

- جبريل عليه السلام لدلوك الشمس حين زالت الشمس . فصلى بي الظهر . واشتقاقه من ذلك . لأن الإنسان يدلك عينه عند النظر إليها . فإن كان الدلوك الزوال فالآية جامعة للصلوات الخمس . وإن كان الغروب فقد خرجت منها الظهر والعصر ( الكشف : ( ٥٣٥/٢ ) .

(١) وهذا هو الجواب في نظر السرخسي عن كل ما يستدل به أصحاب هذا المذهب من نصوص العبادات أو المعاملات أو العقوبات التي فيها تعليق بشرط أو تقييد بوصف ، وكل ما كان من تكرار فهو فاشئ من تجدد الأسباب لا من التعليق أو التقييد . والأقرع بن حابس لما أشكل عليه حكم الحج فسأل جاءه الإشكال من احتمال أن يكون سبب الحج هو الوقت ، أو ما هو غير متكرر وهو البيت ، والوقت شرط الأداء وفي قوله عليه الصلاة والسلام « بل مرة » جواباً للأقرع ، بيان أن السبب الموجب يجعل الشرع إياه وإنما هو البيت ( « أصول السرخسي » : ( ٢١/١ - ٢٢ ) .

ظن . وكثيراً ما يطاق السبب على العلة ، ولا شك أن تكرار العلة يستلزم تكرار المعلول ( ١ ) .

غير أن صاحب « المرأة » لم يعجبه هذا الجواب ، ورأى أن القول بأن المراد بالأسباب العلل لا يدفع الإشكال ، وأن الأفضل بقاء إضافة التكرار إلى الأمر ؛ بأن يعتبر متوجهاً في أول الوقت في الصوم ، وفي آخره في الصلاة بحيث يتكرر الوقت بتكرر توجه الأمر ، وبتكرر توجهه يتكرر وجوب الأداء .

قال رحمه الله : ( لأن حاصله - أي السبب المتجدد في الصوم والصلاة - هو الوقت . ووجوب الأداء المكرر لا يضاف إلى الوقت حتى يكون تكرر بتكرره ، وإنما يضاف إلى الأمر وهو ليس بتكرر فتعين اقتضاؤه التكرار ولا يدفعه العدول عن تسمية الوقت سبباً إلى تسميته علة . فالصواب في الجواب : أن يختار إضافة تكرار وجوب الأداء إلى الأمر ، لا بمعنى أن الأمر الواحد يدل على التكرار ويحتمله ، بل بمعنى أن الأمر يعتبر متوجهاً في أول الوقت في الصوم وآخره في الصلاة ، فيتكرر الوقت بتكرر توجه الأمر . وبتكرر توجهه يتكرر وجوب الأداء ) ( ٢ ) .

ونحن لانوافق صاحب « المرأة » في تحوله عن رد التكرار إلى تجديد الأسباب حين يراد بها العلل ، غير أنا نضيف ما يراه الإمام الغزالي أن العلة - حتى الشرعية - ليست لوحدها عامل التكرار ، وإنما معها قرينة التعبد ؛ إذ نحن متعبدون شرعاً بالعلل . فتكرر العلة يستلزم تكرار

---

( ١ ) انظر « المرأة » : ( ١٨٩/١ - ١٩٠ ) .

( ٢ ) « المرأة » : ( ١٩٠/١ ) .

المعلول ، والعلة معتبرة شرعاً<sup>(١)</sup> .

### ثمرة الاختلاف

وقد أورد صدر الشريعة في التوضيح مسألة بناها على أصلهم تظهر ثمرة الخلاف بين القائلين بعدم التكرار - حتى عند التعليق ، أو التقييد - وبين أرباب هذا المذهب .

والمسألة هي : إن دخلت الدار فطلقي نفسك . فعلى مذهب هؤلاء ينبغي أن يثبت التكرار . قال : ( وإنما قلت : ينبغي ؛ لأنه لا رواية عن هؤلاء في هذه المسألة لكن بناء على أصلهم وهو أنه يوجب التكرار إذا كان معلقاً بشرط ، يجب أن يثبت التكرار عندم ) .

ولو رجعنا إلى كلامه عنهم عند عرض مذهبهم ، لرأينا أن يعبر بالاحتمال حيث يقول : ( وعند بعض علمائنا لا يحتمل التكرار إلا أن يكون معلقاً بشرط أو مخصوصاً بوصف ) بينما عبر بالوجوب عند عرضه للمسألة التي بناها على أصلهم<sup>(٢)</sup> . ولقد أصر<sup>(٣)</sup> التفتازاني على أن المذهب عند القائلين به هو وجوب التكرار ، وذلك حين كشف في « التلويح » عن تناقض الكلام عند صدر الشريعة الذي أثبت الاحتمال عند نسبة المذهب إلى بعض العلماء ، ثم اعترف بالوجوب ، حين أتى بالمسألة الفقهية المذكورة<sup>(٤)</sup> .

(١) راجع « المتصفى » : ( ٨/٢ ) .

(٢) انظر « التلويح للتفتازاني في التوضيح لصدر الشريعة » : ( ١٥٩، ١ ) .

(٣) قال السعد التفتازاني : ( وظاهر عبارة المصنف رحمه الله تعالى - يعني صدر الشريعة - أن المعلق بالشرط أو الوصف يحتمل التكرار . والحق أنه يوجب على هذا المذهب حتى لا يلتفتي إلا بدليل كما صرح به المصنف رحمه الله في مسألة إن دخلت الدار فطلقي نفسك ، ولهذا عبر في التلويح عن هذا المذهب أن المطلق لا يقتضي تكراراً لكن المعلق بشرط أو المقيّد بوصف يتكرر بتكرره )

« التلويح » : ( ١٥٨/١ - ١٥٩ ) .

ومن هنا ترى أن هذا المذهب ، يقوم على وجوب التكرار عند التعليق  
أو التقييد ، حتى لا ينتفي إلا بدليل ، وهذا غير الاحتمال . وإنما يظهر  
أثر ذلك عند تفريع الأحكام .

### ثانياً — عن المتكلمين

والآن نسير مع طريقة المتكلمين لنرى كيف انجموا في هذه المسألة .

#### مسلك الشيرازي

يرى أبو إسحاق الشيرازي أن الأمر المعلق بالشرط لا يقتضي التكرار ،  
فتراه بعد أن أورد الرأيين في الموضوع ؛ رأي القائلين بالتكرار ، ورأي  
القائلين بعدمه ، قرر أن القول بعدم التكرار هو الأصح .

وقام احتجاجه لما ذهب إليه ، على التنظير بين الأمر المعلق والأمر  
المنجز ؛ فما دام المنجز لا يقتضي تكراراً ، فالمعلق كذلك ؛ إذ أنه لا  
فرق بينهما في نظره ، فلا فرق بين قول الرجل لزوجته : أنت طالق ، وبين  
قوله : إذا زالت الشمس فأنت طالق<sup>(١)</sup> .

#### مسلك الغزالي :

أما الإمام الغزالي : فقد عرض لنا ما قررناه في مقدمة البحث ، من  
أن مسألة التكرار بالأمر المعلق ، إنما ترد عند القائلين بأن الأمر المطلق  
لا يقتضي التكرار ، والذين انقسموا في الأمر المضاف إلى الشرط إلى  
فريقين فقال قوم : لا أثر للإضافة وقال آخرون : يتكرر بتكرر الشرط .

---

(١) قال رحمه الله : ( لأن كل ما لا يقتضي التكرار إذا كان مطلقاً لم  
يفض التكرار إذا كان بالشرط ؛ كالطلاق ، لا فرق بين أن يقول : أنت  
طالق ، وبين أن يقول : إذا زالت الشمس فأنت طالق ) « الدع » : ( ص ٨ ) .



واختار عنده أنه لا أثر للشرط . وبوافق الشيرازي في الاحتجاج  
فيقول : ( لأن قوله : اضربه أمر ليس يقتضي التكرار فقوله : اضربه إن  
كان قائماً ، أو إذا كان قائماً ، لا يقتضيه أيضاً ، بل لا يريد إلا اختصاص  
للضرب الذي يقتضيه الإطلاق بحالة القيام وهو كقوله لو كي له : طلق زوجتي  
إن دخلت الدار ، لا يقتضي التكرار بتكرار الدخول ، بل لو قال : إن  
دخلت الدار فأنت طالق ، لم يتكرر بتكرر الدخول إلا أن يقول : كلما  
دخلت الدار ) .

ولا يقتصر الغزالي على هذه الأمثلة بل يرى أن مثل ذلك قوله تعالى  
« فمن شهد منكم الشهر فليصمه » وقوله : « إذا زالت الشمس فصل » وقول  
الرجل لزوجاته : من شهدت منكم الشهر فهي طالق ، ومن زالت عليها  
الشمس فهي طالق<sup>(٢)</sup> .

وفي النصوص التي يرى فيها الأمر مقتضياً للتكرار ، يكون مرد  
التكرار عند الغزالي إلى الدليل الجديد ، لا إلى التعليق نفسه سواء أ قيل :  
إن الشرط كالعلة ، والحكم يتكرر بتكرار العلة ، أم قيل إن التكرار  
كان بالأسباب .

فالقائلون برد التكرار إلى أن الشرط كالعلة ، والحكم يتكرر بتكرر  
العلة ، فليتكرر بتكرر الشرط ، وأن أوامر الشرع إنما تتكرر بتكرر  
الأسباب ، هم في نظر الغزالي قائلون بأن الأمر المعلق يقتضي التكرار ،  
لذا كان كل شق من كلامهم شبهة أخذ على نفسه الرد عليها .

---

(٢) راجع « المستقصى » : ( ٧/٢ - ٨ ) .

أ- أما رد التكرار إلى العلة : فقد أجاب عنه ، بأن العلة التي كان اليها الرد إما أن تكون عقليه ، واما أن تكون شرعية .  
فالعقلية : لا يعقل وجود ذاتها دون المعلول .

والشرعية : لا ينفصل النظر اليها عن ارتباطها بالقرينة ، ذلك أنه لا يسلم بتكرار الحكم بمجرد إضافته إلى العلة ، بل لا بد من القرينة ، والقرينة هي التعبد بالقياس القائم على العلة المشتركة بين المقيس والمقيس عليه ، وذلك أن الشريعة أمرت باتباعها ؛ لأنها اعتبرت أن الحكم يثبت بها . فالتكرار ليس من الإضافة إلى العلة ، ولكن من قرينة الأمر باتباع العلة .

ب- أما تكرار الأوامر بتكرار الأسباب : فليس ذلك بموجب اللغة ، بل بدليل شرعي في كل شرط . ومن أورد واقعة كان عدم التكرار فيها بدليل ، يرد عليه وقائع كان التكرار فيها بدليل أيضاً ؛ ففي قوله تعالى : « وان كنتم جنبا فاطهروا » وقوله : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا ... » لم يكن التكرار إلا بدليل شرعي في كل شرط ، فقد قال الله تعالى : « وثقه على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » ولا يتكرر الوجوب بتكرار الاستطاعة<sup>(١)</sup> .

(١) قال رحمه الله : ( ولهم شبهتان ) :

( الشبهة الأولى : أن الحكم يتكرر بتكرار العلة ، والشرط كالعلة فإن علل الشرع علامات .

قلت : إن كانت عقلية فهي موجبة لذاتها ولا يعقل وجود ذاتها دون المعلول ، وإن كانت شرعية فليس كذلك . نعم تكرر الحكم بمجرد إضافته إلى العلة . ولم تقتصر به قسمة أخرى وهي التعبد بالقياس ، ومعنى التعبد بالقياس الأمر باتباع العلة ، وكأن الشرع يقول : الحكم يثبت بها ويتبعوها .

## مسلك ابن قدامة

أما ابن قدامة المقدسي : فقد أورد الخلاف في اقتضاء الأمر المعلق بالتكرار ، وعدم اقتضائه ، وجاء بحجج القائلين بالتكرار ، ثم برهن على ما رآه المختار وهو عدم التكرار .

وكان ما أورده من حجج القائلين بالتكرار ، هو اعتمادهم على التسوية بين العلة والشرط ؛ بحيث يكون تعلق الحكم بالشرط ، كتعلقه بالعلة وما دام الأمر كذلك ؛ فإن الحكم كما يتكرر بتكرور علته يتكرر بتكرور شرطه .

هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، فإنه لا اختصاص للحكم بالشرط الأول دون بقية الشروط . ودليل اعتباره النهي المعلق على شرط ، فكما يقتضي النهي المعلق التكرار ، يجب أن يقتضي ذلك الأمر ، لأن النهي

---

ـ الشبهة الثانية : أن أوامر الشرع إنما تتكرر بتكرور الأسباب كقوله تعالى : « وإن كنتم جنباً فاطهروا » و « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا » قلنا : ليس ذلك بموجب اللفظ وبمجرد الإضافة ، بل بدليل شرعي في كل شرط ، فقد قال الله تعالى : « والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » ولا يتكرر الوجوب بتكرور الاستطاعة .

فإن أحالوا ذلك على الدليل أحلنا ما يتكرر أيضاً على الدليل ، وكذلك ومن قام إلى الصلاة غير محدث فلا يتكرر عليه ، ومن كان جنباً فليس عليه أن ينظف إذا لم يرد الصلاة ، فلم يتكرر مطلقاً ، لكن اتسع فيه موجب الدليل ) انظر « المستصفى » : ( ٨/٢ ) فإمدها .

والامور يلتقيان في أن كلا منها طلب<sup>(١)</sup> .

ولم يرد ابن قدامة إلا على مسألة التسوية بين العلة والشرط :

فالعلة تقتضي حكمها فيوجد هذا الحكم بوجودها .

والشرط لا يقتضي الحكم ، وإنما هو بيان لزمان الحكم ، فإذا وجد ثبت عنده ما كان يثبت بالامر المطلق ، كاليمين والنذر الخ<sup>(٢)</sup> .

وعلى هذا فيمكن أن يكون ابن قدامة من القائلين بالتكرار حين يكون الشرط أو الوصف علة مقتضية للحكم بوجوده بوجودها ، والا فلا تكرار .

#### مسلك الآمدي :

أما الآمدي : فيلخص محل النزاع بين الفريقين المثبتين للتكرار والنافين له ، بأن ما علق به المأمور من الشرط أو الصفة :

إما أن يكون قد ثبت كونه علة في نفس الأمر لوجوب الفعل المأمور به كالزنا لإقامة الحد :

أو لا يكون كذلك : بل الحكم متوقف عليه من غير تأثير له فيه ، كالإحصان الذي يتوقف عليه الرجم في الزنا .

---

(١) يريد أصحاب هذه الحجة ( كما ترى ) قياس الأمر على النهي ؛ فإذا كان النهي يتكرر إذا علق بشرط فالأمر كذلك لأن كليهما طلب . وهذا في غاية الضعف ؛ لأن النهي - كما سيأتي - يقتضي التكرار دون أن يكون معلقاً بشرط أو مقيداً بوصف ؛ لأن المطلوب في النهي - وهو الامتناع - لا يحصل إلا بالتكرار ، وليس كذلك الأمر ، وسيأتي ذلك قريباً في كلام الآمدي .

(٢) راجع « روضة الناظر مع الشرح » لعبد القادر بدران : ( ٨٥/٢ ) .

فإن كان الاول - أي الذي ثبت كونه علة لوجوب الفعل المأمور به - فالاتفاق كما يرى - واقع على تكرور الفعل بتكروره .

ويستند الآمدي في ذلك إلى :

أ - تكرور العلة التي يتكرر بتكرورها المعلول .

ب - وإلى الاتفاق على التعبد باتباع العلة مهما وجدت ؛ فالتكرار مستند إلى تكرار العلة لا إلى الامر .

وإن كان الثاني - وهو الذي يتوقف عليه الحكم من غير تأثير له فيه - فهو - في نظره - محل الاختلاف . .

فمن قائل بالتكرار . ومن قائل بعدمه . والمختار أنه لا تكرار .

وقد أورد لأصحاب هذا المذهب حججاً اعتبرها واهية رد اثنتين منها لأنها تقوم على القياس في اللغة ، ثم أصلح الثالثة وبين ما يجب أن يقال في الاحتجاج<sup>(١)</sup> .

ثم أورد ستة اعتراضات على القائلين بهذا المذهب : أهمها : نصوص كان الامر المعلق فيها مقتضياً للتكرار . والتسوية بين الشرط والعلة ، والتسوية بين الامر المعلق والنهي المعلق ، إذا 'النهي المعلق على الشرط مفيد للتكرار والامر ضد النهي فكان مشاركاً في حكمه ضرورة اشتراكهما في الطلب والاقتضاء . ثم عدم اختصاص الحكم بالشرط الاول دون بقية الشروط .

وهذه الاعتراضات هي التي أوردها ابن قدامة حججاً للقائلين بالتكرار

---

(١) راجع « الإحكام » للآمدي : ( ٢٣٥/٢ - ٢٤١ ) .

ما عدا النصوص ، فإنه لم يأت بها ، وقد رأينا أنه لم يرد إلا على مسألة تسوية العلة بالشرط<sup>(١)</sup> .

أ - وقد أجاب الآمدي عن النصوص التي وقع التكرار في أحكامها حيث الأوامر معلقه بشروط أو صفات كقوله تعالى : « إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا » الآية وقوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » ولزانية والزاني ، الآية . أجاب بأنه إذا كان الشرط أو الصفة علة للحكم المكرر في نفس الأمر : فالتكرار لم يكن بالأمر ، وإنما كان التكرار بالعلة الموجبة للحكم ، ولا كلام فيه .

فإذا لم يكن الشرط أو الصفة ، علة للحكم المكرر في نفس الأمر ، فيجب اعتقاد كونه متكرراً لدليل اقتضاه ، غير الأمر المعلق بالشرط أو الصفة ، لما ذكر من عدم اقتضائه ، ولأنه قد لا يتكرر الفعل المأمور به بتكرار الشرط كما في الأمر بالحج ، فإنه مشروط بالاستطاعة وهو غير متكرر بتكررها .

ب - وأجاب عن التسوية بين العلة والشرط ، بأن الشرط غير موجب للحكم . أما العلة : فهي موجبة للحكم ، فلا يلزم من تكرار الحكم بتكرار العلة ، تكرره بتكرار الشرط . وهكذا ينفي الآمدي التسوية بين العلة والشرط ، بأن العلة موجبة للحكم ، والشرط ليس كذلك<sup>(٢)</sup> .

---

(١) راجع « روضة الناظر لابن قدامة مع الشرح » لعبد القادر ندران :

( ٧٩/٢ - ٨٥ ) .

(٢) راجع « الإحكام » : ( ٢٤٠/٢ ) .

ج - أما عن عدم اختصاص الحكم بالشرط الأول دون بقية الشروط :  
فأجاب بأن ذلك إنما يلزم القائلين بأن الأمر يقتضي الفور ، وهو لا يقول  
به ؛ بل الأمر مقتض الامتثال مع استواء التقدير والتأخير فيه ، فإذا علم  
تجدد الشرط غلب على الظن بقاء المأمور ، يكون قد اقتضى تعلق المأمور  
به على الشروط كلها على طريق البـدـل ، من غير اختصاص له ببعضها  
دون بعض .

وأما إذا لم يغلب على الظن تجدد الشرط ، ولا بقاء المأمور إلى حالة  
وجود الشرط الثاني ، فقد تعيّن اختصاص المأمور بالشرط الأول لعدم  
تحقق ما سواه (١) .

د - أما عن التسوية بين النهي المعلق على شرط ، والأمر المعلق على  
شرط : فقد أجاب الآمدي بأنه قياس في اللغة وهو باطل ، كيف وانا  
لانسلم أن النهي المضاف إلى الشرط يتكرر بتكرر الشرط ، بل ما اقتضاه  
النهي إنما هو دوام المنع عند تحقق الشرط الأول ، سواء تجدد الشرط  
ثانياً أو لم يتجدد (٢) .

#### مسلك ابن الحاجب والعضد

وابن الحاجب (٣) ومشارحه العضد ، نهجا نهج الآمدي فيما ذهب إليه  
من تحرير محل النزاع ، والتفريق بين ما ثبت كونه علة موجبة للحكم في  
نفس الأمر ، وما لم يثبت من الصفات أو الشروط ، وان الاتفاق

(١) انظر المصدر السابق . ( ٢٤٠/٢ - ٢٤١ ) .

(٢) انظر « الإحكام في أصول الأحكام » للآمدي : ( ١٢ ) .

(٣) راجع « مختصر المتنبي بشرح العضد وحاشية السعد » : ( ٧ ) .

واقف على التكرار في الأول ، وأن الخلاف في الثاني . ثم المختار  
عدم التكرار .

وهكذا يكون مذهب الآمدي ومن وافقه كابن الحاجب والعضد ،  
بارزا في تحرير محل النزاع ؛ فالشرط أو الوصف حين يكون علة يقتضي  
وجود الحكم بنفس الأمر ، فالتكرار واقع بالاتفاق ، وإلا فالخلاف .  
واعتمد هؤلاء عدم التكرار في هذه الحالة ، حين لا يكون الشرط أو  
الوصف علة موجبة للحكم في نفس الأمر .

والذي رأيناه عند الآمدي من إتيان مجمع الآخرين ثم ردها ، وإيراد  
الاعتراضات ، ثم ردها واحداً واحداً ، تابعه في أكثره ابن الحاجب  
وشارحه العضد<sup>(١)</sup> .

### ملك البيضاوي والاسنوي

والقاضي البيضاوي صاحب منهاج الوصول ، يرى أن الأمر المعلق  
على الشرط والصفة لا يقتضي التكرار لفظاً ، وإنما يقتضيه قياساً : بمعنى  
أن التكرار لا يكون بموجب اللغة ، بل يكون بمقتضى القياس .  
وذلك لأن ترتيب الحكم على الوصف أو الشرط ، يفيد علية الشرط أو  
الصفة لذلك الحكم ، فيتكرر الحكم بتكرر ذلك ؛ لأن المعلول يتكرر  
بتكرر العلة<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر المصدر السابق مع الحاشية : ( ٨٣/٢ ) .

(٢) « منهاج الوصول بشرحه نهاية السؤل » : ( ٤٨/٢ - ٤٩ ) مع  
« البدخوي » . وانظر « جمع الجوامع للسبكي مع شرحه للحلي وحاشية البناني  
بمقرر الشريفي » : ( ٢٨١/١ ) .



فحين نعبّر بالقياس ، وأن التعليق بالوصف أو الشرط مشعر بالعلية ،  
فمعنى ذلك أن التكرار لم يكن من الأمر ، وإنما كان من اقتضاء تكرار  
المعلول بتكرار العلة .

وقد مثل البيضاوي بقوله تعالى : « وإن كنتم جنباً فاطهروا »  
وبقوله سبحانه : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » .

فترتيب الحكم في النص الأول على الشرط ، وفي الثانية على الوصف ،  
أفاد العلية في الحكم ، ومن هنا جاء التكرار .

هذا وترتيب الحكم على الوصف أو الشرط ، إنما يفيد العلية إذا كان  
في نصوص الكتاب أو السنة ؛ لأن المعتبر تعليل الشارع . أما في كلام  
الناس : فليس كذلك .

ومن هنا يجيء الجواب على عدم لزوم تكرار الطلاق بتكرار القيام  
فيه إذا قال : إن تمت فأنت طالق ؛ لأن وقوع الطلاق حكم شرعي  
وآحاد الناس لا عبرة بتعليلهم في أحكام الله تعالى ، لأن من نصب علة  
لحكم ، فإنما يتكرر حكمه بتكرار علة لا حكم غيره ، فلذلك لم يتكرر  
الطلاق منه ، قال الإسنوي :

( ألا ترى أنه لو صرح بالتعليل فقال : أطلقها اقيامها ، لم تطلق  
امراة أخرى له قامت )<sup>(١)</sup> .

---

(١) « نهاية السؤل مع البدعشي » : ( ٥٠/٢ ) وفي تقرير شيخ الإسلام  
الشريفي على حاشية البناني على شرح « جمع الجوامع » : ( ٣٨٠/١ ) يقول  
الصلودي : ( إن الشارع إذا رتب حكماً على شرط جعله علة لذلك الحكم ، وكل -

وقد نقل الإسنوي في « نهاية السؤل » المذهب المذكور - وهو اقتضاء الأمر المعلق التكرار قياساً لا لفظاً - عن الإمام الرازي في « المحصول » وذكر أنه عنده المذهب المختار .

ومن هنا لم يرتض الإسنوي من الآمدي وابن الحاجب ادعاءهما الاتفاق على أن ماثبت من الشرط أو الصفة كونه علة لوجوب الفعل المأمور به ، فإن الفعل يتكرر بتكرره ، كالزنا بالنسبة لإقامة الحد ، وأن الاختلاف كان فيما له يثبت كونه علة كإحصان ، بدليل أن الإمام الرازي أورد الآيتين الكريميتين حين مثل بالسرقة والجنابة ، مع أنه قد ثبت التعليق بهما ، وتابعه في ذلك البيضاوي <sup>(١)</sup> .

ومن قبل رأينا أن التكرار عند الإمام الغزالي ، مردّه لقريئة أو دليل جديد يدل عليه ، لا للتعليق نفسه ، سواء أقبل : إن الشرط كالعلة والحكم يتكرر بتكرر العلة فليتكرر بتكرر الشرط ، أم قيل : إن أوامر الشرع إنما تتكرر بتكرر الأسباب .

ففي الحالة الأولى : إن كانت العلة شرعية ، فلا بد من القرينة وهي التعبد بالقياس

---

— ما جعله الشارع علة لشيء يعتبر في الشرع عليه لذلك الشيء ، بخلاف تعليل غير الشارع فإنه لا يلزم اعتباره فيه ووقوع الطلاق الأول إنما هو للتعليق لا للعلة ففى وقع لا علة لوقوع غيره لأن القيام ليس علة حتى يقع كما وجد طلاق ) .

(١) « منهاج البيضاوي مع نهاية السؤل والبدخشي » : ( ٥٠/٢ )  
وانظر « مسلم الثبوت » : ( ٣٨٦/١ - ٣٨٧ ) . « الآيات البيّنات »  
لابن قاسم المبادي على شرح « جمع الجوامع » : ( ٢٢٢/٢ ) .

وفي الحالة الثانية : جاء التكرار من دليل شرعي في كل شرط .  
وفي رأينا : أن موقفاً كهذا ، لا يعتبر إلا القرينة أو الدليل ،  
لا يساعد - في الأصل - على ادعاء الاتفاق في الشكل الذي صوره الآمدي ،  
ووافقه عليه ابن الحاجب وشارحه العضد .

فإذا ضم هذا إلى موقف الإمام الرازي الذي اختاره القاضي البيضاوي ،  
كان ادعاء الاتفاق الذي أراده الآمدي محل نظر كما قال الإسنوي .

### المسالك الأساسية بين الحنفية والتكلميين

وهكذا نرى أننا في مسألة اقتضاء التكرار في الأمر المعلق بشرط  
أو المقيد بوصف ، سواء أشعر ذلك بالعلية أم لا : أمام ثلاثة مسالك :

الأول - مسلك القائلين بأن الأمر إذا علق بشرط أو قيد بوصف ،  
يقتضي التكرار لفظاً أي الوضع ، وهم القائلون بأن الأمر المطلق يقتضي  
التكرار ، بل قرلهم هنا بكونه بالأولى ، ثم الفئة من الحنفية التي  
ذكرها البزدوي ثم لم ينف ذلك عنها . وذكرها السرخسي ونفى ذلك  
عنها . وتابع البزدوي في ذلك من تابعه من المتأخرين كما أسلفنا الحديث  
عنهم ، حيث يقولون : وقال بعض علمائنا يقتضي التكرار إذا علق بشرط  
أو قيد بوصف (١) .

الثاني - مسلك القائلين بعدم التكرار ، سواء أشعر التعليق بالعلية  
أم (٢) .

(١) انظر ما سلف ( ص ٢٩٧ ج ٢ ) .

(٢) لقد نقلنا من قبل أن الإسنوي في « نهاية السؤل » : ( ٥٠/٢ )

لم يرتض من الآمدي وابن الحاجب ادعاءها بالاتفاق على أن ما ثبت من الشرط  
أو الصفة كونه علة لوجوب الفعل الأمور به فإن الفعل يتكرر بتكرره : -

الثالث - مسلك الجهرية من الخفية والمتكلمين الذين يقولون بعدم التكرار من الصيغة نفسها ، ويردّون التكرار إلى ما هو غير التعليق بالشرط ، أو التقييد بالوصف .

أ - فالبرزدوي والسرخسي ومن وراءهما من الخفية يردون التكرار في نصوص الكتاب والسنة إلى الأسباب ؛ فوجوب الأداء إنما يتكرر بتجدد الأسباب لا بالتعليق بالشرط ، أو التقييد بالوصف ، حتى إذا لم يكن الشرط أو الوصف سبباً لا يبدل الكلام على التكرار المشروط لتكرر الشرط ، لأن وجود الشرط لا يقتضي وجود المشروط ، بخلاف السبب ، فإن وجوده يقتضي وجود المسبب<sup>(١)</sup> .

والتكلمون يصرحون برد التكرار إلى تجدد العلة ، حيث أن تكرار العلة يستلزم تكرار المعلول .

غير أنهم قد اختلفت تعبيراتهم ؛ فالشيرازي ينفي التكرار ويدافع عن رأيه بما يشبه دفاع السرخسي عن الخفية . والآمدي وابن الحاجب وابن قدامة وابن السكّي والحلي والبناني والعبادي ، يرون التكرار إن

---

— كالإقامة الحد واعتبارها الخلاف فيما لم يثبت كونه علة كالاحصان ، بدليل أن الإمام الرازي أورد آيتي السرفة والجنابة مع أنه قد ثبت التعليق بها . وقال صاحب « مسلم الثبوت » : ( ٣٦٨/١ ) : ( فدعوى الإجماع في العلة كما في المختصر وغيره غلط ) . وقال هناك صاحب « فوائذ الرهوت » : ( بعد ثبوت تحقق الخلاف على مانحو ما حكى المصنف انتهى الإجماع قطعاً ، لكن يبعد كل البعد إنكار الحكم بعد ثبوت علية العلة إلا من منكرو الفياس مطلقاً ) فكأنه يقف موقف المستغرب لهذا القول إلا إذا كان أصحابه من الظاهرية .

(١) « مذكرات في أصول الفقه » لأحمد فهمي أي سنة : ( ص ١٥٧ ) .

أشعر التعليق أو التقييد بالعلية . ويعبر البيضاوي ومن بعده الإسنوي تبعاً للإمام الرازي في «المحصول» بأن التعليق أو التقييد يقتضي التكرار قياساً لا لفظاً . غير أن الإمام الغزالي كما رأينا ، ينفرد بأن مرد التكرار إلى العلة لا يقتضي أنها وحدها ، وإنما معها قرينة اعتبار الشرع للعلة الشرعية ، وأنا متعبدون بها .

أما العلة العقلية : فهي وإن كانت موجبة لذاتها ، فإنه لا يعقل وجود ذاتها دون المعلول .

أما إذا أردنا تكرار أوامر الشرع إلى الأسباب ، فليس ذلك من وضع اللغة ، بل بديل شرعي في كل شرط .

وهكذا تتضح معالم الخلاف بين القائمين بالتكرار ، وبين الجمهور التي لا نقول به .

فأولئك يقولون : إن الأمر المطلق يقتضي التكرار لفظاً - أي بوضع اللغة - وإذا علق أو قيد اقتضى التكرار بالأولى .

وهؤلاء لا يقولون بذلك ، على اختلاف طرائقهم في التعبير للوصول إلى تقرير الحقيقة التي يريدون .

فإذا كان الإمام الغزالي ، يرى أن العلة ليست وحدها - عندما تتجدد - عامل التكرار في وجوب أداء أوامر الشرع ، بل هناك القرينة وهي اعتبار الشرع للعلة وأنا متعبدون بها ، فأحسب أن التعبد بالعلة هو الأساس الذي قام عليه قول من ذكروا مسألة الاشعار بالعلية : لأن الشرع فعلاً هو الذي أعطى للعلة هذه القيمة ؛ ففيما عدا الظاهرية تقريباً ، ترى الجمهور على اعتبار العلة ؛ لما قام لديهم من أدلة الشرع على اعتبارها .

قال صاحب فواتح الرحموت : ( لكن يبعد كل البعد إنكار الحكم بعد ثبوت علية العلة إلا من منكوري القياس مطلقاً ) (١) .  
وإذا تقرر ذلك كان القول بالعلة الشرعية ، أو بالعلة ومعها القرينة ، لا يحمل خلافاً في الجوهر ، وإنما هو خلاف لفظي .

أما القول بالأسباب : فقد رأى بعض الأصوليين كما مرّ ، أن المراد بالأسباب هنا العلة (٢) ومن أولى من اتباع أبي حنيفة بالقول بالعلة والقياس . ولعل الخلاف في الفروع الناشئة عن هذا الأصل ، مرده مقدار تقييم كل من الفرقاء لارتباط الحكم بتلك العلة أو ذلك السبب ، وتقدير العلاقة بينهما ومقدار اعتبار النسبة بين الحكم وما علق به الأمر من شرط أو قيد به من وصف ... الخ .

ما نخلص إليه من نتائج ورأينا في الموضوع

وهكذا نخلص بعد ما تقدم إلى النتائج التالية :

١ - ان الجمهور النافين للتكرار باعتبار الصيغة ، يريدون أنها غير موضوعة له (٣) .

٢ - القول برد التكرار إلى العلة قائم على اعتبار الشروع لها .

٣ - مراد بالأسباب فيمن رد التكرار إلى تجدددها ، هو العلة ، كما نقلنا عن صاحب « المرأة » وإنه الاختلاف في الاصطلاح ، بل إن صاحب « فواتح الرحموت » جاء بالمسألة على الشكل التالي :

---

(١) انظر « فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت » : ( ٣٨٧/١ ) .

(٢) انظر ما تقدم ( ص ٣٢١ ج ٢ ) .

(٣) انظر « مسلم الثبوت مع المنصفى » : ( ٣٨٧/١ ) .

( صيغة الأمر المعلق بشرط أو صفة ، قيل : للتكرار مطلقاً ،  
وقيل : ليس له مطلقاً ، فإن كان علة فهو يتكرر بتكرورها . والحق نعم  
يتكرر وقيل : لا ) (١) .

وعلى هذا : فإننا نختار أن الأمر إذا علق على علة ثابتة عليها بالدليل  
وجب تكرار الفعل بتكرار العلة ، فما ثبتت عليه كالزنى في قوله تعالى :  
« والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منها مائة جلدة » وكالسرق في قوله  
سبحانه : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » وكالجنابة في قوله جل  
ثناؤه : « وإن كنتم جنبا فاطهروا » فهو واضح وليس محل نزاع - كما  
قال العضد - أما في غير هذه الحال فنرى أن التكرار لا يثبت إلا بدليل  
خاص ، يهذبنا إلى ذلك أن الحسج لم يتكرر بتكرار الاستطاعة  
فالمطلوب أداؤه مرة واحدة ولو وجدت الاستطاعة بعدها لم يجب وأمثال  
ذلك كثيرة (٢) .

**موقع القول بالتكرار عند التعليق في طريقي الحنفية والمتكلمين**  
قد يكون من الخير بعد الجولة مع مسالك العلماء في التكرار عند  
التعليق ، أن نبين موقع هذا القول في طريقي الحنفية والمتكلمين وذلك  
بالكشف عن نقطتين اثنتين :

الأولى -- أن القول بالتكرار عند التعليق اعتبره الحنفية مذهباً قائماً  
بذاته وناقشوه على هذا الأساس ، سواء أكان هنالك اعتراف بوجود جماعة  
من الحنفية يقولون به ، أم لم يكن . واعتباره مذهباً قائماً بذاته نزاه

---

(١) راجع « المرأة » : ( ٣٦٨/١ ) .

(٢) راجع « مختصر المنتهى مع شرحه للعضد وحاشية السعد » : ( ٨٣/٢ ) .

عند القاضي الدبوسي في « التقييم »<sup>(١)</sup> كما نراه عند فخر الإسلام البزدوي<sup>(٢)</sup> ،  
وشمس الأئمة السرخسي<sup>(٣)</sup> .

غير أن شمس الأئمة السرخسي يقرر - كما أسلفنا من قبل - أن  
الصحيح عنده كون التكرار عند التعليق ليس بمذهب لعلماء الحنفية  
رحمهم الله<sup>(٤)</sup> .

أما المتكلمون : فقد لا يتضح من آثارهم اعتبار هذا القول عند جميعهم  
على أنه مذهب قائم بذاته .

فالبعض اعتبروه مذهباً قائماً بذاته كما نرى عند أبي إسحاق الشيرازي<sup>(٥)</sup>  
بينما نرى الغزالي يكتفي بأن يجعل من هذا القول مسألة مختصة بالقائلية  
بأن الأمر ليس للتكرار ، الذين اختلفت مسالكهم في الحكم عليها<sup>(٦)</sup> .  
ونستو مع الزمن قليلاً ، نرى الآمدي بعد الغزالي يفرد لهذا القول  
مسألة خاصة من مسائل الأمر هي « المسألة الرابعة »<sup>(٧)</sup> .

---

(١) راجع « كشف الأسرار » لعبد العزيز البخاري : ( ١٢٣/١ )  
فا بعدها .

(٢) راجع « أصول البزدوي مع كشف الأسرار » : ( ١٢٢/١ - ١٢٤ ) .

(٣) راجع « أصول السرخسي » : ( ٢٠/١ - ٢١ ) .

(٤) انظر المصدر السابق : ( ٢٠/١ ) .

(٥) راجع « اللع » للشيرازي : ( ص ٨ ) فا بعدها .

(٦) انظر « المستصفى » : ( ٧/٢ ) .

(٧) قال تحت هذه المسألة : ( الأمر المعلق بشرط كقوله : « إذا زالت  
الشمس فصلوا » أو صفة كقوله : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة  
جلدة » هل يقتضي تكرار الأمور به بتكرار الشرط أو الصفة أولاً ... ؟ )  
انظر « الإحكام » : ( ٢٢٥/٢ - ٢٣٥ ) .



الثانية - يلاحظ أن الحنفية والمتكلمين كانوا في عرضهم للمسألة يعتبرون أن الأمر المعلق بشرط أو المقيد بصفة ليس قسيماً للأمر المطلق ، فالأمر المطلق في هذا المجال هو المجرد عن قرينة التكرار أو المرة ، سواء أكان معلقاً بشرط أو مؤقتاً بوقت ، أو مخصصاً بوصف ، أو مجرداً عن جميع ذلك . وقد ظهر هذا في ثنايا حديثنا عن مسالكهم فيما أسلفنا من القول <sup>(١)</sup> .

### موقف بدران من ابن قدامة ورأينا في ذلك

لم يكن لابن قدامة مسلك جديد من النسبة بين الأمر المعلق إلى الأمر المطلق ، وأن الأمر المعلق بشرط أو المقيد بوصف ليس قسيماً للأمر المطلق ، وأن الأمر العري عن القرائن ليس هو العري عن تعليق بشرط أو تقييد بصفة ، وكان واضحاً من كلامه أن آراء العلماء من اقتضاء التكرار أو عدمه في الأمر ، واقتضائه إن كان الأمر معلقاً بشرط ... كلها ترد على الأمر المطلق ، أي العري عن قرينة المرة أو التكرار <sup>(٢)</sup> .

غير أن الشارح لم يعجبه مسلك ابن قدامة في جعله القول بالتكرار عند التعليق بالشرط ينسلك في ظل الأمر المطلق ؛ فقد قرر أن ( هذا القول ليس من الأقوال التي يصح دخولها تحت فرض المسألة لأن المسألة مفروضة في أن الأمر المطلق هل يقتضي التكرار أم لا ؟ والمقترن بالشرط

---

(١) انظر « التوضيح مع التلويح » : ( ١٥٩/١ ) « جمع الجوامع .

مع شرحه للمحلي وحاشية البناني » : ( ٣٨٠/١ ) .

(٢) راجع « روضة الناظر لابن قدامة مع شرحه نزهة الخاطر العاطر » .

لمبد القادر بدران : ( ٧٨/٢ ) فإبعدها .

ليس مطلقاً ، فالتكرار فيه لقريئة الشرط لا لكونه أمراً ( ١ ) .  
 ونحن نتفق مع الشيخ بدران رحمه الله في نقده لابن قدامة ، لأن مسلك  
 ابن قدامة هو المسلك السليم حين لم يجعل التعليق بالشرط مقيداً للأمر ،  
 وكان صنيعه في هذا صنيع كل من سلفه ممن كتبوا حول هذه القضية  
 واعتبروا المطلق هو المجرد عن قريئة التكرار أو المرة ، كما ذكرنا من قبل .  
 ولقد أوضح التفتازاني هذه النقطة ، حين قرر أن المراد بالأمر المطلق  
 هو المجرد عن قريئة التكرار أو المرة ، سواء كان مؤقتاً بوقت ، أو معلقاً  
 بشرط ، أو مخصوصاً بوصف ، أو مجرداً عن جميع ذلك ( ٢ ) .  
 وكان جواب التفتازاني رحمه الله ، على اشكال قد يرد ، كما أورده  
 بعد أمد شارح « روضة الناظر » لابن قدامة .

---

( ١ ) انظر « نزعة الخاطر العاطر » : ( ٧٩/٢ ) وقد تحكم رحمه الله  
 بكلام المصنف فعرف المطلق كما يريد هو لا كما أراد المصنف ففي ( ٧٨/٢ )  
 قال ابن قدامة : ( الأمر المطلق لا يقتضي التكرار ... ) الخ فـ... هو :  
 - أعني الشارح - ( الأمر المطلق أي غير المقيد بالمرة ولا بالتكرار ولا بصفة  
 ولا بشرط ) .

( ٢ ) قال التفتازاني : ( فإن قلت : الكلام في الأمر المطلق ، والمعلق  
 بشرط أو وصف مقيد ، فلا يكون ما نحن فيه ، وحينئذ لا معنى لقوله - يعني  
 صدر الشريعة : لا لمطلق الأمر ، لأن الخصم لم يدع أنه لمطلق الأمر بل المقيد  
 بشرط أو وصف ، قلت : قد سمعنا أن المراد بالأمر المطلق هو المجرد عن قريئة  
 التكرار أو المرة سواء كان مؤقتاً بوقت أو مطلقاً بشرط أو مخصوصاً بوصف  
 أو مجرداً عن جميع ذلك وحينئذ لا إشكال ) .

والجلال المحلي في شرحه على « جمع الجوامع » لابن السبكي ، قال في معرض الحديث عن الأمر المعلق بشرط أو صفة : ( ويحمل المعلق المذكور على المرة بقربنة كما في أمر الحج المعلق بالاستطاعة ، فإن لم يعلق الأمر فالمرة ، ويحمل على التكرار بقربنة ) <sup>(١)</sup> . فالحج قد علق بالاستطاعة في قوله تعالى : « وثقه على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً » . فعلى مذهب التكرار بالأمر المعلق بالشرط والصفة ، يتكرر الحج بتكرار الاستطاعة ، لأن الآية على تقدير : من استطاع فليحج . أو ليحج المستطيع . ولكن قول الرسول ﷺ : « بل للأبد » جواباً للأفروع بن حابس أو غيره حسب الروايات - كما مر - كان قرينة دالة على المرة <sup>(٢)</sup> .

ذلك لأن السائل قال : « ألعامنا هذا أم إلى الأبد » ؟

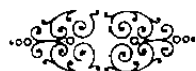
وبهذا يتضح صواب ما ذهب إليه شيخ الاسلام ابن قدامة رحمه الله حين لم يخرج عما أراده القوم ، واصطلحوا عليه ، وأحاطوه بسياج من الأدلة والبراهين ، فهو لم يعتبر الشرط قوبنة من القرائن ، ولذا أدرج مذهب التعليق تحت الأمر المطلق ؛ لأن المراد بالأمر المطلق : العري عن قربنة المرة أو التكرار ، لا العري حتى عن التعليق بشرط أو صفة ، كما أراد الشيخ بدران ، وحكم عليه بأنه أدخل تحت فرض المسألة قولاً ليس من الأقوال التي يصح دخوله تحتها .

---

(١) « شرح جمع الجوامع مع حاشية البناني وتقرير الشربيني » : ( ٣٨٠/١ ) .

(٢) انظر « حاشية البناني على شرح جمع الجوامع » : ( ٣٨٠/١ ) .

وقد عرّف الشيخ بدران المطلق كما يريد ، فجعله العري عن قرينة.  
المرة ، والتكرار ، والشرط ، والصفة <sup>(١)</sup> وأراد أن يحاسب المصنف على  
نتيجة هذا التعريف ، بينما كان المصنف متسق الخطأ ، ومنهجاً كل  
الانسجام مع طريقة من قبله ، حين أتى بذهب التعليق تحت الأمر المطلق.  
وهو - كما يرى - العري عن قرينة الأمر والتكرار .



---

(١) انظر « نزهة الخاطر المعطر شرح روضة الناطر » : ( ٧٨/١ )

فا بعدها .

## المطلب السادس

### دلالة الأمر على المجال الزمني لفعل المأمورية

كما عني العلماء ببحث دلالة الأمر على الوجوب أو غيره ، وبحث دلالة على الوحدة أو الكثرة ، عنوا أيضاً بتحديد المجال الزمني الذي يخرج فيه المكلف من عهدة الامتثال في الإتيان بما أمر به .

واقترعوا ذلك أن يبحثوا في دلالة الأمر من هذه الناحية . وهل هي الأداء على الفور ، ومعنى ذلك أن على المكلف المبادرة بالامتثال دون تأخير .

أم هي على التراخي ، وعندها يكون في وسعه أن لا يبادر على الفور ؟ أما القائلون بأن الأمر المطلق يقضي التكرار ؛ فهم قائلون بأنه يقضي الفور ضرورة ؛ لأن القول بالتكرار يلزم منه استغراق لأوقات بالفعل المأمور به مرة بعد أخرى ، وعليه فلا بد من المبادرة .

وقد احتج هؤلاء للفور بما احتجوا به للتكرار<sup>(١)</sup> . وما قيل في رد اقتضاء التكرار ، يقال في رد اقتضاء الفور<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر ما سلف ( ٣٠٠ ج ٢ ) فما بعدها .

(٢) انظر ما سلف ( ٣٠١ ج ٢ ) فما بعدها .

أما من عدا القائلين بالتكرار : فقد فرقوا بين الأمر المقيّد بوقت ، والأمر غير المقيّد بوقت .

أ - فإذا كان الأمر مقيّداً بوقت يفوت الأداء بفواته ؛ كالأمر بالصلوات الخمس ، فلا خلاف في أن دلالة الأمر في هذه الحال هي وجوب أداء الفعل في وقته .

ب - أما إذا لم يكن مقيّداً بوقت ؛ كالأمر بالكفارات ، وقضاء ما فات من الصوم والصلاة ، فقد اختلفت أنظار العلماء فيه .

١ - فقال قوم : إن الأمر في هذه الحال لا يدل على الفور ، ولا على التراخي - على اختلاف في التعبير عن ذلك - بل يدل على مطلق الفعل . أما الفور أو التراخي فيكون بالقريّة .

وعلى هذا يكون من الجائز للمكلف تأخير المطلوب منه بالأمر ، على وجه لا يفوت به ، وفي هذه الحال لا يكون آثماً .

هذا من ناحية الخروج عن العهدة ، أما من ناحية الفضيلة : فالأولى في حقه لمسارعة إلى الامتثال ، والمبادرة إلى الفعل بمجرد التمكن ، عملاً بعموم الأدلة الداعية إلى السباق في الخير ، والبدار إلى اغتنام فرصه ومناسباته ، كقوله تعالى : « وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين »<sup>(١)</sup> وقوله : « ولكن وجهه هو موليا

---

(١) « سورة آل عمران : ١٣٣ » قال الزمخشري : ( ومعنى المسارعة إلى المغفرة والجنة الإقبال على ما يستحقان به ) وقال الشوكاني : ( أي سارعوا إلى ما يوجب المغفرة من الطاعات ) « الكشف » : ( ٢١٩/١ ) « تفسير فتح القدير » : ( ٣٤٨/١ ) وانظر « تفسير الطبري » : ( ٢٠٧/٧ ) .

فاستبقوا الخيرات<sup>(١)</sup> .

وهذا هو الصحيح عند الحنفية<sup>(٢)</sup> . وعزي إلى الشافعي وأصحابه .  
قال العضد متابعا ابن الحاجب الذي قرر ذلك : ( روي عن الشافعي  
مثل ما اخترناه في كونه للتكرار ، وهو أنه لا يبدل على الفور ولا على  
التراخي ، بل على مطلق الفعل وأيهما حصل كان مجزئاً<sup>(٣)</sup> . واختاره  
الرازي والآمدي وابن الحاجب ، وهو ما جنح إليه التلمساني في « مفتاح  
الوصول » ، وقال به البيضاوي في « المنهاج »<sup>(٤)</sup> .

ويبدو أن نسبة هذا المذهب إلى أبي حنيفة والشافعي ، إنما كانت  
استنتاجاً من فروعها في الأحكام ، فقد قال ابن برهان<sup>(٥)</sup> : ( لم ينقل

---

(١) « سورة البقرة : ١٤٨ » روى أبو جعفر الطبري عن الربيع :  
« فاستبقوا الخيرات » فسارعوا في الخيرات . وذلك ما قرره أبو جعفر حين  
قال : ( « فاستبقوا » فبادروا وسارعوا من « الاستباق » وهو المبادرة  
والإسراع ) « تفسير الطبري » : ( ١٩٦/٣ ) .

(٢) راجع « أصول المرخسي » : ( ٢٦/١ ) « التحرير مع التقرير  
والتحبير » : ( ٣١٥/١ - ٣١٦ ) .

(٣) راجع « البرهان » لإمام الحرمين : ( ٤٨/١ أ ) مخطوطة دار  
الكتب المصرية ، « المستصلى » : ( ٢/٢ - ٣ ) ، « مختصر المنتهى مع  
العضد والسعد » : ( ٨١/٢ - ٨٢ ) .

(٤) راجع « البرهان » : ( ٤٨/١ أ ) « مفتاح الوصول » : ( ص ١٨ )  
« المنهاج » مع شرحه للإسنوي : ( ٢٧٥/١ ) .

(٥) هو أحمد بن علي بن محمد الوكيل المعروف بابن برهان ، من علماء  
الشافعية في الفقه والأصول والحديث ، كان حنبلي المذهب ثم انتقل إلى مذهب -

عن الشافعي وأبي حنيفة نص ، وإنما فروعها تدل على ذلك ( ١ ) . وذلك أيضاً ما ذكره إمام الحرمين بالنسبة للشافعي فقد جاء في « البرهان » : ( وذهب ذاهبون إلى أن مقتضاها - يعني صيغة الأمر - الامتنال مقدماً أو مؤخراً وهذا منسوب إلى الشافعي وأصحابه ، وهو الأليق بتفريعاته في الفقه ، وإن لم يصرح به في مجموعات في الأصول ) ( ٢ ) .

٣ - وقيل : يوجب الفور في أول أوقات الإمكان ، فالواجب على المكلف امتثال الأمور به عقيب ورود الأمر ، فهو تأخر في ذلك عند عاصياً لأنه لم يخرج عن العهدة بالفورية .

وهذا المذهب - كما جاء في « التقرير والتحجير » - معزو إلى المالكية وبعض الشافعية والحنابلة وبعض الحنفية ، حيث صرح البزدوي والسرخسي بأنه مذهب أبي الحسن الكرخي ( ٣ ) ، وهو ما ذكره أيضاً الشوكاني في « إرشاد الفحول » ( ٤ ) .

على أنا أشرنا آنفاً إلى ابن الحاجب - وهو من المالكية - اختار

---

— الشافعي ، تفقه على الشافعي والكنيا الطبري وأضرابها ، درس بالظامية شهراً واحداً وهزل ، من مصنفاته : « البسيط ، الوسيط ، الأوسط ، الوجيز » في أصول الفقه .

( ١ ) راجع « التقرير والتحجير » : ( ٣١٦/١ ) ، « إرشاد الفحول » : ( ص ٩٤ ) مطبعة السعادة .

( ٢ ) انظر « البرهان » : ( ١/لوحه ٤٨/أ ) غطوطة دار الكتب المصرية .

( ٣ ) راجع « التقرير والتحجير » : ( ٣١٦/١ ) .

( ٤ ) انظر ( ص ٩٤ ) من « إرشاد الفحول » .



المذهب الأول وهو دلالة الأمر على مطلق الفعل واعتباره هو الصحيح ،  
وجرى في مجته على الاستدلال له والرد على أدلة الآخرين <sup>(١)</sup> .  
ثم إن التلمساني - من المالكية أيضاً - اعتبر المذهب الأول هو ما جرى  
عليه المحققون <sup>(٢)</sup> .

ومن قال بالفور : الإباضية . قال السالمي : ( ونسب القول بالفور  
في الأمر المطلق إلى كثير من فقهاء قومنا ، وكثير من متكلميهم ، وهو  
ظاهر كلام ابن بركة حيث أوجب تعجيل الحج عند الإمكان ) <sup>(٣)</sup> .  
أما الزيدية : فمنهم من قال بالفور ومنهم من قال بالتراخي <sup>(٤)</sup> .

#### وأينا في نسبة الفور إلى الحنفية

نسب القول بالفور إلى الحنفية في بعض كتب الشافعية ، كما نرى  
عند القاضي البيضاوي والإسنوي ، قال البيضاوي : ( الأمر المطلق لا يفيد  
الفور خلافاً للحنفية ) وقال الإسنوي عند تعداد المذاهب التي ذكرها  
صاحب « المنهاج » : ( الثاني : أنه يفيد الفور وجوباً وهو مذهب الحنفية  
غير أن الواقع يهدي إلى أن القول بالفور ، هو مذهب بعض الحنفية  
ومنهم الكرخي كما صرح بذلك البزدوي والسرخسي ) <sup>(٥)</sup> .

---

(١) راجع « مختصر المنتهى مع شرحه للعضد وحاشية السعد » :  
( ٨١/٢ - ٨٢ ) .

(٢) راجع « مفتاح الوصول » : ( ص ١٨ ) .

(٣) راجع « طلعة الشمس » للسالمي الإباضي : ( ٤٦/١ ) .

(٤) راجع « الفصول اللؤلؤية في أصول الزيدية » لابن الوزير :  
( ص ٥٣ - ٥٥ ) .

(٥) راجع « المنهاج مع نهاية السؤل » : ( ٢٧٥/١ ) .

ولو رجعنا إلى البزدوي والسرخسي ومن تابعهما ، وجدنا أن الصحيح  
عندهم هو المذهب الأول الذي يرى أن الأمر المطلق لا يقتضي فوراً ولا  
تراخياً ، وإنما هو مجرد الطلب ، وهو ما ذكرناه حين عرضنا لأصحاب  
هذا المذهب<sup>(١)</sup> وذلك ما نراه عند صدر الشريعة في « التوضيح » وما  
يتن التفتازاني في حاشيته « التلويح » ، أنه المختار حيث قال : ( والمختار  
أنه لا يدل على الفور ولا على التراخي بل كل منهما بالقرينة )<sup>(٢)</sup> . وقد

---

(١) راجع « البزدوي مع كشف الأمرار » : ( ٢٥٤/١ ) « أصول  
السرخسي » : ( ٢٦/١ ) فما بعدها .

(٢) وراجع « التوضيح مع التلويح » : ( ٢٠٢/١ ) هذا : وقد اختلف  
التعبير عن المذهب فعبر عنه قوم بالتراخي بمعنى عدم التقيد بالحال ، وعبر  
صدر الشريعة بالتراخي وأراد به ما هو أعم من الفور وغيره ، وابن الهمام كما  
سنرى كان واضحاً كالتفتازاني فعبر بمجرد الطلب ، وعند كلام صدر الشريعة  
ححر التفتازاني المسألة بما يشير أن التعابير مختلفة ولكن المراد أن الأمر المطلق  
ليس على الفور ولا على التراخي الذي هو مقابل الفور ، بل هو مجرد الطلب  
ولا يدل على أحدهما إلا بقرينة ، ونحن نورد تحقيق التفتازاني فيما يلي . قال  
رحمه الله : ( والصحيح من مذهب علماء الحنفية أنه للتراخي إلا أن مرادهم  
بالتراخي عدم التقيد بالحال ، واصطلاح المصنف ، يعني صدر الشريعة ، على أن  
المراد بالتراخي عدم التقيد بالحال لا التقيد بالاستقبال ، فالتراخي عنده أعم  
من الفور وغيره . وذلك لأنه لما استدل على كون مطلق الأمر للتراخي بأن  
الأمر جاء للفور وجاء للتراخي ، فلا يثبت الفور إلا بالقرينة ، فعند الإطلاق  
وعدم القرينة يثبت التراخي لضرورة عدم قرينة الفور لا بدلالة الأمر ، كان  
لمعارض أن يقول : جاء للفور والتراخي فلا يثبت التراخي إلا بقرينة ، فعند —

صرح به الكمال بن الهمام في التحرير حين أبان أن الأمر غير المقيد بوقت هو مجرد الطلب فيجوز التأخير ، وجاء ابن أمير الحاج فقرر في شرحه لكلام ابن الهمام أن التأخير يجوز على وجه لا يفوت المأمور به أصلاً وأن البدار به يجوز ثم قال : ( وهو الصحيح عند الحنفية )<sup>(١)</sup> .

على أنه يندر من تعبير التفتازاني بالختار ، وتعبير ابن أمير الحاج بالصحيح أنهم لا يغفلون أن هنالك من يقول بالفور من الحنفية كما أمرنا من قبل - وهو ما صرح به صاحب التقرير والتحرير فيما بعد من أن القول بالفور معزو إلى البعض منهم ، ولكنه قول خارج على الصحيح وخارج على المختار عند أهل المذهب .

وهكذا يظهر لنا أن الإطلاق في نسبة القول بالفور إلى الحنفية دون إيضاح أن المختار أو الصحيح عندهم غير ذلك ، لا يتسق مع المحور في كتبهم ، وعلى ذلك فمن الخير إذا كان هنالك اختلاف بين الشافعية والحنفية مثلاً في بعض الفروع ؛ أن لانزده إلى اختلافهم في الفور والتراخي ، وإنما إلى تقديم القرينة التي صرفت الأمر المطلق عن مجرد الطلب ، إلى

---

بما يثبت الفور ، فدفعها المصنف رحمه الله بأن الفور أمر زائد ثبوتي فيحتاج إلى القرينة بخلاف التراخي فإنه عدم أصلي ، فصار ما ذكره موافقاً لما هو المختار من أن مطلق الأمر ليس على الفور ، فلا دلالة للأمر على أحدهما بل كل منها بالقرينة ( « التلويح » : ( ٢٠٣/١ ) .

(١) راجع « التقرير والتحرير » : ( ٣١٦/١ ) .

غيره عند كل فريق<sup>(١)</sup> مثلما جرى في اختلافهم بشأن الحج : فهو واجب على الفور عند الحنفية ، وعلى التراخي عند الشافعية كما سيأتي .

### مسلك القائلين بمجرد الطلب

أ - استدل القائلون بأن الأمر لمجرد الطلب دون فور أو تراخ إلا بقربة ، بما استدلوا به على أنه لا يدل على الوحدة أو الكثرة إلا بقربة ؛ وهو ما ثبت لديهم من إطباق أهل العربية على أن صيغة الأمر لا دلالة لها على الطلب دون خصوص زمان ، أما خصوص المطلوب فعله فهو من المادة ، ولا دلالة لها إلا على مجرد الفعل ، فحصل من مجموع الصيغة والمادة أن تمام مدلول الصيغة والمادة هو طلب الفعل دون تقييد بالفور أو التراخي .

وإذا كان مدلول الأمر هو طلب حقيقة الفعل : فالفور والتراخي أمران خارجان عن الحقيقة ( إذ هما من صفات الفعل فلا دلالة للأمر عليها ، وإنما يفهم ذلك بالقرائن ، فلا بد من جعلها حقيقة في القدر المشترك بين الفور والتراخي .

والموضوع لإفادة القدر المشترك بين القسمين ، لا يكون فيه أسعار بخصوصية أحدهما على التعيين ، لأن تلك الخصوصية - كما يقولون - مغايرة لمسمى اللفظ ، وغير لازمة .

---

(١) راجع « الرخسي في الأصول » : ( ٢٦/١ ) والزنجاني في « تخريج الفروع على الأصول » : ( ص ٤٠ - ٤١ ) حيث نسب الرخسي القول بالفورية إلى الشافعي استنتاجاً من كلام له في الأم ، ونسب الزنجاني إلى مذهب الشافعي دون بيان أي اتجاه آخر في المذهب ، وفرع على ذلك عدداً من المسائل . وانظر تعليقنا على هذا في ( ص ٤١ ) من « تخريج الفروع على الأصول » .

وهكذا يثبت لدينا أن اللفظ في الأمر ، لا إشعار له بخصوص كونه فوراً ، ولا بخصوص كونه تراخياً<sup>(١)</sup> . قال التلمساني في « مفتاح الوصول » :  
 ( والمحققون من الأصوليين يرون أن الأمر المطلق لا يقتضي فوراً ولا تراخياً ، لأنه تارة يتقيد بالفور كما إذا قال لعبده : « سافر الآن » فإنه يقتضي الفور ، وتارة يتقيد بالتراخي كما إذا قال له : « سافر رأس الشهر » فإنه يقتضي التراخي ، فإذا أمره بأمر مطلق من غير تقيد بفور ولا بتراخ ، فإنه يكون محتملاً لهما ، وما كان محتملاً لشيئين ، فلا يكون مقتضياً لواحد منهما بعينه )<sup>(٢)</sup> .

ب - وما استدلوا به أنه لو قال والد لولده : افعل هذا الفعل الآن ، أو افعل هذا الفعل غداً ، لم يكن متناقضاً في الحالتين وكان ذلك مقبولاً منه ، ولو كان الأمر مقتضياً للفور لكان لفظ « الآن » في الأول لغواً ، وانفط « غداً » في الثاني نقضاً لمعناه<sup>(٣)</sup> .

(١) راجع « أصول البزدوي مع كشف الأسرار » : ( ٢٥٤/١ )  
 وانظر « مختصر انتهى مع العصد والسعد » : ( ٨٤/٢ ) .

(٢) انظر « مفتاح الوصول » للتلمساني : ( ص ١٨ ) .

(٣) وما استدل به أيضاً - كما يذكر الشوكاني - أن أهل اللغة قبلوا :  
 لافرق بين قولنا : « تفعل » وبين قولك : « افعل » إلا أن الأول خبر ، والثاني إنشاء ، ولكن قولنا « تفعل » لا إشعار له بشيء من الأوقات ، فإنه يكفي في صدقه الإتيان به في أي وقت كان ، فكذلك الأمر ، وإلا لكان بينهما فرق سوى كون أحدهما خبراً والثاني إنشاء . انظر « إرشاد العجول » .

( ص ٩٤ ) .

### مسلك القائلين بالفور

أ - جاء فيها استدلال به أهل هذا المذهب أن كل مخبر بكلام خبري : كالثقائل : زيد قائم ، وعمرو في الدار ، وكل منشيء : كالثقائل : بعث فلاناً ، وهي طالق : فإنما يقصد الزمان الحاضر عند الإطلاق عن القرائن حتى يكون موجدأ للبيع والطلاق بما ذكر ، فكذلك الأمر ، إلحاقاً له بالأعم الأغلب . والجامع بينه وبين الخبر : أن كلا منهما من أقسام الكلام ، وبينه وبين سائر الانشاءات التي يقصد بها الحاضر ، كون كل منها إنشاء<sup>(١)</sup> .

ولم يسلّم هذا الدليل لأصحابه ، وذلك لسببين :  
أولهما : أنه قياس في اللغة ، لأن فيما قالوه قياساً للأمر في إفادته للفور على غيره من الخبر والإنشاء . والقياس في اللغة - كما هو معلوم - غير جائز .  
الثاني : أن الأمر يفترق عن غيره من الخبر والإنشاء ، وذلك أن الأمر فيه دلالة على الاستقبال قطعاً ، فلا يمكن توجهه إلى الحال ، لأن الحاصل لا يطلب ، والاستقبال الذي يتوجه إليه الأمر ؛ إما المطلق وإما الأقرب إلى الحال ، وكلاهما في حيز الاحتمال ، فلا يصار إليه إلا الدليل . وهكذا يكون ما قالوه قياساً في اللغة وهو غير جائز فيما لو كان الأمر غير مختلف الحكم مع ما قيس عليه ، فكيف والمقيس مع المقيس عليه مفترقان<sup>(٢)</sup> ؟

---

(١) راجع « مختصر المنتهى مع العضد والسعد » : ( ٨٤/٢ - ٨٥ )  
« التحرير مع التقرير والتجبير » : ( ٣١٦/١ ) .  
(٢) راجع « مختصر المنتهى مع شرحه للعضد وحاشية السعد » :  
( ٨٤/٢ - ٨٥ ) « التحرير مع التقرير والتجبير » : ( ٣١٦/١ ) « إرشاد  
المعول » : ( ص ٩٤ ) .

ب - وما استدلوا به أيضاً أن النهي يفيد الفور ، فكذا الامر ،  
والجامع بينهما أن كلاّ منهما طلب .

وقد وقعوا في هذا الدليل بما وقعوا في سابقه من القياس في اللغة  
وهو غير جائز .

ثم إن الفور ضروري في النهي ، لان المطلوب في النهي - كما  
أفترنا في مبحث التكرار - التّرك باستمرار ، والمطلوب في الامر  
ليس كذلك (١) .

وأيضاً : فإن الامتنال بتّرك النهي عنه هو المطلوب بالنهي ، وترك  
النهي عنه لا يتحقق إلا بأن يكون التّرك في كل الاوقات ، لا أن  
النهي يفيد الفور ؛ فالفور ضروري في الامتنال للنهي ، وليس هو  
المطلوب للنهي (٢) .

ج - ولقد رأى القائلون بالفور في ذم إبليس على ترك المبادرة بالسجود  
حين أمر فلم يفعل ، دليلاً على ما يريدون . وبيان ذلك أن الله تعالى ذم  
إبليس بقوله : « ما منعك أن لاتسجد إذ أمرتك » ، والذم إنما كان  
بسبب عدم المبادرة فدل ذلك على أن الفور هو مدلول الأمر ، وإلا لم  
يكن هنالك مجال لدم إبليس على عدم مبادرته بالسجود (٣) .

وقد يسلم هذا الدليل لأصحابه ، لو أن الأمر مطلق غير متبذّر بوقت

---

(١) انظر ما سلف ص ٥٥ ج ٢ .

(٢) راجع « مختصر المنتهى مع العضد والسعد » : ( ٨٤ / ٢ ) « التحرير

مع التقرير والتحرير » ( ٣١٦ / ١ ) « إرشاد المحول » : ( ص ٩٤ ) .

(٣) راجع « مختصر المنتهى مع العضد والسعد » : ر ٨٤ .

معين ، ولكن السجود المطلوب ، كان يوقت معين هو وقت تسوية آدم ونفخ الروح فيه ، حيث قال جل ذكره : « فَإِذَا سَوَّيْتَهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوْحِي فَقَعُوْا لَهُ سَاجِدِيْنَ » . وقد امتثل الملائكة فسجدوا ، وفوت إبليس الامتثال ، فلم يسجد في هذا الوقت الذي عيّن للسجود ، فجاء الذم من ترك الامتثال في ذلك الوقت المعين . قال ابن أمير الحاج ( فامتناع تأخير السجود عن زمان التسوية والنفخ ، مستفاد من امتناع تأخير المظروف عن ظرفه الزماني لا من مجرد الأمر ) (١) .

د - ونسير مع القائلين بالفور لنراهم يستدلون أيضاً بقوله تعالى : « وسارعوا إلى مغفرة من ربكم » (٢) ، وقوله جل ثناؤه « فاستبِقوا الخيرات » (٣) ، ووجه الاستدلال أن المقصود بالمغفرة في النص الأول سببها ، وهو فعل المأمور به ، لأن المغفرة نفسها ليست من مقدور العبد .

فيكون في الآية ، أمر بالمسارعة إلى الطاعة والامتثال ، بفعل المأمور به ، وذلك بفعل الخيرات التي جاء الأمر باستباقها في النص الثاني ، وعلى هذا فمن الواجب المسارعة إلى هذا الخير واستباقه ، وإنما يتحقق ذلك بفعل المأمور به على وجه الفور (٤) .

(١) راجع « التقرير والتحجير شرح التحرير » : ( ٣١٧/١ ) .

(٢) انظر ما سلف ( ص ٣٤٦ ج ٢ ) .

(٣) انظر ما سلف ( ٣٤٧ ج ٢ ) .

(٤) راجع « مختصر المنتهى مع شرح العضد وحاشية السعد » : ( ٨٤/٢ )

« الأحكام » لابن حزم : ( ٤٥/٣ ) « طلعة الشمس » للسالمي الإيضاح :

( ٤٦/١ ) .



غير أن الآخرين يحملون الأمر بالمسارعة والاستباق في الآيتين على الأفضلية ، لا على الوجوب ، وقالوا من ذلك : إنه لو حمل الأمر على الوجوب هنا لوجب الفور ، فلم يكن هناك مسارعة ولا استباق ؛ لأنها إنما يتصوران حيث يكون في المأمور به فسحة وتوسع ، لا أن يكون فيه ضيق وتقييد<sup>(١)</sup> ، وكما ذكر القاضي العضد : ( لا يقال لمن قيل له : صم غداً ، فصام ، أنه سارع إليه أو استبق )<sup>(٢)</sup> .

هذه هي أهم الأدلة التي جاء بها القائلون بأن الأمر المطلق يقتضي الفور ، وقد رأيت ، كيف أن أهل المذهب الأول قد أوردوا على كل منها ما منع الاستدلال به ، أو أضعفه على الأقل .

### وأينا في الموضوع

هذا : وقد ظهر بما تقدم أن السلك الذي ينتظم الاتجاه في مسألة دلالة الأمر على الوحدة أو التكرار ، كما ينتظم الاتجاه في مسألة دلالة على الفور أو التراخي ، إنما هو كون الأمر لمجرد الطلب - كما ثبت لدى الجمهور - وأن الوحدة والتكرار ، والفور والتراخي ، أمور خارجة صالحة لأن يقيد بها عن طريق القرائن .

ولذا فإننا نميل في مسألة الفور والتراخي ، إلى ما اعتبر المذهب المختار عند الحنفية والصحيح عند الشافعية ومن معهم ؛ وهو أن الأمر المجرد لا يدل على فور أو تراخ ، وإنما يدل على مطلق الطلب ؛ لأنه ليس في لفظ الأمر المجرد عن القرينة ما يقتضي وجوب التعجيل بفعل المأمور به ، ولا ما يقتضي

(١) راجع « التحرير مع التقرير والتحجير » ( ٣١٧/١ ) .

(٢) راجع « العضد على مختصر المنتهى » : ( ٨٤/٢ ) مع السعد .

جواز التأخير ، فكان لابد من الاعتماد على القرائن لتحديد المجال الزمني الذي يبرأ المكلف عن العهدة إذا امتثل فيه .

وحسن<sup>١</sup> ما أوضحه صاحب « منهاج الوصول » من الزبدية حيث قال :  
( والحق عندي في هذه المسألة ؛ ان لفظ الأمر إنما وضع لجرد الطلب .  
والفور والتراخي ، ونحوهما من التكرار والمرة ، موقوفة على القرائن الخارجة  
عنه ، حالة كانت ، أم مقالية ، لأنه ليس في لفظ الأمر مع تجرده عن  
القرائن ما يقتضي وجوب التعجيل ، ولا ما يقتضي جواز التأخير ، فوجب أن  
يعتمد في ذلك على القرائن فيختلف الحال بحسبها ) .

ثم قال : ( ولهذا حكم بأن الحج على التراخي بقريئة ، هي تراخيه ﷺ  
بعد نزول آية الحج وحكم على غيره بأنه للفور بقريئة<sup>(١)</sup> .

---

(١) ذهب إلى أن الحج واجب على الفور مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف  
ومن أهل البيت زيد بن علي والهادي والمؤيد بالله والناصر وكذلك ابن حزم ،  
وقال الشافعي والأوزاعي ومحمد بن الحسن وأبو حنيفة في رواية ، ومن أهل  
البيت القاسم بن إبراهيم وأبو طالب : أنه على التراخي ، ومن أم ما استدل به  
الفريق الأول ما رواه الإمام أحمد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تعجلوا  
إلى الحج - يعني الفريضة - فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له » واستدل ابن  
قدامة أيضاً بأن الأمر يقتضي الفور . ومن أم ما استدل به الفريق الآخر أن  
فريضة الحج نزلت بعد الهجرة وأمر رسول الله أبا بكر على الحجيج ، وتختلف  
هو عن الحج بالمدينة بعد منصرفه من تبوك ، لا محارباً ولا مشغولاً ، وتختلف  
أكثر المسلمين قادرين على الحج ، وأزواجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو  
كان الوجوب للفور لما حصل التخلف . وانظر في المذهبين : « الأم » للشافعي :  
( ١٠٠/٢ - ١٠١ ) « المذهب » للشيرازي : ( ١٩٩/١ ) « الإحكام » -

فإن تجرد عن القرائن أفاد مجرد الطلب لاغير ، فتى أتى المكلف  
بالمطلوب فقد امتثل في أي وقت فعل ذلك (١) .

---

— لابن حزم : ( ٥١/٣ - ٥٢ ) « المفني » لابن قدامة : ( ٢٤٠/٣ ) فإ  
بعدها « الهداية مع فتح القدير والعناية » : ( ١٢٣/٢ ) فإ بعدها « حاشية  
الدسوقي على الشرح الكبير » للدردير : ( ٣/٢ - ٤ ) « نيل الأوطار »  
للشوكاني : ( ٢٩٩/٤ - ٣٠٠ ) .

(١) راجع « منهاج الوصول إلى شرح مصيار العقول » : ( ص ١٧ )  
مخطوطة دار الكتب المصرية ، وانظر « أصول فخر الإسلام البزدوي مع  
كشف الأسرار » : ( ٢٥٤/١ - ٢٥٥ ) « التحرير مع التفرير والتجوير » :  
( ٣١٦/١ ) .

## المطلب السابع

### دلالة الأمر الوارد بعد المنع والتحريم

في صدر هذا الموضوع عرضنا لمذاهب العلماء في مدلول الأمر من ناحية الوجوب أو غيره ، وكان الأمر الذي تحدثنا عنه هو غير المسبوق بمنع المأمور به وتحريمه .

ولكن الأوامر ليست كلها كذلك . فكثيراً ما تطالع الباحث في دلالات الألفاظ على الأحكام من نصوص الكتاب والسنة ، نصوص يرد الأمر فيها مسبقاً بمنع المأمور به وتحريمه ، كما في أمر المتحليين من الإحرام بالاصطياد في قوله تعالى : « وإذا حللتم فاصطادوا »<sup>(١)</sup> ، فإنه وارد بعد المنع منه في قوله تعالى : « غير محلي الصيد وأنتم حرم »<sup>(٢)</sup> .

وكما في الأمر بادخار لحوم الأضاحي بعد النهي عنه في قول الرسول ﷺ : « إنما نهيتكم من أجل الدافئة ، فكلوا وادخروا وتصدقوا »<sup>(٣)</sup> ، وذلك بعد قولهم : نهيت أن تؤكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث .

---

(١) « سورة المائدة : ١ » . قال الزمخشري : « فاصطادوا » لإباحة للاصطياد بعد حظره عليهم كأنه قيل : وإذا حللتم فلا جناح عليكم أن تصطادوا . « الكشف » : ( ٤٦٨/١ ) .

(٢) « سورة المائدة : ٢ » .

(٣) أخرجه أحمد والشيخان من حديث برواية عائشة رضي الله عنها .

فالأمر بالادخار سبقه النهي عنه - كما هو نص الحديث - .  
ولقد كانت للعلماء مذاهب في دلالة الأمر بعد أن يسبقه التحريم ،  
نعرض لأهمها فيما يلي .

أ - فالقائلون بأن موجب الأمر قبل التحريم هو التندب ،  
أو الإباحة ، فهو عندهم بعد التحريم كذلك ، ولا حاجة إلى تجديد البحث  
في هذا المسلك .

ب - أم القائلون بأن موجب الأمر قبل الحظر هو الوجوب فقد  
اختلفوا على ثلاثه مذاهب :

الاول : القول بأن الأمر الوارد على هذه الشاكلة يدل على الإباحة .  
الثاني : القول بأن الأمر الوارد بعد الحظر والتحريم يدل على الوجوب  
الثالث : القول بأن الأمر الوارد بعد الحظر والتحريم يدل على ما  
كان عليه من قبل ورود المنع .

ج - أما أرباب الوقف : فعندهم جديد سنراه في عرض رأي كل من  
إمام الحرمين والغزالي والآمدي

### القول بالإباحة

أما القول بالإباحة : فهو المروي عن الشافعي وعدد من أصحابه وقد  
نقله عن الشافعي - كما ذكر الإسنوي - القيرواني في كتاب المستوعب -  
وابن التمساني في شرح المعالم ، والاصفهاني في شرح المحصول<sup>(١)</sup> .

---

(١) راجع « نهاية السؤل للإسنوي شرح منهاج البيض - اوي »

( ٢٦٨/١ - ٢٦٩ ) .

كما نقله ابن برهان والآمدني أيضاً عن أكثر الفقهاء<sup>(١)</sup> ، ورجحه ابن الحاجب في « مختصر المنتهى »<sup>(٢)</sup> ، والتلمساني في « مفتاح الوصول »<sup>(٣)</sup> ، ونسبه السالمي إلى الإباضية<sup>(٤)</sup> .

وقد احتج العلماء لهذا القول ، بأن الغالب في عرف الشارع استعمال الأمر بعد الحظر للإباحة كقوله تعالى : « فإذا قُضِيَتِ الصلاةُ فانثربوا في الأرضِ وابتبغوا من فضلِ الله » بعد قوله سبحانه « يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع » فالأمر بالانتشار في الأرض بعده الصلاة طلباً للرزق من طريق البيع وغيره إما كان للإباحة عند الجمهور ، وقد جاء بعد المنع في قوله : « وذروا البيع »<sup>(٥)</sup> وكقوله جل ثناؤه : « وإذا حللتنم فاصطادوا » بعد المنع من الاصطياد في قوله : « غير محلي الصيد وأنتم حرم » وقد أمرنا إلى ذلك آنفاً .

وكقوله سبحانه : « فإذا تطهروا فأتوهن من حيث أمركم الله » بعد قوله : « ولا تقربوهن حتى يطهروا » فالأمر بالإتيان بعد تطهر الزوجة للإباحة وقد جاء بعد المنع من القربان في قوله : « ولا تقربوهن » .  
ومثل ذلك ما جاء في الحديث من قول الرسول صلوات الله وسلامه

(١) انظر « الإحكام » للآمدني : ( ٢٦/٢ ) .

(٢) راجع « مختصر المنتهى مع العضد والسعد » : ( ٩١/٢ ) .

(٣) انظر ( ص ١٦ ) .

(٤) راجع « طلعة الشمس » : ( ٤٦/١ ) .

(٥) انظر ما سلف ( ص ٢٣٦ ج ٢ ) « فتح الباري » لابن حجر العسقلاني :

( ٣٥٦،٢ ) .

عليه « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها »<sup>(١)</sup> .

فلأمر بزيارة القبور هنا الإباحة وقد جاء بعد منع الرسول منها كما هو نص الحديث<sup>(٢)</sup> .

ومثله أيضاً ما أشرنا إليه من حديث ادخِر لحوم الأضاحي حيث جاءت الإباحة بعد نهيه عليه الصلاة والسلام عنه .

وإذا كان الغالب في عرف الشرع استعمال الأمر بعد المنع والتحريم للإباحة ، فذلك يدل على أن ورود الأمر بعد الحظر ، قرينة على صرف الأمر عن الوجوب للإباحة ، لانه المتبادر إلى الفهم ، وهو حاصل بالإباحة . والوجوبُ أو الندبُ لا بد له من دليل .

ويضاف إلى ذلك ، أن عجز المأمور قرينة دالة على أن المقصود ظهور عجزه ، لا وجود الفعل ، فصار كان الأمر قال : قد كنت منعتك من كذا ، فرفعت ذلك المنع وأذنت لك فيه<sup>(٣)</sup> .

(١) من حديث أخرجه مسلم في صحيحه من رواية بريدة ، وفي لفظ للترمذي « قد كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فقد أذن لحمد في زيارة قبر أمه فزوروها قبلها تذكر الآخرة » . « صحيح مسلم بشرح النووي » : ( ٤٦/٧ ) « منتقى الأخبار مع نيل الأوطار » : ( ١١٧/٤ ) .

(٢) وقال ابن حزم : هي فرص ولو مرة « الهن » : ( ١٦٠/٥ ) .

(٣) راجع « مفتاح الوصول » للشمساني : ( ص ١٦ ) « مختصر المنهاج مع العضد والسعد » : ( ٩١/٢ - ٩٧ ) « التحرير مع التقرير والتحبير » : ( ٣٠٨/١ ) .

## القول بالوجوب :

أما القول بالوجوب : فهو قول ابن حزم وعامة متأخري الحنفية ، بل عزاه عبد العزيز البخاري في « كشف الأسرار » إلى عامة القائلين بالوجوب قبل الحظر وذلك : قوله : ( واعلم أن جمهور الأصوليين على أن موجب الأمر المطلق قبل الحظر وبعده سواء ، فمن قال بأن موجب التوقف أو الذنب أو الإباحة قبل الحظر فكذلك يقول بعده ، ومن قال بأن موجب الوجوب قبل الحظر ، فعامتهم على أن موجب الوجوب بعد الحظر أيضاً )<sup>(١)</sup> . وقد أوضح ابن حزم مذهبه بقوله : ( فإذا نسخ الحظر نظرنا فإن جاء نسخه بنفط الأمر ، وجب فعله بعد أن كان حراماً )<sup>(٢)</sup> .

ومن قال بالوجوب أيضاً القاضي أبو الطيب الطبري ، وأبو اسحاق الشيرازي ، والإمام الرازي والبيضاوي والإسنوي ، ونقله ابن برهان في « الوجيز » عن القاضي ، كما نقله الآمدي عن المعتزلة<sup>(٣)</sup> ونسبه صاحب « غاية السؤل » إلى الزيدية<sup>(٤)</sup> .

وقد احتج أصحاب هذا القول : بأن مقتضى الوجوب قائم ، إذ الأمر

- 
- (١) راجع « كشف الأسرار على أصول البزدوي » : ( ١٢٠/١ ) .  
(٢) راجع « الإحكام » لابن حزم : ( ٧٦/٢ - ٧٨ ) وسبأني رده المسبب على القائلين بالإباحة وأنا مدلول عليها من استقراء النصوص .  
(٣) راجع « الإحكام » للآمدي : ( ٢٦٠/٢ ) « المنهاج للبيضاوي مع شرحه للإسنوي » : ( ٢٦٨/١ ) « جمع الجوامع مع شرحه » للبحلي : ( ٣٧٨/١ ) « التقيير والتحبير » : ( ٣٠٧/١ ) .  
(٤) انظر « غاية السؤل في أصول الزيدية » : ( ص ١٠٥ - ١٠٦ ) .



المجرد عن القرائن يدل على الوجوب ، فالوجوب هو الأصل ، وبحجيء الأمر بعد الحظر لا يصلح قرينة على صرفه عن إفادة الوجوب إلى غيره فوروده بعد الحرمة ، لا يعارض ما ثبت له من الوجوب ، فوجب حمله على ما دل عليه قبل المنع ، عملاً بالمقتضى السالم عن المعارضة ، لأنه كما جاز الانتقال من المنع إلى الإذن ، جاز الانتقال منه إلى الإيجاب وقد ثبتت دلالة بعض الأوامر على الوجوب ، مع ورودها بعد الحظر والتحريم كقول الله جل وعلا : « فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ »<sup>(١)</sup> ، فإن الأمر بقتل المشركين وارد بعد تحريمه في الأشهر الحرم ، والاتفاق حاصل على أن هذا الأمر للوجوب وكقوله سبحانه : « فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا » بعد قوله « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ... »<sup>(٢)</sup> الآية ، فالانتشار في هذه الآية هو الخروج عن بيوت النبي ﷺ ، وهو فرض . فلا يحل لهم القعود بعد أن يطعموا مادعوا إلى طعامه . وكجوابه ﷺ لفاطمة بنت حبيش « حِينَ جَاءَتْهُ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ اسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ ، أَفَادْعُ الصَّلَاةَ ؟ حَيْثُ قَالَ : لَا إِذَا ذَلِكَ دَمٌ عَرِقَ وَلَيْسَ بِحَيْضٍ ، فَإِذَا أَقْبَلْتَ حَيْضَتَكَ فَدْعِي الصَّلَاةَ ، وَإِذَا أُدْبِرَتْ فَاغْسِي عَنْكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّي »<sup>(٣)</sup> ولا شك أن

(١) « سورة التوبة : ٥ » .

(٢) « سورة الأحزاب : ٥٣ » .

(٣) أخرجه عن عائشة رضي الله عنها ، باللفظ مختلفة : البخاري والسنائي وأبو داود والترمذي .

أمر الرسول صلوات الله عليه لفاطمة بعد انتهاء الحيضة للوجوب ، وهو  
وارد بعد الحظر والتحريم الذي ثبت في الحديث نفسه .

جوابهم عن النصوص التي كان الأمر فيها بعد الحظر للإباحة :

وقد أجاب هؤلاء عن بعض النصوص التي كان الأمر فيها بعد الحظر  
للإباحة - ومنها ما أورده آنفأ - : أن المثال الجزئي لا يصح قاعدة كلية .

كما أن الإباحة في هذه النصوص ، إنما فهمت بقرائن أخرى غير التحريم  
الذي سبقها ، حتى لو لم يسبق هذا التحريم ، لفهمت الإباحة أيضاً من تلك  
القرائن . فالاصطيداء بعد التحلل من الإحرام وغيره من الأحكام التي تثبت  
بتلك النصوص ، إنما هي أحكام شرعت حقاً للعبد ، فلو وجبت لصارت  
حقاً عليه لله تعالى ، فيعود الأمر على موضوعه بالنقض قال عبد العزيز  
البخاري في بيان ذلك : ( ولهذا لم يحمل الأمر بالكتابة عند المداينة ،  
ولا الأمر بالشهاد عند المباينة على الإيجاب ، وإن لم يتقدمه حظر  
لئلا يصير حقاً علينا بعدما شرع حقاً لنا )<sup>(١)</sup> .

موقف ابن حزم من هذه النصوص :

ذكر ابن حزم من نصوص القائلين بأن الأمر بعد الحظر للإباحة  
قوله تعالى : « فإذا حللتم فاصطادوا » وقوله : « فإذا تطهروا فأتوهن  
من حيث أمركم الله » وقوله عليه السلام : « كنت نهيتكم عن زيارة

---

(١) راجع « كشف الأسرار على البزدري » : ( ١٢١/١ ) « التحرير  
مع التقرير والتحجير » : ( ٣٠٧/١ ) « أصول الفقه » لزي الدين شعبان :  
( ص ٨٦ - ٨٧ ) .

القبور فزوروها<sup>(١)</sup> ، « وعن الانتباز في الظروف فانتبهوا<sup>(٢)</sup> » وقوله تعالى : « فالآن باثروهن » .

وإذا كان القائلون بالوجوب بعد الحظر قد أرجعوا دلالة الأمر على الإباحة في هذه النصوص وغيرها إلى قرائن أخرى ، فإن ابن حزم أوضح أن بعضها قامت الإباحة فيه على الدليل ، وبعضها لم يسلم مع الآخرين أن الأمر فيه للإباحة وإنما هو للوجوب ، وأبو محمد يسلم بغير الوجوب إذا قام عليه الدليل ، ولكنه ينكر العدول عن البرهان إلى الهوى والرأي الفاسد : قال في الإحكام : ( وأما الأوامر التي ذكرنا من قبل فإن دلائل النصوص قد صحت على أنها نذب ، ونحن لانأبى الإقرار بما أتى به نص ، بل نبادر إلى قبوله ، وإنما ننكر الحكم بالآراء الفاسدة والأهواء الزائفة بغير برهان من الله عز وجل ) .

فقوله تعالى : « وإذا حللتم فاصطادوا » يرى ابن حزم أن الذي أفهمنا دلالة الأمر على الإباحة في هذه الآية هو فعل الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، فإن رسول الله حل من عمرته ومن حجبه ولم يصطد فعلمنا أنه نذب وإباحة .

---

(١) انظر ما سلف ( ص ٣٦٣ ج ٢ ) .

(٢) روى الإمام أحمد عن أنس قال : « نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبيذ في الدماء والنقير والخنثى والمزفت ثم قال بعد ذلك : ألا كنت نبهتكم عن النبيذ في الأوهبة فاشربوا فيا شتم ولا تشربوا مسكراً من شاء أوكى سقامه على إثم » وانظر للاسلام عن المذاهب في الانتباز . « نيل الأوطار » للشوكاني : ( ١٩١/٨ ) فإبعدها .

أما في قوله جل ثناؤه « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله » فقد فسر ابن حزم الأمر بما صح عن النبي ﷺ أن الملائكة لا تزال تصلي على المرء مادام في مصلاه الذي يصلي فيه مالم يحدث<sup>(١)</sup> ، ولم يخص صلاة من صلاة ، بحيث شمل صلاة الجمعة وغيرها مع أن الصلاة التي ورد الأمر بالانتشار بعدها هي صلاة الجمعة ، فصع أن الانتشار مباح ، إلا للحدث والنظر في مصالح نفسه وأهله فهو فرض .

وفي قوله عليه السلام بعد النهي عن زيارة القبور : « ألا فزوروها » بين ابن حزم أن الفرض لا يكون إلا محدوداً أو موكولاً إلى المرء ما فعل منه ، أو محمولاً على الطاقة والمعروف ، وليس في زيارة القبور نص بشيء من هذه الوجوه ، ثم لو كان فرضاً لكان زائرها مرة واحدة قد أدى فرضه في ذلك لما تقدم من إبطال التكرار .

وعن أمر الرسول ﷺ بالانتباز بعد نهي عنه ، قرر ابن حزم ماثبت أن الرسول لم ينتبذ وإنما كان ينتبه له ، فصع أن الانتباز ليس فرضاً ولكنه إباحة .

وفي قوله تعالى : « فالآن باشروهن وابتغوا ما كتب الله لكم » اعتبر ابن حزم الأمر في هذا النص للوجوب ، فالمباشرة من الرجل لزوجته فرض ولا بد ، ولا يحل له هجرها في المضجع ، ولا الامتناع من وطئها إلا بتجافيا لها عن ذلك<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر « الإحكام » لابن حزم : ( ٧٦/٣ - ٧٨ ) .

(٢) راجع « الإحكام في أصول الأحكام » : ( ٧٦/٣ - ٧٨ ) .

## القول بالوقف

هذا ولم يخل الأمر بعد الحظر من القول بالتوقف في دلالة حتى يرد البيان ، ولكن كان ذلك على وجوه متعددة كما سنرى عند إمام الحرمين والغزالي والآمدي ، حيث وعدنا بذلك من قبل .

أ - فإمام الحرمين صريح في هذا التوقف دون أي تفصيل وقد قال في البرهان بعد الحديث عما نحن فيه : ( والحق عندي الوقف في هذه القضية ، فلا يمكن القضاء على مطلقها ، وقد قدم الحظر بالإيجاب وبالإباحة ، فلئن كانت الصيغة في الإطلاق موضوعة للاقتضاء ، فهي مع الحظر مشكلة فتعين الوقف إلى البيان<sup>(١)</sup> ) .

ب - أما الغزالي : فاختار عنده التفريق بين حالتين :

أولها : ما إذا كان الحظر السابق عارضاً لعلّة وعلقت صيغة « افعل » بزوالها .

الثانية : ما إذا لم يكن الحظر السابق لعلّة ولا صيغة « افعل » علقت بزوالها .

فإذا كان الحظر السابق عارضاً لعلّة وعلقت صيغة « افعل » بزوالها كقوله تعالى : « فإذا حلتم فاصطادوا » فعرف الاستعمال يدل على أنه لرفع الذم فقط حتى يرجع حكمه إلى ما قبله ، وإن احتمل أن يكون رفع هذا الحظر بندب وإباحة ، لكن الأغلب ما ذكرناه ، كقوله تعالى : « فانتشروا في الأرض » وكقوله عليه السلام : « كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فادخروا » .

---

(١) راجع « البرهان » : ( ١ / لوحة ٦٠ / أ ) مخطوطة دار الكتب المصرية .

أما إذا لم يكن الحظر عارضاً لعلّة ، ولا صيغة « افعَل » علقت بزوالها فيبقى موجب الصيغة على أصل التردد بين الندب والإباحة ، قال الغزالي : ( وتزيج ههنا احتمال الإباحة ، ويكون هذا قرينة تزيج هذا الاحتمال وإن لم تعينه . إذ لا يمكن دعوى عرف الاستعمال في هذه الصيغة حتى يغلب العرف الوضع )<sup>(١)</sup> .

وهذا التفريق بين الحالتين عند الغزالي منوط بما إذا ورد الأمر بصيغة « افعَل » فإذا لم ترد صيغة « افعَل » لكن قال مثلاً : فإذا حلّتم فأنتم مأمورون بالاصطياد ، فهذا في نظر أبي حامد يحتمل الوجوب والندب ولا يحتمل الإباحة لأنه عرف في هذه الصورة ، وقوله : « أمرتكم بكذا » يضايفي قوله : « افعَل » في جميع المواضع لا في هذه الصورة وما يقرب منها<sup>(٢)</sup> .

ج - أما أبو الحسن الآمدي : فقد جعل صيغة الأمر بعد الحظر مترددة بين الإباحة والوجوب ، وسواء أقلنا بالتساوي ، أم بوجوب الترجيح ، ولتوقف لا بد منه . وكان اختياره لهذا المسلك قائماً على أن صيغة « افعَل » إذا وردت بعد الحظر ، احتمل أن تكون مصروفة الى الإباحة ورفع الحجر ، واحتمل أن تكون مصروفة الى الوجوب .

أما الأول : فكما في قوله تعالى : « وإذا حلّتم فاصطادوا » « وإذا طعمتم فانتشروا » وكما في قوله ﷺ : « كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضحية فادخروا » .

(١) راجع « المستصفى » : ( ٤٣٥/١ ) مع « مسلم الثبوت » .

(٢) راجع « المستصفى » : ( ٤٣٥/١ ) .

وأما الثاني : فقد مثل له الآمدي بما لو قيل للحائض : إذا زال عنك الحيض فصلي وصومي<sup>(١)</sup>

وإذا انتهى الآمدي من هذه الوقفة أمام نصوص بعضها يحتمل الإباحة وبعضها يحتمل الوجوب ، انتقل بنا إلى مرحلة ثانية يستكمل فيها أن التوقف لابد منه . وهي حال احتمال الإباحة واحتمال الوجوب ، ففي هذه الحال : إما أن يقال بتساوي الاحتمالين ، أو بترجيح أحدهما على الآخر .

فإن قيل بالتساوي ، امتنع الجزم بأحدهما ووجب التوقف . وإن قيل بوجوب الترجيح وامتناع التعارض من كل وجه ، فليس اختصاص الوجوب بالترجيح أولى من الإباحة إلا أن يقوم دليل على تخصيص الوجوب بذلك والأصل عدمه ، وعلى هذا أيضاً يجب التوقف . ولقد أكد الآمدي استبعاد الصرف إلى الوجوب في هذه الحال بقوله : ( كيف وأن احتمال الحل على الإباحة أرجح ، نظراً إلى غلبة ورود مثل ذلك للإباحة دون الوجوب ، وعلى كل تقدير فيمتنع الصرف إلى الوجوب )<sup>(٢)</sup>

رأى الإسنوي في حقيقة مذهب الآمدي وما نراه في ذلك لقد عد الإسنوي أب الحسن الآمدي من القائلين بالتوقف في هذه المسألة ، ثم قرر أن صاحب « الإحكام » له مع ذلك ميل إلى الإباحة ، وقد أخذ الإسنوي هذا الميل من قول الآمدي : ( واحتمال الإباحة أرجح نظراً لغلبته ) .

(١) انظر « الإحكام » : ( ٢٦١/٢ - ٢٦٢ ) .

(٢) راجع « الإحكام » : ( ٢٦١/٢ - ٢٦٢ ) .

والذي في « الإحكام » - كما نقلنا عبارة الآمدي من قبل - هو ( كيف وأن احتمال الحمل على الإباحة أرجح ) . فالاحتمال الذي يعنيه الآمدي ، ليس احتمال الإباحة مطلقاً ، ولكنه احتمال الحمل عليها نظراً إلى غلبة ورود مثل ذلك للإباحة دون الوجوب .

وعلى كل : فقد قرر الآمدي بعد ذلك - بما لا يحتمل الشك - أنه يقول بالتوقف ، ويعتبره الأصح ، وذلك ما عناه بقوله ( وبالجملية فهذه المسألة مستمدة من مسألة أن صيغة « افعل » ، إذا وردت مطلقة هل هي ظاهرة في الوجوب ، أو الندب ، أو موقوفة ؟ ) فربط هذه المسألة بمسألة ورود « افعل » مطلقة دون أن يسبقها حظر .

ونعود إلى ما نقلناه عن مذهبه في دلالة الأمر من قبل لنراه يقول : ( ومنهم من توقف : وهو مذهب الأشعري رحمه الله ، ومن تابعه من أصحابه كالقاضي أبي بكر والغزالي وغيرهما ، وهو الأصح<sup>(١)</sup> ) .

### وأينا في دلالة الأمر بعد الحظر والتحريم :

هذا : وبعد عرضنا لمذهب القول بالإباحة ، والقول بالوجوب ، ثم القول بالتوقف ، نلاحظ أن النصوص التي كانت مستند الاحتجاج لاتعطي بمجموعتها جزمًا بوجوب أو إباحة ، لأن منها ما دل الأمر فيه بعد الحظر على الإباحة ، ومنها ما دل فيه على الوجوب ، وإن كانت نصوص الإباحة تبدو أكثر لدى الاستقراء ، ولا يعني ذلك أن المخرج هو القول بالتوقف ، لأن وجود نصوص تعطي الإباحة ، ونصوص تعطي الوجوب ، ليس مقتضاه تجميد هذه النصوص بنوعها في انتظار بيان جديد .

---

(١) راجع المصدر السابق ( ٢٦٠ ) .



ولكن الذي يفرضه واقع دلالة الامر بعد الحظر في هذه النصوص - وهو ما تختاره رأياً في الموضوع - أن الامر في هذه الحال يدل على رفع الحظر والتحريم ، ورجوع المأمور به الى الحكم الذي كان له قبل ورود الحظر ، من إباحة ، أو وجوب ، أو غيرهما .

وذلك ما اختاره ابن الهمام وصرح به في « التحرير »<sup>(١)</sup> ذلك لأن الاستقراء للأوامر الواردة بعد الحظر والتحريم ، يدل على أن حكم المأمور به هو الحكم الذي كان ثابتاً له قبل ورود الحظر والتحريم ، والمتبوع لكتب الأحكام يجد الكثير من الامثلة على ما نقول .

فكما ذكرناه آنفاً نجد مجموعة من الأحكام ، منها المباح ، ومنها الواجب وهي أحكام دل عليها الامر بعد الحظر ، وكانت ثابتة للمأمور به قبل أن يرد الحظر .

١ - من ذلك : الاصطياد فإنه كان مباحاً ثم منع الشارع منه في حالة الاحرام بحيث لا يحل للحاج وهو محرم أن يصطاد ، ثم جاء الامر بالاصطياد بعد التحلل من الاحرام والانتفاء منه بقوله تعالى « وإذا حلتم فاصطادوا » وقد أسلفنا من قبل اتفاق العلماء على أن الامر في الآية للإباحة ، وهو الحكم نفسه الذي كان ثابتاً بالاصطياد قبل أن يرد عليه الحظر والتحريم . وقد جاء حكم الإباحة بالاصطياد في مجموعة من الاحكام الاخرى على لسان عدد من التابعين منهم عطاء ومجاهد ، فقد أخرج ابن أبي حاتم عن عطاء قال : ( خمس آيات من كتاب الله رخصة وليست بعزيمة « فكلوا

---

(١) راجع « التحرير مع التفرير والتجوير » : ( ٣٠٨/١ ) .

منها وأطعموا « فمن شاء أكل ومن شاء لم يأكل ، « وإذا حلبتم فاصطادوا » من شاء فعل ومن لم يشأ لم يفعل ، « ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام آخر » فمن شاء صام ومن شاء أفطر ، « فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً » إن شاء كاتب وإن شاء لم يفعل ، « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا » إن شاء انتشر وإن شاء لم ينتشر .<sup>(١)</sup> ) وقد ورد مثل ذلك عن مجاهد .

٢ - ومن ذلك أيضاً : زيارة القبور لتذكر الآخرة والاعتناظ بالموت فإنها من المستحب - وقد نهى الرسول عنها لحكمة تتعلق بالبعد عما قد يتصل بمظاهر الوثنية وعادات الجاهلية ، وبعد هذا النهي أمر بها من جديد حيث قال : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فقد أذن لمحمد في زيارة قبر أمه فزوروها فإنها تذكركم الآخرة »<sup>(٢)</sup> ومن المتفق عليه عند الجمهور أن زيارة القبور مستحبة وليست بواجب - ونقلنا تفصيلاً في ذلك عن ابن حزم<sup>(٣)</sup> - والندب الذي دل عليه الأمر بعد الحظر هو حكم الزيارة نفسه قبل ورود النهي .

٣ - ومنه : قتال المشركين ، وهو من الواجبات المعلومة في الشريعة ، وقد منع منه الشارع في الأشهر الحرم - كما أسلفنا - ثم أمر به بعد

(١) راجع « الدر المنثور » للسيوطي : ( ٢٥٥/٢ ) .

(٢) انظر ما سلف ( ص ٢٦٣ ج ٢ ) .

(٣) راجع « الإحكام » . ( ٥١/٢ ٥٢ ) « المغلى » لابن حزم :

( ١٠ / ٥ ) .

انقضاء تلك الأشهر بقوله سبحانه : « فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا  
المشركين حيث وجدتموهم » وليس من خلاف بين العلماء في أن قتال  
المشركين بعد انقضاء الأشهر الحرم واجب أخذاً من الأمر به بعد الحظر .  
وهذا الوجوب هو الحكم نفسه الذي كان ثابتاً له قبل الحظر والتحريم ،  
ولا يسقط عن المكلف إلا بعذر مشروع .

٤ - ومنه : الصلاة بالنسبة للحائض بعد أن تطهر ، فإن الصلاة في  
الأصل واجبة ، وجاء الحديث بنهي الحائض عن الصلاة أيام أقرائها وبعد  
هذا الحظر أمرها الرسول ﷺ بأن تصلي وذلك بقوله : « فإذا أدبرت  
فاغسلي عنك الدم وصلي » فهذا الأمر بعد الحظر دل على وجوب الصلاة  
للحائض ، وهو نفس الحكم الذي كان ثابتاً للصلاة قبل الحظر والتحريم .  
وهكذا نرى بما تقدم ، أن الحظر قرينة دالة على رفع الحكم الذي  
كان ثابتاً للأمور به قبل وروده . فإذا زال الحظر انتفى المانع الذي  
منع من الحكم السابق ، فبقي ما كان من قبل ، سواء أكان إباحة أم  
وجوباً ، حتى كان الشارع قال - كما ذكر ابن أمير الحاج - قد كنت  
منعت من كذا وقد رفعت ذلك المنع ، واستمر ما كان مشروعاً قبل  
المنع على الوجه الذي كان مشروعاً قبله <sup>(١)</sup> .

هذا : وإن الجزم بمدلول للأمر - هو الحكم نفسه الذي كان للأمور  
به قبل الحظر كما دل عليه الإستقراء - يدفع القول بالتوقف القائم على

---

(١) انظر « التقرير والتحجير » : ( ٣١٨/١ ) « الإباحة » للأستاذ

سلام المذكور : ( ص ٢٤٧ ) ،

التردد بين الإباحة والوجوب ... وفي الوقت نفسه لا يرفع الفائدة التي يمكن أن تترتب على القول بالإباحة ، أو القول بالوجوب ؛ ذلك لأن الاتفاق حاصل تقريباً على الأحكام التي تستنبط من النصوص المشتملة على أوامر واردة بعد الحظر .

وإذا حصل خلاف ما ، فموده في الغالب إلى تقديم القرينة التي يمكن أن تصرف الوجوب إلى الإباحة مثلاً أو العكس ، لأنه لا نزاع - كما قال التفتازاني - في الحمل على ما يقتضيه المقام عند انضمام القرينة <sup>(١)</sup> .

---

(١) راجع « التلويح مع التوضيح » : ( ١٥٦/١ ) .

## المبحث الثاني

### النهي

#### الطلب الأول

#### ماهية النهي ودلالاته

ذكرنا فيما قدمناه سابقاً ما لصيغ التكليف من أثر في تفسير النصوص واستنباط الأحكام ، مردّه إلى أن غالب الأحكام الشرعية قائم على طلب الفعل - وهو الأمر - ، وطلب الكف - وهو النهي - . وقد عرضنا « للأمر » وأهم ما يتصل به من بحوث ، ونعرض الآن « للنهي » وأهم ما يتعلق به كذلك .

#### تعريف النهي

النهي هو : القول الدال على طلب الامتناع من الفعل على جهة الاستعلاء . وهذا الطلب يكون بصيغة « لا تفعل » وهي صيغة النهي المعروفة كقوله تعالى : « وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ » (١) وقوله : « وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ » (٢) .

(١) « سورة الأنعام : ١٥١ » .

(٢) « سورة الأنعام : ١٥٢ » .

ويكون بد يحوي مجرّه. كما في صيغة الأمر 'دال على الكف ،  
كقوله تعالى في شأن تلبية نداء الجمعة « وذروا البيع » .

وكما في مادة النهي مثل قوله سبحانه « وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ » (١)  
وكما في لحن الخبرية المستعملة في النهي ، من طريق التحريم ، أو نفي  
الحل كقوله تعالى في شأن المحرمات من النساء : « مُحَرَّمَاتٌ عَلَيْكُمْ  
أَمْهَانُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ .. » الآية ، وقوله في شأن أخذ عوض من المطلقات :  
« وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً ... » (٢) الآية .

#### وجوه استعمال صيغة النهي :

وصيغة النهي في اللغة : حقيقة في طلب الترك واقتضائه - كما يقول  
الآمدي - ولكن ورد استعمالها على وجوه عدة (٣) .

منها التحريم ، كقوله تعالى : « وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى  
يُؤْمِنُوا .. » (٤) الآية ، وقوله : « وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ  
أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ » .

والكرهية : كقوله جل ثناؤه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا  
طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ لَكُمْ » (٥) .

والإرشاد : كقوله تعالى : « لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ  
تَسْأَلُونَ كُمْ » .

---

(١) « سورة النحل : ٩٠ » .

(٢) « سورة البقرة : ٢٩٩ » .

(٣) راجع « الإحكام في أصول الأحكام » : لأبي ( ٢٧٥/٢ ) .

(٤) « سورة الممتحنة : ٢٢٩ » .

(٥) « سورة المائدة : ٩٥ » .

وبيان العاقبة كقوله سبحانه : « ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون » <sup>(١)</sup> .

والدعاء : كقوله تعالى : « ربنا ولا تحمئنا مالا طاقته لنا به » <sup>(٢)</sup> .

والباس : كقوله جل وعلا « لا تعتذروا اليوم » <sup>(٣)</sup> .

والتحقير : كقوله سبحانه « لا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا » <sup>(٤)</sup> الآية

دلالة النهي :

لما كان النهي مقابلاً للأمر ، فكما اختلف العلماء في دلالة الأمر المجرد عن القرائن ، على الوجوب أو غيره ، اختلفوا في دلالة النهي المجرد عن القرائن ، على التحريم أو غيره ، والمذاهب هناك هي المذاهب هنا على التقابل . فذهب الجمهور إلى أن النهي المطلق - وهو المجرد عن القرائن - يدل على تحريم المنهي عنه على وجه الحقيقة ، ولا يدل على غير التحريم إلا بقرينة . فقوله تعالى : « ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمن » دل على تحريم زواج المسلم بالمشركات .

وقوله سبحانه : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » دل على تحريم الاعتداء على أموال الآخرين .

(١) « سورة إبراهيم : ٤٢ » .

(٢) « سورة البقرة : ٢٨٦ » .

(٣) « سورة النجم : ٦ » .

(٤) « سورة النور : ٣١ » .

فإذا توفرت القرينة ، صرف النهي عن التحريم إلى ذلك الوجه الذي دلت عليه تلك القرينة ، وذلك كما في قوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ » فإن النهي في قوله « ذَرُوا الْبَيْعَ » محمول عند بعض العلماء على الكراهة (١) وذلك لوجود القرينة التي صرفت النهي عن التحريم إلى الكراهة ، وهي أن النهي عن البيع ، ليس لحقيقته وذاته ، وإنما هو للتحوف من الاشتغال به عن أداء الواجب من تلبية النداء والمبادرة إلى الجمعة ، فسدأ للذريعة ، نهى المكلف عما قد يؤدي إلى إهمال ما هو واجب في حقه . ولذلك كان من لا يجب عليه حضور الجمعة ، لا ينهى عن البيع والشراء .

ولو تتبعنا وجوه الاستعمال التي أقبنا على ذكرها آنفاً ، لرأينا أن النهي إنما دل على غير التحريم لوجود القرينة الصارفة عن التحريم إلى غيره .

وذهب بعض علماء الأصول إلى أن النهي المجرد عن القرائن ، يدل على الكراهة على وجه الحقيقة ، ولا يدل على التحريم إلا بقرينة .

وذهب آخرون إلى أن النهي حقيقة في التحريم والكراهة على سبيل الإشتراك اللفظي ولا يدل على واحد منهما إلا بالقرينة . كما ذهب البعض إلى التوقف ؛ وذلك كالذي تقدم في الأمر . فما رأيناه من المذاهب هناك نراه هنا على طريق التقابل كما أسلفنا (٢) .

(١) انظر « تفسير القرطبي » : ( ١٠٨/١٨ ) « تفسير آيات الأحكام »

بشراف السابيس : ( ١٥٢/٤ ) .

(٢) قال المضد : ( والخلاف في أنه — يعني النهي — هل له صبغة ، —



## ما نوجهه في المسألة

والراجع في نظرنا هو ما ذهب إليه الجمهور ، من دلالة النهي المطلق على التحريم ، وهو ما يجب أن يكون الأساس في فهم ما ورد من النهي في نصوص الكتاب والسنة لاستنباط الأحكام ، ذلك لأن النهي المجرد عن القرائن موضوع لغة للدلالة حقيقة على طلب الترك على وجه الحتم والزموم - كما أشرنا من قبل - وعندما جاءت الشريعة التي أنزلت بلسان العرب ، أحاطت عدم الانتفاء عما ينهى عنه ، بإطار من الإلزام الشرعي إلى جانب الإلزام اللغوي ، فمن يفعل المنهى عنه مهدد بالعقوبة ، وموصوف بالعصيان والخروج على طاعة الله وطاعة رسوله ؛ وذلك لأنه خالف ما طلب منه .

وهكذا أصبح ما يدل عليه النهي لغة ، من طلب الترك على وجه الحتم والزموم ، هو التحريم في العرف الشرعي . وعلى هذا : فمن الممكن أن نقرر أن دلالة النهي على التحريم ، قائمة على اللغة والشرع .

وإذا كانت النصوص واردة بلسان العرب وعلى مقتضيات الخطاب عندهم ، ولما هي عاص مرتكبها محكوم عليه بالعقاب ؛ فإن من الطبيعي أن يفسر نهى الله ونهى رسوله في النصوص ، في ضوء اعتبار أن التحريم هو المعنى الحقيقي للنهي ، وعدم صرف هذا المعنى إلى غيره إلا بقرينة ،

---

- وفي صيفته أي ظاهرة في الخطر دون الكراهية أو بالعكس ، أو مشتركة أو المشترك ، أو موقوفة كما تقدم في صيغة الأمر ( راجع « مختصر المنهني مع المضد والسعد » : ( ٩٦-٩٥/٢ ) « التحرير مع التقرير والتجوير » : ( ٣٢٩/١ ) .

وذلك ما نجده عند الصعابة والتابعين ، فإن الآثار المروية عنهم تدل على أنهم كانوا يهتمون بالنهي على التحريم ، إلا إذا ثبت ما يصرف عنه إلى غيره<sup>(١)</sup> .

### دلالة النهي على التكرار والمبادرة

إذا كان الخلاف قد طال مداه في دلالة الأمر على الوحدة أو الكثرة ، ودلالته على الفور أو التراخي ، فإن الاتفاق حاصل تقريباً بين الأصوليين على أن النهي يدل على طلب الكف عن المنهي عنه باستمرار ، وعلى الفور الذي هو من مستلزمات الاستمرار ، وقد صححه الآمدي وابن الخياط وغيرهما<sup>(٢)</sup> . ونقل عن ابن برهان الإجماع عليه<sup>(٣)</sup> .

ذلك لأن ما يدل عليه النهي من الترك الحتمي لا يمكن أن يتحقق إلا باستغراق الأوقات كلها ، خلافاً للأمر الذي يمكن أن يتحقق مدلوله مرة . ولكن يبدو أن هناك قلة ذهبوا إلى أن النهي يدل على مطلق الكف من غير دلالة على الدوام والمرة ، كما في الأمر ، وهو عند الرازي في « المحصول »<sup>(٤)</sup> .

---

(١) راجع للشافعي في هذا « الرسالة » : ( ص ٣٤٣ ) « الأم » : ( ٢٦٥/٨ - ٢٦٧ ) « اختلاف الحديث » : ( ٢٣٨ - ٢٤١ ، ٢٥٤ - ٢٥٧ ) و « الإحكام » لابن حزم : ( ١٧/٣ - ١٨ ) .

(٢) راجع « الإحكام » للآمدي : ( ٢٨٤/٢ ) « مختصر المنتهى مع العضد والسعد » : ( ٩٨/٢ - ٩٩ ) .

(٣) انظر « التقرير والتحجير » : ( ٣٢٩/١ ) .

(٤) راجع « شرح المساج » للإسنوي : ( ٢٩٧/١ ) .

وحجتهم في ذلك أن النهي قد يرد للتكرار ، كقوله تعالى : « ولا تقربوا الزنى » ، وقد يرد لخلافه كقول الطبيب للمريض : ( لا تشرب اللبن ولا تأكل اللحم ) والاشتراك والمجاز خلاف الأصل فيكون حقيقة في القدر المشترك .

ولكن هذا مردود بأن الأمر غير النهي من هذه الناحية . فالأمر كما أسلفنا - يمكن أن يتحقق مدلوله - وهو طلب الفعل - مرة ، بينما النهي لا يمكن أن يتحقق مدلوله - وهو طلب الامتناع عن الفعل - إلا بالاستمرار الذي هو التكرار ليستغرق الأوقات كلها ، وهذا بطبيعة الحال يستلزم الفورية .

ثم إن عدم التكرار في المثال الذي أتوا به من كلام الطبيب ، إنما كان لقوينة المرض ، فكان الطبيب يقول للمريض : لا تفعل كذا مدة المرض ، والكلام في الأمر المجرد عن القرائن .

ويبدو أن الآمدي لم يعأ بمخافة القلة التي خالفت في هذه المسألة فقال : ( اتفق العقلاء على أن النهي عن الفعل يقتضي الانتهاء عنه دائماً خلافاً لبعض الشاذين )<sup>(١)</sup> . وتابعه في ذلك العضد الإيجي فقال : ( وقد خالف في ذلك شذوذ )<sup>(٢)</sup> وقال ابن الهمام : ( وموجبها - يعني صيغة النهي - الفور والتكرار ، أي الاستمرار ، خلافاً لشذوذ )<sup>(٣)</sup> .

---

(١) راجع « الإحكام » للآمدي : ( ٢٨٤/٢ ) « التقرير والتحجير » : ( ٣٢٩/١ ) .

(٢) راجع « شرح العضد المختصر المنهى مع حاشية السعد » : ( ٩٨/٢ - ٩٩ ) .

(٣) انظر « التحجير لابن الهمام مع شرحه التقرير والتحجير » : ( ٣٢٩/١ ) .

## وأينا في المسألة

والذي ظهر لنا أن ماذعبت إليه الأكثرية المطلقة من العلماء ، هو الحق ، لأن طبيعة الفعل غير طبيعة الامتناع . صحيح أن الأمر والنهي يشتركان في أن كلا منهما للطلب ، ولكن الأمر لطلب الفعل ، بينما النهي لطلب الترك والامتناع ، وما أحسب أحداً يقر أن الامتناع يمكن أن يتحقق بمرة ، ثم تكون الإباحة ، ونحتاج إلى قرينة جديدة تدل على طلب الترك من جديد .

ولذلك لا يخرج المكلف عن عهدة الامتناع في النهي ، إلا بالكف والامتناع عما نهى عنه حالاً وفي جميع الأوقات ، ومن نهى عن شيء ثم فعله ولو مرة واحدة في أي وقت من الأوقات ، لم يعتبر منتهياً عما نهى عن فعله ، ولا يمثل في طلب منه أن يكف عنه .

وهذا ما كان عليه السلف ؛ فقد نقل عنهم العلماء الاستدلال بالنهي على الترك مع اختلاف الأوقات دون تخصيص بوقت دون آخر .

ومن هنا اعتبر ابن برهان هذا القول في حيز الإجماع<sup>(١)</sup> ، ولم يعبأ الآمدي والعضد وابن الهمام - كما أسلفنا - بما حصل من مخالفة<sup>(٢)</sup> .

وهكذا فالأمر يدل على مطلق الطلب الذي يمكن أن يتحقق بمرة ، والنهي يقتضي الفور والتكرار .

**ما يدل عليه النهي بعد الوجوب وموقف الجويني :**

كما بحث العلماء دلالة الأمر بعد الحظر ، بحثوا دلالة النهي بعد

(١) راجع « التحرير مع التقرير والتحبير » : ( ٣٢٩/١ ) .

(٢) راجع « مختصر المنتهى مع العضد والسعد » : ( ٩٧/٢ - ٩٨ ) .

الوجوب ، وقد نقل الأستاذ أبو إسحق الاسفوايني الإجماع على أن النهي بعد الوجوب للحظر ، وليس للإباحة ؛ فالنهي حين يرد وقد سبقه الوجوب ، لا يعتبر هذا الوجوب السابق قرينة تصرف النهي عن التحريم إلى الإباحة <sup>(١)</sup> .

أما إمام الحرمين الذي توقف في دلالة الأمر بعد الحظر - كما ذكرنا سابقاً <sup>(٢)</sup> - فقد توقف في هذه المسألة أيضاً ، ولم يسلّم بما ذهب إليه الآخرون فقال في « البرهان » : ( ذكر الأستاذ أبو إسحق أن صيغة النهي بعد تقدم الوجوب محمولة على الحظر ، والوجوب السابق لا ينتهض قرينة في حمل النهي على رفع الوجوب ، وادعى الوفاق في ذلك ، ولست أرى ذلك مسلماً ، أما أنا : فسأحب ذيل الوقف عليه كما قدمته في صيغة الأمر بعد الحظر ، وما أرى المخالفين يسلّمون ذلك ) <sup>(٣)</sup> .

#### موقف ابن الهمام من إمام الحرمين :

ويرى ابن الهمام أن كلام إمام الحرمين لا يكون وجيهاً في دفع ما قاله الآخرون إلا بالطعن في نقل الإجماع على هذه المسألة ، ونقل الخلاف فيها ، إذ بتقدير صحة الإجماع على أن النهي بعد الوجوب ليس للإباحة ،

---

(١) راجع « التحرير لابن الهمام مع التقرير والتحجير » : ( ٣٢٩/١ ) .

(٢) انظر ما سلف ( ص ٣٦٩ ج ٢ ) .

(٣) راجع « البرهان » : ( ٦١/١ ) « التحرير مع التقرير والتحجير » :

( ٣٢٩/١ ) .

يلزم استقراء العلماء أن تقدم الوجوب على النهي ، ليس قرينة تصرف  
التحريم إلى الإباحة .

غير أن ابن أمير الحاج في شرحه لكلام ابن الهمام ، رأى أن ظاهر  
كلام إمام الحرمين ، يدل على أنه لم يقله إلا تخميناً ، فلا يقدح فيما نقله  
الأستاذ أبو إسحاق<sup>(١)</sup> .



---

(١) انظر « التقرير والتحجير شرح التحرير » : ( ٣٢٩/١ ) .

## الطلب الثاني

### أثر النهي في المنهي عنه

في أثر النهي في المنهي عنه نتناول أثر النهي في التصرفات الحسية وأثر النهي في التصرفات الشرعية بوجه عام ، ثم أثر النهي في العبادات والمعاملات .

**النهي عن التصرفات الحسية والنهي عن التصرفات الشرعية**

يرد النهي المطلق على نوعين :

الأول : نهـي عن التصرفات الحسية : وهي التي تعرف حساً ، ولا يتوقف حصولها وتحققها على الشرع ؛ كالزنا والقتل وشرب الخمر وأمثالها ، فإن تحققها لا يتوقف - كما قال العلماء - على الشرع لأنها كانت معلومة قبل الإسلام لأهل الملل جميعاً .

الثاني : النهي عن التصرفات الشرعية : وهي التي لا تعرف إلا من طريق الشرع ؛ فهي أمور وضعها الشارع لتترتب عليها آثار دينية وأخروية ، في مصلحة الفرد والجماعة ، وحدد لها أركاناً وشروطاً لا يعتبر - إلا بها - أثر النهي في العبادات والمعاملات ؛ وذلك كالصلاة والصوم والبيع وما إلى ذلك .

فإن كون الصلاة والصوم قربة وعبادة على هذه الهيئة ، وكون البيع

على الشكل الذي وصفه الإسلام بالحل ، لم يكن معلوماً قبل الشرع .  
وقد يرد على ذلك أن من يصلي ويبيع ، يعلم حساً أنه يفعل ذلك  
كما يعلم شرب الخمر والقتل .

ولكن هذا الإيراد مدفوع بأن الذي يأتي من طريق الحس ، هو  
معرفة أنها أفعال من حيث هي أفعال ، أما من حيث كونها صلاة  
وعقداً حتى كانت الصلاة سبب ثواب ، وعقد البيع سبب ملك ، فلا  
يعرف إلا بالشرع الذي حدد هذه الأمور بأركانها وشروطها ، وما يصح  
منها وما لا يصح<sup>(١)</sup> .

وإذا علمنا أن النهي يكون عن التصرفات الحسية ، ويكون عن  
التصرفات الشرعية ، فمن الخير أن نبين أن ما ذكرناه عن مدلول الأمر في  
التحريم ، إنما يشمل التصرفات بنوعها من ناحية طلب الامتناع عنها .

ولكن له أثراً خاصاً في التصرفات الشرعية ، من عبادات ومعاملات ؛  
وذلك من ناحية ما يترتب عليها من أحكام نبتت بالشرع ، وهذا الأثر  
اختلف مذاهب العلماء فيه . وبيان ذلك فيما يلي :

#### أثر النهي في العبادات والمعاملات :

يرى المتتبع لموارد الأحكام في نصوص الكتاب والسنة ، أن  
الشارع قد ينهى في حالات خاصة عن بعض الأعمال المشروعة للمكلف !  
كالصلاة ، والصيام ، والبيع ، والنكاح وغيرها من عبادات ومعاملات .  
وقد اختلف العلماء في أثر نهى الشارع عن هذه الأعمال من حيث

---

(١) راجع « أصول البزدوي مع كشف الأمرار » : ( ١ / ٣٥٧ ) .



بقائها بعد النهي مشروعة ، تترتب عليها آثارها ، أو غير مشروعة ، فلا تترتب عليها تلك الآثار .

وبيان انجازات العلماء في هذه المسألة ، يقتضينا أن نعرض للنهي في حالتين :

الأولى : حالة الإطلاق : وهي ما إذا ورد دون أن ترافقه قرينة تشعر بأن النهي عن العمل كان لذات المنهي عنه ، أو لغيره .

الثانية : حالة وروده مع قرينة تشعر أن النهي عن العمل كان لذات المنهي عنه ، أو وصفه ، أو أمر خارج عنه <sup>(١)</sup> .

#### أولاً - حالة ورود النهي مطلقاً

فإذا ورد النهي مطلقاً دون أي قرينة تشعر بما ذكرنا : فالعلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب :

أ - لقد ذهب جماهير الفقهاء من أصحاب الشافعي ، ومالك ، والحنابلة وجميع أهل الظاهر ، إلى أن النهي في هذا الحال ، يدل على فساد المنهي عنه وبطلانه ؛ سواء أكان ذلك في العبادات أم في المعاملات ، ونسب الآمدي هذا القول إلى بعض الحنفية أيضاً <sup>(٢)</sup> .

ب - وذهب الحنفية ، وبعض محققي الشافعية كالقفال الشاذلي ، وإمام الحرمين ، إلى أن النهي في هذه الحال لا يقتضي فساد المنهي عنه ، وإلى

---

(١) راجع « الإحكام » للآمدي : ( ٢٧٥/٢ ) « التحرير مع التقرير والتحجير » : ( ٣٢٩/١ ) .

(٢) راجع « الإحكام » للآمدي : ( ٢٧٥/٢ - ٢٧٦ ) « أصول البزدوي مع كشف الأمرار » : ( ٢٥٧/١ ) فابعدا .

ذلك أيضاً ذهب بعض المعتزلة كأبي عبد الله البصري ، والقاضي عبد الجبار ، وهو الصحيح عند الزيدية وبعض الإباضية (١) .

ج - وقال قوم : إن النهي يقتضي الفساد في العبادات دون المعاملات . وقد ذهب إليه الغزالي وأبو الحسين البصري والرازي وابن الملاهي وآخرون (٢) .

### مسلك القائلين باقتضاء الفساد مطلقاً

وقد استدلل الشافعية ومن معهم على ما ذهبوا إليه : بأن الشارع عندما ينهى المكلف عن عمل ما نهياً مطلقاً ، دون أن يقيد بما يدل أنه لذات المنهي عنه ، أو لغيره من صفة عرضت له ، أو أمر خارج عنه ؛ فإن ذلك النهي يكون منصّباً على ذات الشيء من طريق الحقيقة ؛ لأن المطلق ينصرف إلى السكامل ، والكمال في النهي عن الشيء إنما يكون لذاته فلا ينصرف إلى غيره إلا مجازاً ، وذلك يحتاج إلى دليل .

فإذا قام دليل على خلاف ما صرف إليه النهي المطلق ، وهو ذات الشيء المنهي عنه ، توجه النهي إلى ما قام الدليل عليه ، كأن يكون

(١) راجع « الإحكام » للآمدي : ( ٢٧٥/٢ - ٢٧٦ ) « كشف الأبرار » لعبد العزيز البخاري : ( ٢٥٦/١ ) « منهاج الوصول إلى شرح معيار العقول » في أ . ل . الزيدية : ( ص ٢٣ ) مخطوطة دار الكتب المصرية « طلعة الشمس » للشمس الإناضي : ( ٧٢/١ - ٧٣ ) .

(٢) راجع « المستصفى » : ( ٩/٢ - ١١ ) « الإحكام في أصول الأحكام » للآمدي : ( ٢٧٦/٢ ) « إرشاد الفحول » : ( ١٠٠ ) .

لموصف مجاور ينفك عن الفعل المنهي عنه<sup>(١)</sup> .

على أن من العلماء - كما سيأتي - من لا يفرق بين الحالين : حالة قيام الدليل على إرادته غير الذات ، أو عدم قيامه . ومن هؤلاء أهل الظاهر والحنابلة<sup>(٢)</sup> .

ثم إن سلامة التصرفات الشرعية من عبادات ومعاملات ، إنما تُستمد من حكم الشارع بصحتها ؛ لاستيفائها ما حدد لها في أوامره ونواهيه ، كي تكون صحيحة ، والنهي مع الإقرار بسلامتها ، مدعاة لتناقض تنزهه عنه أحكام الشارع .

#### مسلك القائلين بعدم اقتضاء الفساد

أما عدم اقتضاء الفساد : فقد استدل له بأن المراد بالفساد ، تخلف الأحكام عن تلك التصرفات المشروعة ، وخروج هذه التصرفات عن كونها أسباباً للأحكام . والفساد بهذا المعنى لا يقتضيه النهي في المنهي عنه ؛ لأن النهي عن العمل لا يكون مناقضاً لمشروعيته على هذا التفسير ، فلو صرح الشارع وقال : نهيتك عن الطلاق في الحيض لعينه لكن إن فعلت بانث زوجتك . ونهيتك عن إزالة النجاسة عن الثوب بالمساء المغصوب ، لكن إن فعلت طهر الثوب . ونهيتك عن ذبح شاة الغير بسكين الغير من غير إذن ، لكن إن فعلت حلت الذبيحة ؛ فشيء من هذا ليس يمتنع ولا يتناقض ، بخلاف

(١) راجع « مختصر المنتهى مع الفضد والسعد » : ( ٩٥/٢ - ٩٧ )

« أسباب اختلاف الفقهاء » لأستذا الحنيف : ( ص ١٢٥ - ١٢٦ ) .

(٢) راجع « الإحكام » لابن حزم : ( ٥٩ - ٦١ ) فابعدا « المدخل »

لبدران : ( ص ١٠٤ ) .

قوله : حرمت عليك الطلاق ، وأمرتك به ، أو أوجبتك لك ، وحرمت عليك الاستيلاء لجارية الابن وأوجبتك عليك ، فإن ذلك متناقض لا يعقل ؛ لأن التحريم يضاد الإيجاب ، ولكن لا يضاد هذا الإيجاب كون المحرم منصوباً علامة الملك والحل وسائر لأحكام<sup>(١)</sup> .

ثم أت الفساد في المنهي عنه : إما أن يدل من جهة اللغة ، وإما أن يدل من جهة الشرع .

أما من حيث اللغة : فالأحكام الشرعية لا يناسبها اللفظ - كما يقول الغزالي - من حيث وضع اللسان ، إذ يعقل أن يقول العربي : هذا العقد الذي يفيد الملك والأحكام ، إياك أن تفعله وتقوم عليه .

وأما من حيث الشرع : فلم يبق دليل على أن المنهي يقتضي فساد المنهي عنه<sup>(٢)</sup> .

واحتج صاحب « منهاج الوصول » من الزيدية أيضاً بأن المنهي لا يكفي في اقتضاء الفساد ، بل لابد من الدليل ؛ فبعد أن قرأنا هذا القول هو الصحيح عندهم قال : ( والحجة لنا على تصحيحه أن معنى كون الشيء فاسداً أنه لم يقع موقع الصحيح في سقوط القضاء واقتضاء التمليك ، والمعلوم أن المنهي عنه قد يقع صحيحاً كطلاق البدعة ، والبيع وقت النداء ، فلا يكفي المنهي في اقتضاء الفساد ، بل لابد من الدليل ،

---

(١) راجع « المستصفى » للغزالي : ( ٢٥/٢ - ٢٦ ) « الفصول اللؤلؤية » في أصول الزيدية : ( من ٦٣ ) غطوطة دار الكتب المصرية .

(٢) راجع « المستصفى » : ( ٢٦/٢ ) .

إذ لفظ النهي لا يفيد كماً ذكرنا من أن النهي عنه قد يصح ( ١١ ) .

ثم إن النهي عن العبادة بعد أمر المكلف بها ، يجعل الأمر والنهي واودين على محل واحد ، فيقع التناقض ، وقد ذكر الغزالي ( أن النهي يضاد كون النهي عنه قرينة وطاعة ؛ لأن الطاعة عبارة عما يوافق الأمر ، والأمر والنهي متضادان ) ( ١٢ ) .

وهكذا يكون النهي عن أفعال العبادة ، مستوجباً بطلانها وعدم مشروعيتها .

### ثانياً - حالة ورود النهي مع قرينة

أما إذا ورد النهي مقترباً بما يدل على أنه لذات النهي عنه ، أو لغيره ، فذلك لا يعدو حالات ثلاث : عرض العلماء في كل واحدة منها لأثر ذلك النهي في النهي عنه ، واختلفت آراؤهم في بعض ذلك ( ١٣ ) .

---

( ١ ) راجع « منهاج الوصول إلى شرح معيار العقول » : ( ص ٢٣ ) مخطوطة دار الكتب المصرية .

( ٢ ) انظر « المستقصى » : ( ٣٠/٢ ) .

( ٣ ) لح صاحب « التلويح » هذه الحالات وضم إليها حالة إطلاق النهي بلا قرينة فقال : ( الفعل الشرعي المنهي عنه إن دل دليل على أن قبحه لعينه فباطل ، وإن دل دليل على أنه لغيره فذلك : إن كان مجاوراً فصحيح مكروه وإن كان وصفاً ففساد عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وباطل عند الشافعي رحمه الله تعالى ، وإن لم يدل الدليل على أن قبحه لعينه يفسد بوصفه لعدم قيام الدليل على أن القبح لوصفه ) « التلويح » للتفتازاني : ( ٢١٦/١ ) وانظر « منهاج الوصول » في أصول الزيدية : ( ص ٢٣ ) « طلعة الشمس » : ( ٦٩/١ - ٧٢ ) « الفصول الاثنا عشر » في أصول الزيدية : ( ص ٦٣ ) .

وقد ترتب على اتفاقهم واختلافهم آثار واضحة في الأحكام التي بنيت على ما ذهب إليه كل فريق .

وفيما يلي بيان هذه الحالات ، وموقف العلماء من كل واحدة منها ، والآثار التي ترتبت على ذلك في بعض الأحكام .

الحالة الأولى - أن يكون النهي عن العمل لذاته وحقيقته ، سواء أكان ذلك في الأفعال ، أم في عقود المعاملات والأنكحة .

وذلك كالنهي عن الزواج بالمحارم في قوله تعالى : « مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ ... » الآية . وكالنهي عن بيع الميتة التي هي حوام بنص قوله تعالى : « مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ ... » الآية . والتي جاء النص على حرمة بيعها بقوله عليه الصلاة والسلام : « إِنْ أَلَّفَ اللَّهُ حَرَمَ بَيْعِ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ ... » الحديث (١) .

وكالنهي عن بيع المضامين والملاقيح وحبل الجبل . فقد روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ نهى عن بيع المضامين ، والملاقيح ، وحبل الجبل (٢) .

---

(١) أخرج الإمام أحمد وأصحاب الكتب الستة عن جابر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : « إِنْ أَلَّفَ اللَّهُ حَرَمَ بَيْعِ الْخَمْرِ ، وَالْمَيْتَةِ ، وَالْخَنْزِيرِ ، وَالْأَصْنَامِ ، فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَرَأَيْتَ شَحُومَ الْمَيْتَةِ ، فَإِنَّهُ يَطْلَى بِهَا السُّفْنُ ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ ؟ فَقَالَ : لَا ، هُوَ حَرَامٌ ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ : قَاتِلِ اللَّهُ الْيَهُودَ ، إِنْ أَلَّفَ اللَّهُ لَهَا حَرَمَ شَحُومِهَا جَلَوْهُ ، ثُمَّ بَاعَوْهُ ، فَأَكَلُوا ثَنَّهُ » جلوه بفتح الجيم والميم : أذابوه . والجحيل : الشحم المذاب .

(٢) أخرجه الطبراني في معجمه والبيهقي في مسنده . وانظر « نصب الراية » : ( ١٠/٤ ) .

وعن ابن عمر « أن رسول الله ﷺ نهي عن بيع حبل الحبلية وكان يبعاً يبتاعه أهل الجاهلية . كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم ينتج الذي في بطنها » (١) .

وعن سعيد بن المسيب أنه قال : « لا ربا في الحيوان ، وإنما نهي من الحيوان عن ثلاثة : عن المضامين والملاقيح وحبل الحبلية ، والمضامين يبع ما في بطون إناث الإبل ، والملاقيح يبع ما في ظهور الجمل » (٢) .

(١) أخرجه البخاري ومسلم ، وفي لفظ لها « وحبل الحبلية أن تنتج الناقة ثم تحمل التي نتجت » وفي لفظ للبخاري « ثم تحمل التي نتجت » انظر « فتح الباري » و « فصب الرأية » : ( ١١/٤ ) . والمضامين : جمع مضمون وهو ما في أصلاب الفحول من الماء . والملاقيح : جمع ملقوحة وهي ما في البطن من الجنين . يقال : لقحت الناقة وولدها ملقوح به ، إلا أنهم استعملوه بحذف الجار . وحكى الأزهرى عن ابن الأعرابي أنها جمع ملقوح أيضاً ، وحبل الحبلية : — بفتح الباء والحاء جمع حابل كفسقة جمع فاسق — ولد الأنثى التي ماتزال في بطن أمها . وقد كانوا في الجاهلية يبيعون الجنين في صورة من هذه الصور وجاءت الشريعة فحرمت ذلك كما بينته الأحاديث . وانظر « النهاية » لابن الأثير : ( ٦٣/٤/٢٦/٣ ) .

(٢) رواه مالك في « الموطأ » . وجاء بعده : قال مالك : ( لا ينبغي أن يشتري أحد شيئاً من الحيوان بعينه إذا كان غائباً عنه . وإن كان قد رآه ورضيه على أن ينقذ منه لا قريباً ولا بعيداً قال مالك : وإنما كره ذلك ؛ لأن البائع ينتفع به لئمن ولا بدري هل توجد تلك السلعة على ما رآها المبتاع أم لا فلذلك كره ذلك ، ولا بأس به إذا كان مضموناً موصوفاً ) « الموطأ » مع المنتقى : ( ٢٢/٥ ) وانظر « الهداية وفتح القدير » : ( ١٩٢/٥ ) « التوضيح مع التلويح » : ( ٢٢٠/١ ) .

ومثل ذلك في العبادات النهي عن صلاة المحدث .. الخ .  
فالنهي في كل من هذه الأعمال المذكورة ، نهى عن العمل لذاته وحقيقته ؛  
وذلك لما هو واقع من الخلل في أركانه .

والعلماء متفقون على أن هذا النوع من النهي ، يقتضي بطلان المنهي  
عنه ؛ فإذا أتى به المكلف يقع باطلاً غير مشروع أصلاً ، فلا يترب عليه  
أي أثر من الآثار التي رتبها الشارع على العمل المشروع ، فلا يمنع وجوب  
القضاء في العبادة ، ولا ينتج في العقود فلا يكون البيع مثلاً سبباً للملك ؛  
والتزوج بالمحرم لا ينعقد ، فلا يثبت به نسب ، ولا مصاهرة ، ولا توارث  
لانعدام محل العقد .

وصلاة المحدث باطلة لانعدام ركن الطهارة فلا يترب عليها ثواب  
ولا تسقط بها الفريضة .

وبيع الميتة باطل أيضاً ؛ لاختلال ركن من أركان العقد وهو  
المبيع . وقل مثل ذلك في المضامين والملاقيح وحبل الحبلية ؛ فمحل العقد  
- وهو المبيع - معدوم وانعدام المحل أبطل شرعية هذا البيع فلم يكن  
سبباً من أسباب الملك الذي لا يقوم إلا بالمحل <sup>(١)</sup> .

---

(١) قال ابن هبيرة في شأن المضامين والملاقيح وحبل الحبلية : ( واتفقوا  
- يعني أرباب المذاهب - على أن بيع المضامين - وهو بيع ما في بطون  
الأنعام - وبيع الملاقيح - وهو بيع ما في ظهورها - وبيع حبل الحبلية -  
وهو نتاج الجنين - باطل ) . راجع « الافصاح عن معاني الصحاح » لابن  
هبيرة الحنبلي : ( ص ١٨٦ ) وانظر ابن الهمام في « فتح القدير » حيث يقول :  
( وإنما بطل هذا البيع فمضى أن لا تلد تلك الناقة أو تموت قبل ذلك ) ( ١٩٢/٥ ) -



وبما استدل به العلماء على ما اتفقوا عليه من أن النهي عن العمل لذاته وحقيقته ، يقتضي بطلان والفساد ، قوله عليه الصلاة والسلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » <sup>(١)</sup> والمنهي عنه هو على غير أمر الشارع قطعاً ، إذ المنهي عنه ليس مأموراً به ، ولذلك يكون مردوداً بنص الحديث ، أي باطلاً لا حكم له ، فهو معدوم المشروعية أصلاً لا يتوجب عليه أي أثر من آثار العمل المشروع <sup>(٢)</sup> .

ثم إن الصحابة ومن بعدهم كانوا دائماً يستدلون على بطلان الأفعال والعقود بنهي الشارع عنها من غير تكثير من أحد منهم ، وذلك كاستدلال ابن عمر على بطلان نكاح المشركات بقوله تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن » ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ،

---

(١) أخرجه من رواية عائشة أحد في مسنده ومسلم وعلقه البخاري في صحيحه .

(٢) جاء في « فيض القدير » للناوي : ( وفيه - يعني الحديث - دليل للقاعدة الأصولية أن مطلق النهي يقتضي الفساد ؛ لأن المنهي عنه محترع محدث ، وقد حكم عليه بالرد المستلزم للفساد ، قال الشيخ ابن حجر الهيتمي : وزعم أن القواعد الكلية لا تثبت بخبر الواحد باطل ، قال العلائي : وفيه أيضاً دليل على اعتبار ما المسلمون عليه من جهة الأمر الشرعي أو العادة المستقرة ؛ فإن عموم قوله : « ليس عليه أمرنا » يشمل ) قال : ( وهذا الحديث أصل من أصول الشريعة ) . انظر « فيض القدير شرح الجامع الصغير » للسيوطي : ( ١٨٢/٦ - ١٨٣ ) .

واستدلّاهم على تحريم الربا بما ورد من النهي في الكتاب والسنة ، ومثل ذلك كثير <sup>(١)</sup> .

الحالة الثانية - أن يكون النهي عن العمل لوصف مجاور ينفك عنه ، فهو غير لازم له ، كالنهي عن الصلاة في الثوب المسروق <sup>(٢)</sup> والصلاة في الأرض المفصوبة <sup>(٣)</sup> ، والنهي عن البيع وقت النداء للجمعة <sup>(٤)</sup> ، والنهي عن الوطء في الحيض <sup>(٥)</sup> . . . ففي هذه الحال يرى جمهور العلماء أن النهي لا يقتضي بطلان العمل ولا فساد ، بل يبقى صحيحاً يتصف بالمشروعية وتترتب عليه آثاره المقصودة منه ، إلا أنه يكون مكروهاً فيترتب على فاعله الإثم .

وذلك لأن جهة المشروعية فيه تخالف جهة النهي فلا تلازم بينهما ؛ إذ أن مخالفة رغبة الشارع تستوجب الإثم ولكن لا تستوجب عدم ترتب الأثر ، وهكذا تترتب الآثار على العمل المنهي عنه في هذه الحال باعتبار وقوعه كاملاً على وجه الحقيقة حسباً رمم الشارع .

---

(١) راجع « مختصر المنتهى مع العضد والسعد » : ( ٩٦/٢ ) -  
الأمدي في « الأحكام » : ( ٢٧٩/٢ - ٢٨٢ ) « إرشاد الفحول » :  
( ص ١٠٤ ) .

(٢) راجع « الفروق » للفرافي : ( ٨٥/٢ ) .

(٣) راجع « المذهب » للشيرازي : ( ٦٤/١ ) « التوضيح مع  
التلويح » : ( ٢١٧/١ ) .

(٤) انظر « المذهب » للشيرازي : ( ١١٠/١ ) « أصول السرخسي » :  
( ٨١/١ ) .

(٥) راجع « التوضيح مع التلويح » : ( ٢١٦/١ ) .

أما المكلف : فيناله الإثم ، لما صاحب العمل من مخالفة رغبة الشارع التي هي خارجة عن تلك الحقيقة <sup>(١)</sup> . فالوطء في الحيض ترتب عليه آثاره وإن أثم فاعله ؛ فتعتبر الزوجة الموطوءة في الحيض مدخولاً بها حقيقة ، وتحل لزوجها الأول الذي طلقها ثلاثاً من قبل .

والصلاة في الأرض المغصوبة تخرج المكلف عن العهدة ، ولكنه يأثم بسبب مجاورها من الغصب . وكذلك الصلاة في الثوب المسروق ، والبيع يوم الجمعة وقت النداء يفيد آثاره <sup>(٢)</sup> .

فالنهي مثلاً عن البيع وقت النداء يوم الجمعة بقوله تعالى : « وَذَرُوا الْبَيْعَ » ، إنما كان لئلا يقع الاخلال بالسعي الواجب إلى الجمعة - كما أسلفنا - وهو أمر مجاور للبيع قابل للانقضاء عنه ؛ فإن البيع يوجد بدون الاخلال بالسعي بأن يتبايع المتبايعان في الطريق ذاهبين إليها ، والاخلال بالسعي يوجد بدون المبيع بأن يمكثا في الطريق من غير بيع .

وقد فصل أبو إسحاق الشيرازي في حكم البيع يوم الجمعة ، فقرر أن البيع إن كان قبل الزوال ، لم يكره للمكلف ، وإن كان بعد الزوال وقبل ظهور الإمام كرهه ؛ فإن ظهر الإمام وأذن المؤذن ، حرم لقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ » .

---

(١) راجع « أصول المرخسي » : ( ٨١/١ ) « الفروق » للقرافي : ( ٨٤/٢ ) .

(٢) راجع « أصول المرخسي » : ( ٨١/١ ) « التحرير مع التقرير والتحجير » : ( ٣٣٠/١ ) « التوضيح مع التلويح » : ( ٢١٦/١ ) .

وقال الشيرازي : ( فإن تباع رجلان أحدهما من أهل فرض الجمعة والآخر ليس من أهل الفرض أتما جميعاً ؛ لأن أحدهما توجه عليه الفرض وقد اشتغل عنه ، والآخر شغله عن الفرض ) ثم قرر رحمه الله أن البيع لا يبطل ؛ لأن النهي لا يختص بالعقد ، فلم يمنع الصحة كالصلاة في الأرض المغصوبة (١) .

### موقف الحنابلة والظاهرية

أما الحنابلة والظاهرية : فقد سوا بين الأصل وغيره من وصف أو أمر خارج عنه في موارد النهي كلها ؛ فلا فرق بين أن يكون النهي لذات المنهي عنه أو لوصفه أو لأمر خارج عنه . واستدلوا لذلك بأن النهي يعتمد المفاسد ، فتي ورد النهي بطل التصرف ، وأصبح معدوماً شرعاً والمعدوم شرعاً كالمعدوم حساً ؛ لأن العمل في هذه الحال يقع على خلاف ما يطلب الشارع (٢) .

فالصلاة في ثوب مفضوب ، أو في دار مغصوبة ، هي معدومة شرعاً فإذا أتى بها المكلف وقعت باطلة ؛ لأنها غير مشروعة فلم يترتب عليها أثرها الشرعي .

قال ابن حزم في « الإحكام » : ( وكل أمر علق بوصف ما ، لا يتم ذلك العمل المأمور به إلا بما علق به ، فلم يأت به المأمور كما أمر : فلم

---

(١) راجع « المذهب » للشيرازي : ( ١١٠/١ ) وانظر « أصول الرخسي » :

( ٨١/١ ) « قواعد الاحكام » للعز بن عبد السلام : ( ٢٢/٣ - ٢٤ ) .

(٢) راجع « الإحكام » لابن حزم : ( ٥٩/٣ - ٦١ ) « الإحكام »

للأمدي : ( ٢٧٦/٢ ) « الفروق » للقرافي : ( ٨٤/٢ ) .

بفعل ما أمر به فهو باق عليه وهو عاص بما فعل ، والمعصية لا تتوب عن الطاعة ولا بشكل ذلك في عقل ذي عقل ( ١ ) .

وقد أتى ابن حزم بعدد من المسائل ومنها الصلاة في ثوب مغصوب أو في دار مغصوبة وستأتي في آثار الاختلاف .

### رأينا في الموضوع

والذي يظهر لنا أن الحنابلة والظاهرية لم يأتوا بما يقنع في دعواهم اقتضاء النهي بقتضي الفساد في المنهي عنه لأمر خارج .

فالجمهور لا يغفلون أثر النهي في الشريعة ، ولكن إذا تبين أن النهي لم يكن لذات العمل الشرعي المنهي عنه أو لوصفه - على خلاف فيه - فعنى ذلك أن المكلف إذا أتى بهذا العمل ، فقد حصلت حقيقة المأمور به ؛ فالصلاة من حيث هي صلاة ، تقع على حقيقتها في الأرض المغصوبة ويبقى النهي منصبا على الجنابة على الغير بغصب أرضه ، فهو أمر مجاور لا يؤثر في صحة الحكم ، فالصلاة صحيحة وإثم الغصب ثابت على المغتصب .  
الحالة الثالثة - أن يكون النهي لوصف لازم للمنهي عنه : كالنهي عن صوم يوم العيد ، والنهي عن البيع المشتعل على الربا ، والبيع بشرط يخالف مقتضى العقد كما سيأتي ( ٢ ) .

وقد اختلفت أنظار العلماء في هذه المسألة :

---

( ١ ) راجع « الإحكام » لابن حزم : ( ٥٩/٣ - ٦٠ ) .

( ٢ ) انظر « أصول الرخسي » : ( ٨٠/١ ) فابعدا « المذهب »

للشبراوي : ( ٢٦٨/١ ) .

## مسلك الجمهور

فذهب الجمهور إلى أن النهي عن العمل لوصف لازم له ، يقتضي فساد كل من أصل العمل ووصفه ، ويطلقون عليه اسم « الفاسد » و « الباطل » ، وبذلك يكون نظير النهي عن العمل لذاته فهو مثله غير مشروع ، ولا يترتب عليه أي أثر من آثاره المقصودة منه . وهكذا يقررون أن النهي عن العمل لذاته ، والنهي عنه لوصفه اللازم له ، سيان في اقتضاء فساد النهي عنه وبطلانه ، واعتباره غير مشروع لا بأصله ولا بوصفه .

## مسلك الحنفية

وذهب الحنفية إلى أن النهي في هذه الحال يقتضي فساد الوصف فقط . أما أصل العمل : فهو باق على مشروعيته ، ويطلقون عليه اسم « الفاسد » ويرتبون عليه بعض الآثار دون بعض .

فصوم يومي الفطر والنحر وأيام التشريق <sup>(١)</sup> ، والبيع المشتمل على الربا ، والبيع بشرط يخالف مقتضى العقد <sup>(٢)</sup> : هي من قبيل « الباطل » عند الجمهور ، و « الفاسد » عند الحنفية .

---

(١) روى أحمد والبخاري ومسلم عن أبي سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه نهي عن صوم يومين : يوم الفطر ، ويوم النحر » ولأحمد عن سعد بن أبي وقاص قال : « أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتأدي أيام مني أنها أيام أكل وشرب ولا صوم فيها ، يعني أيام التشريق » والدارقطني عن أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن صوم خمسة أيام في السنة يوم الفطر ويوم النحر وثلاثة أيام التشريق » .

(٢) أخرجه الطبراني في « معجم الأوسط » أن النبي صلى الله عليه وسلم « نهي عن بيع وشرط » « نصب إرابة » : ( ١٧٠٤ ) .

## ما استدل به الجمهور

وقد استدل الجمهور على ما ذهبوا إليه ، بأن طلب الشارع تلك الأمور الشرعية ، ونفيه أن تكون متصفة بوصف خاص ، كما في النهي عن صوم يوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق ، وكما في النهي عن البيع بشرط يخالف مقتضى العقد ، حيث ثبت في الصحيح - كما تقدم - أن الرسول ﷺ نهي عن بيع وشرط ، وكالذي نراه في كثير من المنهيات ، يدل بوضوح على أن الشارع إنما يريد القيام بالعمل الذي أمر به ، خالياً عن ذلك الوصف المنهي عنه .

فإن وقع العمل الأمور به متصفاً بالوصف المنهي عنه ، لا يعتبر أنه ذلك العمل الذي طلبه الشارع ؛ ولذا لا ينبغي عليه الأثر الذي رتبته على وجوده وقصدته منه ؛ لأنه غير مشروع ، باعتبار أن مطلق النهي يعني انعدام كون المنهي عنه مشروعاً . وصفة القبح في المنهي عنه - وإن كانت لمعنى اتصل به وصفاً - فذلك دليل على أنه لم يبق مشروعاً ؛ لأن ذلك الوصف لا يفارق المنهي عنه ، ومع وجوده لا يكون مشروعاً ، فيه يخرج من أن يكون مشروعاً أصلاً<sup>(١)</sup> وقد قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد »<sup>(٢)</sup> .

---

(١) راجع « أصول السرخسي » : ( ٨٢/١ - ٨٣ ) « منهاج الوصول » للبيضاوي وشرحه للإسنوي : ( ٧٤/١ ) فابعدهما مع البدخشي « سلم الوصول لشرح نهاية السؤل » للشيخ محمد بن خيثم المطيعي : ( ٢٩٦/٢ ) فابعدهما .  
(٢) انظر ما سلف ( ٣٩٦ ج ٢ ) .

ثم إن المنقول عن السلف احتجاجهم بالنهي على بطلان بعض التصرفات  
الشرعية : فقد احتج عمر على أن نكاح المشرك باطل بقوله تعالى :  
« ولا تتكحوا المشركين حتى يؤمن » ولم ينكر عليه منكر<sup>(١)</sup> .

واحتج الصحابة على بطلان عقود الربا بقوله تعالى : « وأحل الله  
البيع وحرم الربا » وقوله سبحانه : « وذروا ما بقي من الربا » وقول  
الرسول عليه السلام في حديث الأشياء الستة : « لا تبيعوا الذهب  
بالذهب ... »<sup>(٢)</sup> الحديث .

### ما استدل به الحنفية

يرى الحنفية أن كون النهي عن الأمر الشرعي لوصفه ، يقتضي مشروعيته  
بأصله ؛ فالنهي عنه لوصفه ، لا يستوي مع النهي عنه لذاته وحقيقته ؛ لأنه  
لو كان الأمر كذلك لامتنع المسمى - وهو ذلك الأمر المشروع - لامتناع  
كونه قبيحاً لعينه ، حال كونه مشروعاً أمر به الشارع<sup>(٣)</sup> .

فمثلاً : النهي عن صوم العيد : معناه أمر الشارع المكلف بالامتناع  
عن إحداث صيام يوم العيد على وضعه الشرعي ؛ فلو اعتبر النهي عن  
الصيام ، نهياً لذات الصوم وحقيقته ، لكان الصيام يوم العيد قبيحاً لذاته ،  
أي لأنه صيام ، ولا يمكن أن يكون ذلك في عرف الشريعة وقواعدها ؛  
لأن الصيام لذاته عبادة رتب الشارع على فعلها الثواب ، ولا يمكن أن

(١) راجع « روضة الناظر » لابن قدامة : ( ١٤٤/٢ ) « الإحكام »  
للأمدي : ( ٢٧٩/٢ ) .

(٢) انظر ١٠ سلف ( ص ٣٠٠ ج ١ ) .

(٣) راجع « التوضيح مع التوبيع » : ( ٢١٦/١ ) ف بعدها .



يكون الأمر القبيح لذاته قرينة وطريقاً إلى الثواب ، بل لا يمكن أن يكون لذلك مشروعاً ، ولذلك وجب أن ينصرف المنهي - كما قدمنا - إلى الوصف اللازم له <sup>(١)</sup> .

فالصيام المنهي عنه يوم العيد : مشروع بأصله ، بالنظر إلى ذاته ، ولكنه قبيح لما اتصل به ، وهو الإعراض عن ضيافة الله تعالى في ذلك اليوم .

ومثل ذلك يقال في البيع بشرط فاسد ؛ فالبيع الذي نهى عنه في هذه الحال : مشروع بأصله بالنظر إلى ذاته ، ولكنه قبيح لما اتصل به ، وهو الشرط الذي ينافي بمقتضى العقد ، وهذا يقال في سائر الحالات ، سواء أكان المنهي عنه لوصفه عبادة من العبادات ، أو عقداً من العقود الشرعية في الأنكحة والمعاملات <sup>(٢)</sup> .

ولهذا يثبت لكل من الأصل والوصف مقتضاه ؛ فالبيع مثلاً فيما ذكرناه يثبت به الملك ، لوجود حقيقته بتوفر الركن والمحل ، وفي الوقت نفسه يجب فسخه خروجاً من الحرمة نظراً لوجود الوصف المنهي عنه ، وإن كان وجوب الفسخ خروجاً من الحرمة - كما يرى ابن الهمام - لا يكون إلا فيما يمكن رفعه ، كالبيع بالخمر مثلاً إذ يمكن فسخ للعقد أو الانفاق

---

(١) راجع « أصول السرخسي » : ( ٨٥/١ ) فابعدهما « التلويح على التوضيح » : ( ٢١٦/١ ) فابعدهما « سلم الوصول لشرح نهاية السؤل » للشيخ نجيب : ( ٣٠١/٢ ) .

(٢) راجع « أصول السرخسي » : ( ٨٥/١ ) فابعدهما « التوضيح والتلويح » : ( ٢١٦/١ - ٢١٧ ) .

على من مشروع غير الحر . بخلاف ما لا يمكن رفعه ، كحل ما ذبح وهو ملك الغير ؛ فإذا ذبح ملك الغير فالحل واقع مع الإثم على الفاعل ، ولكن لرفع غير ممكن إذ لا قدرة للعبد على رفع المعصية المترتبة على هذا الفعل المنهي عنه ، وهو ذبحه حيوان الغير بغير إذنه بإعادته إلى ملك صاحبه وبالروح ، فلا يكون مأموراً بهذا .

قال ابن أمير الحاج : ( والمفيد لهذا ما أخرج الدارقطني بسند جيد عن رسول الله ﷺ : لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما طابت به نفسه ) (١) .

#### عرض القرافي لمذهب الحنفية

وبعجني عرض القرافي لمذهب الحنفية ، حيث أتى به منسوباً إلى أبي حنيفة ثم حكم على المسلك بأنه فقه حسن ، وذلك بالرغم من نسبة المبالغة إليهم فيما جنعوا إليه . جاء في « الفروق » عن أثر النهي في المنهي عنه لا لذاته : ( هذا الفرق بالغ أبو حنيفة في اعتباره ، حتى أثبت عقود الربا وإفادتها الملك في أصل المال الربوي ورد الزائد ؛ فإذا باع درهما بدرهمين أوجب العقد درهماً من الدرهمين ، ويرد الدرهم الزائد . وكذلك بقية الربويات ) (٢) .

وقال صاحب « الفروق » بعد عدد من الأمثلة : ( قال أبو حنيفة : أصل الماهية سالم عن المفسدة ، والنهي إنما هو في الخارج عنها ؛ فلو قلنا بإفساد مطلقاً ، لسوينا بين الماهية المتضمنة للفساد ، وبين السالمة عن الفساد ؛

(١) راجع « التقرير والتحجير » : ( ٣٣٤/١ ) .

(٢) ( ٨٢/٣ ) .

ولو قلنا بالصحة مطلقاً لسوينا بين الماهية السالبة في ذاتها وصفاتها وبين المتضمنة للفساد في صفاتها ، وذلك غير جائز ؛ فإن التسوية بين مواطن الفساد ، وبين السالم عن الفساد خلاف القواعد ، فتعين حينئذ أن يقابل الأصل بالأصل والوصف بالوصف فنقول : أصل الماهية سالم عن النهي ؛ والأصل في تصرفات المسلمين وعقودهم الصحة حتى يرد نهي ، فثبت لأصل الماهية الأصل الذي هو الصحة ، ويثبت للوصف - الذي هو الزيادة - المتضمنة للمفسدة الوصف العارض وهو النهي فيفسد الوصف دون الأصل ، وهو المطلوب ( قال القرافي : ( وهو فقه حسن ) ( ١ ) .

### ما ترتب على الاختلاف بين الحنفية وغيرهم

وهكذا نرى بما سبق أن المنهي عنه لوصفه ، هو عند الجمهور كالمنهي عنه لذاته وحقيقته ؛ فيقع من المكلف ، باطلاً غير مشروع ، إلا إذا دل الدليل على أن النهي كان لأمر مجاور ، كالبيع وقت النداء يوم الجمعة . وأما عند الحنفية : فهو صحيح بأصله دون وصفه ، ويطلقون عليه اسم الفاسد ، إلا إذا دل الدليل على أن النهي كان لذات المنهي عنه حقيقة ، كبيع الجنين في بطن أمه .

---

(١) « الفروق » : ( ٨٣/٢ - ٨٤ ) وانظر في مذهبي الجمهور والحنفية « أصول البزدوي مع كشف الأسرار » : ( ٢٥٨/١ ) فابعدا « مختصر المنهى لابن الحاجب مع العضد والسعد » : ( ٩٨/٢ - ٩٩ ) « التوضيح مع النابريج » : ( ٢١٦/١ ) فابعدا « التحرير مع التقرير والتحبير » : ( ٣٣٠/١ ) فابعدا « إرشاد الفحول » : ( ص ١٠ : ) « أصول الفقه » الشيخ محمد الحصري : ( ص ٢٤١ - ٢٤٣ ) .

وبناء على ذلك ، لم يكن لدى الجمهور فرق بين الفساد والبطلان فيها مترادفان ، إذ كل منها يدل على أن الفعل المنهي عنه وقع على خلاف ما طلب من المكلف ، فلم يعتبره الشارع ، ولم يرتب عليه الأثر الذي يرتبه على نظيره المشروع .

وهكذا يطلقونها ويريدون بها معنى واحداً ، وهو في العبادات : عدم سقوط القضاء بالفعل . وفي عقود المعاملات : تخلف الأحكام عنها وخروجها عن كونها أسباباً مفيدة للأحكام . وذلك على مقابلة الصحة التي تدل على أن الفعل وقع من المكلف على وفق ما طلب الشارع ، فرتب عليه آثاره المقصودة منه . وهي في العبادات : كون الفعل مسقطاً للقضاء ، وفي عقود المعاملات : كون العقد سبباً لترتب ثمراته المطلوبة شرعاً عليه كما في ترتب الملك على البيع<sup>(١)</sup> .

أما الحنفية : فقد فرقوا بين البطلان والفساد ، وجعلوا كلاهما معنى . فالبطلان هو وقوع العمل مخالفاً لأمر الشارع في أصله ووصفه ، ومعنى ذلك أن العدل وقع معيباً في ذاته ، ولم يرتب الشارع عليه أثراً لذلك .

والفساد وقوع العمل مخالفاً لأمر الشارع في وصفه دون أصله ، ومعنى ذلك أن العمل وقع سليماً من ناحية ذاته ، وأصابه العيب الذي نهى عنه الشارع لأجله من ناحية وصفه المتصل به .

وطبعاً : الصحة وقوع العمل موافقاً لأمر الشارع في أصله ووصفه ،

---

(١) راجع « الإحكام » للآمدي : ( ١٨٦١ ) « مختصر المنتهى مع

شرحه للعقد وحشية التفتزاني » : ( ٩٨/٢ - ٩٩ ) .

ومعنى ذلك أن العمل وقع على وفق ما أمر الشارع من فاحية ذاقه ، ولم يصبه عيب في وصف من أوصافه جعل الشارع ينهى عنه .

ولهذا كان المشهور عند علماء الحنفية ، أن الصحيح ما كان مشروعاً بأصله ووصفه ، والفاقد ما كان مشروعاً بأصله دون وصفه ، والباطل ما ليس مشروعاً أصلاً لا بأصله ولا بوصفه <sup>(١)</sup> . ولذلك فالصحة قد تقابل الفساد كما تقابل البطلان . قال عبد العزيز البخاري : ( واعلم أن الصحة عندنا قد تطلق أيضاً على مقابلة الفاسد كما تطلق على مقابلة الباطل فإذا حكمنا على شيء بالصحة فمعناه أنه مشروع بأصله ووصفه جميعاً ، بخلاف الباطل فإنه ليس بمشروع أصلاً ، وبخلاف الفاسد فإنه مشروع بأصله دون وصفه . ) <sup>(٢)</sup> .

ومرد هذا الاختلاف في الاصطلاح بين الجمهور والحنفية : أن الجمهور يرون أن النهي يقتضي عدم وجود المنهي عنه شرعاً ، دون نظر إلى سبب النهي ، فحين اعتبروا المنهي عنه لوصفه من حيث أثر النهي ، كالمنهي عنه لذاته وحقيقته - بحيث يقتضي النهي فساد كل من الأصل والوصف - لم يكن عندهم عمل مشروع بأصله دون وصفه ، حتى يطلقوا عليه اصماً هو بين الصحيح والباطل كما صنع الحنفية .

أما الحنفية : فلا يقطعون النهي عن سببه ، فهم ينظرون إلى السبب

---

(١) راجع « أصول السرخسي » : ( ٨١/١ ) فابعدما .

(٢) راجع « كشف الأملار أصول البزدوي » : ( ٢٥٨/١ - ٢٥٩ )

« التوضيح مع التلويح » : ( ٢١٦/١ - ٢٢٠ ) « الفروق » للقرافي :

( ٨٣/٢ - ٨٤ ) .

الذي من أجله كان النهي ، فحين اعتبروا النهي عنه لوصف لازم له ،  
يختلف عن النهي عنه لذاته وحقيقته ، فجعلوا أثر النهي فيه فساد الوصف  
فقط مع بقاء الأصل مشروعاً تقترب عليه آثاره المقصودة منه ، وجعلوا أثر  
النهي في النهي عنه لذاته وحقيقته فساد كل من الأصل والوصف ، كان  
عندهم إلى جانب الصحيح عملان :

أحدهما - غير مشروع بأصله ولا بوصفه وهو « الباطل » .

والثاني - مشروع بأصله دون وصفه وهو « الفاسد » (١) .

#### معنى الفساد في العبادات عند الحنفية

على أن التفريق بين البطلان والفساد عند الحنفية ، كائن في عقود  
المعاملات . أما العبادات : فقد صرح ابن الهمام أن الفساد فيها هو البطلان ،  
لأن المقصود من العبادة التقرب إلى الله تعالى ونيل ثوابه ، فإذا لم يتوفر  
لها ما يجعلها سبباً لحكمها الذي شرعت له ، تحقق فيها وصف البطلان إذ  
أنها تصبح عديمة الفائدة . فإذا صام المكلف يوم العيد مثلاً ، لم ينله  
الثواب الذي شرع له الصوم ، ولم تبرأ ذمته من صوم واجب آخر . جاء  
في « التحوير وشرحه التقرير » ، في معرض كلام ابن الهمام عن البطلان :  
( ويجب مثله في العبادات كصوم العيد ، فإن النهي عنه ملازم ، وهو  
الإعراض عن ضيافة الله تعالى ، فكان بعد كونه حراماً لانعقاد الإجماع  
عليه بعد النهي عنه ، باطلاً لعدم الحل والثواب ) (٢) . ولما كان في

---

(١) وانظر « كشف الأسرار » : ( ٢٥٩/١ ) وانظر « تخريج الفروع

على الأصول » للزنجاني بتحقيق المؤلف : ( ص ٧٦ - ٧٧ ) .

(٢) راجع « التحوير مع التقرير والتحجير » : ( ٣٣١/١ و ٣٣٢ )

وانظر « أصول السرخسي » : ( ٨٣/١ ) .

النكاح ناحية تعبدية كان فاسده كباطله على سواء <sup>(١)</sup> .

### ما بقي فيه الاختلاف

وهكذا ترى أن الفساد بمعنى البطلان في العبادات ، متفق عليه بين جميع الفرقاء ، حتى الحنفية الذين كان التفريق بين الفساد والبطلان من اصطلاحهم . وقد بقي الاختلاف في المعاملات : ورغم حكم الحنفية بصحة الأصل دون الوصف وترقيتهم الآثار المقصودة على العمل المنهي عنه ، فقد أحاطوا ذلك بوجوب إزالة سبب النهي الذي اقتضى الإثم بفساد الوصف ما أمكن . وكما مر سابقاً : عندما يجعلون البيع بالخمر سبباً للملك يعتبرون المكف في الوقت نفسه آثماً ويوجبون عليه إزالة ما تسبب عنه الإثم ، وذلك إما باستبدال الخمر بغيره ، ليكون ثمناً في الصفقة ، أو بفسخ العقد <sup>(٢)</sup> .

### حقيقة الاختلاف في نظر الزركشي

هذا : وقد جاء الزركشي الشافعي في كتابه « البحر المحيط » على الاختلاف بين الحنفية وغيرهم في مسألة « أثر النهي في المنهي عنه لوصف متصل به » ، وصور حقيقة الخلاف وإلى أين مرده فقال : ( واعلم أن حقيقة الخلاف بيننا وبين الحنفية يرجع إلى مسألة أخرى وهي : أن الشارع إذا أمر بشيء مطلقاً ، ثم نهى عنه في بعض أحواله ، هل يقتضي

---

(١) « بدائع الصنائع » للكاساني : ( ٣٣٥/٢ ) « فتح القدير » لابن

الهام : ( ٣٨٢/٢ ) .

(٢) راجع « أصول الرخسي » : ( ٨٨/١ ) فابعداً « التوضيح »

لصدر الشريعة مع « التلويح » لسمعد الدين النفذاني : ( ٢١٨/١ ) فابعداً .

ذلك النهي إلحاق شرط بالمأمور به حتى يقال : انه لا يصح بدون ذلك الشرط ، ويصير الفعل الواقع بدونه كالعدم كما في الفعل الذي اختل منه شرطه الثابت بشرطيته بدليل آخر ، أم لا يكون كذلك ( ؟ ثم أتى الزركشي على ذكر المذهبين بنسأء على حقيقة الاختلاف - كما يراه - وأورد مقالين للتطبيق منها النهي عن صوم يوم النحر الذي عرضنا له من قبل فقال :

( مثاله الأمر بالصوم والنهي عن إيقاعه يوم النحر ، والأمر بالطواف والنهي عن إيقاعه في حال الحيض وغيره .

فالشافعي والجمهور قالوا : النهي على هذا الوجه يقتضي الفساد وإلحاق شرط بالمأمور به لانتبث صحته بدونه .

وذهب الحنفية إلى تخصيص الفساد بالوصف عنه دون الأصل المتصف به ، حتى لو أتى به المكلف على الوجه المنهي عنه يكون صحيحاً بحسب الأصل ، فاسداً بحسب الوصف إن كان ذلك النهي نهي فساد ، وإلا فجرد النهي عنه لا يبدل على الفساد بل على الصحة ( ١ ) .

### رأينا في أثر النهي في المنهي عنه لوصفه

والذي نميل إليه فيما يقتضيه النهي من أثر في المنهي عنه لوصف لازم يتصل به ، هو ما ذهب إليه الحنفية من تفريق بين أثر مجاله العلاقة بين المكلف والشارع ، وأثر مجاله العلاقة بين الفرد والآخرين من حيث التعامل ، وتحقيق المصالح في حياة الناس ومعاشهم .

---

(١) راجع « البحر المحيط » للزركشي مخطوطة دار الكتب المصرية .



فالأثر الأول - وهو الإثم - ثابت على المكلف تجب المبادرة إلى إزالة سببه . والأثر الثاني منتج لما رتبته الشارع على العقد الذي استوفى أركانه وشروطه من ثمرات مقصودة ، كما في جعل البيع سبباً للملك .

والذي يجعلنا على هذا الميل - إلى جانب ما استدل به الحنفية - ما نراه في هذا الانجاء من كونه أقرب إلى تيسير شؤون الحياة ، وتأمين مصالح الناس التي لها في الشريعة وزن ومقدار ، خصوصاً وأن الحوادث لا تنتهى ، والأيام تحمل إلينا كل يوم جديداً من العقود ، وأنواع التعامل .

على أن الحنفية ، لم يغفلوا الحفاظ على إلزام المكلف العمل على التخلص من الإثم بإزالة سببه ، وفي هذا جمع للامة العلاقة بين المكلف والشارع ، وبين المكلف والآخرين ، لأن التعامل في شريعتنا لا يجوز بحال أن يكون طريقاً لمعصية من شرع هذه الشريعة .

نقول هذا كله ، مع الشعور بأثر الاصطلاحات في مسالك هؤلاء الأئمة مما يدعو إلى مزيد من الحذر عند التطبيق . ومبعث ذلك أن ما ذهب إليه الجمهور تسنده قوة الدليل من اللغة ، وما قد يفهم من عمل السلف ، بالإضافة إلى شيء من الصعوبة في تطبيق مذهب الحنفية في الفروع عند استنباط الأحكام من النصوص ، وغاذاج ذلك عديدة في كتب الفقه ومظان الأحكام ، وعلى كل فلا بد للذوق الفقهي من أن يعمل عمله ، فيدلل الكثير من العقبات .

#### من آثار الاختلاف في التطبيق

كان للاختلاف فيما يقتضيه النهي من أثر في العمل الشرعي المنهي عنه ، بآثار واضحة في اختلاف العلماء عند تفسير النصوص واستنباط الأحكام ،

ونحن موردون فيما يلي بعض الأحكام التي تظهر أثر الاختلاف بين الجمهور وبين الحنابلة والظاهرية ، فيما يقتضيه النهي من أثر في المنهي عنه لأمر خارج وبعضاً آخر ، مما يظهر أثر الاختلاف بين الحنفية والجمهور فيما يقتضيه النهي من أثر في المنهي عنه لوصف لازم له .

أ - علمنا مما سبق : أن الاختلاف بين الجمهور ، وبين الحنابلة والظاهرية قائم على اعتبار أن النهي لأمر خارج عن العمل المنهي عنه ، لا يؤثر في صحة هذا العمل ، وإذا أتى به المكلف يقع صحيحاً .

أما الحنابلة والظاهرية : فيرون أثر النهي في المنهي عنه لأمر خارج ، يقتضي البطلان ، وإذا أتى به المكلف ، وقع باطلاً لأنه غير مشروع<sup>(١)</sup> .

ومن المسائل التي ظهر فيها الخلاف بناء على هذه القاعدة : الوضوء بماء مغصوب ، والصلاة في ثوب مغصوب أو مسروق ، والصلاة في أرض مغصوبة ، والصلاة بطهارة مسح فيها على خف مغصوب . فكل هذه الأحكام واقعة تحت النهي عن الغصب والاعتداء ، فالحنابلة والظاهرية يعتبرونها كلها باطلة ، لأن النهي يعتمد المفسد ، وما دامت هذه الأمور منهيّاً عنها ، فهي فاسدة وباطلة ، دون تفريق بين أن يكون النهي لذاتها ، أو لوصف لازم لها ، أو خارج عنها . ومثل ذلك : الذبّع بسكين مغصوبة عند الظاهرية كما سيأتي .

فالوضوء بماء مغصوب : لا يعتبر طهارة مشروعة ، والصلاة به صلاة بغير وضوء .

---

(١) انظر « الإحكام » لابن حزم : ( ٥٩/٣ ) فما بعدها ، « روضة الناظر » : ( ١١٤/٢ ) .

والصلاة في ثوب مغصوب أو مسروق أو في أرض مغصوبة : باطلة ،  
والذبيحة بسكين مغصوبة : حرام عند الظاهرية لانتحل ، فهي كالميتة <sup>(١)</sup> .  
والجمهور يرون أن النهي في هذه الأحكام ، إنما هو لأمر خارج عن  
المنهي عنه ، فتقع العبادة مشروعة صحيحة ، وتقع الذبيحة بالسكين المغصوبة  
حلالاً ، مع إثم الغصب في الأحوال كلها <sup>(٢)</sup> .

### مسلك الامام ابن حزم

وقد أتى ابن حزم بعدد من هذه الأحكام في جملة أحكام أخرى تطبيقاً  
على القاعدة المذكورة ، من اقتضاء النهي الفساد في المنهي عنه مطلقاً . فبعد  
أن قرر القاعدة - كما أسلفنا من قبل - وأبان أن الإتيان بالمنهي عنه  
معصية ، والمعصية لا تنوب عن الطاعة ، ذكر الصلاة بثوب نجس بمن يعلم  
ذلك ، ويعلم أنه لا يجوز له ذلك الفعل ، والصلاة في مكان منهي عن  
الإقامة فيه كمكان نجس أو مكان مغصوب أو في عطن الإبل أو إلى  
قبر ، والذبح بسكين مغصوبة ، وذبح حيوان الغير بغير إذن صاحبه ،  
والوضوء بماء مغصوب ، أو بآنية فضة ، أو بآناء من ذهب .

وبعد تعداد هذه المسائل : قرر أن كل ما مره ، لا يتأدى فيه فرض  
( فمن صلى كما ذكرنا : لم يصل ، ومن توضأ كما ذكرنا : فلم يتوضأ ،

---

(١) انظر « المتنع لابن قدامة مع حاشيته : ( ١٢٣/١ ) » « الإحكام »  
لابن حزم : ( ٥٩/٣ - ٦٠ ) .

(٢) « المذهب » للشيرازي : ( ٦٤/٢ ) « التوضيح مع التلويح » :  
( ٣١٦/١ ) فما بعدها « الفروق » للقرافي : ( ٨٥/٢ ) فما بعدها .

ومن ذببح كما ذكرنا : فلم يذبح ، وهي ميتة لا يحل لأحد أكلها لا لربها ولا لغيره ، وعلى ذابحها ضمان مثلها حية ) .

وقد علل ابن حزم ما حكم به من البطلان في تلك المسائل ، أن فعلها وقع على خلاف أمر الشارع وقد قال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » <sup>(١)</sup> ثم فصل أبو محمد في وقوع تلك الأفعال من المكلف على خلاف أمر الشارع فقال : ( وقد نهى الله تعالى عن استعمال تلك السكين ، وعن ذببح حيوان غيره بغير إذن مالكه ، وعن الإقامة في المكان المغصوب ، وأمر بضرورة الإقامة للصلاة ، وبتذكية ما يحل أكله ، وبضرورة العقل علمنا أن المأمور به هو غير العمل المنهي عنه ولا يتشكل في العقل غير ذلك ) .

ثم أبان رحمه الله أن تلك المناهي ، لو كانت هي المأمورات ، لكان الله عز وجل آمراً بها ، ناهياً عنها ، إنساناً واحداً ، في وقت واحد ، في حال واحدة ، وهذا بما قد تنزه الحكيم عنه في إخباره تعالى أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها <sup>(٢)</sup> .

وقد أورد ابن حزم مسائل على لسان بعض المعترضين كان المناسب أن نأخذ الأحكام الماضية نفسها ، مع أنه لم يعطها ذلك . من هذه المسائل : الطلاق ، أو الإعتاق في مكان مغصوب ، وتعلم القرآن في مصحف مغصوب <sup>(٣)</sup> .

(١) راجع « الإحكام » لابن حزم : ( ٥٩/٣ - ٦٠ ) .

(٢) انظر المصدر السابق : ( ٦٠/٣ ) .

وبعد أن اتهم المعتز بالجهل ، رد ما أورد عليه : بأن الطلاق والعتاق والبيع والعطايا والصدقات ، لفظ لا يقتضي إقامة مأموراً بها ، بل مباح للمكلف أن يطلتق ويفعل ذلك وهو يمشي ، أو وهو يسبح في الماء ، فليس مرتبطاً بالإقامة في المكان .

أما الصلاة : فلا بد لها من الإقامة في المكان إلا عند الضرورة .  
أما تعلم القرآن بالمصحف المغصوب : فقد أجاب عنه ، بأن التعلم ليس مرتبطاً بجنس المصحف ، وقد يتعلم المرو تلقيناً ، ثم أيضاً هو في حال حفظه غير مستعمل لشيء مغصوب ، وكذلك في قراءته ما حفظ في صلاته (١) .

### القرا في والحنابلة

كان فيما قرره القرافي - من المالكية - عن مذهب الحنابلة في الموضوع ، أنهم بالغوا في إلغاء الفرق بين كرون النهي عن العمل لذاته ، أو لغيره ، حتى اعتبروا النهي لأمر خارج عنه مستوياً مع أي نهى آخر .  
وقد أتى على ذكر عدد من المسائل عندهم والتي أوردتها ابن حزم .

---

(١) راجع « الإحكام » لابن حزم : ( ٦٠/٣ - ٦١ ) .  
هذا وقد اعتبر الشيخ أحمد شاکر كلام ابن حزم من المغالطة سواء عند الاستدلال على بطلان الأعمال الأولى ، أو الرد على المعتز وذات قوله : ( في الموضوعين مغالطة واضحة من المؤلف رحمه الله ... ، فإننا لو قلنا بما ارتضى سكان الرجل إذا صلى وهو يفيض أخاه المؤمن بطلت صلاته لأنه صلى مرتكباً محرماً كما في الثوب المغصوب سواء ، والمثل على هذا كثيرة ) ثم جنح الشيخ شاکر رحمه الله إلى قربة من مذهب الجمهور في هذه القاعدة واعتبر ذلك - في رأيه - أقرب إلى الصواب . راجع التعليق في « الإحكام » : ( ٦١/٣ ) .

وأبان القرافي أن حكمهم ببطالان العمل في هذه الأحكام ، مردّه تسويتهم بين موارد النهي جميعاً في الأصل والوصف ، فالنهي على إطلاقه ، يوقع العمل معدوماً شرعاً ، والمعدوم شرعاً كالمعدوم حساً .

فمن صلى بغير وضوء حساً فصلاته باطلة ، فكذلك صلاة المتوضّئ بالماء المغصوب باطلة .

وكذلك الصلاة في الثوب المغصوب والمسروق ، والذبيح بالسكين المغصوبة والمسروقة ، فهي كلها معدومة شرعاً فتكون معدومة حساً .

ومن فرى الأوداج بغير أداة حساً لم تؤكل ذبيحته ، فكذلك ذبيحة الذابح بسكين مغصوبة .

ولم يحاول القرافي الجواب عن كل مسألة بذاتها ، وإنما أفرد ثلاث مسائل بالذكر هي : الصلاة في الدار المغصوبة ، والصلاة بطهارة مسح فيها على خف مغصوب ، والصلاة في ثوب مغصوب ، وقد ذكر مع هذه مثيلتين لها مبيناً أن محور الحكم في هذه المسائل عند الحنابلة هو ما ذكرنا فيما قبل ، ثم أجاب عن كل واحدة من الثلاث المذكورة .

١ - فحكم المالكية والشافعية والحنفية بصحة الصلاة في الدار المغصوبة ، مبني على ملاحظة أن متعلق الأمر قد وجد فيها بكماله ، مع متعلق النهي ؛ فالصلاة من حيث هي صلاة حاصلة ، غير أن المصلي جنى على حق صاحب الدار ، فالنهي في المجاور ، والنهي في المجاور عندهم لا يؤثر في صحة الحكم<sup>(١)</sup> .

---

(١) راجع « المذهب » لالشيرازي : ( ٦٤/١ ) « أصول السرخسي » :

( ٨٥١ ) فما بعدها « الفروق » للقرافي : ( ٨٥/٢ ) .

٢ - وبمثل ذلك أجاب عن المسألة الثانية ؛ فطهارة غاصب الحنف  
صحيحة والصلاة بهذه الطهارة صحيحة ، والمدرک في ذلك أن المصلي في هذه  
الحال يحصل للطهارة بكمالها على الوجه المطلوب شرعاً ، وإنما هو جان على  
حق صاحب الحنف كالصلاة في الدار المغصوبة<sup>(١)</sup> .

٣ - وعلى المتوال نفسه ، جرى في المسألة الثالثة : فالذي يصلي في  
ثوب مغصوب ، أو يتوضأ بماء مغصوب ، أو يحج بمال حرام كل هذه  
المسائل سواء في الصحة خلافاً لأحمد .

والعلة - كما ذكر القرافي - ما تقدم من أن حقيقة المأمور به من  
الحج والسترة ، وصورة التطهير قد وجدت من حيث المصلحة ، لا من  
حيث الإذن الشرعي ، وإذا حصلت حقيقة المأمور به من حيث المصلحة  
كان النهي مجاوراً فهو نهي عن الجناية على الغير كما في الدار المغصوبة<sup>(٢)</sup> .

ويبدو أن القرافي أفرد هذه المسائل بالذكر ، لتكون نماذج لما  
وراءها ، وما قيل فيما يقال في غيرها وهو كثير في كتب الأصول  
والفروع ، وقد رأينا عند ابن حزم عدداً من ذلك ، وعلى كل فائز لاختلاف  
في قواعد الأصول واضح فيما أنبنى عليه من مسائل في الفروع<sup>(٣)</sup> .

ب - أما لاختلاف بين الحنفية والجمهور - وفيهم الشافعية - فقد  
قام - كما أسلفنا - على أن الجمهور يدقق المنهي عنه لوصفه بالمنهي عنه لذاته ،  
فها في البطلان سواء . والحنفية يعتبرون المنهي عنه لوصف لازم ، صحيحاً

(١) راجع « المروق » للقرافي : ( ٨٥/٢ ) فما بعدها .

(٢) المصدر السابق . ( ٨٥/٢ ) فما بعدها .

(٣) المصدر السابق : ( ٨٢/٢ - ٨٦ ) .

بأصله ، فاسداً بوصفه . وقد انبنى على هذا الاختلاف بين الجمهور والخفية  
اختلاف في كثير من الأحكام .

من ذلك - في المعاملات - بعض العقود التي نهى عنها الشارع  
الوصف ملازم .

فالشافعية - تمثيلاً مع أصلهم في أثر النهي في المنهي عنه لوصفه -  
يحكمون ببطان أو فساد هذه العقود ، على تساوي في البطان والفساد  
عندهم دون تفريق .

والخفية - تمثيلاً مع أصلهم أيضاً في التفريق بين المنهي عنه لذاته  
والمنهي عنه لوصفه - يحكمون بفسادها ؛ فهي صحيحة بأصلها فاسدة  
بوصفها ، ولذلك تفيد الملك بالقبض مع وجوب العمل على إزالة سبب  
النهي لرفع الإنهم .

من هذه العقود : البيع يجعل الخمر أو الخنزير فيه ثمناً للبيع<sup>(١)</sup> ،  
فإن الخمر منصوص على اجتنابها ، والخنزير منصوص على نجاسته ، والبيع  
المشتمل على الربا ، فالربا منصوص على تحريمه في الكتاب والسنة<sup>(٢)</sup> .

وكذلك البيع بشرط ، يتنافى مع مقتضى العقد ، والرسول صلوات  
الله عليه « نهى عن بيع وفطرط » وذلك : كالبيع بشرط أن يبيعه المشتري  
سلعة أخرى ، أو أن يقدم له قرضاً ، وبيع الثوب بشرط أن يخطه  
البائع ، وبيع الزرع بشرط أن يحصده البائع .

---

(١) راجع « الهداية » : ( ١٨٤/٥ ) فما بعدها .

(٢) راجع « المذهب » للشيرازي : ( ٢٧٢/١ ) فما بعدها « الهداية مع  
فتح القدير » . ( ١٨٤/٥ ) فما بعدها .



فكل هذه البيوع فاسدة أو باطلة عند الشافعية ، لأنها منهي عنها نهياً  
لوصف ملازم لها ، وإذا وقعت ، وقعت غير مشروعة ، فلا يترتب عليها  
أي أثر من الآثار التي رتبها الشارع على العقود الصحيحة ، فهي عقود وقعت  
مخالفة لأمر الشارع ، ولا يمكن أن يكون أثر ما خولف فيه الشارع هو  
أثر ما امتثل فيه أمره <sup>(١)</sup> .

أما الحنفية : فيعتبرونها فاسدة لا باطلة ؛ لأن النهي عنها ليس لذاتها ،  
بل لوصف لازم لها خارج عن حقيقة البيع . فإذا وقع البيع ، وقع صحيحاً  
على حقيقة ، لأن الحلل في الوصف لا في الذات .

قال صاحب الهداية في شأن البيع بالخمر والخنزير : ( والبيع بالخمر  
والخنزير فاسد لوجود حقيقة البيع وهو مبادلة المال بالمال ) <sup>(٢)</sup> .

وجاء في التوضيح ( أما البيع بالخمر : فإن الخمر مال غير متقوم  
فجعلها ثمناً لا يبطل البيع لما ذكرنا أن الثمن غير مقصود بل تابع ووسيلة  
فيجري مجرى الأوصاف التابعة ، لأن ركن البيع - وهو مبادلة المال  
بالمال - متحقق ، لكن المبادلة التامة لم توجد لعدم المال المتقوم في أحد  
الجانبيين ) <sup>(٣)</sup> .

وفي شأن البيع المشتمل على الربا قال صدر الشريعة : ( ركن

(١) راجع « المذهب » للشيرازي : ( ٢٦١/١ ) « المنهاج للنووي مع

مقفي المحتاج » للشربيني الخطيب : ( ١١/٢ ) « تخريج الفروع على الأصول » :

( ص ٨٩ ) « نهاية السؤل » : ( ٦٣/٢ - ٦٤ ) مع البدخشي .

(٢) راجع « الهداية مع فتح القدير » : ( ١٨٦/٥ ) .

(٣) راجع « التوضيح » : ( ٢٢٠/١ ) .

البيع وهو مبادلة المال بالمال - قد وجد ، لكن لم توجد المبادلة التامة ،  
فأصل المبادلة حاصل لا وصفها وهو كونها تامة ( ١ ) .

أما في شأن البيع بشرط : فقد قال التفتازاني في « التلويح » :  
( وقد نهى النبي عليه السلام عن بيع وشرط ، والنهي راجع للشرط ،  
فيبقى أصل العقد صحيحاً مفيداً للملك لكن بصفة الفساد والحرمة ، فالشرط  
أمر زائد على البيع لازم له ، لكونه مشروطاً في نفس العقد ، وهو  
المراد بالوصف في هذا انقام ) ( ٢ ) .

وهكذا تكون هذه العقود - كما سبق - مشروعة بأصلها غير مشروعة  
بوصفها ، ولذلك اعتبرها الحنفية موجودة في نظر الشارع تترتب عليها بعض  
الآثار التي تترتب على العقود الصحيحة . كثبتت الملك إذا اتصل بها  
القبض ، ومعنى ذلك أنها مع النهي عنها لوصفها ظلت صالحة لأن تكون  
سبباً للملك ، بينما الباطل لا يكون كذلك ( ٣ ) .

### حالة أخرى من الاختلاف

واقدر كان من أسباب الاختلاف فيما نحن فيه من اقتضاء النهي الفساد  
أو غيره في المنهي عنه : تفاوت الأنظار في تقدير ما كان النهي لأجله أهو

- 
- ( ١ ) راجع « التوضيح مع التلويح » : ( ٢٢٠/١ - ٢٢١ ) .  
( ٢ ) راجع « التلويح » : ( ٢١٨/١ ) . هذا وقد خرج السرخسي  
على القاعدة المذكورة عدداً من المسائل بالإضافة إلى ما أورده . انظرها في  
« الأصول » : ( ٨٩/١ ) فابعدا .  
( ٣ ) راجع « التحرير مع التقرير والتجوير » : ( ٣٣٣/١ ) « أسباب  
اختلاف الفقهاء » للشیخ علي الحنفی : ( ص ١٢٧ - ١٢٨ ) .

وصف ملازم للمنهي عنه ، أم وصف خارج عنه ؟ وباختلاف التقديرين كان يختلف الحكم .

١ - من ذلك - في العبادات - ما جرى من الاختلاف في حكم صلاة النفل في الأوقات المكروهة التي وردت في السنة ؛ كما في حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه « ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن ، أو نقبر فيهن موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيف للغروب » (١) .

فمن هذا الحديث وغيره من الأخبار الصحيحة الدالة على كراهة الصلاة في هذه الأوقات ذهب الشافعية إلى أن التنفل في الأوقات المذكورة باطل ، فإذا أراد المكلف أن يتنفل فيها لم تتعقد صلاته ، وهم يذهبون إلى ذلك - مع الخلاف بينهم - في أن الكراهة تحريرية أو تنزيهية - لأن النهي إذا تناول المنهي عنه لذاته أو لوصف لازم له اقتضى الفساد عندئذ سواء أكان للتحريم أم كان للتنزيه (٢) .

ومن هنا يبدو الفرق بين هذا الحكم وبين ما ذكرناه عن الصلاة في الأرض المغصوبة ، عند الحديث عن النهي لأمر خارج عن المنهي عنه .

---

(١) رواه مسلم في صحيحه . وانظر : « صحيح مسلم بشرح النووي » هناك :

( ١١٠/٦ ) فابعدا « نيل الأوطار على منتقى الأخبار » : ( ٩٣/٣ - ٩٨ ) .

(٢) راجع « المذهب » للشيرازي : ( ٩٢/١ ) « قواعد الأحكام في

مصالح الأئمة » للعز بن عبد السلام : ( ٢٢/٢ - ٢٤ ) « شرح النووي

لصحيح مسلم » : ( ١١٠/٦ ) فابعدا « أسباب اختلاف الفقهاء » لأستاذنا

الحنفية : ( ص ١٢٩ - ١٣٠ ) .

فقد رأوا أن الصلاة تنعقد في الأرض المغصوبة ، وتعتبر صحيحة ،  
أما هنا : فلا تنعقد في أي وقت من الأوقات المنهي عن الصلاة فيها .  
ذلك لأن النهي عن الصلاة في الأرض المغصوبة يتناول - كما مر -  
أمراً خارجاً عن المنهي عنه ، هو الجنابة على حق الغير بالاغتصاب . أما حقيقة  
الصلاة فتحصل كاملة غير منقوصة ، لأن النهي لأمر خارج عند الجمهور لا يؤثر  
في صحة العمل المشروع<sup>(١)</sup> .

أما هنا : فالنهي عن الصلاة في الوقت المكروه ، نهي عن العمل  
لوصف لازم له ، لأن الزمن يذهب جزء منه مع الفعل ، فكان النهي  
عن الصلاة في هذا الوقت دالاً على عدم صرف ذلك الوقت في ذلك الفعل .  
وبذلك ظهر تعلق النهي بوصف لازم للصلاة المنهي عنها ، من فاجبة  
أنه لا يتصور وجود فعل ، إلا بإذهاب جزء من الزمن ، فلا يتصور وجود  
الصلاة في الوقت المكروه دون إذهاب جزء منه .

أما المكان : فلا علاقة له بالأداء هنا ، إذ لا يذهب أي شيء منه  
عند القيام بالعمل ، فكان النهي بالنظر إليه نهياً لأمر خارج مجاور  
للمنهي عنه وهو في الأرض المغصوبة - كما تقدم - الجنابة على حق  
الغير بالغصب<sup>(٢)</sup> .

أما الحنفية : فقد ذهبوا إلى صحة انعقاد صلاة النفل في تلك الاوقات  
المكروهة المنهي عنها<sup>(٣)</sup> .

---

(١) راجع « التوضيح مع التلويح » : ( ٢١٩/١ - ٢٢٠ ) .

(٢) انظر « أسباب اختلاف الفقهاء » لأستاذنا الشيخ الحنيف :  
( ص ١٢٩ - ١٣٠ ) .

(٣) راجع « الهداية مع فتح القدير والعناية » : ( ١٦٠/١ ) فما بعدها .



فذهب الشافعية إلى الحكم بالبطلان - شأن البيع بالخمر وغيره - لأن النهي عنها في نظرهم لوصف ملازم<sup>(١)</sup> .

أما الحنفية : فذهبوا إلى الحكم بالصحة مع الوقف ، فكل عقد من العقود المذكورة صحيح موقوف على إجازة صاحب الحق في إجازته ، فإذا أجازته اعتبر نافذاً<sup>(٢)</sup> .

فبيع الفضولي موقوف على إجازة المالك ، وبيع السفه والصبي موقوف على إجازة القيم أو الولي أو الوصي ، حسب اختلاف الأحوال<sup>(٣)</sup> .

ومرد ذلك عند الحنفية : أن النهي لم يكن لوصف لازم للعقد ، وإنما كان لتعلق حق الغير بالبيع ، أو المحافظة على مال السفه أو الصبي لنقص إدراكه .

فهذه العقود باعتبار صدورها من أهلها في محلها : صحيحة ، وباعتبار وجود المانع من تعلق حق الغير أو المحافظة على مال السفه أو الصبي : موقوفة ، فإذا زال المانع ، بأن أجازها من له حق الإجازة ، اعتبرت نافذة .

(١) راجع « المنهاج للنووي مع مفتي المحتاج » للخطيب : ( ١٥ ، ٧/٢ ) .

(٢) راجع « الهداية مع العناية وفتح القدير » : ( ٣٠٩/٥ ) فما بعدها .

(٣) راجع « بدائع الصنائع » للكاسبي : ( ١٤٨/٥ ) فما بعدها .

« الهداية مع فتح القدير والعناية » : ( ٣٠٩/٥ ) فما بعدها « أسباب اختلاف الفقهاء » للحنيف .

## الختام

والآن .. وبعد أن عرضنا - فيما سلف - للحديث عن البيان وأنواعه ، وعن ماهية تفسير النصوص ، وعلاقة ذلك ببيان التفسير ، وأوضحنا كيف أنه نوع من الاجتهاد المطلوب المرغَّب فيه ، وعرَّجنا بنظرة عامة على التفسير ومدارسه في القانون ، وأشرنا إلى بعض خصائص التفسير في الشريعة وكشفنا عن قواعده في حالات وضوح الألفاظ وإيهامها ، وحالات دلالة هذه الألفاظ على الأحكام ، ثم حالات شمول الألفاظ أو عدم شمولها في وضعها لمعانيها وتبيننا في كل ذلك موقف العلماء من التأويل ، وما أحاطوه به من حدود وقيود تسلك به سبله المأمونة ، وتحافظ على الأسس التي بنوه عليها مما لا يخرج عن حدود العربية ومعالم الشريعة . ورأينا كيف حرَّروا علماءنا تلك القواعد في إطار من الضبط العلمي والدقة المنطقية ، نتيجة استقرار لأساليب العربية وقواعد الشريعة ، ووقفنا على ما كان لهذه القواعد من آثار واضحة في فهم كتاب الله وسنة نبيه صلوات الله عليه ، وهما عماد الأمة وينبوع الشريعة نود أن نقور الأمور التالية :

أولاً - إن من الأهمية بمكان : العناية بالعربية في هذا المضمار ، لما لها من صلة بشريعة الإسلام ، فيها نزل الكتاب ، وبها كان بيان الكتاب من

الرسول الموحى إليه بهذا البيان<sup>(١)</sup> .

ثانياً - لا بد قبل تفسير نصوص السنة لاستنباط الأحكام ، من سعي  
حيث وراء التثبت من صحة تلك النصوص وصلاحيتها لأن تكون مصدراً  
للأحكام ، وذلك بتفويجها ومعرفة حكم العلماء عليها من حيث السند<sup>(٢)</sup> .  
وبذلك يجتمع ثبوت النص إلى فقه النص ويتكامل الطريقي ويتوفر  
للبناء للفقه الكيان الواضح السليم .

ولقد رأينا في عدد من المباحث المتقدمة كيف أن العلة في تبين

---

(١) وقد دعا إلى ذلك الصحابة والتابعون وأوسع عطاءنا الأولون القول  
فيه والدعوة إليه حتى كانت العربية في مدلولاتها وأصاليب الخطاب فيها هي الركن  
الركن لقواعد التفسير في الشريعة ، ولقد رأينا الإمام الشافعي بعد أن يتحدث  
عن عربية القرآن يقول : ( وإذا بدأت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان  
العرب دون غيره ؛ لأنه لا يعبر من إيضاح جل علم الكتاب أحد جعل صحة  
لسان العرب ، وكثرة وجوهه ، وجامع مفايه وتفرقها ، ومن علمه انفتحت عنه  
الشبه التي دخلت على من جهل لسانها ) الرسالة ( ف ١٦٩ ص ٥٠ ) بتحقيق  
الشيخ أحمد محمد شاكر ونظر كلز - عز - في هذا الموضوع في « الأحكام  
في أصول الأحكام » : ( ١/٢٤ : ٥٢ ) راجع مقدمة « تفسير البحر  
المحيط » لأبي حسان : ( ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ )

(٢) ولقد سعى علماءنا بتفويج هذا من مراجع اللغة والأصول ،  
وأرجح أن نجاح في الشريعة في التريب التاميل للشعر كتاب « تخريج أعلام  
البحرودي » لفراس بن مخلوف عن الخليل الخفري ١٠٢٩ هـ ، والنسخة المخطوطة  
التي أعدها في التفسير تشمل بإجازة من المؤلف نفسه ، ولهذا الكتاب في رأيي  
أهم قيمة لأن أسرار البحرودي أكد في مقدمة كتابه التفسيرية و هو أصول  
اللغة ، من حيث هو أهم مكانة من ذلك ، في اللغة من حيث هو أهم  
التي تبين البحرودي ، كتابه منه لا ينفك .



الأحكام كانت تكمن وراء صلاحية النص الذي كان مجالاً لتطبيق القاعدة الأصولية أو عدم صلاحيته لأن يؤخذ منه الحكم .

ففي مجال استنباط الأحكام لاتكفي العناية بفقهِ الحديث دون التفات إلى قول العلماء فيه من حيث كونه صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً أو غير ذلك لأن الحديث بمنزلة الأساس الذي يقوم عليه الفقه ولا بد لسلامة البنيان من سلامة الأساس الذي يقوم عليه <sup>(١)</sup> . كما لاتكفي العناية بسند الحديث دون نظر إلى فقهه <sup>(٢)</sup> وتبين معانيه ومدلولات ألفاظه وما ترمي إليه على أسس العربية ومفاهيم الشريعة .

وقديماً شكّا أبو سليمان الخطابي - من رجال المائة الرابعة - في مقدمة شرحه لسنن أبي داود من انقسام أهل العلم في عصره إلى فرقتين : أصحاب حديث وأثر ولسى أكثرهم ظهره للفقه والفهم ، وأصحاب فقه ونظر لايعرج أكثرهم من الحديث إلا على أقلّه ، وأبان أن منهجه يقوم على الأمرين الذين لا بد منها : عناية بسند الحديث في رجاله ورواته ، وعناية

(١) قال الخطابي في بيان ذلك : ( لأن الحديث بمنزلة الأساس الذي هو الأصل ، والفقه بمنزلة البناء الذي هو له كالهرع وكل بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهار ، وكل أساس خلا عن بناء وعمارة فهو خراب ) « معالم السنن » : ( ٣/١ ) .

(٢) وانظر : « معرفة علوم الحديث » : ( س ٦٣ ) للحاكم أبي عبد الله النيسابوري .

بمن الحديث من حيث فهمه واستنباط الأحكام منه (١) .

وكل هذا الذي نقوله ينطبق على ما بين أيدينا من نصوص كانت في فهمها وانطباق القواعد الأصولية عليها في استنباط الأحكام أخذ ورد عند العلماء ولكن وراء ذلك أنه قد تكون مسألة خلافية ، مرد الاختلاف فيها أن نصاً من النصوص قد لا يكون وصل إلى بعض رجال المذاهب كالذي رأينا مثلاً في احتمال الخاص البيان وعدم احتماله بالنسبة لحديث الأعرابي المسمى صلاته حيث رأينا أن من الممكن أن لا يكون الإمام أبو حنيفة رحمه الله قد وصله هذا الحديث ولو وصله لكان له حكم آخر في أمر الطائفة في الركوع والسجود ولما رأينا اختلافاً في هذه القضية .

ثانياً - إن الطريقة التي تقوم على تقرير قواعد الأصول ثم تخريب الفروع عليها وبيان مدى ارتباط الفروع بالأصل ، هي الطريقة التي نرى وجوب إحلالها مكانها اللائق في ميدان التعليم والاختصاص ؛ لأن ذلك كفيل بتربية الملكة الفقهية الواعية القادرة على الاستفادة من مسالك الأئمة ومواجهة النصوص بفهم وإدراك ، فحين يأخراج قواعد التفسير عن عزلتها وإعادتها إلى الميدان الذي كان غاية الأولين من وضعها وهو الميدان العملي في الاستنباط وبناء الفروع على الأصول .

كما أن سلوك هذه السبل - كما أسلفنا من قبل - يفسح المجال

---

(١) قال رحمه الله : ( ورجوت أن يكون الفقيه إذا ما نظر إلى ما أثبتته في هذا الكتاب - يعني معالم السنن - من معاني الحديث ، ونهجه من طرق الفقه المشتمية عنه دعاه ذلك إلى طلب الحديث وتببع علمه ، وإذا تأمله صاحب الحديث رغبه في الفقه وتعلمه ) « معالم السنن » : ( ٣/١ - ٦ ) .

أمام العقل المستنير لإدراك حقيقة الاختلاف بين العلماء والأساس الذي يقوم عليه <sup>(١)</sup> .

رابعاً - لابد من عناية خاصة بمباحث التأويل لأن ذلك إلى جانب ما فيه من تعترف على الأثر الذي تركه التأويل في أحكام الشريعة وفروعها فيه تحديد معالم الطريق في فهم النصوص ، والتزام الجادة عند معالجتها مما يكشف تأويل المنحرفين في عقائدهم أو عقولهم ، ويساعد في مجال الفقه على تبيين الطريق المذهبية في تأويل النصوص وإلى أي مدى كانت ملتزمة بين المذهب وأصل الطريق ، لأنه - كما سلف - ليس من الجائز أن تكون سبيلنا في التأويل شدة النصوص إلى حكم معين قرره مذهب من المذاهب ، وإنما الواجب أن نكون وراء النص ومدلوله ولا يضرنا فيما بعد أن يلتقي المدلول مع هذا المذهب أو ذاك أو يخرج عليها بعد أن سلكننا سبيل الجادة في الفهم والاستنباط .

خامساً - ليس من اليسير الحكم بأن مظاهر الاختلاف بين المذاهب كثيراً ما تكون اختلافاً في الاصطلاح ويكون المآل فيما بعد إلى حكم واحد عند التفريع ؛ فقوم مثلاً يأخذون بالمفهوم المخالف ويردون الحكم إلى هذا المفهوم ، وآخرون لا يأخذون به ، وتبحث لتجد الفريقين متفقين على الحكم نفسه ؛ فهؤلاء عن طريق المفهوم ، وأولئك عن طريق غيره . وأمثال هذا كثير تجده في مثل قطعية العام وظنيته ، وتخصيص العام ، وحمل المطلق على المقيد ، وغير ذلك مما يقع عليه الباحث فيما عرضنا من القواعد

---

(١) انظر مقدمة المؤلف لكتاب « تخريج الفروع على الأصول » للإمام الزنجاني : ( ص ١٢ - ١٤ ) .

وصلاتها بفروع الأئمة عند أخذ الأحكام من النصوص . حتى الاختلاف في القاعدة الأصولية يرى أن مردة أحياناً التسمية الاصطلاحية ؛ فعندما يقرر الحنفية أن الجمل لا يكون بيانه إلا من الشارع نفسه ويقول غيرهم : ان البيان يمكن أن يكون بالاجتهاد ، يرى أن مرد هذا الاختلاف تحديد معنى الجمل عند كل من الفريقين فهو عند الحنفية مخصوص بما لا يمكن بيانه إلا من الشارع وعند غيرهم يشمل هذه الحال وغيرها بحيث تنطوي تحته مراحل من الإبهام يرى الحنفية أن بعضها يمكن أن يزول ببيان من المجتهد دون توقف على بيان الشارع نفسه .

سادساً - على هدي ما سبق نعود لنؤكد ما قررناه في صدر هذا الكتاب من أن أشواطاً بعيدة يلاحظها الباحث بين موقف الشريعة من التفسير وبين موقف القانون منه ويكاد يطوق المقارنة يكون مسدوداً إلا على سبيل المجاز والتنبيه كما أضربنا من قبل .

كما نؤكد ما قررناه من وجوب الإفادة من هذه القواعد في تفسير نصوص القانون في البلاد العربية التي أصبحت العربية فيها لغة القانون وهذا يقتضينا مزيداً من العناية بهذه القواعد في مجال التعليم والاختصاص ودور القضاء والتشريع على الطريقة العملية ، وذلك عن طريق تخريج الفروع على أصولها وضوابطها ، لئلا تبقى مناهجنا في التفسير في معزل عن استناره الفكر الحقوقي بها والقدرة على استخدامها فيما نريد . ولقد يكون ذلك إسهاماً في إزالة الركام من طريق أحكام الشريعة لتكون هي المصدر الحقيقي للتشريع ، وإن كان الفقه الإسلامي لا ينشأ في فراغ ولا بد من العمل على استئناف الحياة الإسلامية الواعية ، وإنشاء المجتمع الإسلامي الذي

يكون الحكم بالشريعة المباركة امتداداً طبيعياً لوجوده ، واستجابة صادقة لقضاياه الناجزة والطارئة . لأننا دائماً عندما نكرر أن الأحكام تنتهى والقائع لا تنتهى فإنما نعني بذلك تلك القائع التي نظراً في المجتمع الذي يحكمه الإسلام ، وإلا فليست الشريعة مسؤولة عن إيجاد الحلول لقضايا طارئة تنبت في مجتمعات جاهلية ليس للإسلام نصيب في رسم شؤون حياتها أو وضع منهج لتصرفاتها . نقول هذا ونحن على يقين من أن الطويق إلى استئناف الحياة الإسلامية التي يكون الفقه استجابة لها طريق مائكة تحتاج إلى قضيات أكثر مما تحتاج إلى التنقيب في فروع الأحكام ، ولكنها ضريبة الإيمان والتصديق برسالة صاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام ومثل هذا فليعمل العاملون .

وأخيراً فإننا نودع القول في « تفسير النصوص » لنذكر ما رواه مالك ابن أنس عن ابن شهاب حيث قال : « إن هذا العلم أدب الله الذي أدب به نبيه ﷺ ، وأدب النبي ﷺ أمته به ، وهو أمانة الله إلى رسوله ليؤديه على ما أدى عليه ، فمن جمع علماً فليجعله حجة فيما بينه وبين نبيه ، .

والحمد لله الذي هدانا لهذا ، ونأله أن يتقبل هذا البسير من العمل وأن يجعله طريقاً إلى مغفرته وستره ، وزلفى إلى مثوبته ورضاه ، وصلى الله على نبينا محمد وإمام الهدى والرحمة ، وعلى آله وصحابه أجمعين .



## الفهارس

- ١ - مصادر الكتاب
- ٢ - فهرس الآيات
- ٣ - فهرس الأحاديث
- ٤ - فهرس الأعلام
- ٥ - فهرس الموضوعات





## (١) المصادر والمراجع

### ١ - القرآن الكريم وما يتعلق به

لشافعي ( ٢٠٤ هـ ) الإمام المطلي محمد بن إدريس الشافعي « أحكام القرآن »  
جمع البيهقي ( ٤٥٨ هـ ) طبع مصر الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ .  
الفراء ( ٢٠٧ هـ ) معاني القرآن ( يحيى بن زياد الفراء ) مطبعة دار الكتب  
المصرية ١٣٧٤ هـ .

ابن قتيبة ( ٢٧٦ هـ ) ١ - « تأويل مشكل القرآن » ( عبد الله بن  
مسلم بن قتيبة ) طبع عيسى البابي الحلبي بمصر ١٣٧٣ هـ .  
٢ - « تفسير غريب القرآن » القاهرة عيسى البابي الحلبي .

الطبري ( ٣١٠ هـ ) « تفسير الإمام محمد بن جرير الطبري » ( جوامع  
البيان عن تأويل آي القرآن ) ٣٠ جزءاً وتمامه تفسير النيسابوري  
( ٥٥٠ ) طبع بولاق بمصر ١٣٢٩ هـ .

« تفسير ابن جرير » تحقيق الأستاذ محمود محمد شاكر والمحقق  
الشيخ أحمد محمد شاكر صدر منه ١٦ جزءاً دار المعارف بمصر .

---

(١) نسبة على الفراء . عرفت موجزاً بالتأليف . بل في كثير من المؤلفين  
. من ترجمتهم في ثلثين الكتاب ، غير أن لا تكرر التعريف لمن يرد ذكره  
في آخر من علم .

النحاس ( ٥٣٣٨ ) « الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم » ( أحمد بن  
 محمد بن إسماعيل المرادي أبو جعفر ) مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٣ هـ .  
 الجصاص ( ٥٣٧٠ ) « أحكام القرآن » ( أبو بكر أحمد بن علي الرازي  
 الجصاص ) ٣ أجزاء القاهرة - مطبعة الأوقاف الإسلامية ١٣٣٥ هـ .  
 الرماني ( ٥٣٨٦ ) « رسالة في إعجاز القرآن » ( أبو الحسن علي بن عيسى )  
 دار المعارف بمصر مع رسالتين أخريين إحداها للخطابي ( ٥٣٨٨ )  
 والثانية للجرجاني ( ٥٤٧١ ) بعنوان : ثلاث رسائل في إعجاز  
 القرآن بتحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام .  
 الباقلائي ( ٥٤٠٣ ) « إعجاز القرآن » القاهرة - دار المعارف .  
 الشريف الرضي ( ٥٤٠٦ ) ( محمد بن الحسين ) ١ - « تلخيص  
 البيان في مجازات القرآن » عيسى البابي الحلبي ١٩٥٥ م .  
 ٢ - « حقائق التأويل في متشابه التنزيل » الجزء الخامس : شرح  
 محمد الرضا آل كاشف الغطاء طبع النجف ١٣٥٥ هـ .  
 ابن سلامة ( ٥٤١٠ ) « الناسخ والمنسوخ » ( هبة الله بن سلامة المفسر )  
 مطبوع بهامشه أسباب النزول للواحي انظر ما يأتي .  
 القاضي عبد الجبار ( ٥٤١٥ ) « تنزيه القرآن عن المطاعن » ( قاضي القضاة  
 عبد الجبار بن أحمد ) القاهرة مصر - المطبعة الجمالية ١٣٢٩ هـ .  
 الواحي النيسابوري ( ٥٤٦٨ ) « أسباب النزول » ( علي بن أحمد  
 الواحي النيسابوري ) مطبعة هندية بمصر ١٣١٥ هـ .  
 ابن حزم ( ٥٤٥٦ ) « الناسخ والمنسوخ » ( علي بن أحمد بن سعيد بن  
 حزم ) مطبعة الاستقامة بالقاهرة - مع تفسير الجلالين ولباب المنقول .

- الراغب الأصفهاني ( ٥٠٢ هـ ) ( أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني )  
 ١ - « المفردات في غريب القرآن » مصر - المطبعة الميمنية .  
 ٢ - « مقدمة التفسير » مصر - مطبعة الجالية ١٣٢٩ هـ مع تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار .  
 الكيا الهرامي الطبري ( ٥٠٤ هـ ) « أحكام القرآن » ( علي بن محمد أبو الحسن المعروف بالكيا الهرامي الطبري ) مخطوطة دار الكتب ( ١٤٤ ) تفسير والأزهر ( ٣٩٨ ) ٧٨٦٦ .  
 البغوي ( ٥١٦ هـ ) « معالم التنزيل » ( الحسين بن مسعود الفراء البغوي ) مطبوع مع ابن كثير .  
 النسفي ( ٥٣٧ هـ ) « تفسير النسفي » طبع مصر - محمد علي صبيح .  
 الزمخشري ( ٥٣٨ هـ ) « الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعبوت الأقاويل في وجوه التأويل » ( محمود بن صر الزمخشري الخوارزمي )  
 ٣ أجزاء مطبعة الاستقامة بمصر ١٣٧٣ هـ الطبعة الثانية .  
 ابن العربي ( ٥٤٣ هـ ) « أحكام القرآن » ( أبو بكر محمد بن عبد الله )  
 ٤ أجزاء القاهرة طبع عيسى الحلبي ١٣٧٦ - ١٣٧٨ هـ .  
 الطبرمي ( ٥٤٨ هـ ) « مجمع البيان في تفسير القرآن » ( الفضل بن الحسن بن الفضل ) ١٠ أجزاء طبع طهران ١٣٧٣ هـ .  
 السهيلي ( ٥٨٩ هـ ) « شرح المبهم من القرآن » ( أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي ) مخطوط الظاهرية بدمشق رقم ( ٢٢٢ ) تفسير .  
 الرازي ( ٦٠٦ هـ ) « مفاتيح الغيب » الشير بالتفسير الكبير » ( محمد فخر الدين بن ضياء الدين الرازي ) ٨ أجزاء المطبعة الخيرية . الطبعة الأولى ١٣٠٧ هـ .

القرطبي ( ٥٦٧١ ) « الجامع لأحكام القرآن » ( محمد بن أحمد الأنصاري  
القرطبي ) ٢٠ جزءاً مطبعة دار الكتب المصرية الطبعة الأولى  
١٣٥٤ - ١٣٦٩ هـ .

الطوفي ( ٥٧١٦ ) « الإكسير في قواعد التفسير » فلم معهد إحياء  
المخطوطات للجامعة العربية رقم ( ٩٤٠ ) ( سليمان بن عبد القوي  
نجم الدين الطوفي ) .

الحازن ( ٥٧٢٥ ) ( لباب التأويل في معاني التنزيل » ( علي بن محمد  
المعروف بالحازن ) ٤ أجزاء بهامش تفسير البغوي مطبعة مصطفى محمد .  
الحلي ( ٥٧٢٦ ) « كنز العوفان في فقه القرآن » ( يوسف علي بن المطهر  
الحلي ) مخطوط دار الكتب المصرية رقم ( ١٨٧ ) تفسير .  
ابن تيمية ( ٥٧٢٨ ) « الإكليل في المنشأ والتأويل » ( أحمد بن تيمية )  
مطبعة دار التأليف بمصر .

ابن جزي ( ٥٧٤١ ) « التسهيل لعلوم التنزيل » ( محمد بن أحمد بن جزي  
الكلبي ) القاهرة - مصطفى محمد الطبعة الأولى ١٣٥٥ هـ  
ابو حيان ( ٥٧٤٥ ) « البحر المحيط » ( محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي )  
٨ أجزاء مطبعة السعادة بمصر الطبعة الأولى / ١٣٢٨ هـ

ابن القيم ( ٥٧١ ) « التفسير القيم لابن القيم » ( محمد بن أبي بكر  
المعروف بابن قيم الجوزية ) جمع : محمد بن أبي بكر المدوني ١٣٦٨ هـ  
« طبعة السنة المحمدية » .

ابن كثير ( ٥٧٧٤ ) « تفسير القرآن العظيم » ( ابن كثير )  
ابن كثير الدمشقي ٤ أجزاء مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٧ هـ .

البيضاوي ( ٥٧٩١ هـ ) « أنوار التنزيل وأسرار التأويل » ( ناصر الدين  
عبد الله بن محمد الشيرازي البيضاوي ) المطبعة البهية المصرية الطبعة  
الثانية ١٣٤٤ هـ .

الزركشي ( ٥٧٩٤ هـ ) « البرهان في علوم القرآن » ( بدر الدين الزركشي )  
٤ أجزاء الطبعة الأولى عيسى البابي الحلبي ١٣٧٦ هـ .

السيوري ( ٨٢٦ هـ ) « كنز العرفان في فقه القرآن » ( مقداد بن عبد الله  
السيوري ) من مصورات معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية  
رقم ( ١٣٥٥ ) عمومية طبع تبريز ١٣١٤ هـ .

التعالبي ( ٨٧٥ هـ ) « الجواهر الحسان في تفسير القرآن » ( عبد الرحمن  
تبع الجزائر ٤ أجزاء ١٣٢٣ هـ .

نسيوح ( ٩١١ هـ ) ١ - « الإلتقان في علوم القرآن » ( جلال الدين  
عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ) جزءان بهامشه إعجاز القرآن  
لأبي بكر الباقلاني مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٦٨ هـ .

٢ - « لباب النقول في أسباب النزول » طبع : مصطفى البابي الحلبي  
الطبعة الثانية .

٣ - « الإكليل في استنباط التنزيل » دار العهد الجديد للطباعة  
بالخرنقش .

٤ - « نفعات الاقران في مبهمات القرآن » مطبعة السعادة ١٣٢٦ هـ  
الطبعة الأولى .

٥ - « الدر المنثور في التفسير بالمأثور » وبهامشه : « تنوير المقباس

- في تفسير ابن عباس ، ٦ أجزاء المطبعة الميمنية بمصر ١٣٠٦ هـ .
- أبو السعود ( ٩٥١ هـ ) د تفسير أبي السعود ، ( محمد بن محمد العمادي ) ٥  
أجزاء المطبعة المصرية - الطبعة الأولى ١٣٤٧ هـ / ١٩٢٨ م .
- الخطيب ( ٩٧٧ هـ ) د السراج المنير في الاعانة على معرفة بعض معني  
كلام ربنا الحكيم ، ( محمد الشربيني الخطيب ) ٤ أجزاء المطبعة  
الخيرية ١٣١١ هـ .
- الدهلوي ( ١١٧٦ هـ ) د الفوز الكبير في أصول التفسير ، ( لولي الله  
الدهلوي ) إدارة الطباعة المنيرية ١٣٤٦ هـ .
- الشوكاني ( ١٢٥٠ هـ ) د فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من  
علم التفسير ، ( محمد بن علي الشوكاني ) ٥ أجزاء طبع مصطفى  
البابي الحلبي ١٣٥٠ هـ .
- الآلوسي ( ١٢٧٠ هـ ) د روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع  
المثاني ، ( محمود الآلوسي البغدادي ) ٣٠ جزءاً إدارة الطباعة  
المنيرية ١٢٦٧ هـ .
- الحضري الدمياطي ( ١٢٨٧ هـ ) د رسالة في مبادئ التفسير ، ( محمد بن  
مصطفى الحضري ) مطبعة النيل ١٣٢١ هـ .
- صديق حسن خان ( ١٣٠٧ هـ ) ١ - د فتح البيان في مقاصد القرآن ،  
( صديق بن حسن بن علي القنوجي البخاري ) ١٠ أجزاء المطبعة  
العامة ببولاق الطبعة الأولى ١٣٠٠ هـ .
- ٢ - د نيل المرام من تفسير آيات الأحكام ، المطبعة الرحمانية  
بمصر ١٣٤٧ هـ .

- أطفيش ( ١٣٢٢ هـ ) « هيمان الزاد إلى دار المعاد » ( محمد بن يوسف أطفيش ) طبع زنجبار ١٣١٤ هـ .
- القاسمي ( ١٣٣٢ هـ ) « محاسن التأويل » ( محمد جمال الدين القاسمي ) عيسى البابي الحلبي بمصر ١٣٧٦ هـ .
- إجناس جولد تسيهر ( ١٣٤٠ هـ ) « مذاهب التفسير الإسلامي » ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار . مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧٤ هـ .
- رشيد رضا ( ١٣٥٤ هـ ) « تفسير المنار أو تفسير القرآن العظيم » يقوم على كلام أستاذه الشيخ محمد عبده ( ١٣٢٣ هـ ) القاهرة مطبعة المنار ١٣٤٦ هـ .
- الزرقاني ( القرن الرابع الهجري ) « مناهل العرفان في علوم القرآن » ( محمد عبد العظيم الزرقاني ) جزهان عيسى البابي الحلبي ١٣٧٢ هـ .
- محمد حسنين مخلوف ( ١٣٥٥ هـ ) « المدخل المنير في مقدمة علم التفسير » القاهرة مصطفى البابي الحلبي .
- دراز ( ١٣٧٧ هـ ) « النبأ العظيم » نظرات جديدة في القرآن للدكتور محمد عبد الله دراز ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م .
- الطاهر بن عاشور « تفسير القرآن الكريم » التحرير والتنوير - المقدمات - تفسير سورة الفاتحة وجزء عم . منشورات دار الكتب الشارقة تونس .
- الطاهر « أوائل السور في القرآن الكريم » ( علي نصوح الطاهر ) طبع عمان ١٣٧٣ هـ .
- الموسوي « حجية ظواهر القرآن » ر آية الله السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي ( المطبعة العلمية بالنجف .

أحمد خليل « نشأة التفسير في الكتب المقدسة والقرآن » ( الدكتور  
أحمد خليل ) الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .  
السابع « تفسير آيات الأحكام » بإشرافه ( الشيخ محمد علي السابس )  
٤ أجزاء لطلاب كلية الشريعة بالأزهر طبع محمد علي صبيح ١٣٧٣ هـ .  
محمد الذهبي « التفسير والمفسرون » ( محمد حسين الذهبي ) ٣ أجزاء دار  
الكتب الحديثة بمصر ١٣٨١ هـ الطبعة الأولى .

## ٢ - الحرب الشريفة وما يتعلق به

أبو حنيفة ( ١٥٠ هـ ) « مسند الإمام أبي حنيفة » ( النعمان بن الثابت )  
طبع ١٣٢٧ هـ .  
مالك ( ١٧٩ هـ ) « الموطأ » ( مالك بن أنس إمام دار الهجرة )  
وانظر ( الباجي ) .  
الشافعي ( ٢٠٤ هـ ) « مسند الإمام الشافعي » بهامش الجزء السادس من  
كتاب الأم . المطبعة الاميرية ١٣٢٤ هـ وقد أفرد بالطبع في مصر  
١٣٦٩ هـ بجزأين على ترتيب محمد عابد السندي .  
ابن حنبل ( ٢٤١ هـ ) « مسند الإمام أحمد » وبهامشه منتخب كنز العمال  
في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين علي بن حسام الدين الشهير  
بالمثقي الهندي . المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٣ هـ .  
٢ - « المسند » تحقيق وشرح الشيخ أحمد شاكر . صدر منه ١٥  
جزءاً دار المعارف بمصر ١٣٧٥ - ١٣٧٧ هـ .  
٣ - « كتاب السنة » المطبعة السلفية ومكتبتها بمكة المكرمة  
١٣٤٩ هـ والكتاب من تأليف ابنه عبد الله ٢٩٠ هـ .



الدارمي ( ٢٥٥ هـ ) « سنن الدارمي ، جزوان ( أبو محمد عبد الله  
عبد الرحمن الدارمي ) طبع دمشق ١٣٤٩ هـ .

البخاري ( ٢٥٦ هـ ) « صحيح البخاري » ( أبو محمد عبد الله محمد بن  
إسماعيل البخاري ) ٩ أجزاء المطبعة الأميرية ١٣١٤ هـ .

ابن ماجه ( ٢٧٥ هـ ) « سنن ابن ماجه » ( أبو عبد الله محمد بن يزيد  
ابن ماجه القزويني ) جزوان عيسى البابي الحلبي ١٣٧٢ هـ .

أبو داود ( ٢٧٥ هـ ) « السنن ، سنن أبي داود » ( سليمان بن الأشعث  
السجستاني ) ٤ أجزاء . القاهرة طبع مصطفى محمد ١٣٦٩ هـ .

ابن قتيبة ( ٢٧٦ هـ ) « تأويل مختلف الحديث » مطبعة كردستان العلمية  
بمصر ١٣٢٦ هـ .

الترمذي ( ٢٧٩ هـ ) « صحيح الترمذي » ( محمد بن عيسى بن سورة  
الترمذي ) بشرح ابن العربي المالكي ١٣ جزءاً . المطبعة المصرية  
بالأزهر ١٣٥٠ - ١٣٥٢ هـ الطبعة الأولى .

النسائي ( ٢٧٩ هـ ) « المجتبى » سنن النسائي ( أحمد بن شعيب بن دينار  
النسائي ) مع شرح السيوطي وحاشية السندي - ٨ أجزاء - المطبعة  
المصرية بلا تاريخ .

أبو عوانة ( ٣١٦ هـ ) « مسند أبي عوانة » الموجود منه جزوان ( أبو عوانة  
يعقوب بن إسحاق الإصفهاني ) طبع حيد آباد الدكن ١٣٦٢ -  
١٣٦٣ هـ .

الطحاوي ( ٣٢١ هـ ) ١ - « مشكل الآثار » ( أحمد بن محمد بن سلمة

الأزدي ( ٤ أجزاء طبع حيدر آباد الدكن - الطبعة الأولى -  
١٣٣٣ هـ .

٢ - « معاني الآثار » ، أو « شرح معاني الآثار » ، جزءان - طبع  
الهند ١٣٠٢ هـ .

ابن أبي حاتم ( ٣٢٧ هـ ) « علل الحديث » ، جزءان ( أبو محمد عبد الرحمن  
الرازي بن أبي حاتم ) المطبعة السلفية بمصر ١٣٤٣ هـ .

الدارقطني ( ٣٨٥ هـ ) « سنن الدارقطني » ( علي بن عمر بن الدارقطني )  
مع التعليق المغني لأبي الطيب محمد المدعو بشمس الحق العظيم آبادي  
طبع الهند ١٣١٠ هـ .

الخطاي ( ٣٨٨ هـ ) « معالم السنن » وهو شرح سنن الإمام أبي داود .  
المطبعة العلمية بحلب سنة ١٣٥١ هـ الطبعة الأولى .

الحاكم ( ٤٠٥ هـ ) ١ - « المستدرک » ( الحافظ أبو عبد الله محمد عبد الله  
المعروف بالحاكم النيسابوري ) طبع حيدر آباد الدكن ١٣٤٠ هـ .  
الطبعة الأولى .

٢ - « معرفة علوم الحديث » مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٧ هـ .  
ابن فورك ( ٤٠٦ هـ ) « كتاب مشكل الحديث » ( أبو بكر محمد بن  
الحسن بن فورك ) طبع حيدر آباد الدكن ١٣٦٢ هـ الطبعة الأولى .  
الشريف الرضي ( ٤٠٦ هـ ) « المجازات النبوية » القاهرة طبع مصطفى الباني  
الخلي ١٣٥٦ هـ .

البيهقي ( ٤٥٨ هـ ) « السنن الكبرى » ( أحمد بن الحسين البيهقي ) ٩٠

أجزاء وفي ذيله الجوهر النقي لابن التركماني ( ٥٧٤٥ ) مطبعة دار  
المعارف العثمانية بحيدر آباد الطبعة الأولى ١٣٥٤ - ١٣٥٦ هـ .

الخطيب البغدادي ( ٥٤٦٠ هـ ) « الكفاية في علم الرواية » ( أبو بكر  
أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي ) طبع حيدر آباد الدكن  
سنة ١٣٥٧ هـ .

الباجي المالكي ( ٥٤٧١ هـ ) « المنتقى شرح الموطأ » ( سليمان بن خلف  
الباجي الأندلسي ) ٧ أجزاء مطبعة السعادة ١٣٣٢ هـ .

المجدي ( ٥٤٨٨ هـ ) « تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم » ( محمد  
ابن فتوح المجدي الأندلسي ) مخطوط دار الكتب المصرية تيمور  
( ٨٠ ) لغة .

ابن الطلائع ( ٥٤٩٧ هـ ) « أقضية رسول الله ﷺ » ( محمد بن الفرج  
القرطبي المالكي ) عيسى البابي الحلبي القاهرة .

البغوي ( ٥٥١٠ هـ ) « مصابيح السنة » ( الحسين بن مسعود الفراء البغوي )  
جزءان المطبعة الخيرية ١٣١٨ هـ .

الزنجشيري ( ٥٥٣٨ هـ ) « الفائق في غريب الحديث » طبع حيدر آباد الدكن  
١٣٢٤ هـ .

الحازمي ( ٥٥٨٤ هـ ) « الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الأخبار » ( أبو بكر  
محمد بن موسى الحازمي الهمداني ) المطبعة العلمية بجلب ١٣٤٦ هـ  
الطبعة الأولى .

الغزنوي ( ٥٥٩٣ هـ ) « المرتب في أحاديث الأحكام » ( شهاب الدين أحمد  
الغزنوي ) مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق رقم ( ١١٢٤ ) .

ابن الجوزي ( ٥٩٧ هـ ) د أخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار  
المنسوخ من الحديث ، ( أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي )  
المطبعة الحسينية بالقاهرة ١٣٢٢ هـ .

العكبري ( ٦١٦ هـ ) د إعراب الحديث ، ( عبد الله بن الحسين العكبري  
أبو البقاء ) مخطوط دار الكتب المصرية رقم ( ٥٠٣ ) تيمور .

ابن الأثير ( ٦٣٠ هـ ) د النهاية في غريب الحديث والأثر ، ( مجد الدين  
محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير الجزري ) وبهامشه  
د الدر النثير قايض نهاية ابن الأثير للجلال السيوطي ، المطبعة  
العثمانية بمصر ١٣١١ هـ .

ابن شداد الحلبي ( ٦٣٢ هـ ) د دلائل الأحكام من أحاديث النبي ﷺ ،  
( يوسف بن رافع بهاء الدين بن شداد الحلبي ) مخطوطة المكتبة  
الأحمدية بحلب رقم ( ٢٥٥ ) .

الخوارزمي ( ٦٥٥ هـ ) د جامع مسانيد الإمام الأعظم أبي حنيفة ، ( محمد  
ابن محمود الخوارزمي ) طبع مصر ١٣٠٦ هـ .

الحافلو المنذري ( ٦٥٦ هـ ) د الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ،  
( عبد العظيم المنذري ) ٤ أجزاء القاهرة طبع منير الدمشقي .

النووي ( ٦٧٦ هـ ) ١ - د شرح مسلم ، ( أبو زكريا يحيى بن شرف  
النووي ) ١٨ جزءاً طبع مصر محمد علي صبيح بلا تاريخ .

٢ - د التقريب ، المطبعة المصرية القاهرة .

ابن المنير ( ٦٨٣ هـ ) د تفسير مشكلات أحاديث يشكل ظاهرها ( ناصر الدين أحمد الشهير بابن المنير ) مخطوط دار الكتب المصرية  
رقم ( ٣٤٢ ) تيمور حديث .

الأنصاري ( ٧٢٦ هـ ) « فتح العلام بشرح الاعلام بأحاديث الاحكام »  
( شيخ الاسلام زكريا الأنصاري ) مخطوط دار الكتب المصرية  
رقم ( ٩٨ ) م .

الجعبري ( ٧٣٢ هـ ) « رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار » ( برهان الدين  
إبراهيم بن عمر الجعبري ) مخطوط دار الكتب المصرية « رقم ( ١٥٣ )  
تيمور ، حديث .

ابن قدامة ( ٧٤٤ هـ ) « المحرر في الحديث في بيان الأحكام الشرعية »  
( محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ) طبع مصر . مصطفى محمد .  
الذهبي ( ٧٤٨ هـ ) ( شمس الدين أبو عبد الله الحافظ الذهبي )  
١ - « تذكرة الحفاظ » .

٢ - « تلخيص المستدرک » مطبوع مع المستدرک للحاكم طبع  
الهند ١٣٤٠ هـ .

ابن القيم ( ٧٥١ هـ ) « زاد المعاد في هدي خير العباد » ( أبو عبد الله  
محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية ) طبع مصر ١٣٥٣ هـ  
الطبعة الأولى .

الزيلعي ( ٧٦٢ هـ ) « نصب الراية إلى تخريج أحاديث الهدية » ( محمد  
ابن عبد الله بن يوسف الزيلعي ) ٤ أجزاء - مطبعة دار المأمون  
بمصر ١٣٥٧ هـ الطبعة الأولى .

ابن كثير ( ٧٧٤ هـ ) « الباعث لحيث شرح اختصار علوم الحديث »  
الطبعة الثالثة محمد علي صبيح .

المهشمي ( ٨٠٧ هـ ) « مجمع الزوائد ومنبع الفوائد » ( نور الدين علي بن أبي بكر المهشمي ) بتحريр الحافظين العراقي وابن حجر - ١٠ أجزاء - القاهرة - مكتبة القدسي ١٣٥٣ هـ .

العسقلاني ( ٨٥٢ هـ ) « لسان الميزان » ( أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني ) ٦ أجزاء طبع الهند ١٣٢٩ هـ .

٢ - « تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير » المطبعة الأنصارية في دهلي بالهند ١٣٠٢ هـ .

١ - « بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام » - طبع مصطفى الباني الحلبي ١٣٦٩ هـ . الطبعة الثانية مع سبل السلام للصنعاني .

٤ - « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » ١٣ جزءاً المطبعة الأميرية ١٣٠١ هـ وإليها كان العزو . وإذا عزونا إلى طبعة الحشاب نذكرها .

٥ - « هدي الساري لفتح الباري » ( مقدمة ) الطبعة الأميرية الأولى سنة ١٣٠١ هـ .

العيني ( ٨٥٥ هـ ) « عمدة القاري شرح صحيح البخاري » ( بدر الدين محمود بن أحمد العيني ) طبع منير الدمشقي ١٣٤٨ هـ .

ابن قطلوبغا ( ٨٧٩ هـ ) ١ - « تخريج أحاديث أصول البزدوي » ( قامم ابن قطلوبغا ) مخطوط دار الكتب المصرية .

٢ - « منية الأملعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي » تحقيق الكوثري .

- السخاوي ( ٥٩٠٢ ) « المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة » ( شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ) طبع مصر دار الأدب العربي للطباعة ١٣٥٧ هـ .
- السيوطي ( ٩١١ هـ ) ١ - « الآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة » ، جزءان المطبعة الأدبية بمصر الطبعة الأولى ١٣١٧ هـ .
- ٢ - « الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير » ، جزءان المطبعة الخيرية بمصر ١٣٢١ هـ .
- ٣ - « تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك » ، ٣ أجزاء القاهرة مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
- ٤ - « مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة » ، إدارة الطباعة المنيرية الطبعة الأولى .
- ٥ - « تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي » ، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة الطبعة الأولى ١٣٧٩ هـ .
- القسطلاني ( ٩٢٣ هـ ) « إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري » ، ( شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني ) ١٠ أجزاء طبع بولاق ١٣٢٧ هـ .
- الشبباني ( ٩٤٤ هـ ) « تيسير الوصول إلى جامع الأصول من حديث الرسول » ، ٤ أجزاء وهو مختصر جامع الأصول لابن الأثير الجزري المتوفى ٩٠٦ هـ ( عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الديبغ الشبباني ) طبع مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٢ هـ .
- المنائي ( ١٠٣١ هـ ) « فيض القدير شرح الجامع الصغير » ( محمد عبد الرؤوف المناوي ) ٦ أجزاء - القاهرة - مصطفى محمد سنة ١٣٥٦ - ١٣٥٧ هـ . الطبعة الأولى .

العزيزي ( ١٠٧٠ هـ ) « السراج المير شرح الجامع الصغير » علي بن أحمد  
ابن محمد الشهير بالعزيزي ( ٣ أجزاء المطبعة الأزهرية بالقاهرة ١٣٢٤ هـ  
الطبعة الأولى .

محمد الزرقاني ( ١١٢٢ هـ ) « شرح الزرقاني على موطأ مالك » ( محمد بن  
عبد الباقي بن يوسف ) ٤ أجزاء مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٧٩ هـ .  
الصنعاني ( ١١٤٢ هـ ) « سبل السلام » ( محمد بن صلاح بن اسماعيل الصنعاني )  
جزءان . مع بلوغ المرام لابن حجر . مصطفى الباني الحلبي ١٣٦٩ هـ  
الطبعة الثانية .

عبد الغني النابلسي ( ١١٤٣ هـ ) « ذخائر الحواريث في الدلالة على مواضع  
الحديث » ( عبد الغني بن اسماعيل بن عبد الغني النابلسي ) ٤ أجزاء  
طبع جمعية النشر والتأليف الأزهرية سنة ١٣٥٢ هـ .

العجلوني ( ١١٦٢ هـ ) « كشف الحفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من  
الأحاديث على ألسنة الناس » ( إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي )  
القاهرة طبع القديمي ١٣٥١ هـ .

الشرقاوي ( ١٢٢٧ هـ ) « فتح المبدي بشرح مختصر الزبيدي » ٣ أجزاء  
( عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي ) مصطفى الباني الحلبي  
١٣٣٩ هـ .

الشوكاني ( ١٢٥٠ هـ ) ١ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار المجدد بن  
تيمية ٦٥٢ هـ ( محمد بن علي بن محمد الشوكاني ) ٨ أجزاء .  
مصطفى الباني الحلبي ١٣٧٢ هـ الطبعة الثانية .

٢ - « الفوائد المجموعة في لأحاديث لموضوعة » طبع مصر ١٣٨٠ هـ  
الطبعة الأولى .



الكنزوي ( ١٣٠٤ هـ ) ١ - د ظفر الأمانى فى شرح مختصر الجرجاني ،

( أبو الحسنات محمد عبد الحى الكنزوى ) طبع الهند .

٢ - د الرفع والتكميل فى الجرح والتعديل ، تحقيق عبد الفتاح

أبو غدة طبع حلب ١٣٨٣ هـ .

٣ - د التعليق المجد على موطأ الإمام محمد ، طبع لکنو بالهند

١٢٩٧ هـ .

القاسمى ( ١٣٣٢ هـ ) د قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث ، طبع

عيسى البابى الحلبي ١٣٨٠ هـ الطبعة الثانية .

السيد جعفر الكتانى ( ١٣٤٥ هـ ) د الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب

السنة المشرفة ، بيروت ١٣٣٢ هـ الطبعة الأولى .

السبكي ( ١٣٥١ هـ ) د المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود ، ( محمود

ابن محمد خطاب السبكي ) ٨ أجزاء مطبعة الاستقامة فى القاهرة

١٣٥١ هـ الطبعة الأولى .

ناصيف ( القرن ١٤ هـ ) د التاج الجامع للأصول فى أحاديث الرسول ﷺ ،

٥ أجزاء وعليه د شرح غاية المأمول ، ( منصور على ناصيف )

عيسى الحلبي الطبعة الثانية .

البنا الساعاني ( القرن ١٤ هـ ) د الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد

ابن حنبل ، ( أحمد البنا السعاني ) القاهرة مطبعة الاخوان المسلمين

١٣٥٩ هـ .

محمد بن علي النيسوي د من آثار السنن ، جزآن طبع الهند - كالكته .

محمد فؤاد عبد الباقي د اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، ٣ أجزاء

عيسى البابى الحلبي ١٣٦٨ هـ .

### ٣ - الفقه الاسلامي

#### أولاً - الكتب القديمة والمخطوطات

##### أ - أصول الفقه والقواعد الفقهية

الشافعي ( ٢٠٤ هـ ) ١ - « الرسالة » تحقيق الشيخ أحمد شاكر طبع

مصطفى الباي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٨ هـ الطبعة الأولى .

٢ - « اختلاف الحديث » مطبوع بهامش الجزء السابع من كتاب

الأم . المطبعة الأميرية ١٣٢٥ هـ الطبعة الأولى .

٣ - « جماع العلم » مطبوع بهامش الجزء السابع من كتاب الأم .

المطبعة الأميرية ١٣٢٥ هـ الطبعة الأولى . وقد أفرد بالطبع ١٣٥٩ هـ

بمطبعة المعارف بمصر بتحقيق المرحوم أحمد شاكر .

المزني ( ٢٦٤ هـ ) « الأمر والنهي على مذهب الشافعي » ( إسماعيل بن

يحيى المزني ) مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق رقم ( ٢٨٩٥ ) أصول .

الشافعي ( ٣٢٥ هـ ) « أصول الشافعي » ( إسحاق بن إبراهيم أبو يعقوب

الشافعي ) طبع الهند ١٢٨٩ هـ و ١٣١٠ هـ .

الكرخي ( ٣٤٠ هـ ) « لأصول التي عليها مدار فروع الحنفية » مع شواهد

ونظائرها لأبي حفص النسفي ( عبد الله بن الحسين الكرخي ) المطبعة

لأدبية بمصر . الطبعة الأولى .

الخصاص ( ٣٧٠ هـ ) « أصول الخصاص » ( أبو بكر أحمد بن علي الرازي

الخصاص ) جزءان . مخطوط دار الكتب المصرية رقم ( ١٦١ ) أصول .

القاضي عبد الجبار ( ٤١٥ أو ٤١٦ هـ ) « العمد » نظير « أبو الحسن البصري » .

الدبوسي ( ١٤٣٠ هـ ) « تقويم الأدلة » ، أو « تقويم أصول الفقه وتحديد أدلة الشرع » ( عبد الله بن عمر الدبوسي أبو زيد ) مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ( ٢٥٥ ) .

أبو الحسين البصري ( ١٤٣٦ هـ ) « المعتمد » شرح العمدة لأستاذة القاضي عبد الجبار ، فيلم معهد المخطوطات بالجامعة العربية رقم ( ١٠٧ ) .  
ابن حزم ( ١٤٥٦ هـ ) ١ - الإحكام في أصول الأحكام ، ٨ أجزاء مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٤٥ - ١٣٤٧ هـ الطبعة الأولى .

٢ - « النبد في أصول الفقه الظاهري » تحقيق الشيخ زاهد الكوثري مطبعة الأنوار بمصر سنة ١٣٦٠ هـ .

٣ - « ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل » تحقيق ( سعيد الأفغاني ) مطبعة جامعة دمشق سنة ١٣٧٧ هـ .

أبو الوليد الباجي ( ١٤٧٤ هـ ) « الإشارة في أصول الفقه » مخطوطة الأزهر رقم ( ١٧٠ ) .

الشيروازي ( ١٤٧٦ هـ ) ( إبراهيم بن علي الفيروزآبادي الشيروازي ) ١ - « المع » طبع مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٧٧ هـ الطبعة الثالثة .

٢ - « التبصرة في أصول الشافعية » مخطوطة الأزهر رقم ( ١٧٨٥ ) إمباني ٤٨٢٤٤ .

إمام الحرمين ( ١٤٧٨ هـ ) ( عبد الملك بن عبد الله الجويني ) ١ - « البرهان » جزءان مخطوطة دار الكتب المصرية نسخة مصورة رقم ( ٦٢٥ ) والأزهر ( ٧١٥ ) و ( ٧١٦ ) .

٢ - « الورقات » طبع المطبعة التونسية بتونس ١٣٤٤ هـ الطبعة الثانية .

البزدوي ( ١٤٨٢ هـ ) « أصول الفقه » ( علي بن محمد بن الحسين البزدوي  
فخر الإسلام ) ٤ أجزاء طبع مكتب الصنايع ١٣٠٧ هـ مع شرحه  
كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري .

السمعاني ( ١٤٨٩ هـ ) « قواطع الأدلة » ( منصور بن محمد بن عبد الجبار  
المعروف بالسمعاني ) فيلم معهد المخطوطات بالجامعة العربية رقم  
( ٧٣ ) أصول .

السرخسي ( ١٤٩٠ هـ ) « أصول السرخسي » ( أبو بكر محمد بن أحمد  
السرخسي ) جزءان مطابع دار الكتاب العربي بمصر سنة ١٣٧٣ هـ .

الغزالي ( ٥٠٥ هـ ) ( أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ) ١ - « المستصفى  
من علم الأصول » جزءان المطبعة الأميرية سنة ١٣٣٤ هـ الطبعة  
الأولى مع فواتيح الرحموت وهي المارادة عند الغزو حين لا يشار  
إلى غيرها .

٢ - « المنخول في الأصول » مخطوطة دار الكتب المصرية رقم  
( ١٨٨ ) أصول .

٣ - « شفاء الغليل في بيان مسالك التعليل » مخطوطة دار الكتب  
المصرية رقم ( ١٥٤ ) أصول .

البطلومي ( ٥٢١ هـ ) « الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت  
الاختلاف بين المسلمين في آرائهم » ( أبو محمد بن السيد البطلومي )  
مطبعة الموسوعات بمصر سنة ١٣١٩ هـ .

المتوكل على الله ( ٥٦٦ هـ ) « أصول الأحكام في الحلال والحرام » ( المتوكل  
على الله أحمد بن سليمان من أئمة الزيدية ) مخطوطة دار الكتب المصرية  
رقم ( ٢٥٤٩٨ ) ب .

الرازي ( ٦٠٦ هـ ) « المحصول في علم الأصول » ( فخر الدين بن محمد  
المعروف بابن الخطيب الرازي ) مخطوطة دار الكتب المصرية رقم  
( ٢٩٧ ) طلعت . أصول .

الجاجرمي ( ٦١٣ هـ ) « أصول الفقه » ( معين الدين الجاجرمي ) مخطوطة  
دار الكتب المصرية رقم ( ٦٠٩ ) أصول .

ابن قدامة ( ٦٢٠ ) « روضة الناظر وجنة المناظر » ( عبد الله بن أحمد  
محمد بن قدامة المقدسي ) جزءان المطبعة السلفية بصر سنة ١٣٤٢ هـ  
مع شرحه « نزهة الخاطر العاطر » لابن بدران ( ١٣٦٤ هـ ) .

ابن المطهر الحلي ( ٦٢٧ هـ ) ١ - « تهذيب الوصول إلى علم الأصول »  
طبع إيران سنة ١٣٠٨ هـ ومع شرحه : منية اللبيب ( الكتاب  
المستطاب .. ) للسيد عميد الدين الحسيني طبع الهند سنة ١٣١٦ هـ .  
٢ - « نهاية الوصول إلى علم الأصول » مخطوط دار الكتب المصرية  
رقم ( ٢٩ ) أصول .

٣ - « مبادئ الوصول إلى علم الأصول » فيلم معهد المخطوطات  
بالجامعة العربية رقم ( ٩٣ ) أصول .

الآمدي ( ٦٣١ هـ ) « الإحكام في أصول الأحكام » ( أبو الحسن علي بن  
أبي علي سيف الدين الآمدي ) ٤ أجزاء مطبعة المعارف ، مصر  
سنة ١٣٣٢ هـ .

ابن الحاجب ( ١٦٤٦ هـ ) ( جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب )  
« منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل » مطبعة السعادة  
بمصر سنة ١٣٢٦ هـ الطبعة الأولى .

٢ - رسالة في تخصيص الكتاب بالكتاب مخطوطة الأزهر رقم  
( ٢٣٥ ) مجاميع ٥٧٧٥ .

الزنجاني ( ١٦٥٦ هـ ) « تخريج الفروع على الأصول » ( شهاب الدين محمود  
ابن أحمد لزنجان ) طبع جامعة دمشق ١٣٨٢ هـ تحقيق مؤلف هذا الكتاب  
ابن عبد السلام ( ١٦٦٠ هـ ) « قواعد الاحكام في مصالح الأنام »  
( عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي ) جزوان مطبعة  
الاستقامة بالقاهرة .

القوافي ( ١٦٨٤ هـ ) ( أبو العباس أحمد بن إدريس القوافي شهاب الدين )  
١ - « تنقيح الفصول في علم الأصول » المقدمة الثانية المذخيرة .  
المذخيرة مطبعة كلية الشريعة ١٣٨١ هـ .

٢ - « شرح تنقيح الفصول » طبع مصر ١٣٠٧ هـ وبهامشه شرح  
ابن قاسم العبادي على شرح المحلي على الورقات لإمام الحرمين وطبع  
تونس ١٣٤١ هـ بحاشية عليه للشيخ محمد الحضرة الحسين .

٣ - « العقد المنظوم في الخصوص والعموم » مخطوط دار الكتب  
المصرية رقم ( ١ ) ش .

٤ - « الفروق » ٤ أجزاء مطبعة دار إحياء الكتب العربية طبعة  
أولى ١٣٤٤ هـ مع حاشية ابن الشماط ، وتهذيب الفروق للشيخ  
محمد علي بن الشيخ حسن مفني المالكية بمكة المكرمة .

- النسفي ( ٥٧١٠ هـ ) ١ - « المنار » .
- ٢ - « كشف الأسرار شرح لمنار » المطبعة الأميرية ١٣١٦ هـ أولى .
- ابن تيمية ( ٥٧٢٨ هـ ) « القياس في الشرع الإسلامي » مباحث في القياس  
ضم إليها بعض تحقیقات لابن القيم ٥٧٥١ هـ ( شيخ الإسلام تقي الدين  
أحمد بن تيمية ) المطبعة السلفية بالقاهرة ١٣٤٦ هـ .
- ٢ - « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » المكتبة العلمية بالحجاز .
- البخاري ( ٥٧٣٠ هـ ) ١ - « كشف الأسرار شرح أصول البزدوي »  
٤ أجزاء طبع مكتب الصنائع ١٣٠٧ هـ .
- ٢ - « التحقيق شرح المنتخب في الأصول للأخسيكني » ٦٤٤ هـ  
مخطوطة الأزهر رقم ( ١٩٦ ) ( عبد العزيز محمد علاء الدين البخاري ) .
- الحنبلي ( ٥٧٣٩ هـ ) « قواعد الأصول ومعاقد الفصول » ( عبد المؤمن بن  
مسعود البغدادي الحنبلي ) مخطوطة الظاهرية بدمشق رقم ( ٢٨١٣ )  
ثم طبع في مصر بمراجعة أحمد شاكر ، علي شاكر .
- عضد الدين الایجي ( ٥٧٥٦ هـ ) « شرح مختصر لمنتهى لابن الحاجب »  
( عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار عضد الدين الایجي ) جزءان  
طبع حسن حلمي الریزوي ١٣٠٧ هـ . وفي المطبعة الأميرية سنة  
١٣١٦ هـ الجزء الأول مع حواشي السعد التفتازاني والجرجاني والهروي  
وفي سنة ١٣١٧ هـ الجزء الثاني مع حاشية التفتازاني الطبعة الأولى .  
والعزو إلى كليهما كل في حینه .
- الشریف التامسانی ( ٥٧٧١ هـ ) « مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول »

( أبو عبد الله محمد بن أحمد المعروف بالشريف التلمساني ) المطبعة  
الأهلية بتونس ١٣٤٦ هـ .

ابن السبكي ( ٥٧٧١ هـ ) ١ - « الإبهاج في شرح المنهاج للبيضاوي » جزءان  
مطبعة التوفيق الأدبية بمصر . وقد أتم به شرح والده تقي الدين  
الذي وصل إلى المسألة الرابعة من مباحث الواجب .

٢ - « قواعد السبكي » فيلم معهد المخطوطات للجامعة العربية رقم  
( ٧٤ ) أصول ( عبد الوهاب بن علي تاج الدين السبكي ) .

الإسنوي ( ٥٧٧٢ هـ ) ١ - « التمهيد في تخريج الفروع على الأصول »  
( جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي ) المطبعة المجدية في مكة  
المكرمة ١٣٥٣ هـ الطبعة الأولى .

٢ - « نهاية السؤل شرح منهاج الوصول للبيضاوي » ٦٨٥ هـ مطبعة  
محمد علي صبيح ، ومعه « مناهج العقول » لمحمد بن الحسن البدخشي  
شرح المنهاج أيضاً وطبع السلفية مع سلم الوصول لبخيت . وانظر  
ابن أمير الحاج .

الشاطبي ( ٥٧٩٠ هـ ) « الموافقات في أصول الأحكام » ( أبو إسحاق إبراهيم  
ابن موسى اللخمي الشير بالشاطبي ) ٤ أجزاء بتعليق محمد الحضر  
حين طبع المطبعة السلفية بمصر ١٣٤١ هـ وبشرح محمد عبد الله دراز  
طبع مصطفى محمد . والعزو إلى الأولى عند عدم التعيين .

التفتازاني ( ٥٧٩٢ هـ ) « التلويح » وهو شرح التوضيح لمثن التتقيح في  
أصول الفقه لعبيد الله بن مسعود البخاري صدر الشريعة المتوفى



سنة ٧٤٧ هـ . والتفتازاني هو « مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني  
سعد الدين » جزءان طبع محمد علي صبيح بمصر سنة ١٣٧٧ هـ .  
الزركشي ( ٥٧٩٤ ) ١ - « البحر المحيط » ٣ أجزاء مخطوط دار الكتب  
المصرية رقم ( ٤٨٣ ) أصول ، والأزهر ( ٢٠ ) ٧٢٢ .

٢ - « القواعد والضوابط » مرتبة على حروف المعجم . مخطوط  
دار الكتب لمصرية رقم ( ٥٠٨ ) والظاهرية بدمشق رقم ( ٢٨٦٩ ) .  
ابن رجب ( ٥٧٩٥ ) « القواعد في الفقه الإسلامي » ( أبو الفرج  
عبد الرحمن بن رجب الحنبلي ) مطبعة الصدق الخيرية بمصر ١٣٥٢ هـ  
الطبعة الأولى .

ابن ملك ( ٥٨٠١ ) « شرح المنار » للحافظ النسفي ( ٥٧١٠ ) والمؤلف  
هو ( عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين المعروف بابن ملك )  
ومع الكتاب ثلاث حواشي : ١ - حاشية محمد بن إبراهيم الشهير  
بابن الحلبي ( ٥٩٧١ ) .

٢ - حاشية مصطفى بن بير علي بن محمد المعروف بعزمي زاده  
( ١٠٤٠ هـ ) أنوار الحلك .

٣ - حاشية مجيب الرهاوي المصري جزءان المطبعة العثمانية ١٣١٥ هـ .  
ابن اللحام ( ٥٨٠٣ ) « القواعد والفوائد الأصولية » ( علي بن عباس  
البعلي الحنبلي ) مطبعة السنة الحمديدية ١٣٧٥ هـ .

الفناري ( ٥٨٣٤ ) « فصول البدائع في أصول الشرائع » ( محمد بن حمزة  
الفناري طبع الاستانة ١٢٨٩ هـ .

المهدي لدين الله ( ٨٤٠ هـ ) د منهاج الوصول إلى شرح معيار العقول في علم الأصول ، ( أحمد بن يحيى بن المرتضى الحسيني المهدي لدين الله من أئمة الزيدية . مخطوط دار الكتب المصرية رقم ( ٢٥٤٩٩ ) ب .

الكمال بن الهمام ( ٨٦١ هـ ) د التحرير ، ( كمال الدين محمد بن عبد الواحد الشهير بابن همام الدين الاسكندري ) طبع مصطفى الباوي الحلبي . بصر ١٣٥٠ هـ مع شرحه د تيسير التحرير ، لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه .

ابن أمير الحاج ( ٨٧٩ هـ ) د التقرير والتحرير شرح التحرير لابن الهمام ، ٣ أجزاء ( محمد بن محمد بن الحسن المعروف بابن أمير الحاج ) المطبعة الأميرية ١٣١٦ هـ طبعة أولى . وبهامشه د نهاية السؤل ، للاستنوي شرح منهاج الوصول للبيضاوي .

منلا خسرو ( ٨٨٠ هـ ) د مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول ، جزآن ( محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو ) دار الطباعة العامرة ١٣٠٩ هـ مع حاشية الإزميري عليه .

السيوطي ( ٩١١ هـ ) د الاشباه والنظائر في الفروع ، مطبعة مصطفى محمد بمصر .

الوزير ( ٩١٤ هـ ) د الفصول اللؤلؤة في أصول فقه العترة النبوية ، ( صارم الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن الهادي الوزير )

مخطوط دار الكتب المصرية رقم ( ٢٥٥٠٠ ) ب .  
ابن كمال باشا ( ٩٤٠ هـ ) د رسالة الفرائد ، ( شيخ الإسلام أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ) طبع دار الخلافة العلية ١٣٦١ هـ .

الشهيد الثاني ( ٥٩٦٦ هـ ) « تمهيد القواعد الأصولية والعربية لتفريع فوائد الأحكام الشرعية » ( زين الدين علي بن أحمد الشامي العاملي المشهور بالشهيد الثاني ) مخطوطة دار الكتب المصرية ( ٢٠ ) تيمور (١) .

ابن نجيم ( ٥٩٧٠ هـ ) « الاشباه والنظائر » ( زين الدين بن إبراهيم بن نجيم ) مع شرحه « غزير عيون البصائر » لأحمد بن محمد الحموي ١٠٩٨ هـ جزءان دار الطباعة العامرة بصر .

ابن قاسم ( ٥٩٩٢ هـ ) ١ - « الآيات البينات » حاشية على شرح الجلال المحلي ٧٩١ هـ لجمع الجوامع لابن السبكي ٧٤٧ هـ ( أحمد بن قاسم الصباغ العبادي ) ٤ أجزاء طبع محمد السيوفي بالمطبعة الكبرى بصر سنة ١٢٨٩ هـ .

٢ - « شرح على شرح الجلال المحلي على الورقات في الأصول » لإمام الحرمين سنة ٤٧٦ هـ بهامش إرشاد الفحول للشوكاني طبع مصطفى الحلبي سنة ١٣٥٦ هـ طبعة أولى .

التمرتاشي ( ١٠٠٤ هـ ) ( الوصول إلى قواعد الأصول » ( محمد بن عبد الله ابن أحمد الخطيب التمرتاشي ) مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ( ٣٩ ) م وقد اقتنيت مصورة لها .

اليمني ( ١٠٥٠ هـ ) « غاية السؤل في علم الأصول » ( الحسين بن الإمام

---

(١) وقد دلنا على اسم المؤلف رحمه الله والتسمية الصحيحة للكتاب فضيلة الأستاذ محمد صادق الصدر رئيس محكمة التمييز الشرعي الجعفري ببغداد سابقاً ، جزاء الله خيراً ، بعد أن غفل الناسخ عن اسم المؤلف وجاء اسم الكتاب مغلوطاً .

القاسم منصور بن محمد ( مخطوط دار الكتب المصرية رقم ( ١٦٩ )  
تيمور .

الازميري ( ١١٠٢ هـ ) « حاشية على مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول »  
لنلا خسرو ( سليمان بن عبد الله الكويدي الأصل ثم الازميري )  
جزءان دار الطباعة العامرة سنة ١٣٠٤ هـ .

ملاجيون الميهوي ( ١١٣٠ هـ ) « شرح نور الأنوار على المنار » ( أحمد  
ابن أبي سعيد بن عبيد الله الحنفي الميهوي المعروف بملاجيون )  
مع « كشف الأسمار شرح المصنف على المنار » المطبعة الأميرية  
١٣١٦ هـ طبعة أولى .

اللكنوي الأنصاري ( ١١٨٠ هـ ) « فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت »  
لمحمد بن عبد الله الشكور سنة ١١١٩ هـ ( محمد بن نظام الدين محمد  
اللكنوي الأنصاري ) جزءان مع المستصفي للغزالي ، المطبعة الأميرية  
بمصر سنة ١٣٢٤ هـ الطبعة الأولى .

البناني ( ١١٩٧ هـ ) « حاشية على شرح المحلى على جمع الجوامع » ( عبد الرحمن  
ابن جاد الله البناني المغربي ) جزءان ، طبع مصطفى الباني الحلبي  
سنة ١٣٥٦ هـ الطبعة الثانية ، وبهامشه تقرير الشربيني .

الجوهري الصغير ( ١٢١٤ هـ ) « هدية ذوي الافهام بتحقيق دلالة العام »  
( محمد بن أحمد بن حسن الخالدي الشهير بالجوهري الصغير ) مخطوطة  
الأزهر ( ٣٣٥ ) مجاميع ١٢٦٠٠ .

العطار ( ١٢٥٠ هـ ) « حاشية على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع »  
( حسن بن محمد العطار ) المطبعة العلمية بمصر سنة ١٣١٦ هـ  
الطبعة الأولى .

ابن عابدين ( ١٢٥٢ هـ ) « نبات الأسرار حاشية على إفاضة الأنوار »  
لمحمد علاء الدين الحصني شرح المنار للنسفي ( محمد أمين بن عمر بن  
عبد العزيز عابدين ) طبع الآستانة ١٣٠٠ هـ .

الشوكاني ( ١٢٥٥ هـ ) « إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول »  
طبع مصطفى الباني بمصر ١٣٥٦ هـ ، وبهامشه شرح العبادي على  
المحلي ، والعزو إلى هذه الطبعة حين لا يذكر غيرها .

المرتضى الأنصاري التستري ( ١٢٨١ هـ ) ١ - « فوائد الأصول » المعروف  
بـ « ججية الظن » طبع درس ١٣١٥ .

محمد عبد الحلیم اللكنوي ( ١٢٨٥ هـ ) « قمر الأتمار على نور الأنوار »  
( أحمد عبد الحلیم بن مولانا محمد أمين الله اللكنوي الأنصاري )

مع نور الأنوار المطبعة الأميرية ١٣١٦ هـ الطبعة الأولى .

محمود حمزة ( ١٣٠٥ هـ ) « الفرائد الجية في القواعد الفقهية » ( محمود بن  
محمد نسيب حمزة ) مفتي دمشق . طبع دمشق .

السالمي الاباضي ( ١٣٣٢ هـ ) ١ - « شمس الأصول ألفية في علم الأصول »  
( محمد عبد الله بن حميد السالمي لاباضي ) مطبعة الموسوعات بمصر .

٢ - « طلعة الشمس شرح شمس الأصول » مطبعة الموسوعات  
بمصر مع الألفية .

٣ - « جوهر النظام في الأصول والفروع » المطبعة السلفية بمصر ،  
مع تعليقات الشيخ إبراهيم طقيش .

الحضري ( ١٣٤٥ هـ ) « أصول الفقه » محمد بن عفيفي الجوري مشهور  
بالشيخ الحضري ( مطبعة الجالية بمصر ١٣٢٩ هـ الصبعة الأولى .

ابن بدران ( ١٣٤٦ هـ ) « المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ،  
( عبد القادر بن أحمد بن مصطفى المعروف بابن بدران ) طبع مصر  
إدارة الطباعة المنيرية .

الشيخ بجيت ( ١٣٥٤ هـ ) « سلم الوصول شرح نهاية السؤل للإسنوي ،  
( محمد بن بجيت بن حسين المطيعي ) المطبعة السلفية بالقاهرة  
سنة ١٣٤٣ هـ ، وانظر الإسنوي .

المحلاوي ( القرن الرابع عشر الهجري ) « تسهيل الوصول إلى علم  
الأصول » ( محمد عبد الرحمن عيد المحلاوي ) طبع مصطفى الباني  
الخلي ١٣٤١ هـ .

#### ب — الفقه الحنفي

أبو يوسف ( ١٨٢ هـ ) ( يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ) ١ — « الآثار ،  
مطبعة الاستقامة بمصر سنة ١٣٥٥ هـ الطبعة الأولى .

٢ — « اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى » مطبعة الوفاء بالقاهرة  
سنة ١٣٥٧ هـ .

٣ — « الخراج » المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٥٢ هـ .  
محمد بن الحسن ( ١٨٩ هـ ) ( أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني )  
« الجامع الكبير » مطبعة الاستقامة بمصر سنة ١٣٥٦ هـ الطبعة الأولى .

٢ — « الأصل » القسم الأول في البيوع ، تحقيق وتعليق الدكتور  
شفيق شحاته مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٤ م .

الطحاوي ( ٣٢١ هـ ) « شرح معاني الآثار »

جزءان صبع الهند .

القدوري ( ٥٤٢٨ ) « مختصر القدوري » ، أحمد بن محمد بن أحمد المعروف  
بالقدوري ( طبع الآستانة ١٣٠٩ هـ .

الناظمي ( ٥٤٤٦ ) « جل الاحكام » ، أحمد بن محمد أبو العباس المشهور  
بالناظمي ( مخطوط الظاهرية بدمشق رقم ( ٣ ) .

المرخسي ( ٥٤٨٣ ) ١ - « المبسوط »

٣٠ جزءاً مطبعة السعادة بمصر .

٢ - « فرح كتاب السير الكبير » ، لمحمد بن الحسن تحقيق

صلاح الدين المتجدد ، جزءان ، مطبعة مصر بالقاهرة ١٩٥٧ م .

النسفي « المفتر » ، ( ٥٥٣٧ ) « طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية »  
طبع بولاق ١٣١١ هـ .

المرقندي ( ٥٥٤٠ ) « تحفة الفقهاء » ، ( علاء الدين محمد بن أحمد )  
٣ أجزاء تحقيق محمد زكي عبد البر . مطبعة جامعة دمشق ١٣٧٧ هـ .

الكاساني ( ٥٥٨٧ ) « بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع » ، ( علاء الدين  
أبو بكر بن مسعود الكاساني ) ٧ أجزاء طبع مصر ١٣٢٧ - ١٣٢٨ هـ .

المرغيناني ( ٥٥٩٣ ) « الهداية شرح بداية المبتدي » ، ( علي بن بكر

المرغيناني ) مطبوعة مع « فتح القدير » ، المطبعة الأميرية ١٣١٥ هـ

الطبعة الأولى . وانظر ما يأتي .

النسفي ( ٥٧١٠ ) « كنز الدقائق » ، مطبوع مع « تبين الحقائق » ،  
انظر الزيلعي .

الزيلعي ( ٥٧٤٢ ) « تبين الحقائق شرح كنز الدقائق » ، للنسفي والمؤلف

( عثمان بن علي الزيلعي ) ٦ أجزاء ، المطبعة الأميرية بمصر ١٣١٣ هـ

الطبعة الأولى وبهامشه حاشية الشلبي .

صدر الشريعة ( ٥٧٤٧ ) « شرح على متن الوقاية » لتاج الشريعة مطبوع  
بهامش كشف الحقائق شرح كنز الدقائق لعبد الحكيم الأفغاني  
١٣٢٦ هـ المطبعة الأدبية بمصر ١٣١٨ هـ الطبعة الأولى .

الطرسومي ( ٧٥٨ هـ ) « الفوائد الطرسوسية أو أنفع الوسائل إلى تحرير  
المسائل » ( نجم الدين إبراهيم بن علي الطرسومي ) مطبعة الشرق  
بمصر ١٣٤٤ هـ .

ابن نجم المصري ( ٧٩٠ هـ ) « البحر الرائق شرح كنز الدقائق » للنسفي  
تكملة الطوري . وبهامشه الحواشي المسماة بمنحة الخالق على البحر  
الرائق للسيد محمد أمين المشهور بابن عابدين سنة ١٢٥٢ هـ المطبعة  
العامة بمصر - الطبعة الأولى .

الطوابلسي ( ٨٤٤ هـ ) « معين الأحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام »  
( علي بن خليل الطوابلسي أبو الحسن ) وبهامشه كتاب « لسان  
الأحكام في معرفة الأحكام » لابن الشحنة ٨٨٢ هـ المطبعة الميمنية  
بمصر ١٣١٠ هـ .

الكمال بن الهمام ( ٨٦١ هـ ) « فتح القدير شرح الهداية » مع التكملة  
« نتائج الأفكار » لقاضي زاده ٨٩٩ هـ أجزاء المطبعة الأميرية  
بمصر ١٣١٥ هـ الطبعة الأولى . وبهامشه شرح العناية على الهداية  
لأكمل الدين البابرتي ٧٨٦ هـ وحاشية سعدي جلبي ٩٤٥ هـ على  
هذا الشرح .

ملا خسرو ( ٨٨٥ هـ ) « درر الأحكام في شرح غور الأحكام » طبع  
الآستانة ١٣١٩ هـ .



التمرقاشي ( ١٠٠٤ هـ ) « تنوير الأبصار هامش رد المختار » انظر ماسياني .  
مجموعة من علماء الهند ( حوالي ١٠٧٠ هـ ) « الفتاوى الهندية » المسماة  
« الفتاوى العالمية نسبة إلى سلطان الهند محمد أوزنك ريب  
عالمكير » وهي من وضع مجموعة من علماء الهند بإشارة من السلطان .  
وهامش الأجزاء الثلاثة الأولى من الكتاب « فتاوى قاضي خان »  
( حسن بن منصور الأوزجمندي ٩٥٢ هـ ) ٦ أجزاء المطبعة  
الأميرية ١٣١٠ هـ .

الحصكفي ( ١٠٨٨ هـ ) « الدر المختار شرح تنوير الأبصار » للتمرقاشي  
١٠٠٤ هـ ( محمد بن علي الحصكفي ) طبع الاستانة ١٢٧٧ هـ وهو  
مطبوع أيضاً على هامش رد المختار انظر ماسياني .  
الطحاوي ( ١٢٣١ هـ ) « حاشية على الدر المختار » ( أحمد بن محمد الطحاوي )  
المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٢٨٢ هـ .

ابن عابدين ( ١٢٥٢ هـ ) ١ - « رد المختار على المختار » المعروف بحاشية  
ابن عابدين ٥ أجزاء مطبعة بولاق بمصر ١٢٨٢ هـ .  
٢ - « منحة الخلق على البحر الرائق » مطبوع بهامش البحر الرائق .  
انظر ابن نجيم .

علاء الدين عابدين ( ١٣٠٦ هـ ) « فقرة عيون الأخبار » تكملة لرد المختار  
( محمد علاء الدين بن محمد أمين ) جزءان دار الطباعة العامرة ١٣٠٨ هـ .

## ج - الفقه المالكي

١ - مالك ( ١٩٧ هـ ) د المدونة الكبرى ، رواية يحنون عبد السلام  
ابن سعيد التنوخي ٢٤٠ هـ عن عبد الرحمن بن القاسم ١٩١ هـ ، ١٦  
جزءاً مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٢٣ هـ .

٣ - ابن أبي زيد القيرواني ( ٣٨٦ هـ ) د الرسالة ، عبد الله بن  
عبد الرحمن أبي زيد القيرواني مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٥٣ هـ .

٣ - الباجي ( ٤٩٤ هـ ) د المنتقى ، شرح موطأ الإمام مالك  
( القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي )  
٧ أجزاء مطبعة السعادة بمصر ١٣٣١ - ١٣٣٢ هـ الطبعة الأولى .

٤ - ابن رشد ( ٥٢٠ هـ ) د المقدمات الممهدات ، ( أبو الوليد  
محمد بن أحمد بن رشد ) جزءان مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٥ هـ  
الطبعة الأولى .

القوافي ( ٦٨٤ هـ ) ١ - د الذخيرة ، الجزء الأول مطبعة كلية الشريعة  
بالأزهر ١٣٨١ هـ .

٢ - د الإحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام وتصرفات القاضي  
والإمام ، مطبعة الأنوار بمصر ١٣٥٧ هـ .

ابن مجزي السكابي ( ٧٤١ هـ ) د القوانين الفقهية ، مطبعة النهضة بتونس ١٣٤٤ هـ .  
الشيخ خليل ( ٧٧٦ هـ ) د مختصر خليل ، ( أبو الضياء خليل بن إسحاق  
ابن موسى ) طبع عيسى البابي الحلبي بمصر . تعليق طاهر أحمد الزاوي .

المواق ( ٨٩٧ هـ ) « التاج والإكليل لمختصر خليل » ( محمد بن يوسف  
العبدوي الشير بالمواق ) بهامش مواهب الجليل . انظر ما يأتي .

الخطاب ( ٩٥٤ هـ ) « مواهب الجليل شرح مختصر خليل » ( محمد بن محمد  
ابن عبد الرحمن المغربي المعروف بالخطاب ) وبهامشه التاج والإكليل  
للمواق . مطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ الطبعة الأولى .

الحِشِّي ( ١١٠١ هـ ) « منح الجليل على مختصر العلامة خليل » ( محمد بن  
عبد الله الحِشِّي ) ٨ أجزاء وبهامشه حاشية علي العدوي ١١٩٨ هـ  
المطبعة الأميرية بصر ١٣١٧ - ١٣١٨ هـ الطبعة الثانية .

الزرقاني ( ١١٢٢ هـ ) « شرح على الموطأ » ( محمد بن عبد الباقي الزرقاني )  
٤ أجزاء مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٧٩ هـ .

الدردير ( ١٢٠١ هـ ) « الشرح الكبير على مختصر خليل » ( أحمد بن محمد  
ابن أحمد العدوي الشير بالدردير ، ٤ أجزاء طبع عيسى الباي  
الخلبي بالقاهرة . مع حاشية الدسوقي وتقاريرات عlish انظر ما سيأتي .

الدسوقي ( ١٢٣٠ هـ ) « حاشية على الشرح الكبير للدردير » ( محمد بن  
أحمد بن عرفة الدسوقي ) .

محمد عlish ( ١٢٩٩ هـ ) ١ - « حاشية على منح الجليل » انظر ما سبق .

٢ - « تقاريرات على حاشية الدسوقي والشرح الكبير » ( محمد بن  
أحمد بن محمد المنقب بعlish ) .

## د - الفقه الشافعي

الشافعي ( ١٢٠٤ هـ ) « الأم » ، سبعة أجزاء المطبعة الأميرية بالقاهرة  
١٣٢١ - ١٣٢٥ هـ الطبعة الأولى .

المزني ( ٢٦٤ هـ ) « مختصر المزني » ، مطبوع مع الأجزاء الخمسة الأولى  
من « الأم » .

الشيرازي « أبو إسحاق » ، ( ٤٧٦ هـ ) « المذهب » ، جزآن مطبعة عيسى  
البابي الحلبي بالقاهرة ، مع شرح غريب المذهب لابن بطلال الركني .

الماوردي ( ٤٥٠ هـ ) « الأحكام السلطانية » ، ( علي بن محمد بن حبيب  
أبو الحسن ) مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٧ هـ .

أبو شجاع ( ٤٨٨ هـ ) « التقريب » ، أو « غاية الاختصار » ، ( أحمد بن  
الحسين بن أحمد الأصفهاني ) مطبوع مع كفاية الأخبار للحصني .  
انظر ما سيأتي .

الغزالي ( ٥٠٥ هـ ) ١ - « الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي » ، جزآن  
مطبعة الآداب والمؤيد بالقاهرة ١٣١٧ هـ .

٢ - « الوسيط » ، مخطوط الظاهرية بدمشق رقم ( ٢٠٦١ ) .  
الغنوي ( ٦٧٦ هـ ) ١ - « منهاج الطالبين » ، مع مغني المحتاج للشريني  
الخطيب انظر ما يأتي .

٢ - « المجموع شرح المذهب » ، لم يكمل ، المطبعة المنيرية بالقاهرة .  
الحصني ( ٨٢٩ هـ ) « كفاية الأخبار في حل غاية الاختصار » ، ( تقي الدين

أبو بكر بن محمد الحصري ( جزءان مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة

١٣٥٠ هـ .

ابن قاسم الغزي ( ٩١٨ هـ ) شرح الغاية « فتح القريب المجيب في شرح

ألفاظ التقريب » ، أو « القول المختار في شرح غاية الاختصار » ،

بهامش حاشية الباجوري انظر ما يأتي .

الشيخ زكريا الأنصاري ( ٩٢٦ هـ ) « تحفة الطلاب شرح تحرير تنقيح

اللباب » ، وكلاهما للمؤلف ، مع « حاشية الشرفاوي » ، جزءان ،

المطبعة الحسينية المصرية .

عميرة ( ٩٥٧ هـ ) « حاشية على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين

للتنوير » ( شهاب الدين أحمد البرلسي الملقب بعميرة ) مع حاشية

قليوبي ، ٤ أجزاء مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٥ هـ الطبعة الثالثة

وانظر ما يأتي .

ابن حجر الهيتمي ( ٩٧٤ هـ ) « تحفة المحتاج شرح المنهاج » ( أحمد بن

حجر الهيتمي ) ٨ أجزاء مطبعة محمد مصطفى ١٣٠٤ هـ .

الخطيب الشربيني ( ٩٧٧ هـ ) « مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج »

شرح المنهاج للنووي ( شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني ) ٤ أجزاء

طبع مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٧ هـ .

المالبياري ( ٩٨٢ هـ ) « فتح المعين بشرح قرة العين » ( زين الدين بن

عبد العزيز المالبياري ) ومعه « إعداة الطالبين على حل ألفاظ فتح

المعين » للسيد البكري ، ٤ أجزاء مطبعة مصطفى محمد بالقاهرة .

الرملي ( ١٠٠٤ هـ ) د نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، ( شمس الدين محمد  
ابن أحمد الرملي ) ٨ أجزاء طبع القاهرة ١٣٠٤ هـ .

قليوبي ( ١٠٦٩ هـ ) د حاشية على شرح الجلال المحلي على المنهاج ، ( أحمد  
ابن أحمد بن ملام القليوبي ) مع حاشية عميرة . طبع مصطفى  
البابي الحلبي ١٣٧٥ هـ الطبعة الثالثة .

البجيرمي ( ١٢٢١ هـ ) د تحفة الحبيب على شرح الخطيب ، وهي حاشية  
( سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي ) على شرح الخطيب الشربيني  
د الافتناع ، في حل ألفاظ أبي شجاع المطبعة الأميرية ١٢٩٤ هـ .  
الشرقاوي ( ١٢٢٧ هـ ) د حاشية على تحفة الطلاب للشيخ زكوى الأنصاري ،  
( عبد الله بن حجازي الشرقاوي ) وبهامشه تحفة الطلاب مع تقرير  
مطفى الذهبي . المطبعة الحسينية المصرية .

الباجوري ( ١٢٧٧ هـ ) د حاشية الباجوري على شرح ابن قادم الغزي ،  
لغاية الاختصار لأبي شجاع ( إبراهيم بن محمد الباجوري ) جزاء  
مطبعة مصطفى محمد القاهرة .

### هـ — الفقه الحنبلي

الحرقى ( ٣٣٤ هـ ) د مختصر الحرقى ، ( أبو القاسم عمر بن الحسين الحرقى )  
مؤسسة دار السلام في دمشق الطبعة الأولى ١٣٧٨ هـ .

القاضي أبو يعلى ( ٤٥٨ هـ ) د الأحكام السلطانية ، ( محمد بن الحسين  
الفراء أبو يعلى ) القاهرة مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦ هـ  
الطبعة الأولى .

- ابن قدامة «الموفق» ( ٦٢٠ هـ ) ١ - « المغني » شرح على مختصر الخوفي  
 ٩ أجزاء القاهرة ، دار المنار ١٣٦٧ هـ الطبعة الثالثة .
- ٢ - « المقنع » مع حاشيته المنقولة من خط الشيخ سليمان بن  
 عبد الله بن الشيخ محمد عبد الوهاب ، جزءان المطبعة الريفية بالقاهرة .
- ٣ - « الهادي » أو عمدة الحازم في المسائل الزوائد عن مختصر  
 أبي القاسم ، مطابع دار العباد في بيروت .
- ابن عبيدان ( ٦٣٠ هـ ) « زوائد الكافي والمحرر على المقنع » ( عبد الرحمن  
 ابن عبيدان الحنبلي ) منشورات المكتب الاسلامي بدمشق ١٣٧٩ هـ  
 الطبعة الأولى .
- ابن الجوزي ( ٦٥٦ هـ ) « المذهب الأحمد في مذهب الإمام أحمد »  
 ( يوسف بن جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ) مطبعة  
 د ق ، بومباي ( الهند ) ١٣٧٨ هـ .
- ابن قدامة « شمس الدين » ( ٦٨٢ هـ ) « الشرح الكبير » على متن  
 المقنع ( شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن قدامة المقدمي )  
 مطبوع مع المغني . دار المنار ١٣٤٨ هـ الطبعة الأولى .
- ابن تيمية « تقي الدين » ( ٧٢٨ هـ ) ١ - « فتاوى ابن تيمية » مطبعة  
 كردستان العلمية ١٣٢٩ هـ .
- ٢ - « رسالة النية » وهي الرسالة الخامسة من مجموع رسائل ابن  
 تيمية ، المطبعة العامرة الشرقية بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٢٢ هـ .
- ابن قيم الجوزية ( ٧٥١ هـ ) « الطرق الحكمية في السياسة الشرعية » مطبعة  
 الآداب والمؤيد بمصر سنة ١٧١٣ هـ .

- بدر الدين البعلي ( ٧٧٧ هـ ) د مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية ،  
 ( بدر الدين محمد بن علي البعلي ) مطبعة السنة المحمدية القاهرة ١٣٦٨ هـ .
- المرداوي ( ٨٨٥ هـ ) د التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع ، ( علي بن  
 سليمان المرادوي ) القاهرة - المطبعة السلفية .
- الحنبلي ( ١٠٣٢ هـ ) د غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى ، ( مرعي  
 ابن يوسف الحنبلي ) ٣ أجزاء مؤسسة دار السلام للطباعة والنشر  
 بدمشق ١٣٧٧ هـ .
- أحمد المنقور ( ١١٢٥ هـ ) د الفواكه العديدة في المسائل المفيدة ، ( أحمد  
 ابن محمد المنقور التيمي ) جزوان ، منشورات المكتب الاسلامي  
 بدمشق ١٣٨٠ هـ الطبعة الأولى .
- البعلي ( ١١٨٩ هـ ) د الروض الندي شرح كافي المبتدي ، ( أحمد بن  
 عبد الله بن أحمد البعلي ) القاهرة - المطبعة السلفية .
- السيوطي الرحباني ( ١٢٤٣ هـ ) د مطالب أولي النهى في شرح غاية  
 المنتهى ، ( مصطفى بن سعد السيوطي الرحباني ) ٦ أجزاء منشورات  
 المكتب الاسلامي بدمشق ١٣٦٠ هـ الطبعة الأولى .
- ابن ضويان ( ١٣٥٣ هـ ) د منار السبيل في شرح الدليل ، ( إبراهيم بن  
 محمد بن سالم بن ضويان ) منشورات مؤسسة دار السلام بدمشق .



## و — المذاهب الأخرى

### ١ — فقه السبعة رؤساء

الشريف المونضى ( ٥٤٣٦ هـ ) « الانتصار » المشتمل على المسائل الفقهية التي انفردت بها الإمامية ( علي بن الحسين بن موسى أبو القاسم ) جزوان طبع حجر طهران ١٣١٥ هـ .

المحقق الخليلي ( ٥٦٧٦ هـ ) « المختصر النافع في فقه الإمامية » ( أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن المعروف بالمحقق أو المحقق الخلي ) مطابع دار الكتاب العربي بصر .

الشهيد الثاني ( ٥٩٦٦ هـ ) « الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية » ( محمد ابن مكي الشهيد الأول ) ٧٨٦ هـ القاهرة — دار الكتاب العربي .  
العاملي ( ١٢٢٦ هـ ) « مفتاح الكرامة » ( محمد بن محمد الحسيني العاملي ) القاهرة مطبعة الشورى ١٣٢٦ هـ .

### ٢ — فقه السبعة الزيدية

زيد بن علي ( ١١٦٠ هـ ) « مجموع الفقه » ( زيد بن علي زين العابدين بن الحسين ) طبع جوريفيني ، ميلانو ١٩١٩ م .

المهدي لدين الله ( ٥٨٠٠ هـ ) « البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار » أربعة أجزاء ، مطبعة الخانجي القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٢٨ م .  
ومعه كتاب « جواهر الأخبار والآثار للصفدي » ٩٥٧ هـ . وللبحر مقدمة في أصول الفقه أسماها المؤلف « معيار العقول » لم تطبع مع الكتاب وقد أفرد لها رحمه الله بشرح أسماها « منهاج الوصول

إلى شرح معيار العقول ، ( مخطوط ) انظر ما سلف « مراجع  
أصول الفقه » .

ابن مفتاح ( ٨٧٧ هـ ) « المتزج المختار من الغيث المدرار » ( عبد الله بن  
مفتاح ) القاهرة ١٣٣٢ هـ .

السيباني ( ١٢٢١ هـ ) ( الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير ،  
( الحسين بن أحمد بن الحسين السباني ) مطبعة السعادة بمصر ١٣٤٨ هـ .  
الطبعة الأولى .

### ٣ — فقه الرباضية

الشميني ( ١٢٢٣ هـ ) « النيل » ( عبد العزيز بن إبراهيم الشميني ضياء الدين ) .  
مطبع مع الشرح الآتي .

أطفيش ( ١٢٣٢ هـ ) ١ - « شرح النيل وشفاء العليل » ١٠ مجلدات .  
القاهرة المطبعة السلفية ١٣٤٣ هـ .

٢ - « شامل الأصل والفرع » المطبعة السلفية ١٣٤٨ هـ .

### ٤ — فقه الظاهري

ابن حزم ( ٤٥٦ هـ ) « المحلى » ١١ جزءاً ، تعليق للشيخ أحمد شاكر ،  
طبع منير الدمشقي القاهرة ١٣٥٢ هـ .

### ٥ — الفقه العام والمقارن

الطبري ( ٣١٠ هـ ) « اختلاف الفقهاء » ، كتاب البيوع ، نشره كرنه  
الأناني طبع القاهرة ١٣٢٠ هـ .

الطحاوي ( ٣٢١ هـ ) « اختلاف الفقهاء » مخطوط دار الكتب المصرية  
رقم ( ٦٤٧ ) الموجود منه الجزء الثاني .

ابن عبد البر ( ٤٦٣ هـ ) « جامع بيان العلم وفضله » ( أبو عمر يوسف  
ابن عبد البر القرطبي ) جزآن القاهرة ، إدارة الطباعة المنيرية .

المروزي ( القرن الخامس الهجري ) « طريقة الخلاف بين الشافعية والحنفية  
مع الأدلة لكل منهما » ( أبو علي الحسن بن أحمد المروزي ) فيلم  
معهد المخطوطات رقم ( ٣٠ ) عن مخطوط دار الكتب المصرية رقم  
( ١٥٢٣ ) المجلد الأول نسخة كتبت سنة ١٩٠٠ هـ .

ابن هبيرة ( ٥٦٠ هـ ) « الإفصاح في معاني الصحاح » ( الوزير أبو المظفر  
يحيى بن هبيرة بن محمد بن هبيرة ) المطبعة العلمية بـ حلب ١٣٤٧ هـ  
الطبعة الأولى .

ابن رشد الحفيد ( ٥٩٥ هـ ) « بداية المجتهد ونهاية المقتصد » ( أبو الوليد  
محمد بن أحمد بن محمد بن رشد ) جزآن مطبعة مصطفى البابي الحلبي  
١٣٧٠ هـ الطبعة الثانية .

الحصيري ( ٦٣٦ هـ ) « الطريقة الحصرية في علم الخلاف بين الشافعية  
والحنفية » ( محمود بن أحمد جمال الدين الحصيري ) مخطوط دار  
الكتب المصرية رقم ( ٣٦٦ ) .

الجعبري ( ٧٣٢ هـ ) « وضع الانصاف إلى رفع الخلاف » ( إبراهيم بن  
عمر الجعبري ) مخطوطة دار الكتب المصرية ( ٦ ) ش .

ابن القيم ( ٧٥١ هـ ) ١ = « إعلام الموقعين عن رب العالمين » ٤ أجزاء  
القاهرة مطبعة السعادة ١٣٤٧ هـ الطبعة الأولى .

٢ - د إغاثة اللفان من مصايد الشيطان ، جزوان . القاهرة طبع

مصطفى الباني الحلبي ١٣٥٧ هـ .

أبو إسحاق الشاطبي ( ٥٧٩٠ هـ ) د الاعتصام ، جزوان ، القاهرة ، مطبعة مصطفى محمد .

المقدمي الصالحى ( ٨٧٨ هـ ) د الفية في اختلاف الأئمة وما انفرد به الإمام

أحمد بن حنبل عنهم ، فيلم معهد المخطوطات بالجامعة العربية رقم

( ٩ ) عن سوهاج رقم ( ٤٩ ) هـ .

السيوطي ( ٩١١ هـ ) د جزيل المواهب في اختلاف المذاهب ، مخطوطة دار

الكتب المصرية رقم ( ٣٥ ) مجاميع .

الدمشقي العثاني ( ٩٦٩ هـ ) د رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، ( أبو

عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثاني ) وجامشه الميزان الحضريه

لشعراني ، المطبعة الأميرية ١٣٠٠ هـ الطبعة الأولى .

الشعراني ( ٩٧٣ هـ ) د الميزان ، عبد الوهاب بن أحمد الشعراني ( جزوان

القاهرة ١٢٧٥ هـ .

شاه ولي الله الدهلوي ( ١١٧٦ هـ ) د حجة الله البالغة ، جزوان ، القاهرة -

المطبعة الأميرية سنة ١٢٨٤ هـ .

القوسي ( ١٢٩٤ هـ ) د إيقاظ الوسنان في العمل بالسنة والقرآن ، ( أبو الحسن

علي بن عبد الحق المعروف بالقوسي ) مخطوطة دار الكتب المصرية

رقم ( ١٧٩ ) ٦٤١٢ .

السروى د اختلاف الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين ،

( محمد بن أبي بكر بن محمود السروى ) فيلم معهد المخطوطات

بالجامعة العربية رقم ( ٤ ) عن مخطوطة دار الكتب المصرية رقم  
( ١٧٢٤ ) فقه حنفي .

محمد حسن الحجوري الثعالبي ( القرن الرابع عشر الهجري ) « الفكر  
السامي في تاريخ الفقه الاسلامي » ٤ أجزاء طبع الرباط وفاس  
١٣٤٥ هـ .

إجنس جولد تسيهر ( ١٣٤٠ هـ ) « العقيدة والشريعة في الاسلام »  
القاهرة - دار الكتب الحديثة . « مذاهب التفسير الإسلامي » ، القاهرة .  
دار الكتب الحديثة .

محمد الحضري ( ١٣٤٥ هـ ) « تاريخ التشريع الاسلامي » - القاهرة .

#### ثانياً - المؤلفات والمؤلفات الحديثة

أحمد إبراهيم : ١ - الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية « سنة ١٩٣٨ م  
الطبعة الثالثة - القاهرة .

٢ - بحث عن « مصادر التشريع الإسلامي » في « مجلة القانون  
والاقتصاد » بكلية حقوق القاهرة ، العدد الثاني من السنة الأولى .  
٣ - بحث مقارن عن « الموارث في الشريعة » في « مجلة القانون  
والاقتصاد » بكلية حقوق القاهرة ، العدد السادس من السنة الثالثة ،  
والأعداد الأول والثاني والثالث والرابع والخامس من السنة الرابعة .  
عبد الوهاب خلاّف : ١ - « أصول الفقه » مع « خلاصة التشريع  
الإسلامي » ، القاهرة ، مطبعة النصر ١٣٧٦ هـ الطبعة السابعة .

٢ - أصول الفقه للدراسات العليا بحقوق القاهرة الحلقة الأولى -  
مطبعة النصر ١٣٦٤ هـ أولى . الحلقة الثانية - مطبعة نهضة مصر  
١٣٦٥ هـ أولى .

- ٣ - « مصادر التشريع فيما لا نص فيه » القاهرة معهد الدراسات العربية سنة ١٩٥٤ م .
- ٤ - بحث عن « مصادر الأحكام » في مجلة القانون والاقتصاد . العدد الخامس من السنة الخامسة .
- ٥ - بحث في « تفسير النصوص القانونية وتأويلها » منشور في مجلة القانون والاقتصاد بكلية حقوق القاهرة العدد الثاني من المجلد ١٨ من السنة الثامنة ١٩٤٨ م .
- الحضر حسين : ١ - « رسائل الإصلاح » الجزء الثالث ، القاهرة ، مكتبة القدسي سنة ١٣٥٨ هـ .
- ٢ - أبحاث في مجلة « نور الإسلام » السنة الأولى سنة ١٣٤٩ هـ .
- محمد الطاهر بن عاشور : « مقاصد الشريعة الإسلامية » تونس : المطبعة الفنية بنهج المفتي ١٣٦٦ هـ الطبعة الأولى .
- مصطفى عبد الرازق ١ - « تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية » القاهرة مطبعة لجنة التأليف سنة ١٣٦٣ هـ .
- ٢ - بحث بعنوان « الشافعي واضع علم أصول الفقه » مجلة الرسالة السنة الأولى والثانية ١٣٥٢ هـ - ١٣٥٢ هـ .
- علي سامي النشار : ١ - « نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام » القاهرة ، النهضة المصرية ١٩٥٤ م .
- ٣ - « مناهج البحث عند مفكري الإسلام » القاهرة ، دار الفكر العربي سنة ١٣٦٧ هـ الطبعة الأولى .
- محمود شلتوت : « الإسلام عقيدة وشريعة » دار القلم بالقاهرة .

- محمد شلتوت ومحمد علي السابيس : « مقارنة المذاهب في الفقه » ، لكلية الشريعة بالأزهر القاهرة محمد علي صبيح ١٣٧٣ هـ .
- عبد القادر عودة : « التشريع الجنائي الاسلامي مقارناً بالقانون الوضعي » ، جزوان القاهرة - دار العروبة ١٣٧٩ هـ .
- فرج السهوري : « محاضرات في تاريخ الفقه الإسلامي » ، الدراسات العليا بحقوق القاهرة .
- علي الحفيف : ١ - « أحكام المعاملات الشرعية » ، طبع القاهرة ١٣٦١ هـ .  
٢ - « فرق الزوج في المذاهب الإسلامية » ، معهد الدراسات العربية العالية ١٩٥٨ م القاهرة .
- ٣ - « أسباب اختلاف الفقهاء » ، معهد الدراسات العربية العالية ١٩٥٦ م القاهرة .
- محمد الزفزاف : ١ - « مذكرات في أصول الفقه » ، قسم الدراسات العليا بحقوق القاهرة ١٩٥٩ م .
- ٢ - « محاضرات في الفقه الملقن » ، في الطلاق ، الدراسات العليا بحقوق القاهرة ١٩٦١ - ١٩٦٢ م .
- محمد أبو زهرة : ١ - « ملك » ، مطبعة بحيمر ، القاهرة ، الطبعة الثانية .  
٢ - « أبو حنيفة » ، الطبعة الثانية .  
٣ - « الشافعي » ، الطبعة الثانية .  
٤ - « ابن حنبل » ، در الفكر العربي ١٣٦٧ هـ .  
٥ - « ابن حزم » ، مطبعة بحيمر ١٣٧٣ هـ .  
٦ - « ابن قيمية » ، الطبعة الثانية .

- ٧ - « الإمام زيد » ، الطبعة الأولى .
- ٨ - « الإمام الصادق » ، مطبعة نجيم ، القاهرة .
- ٩ - « أصول الفقه » ، مطبعة نجيم ، القاهرة .
- ١٠ - « أصول الفقه الجعفري » ، معهد الدراسات العربية العالية  
١٩٥٥ - ١٩٥٦ م .
- ١١ - « مصادر الفقه الإسلامي » - الكتاب والسنة - معهد  
الدراسات الإسلامية ١٣٧٥ هـ . القاهرة .
- عبد الرحمن تاج ومحمد علي السابيس : « مذكرة في تاريخ التشريع  
الإسلامي » ، لكلية الشريعة بالأزهر ١٣٥٢ هـ .
- علي قراعه : « فقه القرآن والسنة » ، الطلاق ، دار مصر للطباعة  
سنة ١٣٧٥ هـ .
- محمد يوسف مومى : « تاريخ الفقه الإسلامي » ، مطابع دار الكتاب  
العربي بصر ١٣٧٨ هـ .
- عبد العزيز عامر : « التعزير في الشريعة الإسلامية » رسالة دكتوراه من  
حقوق القاهرة . مصطفى الباني الحلبي ١٣٧٧ هـ الطبعة الثالثة .
- محمد سلام مذكور : ١ - « الفقه الإسلامي » المدخل والأموال  
والحقوق والملكية والعقود . مطبعة الفجالة الجديدة بالقاهرة ١٩٥٥ م  
الطبعة الثانية .
- ٢ - « تاريخ التشريع الإسلامي ومصادره ونظوره للأموال والعقود »  
القاهرة سنة ١٩٥٥ م الطبعة الثانية .



- ٣ - « المقاصدة في الفقه الإسلامي » بحث مقارن . القاهرة مطبعة  
الفيحالة الجديدة ١٣٧٦ هـ الطبعة الأولى .
- ٤ - « المدارس الفقهية في التشريع الإسلامي » .
- ٥ - « مباحث حكم عند الأصوليين » مطبعة لجنة البيان  
العربي بالقاهرة .
- ٦ - « المدخل للفقه الاسلامي » تاريخه ومصادره ونظرياته العامة -  
القاهرة - دار النهضة العربية ١٣٨٠ هـ الطبعة الأولى .
- ٧ - « الوصايا في الفقه الإسلامي » القاهرة - دار النهضة العربية  
١٩٦٢ م الطبعة الثانية .
- ٨ - مقالات وأبحاث في مجلة « منبر الإسلام » التي تصدرها وزارة  
الأوقاف بصر ١٩٦٠ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ م .
- ٩ - « لإباحة عند الأصوليين والفقهاء » بحث مقارن . مستخرج  
من مجلة القانون والاقتصاد بكلية حقوق القاهرة الأعداد : الثاني  
والثالث والرابع للسنة الحادية والثلاثين ١٩٦١ م والعدد الأول  
للسنة الثانية والثلاثين ١٩٦٢ م .
- محمد زكريا الوردبسي : ١ - « أصول الفقه » القاهرة - مطبعة دار التأليف  
١٣٨١ هـ الطبعة الثانية .
- ٢ - « أصول الفقه » للدراسات العليا بحقوق القاهرة .
- ٣ - « الإكراه بين الشريعة والقانون » بحث مستخرج من مجلة  
القانون والاقتصاد بكلية حقوق القاهرة . السنة الثلاثون والسنة الحادية  
والثلاثون ١٩٦٠ - ١٩٦١ م .

زكي لدين شعبان ومحمد حسن فايد ومحمد أنيس عبادة « مذكرة في أصول  
الفقه للحنفية بكلية الشريعة بالأزهر » القاهرة مطبعة دار التأليف .  
زكي الدين شعبان : ١ - « أصول الفقه الاسلامي » القاهرة - مطبعة  
دار التأليف ١٩٥٧ م .

٢ - « دلالة الكتاب والسنة على الأحكام » ؛ القاهرة ١٩٦٠ م .  
محمد مصطفى شابي : ١ - « تعليل الأحكام » رسالة عالمية الأزهر .  
القاهرة مطبعة الأزهر ١٩٤٩ م .

٢ - « المدخل لدراسة الفقه الاسلامي » . القاهرة مطبعة دار التأليف  
١٣٧٦ هـ الطبعة الأولى .

أحمد فهمي أبو سنة : « العرف والعادة في رأي الفقهاء » رسالة عالمية  
الأزهر . القاهرة مطبعة الأزهر ١٩٤٩ م .

٢ - « الوسيط في أصول فقه الحنفية » القاهرة - مطبعة دار التأليف  
١٣٧٤ هـ الطبعة الأولى .

مختار القاضي : « لرأي في الفقه الاسلامي » . رسالة دكتوراه من جامعة  
القاهرة ١٣٦٨ هـ الطبعة الأولى .

مصطفى مجاهد عبد الرحمن : « بحوث في الفقه المقدرن » القاهرة - مطبعة  
الاعتصام . الطبعة الأولى .

مصطفى لوزقاء : « المدخل الفقهي العام إلى الحقوق المدنية » دمشق -  
مطبعة جامعة السورية ١٣٧٧ هـ الطبعة الحماة .

مصطفى السباعي : ١ - « شرح قانون الأحوال الشخصية السوري » دمشق  
مصلحة جامعة دمشق ١٣٧٨ هـ .

- ٢ - « السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي » القاهرة - مكتبة دار العروبة ١٣٨٠ هـ الطبعة الأولى .
- معروف الدواليبي : « المدخل إلى علم أصول الفقه » دمشق - مطبعة الجامعة السورية ١٣٦٨ هـ الطبعة الأولى .
- سيد عبد الله علي حسين : « المقارنات التشريعية » ٤ أجزاء . القاهرة عيسى البابي الحلبي ١٣٦٦ هـ الطبعة الأولى .
- علي حسن عبد القادر : « نظرة عامة في تاريخ الفقه الاسلامي » القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٥٦ م .
- عمر عبد الله : « سلم الوصول لعلم الأصول » الاسكندرية سنة ١٩٥٩ م الطبعة الثانية .
- شاكر الحنبلي : « أصول الفقه الاسلامي » مطبعة الجامعة السورية ١٣٦٨ هـ .
- هاشم معروف الحسيني : « تاريخ الفقه الجعفري » عرض ودراسة طبع بغداد .
- صبحي المحمصاني : « فلسفة التشريع في الاسلام » بيروت . مطبعة الكشاف ١٣٦٥ هـ .
- شرف الدين لمسوي : « مسائل فقهية » بيروت - مكتبة لاندلس .
- محمد الحسين آل كاشف الغطاء : « أصل الشيعة وأصوله » مكتبة النجاشي بالنجف الأشرف . الطبعة الثانية .

#### ٤ - الطبقات والتاريخ . التراجم والفهارس

ابن سعد ( ٢٣٠ هـ ) « الطبقات الكبرى » ، أو « طبقات ابن سعد »  
( محمد بن سعد بن منيع الزهري ) طبع بيروت ١٣٧٦ هـ .

وكيع ( ٢٠٩ هـ ) « أخبار القضاة » ( محمد بن خلف بن حيان ) تعليق  
عبد العزيز المواغي ٣ أجزاء مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٦٦ هـ .  
ابن جرير الطبري ( ٣١٠ هـ ) « تاريخ الأمم والملوك » مطبعة الاستقامة  
بالقاهرة ١٣٥٧ - ١٣٥٨ هـ .

ابن أبي حاتم ( ٣٢٧ هـ ) « آداب الشافعي ومناقبه » ( عبد الرحمن بن  
محمد بن أبي حاتم الرازي ) تحقيق عبد الغني الحلق . جزءان -  
مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٢ هـ .

محمد الخوارزمي ( ٣٨٧ هـ ) « مفاتيح العلوم » ( محمد بن أحمد الكاتب  
الخوارزمي ) القاهرة - إدارة الطباعة المنيرية ١٣٤٢ هـ الطبعة الأولى .

ابن النديم ( ٤٣٨ هـ ) « الفهرست » ( محمد بن إسحاق بن أبي يعقوب  
النديم ) القاهرة - مطبعة الاستقامة .

ابن عبد البر ( ٤٦٣ هـ ) ١ - « الانتقاء في فضائل مالك والشافعي  
وأبي حنيفة » طبع مصر ١٣٥٠ هـ .

٢ - « الاستيعاب في أسماء الأصحاب » القاهرة . مطبعة مصطفى محمد  
مع « الإصابة لابن حجر » انظر ما يأتي .

الخطيب البغدادي ( ٤٦٣ هـ ) « تاريخ بغداد » ١٤ مجلدات طبع بمصر  
سنة ١٣٤٩ هـ .

ابن أبي يعلى ( ٥٢٦ هـ ) « طبقات الخنابلة » ( القاضي أبو الحسين محمد  
ابن محمد بن أبي يعلى ) جزءان . مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٣٧١ هـ .  
الرازي ( ٦٠٦ هـ ) « مناقب الإمام الشافعي » القاهرة المكتبة العلامية  
١٢٧٩ هـ .

ابن الأثير ( ٦٣٠ هـ ) « الكامل في التاريخ » ( أبو الحسن علي بن محمد  
المعروف بابن الأثير الجزري ) القاهرة - إدارة الطباعة المنيرية  
١٣٤٨ هـ ومطبعة الاستقامة .

النووي ( ٦٧٨ هـ ) « تهذيب الأسماء واللغات » مجلدان . إدارة الطباعة  
المنيرية بالقاهرة .

ابن خلّكان ( ٦٨١ هـ ) « وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان » ( أحمد  
ابن محمد بن أبي بكر بن خلّكان ) ٦ أجزاء - تحقيق محمد  
حي الدين عبد الحميد مكتبة النهضة المصرية - القاهرة .

ابن شاکر الکتبی ( ٧٦٤ هـ ) « فوات الوفيات » ( محمد بن شاکر بن  
أحمد الکتبی ) - تحقيق محمد حي الدين عبد الحميد - جزءان -  
القاهرة - مطبعة السعادة .

اليافعي ( ٧٦٨ هـ ) « مرآة الجنان » ( محمد بن أسعد ) ٤ أجزاء طبع  
حيدر آباد ١٣٣٧ - ١٣٣٩ هـ .

ابن السبكي ( ٧٧١ هـ ) « طبقات الشافعية الكبرى » القاهرة - المطبعة  
الحسينية ١٣٢٤ هـ الطبعة الأولى .

ابن كثير ( ٧٧٤ هـ ) « البداية والنهاية » طبع القاهرة ١٣٥١ هـ .

ابن رجب ( ٥٧٩٥ ) « ذيل طبقات الحنابلة » جزءان مطبعة السنة  
المحمدية ١٣٧٢ هـ .

ابن فرحون ( ٥٧٩٩ هـ ) « الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب »  
طبقات المالكية ( إبراهيم بن علي بن فرحون ) طبع القاهرة ١٣٣٠ هـ .

ابن خلدون ( ٨٠٨ هـ ) « مقدمة ابن خلدون » ( عبد الرحمن بن محمد  
ابن خلدون ) القاهرة - مطبعة مصطفى محمد - وطبعة أخرى  
بتحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي . لجنة البيان العربي ١٣٧٩ هـ  
الطبعة الأولى .

الجرجاني ( ٨١٦ هـ ) « التعريفات » علي بن محمد الحسيني الجرجاني .  
القاهرة مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٥٧ هـ .

ابن حجر العسقلاني ( ٨٥٢ هـ ) « الإصابة في تمييز الصحابة » ٤ أجزاء  
القاهرة طبع مصطفى محمد . وانظر ( ابن عبد البر ) .

ابن قطلوبغا ( ٨٧٩ هـ ) « تاج التراجم » في طبقات الحنفية . طبع بغداد .  
الهروي ( ٩٠٦ هـ ) « الدر النضيد » ( أحمد بن يحيى الهروي الشافعي )  
القاهرة مطبعة التقدم ١٣٢٢ هـ الطبعة الأولى .

السيوطي ( ٩١١ هـ ) « طبقات المفسرين » طبع في لندن ١٨٣٩ م .  
طاش كبري زاده ( ٩٦٢ هـ ) « مفتاح السعادة ومصباح السيادة » في  
موضوعات العلوم ( أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبري زاده )  
طبع حيدر آباد الدكن بالهند . تم طبعه ١٣٢٩ هـ .

ابن هداية الله ( ١٠١٤ هـ ) « طبقات الشافعية » ( أبو بكر بن هداية الله )  
مطبوع مع « طبقات الفقهاء للشيرازي » . نظر م سبق .

- حاجي خليفة ( ١٠٦٧ هـ ) « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » ،  
 مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي ( تركيا .  
 طبع وزارة المعارف التركية ١٩٤١ - ١٩٤٣ م .
- محمد علي التهانوي ( ١١٥٨ هـ ) « كشف اصطلاحات الفنون » ، مجلدان .  
 طبع الهند ١٨٦٢ م .
- اللكنوي ( ١٣٠٤ هـ ) « الفوائد البهية في تراجم الحنفية » ، القاهرة مطبعة  
 السعادة ١٣٢٥ هـ الطبعة الأولى .
- صديق حسن خان ( ١٣٠٧ هـ ) « أيجد العلوم » ، طبع في جهوبال ١٢٩٥ هـ .
- مركيس ( ١٣٥١ هـ ) « معجم المطبوعات العربية والمعربة » ، ١١ جزءاً  
 في مجلدين طبع مصر ١٣٤٦ هـ .
- خير الدين الزركلي : « الأعلام » ، ١٠ مجلدات . القاهرة الطبعة الثانية .
- محمد راغب الطباخ : « الثقافة الإسلامية » ، طبع حلب ١٣٦٩ هـ .
- عمر رضا كحالة : « معجم المؤلفين » ، ١٥ جزءاً . دمشق ١٣٧٦ -  
 ١٣٨١ هـ الطبعة الأولى .
- تذكرة النوادر والمخطوطات العربية : طبع حيدر آباد الدكن ١٣٥٠ هـ .
- دائرة المعارف الإسلامية نقلها إلى العربية عدد من الباحثين : طبع منها  
 أحد عشر مجلداً في مصر ١٩٣٣ - ١٩٥٧ .
- دائرة معارف القرن الرابع عشر ( العشرين ) لمحمد فريد وجدي .  
 عشرة أجزاء طبعت في مصر ١٣٥٦ هـ .
- غروس المكتبة التيمورية : ٣ أجزاء نشر دار الكتب المصرية ١٣٦٧ هـ .

فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية ٨ أجزاء طبع  
مصر ١٣٤٢ هـ .

فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق . التاريخ وملحقته . وضعه  
يوسف العش طبع دمشق ١٣٦٦ هـ .

فهرس المخطوطات المصورة في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية جزءان  
الأول : ١٩٥٤ الثاني : ١٩٥٦ - ١٩٥٧ .

فهرس المكتبة الأزهرية ٦ مجلدات طبع مصر ١٣٦٩ هـ .  
فهرس الكتب المخطوطة بدار الكتب المصرية قسم حماية التراث من وضع  
فؤاد السيد . المجلد الأول في مصطلح الحديث . طبع مصر ١٣٧٥ هـ .

#### ٥ - علوم اسموية أخرى ومعارف عامة

بن قنبة ( ٥٢٧٦ هـ ) « المعارف » طبع مصر ١٣٥٣ هـ .  
لآجري ( ٥٣٦٠ هـ ) « الشريعة » مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٩ هـ .  
ابن حزم ( ٥٤٥٦ هـ ) « الفصل في الملل والأهواء والنحل » جزءان القاهرة -  
المطبعة الأدبية ١٣١٧ هـ .

الغزالي ( ٥٥٠٥ هـ ) « إحياء علوم الدين » ٤ أجزاء ومعه « المغني عن  
حل الأسفار ... » للزين العراقي . مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٥٨ هـ .  
الشهرستاني ( ٥٥٤٨ هـ ) « الملل والنحل » ( محمد عبد الكريم الشهرستاني )  
بهامش الفصل . انظر ( ابن حزم ) .

السيهي ( ٥٥٨١ هـ ) « لروض الأنف » في تفسير ما اشتمل عليه حديث  
السيرة النبوية لابن هشام ( عبد الرحمن بن عبد الله السهي ) ومشمه  
سيرة ابن هشام . مطبعة الجملية بمصر ١٣٣٢ هـ .



بن تيمية ( ٧٢٨ هـ ) ١ - هـ منهج السنة النبوية ، ٤ أجزاء طبع  
ببلاق ١٣٢١ هـ وبتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم مكتبة دار العروبة  
الجزء الأول .

٢ - هـ اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ، القاهرة .  
مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٩ هـ الطبعة الثانية .

ابن القيم ( ٧٥١ هـ ) هـ بدائع الفوائد ، ٤ أجزاء . القاهرة إدارة  
الطباعة ، المنيرية .

محمد صديق حسن خان ( ١٣٠٧ هـ ) هـ الدين الخالص ، ٤ أجزاء . القاهرة  
مطبعة المدني .

محمد زاهد الكوثري ( ١٣٧١ هـ ) هـ مقالات الكوثري ، القاهرة .  
مطبعة الأنوار .

مصطفى صبري ( ١٣٧٣ هـ ) هـ موقف العقل والعلم والعالم من رب  
العالمين وعباده المسلمين ، ٤ أجزاء . القاهرة . طبع عيسى البابي  
الخلي ١٣٦٩ هـ .

أحمد أمين ( ١٣٧٣ هـ ) ١ - هـ فجر الإسلام ، مكتبة النهضة المصرية .  
الطبعة السابعة .

٢ - هـ ضحى الإسلام ، ٣ أجزاء مطبعة لجنة التأليف بالقاهرة  
الطبعة الثالثة .

حيدر بامآت : هـ بحالي الإسلام ، نقله إلى العربية عادل زعير . طبع  
عيسى الخلي بالقاهرة ١٩٥٦ م .

بوليوس فلموزن : « الخوارج والشيعة » نقله إلى العربية عبد الرحمن بدوي  
النهضة المصرية ١٩٥٨ م .

برنارد لويس : « أصول الاسماعيلية » نقله إلى العربية خليل أحمد جلتو  
وجاسم محمد الرجب . طبع دار الكتاب العربي بـ بصر .

غوستاف لوبون : « الحضارة العربية » نقله إلى العربية عادل زعير .  
طبع القاهرة ١٣٦٧ هـ .

## ٦ — اللغة والمعاجم

سيبويه ( ١٨٠ هـ ) « كتاب سيبويه » عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه  
جزءان . المطبعة الأميرية بـ بصر ١٣١٦ هـ .

الجاحظ ( ٢٥٥ هـ ) « البيان والتبيين » ( أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ )  
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٧ هـ .

المبرد ( ٢٨٦ هـ ) « الكامل » ( أبو العباس محمد بن يزيد المبرد )  
٣ أجزاء مصطفى الحلبي ١٣٥٥ هـ أولى .

ابن فارس ( ٣٩٥ هـ ) « الصحاح في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها »  
( أبو الحسين أحمد بن فارس ) القاهرة مطبعة المؤيد ١٣٢٨ هـ .

الزحاشري ( ٥٣٨ هـ ) « أساس البلاغة » تحقيق عبد الرحيم محمود .  
القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية .

المطرزي ( ٦١٠ هـ ) « المغرب في ترتيب المعرب » ر نصر بن عبد السيد  
المطرزي ( جزءان طبع الهند ١٣٢٨ هـ الطبعة الأولى .

ابن منظور ( ٥٧١١ هـ ) « لسان العرب » ( محمد بن مكرم جمال الدين  
ابن منظور ) ١٥ مجلداً طبع بيروت . دار صادر ودار بيروت  
١٣٧٤ - ١٣٧٦ هـ .

ابن هشام ( ٥٧٦١ هـ ) « مغني اللبيب » ( جمال الدين عبد الله جمال الدين  
ابن يوسف الأنصاري ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . جزوان  
القاهرة - المكتبة التجارية .

الفيومي ( ٥٧٧٠ هـ ) « المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي »  
( أحمد بن محمد الفيومي ) جزوان . المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٨ م .  
الفيروزابادي ( ٥٨١٧ هـ ) « القاموس المحيط » ( محمد بن يعقوب مجد الدين  
الفيروزابادي ) ٤ أجزاء . القاهرة - مصطفى محمد ١٣٧٣ هـ  
الطبعة الخامسة .

السيوطي ( ٥٩١١ هـ ) « المزهر في علوم اللغة وأنواعها » جزوان . القاهرة -  
عيسى الباني الحلبي الطبعة الثالثة .  
محمد المبارك : « فقه اللغة » دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية مطبعة  
جامعة دمشق .

محمد فؤاد عبد الباقي : « المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم »  
القاهرة - مطابع الشعب ١٣٧٨ هـ .

حسين نصار : « معجم آيات القرآن » طبع القاهرة مصطفى الحلبي .  
محمد إسماعيل إبراهيم : « قاموس الألفاظ والأعلام القرآنية » القاهرة -  
دار الفكر العربي ١٣٨١ هـ الطبعة الأولى .

## ٧ - القانون

### أولاً - باللغة العربية :

- توفيق حسن فرج : « مذكرات في المدخل للعلوم القانونية » ، ١٩٥٩ - ١٩٦٠ .
- توفيق الشاوي : « محاضرات في التشريع الجنائي في الدول العربية » ، ١٩٥٤ .
- حسن كيرة : ١ - « محاضرات في المدخل للقانون » ، ١٩٥٤ .
- ٢ - « أصول القانون » ، ١٩٥٨ - ١٩٦٠ .
- ٣ - « الموجز في المدخل للقانون » الطبعة الأولى ١٩٦١ .
- سليمان مرقص : ١ - « المدخل للعلوم القانونية » الطبعة الثالثة ١٩٥٧ .
- والطبعة الرابعة ١٩٦١ .
- ٢ - « موجز المدخل للعلوم القانونية » ، ١٩٥٣ .
- ٣ - « أصول القانون » ، ١٩٤١ .
- عبد المجيد عباس : « أصول القانون » ، بغداد ١٩٤٧ .
- عبد المنعم البدر اوي : « المدخل للعلوم القانونية » ، ١٩٦٢ .
- عدنان الخطيب : « لغة القانون في الدول العربية » ، الطبعة الثانية ١٩٥٢ .
- عدنان القوتلي : « الوجيز في شرح القانون المدني » ، الطبعة الرابعة ١٩٥٩ .
- محمد سامي مدكور : « نظرية القواعد القانونية » ، ١٩٥٨ .
- محمد علي عرفة : « مبادئ العلوم القانونية » ، الطبعة الثانية ١٩٥١ ، الطبعة الثالثة ١٩٥٦ .
- محمد كامل مرسي : « شرح القانون المدني الجديد » ، الباب التمهيدي ١٩٥٤ .
- محمد كامل مرسي وسيد مصطفى : « أصول القوانين » ، ١٩٢٣ .
- غنتار القاضي : « أصول القانون » ، الطبعة الثانية ١٩٦٠ .
- منصور مصطفى منصور : « المدخل للعلوم القانونية » ، ١٩٦٠ .

## ثانياً - باللغة العربية :

Geni ( F ) : Méthodes d'interprétation et sources en droit privé  
positif ( nouveau tirage 1945 )

Science et technique en droit privé positif, 4 vol.  
1914 1924

La grande Encyclopédie des sciences des Lettres et des arts, aut  
interprétation

## ٨ - المجلات والدوريات

مجلة نور الاسلام - الأزهر بمصر .

مجلة القانون والاقتصاد في كلية الحقوق - جامعة القاهرة .

مجلة القانون بسورية .

مجلة لواء الاسلام بمصر .

مجلة منبر الاسلام بمصر

مجلة حضارة الاسلام بسورية .

مجلة الرسالة بمصر .

مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية في ( ٢٥ ) عاماً

من ١٩٣١ - ١٩٥٥ .

١ - الدائرة المدنية ٢ - الدائرة الجنائية « محكمة النقض . المكتب الفني ،

طبع القاهرة .

آراء مجلس الدولة في مصر « دائرة الفتوى والتشريع ، ١٩٦٠ - ١٩٦٣ .

آراء مجلس الدولة في سورية ١٩٥٩ - ١٩٦٣ .

آراء ديوان المحاسبات في سورية ١٩٥٤ - ١٩٥٨ .



# فهرس الآيات

١ - آيات المجلد الأول

السورة ٢ ( البقرة )		رقم الآية		رقم الصفحة	
رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
١٥	٣٣٤	١٧٨	٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠	٦٧٣	
٢٦	٣٦٣	١٧٩	٥٠٠ - ٢٨٩		
٤٣	٢٨٥ - ٢٨٢ - ١٦٧	١٨٣	١٦٧		
	٤٦٥ - ٣٣٠	١٨٤	٦٠٠ - ٥٩٧		
٦٠	٥٥٤	١٨٧	٦١٦ - ٤٩١ - ٤٨١		
٦٧	٤٣٣	١٩٦	٦٠٠ - ٢٠٨		
٨٣	١٦٧	١٩٧	٦٨١		
٩٣	٤٤٠	٢٢٢	- ٣١٥ - ٢٦١ - ٢٦٠		
١٠٤	٤٤٠		٦١٦		
١١٠	١٦٧	٢٢٣	٢٦٢ - ٢٦٠ - ٢٥٨		
١١٧	٣٧٥	٢٢٨	٣٣٣ - ١٥٠ - ٤٦		
١٣٨	٣٦٠	٢٢٩	٧٢٧		
١٤٤	٥٠٦ ح	٢٣٠	٦١٦		
١٦٩	٦٤٦	٢٣٣	- ٤٨٦ - ٤٨٢ - ١٨١		
١٧٧	٦٧٧		٥٩٥ - ٥٠١ - ٤٩٣		

السورة ٤ ( النساء )		رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
		١	١٥٨ - ١٦٢ ح	٢٣٧	٤٦ - ٢٦٣ - ٣٣٠
		٣	١٤٤ - ١٤٩ - ١٥٩	٢٣٨	٢٨٢
			١٦٢ - ٤٧٢ ح	٢٧٥	١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٩
			٤٧٣ ح - ٧٢١		١٦٠ - ٢٢٥ - ٣٠٢ - ٣٠٣
		٤	٦١٥	٤٧٥	
		١٠	٥٢٠	٢٧٧	٣٠٢
		١١	٣٩ - ٤٠ - ٢٤٢ ح	٢٧٨	٣٠٢ - ٣٠٣
		٢٠	٦٤٧	٢٧٩	٣٠٢ - ٣٠٣
		٢٣	٧٨ ح - ١٥٢ - ١٧٩ ح	٢٨٢	٢١٧
			١٨٠ - ١٨٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨	السورة ٣ ( آل عمران )	
			٣٦٤ - ٤٣٣ - ٥٢١ - ٥٦١	٧	٣١٧
			٦٧١ - ٦٧٨ - ٦٨٢	٥٤	٣٣٤
		٢٤	١٨٠ - ٣٣٧ ح	٧٥	٥١٩ - ٥٢٧ - ٦٢٨ ح
			٧٠٥ - ٧٢١		٦٦٣ ح
		٢٥	٦١١ - ٦١٤ - ٦٦٨	٩٧	٣٥ ح - ١٦٧ - ٢٨٨
			٦٧١ - ٧٠٣ - ٧٩١	٣٣٠	
		٣٣	٣٤٢ ح	١٣٠	٦٧٥
		٤٣	٣٧٨	١٣٨	٢٥
		٤٩	٦٦٣ ح	١٨٧	٧٦



رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
٥١	٤٣٤	٢٣٣ - ٢٤٢ - ٦٠١	
٥٨	٢٤٢	٣١٩	٦٤
٥٩	٣٥٦ - ٥٢	٣١٤ - ٤٠٨ ح -	٨٩
٧٦	٤٣٤	٦٢٨ - ٥٣٦	
٧٧	١٦٧	٤٣٤	١٠٦
٨٣	٦٩	السورة ٦ ( الأنعام )	
٩٢	٤٩٩ - ٥٤٣ - ٥٨٤	٣٢ - ٥١	٣٨
	٦٢٨ - ٥٨٥	١٣٠	١٢١
٩٣	٤٩٨ - ٥٤٤	٢٨٥ - ٣٢٩ - ٣٣٧ ح -	١٤١
١٠١	٦٧٤	٣٤٢ ح	
١٠٣	٢٨٢	٣٨٦	١٤٥
١٢٤	٦٦٣ ح	٢٠٧	١٥١
السورة ٥ ( المائدة )		٣٢٤	١٥٨
١	٢٨٨ - ٣٢٩ - ٣٣٧ ح	السورة ٧ ( الأعراف )	
٣	٣٤٧ - ٣٤٨ - ٧٨ ح	٦٤	٣٣
	٣٨٥ - ٣٨٦ - ٤٢٤ - ٥٦١ -	٣٥٨	٥٣
	٦٤٦ ح - ٦٦٦	٤١	١٥٧
٥	٤٥٥	السورة ٩ ( التوبة )	
٦	٢٢٠ - ٢٥٧ - ٣١٦ -	٢٨٦	٣٤
٣٨	٣٣٣ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٧٢٥ -	١٦٥ - ٦٨٠	٣٦

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
٣٨	٤٥٢ - ٤٥٦	٢٩	١٣٤
٦٠	٤٤٣ - ٢٨٦	٣٠	١٦٦ - ٣٣
٨٠	٧٣٠ - ٤٤٠	السورة ١٦ ( النحل )	
٨٤	٤٤٢	١٤	٦٧٦
١٠٣	٢٨٣	١٧	٣٤٢ ح
السورة ١٠ ( يونس )		٤٤	٢٦ - ١٦٨ - ٢٧٩ -
٢٢	٢٦٩	٤٤١	
٦١	٦٦٤ ح	٦٨	٤٣٤
السورة ١١ ( هود )		٨٩	٤٤١
٣٧	٣١٩	١٠٦	٥٧٢
١١٤	٢٨٢	السورة ١٧ ( الاسراء )	
السورة ١٢ ( يوسف )		١	٦٦٤ ح
٦	٣٥٨	٢٣	٥١٨ - ٥٢٧ - ٦٢٢ -
١٩	٥٥٤	٦٥٥ - ٦٥٣ - ٦٤٧ - ٦٣٣	
٣٧	٣٥٨	٣١	٦٤٧
٤٥	٣٥٨ - ٥٥٤	٣٢	٢٠٧ ٤٦٥
٤٦	٥٥٤	٣٥	٣٥٦
٨٢	٥٤٩	٥٩	٦٧
١٠٠	٣٥٨	٧٠	٢٥٦
السورة ١٥ ( الحجر )		٧٨	٣١٢

السورة ١٨ ( الكهف )		السورة ٣٠ ( الروم )	
رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٣	٦٨١	١٨	٢٨٢
٢٤	٦٨١	السورة ٣١ ( لقمان )	
السورة ٢٠ ( طه )		١٤	٤٨٨
٢٤	٦٥	السورة ٣٣ ( الأحزاب )	
٣٠	٤٣٢	٥٣	١٨٦ - ١٧٣
٣٩	٣١٩	السورة ٣٥ ( فاطر )	
السورة ٢١ ( الأنبياء )		١٣	٦٦٤ ح
٤٧	٦٤٧	السورة ٣٦ ( يس )	
السورة ٢٢ ( الحج )		٧١	٣٣٤
٧٧	٢٨٢	السورة ٣٨ ( ص )	
السورة ٢٤ ( النور )		٢٩	٦٨
٢	١٥٨ - ١٩٦ - ٥٤٠	٧٣	١٧٦ - ١٦٦
٤	٦١٧ - ٧٣١	السورة ٣٩ ( الزمر )	
٥	١٩٣ - ١٧٣ - ١٩٣	٦٧	٣٣٤
٣١	٣٩٠	السورة ٤١ ( فصلت )	
٣٢	١٥٩	٧	٢٨٥
٣٣	٤٤٣ - ٦٨٤ - ٧١٧	السورة ٤٢ ( الشورى )	
٥٤	٢٦٩	١١	٣١٩
		السورة ٤٣ ( الزخرف )	

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
٣	٦٩	٢٧	٣٢٠
السورة ٤٦ ( الأحقاف )		٢٨	٣٣٣
١٥	١٨١ - ٤٨٨ - ٤٨٩ -	٥٤	٦٦٤ ح
٤٦١		السورة ٥٨ ( المجادلة )	
السورة ٤٧ ( محمد أو القتال )		٣	٤٠٢ ح
٢٣	٦٨	٤	٤٠٢ ح - ٤٠٣
٣١	٢٩	٧	٣٢٠
السورة ٤٨ ( الفتح )		السورة ٦٥ ( الطلاق )	
١٠	٣١٩	١	١٤٥ - ١٥٠ - ٥٧٠
٢٩	٢١١	٢	١٩٣
السورة ٤٩ ( الحجرات )		٦	٦١٣ - ٧١٢ ح - ٧٢١
٦	٦١١	السورة ٧٠ ( المعارج )	
٧	٦٦٠	١٩	٤٧ - ١٦٧ - ٢٩٦
السورة ٥٢ ( الطور )		٢٠	٤٧ - ٤٨ - ١٦٧ -
١٠	٤٣٤	٢٩٦	
السورة ٥٣ ( النجم )		٢١	٤٧ - ٤٨ - ١٦٧ -
٣	٥٢	٢٩٦	
السورة ٥٥ ( الرحمن )		السورة ٧٤ ( المدثر )	
٣	٢٦	٤	٤٣٤ - ٤٥٠
٤	٢٦	السورة ٧٥ ( القيامة )	

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
١٨	٢٥	١	٣٤٠
١٩	٢٥	٢	٣٤٠
٢٢	٣٢٠	١٧	٥٤٩
السورة ٧٧ ( المرسلات )		٧	٦٣٦ - ٦٤٧ - ٦٦٣ ح
٢٥	٢٣٩	١	٢١١
السورة ٨٣ ( المطففين )			
٢٦	٦٦٤ ح		
السورة ٨٩ ( الفجر )			
١	٣٤٠		
٢	٣٤٠		
٢٢	٣٢٠		

## ٢ - آيات المجلد الثاني

رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
٦٥	٢٣٨	١٤٨	٣٤٧ - ٣٥٦
٦٧	٢٩	١٨٤	٩٢
٦٨	٢٩	١٨٥	١٥ - ١٩٣ - ٢٣٤
٧٩	٢٩	٢٢١	١٨ - ٣٧٨
٧٠	٢٩	٢٢٨	١٣
٧١	٢٩	٢٢٩	٣٧٨
		٢٣٤	٦٧ - ٦٨ - ٩٤ - ١١٠

السورة ٥ ( المائدة )	رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
	١	٣٦٠ - ٣٩٢	٢٣٦	١٨
	٣	٩٤	٢٧٥	١٨
	٦	٢١٠ - ٢١٤ - ٢٢٨	٢٧٨	٧٣
	٧١	٩٧	٢٨٦	٣٧٩
	٨٧	٣٧٨	السورة ٣ ( آل عمران )	
	٨٩	١٩٣	٤٠	٣٣
	٩٣	٩٦	١٠٢	٢٣٤
	٩٥	٧٣	١٣٣	٣٥٦ - ٣٤٦
٣٥ ح	١٠١		١٧٣	٢٥
السورة ٩ ( الأنعام )			السورة ٤ ( النساء )	
	٨٢	٧١	١١	١٦٦ - ٧٩ - ٦٦ - ١٤
	٩١	٥٨	١٢	٢٢٩ - ٩٦
	٩٩	٢٣٨	٢٢	١٥٥ - ١٥٤ - ٤٨
	١٤٥	٢٠٩	٢٣	١٩
	١٥١	٤٨ - ١٦٦ - ٣٧٧	٢٤	١٨
	١٥٢	٣٧٨ - ٣٧٧	٢٩	٧٣
السورة ٧ ( الأعراف )			٤٣	٢١٠ ح
	١١	٢٤٩ - ٢٥٠	٥٧	١٠٤
	١٢	٣٥٦	٩٢	١٥
			٩٥	٧١ - ٧٠

السورة ٨ ( الأنفال )		السورة ١٧ ( الأسراء )	
رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
٢٠	٢٥٦	٤	١٣٥
٢٤	٢٦٢ - ٢٦٣ ح	٢٣	١٣٥ - ٢٧
السورة ٩ ( التوبة )		٣٣	١٥٤
٥	٣٦٥ - ٧٩	٧٨	٢٣٥ - ٢٣٤
٢٩	٩٧	السورة ٢٠ ( طه )	
٨٢	٢٣٨	٧٢	١٣٥
٨٤	١٧	١٣١	٣٧٩
١٠٣	١٤	السورة ٢١ ( الأنبياء )	
١٢٠	١٠٣	٣	١٠٢
السورة ١٠ ( يونس )		٢٢	١٤
٧١	١٣٥	٢٣	٣٣
السورة ١١ ( هود )		٤٧	١٥٠
٦	١٠٨ - ١٠٢ - ١١	١٠١	٧١
السورة ١٤ ( إبراهيم )		السورة ٢٣ ( الحج )	
٤٢	٣٧٩	١٨	١٤٢ - ٣٣
السورة ١٦ ( النحل )		٢٩	٢٣٥
٩٠	٣٧٨	٧٧	١٧٤ - ١٧٤ ح - ١٨٠
١٠٦	٩٥	٧٨	٣٠١
١١٤	٢٣٧		

السورة ٣٣ ( الأحزاب )		السورة ٢٣ ( المؤمنون )	
رقم الآية	رقم الصفحة	رقم الآية	رقم الصفحة
٣٦	٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦	١	١٣
٤٩	٩٣ - ٢٧٠	السورة ٢٤ ( النور )	
٥٣	٣٦٥	٢	١٦٣
٥٦	١٣٩	٣	١٦٣
السورة ٣٩ ( الزمر )		٤	٩٥ ح - ١٢٦ - ١٦٣
٤٢	١٣٥	٦	١٢٦
٥٥	٥٦	٣٣	٢٣٦
٦٢	١١ - ١٣	٣٦	٢٥٢
السورة ٤٠ ( الدخان )		٤٥	٩
٤٩	٢٣٨	٥٦	١٦٦
السورة ٤٣ ( الزخرف )		السورة ٢٧ ( النمل )	
٨٣	٢٣٨	٢٣	٤٤ - ٤٥ - ٧٥ -
السورة ٤٦ ( الأحقاف )		٢٧	٧٦ - ٨٠
٢٥	٤٤ - ٤٥	السورة ٢٨ ( القصص )	
٢٦	٤٥	٥٧	٧٩
السورة ٥١ ( الذاريات )		السورة ٣٠ ( الروم )	
١٦	٤٣	٣٤	٢٣٧
٤٢	٤٤ - ٧٩		



رقم الآية	رقم الصفحة
٤	٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٩٣
	١١٠ - ١٥٢
٦	١١٨
٧	٢٣٥
	السورة ٦٦ ( التحريم )
٥	١٩١
٧	٣٧٩
	السورة ٧٧ ( المرسلات )
٤٨	٤٩
٤٩	٤٩
	السورة ٩٠ ( البلد )
١٣	١٨٧
	السورة ٩٩ ( الزلزلة )
٦	٦٤
٧	٦٤

رقم الآية	رقم الصفحة
١٦	٣٢٨
٢١	١٣
	السورة ٥٥ ( الرحمن )
١٣	٣٣
٣٣	٢٣٨
	السورة ٥٧ ( الحديد )
٣	٤٦
	السورة ٥٨ ( المجادلة )
٤	١٩٨
	السورة ٦٢ ( الجمعة )
١٠	٣٦٢ - ٣٧٤ - ٣٨٠
	٣٩٩
	السورة ٦٤ ( التفتاح )
٣	٩
	السورة ٦٥ ( الطلاق )
١	١٥٠

# فهرس الأءاءبء

١ — أءاءبء المءءء الأول

الصفءة	الحءبء
٦٧٩	ء أءربء علبه ءءبءه ؟ ... ء
٦٢	ء إءقءوا الحءبء عنب إءا ... ء
٤٠٢	ء اءءر أبءها ءءء ... ء
٤٧٤ - ٣٩٨	ء اءءر مءنب أربءا ... ء
٥٣٨	ء إءا آلبء علب بعب ... ء
٥٤١	ء إءا أنى الرءل الرءل ... ء
٧٣٢	ء إءا بابء فقل ... ء
٤٤٨	ء إءا ولفء الكلب ... ء
٣٦٠	ء أسفروا بالفءر ... ء
٦٥٩	ء اعرف وكاءها ... ء
٤٨٩	ء اغءوم عنب المسألة ... ء
٤٨٩ ء	ء اغءوم عنب الطلب ... ء
٣٩١	ء اغسلوا الأءءام إءى الكعبعب ... ء
٥٠٥	ء أقل الءبض ... ء
٧٠	ء اللهم فقهه فب الءبب ... ء

الصفحة	الحديث
٧٠ ح	« اللهم علمه الكتاب ... »
٧٠ ح	« اللهم علمه الحكمة ... »
٧٠ ح	« اللهم فقهه ... »
٣٢	« أمر رسول الله ﷺ رجلاً أفطروا ... »
٢٩١	« أمرنا رسول الله ﷺ إذ توضأه ... »
٤٨٩ ح	« أمر رسول الله ﷺ بركة ... »
٢٩٩	« أمسك ربعاً ... »
٤٨٨ - ٤٨٦	« أنت ومالك ... »
٥٩٨	« إن شئت فضم ... »
٣٧٣ ح	« إن الشمس تطلع ومعه ... »
٥٢٢ ح	« إنك قد قتتها ... »
٦٣٦	« إن الله حرم من المؤمن ... »
٣٢٠	« إن الله عز وجل يقبل الصدقة بيمينه ... »
٣٤٩ -	« إن الله وضع عن أمتي ... »
٥٤٨ - ٥٥٠ - ٥٦٧ - ٥٧٢ -	
٥٧٨ - ٥٨٤ - ٦٢٨	
٢٨٥	« إن الله يربي الصدقة ... »
٢٣	« إن من البيان لسجراً ... »
٤٧٠ ح	« إن من السحت ثمن الكلب ... »
٥٥١ - ٥٥١ ح - ٥٣٣ - ٥٥٧	« إنما لأعمال بالنية ... »

الصفحة	الحديث
١٨٧	« إنما ذلك عرق ... »
٥٠٥	« إنهن ناقصات ... »
٥٨٦	« إنه ليس في النوم ... »
ح٥٢٤	« إنه دم عرق ... »
١٧٣	« إني كنت أذنت ... »
ح٤٩١	« أوتيت جوامع الكلم ... »
٨	« ألا إني أوتيت ... »
٣٠٤	« ألا وإن ربا الجاهلية ... »
٥٢٣	« ألا وإن الرجم ... »
٣٧٦	« ألا هلك المتطعون ... »
٦٥	« تسجروا فإن في السجور بركة ... »
٣٩٢	« توشأ كما أمرك الله ... »
٥٠١	« تكلمته أمه ... بشأن القتال ... »
٥٦٩	« ثلاث جدهن جد ... »
١٧٣	« الجهاد ماض ... »
	« دخل علي رسول الله ﷺ ذات يوم فقال : هل عندكم من شيء ... »
٤١٦	« من حديث عائشة »
٤٢٤-٤٢٣	« ذكاة الجنين ذكاة أمه ... »
٣٠٠	« الذهب بالذهب ... »
٢٩٧	« الرجل التافه ينطق في أمر العامة ... » وقد سئل عن الرويضة

## الصفحة

## الحديث

- « سئل رسول الله ﷺ عن قدور الجحوس ... » ٤٥٥ ح
- « شر ما في رجل شح هالع ... » ٢٩٧
- « صدقة تصدق الله بها عليكم وقد سألته عن القصر ... » ٧١٥
- « صلوا كما رأيتوني أصلي ... » ١٦٧ -
- ١٦٨ ح - ٢٨٣ - ٣٣٨ - ٣٤٢ ح
- « ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت ... » ٤٠٢ ح
- « العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه ... » ٣٨٤
- « علي اليد ما أخذت حتى ... » ٥٦٠
- « في صدقة الغنم في سائمتها .. » ٣٨٧ - ٣٨٨ ح - ٤٠٨
- « فيما سئلت السماء العشر .. » ٢٢٣ - ٣٧٠
- « كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده .. » ٣٥٨
- « كان رسول الله ﷺ يصبح جنباً من الوقاع لا من الاحتلام ثم يغتسل ويتم صومه .. » ٤٨٢
- « كان اليهود يقولون : إذا .. » ٤٦٢
- « كانت اليهود تقول : من أنى .. » ٢٦٢
- « كانت قريش تصوم عاشورا .. » ٤١٩
- « كل طلاق جائز إلا .. » ٥٧٠
- « كن النساء المؤمنات يصلين مع النبي ﷺ الصبح .. » ٣٦٠
- « كيف أنت إذا أصاب الناس موت .. » ( خطباً لأبي ذر ) ٢٤٠
- « لأن يتلى جوف رجل قيعاً .. » ٦٩٤

الصفحة	الحديث
٣٧٩	« لا أحل المسجد لحائض ولا جنب .. »
٧٠٥	« لا تنكح الأمة على الحرة .. »
٧٣٨ - ٧٣٠	« لأزیدن على السبعين .. »
١٨٢	« لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب .. »
٢١٩	« لا صيام لمن لم يبيت النية من الليل .. »
٢١٩ ح	« لا صيام لمن لم يجمع الصيام قبل الفجر .. »
٥٦٤	« لا صيام لمن لم يبيت الصيام .. »
٥٧٧ - ٥٧٣	« لا طلاق ولا عتاق في إغلاق .. »
٦٧٦	« لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر .. »
٢٤٢	« لا يرث القاتل شيئاً .. »
٤٨٧	« لا يقاتد الوالد بولده .. »
٤٨٧	« لا يقتل والد بولده .. »
١٦٧ - ١٦٨ ح - ٢٨٨	« لتأخذوا عني مناسككم .. »
٥٠٠	« لزوال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ مسلم .. »
٥٢٢	« لقد رأيته يتحصص في أنهار الجنة .. »
٧٢٣	« للمصلحة ثلاثاً النفقة والسكنى .. »
٢٤٢	« لو سرق فاطمة بنت محمد .. »
٢٢٣ - ٢٤٢ ح - ٣٧٠	« ليس فيما دون خمسة أوسق .. »
٢٨٧	« ليس فيما دون خمس أواق .. »
٢٤٢	« ليس لقاتل ميراث .. »

الصفحة	الحديث
٦١٢ - ٦٩٣	« لي الواجد يحل .. »
٥٣٧ ح	« ما الكبائر ؟ قال : الشرك .. »
٢٨٤	« ما نقص مال من صدقة .. »
٣٧٠	« ما هذا يا أسماء .. ؟ »
	« ما هذه .. ؟ » ( وقد أبصر عليه السلام ناقة حسنة من إبل الصدقة )
٤١٢	
٦٠١	« من أحيأ أرضاً ميتة .. »
٥٠٢	« من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ قال : أمك .. »
٣٧٥	« من أحدث في أمرنا هذا .. »
٤١٢	« من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة »
٦١٢ - ٦٩٠ - ٧٠٥	« من ابتاع نخلاً قد أثرت »
٥٣٧ ح	« من حلف على يمين .. »
٧٦	« من سئل عن عيم فكتمه .. »
١٨٤ ح	« من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن .. »
٦٣	« من قال في القرآن برأيه .. »
٢٤٣	« من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه .. »
١٨٢	« من كان له إمام .. »
٣١٩ ح	« من لم يبيت الصيام .. »
٣١٩ ح	« من لم يجمع الصيام قبل الفجر .. »
٣١٩ ح	« من لم يجمع الصيام قبل طلوع الفجر فلا يصوم .. »

الصفحة	الحديث
٧٣٩ ح	« من مات وهو يجعل لله نداً .. »
٧٣٨	« من مات يشرك بالله .. »
٣٩٣	« من ملك ذا رحم محرم .. »
٥٨٦ - ٥٨٥ - ٥٨٤	« من نام عن صلاة أو نسيها .. »
٥٦٧	« من نسي وهو صائم فأكل .. »
٢١٨ ح	« نهي النبي ﷺ عن الصلاة في سبعة مواطن .. »
٣٨٦	« هلا أخذتم إهاتها .. »
	« هلك يارسول الله ؟ قال : ما أهلكك .. ؟ » من حديث
٦٠٣ - ٥٢٨ - ٤٠٧ ح	كفارة الجماع في رمضان
٣٦١	« هما وجران ، فأما الذي كأنه ذنب السرحان .. »
٢١١	« وإن تجزىء أحداً بعدك .. » ( في شأن شاة أبي بردة )
٥٠٦ ح	« الوضوء شطر الإيمان .. »
٢٦٦	« ولي عقدة النكاح الزوج .. »
٤٤٤	« يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج .. »
٥٠٧	« يا معشر النساء تصدقن .. »
٣٢٠	« ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا .. »



## ٢ — أحاديث المجلد الثاني

الصفحة	الحديث
٣٥	« اتركوني ما تركتكم .. »
١٤٨	« اجتنب الصلاة أيام أفرائك .. »
٢٣١	« إذا ولغ الكلب .. »
١٧٥	« أرجع فصل .. »
٢٧٩	« أمرعوا بالجنابة .. »
ح ٢٦٠	« أمر رسول الله ﷺ بالسواك .. »
٦٥	« أمرت أن أقاتل .. »
٢٦١ - ٢٦٢	« أنكر رسول الله ﷺ على أبي سعيد بن المولى .. »
٣٩٤	« إن الله حرم بيع الخمر .. »
١٧	« إن الله قد أعطى .. »
٣٦٨	« إن الملائكة لا تزال .. »
٢٨١	« إن بما أدرك الناس .. »
١٧٧	« إنما الأعمال بالنية .. »
٣٦٥	« إنما ذلك عرق .. »
٣٦٠	« إنما نهيتكم من أجل الدابة .. »
٢١٢	« إنما يكفيك هكذا .. »
٢٧٢	« أولم بشة .. »
ح ٣٦٧	« ألا كنت نهيتكم .. »

الصفحة	الحديث
١٢٦	« البينة أُوحد في ظهورك .. »
١٥٢ - ١٥١ - ١٤٨	« قدع الصلاة أيام أقرأها .. »
٢٧٠	« تعال يا عبد الله بن مسعود .. » ( وقد جلس بباب المسجد )
٣٥٨ ح	« تعجبوا إلى الحجج .. »
٢١٠	« التيعم ضربتان .. »
٤٢٣	« ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن .. »
١٩٦ - ١٩٧ ح	« الثلث والثلث كثير .. »
٦٤ - ٢٦٢ ح	« خرج رسول الله ﷺ على أبي بن كعب وهو يصلي .. »
٢٥٦	« خطب رسول الله ﷺ زينب .. »
٤٨	« الذهب بالذهب .. »
٢٧٠	« زادك الله طاعة .. » ( خطاباً لابن أبي رواحة )
٦٤	« سئل رسول الله ﷺ عن الحر الأهلية .. »
٢٣٦ - ٢٧٣	« سم الله وكل بيمينك .. »
٢٢٥	« سم شهرين متتابعين .. »
٢٨٠	« عبيكم بالقصد في جنازكم .. »
٢٠٣	« فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر .. »
١٦٧	« في صدقة الغنم في سائتها .. »
١٢٨	« فيما سقت السماء والعيون .. »
٣٩٤ ح	« قاتل الله اليهود .. »
٤٨	« كل مسكر حرام .. »
٢٣٧	« كرهه فإن ذكاته ذكاة أمه .. »

الصفحة	الحديث
٣٧٤ - ٣٦٦ - ٣٦٣	« كنت نهيتكم عن زيارة القبور .. »
٣٧٠ - ٣٦٩	« كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي .. »
١٢٠ ح	« لا تنكح الأمة على الحرية .. »
١٧٧	« لا صلاة لمن لا وضوء له .. »
١٩٠ - ١٨٨	« لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل .. »
١٩٠	« لا نكاح إلا بولي وشهود .. »
١١٩ - ٦٦	« لا نورث ما تركناه صدقة .. »
١٦	« لا هجرة بعد الفتح .. »
٤٠٦	« لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا .. »
٢٥٧ - ٢٦١ ح	« لولا أن أشق على أمتي .. »
١٢٨	« ليس فيما دون خمسة أوسق .. »
٢٦٤	« ما نهيتكم عنه فاجتنبوه .. »
١٥٠	« مره فليراجعها .. »
٢٧٧	« مطل الغني ظلم .. »
١٠ ح	« من دخل دار أبي سفيان .. »
٤٠٣ - ٣٩٧	« من عمل عملاً ليس عليه أمرنا .. »
١١٩	« نهى النبي ﷺ أن تنكح المرأة على صمتها .. »
٣٩٤	« نهى النبي ﷺ عن بيع المضامين .. »
٣٩٥	« نهى النبي ﷺ عن بيع حبل الحبلة .. »
٤٠٢ ح	« نهى النبي ﷺ عن صوم يومي الفطر والنحر .. »

الصفحة	الحديث
٢٠٢ ح	« نهى النبي ﷺ عن صوم خمسة أيام .. »
٢٥٥	« نهى ابن عباس الطاووس عن ركعتين بعد الصلاة لأنها خلاف السنة .. »
٩٤ - ١٠٠	« هو الطهور ماؤه .. »
٣٠٠	« يا أيها الناس إن الله فرض عليكم الحج فحجوا .. »

## فهرس الاعلام

تفسيات :

- ١ - نظراً لكثرة الأعلام الواردة في الكتاب فقد اقتضت على من ورد ذكره في صلبه دون حواشيه .
- ٢ - لم أذكر اسم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لتكرره كثيراً وفي أغلب صفحات الكتاب .
- ٣ - رتب الأسماء حسب الشهرة ، إلا من غلب اسمه على شهرته .
- ٤ - لم أعتبر عند الترتيب آل وابن وأبو وأم وابن أبي ونحوها .
- ٥ - لم أترجم للأعلام في الفهرس لقيامي بذلك في الكتاب وعند ذكر المصادر أيضاً .

# ١ - أعلام المجلد الأول

الاسم	رقم الصفحة
حرف الألف	
إسحاق	٢٣٩ - ٣٤٩ - ٥١٣ - ٥٢٨ - ٧٠٤ - ٧٢٠
الإسنوي	٢٠٩ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٤٣٢ - ٥٩٥ - ٦٢٣
الأوزاعي	٢٣٧ - ٥٢٨ - ٥٣٨ ، ٧٠٨
أبو أمامة الباهلي	٥٠٥ - ٥١١ - ٥٣٧
ابن الأثير	٢٤١ - ٣١١ - ٤٢٦
أحمد بن حنبل	٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٦٥ - ٢٦٩ - ٢٧١ - ٢٨٣ - ٣٩٩
	٤٢٧ - ٤٤٨ - ٤٥٣ - ٤٥٥ - ٤٨٩ - ٥٠٤ - ٥٠٩
	٥١٣ - ٥٢٨ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٩ - ٥٦٠ - ٥٦٧
	٥٦٩ - ٥٧٣ - ٥٨٤ - ٦١٢ - ٦٦٠ - ٦٩٠
	٧٢٩ - ٧٣٣ .
أحمد المرتضى	٣٧٠ - ٤٠١ - ٧١٠ - ٧٢٦ .
الأخفش	٦٩١ - ٦٩٦ .
الأسلمي (حمزة بن مھر)	٥٩٨ - ٥٩٩ .
أسماء بنت الصديق	٣٩٠

رقم الصفحة

الاسم

الأشعري (أبو الحسن) ٦٦٨ - ٦٩٠ .

الأصمعي ٦٩٤ - ٧٠٠ .

الآمدي ٣٢٧ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٣ - ٣٣٤ -

٣٣٥ - ٣٣٧ - ٣٥٠ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ -

٣٧٠ - ٣٩٥ - ٥٩٦ - ٦٠٢ - ٦٠٥ - ٦١١ -

٦١٦ - ٦٢٥ - ٦٣٢ - ٦٥٩ - ٦٩٠ - ٦٩٣ -

٦٩٤ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧٢٩ - ٧٣٥ .

ابن أمير الحاج ٢٩٦ .

أنس بن مالك ٢٨٦ - ٤١٢ - ٤٣٣ - ٤٤٣ - ٤٥٦ - ٥٠٩ -

٥١١ - ٥٨٤ .

أيوب السختياني ٥٧٢ .

« حوف الباء »

الباجي ٥٢٨ - ٥٣٤ .

البقلاني (أبو بكر) ٦٢٢ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧٢٤ .

البخاري (محمد بن اسماعيل) ٣٢٠ - ٣٥٨ - ٤١٢ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤٢٥ -

٤٤٣ - ٥٠٢ - ٥٠٧ - ٥٢٢ - ٥٢٣ -

٥٣٨ - ٦٠٦ .

بن بدران ٣٨٠ - ٣٨٢ - ٥٩٧ .

بن برهن ٣٧٧ - ٧٢٤ .

الاسم	رقم الصفحة
البزدوي	٢٤ - ٣١ - ٤٥ - ٤٨ - ٩٧ - ١٠٠ - ١٤٢ ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٣ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ ١٦١ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٩ - ٢٣٠ - ٢٣٤ ٢٣٥ - ٢٥٤ - ٢٧٦ - ٣١٣ - ٣٤١ - ٤٦٦ ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٨٣ - ٤٨٦ - ٤٩٥ - ٥١٧ ٥٢٥ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ ٥٥٦ - ٥٥٨ - ٥٧٦ - ٦١٠ - ٦٢٣ .
أبو بكر الصديق	٧٤ - ٧٥ - ٨٧ - ٣٢٩ - ٤١٢ - ٤٣٤ - ٤٤٤ .
أبو بكر بن العربي	٥٤ - ٢٣٨ - ٢٦١ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ ٤٧٤ - ٥٩٧ - ٦٠٠ - ٦١٦ - ٦٧٨ - ٧١٨ .
أبو بكر الرازي (الخصاص)	٥٣ - ٢٢٣ - ٢٦١ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٧٢ ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣٢٢ ٣٤٣ - ٣٤٥ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ ٦٦٨ - ٦٨٦ .
القاضي البيضاوي	٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٤٣٢ .
اليهقي	٥٤ - ٢٦٠ - ٢٦٥ - ٣٩٠ - ٤٨٦ - ٥٠٧ ٥١١ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤١ - ٥٦٤ .
د حرف التاء	
ابن التركاني	٥٣٨ .
الترمذي	٥٠٠ - ٥٠٤ - ٥٨٥ - ٦٠١ - ٦٦٠ .



الاسم	رقم الصفحة
التلمساني	٣٧٩ - ٧١١ .
ابن تيمية (شيخ الاسلام)	٣١٢ - ٣٢٠ - ٣٥٩ - ٦٦٣ .
ابن تيمية (المجد)	٥٦ - ٥٥١ .

### « حرف التاء »

ثابت الأعوج	٥٧١ .
ثابت بن قيس	٦٧٩ .
التهالبي	٣٧٥ .
ثامه	٤١٢ .
الثوري	١٨٣ - ١٨٨ - ٢٣٧ - ٣٩٤ - ٣٩٩ - ٤٣٦ .
	٥٢٨ - ٥٣٩ - ٥٦٩ .
أبو ثور	٥٣٩ .

### « حرف الجيم »

جابر بن زيد	٣٩٤ - ٤٢٨ - ٥٧٢ - ٧٢٣ .
الجاحظ	٢٣ .
ابن الجارود	٧٣٣ .
ابن جريبج	٢١٧ .
ابن جرير الطبري (أبو جعفر)	٥٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٧٢ - ٧٤ - ٧٦ - ٢٦٢ .
	٣٢٠ - ٣٢٣ - ٣٥٦ - ٣٥٩ - ٣٦٢ - ٣٦٣ .
	٣٦٤ - ٣٧٤ - ٤٤٥ - ٤٧٣ - ٤٩٨ -

<u>الاسم</u>	<u>رقم الصفحة</u>
	٧٠٥ - ٧٣٠ .
جعفر الصادق	٣٣٦ - ٣٤٧ .
أبو جعفر الطحاوي	٥٣ - ٥٦ - ٣٢٤ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٤١٥ -
	٤١٨ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٥٦٤ - ٦٠٠ .
الجلد بن أيوب	٥٠٩ - ٥١١ .
جندب	٦٣ .
ابن جني	٦٩١ .
ابن الجوزي	٥٠٧ - ٥١١ .
الجويني (إمام الحرمين)	٣٢٧ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٤٢١ - ٦٩٢ - ٧٠٠ .
« حروف الحاء »	
ابن الحاجب	٣٢٨ - ٣٣٨ - ٣٦٨ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٤٠٤ - ٤١٠
	٤١٨ - ٥٩٢ - ٦٠٥ - ٦٠٨ - ٦١٧ - ٦٢٥
	٦٧٧ - ٦٩٢ - ٧٣٠ .
الحاكم	٣٨٧ - ٣٩٤ - ٤٨٦ - ٥٩٩ .
حاجي خليفة	٥٣ .
أبو حامد الاسفراييني	٦٣٤ .
حيان بن منقذ	٧٣٢ - ٧٣٣ .
ابن حبان	٣٧٩ - ٥٣٧ .
الحجاج بن أرطاة	٢٤٠ .
ابن حجر (العسقلاني)	٥٣ - ٥٥ - ٥٦ - ٤٢٢ - ٥٢٩ - ٥٩٩ .

رقم الصفحة

الاسم

ابن حجر (علي بن موسى القمي) ٥٣ .

حذيفة ٤١٧ - ٤٥٣ - ٥٧٥ .

ابن حزم الظاهري ٥١ - ٥٢ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٣٣٩ - ٣٤٠ -

٣٤١ - ٤٢٨ - ٤٣٣ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ -

٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٦ - ٤٤٧ -

٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ -

٤٥٤ - ٤٧٤ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٨ -

٥٩٧ - ٦٢١ - ٦٤٣ - ٦٤٦ - ٦٤٨ - ٦٤٩ -

٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٣ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ -

٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٨ - ٦٧٩ -

٦٨٣ - ٧٤٧ .

الحسن بن علي ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٦٠ - ٥٧١ -

الحسن بن دينار ٥٠٩ .

الحسن بن زياد ٢٣٩ - ٤٢٣ .

الحسن بن صالح ٥٣٩ - ٧٣٣ .

أبو الحسن (الكوخي) ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣٢٢ -

٣٤٣ - ٣٤٥ - ٣٤٧ - ٤٣٦ - ٦٨٦ - ٧١٠ -

الحسين بن علي ٣٩٣ .

أبو الحسين البصري ٣٢٧ - ٣٤٧ - ٣٤٩ - ٤٠٣ - ٤٣٦ .

الاسم	رقم الصفحة
حماد	٢٣٩ - ٢٤٠ - ٣٩٤ - ٥٢٨ - ٥٣٠ .
حمزة (بن عمرو الأسلمي)	٥٩٨ - ٥٩٩ .
أبو حنيفة	٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٦٥ - ٢٧١ - ٢٩٦ - ٣٩٩
	٤٠٣ - ٤٢١ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٥١٣
	٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٧٩ - ٥٨٧ - ٦٢٩ - ٦٣٠
	٦٤٥ - ٦٥١ - ٧٠٧ - ٧١١ - ٧٣٤ .

### « حرف الخاء »

ابن خزيمة	٣٢٠ - ٣٩٢ .
الشيخ الحضري	٣٢٣ - ٦١٧ .
الخطابي	٣٧٥ - ٣٩٤ - ٤٢٣ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨
	٤٤٥ - ٥٨٥ - ٦٧٧ .
أبو الخطاب	٣٥١ .
خلاف (عبد الوهاب)	٨٢ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ .
الخليل بن أحمد	٧٠٠ .

### « حرف الدال »

الدارقطني	٤٧٤ - ٥١١ - ٦٢٣ - ٦٣٥ - ٦٣٨ - ٧٠١ .
داوود الظاهري	٣٩٩ - ٤٣٨ - ٤٥٢ - ٦٦١ - ٧٢٩ .
أبو داوود	٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٩ - ٤٢٧ - ٤٤٨ - ٤٥١
	٤٥٣ - ٤٧٤ - ٥٠٤ - ٥٤١ - ٥٦٠ - ٥٦٩
	٥٧٣ - ٥٩٩ - ٦٠١ .

رقم الصفحة

الاسم

ابن حجر (علي بن موسى القمي) ٥٣ .

٤١٧ - ٤٥٣ - ٥٧٥ .

حذيفة

ابن حزم (الظاهري) ٥١ - ٥٢ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٣٣٩ - ٣٤٠

٣٤١ - ٤٢٨ - ٤٣٣ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠

٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٦ - ٤٤٧

٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣

٤٥٤ - ٤٧٤ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٨

٥٩٧ - ٦٢١ - ٦٤٣ - ٦٤٦ - ٦٤٨ - ٦٤٩

٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٣ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٦٢

٦٦٣ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٣ - ٧٤٧

الحسن بن علي ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٦٠ - ٥٧١

الحسن بن دينار . ٥٠٩

الحسن بن زياد . ٢٣٩ - ٤٢٣

الحسن بن صالح . ٥٣٩ - ٧٣٣

أبو الحسن (الكروخي) ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣٢٢

٣٤٣ - ٣٤٥ - ٣٤٧ - ٤٣٦ - ٦٨٦ - ٧١٠ .

الحسين بن علي . ٣٩٣

أبو الحسين البصري ٣٢٧ - ٣٤٧ - ٣٤٩ - ٤٠٣ - ٤٣٦ .

حماد ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٣٩٤ - ٥٢٨ - ٥٣٠ .

رقم الصفحة

الاسم

حمزة (بن عمرو الأسلمي) ٥٩٨ - ٥٩٩ .

أبو حنيفة ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٦٥ - ٢٧١ - ٢٩٦ - ٣٩٩

٤٠٣ - ٤٢١ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٥١٣

٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٧٩ - ٥٨٧ - ٦٢٩ - ٦٣٠

٦٤٥ - ٦٥١ - ٧٠٧ - ٧١١ - ٧٣٤ .

حرف الحاء

ابن خزيمة ٣٢٠ - ٣٩٢ .

الشيخ الحضري ٣٢٣ - ٦١٧ .

الخطابي ٣٧٥ - ٣٩٤ - ٤٢٣ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨

٤٤٥ - ٥٨٥ - ٦٧٧ .

أبو الخطاب ٣٥١ .

خلاف (عبد الوهاب) ٨٢ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ .

الخليل بن أحمد ٧٠٠ .

حرف الدال

الدرقطني ٤٧٤ - ٥١١ - ٦٢٣ - ٦٣٥ - ٦٣٨ - ٧٠١ .

داود الظاهري ٣٩٩ - ٤٣٨ - ٤٥٢ - ٦٦١ - ٧٢٩ .

أبو داود ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٩ - ٤٢٧ - ٤٤٨ - ٤٥١

٤٥٣ - ٤٧٤ - ٥٠٤ - ٥٤١ - ٥٦٠ -

٥٦٩ - ٥٧٣ - ٥٩٩ - ٦٠١ .

## الامم

## رقم الصفحة

الدبومي (القاضي أبو زيد) ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٩ - ٢٣٠

٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٦ - ٢٧٧ - ٣٠٠ - ٣٠١

٣١٣ - ٣٢١ - ٣٤١ - ٤١٣ - ٤٦٦ - ٤٦٧

٤٧٨ - ٤٨٣ - ٤٩٢ - ٤٩٤ - ٥٥١ - ٥٥٣

٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٦٠ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٧٦

٦٢٣ - ٦٤٢ .

أبو الدرداء ٤١٦ - ٥٩٩ .

أم الدرداء ٤١٦ .

الدقاق ٧٣٥ .

ابن دقيق العيد ٤٠٤ - ٤٥٢ .

## حرف الذال

أبو نذر الغفاري ٢٤٠ .

الذهبي ٦٦١ .

## حرف الراء

الرازي انظر ( أبو بكر الرزي الجصاص ) .

ربيعة ١٤٥ .

رافع بن خديج ٣٦٠ - ٣٦١ .

ابن رشد ٢٧٣ - ٤٢٤ - ٦٦٣ .

الرهوي ٤٩٦ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٥٥ - ٥٥٩ .

<u>الاسم</u>	<u>رقم الصفحة</u>
الزرکشي	٧٦ - ٧٧ - ٢٠٣ - ٢٠٦ - ٢١٣ - ٢٢٠
	٦٢٣ - ٦٥٢ - ٧٣٨ - ٧٣٩ .
زفر	٩٩ - ١٨٨ - ٤٢٣ - ٥٦٧ - ٧٣٤ .
زکویہ البرديسي	٨٢ - ٨٩ .
زکي الدين شعبان	٣٢٣ - ٤٨٤ - ٦٠٩ - ٦٢٦ - ٦٥٧ .
الزخشي	٢٥ - ٥٢ - ٥٠٠ - ٥١٨
أبو زهرة ( محمد )	١٩ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٨٤ - ٦٨٥ .
الزهرى محمد بن شهاب	٢٣٧ - ٢٣٨ - ٣٥٨ - ٣٩٨ - ٤٢٨ - ٥٢٨ - ٧٢٠ .
زيد بن أرقم	٥٨٣ .
الزيلعي	٤٢٧ - ٤٢٨ - ٥٢٤ - ٥٣٥ - ٥٧٥ .
حرف السين	
السالمى ( الاباضي )	٣٣٩ - ٣٤٢ - ٤١٠ - ٤١١ .
السايس	٥٠٠ - ٥٠١ .
السبكي	٩١ - ١٩٩ - ٢٠٩ - ٢٢٣ - ٦٠٨ - ٦٣٢ .
	٦٣٩ .
أبو ستيت	٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٥٦ .
السخاوي	٣٩٠ .



رقم الصفحة

الاسم

المرخمي (شمس الأئمة) ٣٠ - ٣١ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٣  
٤٥ - ٤٨ - ٤٩ - ٩٨ - ١٠٠ - ١٤٢ -  
١٤٨ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٦ - ١٥٨ - ١٦٣  
١٦٥ - ١٧٢ - ١٩٦ - ٢٣٠ - ٢٥٣ - ٢٥٤  
٢٧٦ - ٢٧٨ - ٢٩٨ - ٣٠٠ - ٣١٣ - ٣٤١  
٤٦٦ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧٩ - ٤٨٣  
٤٨٥ - ٤٨٧ - ٤٨٩ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٦  
٥١٧ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٥ - ٥٣٠ - ٥٥١  
٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٨ - ٥٧٦  
٥٨١ - ٦١٠ - ٦٢٣ - ٦٤٠ .

٤٧٣ .

السدي

٨ - ٩٢ - ٤٦٧ - ٥٦٢ - ٥٨٦ - ٦٣٨ - ٧٠٠

السعد التفتازاني

١٢ .

سعيد بن أبي عروبة

٦٢ - ٧٢ - ٢٤١ - ٢٥٩ - ٢٦٤ - ٥١٣

سعيد بن جبير

٥٢٨ - ٥٣٠ .

٥٠٧ - ٦٦٠ .

أبو سعيد الخدري

٦٠١ .

سعيد بن زيد

٢٤٣ - ٢٥٩ - ٢٦٤ - ٤٢٨ - ٤٣٦ - ٥٦٩

سعيد بن المسيب

٣٥٩ .

سفيان بن عيينة

الاسم	رقم الصفحة
أم سلمة	٣٧٩ .
سلمة بن الأكوع	٤١٨ .
سلمة بن صخر (البياضي)	٤٠٦ .
سليمان مرقص	٤٦٤ - ٧٤٣ - ٧٥٢ - ٧٥٦ .
السنهوري (عبدالرزاق)	١٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٥٦ .
سهيل بن أبي صالح	٢٤٠ .
سيبويه	٧٠٠ .
ابن سيرين	٥٢٨ - ٥٣٠ .
السيوطي	٦٧٦ .

### « حروف الشين »

الشاشي	٦٣٧ - ٦٦٨ .
الشاطبي	٣٨٠ .
الشافعي (محمد بن إدريس)	٢٤ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٥٣ - ٢٠٣ -
	٢٠٦ - ٢٢١ - ٢٢٣ - ٢٤٧ - ٢٦١ - ٢٦٥
	٢٦٧ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٩٣ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١
	٣٦٢ - ٣٦٦ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٩ - ٣٨٤
	٣٩٠ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤١٣
	٤١٤ - ٤٤٥ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٥٠٦ - ٥٠٩
	٥١٠ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥٢٨ - ٥٣٠ - ٥٣١

## الامم

## رقم الصفحة

٥٨٦ - ٥٦٢ - ٥٦١ - ٥٣٩ - ٥٣٨ - ٥٣٧

٦٣٥ - ٦٢٩ - ٦٢٤ - ٦١٤ - ٦٠٦ - ٥٨٧

٦٩٠ - ٦٦١ - ٦٥٢ - ٦٥١ - ٦٤٥ - ٦٣٦

٧٠٢ - ٧٠١ - ٦٩٦ - ٦٩٥ - ٦٩٤ - ٦٩٢

. ٧٣٧ - ٧٣٤ - ٧٢٩ - ٧٢٢

. ٣٣٩

ابن شداد

. ٢٦٤

عربيع

٥٦٩ - ٥٣٧ - ٤٢٨ - ٣٩٤ - ٢٤٠ - ٢٣٩

الشعبي

. ٦٧٥

سلتوت ( محمود )

. ٦٣٢

الشهرستاني

٦٠٨ - ٥٦١ - ٥٤٢ - ٣٩٥ - ٢١٣ - ٥٦

الشوكاني

٦٦٨ - ٦٦٣ - ٦٥٥ - ٦٢٦ - ٦٢٤ - ٦٠٩

. ٧٣٠ - ٧٢٩ - ٧٢٦ - ٧١١

. ٤٢٧ - ٤٢٥ - ٤١٢ - ٢٣٧

ابن أبي شبة

٣٣٢ - ٣٣١ - ٣٢٩ - ٣٢٨ - ٣٢٧ - ٢٤٥ ( أبو إسحق ) الشيرازي

٥١٢ - ٥١٠ - ٤٥٠ - ٣٣٧ - ٣٣٥ - ٣٣٤

. ٦٦٨ - ٦٣٧ - ٦٢٤ - ٥٦١

## حرف الصاد

. ٦٣٩

الصفى الهندي

. ٤٥٢ - ٥٦

الصنعاني

رقم الصفحة

الاسم

**حرف الضاد**

الضحاك

. ٢٥٩

**« حرف الطاء »**

الطحاوي

. ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٥٦٤ .

الطبري (ابن جرير-أبو جعفر) انظر ابن جرير الطبري .

طلحة

. ٤١٧

أبو الطيب (الطبري)

. ٢١١

**« حرف الظاء »**

الظهري ( ابن حزم )

انظر ابن حزم .

الظاهري ( داود )

انظر داود .

**« حرف العين »**

ابن عابدين

. ٥٠٤

عائشة أم المؤمنين

١٤٤ - ١٨٧ - ١٨٨ - ٢٣٩ - ٣٥٨ - ٣٦٠

٣٦١ - ٣٧٥ - ٣٩٠ - ٤٠٣ - ٤١٦ - ٤١٧

٤١٨ - ٤٤١ - ٤٨٦ - ٥٧٣ - ٥٩٨ - ٧١٧

ابن عبد البر

. ١٢

القاضي عبد الجبار

٢٠٣ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧٢٤

عبد الرحمن بن مهدي

. ٥٧١

ابو عبد الرحمن السلمي

. ٣٩٣

<u>الاسم</u>	<u>رقم الصفحة</u>
عبد الرزاق	٢٣٧ - ٢٣٩ .
عبد العزيز البخاري	٢٥ - ٢٦ - ٣٣ - ٤٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦١ - ١٧٤ - ١٨٢ - ١٨٥ - ٢٩٢ - ٢٩٥ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٤٧٠ - ٤٧٥ - ٤٧٩ - ٤٨٣ - ٥٢٦ - ٥٥٠ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٦٢ - ٥٨٣ - ٦٥٤ .
عبد القادر عودة	١٣٣ .
عبد اللطيف بن ملك	١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ٤٩٥ - ٥٠٨ - ٥٢٣ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٥٥ .
عبد المنعم بدراوي	٤٦٤ - ٧٤٢ - ٧٥٣ - ٧٥٦ .
عبد الله بن إياض	٣٣٩ .
عبد الله بن أبي بن سلول	٤٤٠ - ٦٨٤ .
أبو عبد الله البصري	٣٤٩ .
عبد الله بن رواحه	٥٩٩ .
عبد الله بن زمعة	١٤٧ .
عبد الله بن سعد	٥٩٨ .
عبد الله بن عامر	٢٣٩ .
عبد الله بن عباس	٦٢ - ٧٠ - ٧١ - ٧٦ - ٢٣٧ - ٢٤٢ - ٢٤٥ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦٥ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٧٩ - ٣٨٦ - ٤١٧ - ٤٢٨ - ٤٨٢

الاسم	رقم الصفحة
	٤٨٩ - ٤٩٢ - ٥٠٠ - ٥٤٨ - ٥٦٦ - ٥٧١
	٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٦ - ٥٧٧ .
عبد الله بن عمر	١٥٠ - ٢٥٩ - ٤١٥ - ٤٢٣ - ٤٤٠ -
	٥٠٠ - ٧٠٥ .
عبد الله بن مسعود	٧١ - ٧٣ - ٢٧٩ - ٣٦١ - ٣٧٩ - ٣٩٤
	٥٣٨ - .
أبو عبد الله الزبيري	٥١٠ .
عبيدة بن مسعود (صدر الشريعة)	١٦١ - ١٦٢ .
أبو عبيدة المثني	٣٥٦ .
عثمان بن عطاء	١٢ - ٣٥٩ - ٤٨٩ - ٧٣٣ .
عدنان القوتلي	٧٤٥ .
عروة بن الزبير	١٤٤ - ١٨٧ - ١٨٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ -
	٥٧٠ - ٥٧١ .
العسكري	٦٦٥ .
العضد الإيجي	٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢٢٣ - ٧٣٠ .
عطاء بن عجلان	٥٧٠ .
عطاء بن نسا	٣٦٤ - ٤٢٨ - ٥١٠ - ٥١٣ - ٥٢٨ - ٥٧٢
	٥٧٣ - ٥٧٧ .
	- ٥٣٨ -

الاسم	رقم الصفحة
ابن عطية	٦٧ .
عكرمة	٤٢٨ - ٥٧٠ .
علي بن أبي طالب	٤٨٩ - ٤٩٢ - ٥٧٠ - ٥٧١ .
علي بن حنظلة	٥٧١ .
عمر بن الخطاب	٤٢ - ٧٣ - ٢٣٩ - ٢٤٢ - ٢٤٤ - ٤٣٤
	٤٤٣ - ٥٧٠ - ٥٧٧ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٧١٥
	٧١٦ - ٧٣٨ .
عمر بن عبد العزيز	٢٣٩ - ٥٦٩ - ٥٧٢ .
عمران بن الحصين	٥٣٧ .
عمرو بن دينار	١٤٧ - ٥٧١ .
عمرو بن الشريد	٦١٢ .
عمرو بن شعيب	٢٤٢ .

#### « حروف الفيين »

الغزالي	٦٤ - ٦٥ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠
	٤٠٤ - ٤٠٦ - ٥٦٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٢٣
	٦٩٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧٢٤ - ٧٣٥ .
غيلان النقي	٣٩٨ - ٤٠٠ - ٤٠٩ - ٤٧٤ .

#### « حروف الصاديات »

٣٥	١٠
----	----

رقم الصفحة

الاسم

فاطمة بنت محمد ﷺ . ٢٤٢

فاطمة بنت أبي حبيش . ١٨٧

الفراء ٣٦ - ٢٩٧ .

ابن فورك . ٦٠٧

فيروز الديلمي . ٤٠١ - ٤٠٤ .

الفيومي . ٥٧١

« حرف القاف »

أبو القاسم الحلبي . ٥٧٠ - ٦٤١ - ٧٢٤ .

القاسم بن سلام . ٥٧١ - ٥٧٣ - ٦٩٠ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥

٦٩٦ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٣٧ .

قتادة . ٢٣٩ - ٧٢٠ .

أبو قتادة . ٥٨٤ .

ابن قدامة . ٥٦ - ٢٤٤ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٦٨ - ٢٧٢

٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٦٩ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٨

٥٩٧ - ٦٧٢ - ٧٠٦ .

قدامة الجمحي . ٥٧١ .

القدوري . ٦٧٩ .

القرطبي . ٥٢ - ٢٧١ - ٣٩٣ - ٤٢٤ .

القفال . ٦٦٨ .



## الامم

## رقم الصفحة

### « حرف الكاف »

السكاساني	٥٧٠
الكرخي	انظر أبو الحسن .
الكروري	. ٦٨٧
الكمال بن الهمام	٢٣٤ - ٢٣٧ - ٣١٦ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤١٢
	٤٨٦ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥٢٦ - ٥٣٢ - ٥٧٤
	. ٦٢٤ - ٦٣٠ - ٦٧٩ - ٦٨٧
الكيا الهرامي	. ٥٤ - ٢٦٠

### « حرف اللام »

. . .

### « حرف الميم »

ابن ماجه	٣٧٩ - ٣٨٦ - ٣٩٨ - ٤٤٨ - ٤٥١ - ٤٥٣
	. ٤٨٢ - ٤٨٩ - ٥٦٠
ماعز	. ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٦٠٢ - ٦١٩
مالك بن أنس	٥٤ - ١٨٣ - ٢٢١ - ٢٦٥ - ٣٩٤ - ٤٠٣
	٤٢٣ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٨ - ٦٤٥ - ٦٥١
	. ٦٩٠ - ٧٢٩ - ٧٣٣
الماوردي	. ٦٩
محمد بن الحسن	٩٥ - ٩٧ - ٩٩ - ١٨٨ - ٢٣٦ - ٢٣٧
	. ٣٩٩ - ٤٢١ - ٥٣٩ - ٦٨٦

<u>الاسم</u>	<u>رقم الصفحة</u>
محمد بن الحكم	. ٢٤٦
محمد بن علي (المازري)	. ٢٠١
محمد كامل مرسي	. ٤٥٩
الدائني	. ٦٦٠
مدكور ( محمد سلام )	. ٤٣٩ - ٨٢
ابن المنذر	. ٥٣٨ - ٤٢٨ - ٤٢٥ - ٢٣٩
مروان بن الحكم	. ٢٣٧
المروزي	. ٦٦٨
مسروق	. ٢٤٠
مسلم	- ٤٥١ - ٤٢٥ - ٤١٩ - ٤١٧ - ٣٩٢
	. ٥٣٨ - ٥٠٧
ابن المطهر الحلي	. ٣٤٧ - ٣٣٦
معاوية	. ٢٣٧
معاوية التستري	. ٥٠٤
مكحول	. ٧٢٠ - ٣٨٣ - ٢٣٧ - ١٨٣
المنذري	. ٤٢٧ - ٤٢٩
ملا خضرو	. ١٩٥ - ٣٤
موسى عليه السلام	. ٤٣٢
أبو موسى	. ٥٤١

الامم	وقم الصفحة
ميمونة	. ٣٨٦
الميهوي	. ٥٣١
	« حرف النون »
نافع	. ٤٢٨
النخعي	. ٥٦٩ - ٥٣٠ - ٥٢٨ - ٢٤٠ - ٢٣٩
النسائي	. ٥٦٧ - ٥٠٠ - ٤٥٣ - ٤٥١
النوي	. ٥٦٧ - ٥٠٧ - ٥٠٢ - ٤٥٢ - ٤١٩ - ٢٨٠
	« حرف الهاء »
أبو هريرة	- ٣٦٢ - ٣٥٩ - ٣٥٦ - - ٣٢٣ - ٣٢٠
	- ٤٧٣ - ٤٤٥ - ٣٧٤ - ٣٦٤ - ٣٦٣
	. ٧٣٠ - ٤٩٨
	« حرف الواو »
الواقدي	. ٦٦٠
	« حرف الياء »
محيى بن سعيد (الأنصاري)	. ٤٢٨
محيى بن كثير	. ٥٨٢
يعلى بن أمية	. ٧٣٨ - ٧١٦ - ٧١٥ - ٦٧٥ - ٦٧٤
أبو يزيد المدني	. ٥٧١
أبو يوسف	- ٦٢٩ - ٥٣٩ - ٢٩٦ - ٢٩١ - ٢٣٨
	. ٧٣٣ - ٦٨٦ - ٦٣٠
يونس بن يزيد	. ١٤٥

## ٢ - أعلام المجلد الثاني

الاسم	رقم الصفحة
الإباضي ( السالمي )	٢٨٦ - ٣٤٩ - ٣٦٢ .
أبو إسحق الاسفراييني	١١٥ - ٢٤١ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٣٠٧ - ٣١٣
	٣٨٥ - ٣٨٦ .
أبو إسحق الشيرازي	٥٥ - ٢١٦ - ٢٢٦ - ٢٧٩ - ٢٨٧ - ٣٠٧
	٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٣٦ - ٣٤٠ - ٣٦٤ -
	٣٩٩ - ٤٠٠ .
أبو إسحق بن شافلا	٢١٨ .
أبو إسحق المروزي	٢٨٢ .
الإسنوي	٢٤٣ - ٢٨٨ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٥ - ٣١٥
	٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٧ -
	٣٤٩ - ٣٦١ .
الإزميري	٥٢ .
أبي بن كعب	٢٧٠ .
امرؤ القيس	١٨٥ .
الأوزاعي	١٥٠ .

<u>الاسم</u>	<u>رقم الصفحة</u>
أبان بن عثمان	١٤٩ .
الأياري	١٠٨ .
أحمد بن حنبل	٣٥ - ٦٦ - ١٥٠ - ٢١١ - ٢١٨ - ٤١٩ .
أحمد شاكر	١٥٣ .
أحمد فهمي أبو سنة	٨٩ - ٩١ .
الأزهري	٣٠٣ .
الأصفهاني	٣٦١ .
الأشعري (أبو الحسن)	٤١ - ١٥٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٣٧٢ .
الأعشى	١٤٨ .
الأقرع بن حابس	٣٠١ - ٣٠٧ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣٤٣ .
ابن أمير الحاج	٨٨ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٧٥ - ٣٨٦ - ٤٠٦ .
الآمدي	٦٥ - ٧٤ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ١٤٢
	١٤٣ - ١٨٦ - ٢١٦ - ٢٤١ - ٢٨٥ - ٢٩١
	٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٣٠٣ - ٣٠٥
	٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٤
	٣٣٦ - ٣٤٠ - ٣٤٧ - ٣٦١ - ٣٦٢ -
	٣٦٤ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٨٢
	٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٩ .

رقم الصفحة

الاسم

« حرف الباء »

- الباجي ( أبو الوليد ) ٢٥٩ .
- البخاري ( محمد بن إسماعيل ) ٦٤ - ١٤٥ - ١٩٥ .
- البخاري ( عبد العزيز ) ٢١ - ٦٩ - ٧٣ - ٩٩ - ١٠٠ - ١١٧ -  
١٣٤ - ١٦٥ - ٢٢٤ - ٣١١ - ٣٦٤ -  
٣٦٦ - ٤٠٩ .
- بدران ( عبد القادر ) ١٨٦ - ٢٩٩ - ٣٤٢ - ٣٤٤ .
- البردبسي ( زكريا ) ١٣٧ .
- ابن بركة ٣٤٩ .
- ابن برهان ٢٠٩ - ٣٤٧ - ٣٦٢ - ٣٦٤ - ٣٨٢ - ٣٨٤ .
- البردوي ٢١ - ٥٥ - ٦٢ - ٦٨ - ١٠٩ - ١٣٤ -  
١٦١ - ١٦٢ - ١٦٤ - ١٧٢ - ١٧٧ - ٢٢٤ -  
٢٩٥ - ٣٠١ - ٣٠٩ - ٣١١ - ٣١٩ - ٣٣٥ -  
٣٣٦ - ٣٤٠ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ .
- البصري ( أبو الحسن ) ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٣٩٠ .
- البصري ( أبو عبد الله ) ٨٦ - ١٤٣ - ٢٤٥ - ٢٨٦ - ٣٩٠ .
- ابن بطال ٦٥ .

## الامم

## رقم الصفحة

البغدادي التغلبي (عبد الوهاب) ١٣ .

أبو بكر الباقلاني ١٤١ - ٢٠٩ - ٢١٣ - ٢٤٢ - ٢٨٧ - ٣٧٢ .

أبو بكر الرازي (الخصاص) ١٠٨ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٨٦ -

٢١٦ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٤١ - ٢٨٥ - ٢٩٠

٢٩٣ - ٢٩٧ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٧ - ٣٤٧

٣٦٤ - ٣٨٢ - ٣٩٠ .

أبو بكر الصديق ٦٥ - ٦٦ - ١١٨ .

بلقيس ٤٥ .

البناني ٣٣٦ .

البيضاوي ٢١٦ - ٢٢٦ - ٢٤١ - ٢٨٥ - ٢٩٢ - ٣٣٢

٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٧ - ٣٤٧ - ٣٤٩

٣٦٤ .

البيهقي ٢٨٣ .

« حرف التاء »

التفتازاني ٢٦ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٥ - ١٤٥ - ٢٤٥

٢٥٢ - ٣١٩ - ٣٢٣ - ٣٤٢ - ٣٥٠ - ٣٥١

٣٧٦ - ٤٢٢ .

التلمساني ٢٠٧ - ٣٤٧ - ٣٤٩ - ٣٥٣ - ٣٦١ - ٣٦٢ .

ابن تيمية (المجد) ١٠ .

## الاسم

## رقم الصفحة

### « حرف الثاء »

الثلجي ( محمد البلخي ) ١٩ - ٢٤٥ .

أبو ثور ١٤١ - ٢٧٨ .

الثوري ( سفيان ) ١٥٠ .

### « حرف الجيم »

جابر ٢١٠ - ٢١٥ .

الجبائي ( أبو عبد الله ) ١٩ - ٤٠ - ١٤١ .

الجبائي ( أبو علي ) ٢٨٦ .

ابن جريج ٢٥٥ .

ابن جرير الطبري ( أبو جعفر ) ٣٥ - ٦٤ - ٢٠٩ - ٢٧٨ .

الجويني ( إمام الحرمين ) ٢١٣ - ٢٤١ - ٢٤٥ - ٢٩١ - ٢٩٢ -

٢٩٣ - ٣٨٤ .

### « حرف الحاء »

ابن أبي حاتم ٣٧٣ .

ابن الحاجب ٤١ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٧٩ - ٨٤ -

٩٧ - ١٨٩ - ٢٤١ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٣ -

٢٦٦ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ -



<u>الاسم</u>	<u>رقم الصفحة</u>
الحارث	٢٩٣ - ٢٩٩ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٤ - ٣٣٥
ابن حجر	٣٣٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٦٢ - ٣٨٢ .
ابن حزم	١٩٠ .
	٦٨ - ٢٧٧ - ٢٨٠ .
	٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٤
	٣٥ - ٣٦ - ٣٨ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٥ - ٤٦
	٤٧ - ٤٩ - ٥٤ - ٦٢ - ٧٧ - ٢٥٦ -
	٢٥٧ - ٢٦٩ - ٢٧٤ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٣٠٦
	٣١٥ - ٣١٦ - ٣٦٤ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨
	٣٧٤ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤١٥ - ٤١٦ -
	٤١٧ - ٤١٩ .
حسب الله ( علي )	١٦٣ .
الحسن البصري	١٥٠ .
الحسن بن صالح	١٥٠ .
أبو الحسين الطبري	١٠٨ .
أبو الحسن الكرخي	١٠٨ - ٢٤١ - ٣٤٨ - ٣٤٩ .
حميد بن ثور	١٨٥ .
الحنفي ( أبو زيد )	٢٠٩ .
الحنفي ( صدر الدين )	٢٣١ .

الاسم	رقم الصفحة
أبو حنيفة	١٠٩ - ١٢٩ - ١٥٠ - ١٥٥ - ١٧٤ - ١٧٨
	١٧٩ - ٢٠٩ - ٢٧٨ - ٣٤٧ - ٣٤٨
	٤٠٦ - ٤٣٠ .

### « حرف الخاء »

الخضر حسين	١٠٨ .
الخضري	٥٠ - ٨٦ - ١١٣ - ٢٠٢ .
الخطابي	٦٨ - ٢٥٨ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨١
	٢٨٢ - ٤٢٥ .
أبو الخطاب	٢١٨ - ٢٢٦ .
الخفيف	٢٠٧ .

### « حرف الدال »

الدارقطني	٤٠٦ .
داود الظاهري	١٤٩ - ٢٧٩ .
الدبوسي	٣١٩ - ٣٤٠ .
ابن دقيق العيد	٢٧٨ .
الدواليبي (معروف)	١٩ .

### « حرف الزاء »

ذو رمة	١٨٤ .
--------	-------

<u>الاسم</u>	<u>رقم الصفحة</u>
الرهاوي	. ١٦٥
	« حرف الزاي »
أبو زيد	. ١٦٥
الزرقاني	. ٢٥٩
الزركشي	. ١٩٢ - ١٩٨ - ٢١٦ - ٤١١
الزنجاني	. ١٢٢ - ١٥٣ - ٢٣٥ - ٣٠٧ - ٣٠٩
أبو زهرة	. ٩٨
الزهري	. ٢١٥ - ١٤٩
زيد بن ثابت	. ١٤٩
ابن الزبيدي	٧١
	« حرف السين »
السبكي	. ٢٤٤ - ٢٨٥ - ٢٩٩ - ٣١٣
ابن السبكي	. ٣٤٣ - ٣٣٦
السرخسي	١٩ - ٢١ - ٥٥ - ٦٨ - ٧٤ - ١١٩ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٤ - ١٧٢ - ١٧٧ - ١٩٥ - ١٩٩ - ٢٣٢ - ٢٩٥ - ٣٠٢ - ٣١١ - ٣١٩ - ٣٢٥ - ٣٣٦ - ٣٤٠ - ٣٤٨ - . ٣٥٠ - ٣٤٩
ابن صريج	. ٢٤٢

الاسم	رقم الصفحة
سعد بن أبي وقاص	١٩٧ .
أبو سعيد الحدرى	١٢٨ .
أبو سعيد بن المعلى	٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٧٠ .
سعيد بن المسيب	٣٩٥ .
سليمان عليه السلام	٤٥ .

### « حرف الشين »

الشامي ( القفال )	٣٨٩ .
الشاطبي	٩١ - ١٠٨ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ .
الشافعي	١١ - ١٧ - ٧٦ - ١٠٣ - ١٠٨ - ١٢٠ - ١٢٣ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٩ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٧٤ - ٢١٦ - ٢٤١ - ٢٤٣ - ٢٥٣ - ٢٥٥ - ٢٧٨ - ٢٨٦ - ٢٩٨ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٥٧ - ٣٨٩ - ٤١٢ .
الشوكاني	١٢ - ١٣ - ٦١ - ٨٥ - ٩٦ - ١١٨ - ٢٠٥ - ٢٠٩ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٨ - ٢٣٠ - ٢٤٨ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٩٢ - ٣٠٢ - ٣٤٨ .
شريك بن ميماء	١٢٦ .

الاسم	رقم الصفحة
	« حرف الصاد »
صالح (محمد أديب)	٨ - ٥٩ - ١٢٣ - ١٥٤ - ١٨٨ .
الصنعاني	٢٠٥ - ٢١١ .
	« حرف الضاد »
ظاهر زادة	٢٦٥ .
	« حرف الطاء »
الطحاوي	٢٠٤ .
الطرطوسي	٢٠٩ .
طرفة بن العبد	٢٠٩ .
طاووس	٢٥٥ - ٢٧٠ .
أبو الطيب الطبري	١٦٤ .
	« حرف العين »
عائشة	١١٨ - ١٤٩ .
ابن عابدين	٨٧ .
عامر بن مصعب	٢٥٥ .
العبادي	٣٣٦ .
عبد الجبار (القاضي)	١٤١ - ٣٩٠ .
عبد الرحمن بن عوف	٢٧٢ - ٢٧٦ .
عبد الله بن رواحة	٢٧٠ .

الامـ	رقم الصفحة
عبد الله بن عباس	١١٨ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٩ - ١٩٥ - ١٩٦
	٢٥٥ - ٢٧٠ - ٣٩٤ .
عبد الله بن عمر	١٢٨ - ١٢٩ - ١٥٠ - ١٩٥ - ٢٠٣ -
	٢١٠ - ٢١٥ .
عبد الله بن عمرو	١٥٠ .
عبد الله بن مسعود	٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ١٥٠ - ٢٧٠ .
عبد المجيد	٢٥٥ .
القاضي عبد الوهاب	٢٠٩ - ٢١٧ .
عبيد بن الأبرص	٢٠٩ .
عثمان	٦٦ .
عزمي زاده	٣١١ .
العززي	٤٨ .
العضد الابجي	١٨٩ - ٢٨٦ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٣٣١
	٣٣٢ - ٢٣٥ - ٣٣٩ - ٣٤٧ - ٣٥٧ -
	٣٨٣ - ٣٨٤ .
عطاء	٣٧٣ .
عقبة بن عامر	٤٢٣ .
علاء الدين بن اللحام	٢١٨ - ٢٤٣ .
علي بن إسماعيل	٤١ .

الاسم	رقم الصفحة
علي بن أبي طالب	٦٩ - ١٢٢ .
عمار بن ياسر	٢١٢ .
عمر بن الخطاب	٦٥ - ٦٦ - ١١٨ - ١٢٣ - ١٥٠ - ٤٠٤ .
عمر بن أبي سلمة	٢٣٦ - ٢٧٣ .

### « حرف الغين »

الغزالي	٢٠ - ٤٠ - ٤١ - ٥٠ - ٥١ - ٥٦ - ٥٧
	٥٩ - ٦٢ - ٧٤ - ٧٩ - ٨٠ - ٨٢ - ٨٥
	٨٦ - ٢٣٩ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٥٣
	٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٢٢ - ٣٢٤ - ٣٢٥
	٣٣٤ - ٣٣٧ - ٣٤٠ - ٣٦١ - ٣٦٩ -
	٣٧٠ - ٣٧٢ - ٣٩٠ - ٣٩٤ .

### « حرف الفاء »

ابن فارس	٩ - ١٨٤ - ٢٤٧ - ٢٨٢ .
فاطمة بنت أبي حبيش	٣٦٥ .
فاطمة بنت محمد ﷺ	٦٦ .
ابن فورك	٢٠٩ .

### « حرف القاف »

القاسم بن سلام (أبو عبيد)	٢٨١ .
قاضي زاده	١٢٢ .

الاسم	رقم الصفحة
قتادة	١٤٩ - ٢١٠ .
ابن قدامة المقدسي	١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٨ - ٢١١ - ٢١٨ - ٢٧٩ ٢٩٩ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٦ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ .
القرافي	٩٧ - ٩٨ - ٢٣١ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤١٧ ٤١٨ - ٤١٩ .
ابن الفشيري	١٠٨ .
القيرواني	٣٦١ .
ابن القيم	٢٤٥ .
	« حوف الكاف »
ابن كثير	٢٥٥ .
الكمال بن الهمام	٧٩ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٥ - ١٤٦ - ٢٤٨ ٢٥٤ - ٢٧٨ - ٣٥١ - ٣٧٣ - ٣٨٣ - ٣٨٤ ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٤٠٥ - ٤١٠ .
الكنيا الهرامي الطبري	١٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٣ .
	« حوف الميم »
الماتريدي (أبو منصور)	٢٤٤ .
مالك	٩٠ - ١٤٩ - ٢٧٨ - ٣١١ - ٣٨٩
الماوردي	٢١٨ - ٣٠٣ .



<u>الاسم</u>	<u>رقم الصفحة</u>
مجاهد	. ٣٧٤
المحلي	. ٣٤٣ - ٣٣٦ - ٢٤٤
محمد بن الحسن	. ١٧٦ - ١٧٤
محمود حمزة	. ٦٥
مسلم	. ٢٥٥ - ٣٥
المطهر الحلي	. ٢٤١ - ١١٩
ابن أم مكتوم	. ٧١ - ٧٠
ابن الملاحي	. ٣٩٠
ابن المنير	. ٦٥
موسى عليه السلام	. ٢٥٣
الميهوي	. ١٢٢

#### « حرف النون »

النسفي	. ٣١١ - ٦٩
نعيم بن مسعود (الأشجعي)	. ٣١ - ٢٦ - ٢٥
النووي	. ٣٠٣ - ٣٠٢ - ١٥٤

#### « حرف الهاء »

هارون عليه السلام	. ٢٥٣
أبو هاشم	. ٢٨٦ - ٢٤١ - ١٤٣

<u>الاسم</u>	<u>رقم الصفحة</u>
أبو هريرة	٦٤ - ٢٦٤ - ٢٧٧ - ٢٧٩ - ٣٠٠ .
هلال بن أمية	١٢٩ .
	« حرف الواو »
الواسطي	٣١٣ .
	« حرف الياء »
أبو اليسر	٣١١ .
يعقوب بن السكيت	١٤٧ .
القاضي أبو يعلى	٢١٧ .
أبو يوسف	١٢٣ - ١٧٤ - ١٧٩ - ١٨٠ .

# فهرس تفصلي لموضوعات الكتاب

## ١ - موضوعات المجلد الأول

الصفحة

٢٠ - ٧

المقدمة

الباب التمهيدى : نظرة الشريعة والقانون إلى تفسير النصوص ٢١

الفصل الأول : البيان عند الأصوليين ٢٣

البيان في اللغة ( ٢٣ ) البيان في اصطلاح الأصوليين ( ٢٤ ) أنواع  
البيان تمهيد ( ٢٧ ) ١ - البحث عما به يكون البيان من كتاب أو سنة  
أو اجتهاد ( ٢٧ ) باب « كيف البيان » عند الشافعي ( ٢٨ )  
٢ - البحث في البيان من حيث وظيفته التي يؤديها ( ٢٨ ) آراء العلماء  
في أنواع البيان ( ٢٩ ) بيان التقرير ( ٣١ ) بيان التغير ( ٣٤ ) بيان  
التبديل ( ٣٦ ) رأي الدبوسي والمرخسي في بيان التبديل ( ٣٦ ) بيان  
الضرورة ( ٣٨ ) خلاف الدبوسي في بيان الضرورة ( ٣٩ ) أنواع بيان  
الضرورة ( ٣٩ ) بيان التفسير ( ٤٤ ) مجال بيان التفسير عند العلماء ( ٤٥ )

النصوص المرادة في البحث ( ٥٠ ) مظان البحث في نصوص الأحكام ( ٥٢ ) كتب أحكام القرآن ( ٥٣ ) مظان أحاديث الأحكام ( ٥٤ ) كتب أحاديث الأحكام ( ٥٦ ) .

### الفصل الثاني : ماهية تفسير النصوص

طبيعة العلاقة بين بيان التفسير وتفسير النصوص ( ٥٩ ) علاقة هذا التفسير ( تفسير النصوص ) بالقول بالرأي ( ٦١ ) موقف العلماء من القول بالرأي ( ٦٣ ) ١ - موقف الطبري ( ٦٣ ) ٢ - موقف الغزالي ( ٦٤ ) تفسير جائز ومطلوب ( ٦٨ ) الحاجة إليه في تدبر الكتاب ، ووعي السنة وفهم الأحكام ( ٣٢ ) مانسند إليه في ذلك ( ٦٨ ) الواجب على كل أحد : السكوت عما لا يعلم وأداء الأمانة عند العلم ( ٧٥ ) تحقيق للزركشي في أنواع التفسير عند ابن عباس ( ٧٦ ) الاجتهاد المراد في التفسير حدوده ومعالمه ( ٧٧ ) تفسير النصوص : اجتهاد في بيان النص ( ٨٠ ) القياس : اجتهاد فيها لانص فيه ( ٨٠ ) موقف العلماء من القياس ( ٨١ ح ) حالات الألفاظ ووظيفة تفسير النصوص ( ٨١ ) مجال الاجتهاد في التفسير ( ٨٧ ) نشأة قواعد التفسير وتدوينها ( ٩٠ ) التفسير قبل التدوين ( ٩٠ ) الشافعي يدون قواعد التفسير ( ٩٤ ) الخطوط العامة في « رسالة » الشافعي ( ٩٥ ) طرق التأليف بعد الشافعي ( ٩٨ ) طريقة المتكلمين ( ٩٨ ) طريقة الحنفية ( ٩٩ ) عدم التزام الطريقتين من البعض في الجمع بينها أو الخروج عليها ( ١٠٢ ) سلوك الزنجاني طريقة متميزة في كتابه « تخريج الفروع على الأصول » ( ١٠٢ ح ) .

### الفصل الثالث : نظرة عامة حول التفسير ومدارسه في القانون ١٠٧

معنى التفسير ومجالاته ( ١٠٧ ) التفسير والقواعد العرفية ( ١٠٨ )  
ما نيل إليه في هذا ( ١٠٩ ) أنواع التفسير ( ١١٠ ) التفسير التشريعي :  
ندرة وقوعه في العصر الحديث ( ١١١ ) من له سلطة التفسير ( ١١٢ )  
التفسير التشريعي متمم للتشريع السابق ( ١١٢ ) الإلزام في التفسير التشريعي  
( ١١٣ ) التفسير القضائي والتفسير الفقهي ( ١١٤ ) بين التفسير القضائي  
والتفسير الفقهي ( ١١٦ ) مذهب التفسير العامة ( ١١٦ ) مدرسة الشرح  
على المتون ( ١١٧ ) الأسس التي قامت عليها المدرسة ( ١١٨ ) الحكم على  
مدرسة الشرح على المتون ( ١٢٢ ) المدرسة التاريخية ( ١٢٣ ) الحكم على  
المدرسة التاريخية ( ١٢٥ ) المدرسة العلمية ( ١٢٥ ) الحكم على المدرسة  
العلمية ( ١٢٦ ) إشارة إلى بعض خصائص التفسير في الشريعة ( ١٢٧ )  
١ - فضل السبق من الناحية الزمنية ( ١٢٧ ) ٢ - تميز التفسير في  
الشريعة بالضبط العلمي الدقيق ( ١٢٨ ) اتجاه منحرف ( ١٢٩ ) رأي  
لجولد تسهر في بعض قواعد التفسير . ردنا على ما جرح إليه هذا  
المستشرق ( ١٣٠ ) عناية المؤسسات القضائية ورجال القانون بقواعد  
التفسير ( ١٣٢ ) .

## القسم الأول

قواعد التفسير في حالات وضوح الألفاظ وإيهامها ودلالاتها  
على الأحكام

١٣٧ الباب الأول : الوضوح والإيهام في الألفاظ

١٣٩ الفصل الأول : الواضح وأنواعه

١٤٢ المبحث الأول : منهج الخفية في الواضح

المطلب الأول : الظاهر (١٤٢) حكم الظاهر (١٤٦)

المطلب الثاني : النص ( ١٤٧ ) النص : هل يشمل الحُص  
والعام (١٥١) حكم النص (١٥٣) هل الوجوب قطعي في الظاهر  
والنص والاختلاف في ذلك (١٥٣) رأينا في هذا لاختلاف (١٥٤)  
الظاهر والنص عند المتأخرين ( ١٥٦ ) موقف عبد العزيز البخاري  
( ١٥٧ ) نقده لاتجاه المتأخرين ( ١٥٨ ) موقف العلماء من  
الاتجاهين وانقسامهم إلى ثلاثة مذاهب ( ١٦٠ ) موقفنا من المسألة  
( ١٦٣ ) التسلسل التاريخي لمسألة الظاهر والنص ( ١٦٤ ) .

المطلب الثالث : المفسر ( ١٦٥ ) حكم المفسر ( ١٦٩ )

المطلب الرابع : المحكم ( ١٧١ ) المحكم لا يحتمل النسخ (١٧٢)

المحكم لذاته والمحكم لغيره ( ١٧٤ ) حكم المحكم ( ١٧٥ )  
تفاوت أقسام الواضح من المراتب وأثره ( ١٧٥ ) أنموذج لأقسام  
الواضح الأربعة ( ١٧٥ ) مدى شمول التفسير كما أردناه  
للأقسام ( ١٧٦ ) .

المطلب الخامس : أثر التفاوت بتقديم الأقوى عند التعارض  
( ١٧٩ ) تعارض الظاهر مع النص ( ١٧٩ ) من حالات التعارض  
في نصوص الكتاب والسنة ( ١٧٩ ) ما ترجحه في مسألة الفصل  
من آيتي الموضوع ( ١٨٢ ) موقفنا من القول بقراءة المأموم خف  
إمامه ( ١٨٣ ) الحديث المرسل وموقف العلماء منه ( ١٨٤ ح )  
تعارض المحكم مع النص ( ١٨٥ ) التعارض بين النص والمفسر  
( ١٨٧ ) التمثيل بروايتين لحديث بنت حبيش ( ١٨٧ ) رأينا في  
ذلك ( ١٩٠ ) موقف الميهوي ( ١٩٢ ) تعارض المفسر مع المحكم  
( ١٩٣ ) ما يرد على هذا المثال ورأينا في ذلك ( ١٩٤ ) من تعرض  
للأقسام في بعض مسائل الفقه ( ١٩٦ ) .

المبحث الثاني : الوضع عند المتكلمين ، الظاهر والنص ( ١٩٨

المطلب الأول : مذهب الإمام الشافعي ( ١٩٨

المطلب الثاني : النص والظاهر بعد الشافعي ( ٢٠٣ ) أولاً :  
النص ( ٢٠٣ ) مسلك الجويني ( ٢٠٤ ) مسلك الغزالي ( ٢٠٥ )  
مسلك المتكلمين بعد الغزالي ( ٢٠٧ ) اتجاهات أخرى ( ٢٠٩ )  
بين لأصوليين والفقهاء ( ٢١٠ ) مدى وجود "نصوص" بمعنى  
في الكتاب والسنة ( ٢١٠ ) موقف أبي الطيب الطبري وإمامه

الحرمين ( ٢١١ ) حكم النص ( ٢١٣ ) ثانياً : الظاهر ( ٢١٣ )  
مسلك الباقلاني ( ٢١٤ ) نماذج من الظاهر ( ٢١٦ ) رأي الاستاذ  
أبي إسحق ( ٢٢٠ ) حكم الظاهر ( ٢٢٢ ) متى يعمل بالظاهر ( ٢٢٢ )  
مقارنة ( ٢٢٢ ) صورة أخرى لتقسيم المتكلمين ( ٢٢٤ ) ما نفضله  
من الاصطلاحين ( ٢٢٤ ) .

٢٢٩ الفصل الثاني : المبهم وأنواعه

٢٢٩ المبحث الأول : منهج الحنفية في المبهم

المطلب الأول : الحفي ( ٢٣٠ ) منشأ الابهام في الحفي ( ٢٣١ )  
طريق إزالة الابهام في الحفي ( ٢٣١ ) أ - آية قطع السارق والخفاء  
عند التطبيق ( ٢٣٢ ) حكم الطرار ( ٢٣٣ ) اختلاف الأصوليين في  
طريق الحكم ( ٢٣٣ ) حكم النباش ( ٢٣٦ ) مذهب أبي حنيفة  
ومحمد ( ٢٣٦ ) مذهب الجمهور ( ٢٣٨ ) ما نوجهه في هذه المسألة  
( ٢٤٠ ) ب - حديث منعه القاتل من الميراث والخفاء عند  
التطبيق ( ٢٤٢ ) حكم الحفي ( ٢٤٩ ) من الحفي في نصوص  
القانون ( ٢٥٠ ) .

المطلب الثاني : المشكل ( ٢٥٣ ) منشأ الاشكال ( ٢٥٤ )  
بين المشكل والحفي ( ٢٥٥ ) من المشكل عند العلماء ( ٢٥٧ )  
موقف العلماء من قوله تعالى : « وإن كنتم جنبا فطهروا » ( ٢٥٧ )  
موقف العلماء من قوله سبحانه « فأتوا حواشيكم أنى شئتم » ( ٢٥٨ )  
موقف العلماء من قوله تعالى « أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح »



والقولان الأساسيان في الموضوع ( ٢٦٣ ) الاحتجاج للقول الأول  
( ٢٦٦ ) موقف ابن قدامة ( ٢٦٨ ) الاحتجاج للقول الثاني ( ٢٧٠ )  
مانرجحه في المسألة ( ٢٧١ ) حكم المشكل ( ٢٧٣ ) من المشكل  
في نصوص القانون ( ٢٧٤ ) .

المطلب الثالث : المجمع . المجمع في اللغة وفي تعريف الأصوليين  
( ٢٧٦ ) رأينا في هذه التعاريف ( ٢٧٧ ) التعريف الذي نراه  
( ٢٧٧ ) بين المجمع والمشكل ( ٢٧٨ ) أنواع المجمع ( ٢٧٨ )  
النوع الأول ( ٢٧٩ ) الصلاة ( ٢٨٠ ) بيان السنة الإجمال في  
الصلاة ( ٢٨١ ) الزكاة ( ٢٨٣ ) بيان السنة للإجمال في الزكاة  
( ٢٨٥ ) مدى بيان السنة للمجمع من الأحكام وأمثلة لذلك ( ٢٨٧ )  
الشاطبي وبيان السنة للكتاب ( ٢٨٩ ) النوع الثاني ( ٢٩٠ )  
مانراه في هذا النوع من المجمع ( ٢٩٢ ) حالتان للبيان ( ٢٩٤ )  
هذا النوع هل يوجد في كلام الناس ( ٢٩٤ ) مسألة الوصية للموالي  
واختلاف العلماء ( ٢٩٥ ) النوع الثالث ( ٢٩٦ ) حكم المجمع ( ٢٩٨ )  
الربا والمجمع ( ٢٩٩ ) موقف العلماء من الإجمال في الربا ( ٣٠٠ )  
مانراه في الموضوع ( ٣٠١ ) كلمة أخيرة ( ٣٠٦ ) من المجمع في  
نصوص القانون ( ٣٠٧ ) .

المطلب الرابع : المتشابه ( ٣١١ ) المتشابه في الاصطلاح  
وتطوره عند الحنفية ( ٣١١ ) الموحلتان في ذلك وبيان المرحلة  
الأولى ( ٣١٢ ) طريق إزالة الإبهام في هذا المتشابه ( ٣١٤ )

١ - اليمين المعقودة ( ٣١٤ ) ٢ - إباحة الوطء بانقطاع الحيض  
( ٣١٥ ) ٣ - فرض غسل الرجلين ( ٣١٥ ) بيان المرحلة الثانية  
( ٣١٦ ) من أمثلة التشابه في أمور العقيدة عند السرخسي  
( ٣١٨ ح ) مواطن وجود هذا التشابه ( ٣١٨ ) رأينا في موقف  
الشيخ خلاف من وجود لتشابه في القرآن ( ٣١٨ ح ) حكم هذا  
التشابه ( ٣٢١ ) مانراه في أمر التشابه ( ٣٢٢ ) .

#### ٣٢٦ المبحث الثاني : المبهم عند المتكلمين

تمهيد ( ٣٢٦ ) المطلب الأول : المجهل ( ٣٢٧ ) أولاً -  
مسالك الأئمة في تعريفه ( ٣٢٧ ) مسلك الشيرازي ( ٣٢٧ ) مسلك  
إمام الحرمين ( ٣٢٧ ) مسلك الآمدي ( ٣٢٧ ) مسلك ابن الحاجب  
( ٣٢٨ ) مانراه في هذا التعاريف ( ٣٢٨ ) ثانياً - موارد الاجمال  
( ٣٢٨ ) ثالثاً - الاجمال في الأفعال ( ٣٣١ ) .

المطلب الثاني : التشابه ( ٣٣٢ ) الآمدي والتشابه ( ٣٣٣ )  
بين الآمدي وسابقه ( ٣٣٤ ) اتجاه لصاحب المنهاج ( ٣٣٥ ) موقف  
الشيعة الاممية ( ٣٣٦ ) التعريف بالامامية . . . ( ٣٣٦ ح )  
موقف الزيدية ( ٣٣٧ ) موقف الإباضية ( ٣٣٩ ) تعريف  
بالإباضية ( ٣٣٩ ح ) المبهم عند ابن حزم ( ٣٣٩ ) بين ابن حزم  
والاصوليين ( ٣٤٠ ) نتائج ومقدرة ( ٣٤١ ) مانراه في تقسيم  
المبهم ( ٣٤٥ ) من ثمرات الاختلاف في المجهل ( ٣٤٦ )  
١ - لاختلاف في ألفاظ عن التحيل والتحريم فيها بأعين ( ٣٤٧ )

٤ - الاختلاف في مدلول الحديث « إن الله وضع عن أمتي ... » ( ٣٤٩ ) .

٣٥٥ الفصل الثالث : التأويل

٣٥٥ المبحث الأول : تطور معنى التأويل ومجالاته

٣٥٥ تمهيد

المطلب الأول : التأويل في اللغة وفي عرف السلف ومن بعدهم ( ٣٥٦ ) أولاً : التأويل في اللغة ( ٣٥٦ ) ثانياً - التأويل عند السلف ( ٣٥٧ ) ثالثاً - التأويل عند العلماء الأوائل ( ٣٥٩ ) موقف الإمام الشافعي ( ٣٥٩ ) موقف أبي جعفر الطبري ( ٣٦٢ ) .

المطلب الثاني : التأويل في الاصطلاح ( ٣٦٦ ) ماهية التأويل عند إمام الحرمين ( ٣٦٧ ) ماهيته عند الغزالي والآمدي ( ٣٦٧ ) موقفنا من نقد الآمدي ( ٣٦٨ ) ابن قدامة وتعريف الغزالي ( ٣٦٩ ) الزيدية والتأويل ( ٣٧٠ ) .

المطلب الثالث : مجال التأويل ( ٣٧٢ ) العمل بالظاهر هو الأصل ( ٣٧٢ ) ما الذي يدخله التأويل ( ٣٧٦ ) إجمال لموقف العلماء من قوله تعالى « وما يعلم تأويله إلا الله » ( ٣٧٧ ) تنقيص الشوكاني لمذاهب العلماء في « وما يعلم تأويله إلا الله » ، ( ٣٧٧ ح ) من التأويل في نصوص الأحكام ٣٧٨ ، بن رشد والتأويل في بعض النصوص ٣٧٩ ح .

المطلب الأول : شروط التأويل ( ٣٨٠ )

المطلب الثاني : أنواع التأويل ( ٣٨٩ ) من التأويل القريب  
( ٣٩٠ ) من التأويل البعيد ( ٣٩١ ) دفاع ابن حزم عن رواية  
« فهو عتيق » من حديث « من ملك ذا رحم محرم ... »  
( ٣٩٥ ح ) .

المبحث الثالث : من ثمرات الاختلاف في الحكم على التأويل ٣٩٧

٣٩٧

تمهيد ...

المطلب الأول : من أحكام النكاح والكفارة والزكاة (٣٩٨)  
أولاً - من أسلم وعنده أربع نسوة أو أختان ( ٣٩٨ ) تفصيل  
كلام المحدثين حول رواية « أمسك » ( ٤٠٠ ) موقف صاحب  
منهاج الوصول (٤٠١) ثانياً - مسألة الإطعام في الكفارة (٤٠٢)  
موقف الغزالي من هذا التأويل ( ٤٠٤ ) موقف الكهال بن الهمام  
(٤٠٥) ما ترجمه في المسألة (٤٠٦) التعريف باليمين المنعقدة ...  
( ٤٠٨ ح ) ثالثاً - دفع القيمة بدلاً من العين ( ٤٠٨ ) رأي  
بعض الإباضية ( ٤١٠ ) رأينا في المسألة ( ٤١١ ) دليلنا من  
المعقول ... ( ٤١٣ ) ضابط المسألة عن الدبوسي ( ٤١٣ ) موقفنا  
من مسلك الدبوسي ( ٤١٤ ) .

المطلب الثاني : من أحكام الصيام ولذبائح ( ٤١٥ ) أولاً -  
تبييت النية في الصيام ( ٤١٥ ) رأينا في تأويل الحنفية التبييت

( ٤١٨ ) مع الطحاوي ( ٤٢٠ ) رأي إمام الحرمين في تأويل الطحاوي ( ٤٢١ ) مخالفتنا للجويني في الحكم على كلام الطحاوي ( ٤٢٢ ) ثانياً - ذكاة الجنين ( ٤٢٢ ) تأويل الحنفية لحديث « ذكاته ذكاة أمة » ( ٤٢٤ ) الشافعية وتأويل الحديث ( ٤٢٥ ) رواية النصب وموقف المنذري ( ٤٢٦ ) ترجيحنا للمذهب الجمهور في المسألة ( ٤٢٩ ) .

#### المبحث الرابع : طريق الجادة في التأويل وموقف الظاهرية ٤٣٠

المطلب الأول : طريق الجادة في التأويل ( ٤٣٠ ) من تأويلات المرجئة والباطنية ( ٤٣١ ) والمذهبة أيضاً ( ٤٣٥ ) .

المطلب الثاني : موقف الظاهرية من التأويل ( ٤٣٨ ) ماهية التأويل عند ابن حزم ( ٤٣٩ ) أثر منهج ابن حزم في العموم والخصوص والأمر والنهي ( ٤٤٢ ) رأينا في هذه النقطة ( ٤٤٥ ) المطلب الثالث : من ثمرات الاختلاف بين الظاهرية والجمهور ( ٤٤٧ ) .

١ - مسألة الطهارة من لوغ الكلب ( ٤٤٧ ) كلام الشيخ أحمد شاكر في الرد على ابن حزم ( ٤٤٨ ح ) موقفنا من المسألة ( ٤٤٨ ) ٢ - مدلول النهي عن البول في الماء الراكد ( ٤٥١ ) وأي النووي وابن دقيق العيد في المسألة ( ٤٥٢ ) ٣ - مدلول قوله تعالى « إنما المشركون نجس » ( ٤٥٢ ) الذي نرجحه ( ٤٥٤ ) الآدمية في المسلم والكافر ( ٤٥٦ ) من التأويل في القانون ( ٤٥٧ ) .

٤٦١ الباب الثاني : طرق دلالة الألفاظ على الأحكام

٤٦٣ تمهيد

٤٦٦ الفصل الأول : منهج الحنفية في طرق الدلالات

أقسام الدلالة ووجه ضبطها ( ٤٦٦ ) الحكم الثابت بواحد من الأقسام ثابت بظاهر النص ( ٤٦٧ ) .

٤٦٩ المبحث الأول : عبارة النص

ماهية العبارة ( ٤٦٩ ) أمثلة عبارة النص ( ٤٧١ ) من عبارات النص في القانون ( ٤٧٦ ) .

٤٧٨ المبحث الثاني : إشارة النص

المطلب الأول : ماهية الإشارة ( ٤٧٨ ) من أمثلة الإشارة ( ٤٧٩ ) موقف ابن المهام من الإشارة في أية الفيه ( ٤٨٠ ) الاختصاص بين العبارة والإشارة ( ٤٨٣ ) رأينا في الدلالة على اختصاص الوالد بالنسب في قوله تعالى : « وعلى المولود له ... » ( ٤٨٤ ) المرخسي وحديث الصدقة ( ٤٨٩ ) الإشارة بين الظهور والخفاء ( ٤٩١ ) بما لا تزكضيه أن نتخذ الإشارة سبيلاً للتمحل ( ٤٩٢ ) نماذج أخرى للإشارة ( ٤٩٣ ح ) .

المطلب الثاني : بين العبارة والإشارة ( ٤٩٤ ) مدلول العبارة والإشارة ( ٤٩٤ ) موقف الرهاوي ( ٤٩٦ ) رأينا في المسألة ( ٤٩٦ ) التعارض بين العبارة والإشارة ( ٤٩٧ ) من أمثلة التعارض آتينا القصص وجزاء القتل العمد ... ( ٤٩٨ ) رأينا في هذا

المثال ( ٤٩٩ ) ومن الأمثلة عند بعضهم حديث أقل الحيز مع حديث الشطر ( ٥٠٥ ) رأينا في المثال ( حديث الشطر : من ناحيتي الرواية وفقه الحديث ) ( ٥٠٦ ) دليل الشافعي ( ٥٠٨ ) دليل الحنفية على ما ذهبوا إليه ( ٥١٠ ) ما نراه في إثبات الأمور المتعلقة بالجبل والتكوين ( ٥١٢ ) من إشارة النص في القانون ( ٥١٣ ) .

#### ٥١٦ المبحث الثالث : دلالة النص

المطلب الأول : ماهية دلالة النص ( ٥١٦ ) تنوع تسمية هذه الدلالة ( ٥١٧ ) من أمثلة دلالة النص ( ٥١٨ ) رجم ماعز والاختلاف بين ابن ملك والرهاوي ( ٥٢٢ ) .

المطلب الثاني : مدلول دلالة النص ( ٥٢٥ ) أولاً - دلالة النص بين القطعية والظنية ( ٥٢٥ ) من دلالة النص القطعية ( ٥٢٧ ) من دلالة النص الظنية ( ٥٢٨ ) دلالة النص وإيجاب الكفارة بالأكل والشرب عمداً في رمضان .. ( ٥٢٨ ) رأينا في المسألة ( ٥٣١ ) ثانياً - ثبوت العقوبات والكفارات بدلالة النص ( ٥٣٤ ) من ثمرات اختلاف العلماء في المسألة ( ٥٣٤ ) تعريف باليمين الغموس ( ٥٣٦ ح ) مما اختلف فيه أئمة الحنفية في الموضوع ( ٥٣٩ ) تعارض دلالة النص مع الإشارة ( ٥٤٢ ) من دلالة النص في القانون ( ٥٤٤ ) .

#### ٥٤٧ المبحث الرابع : دلالة الاقتضاء

المطلب الأول : ماهية دلالة الاقتضاء ( ٥٤٧ ) أنواع ما يقتضي

تقديره ( ٥٤٨ ) هذه الأنواع ودلالة الاقتضاء ( ٥٥٠ ) موقف  
الدبوسي ( ٥٥١ ) موقف المتأخرين بعد الدبوسي ( ٥٥١ ) موقف  
التفتازاني ( ٥٥٤ ) موقف صاحب « فواتح الرحموت » ، ورأينا في  
ذلك ( ٥٥٥ ) الأمر الداعي إلى التفريق بين المقتضى والمحذوف ( ٥٥٧ )

المطلب الثاني : عموم المقتضى بين الاثبات والنفي ( ٥٦٠ )  
مذهب الشافعية ( ٥٦١ ) مذهب الحنفية ( ٥٦٢ ) موقف الغزالي  
( ٥٦٤ ) من ثمرات الاختلاف في عموم المقتضى ( ٥٦٥ ) حكم  
الكلام في الصلاة خطأ أو نسياناً ( ٥٦٦ ) ٢ - حكم الأكل خطأ  
أو كرهاً في الصيام ( ٥٦٦ ) ٣ - طلاق المكره ( ٥٦٨ ) تحقيق  
لابن المهام في مسألة الاكراه .. ( ٥٧٤ ) ما نراه في الموضوع  
( ٥٧٥ ) مالك ابن حزم في المسألة ( ٥٧٨ ) طلاق المكره في  
القانون ( ٥٧٩ ) .

المطلب الثالث - مدلول دلالة الاقتضاء ( ٥٨١ ) حالة التعارض  
وأثرها ( ٥٨٢ ) .

٥٩١ الفصل الثاني : منهج المتكلمين في طرق الدلالات

٥٩١ المبحث الأول : المنطوق والمفهوم

المطلب الأول : المنطوق ( ٥٩٤ ) أنواع المنطوق غير الصريح  
( ٥٩٥ ) الدلالات التي تنطوي تحت المنطوق ( ٥٩٦ ) دلالة  
المنطوق الصريح ، دلالة الاقتضاء ( ٥٩٦ ) دلالة الایاء ( ٦٠١ ) .



المطلب الثاني : المفهوم ( ٦٠٧ ) مفهوم الموافقة ( ٦٠٧ )  
مفهوم المخالفة ( ٦٠٩ ) أنواع مفهوم المخالفة ( ٦١٠ ) ١ - مفهوم  
الصفة ( ٦١٠ ) ٢ - مفهوم الشرط ( ٦١٣ ) ٣ - مفهوم الغاية  
( ٦١٥ ) ٤ - مفهوم العدد ( ٦١٧ ) مقارنة بين منهجي الحنفية  
والمتكلمين ( ٦١٨ ) .

#### ٦٢١ المبحث الثاني : موقف العلماء من مفهوم الموافقة

المطلب الأول : شرط مفهوم الموافقة ونوع دلالاته على الحكم  
( ٦٢١ ) شرط مفهوم الموافقة ( ٦٢١ ) موقف العلماء من الأولوية  
( ٦٢٢ ) ثمة الخلاف بين القولين ( ٦٢٦ ) مفهوم الموافقة بين  
القطعية والظنية ( ٦٢٧ ) رأينا في التقسيم ( ٦٣١ ) نوع دلالة  
مفهوم الموافقة على الحكم ( ٦٣٢ ) بين الدلالة اللفظية والقياسية  
واختلاف العلماء ( ٦٣٣ ) موقف الامام الشافعي ( ٦٣٥ ) حقيقة  
الخلاف ورأينا في ذلك ( ٦٣٧ ) ما ترتب على مسالك العلماء من  
حنفية وشافعية وإمامية في الموضوع ( ٦٣٩ ) .

المطلب الثاني : موقف ابن حزم من مفهوم الموافقة ( ٦٤٣ )  
رد ابن حزم لمفهوم الموافقة .. ( ٦٤٦ ) الأساس الذي قام عليه  
مسلك ابن حزم ( ٦٤٨ ) موقفنا من مسلك ابن حزم ( ٦٥١ )  
الرأي الذي نرتضيه ( ٦٥٨ ) .

المبحث الثالث : موقف العلماء من مفهوم المخالفة بوجه عام ٦٦٥

٦٦٥

مفهوم

المسلك الأول ( الأخذ بمفهوم المخالفة ) وهو مسلك الجمهور  
( ٦٦٥ ) المسلك الثاني ( عدم الأخذ بمفهوم المخالفة ) وهو مسلك  
الحنفية وبعض العلماء ( ٦٦٧ ) موقف ابن حزم ( ٦٦٨ ) .

المطلب الأول : أدلة القول بمفهوم المخالفة وشروطه ( ٦٧٠ )  
شروط الأخذ بمفهوم المخالفة ( ٦٧٢ ) .

المطلب الثاني : أدلة نفي مفهوم المخالفة وبجمله ( ٦٨٠ ) مفهوم  
المخالفة بين كلام الشارع ومصطلح الناس ( ٦٨٥ ) تحقيق حول  
مفهوم المخالفة لابن عابدين من الحنفية ( ٦٨٨ ح ) .

المبحث الرابع : موقف العلماء من بعض أنواع مفهوم المخالفة ٦٨٩

المطلب الأول : موقف العلماء من مفهوم الصفة ( ٦٨٩ )  
أبرز الأقوال في مفهوم الصفة ( ٦٩٠ ) استدلال القائلين بمفهوم  
الصفة ( ٦٩٣ ) الدليل الأول ورد ما قد يرد عليه ( ٦٩٣ ) الدليل  
الثاني ( ٦٩٧ ) استدلال النافين لمفهوم الصفة ( ٦٩٨ ) استدلال  
الجويني لمذهبه ( ٧٠٠ ) رأينا في موقف الجويني ( ٧٠١ ) من آثار  
الاختلاف في مفهوم الصفة ( ٧٠٣ ) ١ - حكم الزواج بالفتيات  
الكتابيات عند عدم طول المحضات المؤمنات ( ٧٠٣ ) ٢ - حكم  
عمر النخل المؤثر وهل يدخل في المبيع ( ٧٠٥ ) .

المطلب الثاني : موقف العلماء من مفهوم الشرط ( ٧٠٩ )

المذهبان الأساسيان في الموضوع ( ٧١٠ ) موقف القاضي عبد الجبار (٧١١) رأينا في هذه النقطة (٧١١) موقف الزيدية (٧١٢) موقف وسط لصاحب منهاج الوصول من الزيدية ( ٧١٣ ) رأينا في هذا الموقف ( ٧١٤ ) استدلال القائلين بمفهوم الشرط ، استنادهم إلى حديث يعلى بن أمية في القصر ( ٧١٥ ) موقف النافين من هذا الدليل ورأينا في هذا الموقف ( ٧١٦ ) من استدلال النافين لمفهوم الشرط ( ٧١٧ ) من آثار الاختلاف في مفهوم الشرط ( ٧١٩ )

١ - حكم الزواج بالأمة ( ٧١٩ ) ٢ - حكم النفقة على المطلقة ثلاثاً إذا كانت حائلاً ( ٧٢١ ) رأي الغزالي ( ٧٢٢ ) .

المطلب الثالث : موقف العلماء من مفهوم الغاية ( ٧٢٤ ) دليل القول بهذا المفهوم ( ٧٢٤ ) رأينا في المسألة ( ٧٢٥ ) من آثار الاختلاف في مفهوم الغاية ( ٧٢٦ ) .

المطلب الرابع : موقف العلماء من مفهومي العدد واللقب ( ٧٢٩ ) .

أولاً - موقف العلماء من مفهوم العدد ( ٧٢٩ ) رأينا في الموضوع ( ٧٣٠ ) من آثار الاختلاف في مفهوم العدد ( ٧٣١ ) .

ثانياً - موقف العلماء من مفهوم اللقب ( ٧٣٤ ) الظاهرية ومفهوم اللقب ( ٧٣٦ ) موقفنا من مفهوم المخالفة ( ٧٣٧ ) الأخذ بمفهوم المخالفة بشروطه يتسق مع العوية وعرف الشريعة وفهوم السلف ( ٧٣٧ ) .

المبحث الرابع : موقف رجال القانون من الأخذ بالمفهوم ٧٤٠

الأخذ بمفهوم الموافقة والاختلاف في تحديده ومسلكان للعلماء في ذلك ( ٧٤١ ) المسلك الأول ( ٧٤٢ ) المسلك الثاني ومايفترق به عن المسلك الأول ( ٧٤٤ ) رأينا في الموضوع ( ٧٤٦ ) من أمثلة مفهوم الموافقة في القانون ( ٧٤٨ ) محكمة النقض المصرية ومفهوم الموافقة ( ٧٤٩ ) الأخذ بمفهوم المخالفة ( ٧٥١ ) الأخذ بمفهوم المخالفة في محكمة النقض ببصر ( ٧٥٣ ) الاحتياط في الأخذ بمفهوم المخالفة ( ٧٥٥ ) فهرس إجمالي لموضوعات المجلد الأول ( ٧٥٧ ) .

## ٢ - موضوعات المجلد الثاني

قواعد التفسير في حالات شمول الألفاظ في دلالتها على  
الأحكام وعدم شمولها  
٣

### الباب الأول

دلالة الألفاظ على الأحكام في حالي العموم والاشتراك  
٥

الفصل الأول : العام  
٧

تمهيد  
٧

المبحث الأول : صيغ العموم  
٩

المطلب الأول : ماهية العام ومذاهب العلماء في ألفاظه ( ٩ )  
الفرق بين العام والمطلق ( ١١ ) ألفاظ العموم ( ١٢ ) مذاهب  
العلماء فيما وضعت له ألفاظ العموم - الواقفية - أرباب الخصوص  
- أرباب العموم ( ١٩ ) مسلك البزدوي والسرخسي ( ٢١ ) مسلك  
عبد العزيز البخاري وعده أرباب الخصوص فرقه من الواقفية ( ٢١ )  
رأينا في التقسيم ( ٢٢ ) .

المطلب الثاني : موقف العلماء من مذهب الوقف ( ٢٣ ) .

أدلة الواقفية على مذهبها إليه ... ( ٢٣ ) الجواب عن دليل الاشتراك ( ٢٦ ) مسلك الامام ابن حزم وما أورد من حجج على لسان الواقفية ( ٢٦ ) الحجة الأولى ( ٢٧ ) رد ابن حزم ( ٢٧ ) رأينا في رد ابن حزم ( ٢٨ ) الحجة الثانية ورده عليها ( ٢٩ ) الحجة الثالثة ورده عليها ( ٣٠ ) الحجة الرابعة ورده عليها ( ٣١ ) الحجة الخامسة ورده عليها ( ٣٤ ) الحد الزمني للوقف ( ٣٨ ) رأينا في الموضوع وموقفنا من إطلاقات ابن حزم ( ٣٩ ) ليكون حكم ابن حزم سليماً لا بد من تحديد من هم المعطلون للنصوص ( ٤٣ ) .

المطلب الثالث : موقف العلماء من القول بالخصوص ( ٤٤ )  
حجج أرباب الخصوص ( ٤٤ ) الحجة الأولى ورد ابن حزم ( ٤٤ )  
الحجة الثانية ورد ابن حزم ( ٤٧ ) الحجة الثالثة وموقف الغزالي منها ( ٤٩ ) فساد وتناقض ( ٥٠ ) موقف الشيخ الحضري ( ٥٠ )  
الحجة الرابعة ورد العلماء ( ٥٢ ) رأينا في مذهب الوقف والخصوص ( ٥٢ ) .

المطلب الرابع : موقف أرباب العموم ( ٥٤ ) مسلك أرباب العموم في الاستدلال ( ٥٤ ) أولاً - الاستدلال العقلي ( ٥٤ )  
مسلك ابن حزم ( ٥٤ ) مسلك الشيرازي ( ٥٥ ) مسلك البرذوي ( ٥٥ )  
مسلك السرخسي ( ٥٥ ) مسلك الغزالي ( ٥٦ ) الطريق المختارة عنده في إثبات العموم ( ٥٧ ) دعوى القرائن ورد الغزالي

عليها ( ٥٩ ) ملك ابن الحاجب ( ٦٠ ) موقف العلماء من دليل ابن الحاجب ( ٦١ ) مانراه في هذه النقطة ( ٦٢ ) ثانياً - الاستدلال النقلي ( ٦٣ ) إيراد على فهم الصحابة العموم من بعض النصوص وجواب هذا الايراد ( ٧٣ ) رأينا في الموضوع ( ٧٥ ) ما نخلص إليه من نتائج بعد عرض المذاهب ( ٧٧ ) .

#### ٧٨ المبحث الثاني : تخصيص العام

المطلب الأول : موقف العلماء من جواز التخصيص ( ٧٩ ) لم يخالف في جواز التخصيص إلاشدوذ ( ٨٠ ) استناد التخصيص إلى المعقول والمنقول ( ٨١ ) .

المطلب الثاني : التخصيص بين الجمهور والحنفية ( ٨٣ ) مذهب الجمهور ( ٨٣ ) ما يفتوق به التخصيص عن النسخ ( ٨٤ ح ) المحصات وأنواعها ( ٨٥ ) المحص المستقل وأنواعه ( ٨٥ ) ما أورد على التخصيص بالعقل ( ٨٧ ) رأينا في التخصيص بالعرف ( ٩١ ) المحص غير المستقل وأنواعه ( ٩٥ ) حكم الجمل المتعاقبة إذا دخلها الاستثناء ( ٩٥ ح ) كثرة المحصات عند المالكية وموقفنا من ذلك ( ٩٧ ) مذهب الحنفية ( ٩٩ ) شروط الحنفية للدليل المحص ( ٩٩ ) أنواع العام ( ١٠٢ ) ١ - ما أريد به العموم قطعاً ( ١٠٢ ) ٢ - ما أريد به الخصوص قطعاً ( ١٠٣ ) ٣ - العام المطلق ( ١٠٤ ) الفرق بين العام الذي أريد به الخصوص والعام المطلق ( ١٠٥ ) تحقيق في أنواع العام للشوكاني ( ١٠٥ ح ) .

المطلب الأول : دلالة العام بين القطعية والظنية ( ١٠٦ )  
 دلالة العام قبل التخصيص ظنية عند الجمهور وآخرين ( ١٠٦ ) وهي  
 قطعية عند أكثر الحنفية ( ١٠٨ ) ما استدل به الجمهور ( ١٠٨ )  
 ما استدل به الحنفية ( ١٠٩ ) الجواب عن الاحتمال ( ١١١ )  
 موقف التفتازاني ( ١١٢ ) موقف الحضري من ابن الهمام وأبنا في  
 ذلك ( ١١٣ ) موقف الشاطبي ( ١١٣ ) رأينا في دلالة العام ( ١١٤ ) .

المطلب الثاني : ما ترتب على الاختلاف في دلالة العام ( ١١٦ )  
 المسألة الأولى . التخصيص بالدليل الظني كخبر الواحد والقياس  
 ( ١١٦ ) من آثار الاختلاف عند التطبيق ( ١٢٠ ) . حكم  
 الذبيحة لا يذكر عليها اسم الله ( ١٢١ ) رأينا في مسألة الحديث  
 المشهور ( ١٢٠ ج ) دعوى الاجماع في كل من المذهبين عند الحنفية  
 والشافعية ( ١٢٣ ) المسألة الثانية : أثر ورود العام والخاص على  
 حكم واحد ( ١٢٤ ) من آثار الاختلاف في التطبيق ( ١٢٧ ) .

### ١٣٣ الفصل الثاني : المشترك

المبحث الأول : ماهية المشترك وأسباب وجوده  
 تعريف المشترك ( ١٣٤ ) أسباب وجود المشترك ( ١٣٦ )

### ١٣٨ المبحث الثاني : دلالة المشترك

المطلب الأول : موقف العلماء من دلالة المشترك ( ١٣٨ )



الحالة الأولى التي يرد عليها المشترك في النص ( ١٣٨ ) الحالة الثانية ( ١٤٠ ) عموم المشترك واختلاف العلماء ( ١٤١ ) مذهب أكثر الشافعية والمتكلمين القول بالعموم . الاستدلال لهذا المذهب ( ٦٨٦ ) مذهب الحنفية وبعض علماء الشافعية عدم القول بعموم المشترك . الاستدلال لهذا المذهب ( ١٤٢ ) جواب نقاشة العموم عن آية السجود ( ١٤٤ ) موقف البخاري والتفتازاني ( ١٤٥ ) مذهب بعض فقهاء الحنفية والتفريق بين النفي والاثبات ( ١٤٥ ) مسألة الوصية للموالي ( ١٤٥ ) .

المطلب الثاني : من آثار الاختلاف في التطبيق ( ١٤٧ )  
القرء بين الطهر والحیضة ( ١٤٧ ) ما استدل به القائلون بالطهر —  
( ١٥٠ ) ما استدل به القائلون بأن القرء هو الحيضة ( ١٥١ )  
مسألة نخير ولي المقتول عمداً بين القصاص والدية ( ١٥٣ ) لفظ  
النسكاح بين العقد والوطء ( ١٥٤ ) ما ذكره البطليمي في  
الانصاف ( ١٥٥ ) .

الباب الثاني : دلالة الألفاظ على الأحكام في حالة الخصوص ١٥٧

( - الخاص - )

١٥٩

تمهيد

١٦٠

المبحث الأول : مهية الخاص ودلالته

الاختصاص في لغة ( ١٦٠ ) - تعريف الخاص ١٦١  
دلالة لخاص ( ١٦٢ ) مع عبد العزيز البخاري ( ١٦٥ ) - القطع

المراد في دلالة الخاص ( ١٦٧ ) علم الطمأنينة وعلم اليقين ( ١٦٨ ) .

المبحث الثاني : من آثار قطعية الخاص في التطبيق ١٧٠

بما تفرع على قطعية الخاص عند الحنفية ( ١٧٠ ) ١ - مدلول القروء في آية عدة المطلقات ( ١٧١ ) ٢ - مسألة الطمأنينة في الصلاة ( ١٧٤ ) ٣ - حكم النية في الوضوء ( ١٧٦ ) ما يجب أن يكون مناط القبول أو الرفض في الحديث ( ١٨٠ ) .

١٨١ الفصل الثاني : أنواع الخاص

١٨١ تمهيد

١٨٣ الفرع الأول : المطلق والمقيد

١٨٤ المبحث الأول : ماهية المطلق والمقيد وحكمها

المطلب الأول : ماهية المطلق والمقيد ( ١٨٤ )

المطلق والمقيد في الاصطلاح ( ١٨٦ ) المطلق ( ١٨٦ ) التعريف الذي نراه ( ١٨٧ ) المقيد ( ١٨٨ ) التعريف الذي نراه ( ١٨٩ ) تفاوت مراتب المقيد ( ١٩١ ) .

المطلب الثاني : حكم المطلق والمقيد ( ١٩٢ ) حكم المطلق

( ١٩٢ ) تحقيق للزركشي ( ١٩٢ ) من ثمرات حكم المطلق ( ١٩٣ )

حكم المقيد ( ١٩٧ ) من ثمرات حكم المقيد ( ١٩٨ ) .

٢٠٠ المبحث الثاني : حمل المطلق على المقيد

المطلب الأول : مسالك العلماء في حمل المطلق على المقيد ( ٢٠٠ )

حمل المطلق على المقيد بين الاتفاق والاختلاف ( ٢٠١ )  
 الحنفية لا يحملون عند اتحاد الموضوع والحكم واختلاف السبب  
 ( ٢٠٢ ) مدى تطبيق القاعدة عند الحنفية ( ٢٠٦ ) موقف الجمهور  
 من الحل عند اتحاد الحكم والسبب ( ٢٠٨ ) رأينا في المسألة  
 ( ٢١٢ ) المذاهب الأساسية في الحل عند اتحاد الحكم واختلاف  
 السبب ( ٢١٩ ) حجة الحنفية في عدم الحل ( ٢٢٠ ) موقف إمام  
 الحرمين من هذه الحجة ( ٢٢٢ ) أثر مفهوم المخالفة فيما نحن فيه  
 ( ٢٢٣ ) تحقيق للبزدوي في مذهب الحنفية ( ٢٢٤ ) القائلون بالحل  
 قياساً وموقف الحنفية منهم ( ٢٢٥ ) .

المطلب الثاني : شروط حمل المطلق على المقيد ( ٢٢٨ )  
 رأينا في الموضوع ( ٢٢٩ ) تحقيق للقرافي من المالكية ( ٢٣١ )

٢٣٢ الفرع الثاني : الأمر والنهي

٢٣٢ تمهيد

٢٣٤ المبحث الأول : الأمر

المطلب الأول : ماهية الأمر ودلالته ( ٢٣٤ ) وجوه استعمال  
 الأمر ( ٢٣٥ ) دلالة الأمر ( ٢٤٠ ) مذاهب العلماء في ذلك  
 ( ٢٤١ ) .

المطلب الثاني : مسنك القائلين بالوجوب ٢٤٥ ، الدليل  
 الأول : من اللغة ( ٢٤٦ ) ميراد على هذا الدليل وجوابه ( ٢٤٧ )

الدليل الثاني : من النصوص ( ٢٤٩ ) أولاً - من نصوص الكتاب ( ٢٤٩ )  
ثانياً - من نصوص السنة ( ٢٥٧ ) تحقيق حول حديث الأمر بالسواك  
ومذاهب الأئمة في مدلوله ( ٢٥٨ ) .

المطلب الثالث : مسالك القائلين بغير الوجوب ( ٢٦٤ ) مسلك  
القائلين بالندب ( ٢٦٤ ) مسلك القائلين بالاشتراك ( ٢٦٥ ) مسلك  
القائلين بمطلق الطلب ( ٢٦٦ ) رأينا في هذا المسلك ( ٢٦٦ ) مسلك  
القائلين بالوقف ( ٢٦٧ ) رأينا في دلالة الأمر ( ٢٦٩ ) الأمر مع  
القرينة ( ٢٧١ ) موقفنا من مسالك العلماء في دلالة الأمر ( ٢٧٣ )  
من ثمرات الاختلاف عند التطبيق ( ٢٧٦ ) ١ - حكم قبول  
الحوالة على الملية ( ٢٧٧ ) ٢ - الاصراع بالجنابة ( ٢٧٩ ) ٣ - مدلول  
« فاصنع ما شئت » ( ٢٨١ ) .

المطلب الرابع : ما يدل عليه الأمر المطلق في الوحدة  
والكثرة ( ٢٨٤ ) أهم المذهب في ذلك ( ٢٨٤ ) مسلك القائلين  
بمطلق الطلب ( ٢٨٨ ) لاختلاف في مذهب إمام الحرمين ورأينا  
في الموضوع ( ٢٩١ ) الخلاف حول احتمال التكرار في المذاهب  
( ٢٩٣ ) رأينا في المسألة ( ٢٩٦ ) مسلك القائلين بالمرة ( ٢٩٧ )  
حول وجود مذهب المرة ( ٢٩٨ ) مسلك القائلين بالتكرار ( ٣٠٠ ) من شبه  
القائلين بالتكرار ( ٣٠٣ ) الشبهة الأولى ( ٣٠٣ ) الشبهة الثانية ( ٣٠٤ )  
الشبهة الثالثة ( ٣٠٦ ) الزنجاني ونسبة المذهب إلى الشافعي نفسه ( ٣٠٧ ) مسلك  
القائلين بالمرة مع احتمال التكرار ( ٣٠٩ ) حول نسبة المذهب إلى الشافعي

( ٣١٠ ) رأينا في المسألة ( ٣١٢ ) مسلك القائلين بالوقف ( ٣١٤ )  
رأينا في دلالة الأمر من ناحية الوحدة والكثرة ( ٣١٥ ) .

المطلب الخامس : دلالة الأمر المعلق بشرط أو المقيد بصفة  
من ناحية الوحدة والكثرة ( ٣١٨ ) أولاً - عند الحنفية ( ٣١٨ )  
موقف صاحب المرأة ورأينا في المسألة ( ٣٢١ ) ثمرة الاختلاف  
( ٣٢٣ ) ثانياً - عند المتكلمين ( ٣٢٤ ) مسلك الشيوازي ( ٣٢٤ )  
مسلك الغزالي ( ٣٢٤ ) مسلك ابن قدامة ( ٣٢٧ ) مسلك الآمدي  
( ٣٢٨ ) مسلك ابن الحاجب والعضد ( ٣٣١ ) مسلك البيضاوي  
والاسنوي ( ٣٣٢ ) المسالك الأساسية بين الحنفية والمتكلمين ( ٣٣٥ )  
ماخلص إليه من نتائج ورأينا في الموضوع ( ٣٣٨ ) موقع القول  
بالتكرار عند التعليق في طريقتي الحنفية والمتكلمين ( ٣٣٩ )  
موقف بدران من ابن قدامة ورأينا في ذلك ( ٣٤١ ) .

المطلب السادس : دلالة الأمر على المجال الزمني لفعل المأمور  
به ( ٣٤٥ ) رأينا في نسبة الفور إلى الحنفية ( ٣٤٩ ) مسلك القائلين  
بالفور ( ٣٥٤ ) دليل لم يسلم لأصحابه ( ٣٥٤ ) رأينا في الموضوع  
( ٣٥٧ ) حول مذاهب العلماء في حكم الحج من حيث الفور أو  
التراخي ( ٣٥٨ ح ) .

المطلب السابع : دلالة الأمر الوارد بعد المنع والتحریم  
( ٣٦٠ ) القول بالإباحة ( ٣٦١ ) مستند هذا القول ( ٣٦٤ ) القول  
بالوجوب ( ٣٦٤ ) مستند هذا القول ( ٣٦٥ ) الجواب عن النصوص

التي كان الأمر فيها بعد الحظر للإباحة ( ٣٦٦ ) موقف ابن حزم  
من هذه النصوص ( ٣٦٦ ) القول بالوقف ( ٣٦٩ ) رأي الاسنوي  
في حقيقة مذهب الآمدي ومانراه في ذلك ( ٣٧١ ) رأينا في دلالة  
الأمر بعد الحظر والتجريم ( ٣٧٢ ) .

٣٧٧

### المبحث الثاني : النهي

المطلب الأول : ماهية النهي ودلالته ( ٣٧٧ ) وجوه استعمال  
صيغة النهي ( ٣٧٨ ) دلالة النهي ( ٣٧٩ ) المذاهب في ذلك  
( ٣٧٩ ) مانرجحه في المسألة ( ٣٨١ ) دلالة النهي على التكرار  
والمبادرة ( ٣٨٢ ) رأينا في المسألة ( ٣٨٤ ) ما يدل عليه النهي  
بعد الوجوب وموقف الجويني ( ٣٨٤ ) موقف ابن الهمام من إمام  
الحرمين ( ٣٨٥ ) .

المطلب الثاني : أثر النهي في المنهي عنه ( ٣٨٧ ) النهي عن  
التصرفات الحسية والنهي عن التصرفات الشرعية ( ٣٨٧ ) إيراد  
ودفعه ( ٣٨٨ ) أثر النهي في للعبادات والمعاملات ( ٣٨٨ )  
أولاً - حالة ورود النهي مطلقاً ( ٣٨٩ ) مسلك القائلين باقتضاء  
الفساد مطلقاً ( ٣٩٠ ) مسلك القائلين بعدم اقتضاء الفساد ( ٣٩١ )  
ثانياً - حالة ورود النهي مع قرينه ( ٣٩٣ ) كون النهي عن العمل  
لذاته ( ٣٩٤ ) كون النهي عن العمل لأمر مجاور ينفك عنه ( ٣٩٨ )  
موقف الخنابلة والظاهرية ( ٤٠٠ ) رأينا في الموضوع ( ٤٠١ ) .  
كون النهي لوصف لازم للمنهي عنه ( ٤٠١ ) مسلك الجمهور ( ٤٠٢ )

مسلك الحنفية ( ٤٠٢ ) ما استدل به الجمهور ( ٤٠٣ ) ما استدل به الحنفية ( ٤٠٤ ) عرض القرافي لمذهب الحنفية ( ٤٠٦ ) ما ترتب على الاختلاف بين الحنفية وغيرهم ( ٤٠٧ ) معنى الفساد في العبادات عند الحنفية ( ٤١٠ ) ما بقي فيه الاختلاف ( ٤١١ ) حقيقة الاختلاف في نظر الزركشي ( ٤١١ ) وأينما في أثر النهي في المنهي عنه لوصفه ( ٤١٢ ) من آثار الاختلاف عند التطبيق ( ٤١٣ ) مسلك الإمام ابن حزم ( ٤١٥ ) القرافي والحنابلة ( ٤١٧ ) حالة أخرى من حالات الاختلاف ( ٤٢٢ ) حكم صلاة النفل في الأوقات المكروهة ( ٤٢٣ ) حكم بعض العقود التي فقدت فيها ولاية أحد العاقدين ( ٤٢٥ ) خاتمة ( ٤٢٧ ) الفهارس العامة ( ٤٣٥ ) المصادر والمراجع ( ٤٣٧ ) ١ - القرآن الكريم وما يتعلق به ( ٤٣٧ ) ٣ - الحديث الشريف وما يتعلق به ( ٤٤٤ ) ٣ - الفقه الاسلامي أولاً - الكتب القديمة والمخطوطات ( ٤٥٤ ) أ - أصول الفقه والقواعد الفقهية ( ٤٥٤ ) ب - الفقه الحنفي ( ٤٦٦ ) ج - الفقه المالكي ( ٤٧٠ ) د - الفقه الشافعي ( ٤٧٢ ) هـ - الفقه الحنبلي ( ٤٧٤ ) و - المذاهب الأخرى ( ٤٧٧ ) ١ - فقه الشيعة الامامية ( ٤٧٧ ) ٢ - فقه الشيعة الزيدية ( ٤٧٧ ) ٣ - فقه الإباضية ( ٤٧٨ ) ٤ - فقه الظاهرية ( ٤٧٨ ) ز - الفقه العام والمقارن ( ٤٧٨ ) ثانياً - الأبحاث والمؤلفات الحديثة ( ٤٨١ ) ٤ - الطبقات والتاريخ التراجم والفهارس ( ٤٨٨ ) ٥ - علوم إسلامية أخرى ومعارف

عامة (٤٩٢) ٦ - اللغة والمعاجم (٤٩٥) ٧ - القانون . أولاً باللغة العربية  
(٤٩٦) ثانياً باللغة الأجنبية (٤٩٧) ٨ - المجلات والدوريات (٤٩٧)  
فهرس الآيات (٤٩٩) آيات المجلد الأول (٤٩٩) آيات المجلد  
الثاني (٥٠٥) فهرس الأحاديث (٥١٠) أحاديث المجلد الأول  
(٥١٠) أحاديث المجلد الثاني (٥١٧) فهرس الأعلام (٥٢١) اعلام المجلد  
الأول (٥٢٢) اعلام المجلد الثاني (٥٤٤) الفهرس التفصيلي لموضوعات  
الكتاب (٥٥٩) موضوعات المجلد الأول (٥٥٩) موضوعات المجلد  
الثاني (٥٧٧) .

انتهى